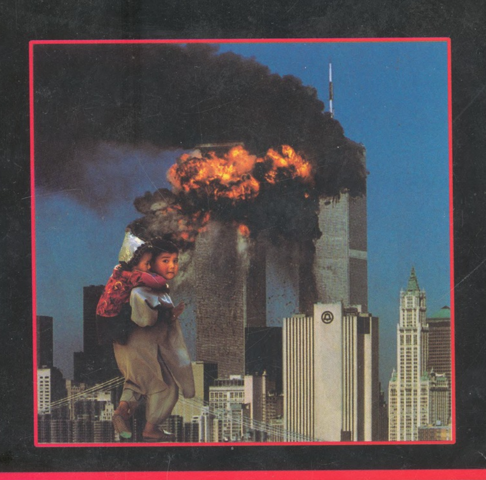


الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠١



القاهرة يناير ٢٠٠٢

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠١

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

السنة الأولى القاهرة يناير ٢٠٠١

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشىء عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هى : وحدات العلاقات الدولية – وحدة النظم السياسية – وحدة الدراسات العربية – وحدة الدراسات الاقتصادية – وحدة الدراسات العسكرية – وحدة الدراسات الاجتماعية – وحدة الدراسات التاريخية – وحدة الدراسات الاعلامية .
- **أهم مطبوعات المركز** :
  - التقرير السنوى : الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (سنوى – منذ عام ٢٠٠٠) .
  - التقرير الاستريتيجى العربى (سنوى – منذ عام ١٩٨٥) .
  - سلسلة كراسات أستراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
  - مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية) .
  - الملف الاستراتيجى (شهرى) .
  - الديموقراطية
  - قراءات استراتيجية (شهرية) .
  - أحوال مصرية
  - مختارات إيرانية
  - المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

- ادارة المركز : مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – المبنى الجديد
  تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣



الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

٢٠٠١

المحرر
أحمد السيد النجار

القاهرة يناير ٢٠٠٢

المشاركون فى التقرير

رؤية : د إبراهيم العيسوى

د . حسين عبد الله

د . سليمان المنذرى

د . محمد رؤوف حامد

د . محيا زيتون

د . سلوى العنترى

د . عمرو كمال حمودة

نزار سمك

عمرو خفاجى

محمد فايز فرحات

محمد النجار

أكرم ألفى

المعلومات والاشراف الفنى

نائب رئيس تحرير الأهرام
ورئيس قسم المعلومات
أبو السعود إبراهيم

المدير الفنى
السيد عزمى

سكرتير التحرير الفنى
حسنى ابراهيم

خطوط
حامد العويضى

السكرتارية الادارية
سرية نوفل ـ مها هاشم

وحدة المعلومات
ثريا حميدة ـ مارسيل حنا

باحثون مساعدون

سنية محمود الفقى   مى قابيل   عبد التواب عبد العزيز

المحتويـــات

الصفحة

مقدمة

الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات المكارثية في أمريكا بعد سبتمبر

أحمد السيد النجار

عندما يعطس الاقتصاد الأمريكي العملاق، يصاب الاقتصاد العالمي بالبرد! وعندما تتصاعد نزعات عسكرة الاقتصاد في إطار صعود عام للنزعة المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت درجة تنذر بالخطر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإنه لابد من القلق على الاقتصاد العالمي وعلى التصاعد المحتمل للمكون العسكري في التجارة الدولية وعلى مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية التي من البديهي أن تتأثر بأي نزوع نحو المكارثية في أكبر اقتصادات العالم باعتبار أن العدوانية القومية التي تشكل ركنا أصيلا في أي نزعة فاشية ستنعكس على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومعها الغرب الذي يمالئها في هذا الجانب وبين باقي دول العالم.

الاقتصاد الأمريكي العملاق.. ملامح أساسية

أما كيف يكون للاقتصاد الأمريكي هذا التأثير على الاقتصاد العالمي بأسره، فيكفي أن نعلم أن الناتج القومي الإجمالي الأمريكي شكل ٣٠,٩% من الناتج العالمي المحسوب وفقا لأسعار الصرف، مقارنة بنحو ١٣,٩% لليابان، ونحو ٦,٦٠% لألمانيا وحدها، ونحو ٢٧,٥% للاتحاد الأوروبي في مجموعه بما فيه ألمانيا، ونحو ٤% للصين في عام ٢٠٠٠. كما شكل الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة والمحسوب وفقا لتعادل القوى الشرائية، نحو ٢١,٧% من الناتج العالمي المحسوب بهذه الطريقة، مقارنة بنحو ٧,٥% لليابان، ونحو ٤,٦% لألمانيا وحدها، ونحو ٢٠,٢% للاتحاد الأوروبي في مجموعه بما فيه ألمانيا، ونحو ١١,٥% للصين، وذلك في عام ٢٠٠٠ (البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢).

كما بلغت قيمة التجارة السلعية الخارجية للولايات المتحدة نحو ٢٠١٠ مليار دولار أي ما يوازي ١٥,٥% من مجموع الصادرات والواردات العالمية في عام ٢٠٠٠، مقارنة بحصة بلغت ٢٧,٩% لدول الاتحاد الأوروبي في مجموعها، وحصة صينية تشمل هونج كونج، بلغت ٦,٩%، وحصة يابانية بلغت ٦,٧% في العام نفسه. أما قيمة التجارة الخدمية الخارجية الأمريكية فقد بلغت ٥٠٨ مليارات دولار توازي ١٧,٣% من مجموع الصادرات والواردات الخدمية العالمية في عام ٢٠٠٠.

أما القيادة التكنولوجية للعالم فإنها أمريكية بلا منازع بغض النظر عن أن عقول الدول النامية التي تجتذبها الولايات المتحدة من خلال نظام للحوافز وبيئة ملائمة للبحث العلمي، تشارك في صناعة هذه القيادة التكنولوجية الأمريكية للعالم. وقد بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو ٥٣,٩% من الإجمالي العالمي، وتليها اليابان بحصة بلغت ١٢,١%، ثم بريطانيا بحصة بلغت ١١,٧% في عام ١٩٩٩. كما بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالية التكنولوجيا في العالم نحو ١٩,٢% في عام ١٩٩٩. (راجع في ذلك: World Bank, World Development Indicators ٢٠٠١)

وبالتالي فإن اقتصاد بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادرا على التأثير في عدد كبير من الاقتصادات في العالم عموما من خلال شبكة علاقاته بها. بل إن هذا التأثير يكون هدفا لصناع القرار في دولة لها هيمنة عالمية. وقد كانت وزيرة الخارجية السابقة "مادلين أولبرايت" دقيقة في تعبيرها عن هذا النزوع الأمريكي عندما قالت أن "أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الأمريكية هو

ضمان أن تتمكن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة من التوسع على مستوى الكرة الأرضية كلها" (راجع: ذي وول ستريت جورنال ، ٢١ يناير ١٩٩٧).

ومن البديهي أن اقتصادا بهذا الحجم والفعالية العالمية والنزوع لمد النفوذ والهيمنة، يكون له تأثير عالمي كبير ويكون للاتجاه الذي يهيمن على إدارته وعلى تشكيل هيكله وعلى توزيع ناتجه، تأثير على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة. وعلى حد تعبير "بول ماري دولاغورس"، فإن وجود قوة عظمى وحيدة،في العالم وهي الإمبراطورية الأمريكية التي لها سلطان مطلق ، هو ظاهرة غريبة تحدث للمرة الأولى في تاريخ البشرية. (راجع : بول ماري دولاغورس، آخر الإمبراطوريات، غراسيه، باريس ١٩٩٦، صـ١٦. لكنني أخذته من اجناسيو رامونيه، الإمبراطورية الأمريكية، لوموند ديبلوماتيك-الطبعة العربية-، مايو ١٩٩٧)

شواهد صعود المكارثية الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة صعودا حقيقيا للنزوع نحو المكارثية بأبعادها الداخلية والخارجية، بعد عاصفة سبتمبر التي ضربت واشنطن ونيويورك. ورغم أن التحول نحو المكارثية بشكل كامل قد يستغرق وقتا أطول ، إلا أن الدلائل على تسارع هذا التحول كثيرة وصادمة، وهي تؤكد بصورة أو بأخرى الخبرات التاريخية الخاصة بفترات تغير النظام الدولي أو التغير في تراتب القوى المهيمنة عليه، حيث يؤدي الصعود القوي والتفوق المتحققان لأي دولة رأسمالية كبيرة إلى إغرائها على حشد الشعب وراء أهدافها بشعارات مراوغة وبقبضة بوليسية وبقوانين معادية للحريات. كما يغريها صعودها وقوتها المتفوقة على انتهاج سياسات خارجية تتسم بالعدوانية القومية كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا المكارثية واليابان في زمن عسكرة الاقتصاد والدولة وذلك قبل الحرب العالمية الثانية التي قامت هذه القوى العدوانية بتفجيرها. كما أن مخاوف هذه القوة من صعود قوى منافسة لها يمكن أن تزيحها عن مكانتها المهيمنة عالميا، يمكن أن يثير في هذه القوة المزيد من العدوانية.

وإذا كان مثل هذا التحول يكون واردا في هذه الظروف، فما بالكم بظروف تنفرد فيها قوة جبارة مثل الولايات المتحدة التي تملك كل صنوف أسلحة الدمار الشامل، بالهيمنة العالمية في غياب نظام دولي له مقبولية عالمية واضحة وكاسحة..إن كل إغراءات التحول نحو المكارثية تكون موجودة ، ولا يمكن إيقاف مثل هذا التحول إلا إذا انتبه العالم والمجتمع الأمريكي لهذا التحول وأوقفه بإرادة شعبية أمريكية وبتكاتف دولي ضد هذا التحول المدمر. وكما أن لهذا التحول نحو المكارثية ملامحه السياسية والعسكرية والاجتماعية، فإن له انعكاساته على الاقتصاد الأمريكي وعلى الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات الدول العربية أيضا.

وقد تجسد صعود النزعات المكارثية في الولايات المتحدة، في العديد من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية والتي لا تمت بصلة لكل ادعاءاتها في مجال الديموقراطية واحترام حريات وحقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي ورفض التمييز العنصري. فقد جرى اعتقال المئات من المواطنين الأمريكيين للاشتباه فيهم بدون أي مبرر موضوعي لمجرد أنهم ينتمون عرقيا إلى منطقة الشرق الأوسط أو لمجرد أنهم ينتمون دينيا إلى الإسلام. كما جرى بحث استخدام التعذيب واستخدامه فعليا ضد المتهمين الذين رفضوا الاعتراف بالتهم التي وجهتها إليهم أجهزة الدولة الأمريكية. كما جرى التفكير في إرسال المتهمين الذين يرفضون الاعتراف إلى دول تستخدم أشد وسائل التعذيب قسوة من أجل انتزاع الاعترافات منهم مع الحفاظ على التطهر الأمريكي من ممارسة التعذيب!!

لكن أهم ملامح التحول نحو المزيد من الإجراءات البوليسية الماسة بالحريات ، تمثل في صدور قانون مكافحة الإرهاب في ٢٦ أكتوبر الماضي بأغلبية ساحقة من أعضاء الحزبين اللذين يتداولا السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي. ويعطى هذا القانون صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية للتنصت والمراقبة الإلكترونية على الاتصالات الهاتفية

وتفتيش البيوت سرا والاطلاع على سجلات الهاتف ، وكذلك التنصت والاطلاع على الاتصالات عبر الإنترنت والاعتقال بدون إبداء أسباب والترحيل عند الضرورة. وهذا القانون يعكس تحولا حقيقيا نحو الدولة البوليسية، وهو ما أثار مخاوف المنظمات والهيئات التي تدافع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية، كما أثار مخاوف الأقليات العرقية والدينية.

لكن هذا القانون الذي يؤكد التحول الجاري في الولايات المتحدة إلى دولة بوليسية لا تختلف كثيرا في هذا الصدد عن الكثير من بلدان العالم الثالث ، لا يشكل سوى دليلا جزئيا على التحول إلى المكارثية التي تقترن فيها الدولة البوليسية بتأميم الحياة السياسية وبالعدوانية القومية أو الوطنية إزاء القوميات والبلدان الأخرى.

وإذا كانت الحياة السياسية في الولايات المتحدة مؤممة تاريخيا بقوة المال لصالح الحزبين الرئيسيين اللذين لا يختلفان جوهريا في توجههما الأيديولوجي والاجتماعي والسياسي كمعبرين عن مصالح الرأسمالية الأمريكية الكبيرة مع تمايز في الارتباطات بالكتل العديدة داخلها، فإن الولايات المتحدة أظهرت حالة من الأنانية الوطنية قبل أحداث سبتمبر، من خلال مشروعها لبناء درع صاروخي لحمايتها من الهجمات الصاروخية الأجنبية ، وهو المشروع الذي لقي معارضة روسية وصينية، وواجه رفضا أو تحفظا على الأقل في البلدان الأوروبية . وبعد أحداث سبتمبر تحولت هذه الحالة من الأنانية الوطنية الأمريكية إلى عدوانية حقيقية تجاه كل من يختلف مع الإدارة الأمريكية، عندما اعتبر الرئيس الأمريكي أن كل من ليس مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، هو ضدها! وأيضا عندما أعلنها حربا صليبية جديدة ثم تدارك "زلة" اللسان هذه لأسباب سياسية ودبلوماسية، رغم أن هذه "الزلة" ربما تكون الأكثر صدقا في التعبير عن حقيقة الموقف الذي يتخذه اليمين المتشدد الذي يهيمن على الإدارة الأمريكية التي أثبتت في كل سلوكياتها بشان قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، أنها منحازة بشكل كامل للدولة الاستعمارية الإسرائيلية في كل سلوكياتها العدوانية والمكارثية ضد الشعب الفلسطيني الذي تحتل أراضيه وتقمعه بشكل بربري متواصل. كما أنها تبرهن بشكل مستمر في مواقفها بشأن العراق على درجة مذهلة من الاستهانة بحياة البشر وحقوق الشعب في استخدام موارده لبناء مستقبله حيث تصر على استمرار العقوبات الانتقامية المفروضة عليه والتي فقدت أي مبرر لها منذ عام ١٩٩١.

كما جري بحث إعادة التصريح للمخابرات المركزية الأمريكية بالقيام بعمليات اغتيال سرية ، وتم بالفعل التصريح لها مبدئيا بالقيام بعمليات قتل للقضاء على بن لادن وتنظيم القاعدة ، رغم أن بن لادن ليس أكثر من مشتبه فيه في أحداث سبتمبر . وهذا الإجراء ، أي التصريح للمخابرات المركزية الأمريكية بالعودة لسياسة الاغتيالات، هو إجراء إرهابي صريح يستهدف إرهاب المختلفين مع واشنطن والذين ترى فيهم خطرا على "مصالحها" في الهيمنة عالميا على كافة الأصعدة الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، سواء كان هؤلاء المختلفين مع واشنطن، قادة سياسيين أو مفكرين أو ربما في بعض الحالات رجال أعمال ترى فيهم الرأسمالية الأمريكية في صيغتها المتطرفة، تهديدا لمصالحها. ويذكر أن جميع الرؤساء الأمريكيين منذ عهد جيرالد فورد ، وقعوا أمرا تنفيذيا يحظر على المخابرات المركزية الأمريكية أو أي وكالات حكومية أخرى ، التورط في اغتيالات سياسية.

وفي الثالث عشر من نوفمبر من العام ٢٠٠١، وقع الرئيس الأمريكي أمرا يسمح بتشكيل محكمة عسكرية سرية تقوم بمحاكمة الأجانب المتهمين بأعمال إرهابية في الولايات المتحدة أو في الخارج (بلدان أخرى)، بدلا من المحاكم المدنية العادية، على أن يعين وزير الدفاع الهيئة القضائية ويضع القواعد.(راجع: تصاعد موجة انتقادات في الكونجرس ضد إنشاء محاكم عسكرية، أهرام ٢٠٠١/١١/١٨)

وفي نفس اليوم أصدر وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت أمرا للسلطات المعنية باستجواب أكثر من خمسة آلاف شخص من دول الشرق الأوسط وغيرها دخلوا الولايات المتحدة في العامين الأخيرين، فضلا عن أن هناك أكثر من ألف معتقل منذ تفجيرات سبتمبر ولم يوجه لأي واحد منهم حتى

الآن اتهام رسمي بشأن التفجيرات المشار إليها. وسوف يخضع الأجانب المتهمين بالضلوع في أحداث سبتمبر الماضي أمام هذه المحاكم العسكرية، وهو تطور فارق يعبر عن النزعة العدوانية تجاه الأجانب، ويعبر في الوقت نفسه عن توجه فاشي نحو عسكرة جانب من السلطة القضائية.

وإزاء المخاطر التي تنطوي عليها هذه التحولات القضائية، وجه اثنان من أعضاء مجلس النواب، أحدهما ديموقراطي (جون كونيرز) والآخر جمهوري (بوب بار)، دعوة إلى رئيس اللجنة القضائية التابعة لمجلس النواب الأمريكي لعقد جلسة مع وزير العدل مشيرين إلى أن المحاكم العسكرية تخل بالدستور إذ تحرم المتهمين من حقوقهم الأساسية مثل القدرة على مواجهة من يتهمونهم، كما تحرمهم من حقهم في أن تكون المحاكمات علنية. وذكر "كونيرز"، أن الولايات المتحدة تقف على حافة كارثة تتعلق بالحريات المدنية في هذه البلاد.(أهرام ٢٠٠١/١١/١٨)

وإضافة لكل ما سبق فإن الهجوم العسكري واسع النطاق على بلد فقير هو أفغانستان وإلقاء الملايين من أبنائه إلى حافة الجوع والموت لمجرد الاشتباه بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة ، هو عمل يتسم بالعدوانية "الوطنية" تجاه الآخر أو بمعنى آخر بالمكارثية ويفتقد لمبررات أخلاقية قوية، خاصة أن المخابرات المركزية الأمريكية هي التي عمدت إلى استغلال الدين في تعبئة وحشد الإسلاميين المتحمسين، للحرب ضد السوفيت في أفغانستان، فخاضوا للولايات المتحدة حربها في أفغانستان ، وفي تلك الفترة أنفقت الولايات المتحدة نحو ٣ مليارات من الدولارات على تسليح وتدريب وتمويل المتطوعين المسلمين الذين كانوا يعرفون بالمجاهدين الرافضين للدولة العلمانية، للحرب ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. وبعد أن انتهت تلك الحرب تركتهم الولايات المتحدة في العراء وتحولوا إلى الصدام الدامي مع حكومات بلدانهم وصاروا عنوانا للتطرف والإرهاب. وعندما حدث ذلك ، لم تمد الولايات المتحدة يد المساعدة للحكومات والشعوب العربية التي ابتليت بأعمال التطرف الدامية التي قام بها بعض "المجاهدين" السابقين. باختصار، فإن الولايات المتحدة هي آخر من يحق له ابتزاز العالم في قضية مكافحة الإرهاب سواء لتاريخها الإرهابي العتيد في إبادة شعب الهنود الحمر واغتصاب أرضه أو لدورها الأسود في استجلاب العبيد من إفريقيا واستعبادهم ، أو لدورها الأسود في مساندة النظم المكارثية ذات الطابع الإرهابي في العالم الثالث ، من نظام بينوشيه السابق في شيلي ،ونظام سوموزا في نيكاراجوا،والدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية المغتصبة لفلسطين، إلى نظام سوهارتو السابق في إندونيسيا..إلى آخر القائمة الأمريكية السوداء في دعم الإرهاب، أو لدورها في دعم الإرهاب الذي نما وتضخم في أفغانستان ذاتها برعاية أمريكية.

ومن المظاهر المفجعة لانتشار النزوع الفاشي في المجتمع الأمريكي ذاته، ما أظهره استطلاع للرأي العام أجري في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١ ، على عينة من ألف شخص مع هامش خطأ حوالي ٣% ، حيث اعتبر ٥٤% من الأمريكيين أن اللجوء للسلاح النووي سيكون فعالا في الحرب ضد الإرهاب. وهذا الأمر يعني أن حياة مئات الآلاف أو حتى الملايين غير مهمة لغالبية الأمريكيين في سبيل تحقيق زهو فارغ وانتقام أعمى لا يحقق بأي حال من الأحوال، مكافحة حقيقية للإرهاب، أفليست هذه صورة نموذجية للعدوانية الـ "وطنية" أو الـ"قومية"، أو بمعنى آخر صورة للفاشية عندما تجتاح المجتمع ذاته؟

ولأنه في حالات صعود المكارثية، لابد من البحث عن أعداء خارجيين لتوحيد المجتمع في مواجهتهم والقفز على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذا المجتمع، فإن العدو الخارجي الجاهز،كان هو المسلمين والإسلام لسوء حظ البلدان العربية والإسلامية. ولم يقف الأمر عند "زلة" لسان بوش الذي أعلن حربا صليبية جديدة قبل أن يستدرك الأمر لأسباب سياسية ودبلوماسية ، بل امتد لقيادة أوروبية متمثلة في رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلوسكوني الذي أطلق مجموعة من التصريحات التي تنم عن الجهل والحمق والعنصرية معا ، حيث أشار إلى أن "حضارة الغرب أرقى من

العالم الإسلامي" لأنها "تضمن احترام حقوق الإنسان والدين ، وهذا الاحترام غير موجود بالتأكيد في البلدان الإسلامية"، وتجاوز الأمر القادة السياسيين إلى المفكرين، حيث أشار صموئيل هنتنجتون في حوار صحفي إلى أن "التسامح لم يكن صفة للمسيحية خلال الحملات الصليبية، ولكنه كان صفة للإسلام في الأندلس، وفي الوقت الراهن يبدو الإسلام أقل الأديان التوحيدية تسامحا"، وهذا التصريح ينم عن اضطراب حقيقي في فهم الأمور، ناجم عن الخلط بين الإسلام كدين، وبين بعض المجموعات من المتطرفين الإسلاميين الذين ساهمت المخابرات المركزية الأمريكية في دفعهم إلى أقصى مواقف التطرف لاستغلالهم في حربها ضد السوفيت في أفغانستان، ثم استغلتهم الحكومات في البلدان الأوروبية "المتسامحة" كأوراق ضغط على العديد من الدول العربية والإسلامية، ورفضت تلك الحكومات الأوروبية أي تعاون مع بلدان مثل مصر والجزائر في مكافحة الإرهاب الذي استفحل خطره بالأساس بالدعم الأمريكي والغربي، ولم يبدأ الغرب في الاهتمام بمكافحة هذا الإرهاب إلا عندما انقلب السحر على الساحر وبدأت المجموعات الإرهابية التي تلقت دعما أمريكا وغربيا كبيرا توجه نصلها الدموي إلى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.

وتصريح "هنتنجتون" لا يحاول، أو هو غير معني من قريب أو بعيد بدراسة المجتمعات العربية والإسلامية ذاتها ، أو حتى لتقييم مواقف النظم الحاكمة في البلدان العربية وكلها مناهضة لأي عنف ديني . باختصار هو من نوع التصريحات الدعائية التي تحاول إيجاد إطار نظري لموجة العنصرية ضد العرب والمسلمين ، وإيجاد مبرر لاعتبارهم أعداء كضرورة لتبرير الإنفاق الأمريكي الهائل على التسلح الذي يقتطع من دخل الشعب الأمريكي لصالح المجمع الصناعي العسكري الذي يعد رأس الحربة في التوجه الفاشي في الولايات المتحدة الأمريكية.

المكارثية والاقتصاد

لا يقتصر مضمون الانزلاق نحو المكارثية على النظام السياسي، بل إنه يمتد ليشمل النظام الاقتصادي أيضا بصورة قد تختلف في بعض التفاصيل، في الوقت الراهن عما جرى في نظم فاشية سابقة في ألمانيا النازية أو إيطاليا المكارثية أو اليابان في فترة عسكرة الدولة والاقتصاد قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. لكن يبقى التوسع الكبير في دور المجمع الصناعي العسكري كسمة أساسية لأي اقتصاد ينحدر نحو المكارثية، مع تبرير هذا التوسع بالتضخيم من الأعداء الخارجيين أو حتى "اختراعهم" في بعض الأحيان. لذلك لم يكن غريبا في خضم الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان، أن يتم الإعلان عن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتصنيع ٦ آلاف طائرة من طراز "ستيلث" المعروفة باسم الشبح بقيمة ٤٠٠ مليار دولار خلال العقدين الأولين من القرن الحالي لتدخل الخدمة في الجيش الأمريكي وجيوش الدول الحليفة لها وفي مقدمتها إسرائيل.(راجع: أميركا تصنع ستة آلاف طائرة خفية قيمتها ٤٠٠ مليار دولار حتى ٢٠٢٠، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠١/١٠/٢٨)

وتجدر الإشارة إلى أن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي صاحب النفوذ في الحزبين الكبيرين وفي الإدارات الأمريكية المتتالية، كان مهددا بتراجع كبير للمكانة والنفوذ والقوة الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق . لكن الاتجاه اليميني المتشدد في النخبة الأمريكية الحاكمة تولي الدفع في اتجاه إشعال حروب جديدة في الخليج (حرب الخليج الثانية)، وفي البلقان (الهجوم على يوغوسلافيا) وأخيرا في أفغانستان، وهي حروب أنعشت المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وخلقت بشكل مباشر، طلبا متجددا على منتجات الدمار التي ينتجها، فضلا عن أن النفوذ الأمريكي في المناطق التي تخوض فيها هذه الحروب يساعد على خلق طلب على الأسلحة والعتاد العسكري الأمريكي، ويساعد أيضا على خلق طلب على السلع والخدمات المدنية الأمريكية في

تلك المناطق. وتعد طلبات الدول العربية في الخليج علـى الأسلحة الأمريكيـة، هـي أهـم مصـدر للطلـب على الأسلحة الأمريكية من خارج الولايات المتحدة الأمريكيـة، فـي العقد الأخير مـن القرن المـاضي. وكان طبيعيا في هذا الوضع أن تنتعش أسـهم شـركات السـلاح والأمـن فـي الوقت الـذي تتـهاوى فيـه أسعار أسهم باقي الشركات، فخلال الأسبوع الأول بعد أحداث ١١ سبتمبر، ارتفعت أسعار أسهم "ل-٤ كوميونيكيشن" التي تنتج أدوات كشف القنـابل فـي المطـارات بنسـبة ٣٨%، وارتفعـت أسـعار أسـهم "ريثيون" التي تنتج صواريخ كروز بنسبة ٢٧%، وارتفعت قيمة أسـهم "لوكـهيد مـارتن" لصناعـة الطائرات العسكرية بنسبة ١٥%، وارتفعت أسعار أسـهم شـركة نورثـروب جرومـان بنسـبة ١٦% ، وارتفعت أسعار أسهم "جنرال داينمك" بنسبة ٩%.

وفي ظل "هيستيريا" مواجهة الآخر (العدو الإرهابي)، تمكنت الإدارة الأمريكية والرئيس تحديـدا من جمع المزيد من السلطات في يديه. وقد أغرى هذا الأمر ، الرئيس الأمريكي بطرح مشـروع أسـماه "المسار السريع"، يعطي الرئيس الأمريكي سلطة التفـاوض مـع دول أخـرى علـى اتفاقـات تجاريـة لا يمكـن للكونجـرس أن يعدلـها ، ويمكـن فقـط لمجلسـي الشـيوخ والنـواب أن يوافقـا أو يرفضـا الاتفـاق ككل.وأكد بيـان رئاسـي أن الكونجـرس يجـب أن يؤكـد ثقتـه فـي الرئيس فـي الوقـت الـذي يسـعى فيـه للتفاوض حول اتفاقات تجارية تساعد الاقتصاد الأمريكي والعالمي أيضا.(راجع: مشـروع قـانون يمنـح بوش سلطات لتعزيز التجارة، الحياة، لندن، ٢٠٠١/١١/١٨)

وتجدر الإشارة إلى أن صعود المكارثية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة يتـم بممـالأة غربيـة لـها ، نظرا لترابط المصالح بين الرأسماليات الغربية الكبيرة ونظيرتـها الأمريكية ، مع إقرار تلك الرأسماليات بأن الرأسمالية الأمريكية هي في وضع القائد الذي يتمتع حتى عليها هي ذاتها بقسط من الهيمنة. وتلك المصالح المشتركة هي التي أنتجت اتفاق جات لتحرير التجارة السلعية ومـا تـلاه مـن اتفاقـات لتحريـر تجارة الخدمات والاتصالات، وهي اتفاقات تتسم بأنها انتقائية وغير عادلة ، حيث تحـرر تجـارة السـلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة ميزات نسبية فيها ، دون تحرير تجارة السلع الزراعيـة التي تملك الدول النامية والفقيرة ميزات نسبية فيها ، كما أن تلك الاتفاقات تحرر حركة رأس المال بكل صوره وتعطيه الضمانات وميزات التعامل التي يتمتع بها رأس المال الوطني ، في حين أنـها لا تحـرر حركة عنصر العمل الذي تتمتع فيه الدول النامية بوفرة.

وتلك المصالح المشتركة هي أيضا التي بررت الحرب ضد العراق بغرض فرض الوجـود العسـكري الأمريكي والغربي في المنطقة التي تحوي قرابة ثلثي الاحتياطيات العالمية من النفط الذي يمثل شريان حياة الاقتصـادات الغربيـة. وهـذا الـهدف الحقيقـي تسـتر وراء تحريـر الكويـت، التـي تـم طـرد القـوات العراقية منها منـذ عشـر سـنوات ومـا زالـت القـوات الأمريكيـة والغربيـة موجـودة فـي الخليـج وتقـوم باعتداءات متكررة على العراق، وتثير دعاية دائمة حول الخطر العراقي لتـبرير هـذا الوجـود وللضغـط علـى بلـدان الخليـج لشـراء المزيـد مـن صفقـات الأسـلحة كضـرورة لإنعـاش غـول المجمـع الصنـاعي العسكري الأمريكي. كما ساند الغرب، الولايات المتحدة في حربها ضد يوغوسلافيا التـي اسـتهدفت مـد سيطرة حلف الأطلنطي ،"النـاتو"، إلـى جنـوب شـرق أوروبـا وإزالـة آخـر نظـام معـارض للغـرب فـي أوروبا وإقرار حق "النـاتو" فـي التدخـل فـي أي دولـة دون الرجـوع للأمـم المتحـدة. أمـا الحـرب فـي أفغانستان فإنها تكمل الكماشة الأمريكية حول مناطق النفط في إيران والدول العربية الخليجية ومنطقـة بحر قزوين. هذا فضلا عن أن الحروب في حد ذاتها ، ضرورة للمجمـع الصنـاعي العسـكري الأمريكـي والغربي الذي يشكل ضلعا نافذا للرأسمالية في الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وفرنسـا وألمانيـا وإيطاليـا على الأقل.

وفي مثل هذا الوضع يمكـن توقـع أن تعمـل الولايـات المتحـدة علـى تحقيـق مصالحـها الاقتصاديـة بالضغط بقوتها العسكرية أو حتى باستخدامها مباشرة. وهي بالفعل فرضت نوعا من الابتزاز المعنـوي

على الدول المصدرة للنفط منذ أحداث ١١ سبتمبر ، بحيث عطلت دول الأوبك آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل ، وانحدر سعر سلة نفوط أوبك إلى نحو ١٦ دولار للبرميل في منتصف نوفمبر من العام ٢٠٠١، ورغم ذلك فإن منظمة الأوبك أجلت تنفيذ الخفض الذي قررته لإنتاجها النفطي حتى بداية العام ٢٠٠٢، ثم قررت في نهاية عام ٢٠٠١ ، تعطيل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عملت بشكل مباشر باعتبارها دولة دائنة لها نفوذ اقتصادي على الدول المدينة لها، على تسييد النموذج الاقتصادي الليبرالي بغض النظر عن مدى ملائمته كليا أو جزئيا للظروف الاقتصادية ولمستوى تطور بعض الاقتصادات النامية والفقيرة ، وإذا كانت قد وظفت صندوق النقد والبنك الدوليين للعمل معها وهي صاحبة أكبر كتلة تصويتية منفردة فيهما لتسييد النموذج الليبرالي في الدول النامية والفقيرة، فإن صعود النزعة المكارثية في الولايات المتحدة سيعني المزيد من التعسف في محاولة فرض النموذج الاقتصادي الليبرالي في الدول النامية والفقيرة ، هذا النموذج الذي يتمثل في تقليص الدور الاقتصادي للدولة وبيع القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق لرأس المال الأجنبي بكل صوره وتحرير سعر وسوق الصرف. كما أنها لن تكون معنية بمراعاة الأبعاد الاجتماعية في أي برنامج اقتصادي يتم تطبيقه في الدول النامية، خاصة وأن توزيع الدخل في الولايات المتحدة نفسها يزداد سوءا حيث كان الثلاثة أخماس أو الـ ٦٠% الأقل دخلا في الولايات المتحدة يحصلون على ٣٣,١% من الدخل الأمريكي في عام ١٩٨٥، فأصبحوا يحصلون على ٣١,٣% من هذا الدخل في عام ١٩٩٧. وكان الخمس الرابع في المجتمع الأمريكي يحصل على ٢٥% من هذا الدخل عام ١٩٨٥، فأصبح يحصل على ٢٢,٤% في عام ١٩٩٧. أما الخمس الأعلى دخلا فقد كان يحصل على ٤١,٩% من الدخل الأمريكي عام ١٩٨٥، وارتفعت حصته إلى ٤٦,٤% عام ١٩٩٧. أما أغنى ١٠% في الولايات المتحدة فكانوا يحصلون على ٢٥% من الدخل الأمريكي عام ١٩٨٥، فأصبحت حصتهم ٣٠,٥% عام ١٩٩٧.(راجع : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، أعداد مختلفة). ومن الضروري الإشارة إلى أن عام ١٩٩٧ الذي يعتبر توزيع الدخل الأمريكي سيئا خلاله بالمقارنة مع عام ١٩٨٥، هو ضمن عهد كلينتون الذي كانت الضرائب على الأثرياء مرتفعة خلاله، وكانت التحويلات الاجتماعية للشرائح الأقل دخلا، مرتفعة، وكان الإنفاق الاجتماعي عموما مرتفعا. وبالتالي فإن توزيع الدخل الأمريكي من المرجح أن يكون قد ساء كثيرا في عهد الرئيس الحالي جورج بوش الذي يعبر عن اليمين الأمريكي المتطرف، حيث خفض الضرائب وقلص حصة الإنفاق الاجتماعي والتحويلات الدخلية من الإنفاق العام في الولايات المتحدة. وإذا كان هذا هو الاتجاه في الولايات المتحدة فإنه من المرجح أن تدفع في اتجاه تقليص الإنفاق الاجتماعي في العالم عموما وبالذات في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وتحتاج دعما دوليا ، أو في الدول المدينة التي تحتاج لإعادة جدولة ديونها، وهذا سوف يساهم في خلق ميل عالمي لزيادة سوء توزيع الدخل وزيادة أعداد الفقراء بطول خريطة العالم وعرضها.

وكل ما سبق، يبرر ضرورة دعوة المجتمع الأمريكي والقوى الحية فيه ، ودعوة العالم عموما وبخاصة الدول النامية، لمكافحة صعود النزعات المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية بكل تداعياتها الاقتصادية التي تمتد من زيادة عسكرة الاقتصاد وتعظيم دور المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وتفجير الحروب الضرورية لإنعاش الطلب الأمريكي والعالمي على منتجاته من أسلحة الدمار، إلى فرض نموذج اقتصادي ليبرالي بشكل انتقائي يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح الدول الرأسمالية الكبرى عموما ويؤدي لتزايد سوء توزيع الدخل في كل دولة وسوء توزيع الناتج العالمي بين مختلف دول العالم.

كلمة عن المشاركين في هذا التقرير

بالرغم من الحس النقدي العالي في الدراسات التي يشملها هذا التقرير، إلا أن مؤسسة الأهرام جريا على تقاليدها في دعم المنهج النقدي في الدراسات العلمية التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، واصلت دعمها لهذا التقرير السنوي المعبر بالفعل عن رؤية استراتيجية عربية للقضايا الاقتصادية المحلية والعربية والدولية. وإذا كانت الأمانة تقتضي إعطاء كل ذي فضل حقه، فإن هناك شكر عميق واجب للأستاذ/إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام العملاقة، على رعايته لهذا التقرير. أما الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فإنه يواصل دعمه لتقاليد المركز في ممارسة النقد الاجتماعي المسئول واحترام حق الاختلاف، مواصلا في ذلك المنهج الذي أرساه الأستاذ/ السيد يسين، الأب الروحي لمركز الدراسات ومستشاره حاليا.

أما مستشارو التقرير فإن لهم عميق الامتنان على مساندتهم لمشروع التقرير وملاحظاتهم بشأن تطويره، وأيضا على كل ما بذلوه من وقت وجهد في القراءة النقدية لكل الدراسات التي يشملها التقرير، وفي تقديم الرأي والخبرة والنصح لتطويرها.

أما أصحاب الدراسات التي يشملها التقرير هذا العام فلهم عميق شكري وتقديري على الدراسات القيمة التي قدموها للتقرير. وقد قدم الأستاذ الدكتور/ إبراهيم العيسوي، رؤية ثاقبة ومنفتحة ومتطورة بعنوان "التخطيط للتنمية في اقتصاد مختلط ومنفتح"، وقدم الأستاذ الدكتور/ حسين عبد الله، أحد أهم خبراء الطاقة في الوطن العربي بأسره، دراسة ممتازة عن "الغاز الطبيعي بين التصنيع والتصدير". كما قدم الأستاذ الدكتور/ سليمان المنذري، المستشار الاقتصادي السابق للجامعة العربية ولاتحاد البورصات العربية، دراسة متميزة عن "تحرير التجارة العربية البينية.. بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى". كما ساهم الأستاذ الدكتور/ محمد رؤوف حامد بدراستين مهمتين عن "تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا بين القطاع الخاص والدولة"، و"الصناعات الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية". وقدمت الأستاذة الدكتورة/ محيا زيتون، دراسة رائدة بالفعل، بعنوان "رؤية نقدية لبعض قضايا السياحة في مصر"، وقدمت الأستاذة الدكتورة/ سلوى العنتري، دراسة مهمة عن حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع العرب منها. كما قدم الأستاذ الدكتور/ عمرو كمال حمودة، دراسة قيمة بعنوان "الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآنية والاستراتيجية على النفط العربي". أما الأستاذ/ عمرو خفاجي، فقد قدم دراسة بعنوان "صناعة السينما في مصر .. بين الوضع الراهن ودور الدولة والقطاع الخاص وضرورات التطوير"، وقد شاركه في هذه الدراسة، الأستاذ/ نزار سمك، ليكتبا معا دراسة رائدة تعتبر بالفعل "عمدة" في مجال دراسة اقتصاديات السينما. أما الأستاذ/ محمد فايز فرحات، فقد قدم دراسة جيدة بعنوان "التجارة الإلكترونية: تطورها وآليات التعامل معها". بينما قدم الأستاذ/ محمد النجار، دراسة نقدية متميزة بعنوان:"البورصة المصرية ..الإطار القانوني والتجاوزات وغموض المستقبل"، في حين ساهم الأستاذ/ أكرم ألفي بدراستين : الأولى بعنوان : الحركات المناهضة للعولمة: تكوينها وعوامل صعودها ومستقبلها"، والثانية بعنوان: "الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني". أما باقي الدراسات التي شملها التقرير فهي من إعداد كاتب هذه السطور، أي المشرف على إصدار وتحرير هذا التقرير .

وفي النهاية أكرر شكري لكل من ساهم في خروج العدد الثاني من هذا التقرير السنوي للنور.. هذا التقرير الذي يستهدف في المقام الأول، البحث عن الحقيقة ويقوم بدوره في استشراف المستقبل مبتغيا وجه الوطن أولا وأخيرا.

المحـــرر

رؤيـــــــــــة

التخطيط للتنمية فى اقتصاد مختلط ومنفتح

د . إبـراهـيـم العيـسـوى

تـوطئـة

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين اتجاه أكثرية الدول النامية إلى تقليص القطاع العام وفتح مجالات متزايدة للنشاط الاقتصادى أمام القطاع الخاص ، مع تحول اقتصاداتها إلى اقتصادات يتزايد فيها دور قوى السوق تزايدا ملحوظا فى تخصيص الموارد . ومع ذلك لم تزل اقتصادات هذه الدول اقتصادات مختلطة تقوم فيها الحكومات بأدوار اقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاهلها ، ويعمل بها قطاع عام يزداد انكماشا وضعفا بمرور الزمن . كما اتجهت هذه الدول إلى فتح اقتصاداتها وزيادة درجة اندماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وبغض النظر عن أسباب هذه التحولات ومبرراتها ، ثمة سؤال مهم يتعين التعامل معه ، وهو : هل بقى للتخطيط دور فى إدارة مثل هذه الاقتصادات النامية المختلطة والمفتوحة ؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة متعددة تطرح فيها قضية دور الدولة فى التنمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ولعل أهم هذه الأسئلة ما يلى :

١ - هل هناك حاجة موضوعية إلى التخطيط فى مثل هذه الاقتصادات من أجل إحراز التنمية المنشودة ؟ .

٢ - وإذا كانت هناك حاجة موضوعية للتخطيط ، فهل هناك إمكانية حقيقية للقيام به على نحو فعال ؟ وما هى الشروط اللازم توافرها حتى تتحقق للتخطيط الفاعلية والمصداقية ؟ .

٣ - وما هو نوع التخطيط الممكن من أجل تحقيق التنمية فى الظروف الراهنة للدول النامية ؟ وهل فى خبرات الدول الأخرى ما يرشدنا إلى إجابة واقعية عن هذا السؤال .

وهذه هى الأسئلة التى سنجتهد فى البحث عن إجاباتها فى هذا البحث .

القسم الأول

التلازم المنطقى بين التخطيط والتنمية

تذكرة ضرورية

حتى يكون الحديث عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى أو دور التخطيط فى إدارة الموارد فى بلادنا حديثا واقعيا ومتمتعا بقدر معقول من المصداقية ، فإنه لابد وأن ينطلق من حقيقة كبرى ، ألا وهى أن همنا الأكبر هو التخلف ، وهدفنا الأعظم هو التنمية . فالانطلاق من هذه الحقيقة ، وإدراك ما يترتب عليها من نتائج ، له شأن كبير فى تحديد المواقف من دور الحكومة والقطاع العام والتخطيط من جهة ، ودور الأسواق والمبادرات الخاصة من جهة أخرى . كما أن له شأنا مهما فى تحديد نسب المزج بين هذه الأدوار ، وفى تعيين من يمسك بعجلة القيادة ، ومن يرسم المسارات الكبرى للحركة الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن ما هى التنمية ، وهل ثمة علاقة منطقية بين التنمية والتخطيط ؟

إن التنمية أو الإنماء **عمل إرادى** . أى أن التنمية عمل لا يتحقق بشكل تلقائى مثل النمو . وإنما يلزم للتنمية **فاعل مريد** ، أى طرف **صاحب إرادة** محددة وواضحة **ومالك لقدرة أو سلطة** كافية لتبديل الواقع القائم أو تعديل بعض جوانبه الأساسية على الأقل .

وهذا يعنى أن وراء مفهوم التنمية عدة أمور مهمة :

١ - **عدم الرضى عن ما تأتى به قوى التغيير التلقائية من نتائج** ، أى عدم الرضى عن ما تسفر عنه تفاعلات قوى السوق فى اقتصاد سوق حر ومفتوح من نتائج .

ويذكر فى هذا الشأن أمران :

أ - المظاهر المتعددة لقصور أو فشلالسوق ، وتخلف السوق وعدم اكتمال أو نضج بنيانه فى الدول النامية .

ب - أن السوق لا يقدر على سد الفجوات الكبيرة والمزمنة بين العرض والطلب ، أى أنه لا يقدر على تحقيق التنمية ؛ وهذا إذا جاز لنا اعتبار التنمية فجوة كبرى بين العرض والطلب .

ج - أن السوق غير اجتماعي بطبيعته . فهو لا يعترف بالفجوات بين الإنتاج القائم والحاجات الاجتماعية ، وإنما هو يعترف بالفجوات بين الإنتاج القائم والطلب الفعال . أى أن السوق لا يعترف بالمؤشرات الاجتماعية التى تعبر عن حاجات اجتماعية للسواد الأعظم من الشعب ، ومن ثم فهو لا يستجيب لها . وإنما يعترف السوق بحاجات تلك الشريحة من المجتمع التى تمتلك القدرة الشرائية ، ويستجيب لمطالبها ، مهما كانت تلك الشريحة صغيرة وبغض النظر عن نوعية مطالبها .

٢ - **تبلور رغبة عامة فى تحقيق أهداف معينة مغايرة لما أتت** - ولما قد تأت - به قوى السوق التلقائية من نتائج .

٣ - **تحول الرغبة العامة فى إعادة تشكيل مسارات الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى إرادة سياسية .**

٤ - **توافر إمكانات تحويل الإرادة السياسية إلى أفعال ملموسة ، أى توافر أدوات كافية لوضع الأهداف المراد تحقيقها موضع التنفيذ .**

إذن التنمية تحتاج ابتداء إلى **تدخل قوة من خارج السوق** لتعديل مساراته أو للحلول محل هذه القوى من أجل صناعة المسار الجديد للاقتصاد والمجتمع . وهذه القوة ليست **إلا الدولة** ، **والتخطيط** الذى هو التجسيد الحى لدور الدولة الاقتصادى والاجتماعى .

فالخطة هى التعبير السياسى عن الرغبة فى تحقيق أهداف لم تأت ولا تأتى بشكل تلقائى من خلال تفاعلات قوى السوق الحرة . **والخطة هى إقرار صريح بأنه لا يمكن التعويل على ما يسمى باقتصاد السوق الحر فى تحقيق التنمية** .. وعلى أضعف الاحتمالات **التخطيط يعنى الانتقال إلى اقتصاد مدار أو موجه أو مختلط** تشترك فى تشكيل أو توجيه أو ضبط تصرفات الفاعلين فيه قوى من داخل السوق وقوى من خارجه ، أى قوى صادرة عن المخطط أو صانع القرار الممثل للدولة .

بعبارة أخرى لا يستقيم الحديث عن " إقامة اقتصاد السوق الحر " والحديث فى الوقت نفسه عن الأخذ بالتخطيط كأسلوب علمى لتحقيق التنمية . والأكثر واقعية أن نتحدث عن اقتصاد **مدار أو موجه** . كما أنه لا معنى للحديث عن " تزايد دور الدولة فى ظل اقتصاد السوق " .. **فتوسيع رقعة عمل قوى السوق تعنى ضمنا الاقتطاع من دور الدولة** . والأصح فى هذه الظروف أن نتحدث عن **تغير دور الدولة ، لا عن زيادته** . والإختلاف بين **الاقتصادات الموجهة أو المدارة إنما يكمن فى الإختلاف** فى الوزن النسبى الذى تحظى به كل من قوى السوق من ناحية وقوى التخطيط أو قوى التدخل من خارج السوق من ناحية أخرى .

فالقاعدة العامة هى أن السوق والتخطيط لا ينفى كل منهما الآخر فى كل الأحوال . بل انهما يمكن أن يتضافرا ويتكاملا فى إدارة الموارد وحسم الصراعات الاجتماعية حول تخصيص الموارد وتنميتها . ومن النادر أن يوجد مجتمع يعتمد بشكل كامل على السوق وحده أو على التخطيط وحده . ولكن القضية المثارة دائما هى حول نسب المزج بين التخطيط وقوى السوق ، وحول أى من هاتين القوتين يكون له الدور القيادى أو الدور المهيمن على مسار الاقتصاد الوطنى . ومن أهم العوامل المساعدة على حسم الخيارات فى هذا الشأن :

أ - المهمة المطروحة على المجتمع - مواصلة السير فى المسار الحالى أم تغيير المسار تغييرا جذريا . بعبارة أخرى : النمو أم التنمية ؟ .

ب - مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وبخاصة مدى نضج الأسواق أو كمالها ، ومدى نضج الطبقة الرأسمالية ونوعية علاقاتها بالرأسمالية العالمية .

فإذا كانت المهمة المطروحة هى التنمية بمعناها المركب والشامل ، وإذا كان مستوى نضج السوق ومستوى تبلور الطبقة الرأسمالية ضعيفا ، فإن الميزان يجب أن يميل لصالح قوى التخطيط ولصالح دور قيادى وقوى للدولة فى النشاط الاقتصادى* . ولكن هذه القضية ليست قضية فنية خالصة ، وإنما هى قضية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها . والاختيار هنا هو بالضرورة **اختيار سياسى** محكوم فى نهاية المطاف بتوازنات القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدولة . وليس من اختصاصنا الآن مناقشة الاختيارات السياسية لهذه الدولة أو تلك فى شأن ما تفرده من مساحة لكل من قوى السوق وقوى التخطيط . فهذا حق من حقوق السيادة لكل دولة . ولكن الأمر الواجب أن يحظى بالمناقشة من جانبنا هو **ما يترتب على الاختيارات**

---

* يمكن الرجوع إلى معالجة تفصيلية لهذه القضية فى القسم (١-٩) من كتابى : التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

المختلفة لدولة نامية مثل مصر من آثار على قدرتها على تحقيق الغرض الذى وجد التخطيط أصلاً لتحقيقه .. ألا وهو توجيه الاقتصاد والمجتمع فى مسارات مغايرة بدرجة أو أخرى للمسار الذى تتمخض عنه قوى السوق الحر ، أى تحقيق التنمية التى عجزت قوى السوق الحر - ولم تزل عاجزة - عن تحقيقها فى بلادنا .

وهذا ما يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن **مصداقية التخطيط .**

فالأصل أن التخطيط لا يطلب لذاته ، وإنما يطلب لما يرجى أن ينتج عنه من **فاعلية وقدرة على التأثير فى مجرى الأحداث الاقتصادية والاجتماعية** ، أى تحقيقا للتنمية المنشودة . وترتبط مصداقية التخطيط فى أذهان الناس - عامتهم وخاصتهم على السواء - **بالقدرة على تحويل ما يرسم من خطط على الورق إلى واقع فعلى فى حياة الناس** . أى أن **مصداقية التخطيط ترتبط - وجودا وعدما - بالقدرة على تنفيذ الخطط** . فما هى إذن العوامل التى تحكم القدرة على تنفيذ الخطط وتحدد بالتالى مصداقية التخطيط ؟ .

القسم الثانى

العوامل الحاكمة للقدرة على تنفيذ الخطط والمحددة لمصداقية التخطيط

يمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

أولا : حسن التخطيط . ويقصد به قوة الصلات التى تربط بين الخطة والواقع الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم حسن تعبير الخطة عما يريده الناس - أى غالبية الشعب - من تغيير فى مختلف أوجه حياتهم . وهذا الأمر يتوقف بدوره على عدة اعتبارات مهمة ، لا تخلو من ترابطات فيما بينها :

أولها : جودة النواحى الفنية فى إعداد الخطط ، ومن ثم مدى توافر الإمكانات **المادية والبشرية والمعلوماتية** وارتفاع مستواها أو كفاءتها .

وثانيها : جودة الإطار المؤسسى للتخطيط ، ومقياسها القدرة على تيسير الاتصالات وتدفق المعلومات والتحاور حولها بجدية بين مختلف الأطراف العاملة فى مجال التخطيط وبين مختلف مستويات التخطيط .. ويتصل **بذلك وضعية الجهاز المركزى للتخطيط فى الإطار التنظيمى للدولة** .. ومدى ما يتمتع به من مكانة ونفوذ ...

وكذلك يتوقف الأمر على مدى تمتع النظام الإدارى فى الدولة **باللامركزية** .

وثالثها : شيوع موقف إيجابى من التخطيط فى المجتمع .. فلا يعقل أن ينجح التخطيط فى مناخ تنتشر فيه مشاعر العداوة للتخطيط أو النفور منه ، سواء بفعل اعتبار التخطيط - خطأ - المسئول الرئيسى عن فشل النظام الاشتراكى أو العجز عن تحقيق التنمية فى الدول النامية ، أم بفعل المسايرة لموجة العولمة وإعلاء إيديولوجية السوق المصاحبة لها .

ورابعها : نوعية الحكم ، وبوجه خاص ما يتيحه من مشاركة وتمثيل صادق لمختلف الاتجاهات فى تقرير المسار المرغوب تحريك المجتمع فى اتجاهه ... وهذا أمر له صلة واضحة بقضية **الديموقراطية والحريات وتداول السلطة** وما إليها من مسائل متشابكة ومتداخلة .. كما أن له صلة قوية بقضية **مكانة القانون فى المجتمع** وسيادة القانون واحترام الناس له ، وكذلك بقضية **الفساد والشفافية والمساءلة أو المحاسبية** ... **وهذه كلها أمور متصلة بدرجة التفاوت فى توزيع الثروة وتوزيع السلطة فى المجتمع** .. فكبت الحريات ومحاصرة قنوات الحوار السياسى والاجتماعى وانتشار الفساد وغياب الشفافية وتعذر المساءلة لأصحاب القرار ... كل أولئك **أعداء طبيعيون للتخطيط .. فهذه الأمور تهيئ المناخ المناسب للالتفاف** حول ما يوضع من خطط وقوانين وسياسات ، ومن ثم إفشال الخطط ، كما أنه **يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية للخطة على أسس سليمة . ويتعذر معها أيضا إعمال المتابعة** التى هى جزء لا يتجزأ من العمل التخطيطى السليم .

التخطيط بالمشاركة Participatory planning

وإذا كان **التخطيط بالمشاركة** من الشعارات المرفوعة اليوم ، فإن تفعيل هذا الشعار وتحويله إلى واقع ليس بالأمر السهل . بل قد توجد فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ذاته موانع تحول دون تحويل هذا الشعار إلى ممارسة فعلية . ومدار الأمر هنا **هو توزيع الثروة والدخل وتوزيع السلطة فى المجتمع ومدى ما يتحقق للأطراف المدعوة للمشاركة فى التخطيط من فرص متكافئة فى التعبير عن مطالبها** ، وفى التأثير على المخطط أو متخذ القرار والحصول على استجابته لهذه المطالب . وعندما تظفر شريحة مثل كبار رجال الأعمال بمشاركة كبيرة فى رسم الخطط وصنع القرارات ، فلا شك أن هذه الخطط والقرارات ستكون منحازة لمصالح لتلك الشريحة الاجتماعية . وهنا يقع تهميش أو تجاهل

لمصالح الشرائح الاجتماعية الأخرى التى لا تتاح لها فرص مناظرة للمشاركة فى وضع الخطط وصناعة القرارات . وهذا يقودنا إلى القاعدة التالية :

قاعدة (١)

إن تمكين الأطراف المختلفة (الحكومة / القطاع الخاص / المجتمع المدنى) من المشاركة فى العمل التخطيطى يستوجب ابتداء تصحيح المفارقات الكبيرة فى توزيع الدخول والثروات ومن ثم فى توزيع السلطة فى المجتمع .. وبقدر ما ينجح المجتمع فى تضييق الفوارق فى توزيع الدخل والثروة ، بقدر ما تزداد فرص المشاركة الحقيقية للقوى الفاعلة المختلفة فى المجتمع فى عملية التخطيط ، وتزداد بالتالى فرص تعبير الخطط عن مصالح غالبية الشعب .

وإذا كان تضييق الفوارق الطبقية أو التوزيعية شرط ضرورى للمشاركة ، فإنه لا يكفى وحده لتحقيق المشاركة الفعالة . إذ يتطلب **التمكين من المشاركة فى التخطيط** - علاوة على ذلك - **توفير القنوات المؤسسية الملائمة** لبلورة مطالب الأطراف المختلفة والتحاور حولها والتوفيق فيما بينها . وهنا أيضا تطل علينا مرة أخرى **قضية الديموقراطية والحريات المكفولة للأطراف المختلفة لبلورة المطالب أولا ، وللتكتل من أجل التعبير عن هذه المطالب والدفاع عنها ثانيا ، ولممارسة أشكال الضغط الشرعية لتوسيع الفرص أمام هذه المطالب فى التحقق ثالثا** (حرية العمل النقابى فى مقابل حرية القطاع الخاص - حرية المسيرات والمظاهرات والإضرابات السلمية ... إلخ) . ويتصل بذلك أيضا مدى توافر **حكم محلى حقيقى** فى المجتمع ، حتى تتاح الفرصة للتخطيط من أسفل إلى أعلى على نحو فعال .

ثانيا : العامل الثانى الذى يحدد مدى ما يتمتع به التخطيط من مصداقية ومدى ما تتمتع به الخطط من قابلية للتنفيذ فى الواقع هو عدد درجات الحرية المتاحة أمام المخطط أو صانع القرار أو متخذ القرار .

ويقصد بذلك :

أ - **عدد المتغيرات التى يمكن لهؤلاء التحكم فيها** ، بغية التأثير غير المباشر فى باقى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .. أى متغيرات السياسة (policy variables) .

ب - **الوزن المحتمل لهذه المتغيرات فى السياق الاقتصادى والاجتماعى** ، أى مدى ما تتمتع به المتغيرات الممكن التحكم فيها من قدرة على التأثير فى عدد كبير نسبيا من المتغيرات الأخرى فى المجتمع . فبعض المتغيرات كالحصاة الصغيرة ، إذا ألقيتها فى بحيرة لم تصنع إلا دائرة أو دائرتين . وبعضها كالحجر الثقيل ، إذا رميته فى الماء صنع عشرات الدوائر حوله ، وامتدت حركة الماء لمسافات بعيدة .

وهذا يقودنا إلى صياغة القاعدة التالية :

قاعدة (٢)

كلما زاد عدد المتغيرات الخاضعة للسيطرة من جانب المخطط أو متخذ القرار ، وكلما إزدادت مكانة هذه المتغيرات وثقل وزنها فى تشكيل مجرى الأحداث الاقتصادية والاجتماعية ، ازداد احتمال تحول الخطط إلى واقع ، وارتفعت نسبة إنجاز ما يوضع فى هذه الخطط من أهداف .

وبطبيعة الحال ، فإن مدار الأمر هنا هو **الحيز النسبى المتاح لكل من قوى السوق من جهة ، ولقوى التدخل من خارج السوق ، أى قوى التخطيط من جهة أخرى .**

إذن تتسع فرص مصداقية الخطط ، أى يزداد احتمال وضع الخطط موضع التنفيذ بنسب مرتفعة ، كلما إزداد عدد الأدوات التى تلجأ إليها الحكومة فى التأثير على قوى السوق ، أى بالتأثير على قرارات القوى الفاعلة فى السوق (المنتجون - المستوردون - التجار - المستهلكون - المدخرون - المستثمرون ... الخ) من جهة ، وكلما ازدادت نسبة الأدوات ذات الأثر الأقوى من جهة أخرى .

ومن أهم أدوات ضبط السوق وتوجيه مساراته بما يتوافق مع المسارات المرغوب فيها فى الخطة ما يلى :

١) النوع الأكثر تطرفا من هذه الأدوات هو التدخل **بالأوامر الإدارية المباشرة** مثل تكليف شركة قطاع عام بتنفيذ مشروع معين ، أو بتوريد كم معين من الإنتاج ، أو بيع منتجاتها بأسعار قد تقل عن سعر التكلفة أو لا تحقق إلا هامشا محدودا من الربح .. إلخ .

ومن المنطقى النظر إلى هذا النوع من الأدوات **كملجأ أخير** ، بعد أن يتعذر تحقيق الأهداف المرجوة بوسائل أخرى ، أو فى حالات **الضرورة أو الطوارئ** التى لا تتاح فيها فرص كافية لتجربة وسائل الترغيب فى فعل ما أو التنفير من فعل آخر . ومن المهم فى كل الأحوال **ألا تستخدم هذه الأداة بطريقة تحكمية ، بل أن تستخدم فى**

إطار الخطة الموضوعة تحقيقا لأهدافها أو لمواجهة تخلف المنفذ عن المخطط فيها .

٢) إجراءات إدارية أخرى مثل **التراخيص** ، أى السماح بإنشاء مشروع ما أو توسع مشروع قائم وذلك فى **حدود الاستثمارات المقررة فى الخطة** . ويقابل الترخيص حجب الموافقة على إنشاء أو توسع مشروع ما . ومن أمثلة الإجراءات الإدارية الأخرى نظام **الحصص الكمية** فى توزيع مستلزمات الإنتاج أو السلع الاستهلاكية أو **إلزام المزارعين بدورة زراعية معينة أو بالتسليم الإجبارى للمحاصيل** . وهذه الأدوات تدور حول تعديل " قواعد اللعب " ، أو تضييق نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس ، وتغيير سلوكهم فى السوق بالتالى .

ومن المهم ملاحظة أنه فى سياق التيسير على المستثمرين المحليين والأجانب ، وتفاديا للمشاكل البيروقراطية ، فضلا عن تأكيد مفهوم التحرير الاقتصادى ، كثيرا ما تقوم الحكومة بالتخلى عن حقها فى الترخيص بقيام المشروعات (إما مطلقا وإما إذا كان رأسمالها لا يجاوز مقدارا معينا) ، أو تكتفى بوضع قائمة سلبية ببعض المشروعات التى يمتنع دخول القطاع الخاص فيها إما مطلقا وإما بعد الحصول على ترخيص .

ومن المعروف أن التخلى عن حق الترخيص جزئيا أو كليا كثيرا ما يؤدى إلى مشكلات أبرزها ما لاحظناه فى مصر من تكالب المستثمرين على **القطاع العقارى** بإنشاء عمارات سكنية وإدارية فاخرة ومدن ترفيهية وما إليها . وقد أدى ذلك إلى توسع هائل فى هذا القطاع وزيادة العرض فيه عن الطلب بمسافة واسعة ، عجزت معه كثير من الشركات عن سداد ما اقترضته من أموال من البنوك . فتعثرت الشركات وتعثرت معها البنوك ، وكادت أعراض الأزمة الآسيوية أن تمسك بخناق الاقتصاد المصرى .

وقد ساعد على نشوء هذا الوضع **غياب أولويات متفق عليها للإقراض المصرفى تعمل فى ضوئها المصارف .. وكذلك غياب سقوف ائتمانية أو أسعار فائدة تمييزية تساعد على تشجيع الاستثمار فى بعض القطاعات أكثر من غيرها** وهذه أيضا من الأدوات المهمة فى ضبط حركة السوق .

٣) **الإنفاق العام** بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى . فالحكومة تستطيع أن تلزم نفسها قبل أن تلزم غيرها بما تتعهد به فى الموازنة العامة من نفقات . وإن كانت قدرة الحكومة فى هذا الشأن ستتوقف على **تحقيق الموارد العامة** المقدرة فى الموازنة على اختلاف صورها (ضرائب ، فائض قطاع أعمال عام ، ...) . وكلما كبر **حجم الحكومة** كلما ازدادت قدرة المخطط على التأثير فى حجم وتركيبة الإنتاج والاستهلاك الكلى ، وكذلك فى العمالة وتوزيع الدخول .

استطراد حول حجم الحكومة المناسب

ومن المهم هنا ملاحظة أن الكثير من حكومات الدول النامية تتساق وراء الشعار المطروح من جانب دول متقدمة ومؤسسات دولية عديدة تريد الترويج لأفكار تحرير الاقتصاد والخصخصة والعولمة ، وما يستتبعها من **تغيير وتحجيم لدور الحكومة فى الاقتصاد وفى إدارة شئون المجتمع ككل** . وهذا الشعار هو **حكومة صغيرة ، مدبرة أو كفء ، ونظيفة (غير فاسدة)** lean, mean & clean government . ولكن صغر حجم الحكومة مسألة فيها نظر ، ولا يمكن أن تؤخذ كقاعدة عامة تنطبق على كل الدول .. **بل يجب أن يكون حجم الحكومة مناسبا لمرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تمر بها الدولة ، ومن الطبيعى أن يكون هذا الحجم كبيرا فى المراحل الأولى للتنمية** لسبب أساسى وهو :

(أ) أن مهام التنمية كثيرة وثقيلة بحيث ينوء طرف واحد بتحملها ، وعلى وجه الخصوص ينوء القطاع الخاص بحملها كما أثبتت تجارب دول نامية كثيرة . فليس لدى القطاع الخاص القدرة على تحمل المخاطر التى يقتضيها ولوج بعض المجالات الحساسة والمهمة للتنمية .

(ب) فى نفس الوقت لا يمكن التعويل على القطاع الأجنبى كثيرا فى هذا الشأن . إذ أنه لا يجد فى الاقتصادات النامية ذات القدرات الادخارية الضعيفة ومعدلات الاستثمار والنمو المتواضع قوة جذب كافية .

(جـ) فى هذه الظروف إذا تخلت الدولة أيضا عن القيام بجهد أساسى فى عملية التنمية ، خاصة من خلال دور محترم فى عمليات الإنتاج والاستثمار الإنتاجى (وليس فقط الاستثمارات فى البنية الأساسية) ، تصبح التنمية يتيمة لا تجد من يرعاها .

لاحظ أن حجم الحكومة (مقيسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى - ن.م.أ) ليس صغيرا ، ولا يتجه للانكماش فى كل الدول المتقدمة . فطبقا لبيانات البنك الدولى *:

أ - زاد حجم الحكومة فى **المملكة المتحدة** صاحبة الدعوة إلى الخصخصة وانسحاب الدولة من الاقتصاد من

* البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٠ - (CD-ROM)

٣١,٦% من ن.م.أ فى سنة ١٩٧٠ إلى ٣٩,١% من ن.م.أ فى سنة ١٩٩٧ .

ب - وارتفع حجم الحكومة فى فرنسا من ٣٩,٥% من ن.م.أ . فى سنة ١٩٨٠ إلى ٤٦,٦% من ن.م.أ . فى سنة ١٩٩٧ .

جـ - ونلحظ الاتجاه نفسه ولكن بصورة أقوى فى **السويد** ، حيث إزداد حجم الحكومة من ٢٥,٢% من ن.م.أ فى ١٩٧٠ إلى ٤٤,٣% من ن.م.أ . فى سنة ١٩٩٧ . كما يمثل الاستثمار العام ٢٠% من الاستثمار المحلى الإجمالى فى السويد فى عام ١٩٩٦ .

د - وحتى فى **اليابان** التى لم يكن الإنفاق العام يزيد فيها فى سنة ١٩٧٠ على ١١% من ن.م.أ . ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من الضعف فى ١٩٩٣ ، حيث وصلت إلى ٢٣,٧% .

وعلى العكس من ذلك نجد أن حجم الحكومة فى مصر قد تقلص من ٥٠,٢% من ن.م.أ فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٠,٦% من ن.م.أ فى سنة ١٩٩٧ ... كما انخفض نصيب الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٨٠% فى سنة ١٩٨٢/٨١ إلى حوالى ٣٥% فى سنة ١٩٩٨ .

والاتجاه نفسه ملحوظ فى بعض الدول العربية الأخرى مثل **سوريا** ، حيث انكمش حجم الحكومة من ٤٨,٢% من ن.م.أ . فى سنة ١٩٨٠ إلى ٢٤,٦% من ن.م.أ . فى سنة ١٩٩٧ ، أى إلى النصف تقريبا .

أى أن حجم الحكومة فى كل من مصر وسوريا أصغر الآن من حجم الحكومة فى المملكة المتحدة وفرنسا والسويد . كما أن اتجاه التغير فى هذا الحجم (التناقص) يسير فى عكس الاتجاه المشاهد فى تلك الدول (التزايد)!!. (انتهى الاستطراد)

٤) **القطاع العام** . بالرغم من أن الأصل أن يدار القطاع العام كقطاع أعمال فى ضوء الأسس الاقتصادية الرشيدة ، وألا يجرى تحميله بأعباء اجتماعية بشكل مباشر ، بل يتم ذلك من خلال الموازنة العامة للدولة ، إلا أن وجود القطاع العام يشكل مرتكزا مهما من مرتكزات تنفيذ خطة التنمية ، **حيث تظل الحكومة فى النهاية ممثل ملكية الشعب فيه ، ومن ثم صاحبة القرار الأخير فى نهاية المطاف . وهذا يهيئ للحكومة وللمخطط فرصة جيدة للتأثير فى متغيرات اقتصادية كثيرة تؤثر فى حجم وهيكل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة وتوزيع الدخول .**

٥) **الأدوات المالية والنقدية والائتمانية** .. وهذه هى أدوات التحفيز أو التنفير التى يمكن استخدامها لترغيب الأطراف الاقتصادية فى فعل معين أو لصرفها عن فعل معين .. وهذه هى الأدوات شائعة الاستعمال فى الدول الرأسمالية حتى فى غياب خطة معلنة للاقتصاد . وهذه الطائفة من الأدوات تشمل :

أ - **أدوات المالية العامة** .. كالضرائب على الدخول وعلى المبيعات أو الاستهلاك وكذلك الضرائب أو الرسوم الجمركية والإعانات ، بما فى ذلك الدعم الموجه للقروض التى يمكن منحها لنشاط معين ، وبما فى ذلك الإعفاءات والتيسيرات المختلفة التى تقدمها الحكومات لجذب الاستثمار الخاص بشقيه المحلى والأجنبى .

ومما يؤخذ على هذه الإعفاءات والتيسيرات أنها غير مرتبطة فى العادة بأهداف معينة مثل تشجيع التصدير أو تشجيع نمو صناعة معينة أو استخدام أكثر للأيدى العاملة وما إلى ذلك .. وغاية ما تتوخاه هذه الأدوات فى مصر مثلا هو البعد المكانى ، حيث تتزايد نسبة المزايا الممنوحة للاستثمارات عندما تتوطن فى المدن الجديدة وفى المناطق النائية كجنوب الصعيد .

ب - **أدوات السياسة النقدية والائتمانية** .. مثل نسبة الاحتياطى وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة (أدوات البنك المركزى فى التأثيرعلى عرض النقود وحجم الائتمان) . وقد يمتد نطاق هذه الأدوات ليشمل التمييز بين المشروعات أو القطاعات الراغبة فى الحصول على ائتمان مصرفى سواء بالتباين فى أسعار الفائدة أو بوضع سقوف ائتمانية على ما يمكن منحه من قروض إجمالية لبعض القطاعات .

ومن المهم لفعالية التخطيط أن تستخدم هذه الأدوات النقدية والمالية استخداما مخططا ومدروسا بعناية فى ضوء اختبار التأثيرات المحتملة لتغير هذه الأدوات من خلال **نموذج اقتصاد كلى متعدد القطاعات** (وسنعود إلى ذلك الأمر لاحقا) .

والأمر الذى يجب الانتباه إليه أيضا هو أن الأدوات المالية والنقدية والائتمانية حتى إذا تم تحريكها واختبار آثارها فى إطار نموذج ما ، **فإن تأثيرها يظل غير مضمون الحدوث** .. إذ ينطبق على القطاع الخاص (وكذلك على القطاع العام إذا ما كان يتمتع بحريات واسعة فى تنظيم أموره) ما ينطبق على الحصان : من الممكن أن تجبر الحصان على الذهاب إلى النهر ، ولكن من الصعب جدا أن تجبره على الشرب! .

ومن المعروف أن استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية والائتمانية فى الدول الرأسمالية المتقدمة لم يحل دون وقوع **التقلبات الدورية** فى النشاط الاقتصادى ، كما أنه لم يحل دون وقوع هذه الدول فى **أزمات اقتصادية** طاحنة . وذلك بالرغم من كل الجهود التى تبذل كى تؤدى هذه الأدوات وظيفة مضادة أو مانعة للتقلبات أو الأزمات .

إن ما تقدم يؤدى بنا إلى صياغة القاعدة التالية :

قاعدة (٣)

كلما زاد الاعتماد على أدوات التأثير غير المباشر مثل أدوات السياسات المالية والنقدية والائتمانية ، وكلما تراجعت المساحة المتاحة لأدوات التأثير الأكثر مباشرة كالإنفاق العام الاستهلاكى والاستثمارى والقطاع العام والتراخيص و- فى نهاية المطاف - الأوامر الإدارية ، قل احتمال تحقق أهداف الخطط الموضوعة .

وليست هذه دعوة لصرف النظر عن أدوات التأثير غير المباشر والاكتفاء بالأدوات المباشرة ، بل هى دعوة إلى **المزج الصحيح** بين هذين النوعين من الأدوات ، وذلك فى ضوء **قابلية القطاعات المختلفة للاستجابة لكل منهما . وربما تميل نسبة الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى التزايد فى المراحل الأولى للتنمية ، ولكنها تتجه إلى التناقص فى المراحل الأكثر تطورا .**

ثالثا : العامل الثالث الحاكم لمدى ما قد يتمتع به التخطيط من مصداقية ، أى لمدى ما تتمتع به أهدافه من قابلية للتحقق هو عدد المتغيرات الخارجية ووزنها فى الحركة الاقتصادية العامة للدولة النامية .

وجلى أن حدة التغيرات فى الاقتصاد العالمى ومعدل تكرارها تتزايد مع تزايد انفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها ، وتزايد حركية عوامل الإنتاج فى ظل العولمة . فكلما كان الاقتصاد معرضا لتقلبات فى المتغيرات الخارجية exogenous variables التى لا سلطان للمخطط أو لمتخذ القرارات عليها ، وكلما كانت القوة التى تتمتع بها هذه المتغيرات فى التأثير فى المتغيرات الداخلية فى الاقتصاد الوطنى كبيرة ، قل احتمال تحقق ما يتم استهدافه فى الخطط ، حتى إذا كان قد أحسن وضع هذه الخطط .

والأمر هنا يتعلق بازدياد عدم التأكد أو اللايقين uncertainty من جراء **انكشاف الاقتصاد الوطنى** ، كما يتعلق **بتبعية الاقتصاد أو هشاشته وحساسيته للتغيرات الوافدة من الخارج** . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن الأمر يتعلق أيضا بما قد يتخذ من **إجراءات احتياطية** أو **احترازية** ، أو حتى **وقائية لمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة** ، أو على الأقل لتخفيف وطأتها على المتغيرات الداخلية .

وإذا كان يراد للتنمية أن تشق طريقها بوتيرة سريعة ، فمن اللازم عدم الاندفاع على طريق تحرير الاقتصاد القومى وعدم التسرع فى إزالة بعض الحواجز التى تفصل بينه وبين الاقتصاد العالمى .. لأنها تمثل **حواجز واقية من الصدمات** فى بعض الأحوال ، كما أنها قد تشكل أداة لتوفير قدر من **الحماية الضرورية للصناعات الناشئة** ، أو حتى **للصناعات المتعثرة والمراد إعادة تأهيلها** ويمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية . وهذا يقودنا إلى صياغة القاعدة التالية :

قاعدة (٤)

كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد الخارجى ، وكلما ازدادت درجة اندماج الأول فى الثانى ، زادت درجة تعرض الاقتصاد الوطنى للصدمات والهزات الوافدة من الخارج ، وضعفت قدرة القطاعات الوطنية على مواجهة المنافسة غير المتكافئة فى بعض المجالات ، وضعف بالتالى احتمال تحقيق أهداف الخطط الموضوعة هذا من جهة. ومن جهة أخرى كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ، ضعفت درجة تحكم السلطات الاقتصادية الوطنية فى عدد من المتغيرات الاقتصادية الحاكمة(مثل العرض الكلى للنقود وأسعار الفائدة وسعر الصرف) ، وضعف بالتالى احتمال تحقيق الأهداف المحددة للخطط .

وهذا الأمر يثير مسألة تآكل السيادة الوطنية وانتقال بعض القرارات من المستوى الوطنى إلى المستوى العالمى ، وبخاصة دور منظمة التجارة العالمية . والدرس المستفاد أيضا هنا هو ضرورة التسلح **بخطط للطوارئ** لمواجهة الصدمات المفاجئة (وسوف نعود إلى ذلك فيما بعد) .

عاملان إضافيان يؤثران بالسلب على مصداقية الخطط

ثمة عاملان إضافيان قد يكون لهما تأثير سلبى على قابلية الخطط للتنفيذ فى الواقع العملى للدول النامية .

أ - **عدم تجانس البنية الاقتصادية ، وبالذات تعدد أنماط الإنتاج وهياكله** تعددا كبيرا مع اختلاف معايير السلوك من نمط إلى آخر ، وصعوبة تتبع شبكة العلاقات القائمة بين هذه الأنماط المختلفة .

ويذكر فى هذا الشأن وجود **قطاع غير رسمى** كبير (يقدر فى مصر بنحو ثلث ن.م.أ) ، وكذلك **شيوع المنشآت صغيرة الحجم** (٨٩,٥% من المنشآت تشغل عشرة عمال أو أقل فى مصر ، حسب تعداد ١٩٩٦ ، و٩٣,٥% من المنشآت يعمل بها أقل من خمسة عمال) .

أضف إلى ذلك تباين طبيعة المنشآت الصغيرة فى كل من الريف والحضر . وحتى المنشآت الكبيرة كثيرا ما تعمل فى **إطار عائلى مغلق** (حتى إذا كانت أسهم هذه الشركات مطروحة فى البورصة) ، ويصعب التعرف على الحجم الحقيقى لنشاطاتها ، حيث أنها تعمد إلى إخفائه هربا من دفع الضرائب المستحقة عليها .

ومغزى هذا الأمر أن المثير الواحد يمكن أن تتعدد الاستجابات له تعددا كبيرا مع تعدد القطاعات أو أنماط الإنتاج ، مما يجعل من العسير على المخطط حساب هذا الأثر . لاحظ مثلا أن بعض القطاعات قد لا تتعامل مع الجهاز المصرفى ، ومن ثم فليس لتغيير أسعار الفائدة أثر عليها . نذكر أخيرا غياب أو تجزؤ الأسواق وانقطاع الصلات فيما بينها ، بحيث لا تتدفق المعلومات بينها على نحو سليم وكذلك اتجاهات الاحتكار فى الأسواق .

وهذا يدعو إلى أهمية أن يكون النموذج الاقتصادى الكلى متعدد القطاعات وبشكل ينحو إلى التفصيل ، وذلك تجنبا لأخطاء حساب الاستجابة الإجمالية للتغيير فى متغير ما .

ب - **فتح المجال أمام البورصات للعمل فى الاقتصاد الوطنى بعد تحريره** ، وبالذات تحرير القطاع المالى . ومن المعروف أن البورصات عرضة لتقلبات شديدة فى مؤشراتها ، حيث أنه إذا كان الهدف الأصلى منها هو تعبئة المدخرات وتوجيهها لقنوات الاستثمار الأكثر جدوى(من منظور المشروع الخاص طبعا)، إلا أن القوة الكبرى المحركة للبورصات هى المضاربة المدفوعة بالسعى للربح السريع .

ويمكن أن يكون لتقلب أحوال البورصة آثار مدمرة على الاقتصاد خاصة إذا فتح المجال لحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود (تحرير حساب المعاملات الرأسمالية - كما هو الشأن فى مصر) حيث أن الأموال يمكن أن تتنقل بين لحظة وأخرى إلى الداخل أو تهرب إلى الخارج ، مسببة مشاكل كبرى بالنسبة لسوق الصرف وأسعار صرف العملة المحلية ، وكذلك لاحتياطيات البلاد من النقد الأجنبى . وهذه الآثار قد تبدأ فى القطاع المالى ، ولكنها سرعان ما تنتقل إلى القطاع العينى ، كما تنتقل عدوى المرض من العليل إلى السليم . ولعل فى خبرة الدول الآسيوية درس مفيد لنا فى هذا الصدد (الأزمة المالية الآسيوية عام١٩٩٧)* . وهذا الأمر يزيد من درجة اللايقين ، ومن احتمال تعرض الاقتصاد الوطنى للصدمات والمفاجآت ؛ .. الأمر الذى يتعين معه على المخطط التحوط برسم عدد من الخطط البديلة إلى جانب الخطة المعتمدة ، أو ما يسمى **بخطط الطوارئ** .

وهنا تزداد مهمة المخطط تعقيدا ، حيث أن عليه أن يجمع بين مطلبين : **التخطيط للتنمية** ، وهى بطبيعتها عملية ذات مدى زمنى طويل ، **والتخطيط لمواجهة الأزمات** ، وهى بطبيعتها تنتمى إلى الأجل القصير . وتكمن المهارة هنا فى **كيفية مواجهة الأزمات دون التضحية باعتبارات التنمية المخططة على المدى الطويل.**

القسم الثالث

التخطيط فى اقتصاد يسعى للتنمية

قضية الإلزام والتأشير

ليس من الوارد أن يكون التخطيط فى البلدان النامية تخطيطا ملزما بالكامل ، أى ينطوى على سلطة إلزامية بتنفيذ أهداف الخطة تنسحب على جميع الأطراف القائمة بالنشاط الاقتصادى فى هذه الدول . إن اصطحاب الخطة بقوة إلزامية من هذا النوع غير ممكن فى أى دولة نامية ،لأن سيطرة الدولة ليست كاملة على كل وسائل الإنتاج ، ولا حتى على معظمها . فالاقتصادات النامية هى- كما سبق ذكره - **اقتصادات مختلطة بأكثر من معنى** . إذ يتعايش فيها قطاع حكومى جنبا إلى جنب مع قطاع عام وقطاع خاص محلى وقطاع خاص أجنبى وقطاع تعاونى . كما يتعايش فيها قطاع نظامى إلى جانب قطاع غير نظامى واسع النطاق . وتتجاور فيها أنماط إنتاج حديثة مع أنماط إنتاج تقليدية وشبه تقليدية ، تتباين فيها أنماط التنظيم والإدارة والسلوك .

وفى العادة أن سلطة الإلزام بتحقيق الأهداف المرغوب فيها تكون مقصورة فى التطبيق على **القطاع الحكومى والقطاع العام** . أما القطاع الخاص والقطاع التعاونى ، فلا تملك أجهزة التخطيط ، ولا السلطة الحكومية إزاءه سوى إعمال وسائل **الترغيب والإغراء**

---

* عالجت هذه الأزمة وبينت الدروس المستفادة منها فى الطبعة الثالثة من كتابى : الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

بفعل معين (بتخفيض الضرائب ومنح الإعانات والحماية الجمركية وتقديم القروض الميسرة وما إلى ذلك من التيسيرات) ، **ووسائل التنفير** من فعل ما (بتشغيل هذه الأدوات فى الاتجاه العكسى) . أضف إلى ذلك أنه قد يستعان بالإجراءات الإدارية **كمنح التراخيص** بقيام مشروعات معينة أو منعها ، أو نظام **الحصص الكمية** فى الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج وما إلى ذلك ، أو **التسعير الإجبارى للسلع أو الاستناد إلى سلطة التشريع** كما فى حالة إلزام المزارعين بدورة زراعية معينة أو بالتسليم الإجبارى للمحاصيل التى ينتجونها .

ومن المعروف أن هذه الطائفة الأخيرة من الإجراءات الإدارية التى قد يستعان بها فى تنفيذ الخطة غير مضمونة النتائج . فكثيرا ما يتم الالتفاف حولها وتفاديها من جانب القطاع الخاص عندما يجد أن تطبيقها يسير فى اتجاه مضاد لمنطق المشروع الخاص فى البحث عن الربح وتعظيمه . كما أن هذه الإجراءات كثيرا ما تفتح المجال لقيام سوق سوداء أو سوق موازية للسوق الرسمية ، مما يعقد الأمور أمام المخطط وصانع السياسة على السواء .

ولذا ففى الدول النامية كان التخطيط - وسيظل - إلزاميا للحكومة والقطاع العام ، وتأشيريا للقطاعين الخاص والتعاونى .

ولعل أكثر الحالات قربا من نظام الإلزام الشامل بأهداف الخطط هو ما عرفه **النظام الاشتراكى السوفيتى .** فمن جهة أولى جرى تحويل المشروعات الاقتصادية على اختلاف ألوانها إلى الملكية العامة أو الملكية الجماعية (كما فى المزارع الجماعية) أو الملكية التعاونية أو المسيطر عليها حكوميا (كما فى حالة التعاونيات الزراعية والنشاط الحرفى أو الإنتاج السلعى الصغير) ، وأصبحت للحكومة سيطرة واسعة النطاق على الأطراف الفاعلة فى الاقتصاد . ومن جهة ثانية **تلاشى التمييز فى النظام السوفيتى بين المخطط وصانع السياسة** ومتخذ القرار . أو بالأحرى أضيفت إلى المخطط صلاحيات ليست من صميم العمل التخطيطى ، وهى صلاحيات صنع السياسات وإصدار التعليمات والأوامر بشأن تنفيذها إلى بقية الأجهزة والوحدات الإنتاجية .

وهذا هو **التخطيط الإلزامى أو التخطيط بالأوامر أو التخطيط الإدارى** ، والذى يوصف عادة بأنه تخطيط مركزى . وإن كان هذا الوصف غير دقيق لأنه يشير فى الواقع إلى **الإدارة المركزية للاقتصاد** ، بينما **التخطيط هو عمل مركزى بالضرورة** ، حيث أن إحدى الوظائف الجوهرية للتخطيط وهى **التنسيق** بين أنشطة الوحدات المختلفة لا يمكن أن تتم إلا من نقطة علوية مركزية تتاح فيها المعلومات عن كل الوحدات العاملة فى الاقتصاد ؛ وهذا بالطبع بعد المرور بدورات متعددة لتبادل المعلومات والتحاور من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل .

ومن الصعب تصور أن يكون لتخطيط التنمية فعالية تذكر إذا كان تخطيطا تأشيريا بالكامل ، أى إذا اكتفى بوسائل الترغيب والتنفير وحدها . فالقدرة على تحقيق أهداف الخطة من خلال آليات السوق ، لا تتوقف فقط على تقديم الحوافز المناسبة . **فقد تقدم الحوافز المناسبة ، ولا تتحقق الاستجابة المطلوبة من جانب القطاع الخاص ،** وذلك لعيوب وأوجه قصور فى الأسواق ذاتها (عدم اكتمال نضج الأسواق فى الدول النامية) ، أو فى القطاع الخاص (ضعفه وقلة إمكاناته وضآلة ميله للمخاطرة بأمواله فى رأسمال ثابت لا يظهر عائده إلا بعد وقت طويل) . وحتى إذا تحققت الاستجابة بمعنى تولد الرغبة فى تنفيذ الإجراء المرغوب فيه من جانب المخطط ، فقد لا يتسير تحقيق هذه الرغبة بسبب عدم قابلية بعض الموارد للإنتقال السريع من استخدام إلى آخر ، أو ارتفاع تكاليف إنتقالها ، أو بسبب قصور المعلومات فى الأسواق عن مناطق العجز ومناطق الفائض ، أو بسبب الاحتكار .

وإذا كان هذا هو الحال فى اقتصاد نام ، فإنه لا يختلف كثيرا عنه فى اقتصاد متقدم . وهذه هى خبرة التخطيط الفرنسى التى نلخصها فى الفقرة التالية :

التخطيط التأشيرى فى فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول الرائدة فى مجال التخطيط التأشيرى حيث يزيد عمر التجربة التخطيطية فيها على خمسين سنة* . وقد ظهرت حاجة فرنسا إلى التخطيط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وذلك بغرض إعادة تعمير ما خربته الحرب ودفع الاقتصاد الفرنسى قدما على طريق النمو الاقتصادى السريع . حيث لوحظ أن ترك هذه المهام لقوى السوق لن يأت بالنتيجة المرغوبة ، أو على الأقل لن يحققها فى فترة وجيزة .

---

* سبق أن عالجت هذا الموضوع بالتفصيل فى دراسة نشرت ضمن سلسلة المذكرات الخارجية لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة (مذكرة ١٣٧٥ فى ديسمبر ١٩٨٣) ، وعنوانها : التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى . وقد حدثت معلوماتى عن هذا الموضوع فى ضوء ما أطلعت عليه فى موقع اللجنة العامة للتخطيط فى فرنسا على الإنترنت : www.plan.gouv.fr .

وقد بدأ عهد التخطيط فى فرنسا بإنشاء اللجنة العامة للتخطيط فى عام ١٩٤٥. وظهرت أول خطة وهى الخطة الرباعية للسنوات ١٩٤٧ - ١٩٥٠ والتى جرى مدها حتى ١٩٥٣ لتتطابق مع فترة مشروع مارشال . وتوالت بعد ذلك الخطط الرباعية ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ، ثم ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، ثم ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ .. إلخ ولكن دور التخطيط أخذ فى الانحسار تدريجيا بعد اجتياز عنق الزجاجة وقطع شوط طويل فى عمليات إعادة البناء والتعمير والتحديث ، وتحسن الأوضاع الاقتصادية وازدياد انفتاح الاقتصاد الفرنسى على الخارج .

وقد استمرت فرنسا فى إعداد الخطط حتى وصلت إلى الخطة العاشرة (١٩٨٩ - ١٩٩٢) ، وبدأت فى إعداد الخطة الحادية عشرة فى سنة ١٩٩٢ للسنوات (١٩٩٣ - ١٠٠٦) . ولا توجد أنباء عن إقرار هذه الخطة ، ولا عن البدء فى إعداد خطة ثانية عشرة . وتفيد بعض المصادر أن اللجنة العامة للتخطيط قد صارت تكتفى بإعداد دراسات قطاعية وإقليمية فى السنوات الأخيرة ، وذلك دون وضع خطة متكاملة وإقرارها .

وظائف التخطيط الفرنسى

وينسب إلى التخطيط الفرنسى خمس وظائف :

١ - **القيام بدراسة مستقبلية للسوق** ، على مثال ما تقوم به الشركات من بحوث لدراسة واستطلاع أحوال السوق . وتنطوى هذه الوظيفة على القيام بجهد مكثف للتنبؤ بتطورات الاقتصاد الوطنى خلال فترة الخطة ، باستخدام أساليب مختلفة للتنبؤ واستشراف المستقبل ، مع اعتماد رئيسى على تحليل **المدخلات والمخرجات** وغيرها من النماذج الرياضية للتخطيط للمدى المتوسط والمدى الطويل ، وذلك تأكيدا **لقضية التشابكات** بين مختلف الصناعات أو القطاعات . والحكمة من هذه الوظيفة هو **تحسين نظام المعلومات المتاح للوحدات الاقتصادية** ، حيث لا يوفر نظام السوق من تلقاء ذاته معلومات عن التطورات المستقبلية فى الاقتصاد الوطنى . وفى هذا مساعدة للوحدات الاقتصادية على تحديد سياساتها وبرامجها فى ضوء الصورة المستقبلية المتوقعة .

٢ - **تخفيض درجة اللايقين حول المستقبل** . وهذه المسألة متصلة بعجز نظام السوق كموزع أو ناشر للمعلومات المتصلة بالمدى المتوسط أو الطويل . غير أن النقطة الأساسية هنا هى أن **النشاط التخطيطى يسعى للترويج لمستقبل معين والإعلان عن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة للدولة خلال فترة الخطة** . وهذا بدوره يسهم فى **تحسين نظام المعلومات المتاح لمتخذى القرارات فى القطاع الخاص** ، ويتيح لهم بالتالى ليس فقط تحديد موقعهم فى إطار السوق الكلى للاقتصاد الفرنسى وإنما التعرف على السياسات الرئيسية للحكومة والتى ستؤثر على أحوال السوق .

٣ - **تسعى الخطة إلى تخصيص الموارد على نحو أفضل مما يتحقق من خلال آليات السوق** ، مستعينة فى ذلك بأدوات مختلفة كالحوافز والتمويل الميسر ، وبرمجة بعض الأنشطة الرئيسية ، وترشيد نشاط الحكومة باعتبارها أحد الأطراف الفاعلة فى الاقتصاد .

فجهاز التخطيط يقوم بدور المراقب للسوق والمتابع لأخطائه والمصحح لهذه الأخطاء . فقد تتعرض صناعة ما للتدهور دون أن يقدر السوق على إنقاذها . وهنا يتدخل التخطيط للنهوض بهذه المهمة ، مثلما حدث بالنسبة لمرفق الاتصالات والصناعات ذات الصلة بها فى عهد بومبيدو ، حيث أدت جهود الحكومة وتوجيهها للقطاع الخاص إلى إنشاء شركة " الكاتل " التى صارت فيما بعد من كبريات الشركات متعدية الجنسيات فى عالم الاتصالات . وقد حدث تدخل مشابه لإنقاذ مرفق السكك الحديدية فى فرنسا من المصير الذى لحق بنظيره فى الولايات المتحدة . وتعاون التخطيط الفرنسى مع الحكومة والقطاع الخاص فى إنشاء خطوط قطارات سريعة تحل محل الطيران للمسافات القصيرة ، وتختصر الكثير من زمن الرحلة ، وكذلك فى صياغة نمط النقل متعدد الوسائط الذى يساعد على تخفيض التكلفة والوقت . وأخيرا ، يذكر فى هذا الصدد تدخلات لجنة التخطيط الفرنسية لتنمية الأقاليم الأقل نموا فى فرنسا ، وذلك من خلال خططها لما يطلق عليه المغاربة " تهيئة التراب الوطنى* " ، وهو ما يقرب من " التخطيط الإقليمى " فى المصطلحات المشرقية ، وهو نشاط يستهدف إعادة توطين السكان والأنشطة الاقتصادية بما يؤدى إلى حسن استغلال إمكانات كل إقليم.

٤ - **توفر الخطة من خلال المشاورات والمفاوضات التى تجرى أثناء إعدادها ، ساحة للحوار وإطارا للمواجهة حول المشكلات الرئيسية للمجتمع** . فالتخطيط الفرنسى يوفر مجالا واسعا لتبادل الآراء والمواجهة بين أصحاب المصالح المختلفة فى عدد ضخم من **اللجان**

* ظهر الاهتمام بهذا الموضوع منذ عام ١٩٦٧ ، وأطلق على وزير التخطيط حينذاك ، وزير التخطيط وتهيئة التراب الوطنى (L' Amenagement du Territoire)

الرأسية واللجان الأفقية (وكان يطلق عليها لجان التحديث) التى تمارس لجنة التخطيط عملها من خلالها .

٥ - يعتبر النشاط التخطيطى أداة تربوية هامة وأسلوبا من أساليب تغيير السلوك والمواقف ، ووسيلة من وسائل الإقناع بالحاجة إلى التحديث والتطوير والتوسع الصناعى . أى أنه وسيلة لترويج مفاهيم مثل التحديث والتصنيع المتطور والتنمية الإقليمية يمكن أن يكون لها دور مهم فى تغيير سلوك رجال الأعمال ومواقفهم من سياسات الحكومة ومن المنافسة الخارجية.

طرق التخطيط الفرنسى

يمكن تقسيم الطرق العامة للتخطيط الفرنسى ، بما فى ذلك طرق تنفيذ الخطة ، إلى قسمين :

١- **قسم تربوى أو إرشادى** .. حيث يقوم التخطيط هنا بوظيفة مشابهة لوظيفة تعليم الكبار . إذ يجرى تعريف رجال الأعمال وكبار موظفى الحكومة بالطرق الحديثة فى الإدارة والأساليب الحديثة فى التنظيم الصناعى ، وما إلى ذلك . وهو ما يتم من خلال سلسلة طويلة من الندوات وورشات العمل .

ويلى تلك المرحلة عملية **التخطيط التأشيرى بالمعنى الضيق** ، حيث يكون التخطيط بمثابة مشروع أو عملية كبرى لدراسة أحوال السوق العامة ، وبحث اتجاهات تطور الاقتصاد الوطنى .

وتتم هذه العملية باشتراك ممثلى المصالح المختلفة فى المجتمع فى **إعداد جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد** القومى . والهدف المباشر للتخطيط التأشيرى هنا هو **تحسين قاعدة المعلومات المتاحة للمشروعات الخاصة وتقليل عناصر الريبة لديهم بشأن المستقبل .**

وبذلك يصبح التخطيط التأشيرى **مرشدا عاما للقرارات** ، فضلا عن أنه يعمل على ترشيد قرارات المشروعات الخاصة ، بما يوفره من معلومات أكمل وأشمل وأدق مما يتاح عادة حتى لأكبر هذه المشروعات .

ويتم إعداد **الخطة التأشيرية عن طريق إشتراك المخططين فى مداولات مع عدد ضخم من ممثلى الصناعات الكبرى - الخاصة والمؤممة - والخزانة العامة ومختلف الوزارات والبنوك ونقابات العمال وأجهزة الإحصاء** ، فضلا عن بعض الخبراء من خارج الجهاز الحكومى .. **ويترتب على هذه المداولات إنتاج مجموعة متناسقة من التنبؤات التفصيلية للطلب على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى الرئيسية** (فى إطار جدول مدخلات ومخرجات أو نماذج كلية *) ، وتجدر ملاحظة أن لا تشتمل على كل القطاعات ، ويستبعد منها صغار رجال الأعمال والمزارعين ووزارة الخارجية والقوات المسلحة . كما أن الخطة الفرنسية قلما تحتوى على أهداف إنتاج واستثمار على مستوى المنشأة " ، ماعدا فى حالة المشروعات الاستثمارية الضخمة " مثل بناء مصنع للصلب . **فالتخطيط الفرنسى يعتبر تخطيطا لفروع النشاط الاقتصادى وليس تخطيطا للمنشآت أو المنتجات .**

٢- **قسم تنفيذى** ، أى يتعلق بطرق تنفيذ الخطة التى يتم التوافق عليها . **ومن المهم إدراك أن لجنة التخطيط لا تملك توجيه أوامر أو تعليمات للحكومة أو إلى القطاع العام (الصناعات المؤممة) ، كما أنها لا تملك صلاحية استخدام الحوافز المالية اللازمة لتنفيذ الخطة . فوسائل الحث على تنفيذ الخطة** تعتمد على الوزارات المختلفة ، وبوجه خاص **وزارة المالية .**

كما ينبغى إدراك أن **موافقة البرلمان** على الخطة لا تعنى ، ولا تضمن ، التصويت لصالح الاعتمادات المالية المطلوبة مثلا لمشروعات الأشغال العامة . لاحظ أن **الحكومة والصناعات المؤممة** ، لم تكن دائما تخضع للخطة ، هذا فضلا عن أن الصناعات المؤممة تدار فى فرنسا كقطاع خاص ، وينبغى السعى لإقناعها ، لا إرغامها ، بتنفيذ الخطة . مثال ذلك أن **شركة رينو** (شركة مؤممة) عندما إختلفت مع المخططين حول إضافة طاقات إنتاجية جديدة وحول موقع هذه الطاقات ، فإنها فضلت أن تتمسك بمشروعها ، ضاربة عرض الحائط بالخطة وحوافزها . ومن جهة أخرى قد ترى **الحكومة** أنه ليس من مصلحتها تقييد نفسها بخطة تفقدها عنصر المرونة وفرصة المناورة فى الظروف السياسية المتغيرة، التى قد تقتضى إعادة تشكيل التحالفات وضمان التصويت لصالحها فى البرلمان .

---

* لاحظ أن أعمال لجنة التخطيط قد استندت من البداية إلى جهود مراكز دراسات وبحوث على درجة عالية من التخصص والتميز العلمى . فقد أنشئ فى عام ١٩٦١ مركز دراسات الاستشراف الاقتصادى للأجلين المتوسط والطويل (Ceprel) ، مركز البحوث الرياضية من أجل التخطيط (Cermap) . وقد تم دمج المركزين فى عام ١٩٦٨ فى مركز واحد للدراسات الاستشرافية والتطبيقات الاقتصادية الرياضية فى التخطيط (Cepremap) . وفى عام ١٩٧٨ أنشئ مركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية (Cepii) .

أيضا لوحظ أن **الخلافات بين لجنة التخطيط ووزارة المالية** من حيث نطاق المسئولية ومن حيث المدى الزمنى لهذه المسئولية ، قد أدى إلى العجز عن تنفيذ عدد من الخطط فى فرنسا . فوزارة المالية باعتبارها مسئولة عن كل السياسات الاقتصادية وباعتبارها الأكثر احتكاكا بجماعات الضغط القوية ، وأكثر إدراكا لمطالب القطاعات التى لا تتضمنها الخطة (**مثل صغار أصحاب الأعمال والمزارعين ، ووزارة الخارجية ، والقوات المسلحة**... إلخ) تبقى صاحبة اليد الطولى فيما يمكن أن ينفذ وفيما لا يمكن أن ينفذ من الخطة .

لذلك لم يكن للخطة تأثير يذكر على بعض المجالات الحساسة كالزراعة والأشغال العامة والمشروعات الخارجية . كما لم يكن لها تأثير يذكر على القرارات الخاصة بتعديل قيمة الفرنك أو بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .

لاحظ أيضا أن وزارة المالية معنية **بالسياسات الاقتصادية قصيرة الأجل** .. وغالبا ما تأخذ مبادرات تحتمها المواقف اليومية المتغيرة دون إشارة إلى البرامج ذات المدى المتوسط التى تتضمنها الخطة .. بل إنها عادة ما تعصف بتناسقات الخطة وتحد من إمكانية تنفيذ برنامجها الاستثمارى . ويعتبر افتقاد **التنسيق بين السياسات قصيرة الأمد وبرامج الخطة ذات المدى المتوسط** من أهم وأخطر الصعوبات التى تكتنف العلاقة بين وزارة المالية ولجنة التخطيط فى فرنسا . وهى السبب فى العجز عن تنفيذ الكثير من الخطط الفرنسية .

أدوات تنفيذ الخطط الفرنسية

من أين تنبع إذن القدرة على تنفيذ الخطط فى فرنسا (مع تذكر التحفظات السابقة) ؟ الواقع أن هذه القدرة كانت تنبع من عدة مصادر فى المراحل الأولى للتخطيط الفرنسى* (أو فى عصره الذهبى كما يقال أحيانا) . ومن أهم هذه المصادر ما يلى :

أولها : أن للحكومة مكانة متميزة فى فرنسا على مر التاريخ . وكانت الحكومة المركزية تسيطر فى الخمسينات والستينات بطريقة أو بأخرى على خمسى الناتج المحلى الإجمالى (٤٠%) وعلى نصف الاستثمار الإجمالى . وفى ١٩٩٧ كانت الحكومة تسيطر على شطر كبير من الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك بإنفاق ٤٦,٦% من ن.م.أ (الإنفاق العام) .

وثانيها : أن المدخرات القومية كانت تتدفق إلى درجة كبيرة من خلال قنوات حكومية ، نظرا لأن البنوك الكبرى مؤممة . وكذلك الحال بالنسبة لشركات التأمين . كما أن نسبة كبيرة من الودائع لدى صناديق وبنوك متخصصة تتمتع الدولة بنفوذ قوى عليها .

وثالثها : طائفة ضخمة من الحوافز التى تملك الحكومة إدارتها لإغراء القطاع الخاص (أساسا الشركات الكبرى) على تنفيذ المشروعات الواردة فى الخطة :

أ - مثل أسلوب **شبه العقد أو العقود التخطيطية** الذى يتمثل فى تبادل نوع من خطابات النوايا بين الحكومة (وزارة المالية ووزارة الصناعة) وبين بعض الشركات ، تعبر فيها الشركات عن نيتها لاستثمار مبالغ معينة فى مجالات محددة ، وتعبر فيها الأولى عن موافقتها على تقديم مزايا معينة لهذه الشركات .

ب - أغلب الشركات المؤممة كانت تشتغل فى مجال الصناعات الثقيلة ، وكانت لا تلجأ إلى التمويل بطرح أسهم ، كما أن قدرتها على التمويل الذاتى محدودة ، مما أعطى الدولة فرصة ضخمة للتأثير على أنشطتها من خلال التمويل الذى تقوم وزارة المالية بتوفيره من خلال **صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى كانت تسيطر عليه** .

جـ - ومنها أن الخطة بما تنطوى عليه من مشاورات وتفاوض خاصة بين ممثلى الحكومة وممثلى الشركات الكبرى والمخططين ، **حيث يسود التفاهم بين هذه الأطراف فى إطار نظام أقرب ما يكون إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية** ، وحيث تعمل الحكومة على كسب ود القطاع الخاص الكبير ، وترغيبه فيما يراد عمله . **وتستخدم الحوافز المختلفة لجعل المشروعات التى** ترغب الدولة فى تنفيذها مشروعات مريحة من وجهة نظر القطاع الخاص . وكل ذلك يعمل فى اتجاه تحقيق نوع من **الالتزام الأدبى** بتنفيذ الخطة من جانب القطاع الخاص . لكن **ينبغى عدم المبالغة فى مسألة الالتزام الأدبى هذه** ، إذ أنه ليس هناك ما يمنع الشركات الكبرى من التوسع فى اتجاه غير مخطط أصلا ، إذا رأت فى ذلك مصلحة لها .

وتتضمن **الحوافز** التى قد تمنح أو تحجب لتحقيق ما تتضمنه الخطة من أهداف ما يلى :

- إتاحة تمويل رخيص للاستثمارات .

---

* حيث كان يطلق على الخطط خطط البناء أو خطط التحديث والتجهيز ، وذلك فى الفترة من ١٩٤٧ حتى ١٩٦١ (الخطط الثلاث الأولى) .

- السماح بمعدلات مرتفعة لإهلاك رأس المال .

- منح تخفيضات ضريبية خاصة .

- تقديم المنح .

ومن الأمثلة المهمة لهذه الحوافز ما يلى :

- الحصول على قرض استثمارى بفائدة أقل من سعر الفائدة فى السوق .

- خصم نسبة معينة من الزيادة الموافق عليها فى رأس مال المشروع من ضريبة الأرباح لفترة قد تصل إلى أربع سنوات .

- خفض ضريبة المبانى على الإنشاءات اللازمة لإعادة تجميع الصناعات أو لإعادة توطين مشروع ما فى إقليم بعينه يراد تنميته .

- ضمان الحكومة للقروض التى يحصل عليها مشروع معين من سوق المال .

- زيادة المعدلات المسموح بها لإهلاك رأس المال بنحو ٥٠% فى السنة الأولى وذلك لتشجيع الاستثمار فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى ، وكذلك لمشروعات الإسكان العمالى التى تقوم بها المشروعات ، وأيضا للمشروعات التى تصدر نسبة من إنتاجها .

- تقديم منح تصل إلى ٢٠% من قيمة الآلات التى يتم تركيبها عند إقامة المصنع فى منطقة يراد تنميتها .

- موافقة وزارة المالية ووزارة التخطيط على اللجوء إلى سوق المال للحصول على قروض متوسطة الأجل تزيد عن مبلغ معين .

لاحظ أن الحوافز لا تتضمن بأية حال الإعفاء المطلق من الضرائب أو منح القروض دون فوائد ، وأنها تنصب فقط على تخفيض معدلات الضريبة أو سعر الفائدة ، وذلك لفترات معينة ولأغراض محددة بدقة .

من بين الحوافز أيضا **سياسة المشتريات العامة** أى مشتريات الحكومة والصناعات المؤممة من القطاع الخاص . مثلا كانت هيئة كهرباء فرنسا وهى قطاع عام تشترى ٨٠% من إنتاج صناعة المعدات الكهربائية الثقيلة وهى قطاع خاص .

ومن أدوات تنفيذ الخطة أيضا **القيود السعرية** ، وإن كان يندر اللجوء إليها الآن . وكذلك **مساهمة الحكومة** - من خلال مؤسسات تنمية أو صناديق استثمار قومية - فى رأس مال الشركات الخاصة لتشجيع مشروعات معينة ، عادة من خلال استثمار نسبة من أموال التأمينات الاجتماعية .

دروس مستخلصة من تجارب التخطيط التأشيرى فى نظام رأسمالى

١- إن جانبا من نجاح التخطيط التأشيرى فى فرنسا يعزى إلى أن هذا التخطيط يتم فى ظروف دولة رأسمالية متقدمة ، السمة الرئيسية فيها هى **التعاون الوثيق بين الدولة والرأسمالية الكبيرة** . وهذا ما ييسر مهمة التفاوض والتفاهم بين الدولة والشركات الكبيرة ، **حيث يتم التعامل مع عدد محدود نسبيا من الشركات الكبرى** . لاحظ أيضا أن هذه الشركات معتادة على التخطيط لنفسها ، وأن لها مصلحة فى التنسيق مع الحكومة ، حيث أن الحكومة هنا طرف متعاون وليست طرفا معاديا للرأسمالية . بل أن الدولة كانت تسعى لتشجيع الشركات الأصغر على الإندماج لتكوين شركات كبرى لزيادة كفاءتها من جهة ولتسهيل عمليات التخطيط والتفاهم والتفاوض معها من جهة أخرى . وهذا ما دفع البعض إلى وصف التخطيط فى فرنسا **بأنه عملية تقوم فيها الرأسمالية بالتخطيط لنفسها جماعيا ، وأنه ليس تخطيطا مفروضا عليها رغم أنفها بأية حال .**

وهذا الظرف يمثل قيدا على نجاح التخطيط التأشيرى فى بلادنا ، حيث النسبة الكبرى من المشروعات صغيرة الحجم ، ومشتتة ، وتقليدية فى سلوكياتها . **وربما يمكن تجاوز هذا القيد بتشجيع الوحدات الصغيرة على التجمع فى مؤسسات تعاونية ، وتشجيع قيام اتحادات المنتجين مع وضع الضوابط التى تحول دون تحولها إلى هيئات احتكارية ، وتشجيع قيام شركات مختلطة تسهم فيها الدولة مع القطاع الخاص لتكوين المشروعات فى المجالات أو القطاعات أو المناطق ذات الأولوية .**

٢- **إن التخطيط التأشيرى ليس عملية سهلة ، ولا يقتصر على مجرد إعلان اتجاهات عامة مرغوب فى تحقيقها** . فوظائف التخطيط التأشيرى متعددة ، كما أسلفنا . وإعداد الخطة يستغرق وقتا طويلا ، حيث تمتد فترة إعداد الخطة الرباعية فى فرنسا إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات تحشد لها جهود هيئات بحثية متميزة ، وخاصة فى استخدام الأدوات الرياضية ومنهجيات الاستشراف المستقبلى . كما أن إعداد الخطة يمر بمراحل متعددة (أهمها لجان التحديث الرأسية والأفقية) التى يشترك فى مناقشاتها عدة آلاف من الفنيين والخبراء وممثلى

الصناعات المختلفة وممثلى الحكومة ونقابات العمال وغيرهم . كما أن جوهر عملية التخطيط التأشيرى هو التفاوض . وهذه ليست عملية سهلة ، بل هى عملية مضنية ، وذلك بالرغم من أنها تتم فى جو من الود وعدم التعارض الصارخ فى الأهداف العامة بين ممثلى الحكومة وممثلى الرأسمالية .

وأخيرا فإن التخطيط التأشيرى **ليس نشاطا سلبيا أو محايدا** يكتفى فيه بنشر المعلومات وإعلان النوايا والاتجاهات العامة المرغوب فى تحقيقها . بل إنه نشاط يتم فيه اللجوء إلى ترسانة كبيرة من أدوات التنفيذ التى تتراوح بين تقديم الحوافز والتيسيرات وبين الدخول فى عقود أو أشباه عقود بين الحكومة والقطاع الخاص ، وقد تصل إلى حد مشاركة الدولة فى بعض المشروعات ذات الأولوية . وهذا بالطبع إلى جانب استخدام سلطه الدولة فى مجال منح التراخيص ومراقبة إصدار الأسهم ومنح الائتمان وتحديد الأسعار والأجور ... الخ .

٣- **ساعدت على نجاح التخطيط التأشيرى فى فرنسا ظروف خاصة ، قد لا تكون متاحة كليا أو جزئيا فى الدول النامية** . من أهم هذه الظروف أن التخطيط جرى فى مجتمع كان قد حقق رصيدا ضخما من التقدم التكنولوجى ، وكان يمتلك مؤسسات وكفاءات بشرية على درجة عالية من التقدم . كما كانت تقاليد الدولة المركزية فى فرنسا راسخة ، وكان هناك إتصال وثيق بين الحكومة وكبار رجال الأعمال وكبريات الشركات . أضف إلى ذلك ما كان متحققا فى بداية الأمر من **شعور بالوحدة الوطنية والمصلحة المشتركة** فى سياق إعادة البناء والتعمير بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية **أوزارها** .

يدل على ذلك أن **نقابات العمال** بعد ما كانت متحمسة للمشاركة فى لجان أعمال التخطيط فى الخطة الخمسية الأولى ، بدأت تتراخى وتعزف عن المشاركة بعد ما إجتاز الاقتصاد الفرنسى اختناقات ما بعد الحرب ، وبعد ما أخذت التناقضات الاجتماعية والسياسية تعود إلى البروز بحجمها الطبيعى . وظهر حينئذ أن الاتفاق على الأسعار والدخول والأجور أصعب كثيرا من الإتفاق على تنمية هذه الصناعة أو تلك . **ويلاحظ أنه بالرغم من أن تمثيل العمال كان ضعيفا من البداية (فى فترة الخطة الأولى) فى لجان التخطيط (لجان التحديث) ، حيث لم يتعد ٢٠% من عضوية هذه اللجان فى أحسن الأحوال ، إلا أنه انخفض إلى ٦% فى الخطة الثانية ، ولم يزد على ٨% فى الخطة الثالثة*** .

أيضا ساعد على نجاح التخطيط الفرنسى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية **ندرة التمويل** الذى كان متاحا للقطاع الخاص ، لدرجة أنه كان من المستحيل تمويل أى برنامج استثمارى ضخم دون مساعدة الحكومة . إذ كان القطاع الخاص يعتمد على الحكومة فى الحصول على ثلثى التمويل اللازم لمشروعاته .

ولما كان الحصول على موافقة لجنة التخطيط على المشروعات المقترحة محددا هاما من محددات تخصيص القروض الاستثمارية العامة ، لم يكن أمام القطاع الخاص الراغب فى التوسع من خيار آنذاك سوى التعاون مع المخططين . أما بعد ما تطورت الأمور ونمت قدرات القطاع الخاص على **التمويل الذاتى** ، فإن عنصر التمويل الميسر من جانب الدولة لم يعد من الأدوات المهمة فى تنفيذ الخطة .

٤- إن هناك أسبابا متعددة تدعونا إلى عدم المبالغة فى مفعول التخطيط التأشيرى فى الدول الرأسمالية المتقدمة . منها **أن التخطيط التأشيرى وإن استطاع التغيير الجزئى فى قطاع أو صناعة ما ، إلا أنه لا يستطيع توجيه التنمية فى اتجاه مغاير جوهريا لما كان سيحدث فى غياب الخطة** . ويرجع ذلك إلى القوة التفاوضية الضخمة للشركات الرأسمالية الكبيرة ، وإلى أن مجتمع رجال الأعمال يظل محتفظا بخطوط إتصال وقنوات تأثير مهمة ومباشرة مع الحكومة ، وخاصة مع وزارة المالية . وقد يستخدم رجال الأعمال نفوذهم إما كعنصر تهديد وضغط على المخطط لتغيير أهداف الخطة عندما لا تتمشى مع رغباتهم ، وإما كعنصر إغراء للمخطط بالضغط على الحكومة لقبول أهداف الخطة عندما تكون هذه الأهداف على هواهم . **وعموما فإن المخططين الفرنسيين كانوا يسلمون بسطوة الرأسمالية الكبيرة ونفوذها وسطوة وزارة المالية ، وبالتحالف القائم بين هذين الطرفين ، ولم**

* لاحظ أن المشكلة لا تعود فقط إلى سطوة تحالف الحكومة ورجال الأعمال ، بل قد تعود أيضا إلى ضعف تأهيل العمال وعدم قدرتهم على المشاركة الفعالية فى المناقشات حول الخطط . ومن هنا تطوير المعهد الوطنى للإدارة ليضيف إلى نشاطاته تدريب العمال على أعمال الإدارة والاقتصاد ، حتى يتمكنوا من تفعيل مشاركتهم فى التخطيط .

يعمدوا إلى تغيير هذا الوضع ، بل عملوا على التعامل من خلاله بكل ما يفرضه من قيود على حرية حركة المخطط .

إذن غاية الأمر ليس أن التخطيط التأشيرى ينظم تيار الحياة الاقتصادية فى إتجاه مغاير جوهريا لما كان سيتم فى غياب الخطة ، وإنما أن التخطيط يسعى إلى ترشيد عمل آليات السوق بعض الشئ وتدارك بعض الفجوات التى تنتج عن قصور السوق ، ويرمى إلى تحسين ظروف عمل السوق بالتقليل من حدة عدم التأكد ونشر المعلومات على أوسع نطاق . **ومن المسلم به أنه لم يكن للتخطيط الفرنسى أثر يذكر لا على توزيع الدخول ، ولا على أنماط الاستهلاك ، ولا على قطاع الزراعة ولا على التضخم ومشاكل الاستقرار الاقتصادى .**

من أسباب ضعف مفعول التخطيط التأشيرى الرأسمالى أيضا أن نطاق المشاركة فى التخطيط الذى يسمح به النظام ، وما يتسم به من تفاوتات فى القوة والثروة ، محدود بطبيعته . **فالمشاركة غير متكافئة** : قوية بالنسبة للأقوياء وهم رجال الأعمال والشريكات الكبرى دولية النشاط ، وضعيفة بالنسبة للفئات الأضعف مثل نقابات العمال والمزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة .

أضف إلى ما تقدم أن للتخطيط التأشيرى حدودا تفرضها **السرية فى أعمال الشركات الكبرى** المتنافسة . فهذه الشركات لا ترى من صالحها الإفصاح عن كل خططها وبرامجها أمام منافسيها . ولذا غالبا ما يتم التوصل إلى القرارات الهامة المتصلة بالخطة العامة لأى صناعة فى لقاءات خاصة محاطة بالسرية ، وليس فى الاجتماعات الموسعة حول الموائد المستديرة للجان التحديث . وفى هذا المناخ ، **لا يمكن استبعاد الغش** ، أى إدلاء الشركات ببيانات غير صحيحة أو غير كاملة عن أهدافها وبرامجها .

وأخيرا ، يضعف من فاعلية التخطيط التأشيرى أنه يتم فى **اقتصادات مفتوحة** ، ومن ثم فإن درجة تعرضها للتقلبات الخارجية كبيرة . وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة درجة الريبة المحيطة باتخاذ القرارات ورسم الخطط .

وتزداد حدة ضعف التخطيط التأشيرى عند تطبيقه فى دولة نامية منضمة إلى **منظمة التجارة العالمية** ، أو حتى مرتبطة **ببرنامج تحرير اقتصادى** واسع النطاق دون انضمام إلى المنظمة . إذ فى هذه الحالة يضيق المجال المتاح أمام استعمال أدوات التدخل والتحفيز **التمييزية** ، وذلك بدعوى أنها تميز بين المستثمر الوطنى والمستثمر الأجنبى ، أو أنها تشوه هيكل الأسعار ، وتعرقل جهاز الأسعار عن أداء وظيفته بكفاءة ... إلخ .

القسم الرابع

القابلية للتخطيط أو حيز الإمكان التخطيطى

وطبيعة التخطيط الممكن مع التحرر الاقتصادى

التخطيط مطلوب بقدر ما هو مؤثر وفعال ، فلا قيمة لخطط ترسم على الورق ولا تجد سبيلا للترجمة إلى واقع عملى . فهذه الخطط تكون فاقدة للمصداقية ، وتنتمى إلى عالم الأحلام والأمنيات أكثر مما تنتمى إلى عالم الواقع . **ومن هذه الزاوية ، فليس كل مجتمع أو كل اقتصاد قابل للتخطيط . وتزداد قابلية المجتمع للتخطيط كلما اتسع حيز الإمكان التخطيطى فى المجتمع أو فى الاقتصاد الوطنى ، أى كلما اتسع الحيز الممكن إخضاعه للتخطيط ، أى الممكن السيطرة عليه والتحكم فى المتغيرات المؤثرة فى مستوى أدائه بطرق مباشرة أو غير مباشرة . وعموما فإن قابلية مجتمع ما للتخطيط تعنى إمكانية بلورة خطة لمجتمع ما يمكن تنفيذها بدرجة معقولة من الفاعلية أو الكفاءة .**

وعموما يزداد حيز الإمكان التخطيطى ، وتزداد درجة قابلية المجتمع للتخطيط ، وتزداد بالتالى درجة قابلية الخطط للتنفيذ :

أ - بمقدار ما تزداد **القدرة على حسن التخطيط** . وهذه القدرة دالة فى متطلبات فنية وبشرية ومعلوماتية ومؤسسية ... ولكن من أهم العوامل المؤثرة فيها **شيوع موقف إيجابى من التخطيط ، وجودة نظام الحكم** ، وبوجه خاص قدرة نظام الحكم على توفير الظروف المؤسسية والاجتماعية اللازمة **كى تعبر الخطط بصدق عن التوازنات الاجتماعية القائمة ، وأن تعكس بأمانة الأهداف التى تتراضى عليها القوى الفاعلة فى المجتمع .** وهذا كما أشرنا من قبل أمر مرهون **بتضييق الفوارق فى توزيع الدخول والثروات فى المجتمع** ، باعتبارها الشرط الضرورى للاقتراب من تكافؤ الفرص فى شتى المجالات ، لاسيما تكافؤ فرص التعبير عن الحاجات لكل فئة أو طبقة وتكافؤ فرص الضغط الاجتماعى المشروع من أجل التعبير عن هذه الحاجات فى الخطط .

ب - **كما تزداد درجة قابلية الخطط للتنفيذ بمقدار ما يزداد عدد المتغيرات ذات الأثر الأقوى الخاضعة لسيطرة المخطط أو متخذ القرار** ، وبقدر ما يزداد بينها عدد المتغيرات ذات التأثير في عدد كبير من المتغيرات الأخرى (أي المتغيرات التي لها أثر مضاعف كبير) ، وهذا بدوره أمر يتوقف على الحيز المسموح به لكل من قوى السوق وقوى التأثير من خارج السوق **بأدوات غير مباشرة** مثل متغيرات السياسة المالية والنقدية والائتمانية ، **وأدوات مباشرة** مثل الإنفاق العام والضرائب والإعانات وما إليها من أدوات المالية العامة ، والاستثمار والإنتاج من خلال القطاع العام ، **وأدوات أكثر مباشرة** مثل التراخيص والأوامر الإدارية . وعموما كلما زاد الالتجاء إلى الأدوات المباشرة والأدوات الأكثر مباشرة ، وكلما ضاقت بالتالي المساحة المتروكة لقوى السوق والتأثيرات غير المباشرة فيها ، كلما زادت الفرصة لتنفيذ أهداف الخطط بنسب عالية . **وعلى المخطط ألا يفرط في الكثير من أدوات التأثير المباشر ، بل والأكثر مباشرة (وبخاصة في حالة الطوارئ) ، لاسيما في المراحل الأولى للتنمية ، وإلا أصبحت الخطط مهددة باحتمال كبير لعدم التحقق ..**

بعبارة أخرى : في المراحل الأولى للتنمية ، وإلى أن يقطع شوط طويل في مجال التنمية ، ينبغي أن تكون الأولوية لقوى التخطيط ، لا لقوى السوق .. وأن تتاح للمخطط إمكانات التأثير المباشر في عدد كبير نسبيا من المتغيرات من خلال الإنفاق العام ومن خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، إلى جانب أدوات التأثير غير المباشر بالسياسات النقدية والمالية والائتمانية .

جـ - **وأخيرا تزداد درجة قابلية المجتمع للتخطيط بمقدار ما تقل درجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصاد العالمي** ، حتى لا تصبح أهداف الخطط في مهب الرياح الوافدة من الخارج في صورة صدمات خارجية فجائية ، وفي صورة انتزاع السيطرة على بعض المتغيرات أو القرارات من مجال السيادة الوطنية إلى المجال العالمي .

والآن ما هي نوعية التخطيط الممكن في إطار المزج بين قوى التخطيط وقوى السوق والاتجاه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي ؟

في تقديرنا أن المنظومة التخطيطية في هذه الظروف يجب أن تحتوي على خمسة العناصر التالية :

أ - التخطيط التأشيري الاستراتيجي

في هذا الإطار سوف تتراجع مساحة الإلزام مع تراجع دور الحكومة وانكماش القطاع العام وإفساح رقعة واسعة من الاقتصاد أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وأمام تفاعلات قوى السوق . ومن ثم يزداد **دور التخطيط التأشيري** ، الذي يركز على الأهداف والمتغيرات الرئيسية ، وعلى التوجه أو المسار الكلي للاقتصاد والمجتمع ، وينأى عن الدخول في التفاصيل الكثيرة التي كان من المعتاد الدخول فيها في إطار التخطيط القومي الشامل المتسم بدرجة عالية من الإلزامية . ومن هنا يجوز أن نطلق على هذا النوع من التخطيط : **التخطيط التأشيري الاستراتيجي .**

والخطة هنا تتحول إلى **خلفية معلومات** لمتخذي القرارات في كل القطاعات المؤسسية توضح لهم الصورة العامة للاقتصاد واتجاه حركته المستهدفة . كما يتحول جهاز التخطيط إلى **منتدى ضخم** للتحاور حول الأهداف والوسائل ، وللمواجهة بين أصحاب المصالح المعارضة ، على أمل الوصول في النهاية إلى نوع من **التوافق العام** حول مجموعة من الأهداف وربما حول اتجاهات التغير الواجبة في بعض أدوات التأثير المباشرة أو غير المباشرة.

وسوف تتوقف فعالية التخطيط ومصداقيته هنا على ما أشرنا إليه في القسم الثاني من البحث من عوامل حاكمة ، وهي حسن التخطيط ، وعدد المتغيرات الممكن التحكم فيها وأهميتها النسبية ، وعدد المتغيرات الخارجية ووزنها في الحركة الاقتصادية العامة للدولة .

ب - النموذج الاقتصادي الكلي متعدد القطاعات

يقوم جهاز التخطيط بالمهمة التنسيقية المتوقعة منه من خلال عرض بدائل مختلفة وبيان نتائجها المتوقعة على المسارات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية فترة الخطة . ولكي يؤدي جهاز التخطيط هذه الوظيفة على خير وجه ، يجب أن يستعين **بنموذج اقتصادي كلي متعدد القطاعات ، وربما على درجة عالية من التفصيل القطاعي** . فالنموذج هنا أداة فنية ضرورية لاختبار حساسية **المتغيرات الرئيسية** في الاقتصاد والمجتمع للتغيرات في سياسات الحكومة أو في قرارات المستثمرين والمنتجين ، ولتأمين درجة عالية من التناسق بين القطاعات . وبطبيعة الحال ، فإن النموذج مطلوب - أولا - للتعرف على ما يمكن أن تأتي به قوى السوق التلقائية من

تغيرات . وهو مطلوب - ثانيا - لتحديد المناطق أو المجالات التى تحتاج إلى تدخل بالتصحيح أو الترشيد . وأخيرا ، فإن النموذج مطلوب للتوصل إلى صورة متناسقة للاقتصاد بعد إدخال التعديلات المقترحة .

جـ - المشاركة غير المتكافئة للقوى الفاعلة

وبرغم الإمكانية التى تتاح فى إطار التخطيط التأشيرى **لمشاركة الأطراف الفاعلة فى المجتمع** فى تحديد مسارات الخطة ، إلا أن **القدرة على ممارسة مشاركة فعلية ذات وزن مؤثر** تظل مرهونة بالتفاوتات فى الثروة ومن ثم فى السلطة التى تحوزها الأطراف المختلفة.. ومن المتوقع أن يكون الوزن الأكبر لمجتمع الأعمال وأن تنحاز الخطط لمصلحته ، **وأن يكون دور الطبقة العاملة وممثلى المنظمات الأهلية محدودا ، وأن يكون دور الحكومة متناغما مع دور مجتمع الأعمال وربما تابع له** . ومن المتوقع أن يتقلص دور العمال وممثلى المجتمع المدنى كلما تقلصت ديمقراطية الحكم وضاق الخناق على مبادرات هذه القوى فى مساحة العمل الجماهيرى . وفى هذه الحالة ، تنكمش قدرة الخطط على التعبير عن مصالح العمال والمستهلكين وغيرهم من فعاليات المجتمع المدنى .

د - التخطيط للطوارئ

مع ازدياد درجة انكشاف الاقتصاد الوطنى ، وازدياد احتمال تعرضه لهزات خارجية مفاجئة ، يصبح من الضرورى لضمان حد أدنى معقول من مصداقية التخطيط، الاستعداد لمواجهة الصدمات الخارجية **بخطط للطوارئ** . وهنا تبرز فائدة **النموذج الاقتصادى الكلى متعدد القطاعات** مرة أخرى . فهو أداة مناسبة لتوليد بدائل كثيرة ، يتوافق كل منها مع توقع أو تنبؤ معين بالظروف الخارجية المحيطة بالاقتصاد الوطنى (مثل أسعار البترول العالمية وأسواق العمل الخارجية وحالة الاقتصاد العالمى انتعاشا ورواجا ، أو كسادا وركودا ..الخ) .

وفى هذه الظروف يتعين على المخطط إعداد عدد من الخطط ، لا لكى يختار صاحب القرار إحداها فقط ويرفض الباقى . ولكن لكى يختار منها ما يمكن اعتباره **الخطة الأساسية** التى تمثل الظروف والإمكانات الأكبر احتمالا ، جنبا إلى جنب مع خطة أخرى أو خطتين أو ثلاثة للاستدعاء فى حالة فشل افتراضات الخطة الأساسية بشأن المحيط العالمى والمحيط الإقليمى .

ويمكن أن تتم مواجهة الطوارئ بطريقة أخرى ، يمكن أن يطلق عليها **التخطيط الإضافى أو التكميلى** . وفى هذه الحالة تقسم الخطة المعتمدة إلى قسمين ، قسم أساسى يشكل قلب الخطة ويتعين تنفيذه فى كل الأحوال ، **وقسم ثانوى أو مكمل** ينفذ فقط فى حالة توافر الموارد بالقدر اللازم ، ويتم إسقاطه فى حالة عدم تدفق الموارد الإضافية المطلوبة .

وربما يؤول هذا المنهج فى نهاية المطاف إلى المنهج السابق شرحه للتخطيط للطوارئ من خلال إعداد عدة خطط بديلة للخطة الأساسية المعتمدة . ذلك إن إضافة أو سحب جزء من الخطة المعتمدة (الجزء الثانوى) سوف يترتب عليه فى الغالب إخلال بالتناسق الداخلى لهذه الخطة . ومن ثم سيكون من الضرورة إعادة حسابات الخطة والتوصل إلى خطة جديدة تتضمن الخطة الأساسية والخطة الإضافية أو التكميلية . وهكذا يكون لدينا خطتان على الأقل : **خطة أساسية** تميل إلى التحفظ فى الأهداف ، وهى التى يجرى تنفيذها عمليا إلى أن تتغير الظروف ، **وخطة بديلة** (أو خطط بديلة) أكثر طموحا فى أهدافها تضم الخطة الأساسية والقسم الإضافى أو المكمل لها بعد تنسيقهما معا . وتنفذ الخطة البديلة عندما تنشأ الظروف المواتية لتنفيذها .

هـ - نظام إنذار مبكر

مع ازدياد درجة تحرر الاقتصاد وانفتاحه على الخارج ، وازدياد احتمال تعرضه للصدمات الخارجية ، يصبح من الضرورى على المخطط ومتخذ القرار التحلى بأعلى **درجة من درجات اليقظة والانتباه لما قد يستجد من ظروف تستدعى تبديل افتراضات الخطة وأهدافها** . وهنا يبرز **دور جهاز المتابعة** ، وتبرز أهمية الارتقاء بأجهزة المعلومات حتى تغذيه بالكم المناسب من المعلومات فى وقت مبكر ، وذلك بما يتيح للمخطط فرصة المراجعة والتعديل فى الأهداف والوسائل . وفى هذه الحالة يلزم بلورة مجموعة من **المؤشرات الأساسية** التى يؤدى النظر المتكرر فيها إلى تقييم أداء الخطة وتقدير احتمالات تحقق أهدافها ، واقتراح ما يلزم من إجراءات لضمان الحد مما قد يحدث من انحراف للمنفذ عن المخطط، واقتراح التحول إلى الخطط البديلة عند اللزوم .

الاقتصـــاد الدولـــى

◆ القسم الأول ◆

الاقتصاد العالمى .. تحولات كبرى وتباطؤ بسبب الأحداث الأمريكية

لم تشهد تقديرات أو توقعات صندوق النقد الدولي اضطرابا بشأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعالم إجمالا ولمناطقه ودوله المختلفة ، مثل ذلك الذي شهدته عام ٢٠٠١ ، حيث اختلفت التقديرات والتوقعات بشأن هذه المؤشرات في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، بدرجات كبيرة ما بين التقرير الذي صدر في مايو ٢٠٠١ (World Economic Outlook) ، وما بين التقرير الذي صدر في أكتوبر من العام ذاته، عقب الأحداث الأمريكية. وعلى غير العادة ، أصدر الصندوق في نوفمبر من نفس العام، تقريرا لتعديل تقديراته وتوقعاته للمؤشرات الاقتصادية العالمية التي أوردها في تقريره الصادر قبل شهر. وكان الاتجاه العام في تعديل توقعات وتقديرات صندوق النقد الدولي بشأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، هو تعديلها للأسوأ، سواء لتزايد علامات التباطؤ أو الركود في الاقتصادات الرئيسية وبالذات في الولايات المتحدة واليابان، قبل أزمة سبتمبر الأمريكية، أو للآثار الدرامية لهذه الأزمة بعد وقوعها، على مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي.

وقد جاءت "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في وقت كانت توقعات صندوق النقد الدولي تشير فيه، إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ، وكانت البيانات تشير فعلا إلى تباطؤ شديد في الاقتصاد الأمريكي، بينما كانت الاقتصادات الصناعية المتقدمة تمر بحالة تباطؤ في أوروبا وكندا، في حين كانت اليابان قد دخلت في ركود عميق، وتفاوتت الأحوال أيضا بين التباطؤ والركود في الكثير من الاقتصادات الصاعدة والصناعية الجديدة في البلدان النامية. وكان بلدا ناميا كبيرا مثل تركيا قد دخل في أزمة مالية واقتصادية خانقة استدعت مساندة دولية لمواجهتها، لكنها رغم ذلك أبقت المؤشرات الاقتصادية التركية سيئة.

وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي قد بلغ ٠,٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ ، مقارنة بالربع السابق عليه، علما بأنه كان قد بلغ ٢% في الربع الأول من العام نفسه. أما اليابان ، فإن معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي كان سلبيا في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ حيث بلغ ـ ٣,٢% مقارنة بالربع الأول من العام نفسه ، مجسدا حالة من الركود العميق ، علما بأن هذا المعدل كان إيجابيا وبلغ ٠,٥% في الربع الأول من العام نفسه. أما تركيا كنموذج لدولة نامية كانت تعاني من الأزمة، فإن معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي كان سلبيا وبلغ -٩,٣% في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ مقارنة بالربع المناظر له من عام ٢٠٠٠.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في تقرير له صدر في مايو ٢٠٠١ (World Economic Outlook)، أي قبل الأزمة الأمريكية بعدة شهور، أن يتراجع النمو الاقتصادي في العالم بأسره من ٤,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من ٤,٤٠% عام ٢٠٠٠، إلى ٣% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة إجمالا من ٣,٦% عام ٢٠٠٠، إلى ٣% عام ٢٠٠١، وأن يتراجع النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل طفيف من ٥,٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٣% عام ٢٠٠١.

وفي مثل هذا الوقت من تضافر المؤشرات السلبية بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة ، وبالنسبة لأكبر الاقتصادات في العالم بصفة خاصة، فإنه تكون هناك حاجة لتطورات إيجابية كبيرة للخروج من حالة الانحدار نحو التباطؤ أو الركود. أما أن تأتي تطورات سلبية هائلة في مثل هذا التوقيت مثل "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن تدهور الاقتصاد العالمي يكون أكبر وأسرع، وهو ما حدث بالفعل.

١- الأزمة الأمريكية وتحولات الاقتصاد العالمي ومؤشرات أدائه :

تأثرت اقتصادات العالم بأحداث "عاصفة سبتمبر" وما تلاها من حرب أمريكية ضد أفغانستان، نتيجة تأثر الاقتصاد الأمريكي العملاق سلبيا من هذه الأزمة وتأثيره في باقي اقتصادات العالم من خلال آليات التجارة والاستثمارات والسياحة، علما بأن الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي يشكل وحده قرابة ٣٠,٩% من الناتج العالمي المحسوب وفقا لسعر الصرف ، وقرابة ٢١,٧% من الناتج العالمي المحسوب وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار في عام ٢٠٠٠طبقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ . كما بلغت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية عام ٢٠٠٠ نحو ٧٧٢ مليار

دولار تشكل نحو ١٢,١% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية في العام المذكور ، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية الأمريكية في العام نفسه، نحو ١٢٣٨,٢ مليار دولار شكلت نحو ١٨,٧% من إجمالي الواردات السلعية العالمية في العام نفسه. أما صادرات الخدمات الأمريكية فإنها بلغت نحو ٢٩٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بما شكل نحو ١٩,٨% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية في العام المذكور، في حين بلغت قيمة واردات الخدمات الأمريكية في العام نفسه نحو ٢١٧,١ مليار دولار بما مثل نحو ١٤,٧% من إجمالي قيمة واردات الخدمات العالمية في ذلك العام.وبالتالي فإن اقتصاد بهذا الحجم والتشابك مع الاقتصاد العالمي يكون قادرا على التأثير في عدد كبير من الاقتصادات في العالم عموما من خلال شبكة علاقاته بها.

كما تأثرت اقتصادات العالم سلبيا من الأزمة الأمريكية بسبب حالة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب هذه الأحداث وتداعياتها وأثرت سلبيا على حركة الاستثمارات والسياحة والطيران ورفعت تكاليف النقل والتأمين عبر العالم وخفضت أسعار النفط بقوة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١، كما خلقت بصفة عامة حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وإحساسا قويا بأن الأزمة قادمة ، وهي حالة تؤدي عادة إلى استباق نتائج الأزمة الاقتصادية والتعجيل بحدوثها. وكانت النتيجة هي تباطؤ الاقتصاد العالمي وركود الاقتصاد الأمريكي كما بينت البيانات والتقديرات من المصادر المختلفة حول حالة الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠١ ، وحول التوقعات بشأنه في العام ٢٠٠٢.

وبعد حدوث الأزمة الأمريكية، كان هناك انقسام في الآراء بين المؤسسات المالية الدولية وبالتحديد بين صندوق النقد الدولي وبين البنك الدولي ، حول تأثيرات الأزمة الأمريكية على النمو الاقتصادي العالمي، فبينما أعرب هورست كوهلر المدير العام لصندوق النقد الدولي عن ثقته في انتعاش "الاقتصاد العالمي"، فإن خبراء البنك الدولي كانوا أكثر موضوعية وأشاروا إلى أن أحداث سبتمبر ستؤخر انتعاش الدول الصناعية إلى العام ٢٠٠٢، وستزيد من مشاكل الاقتصادات النامية التي سينضم ١٠ ملايين جدد من أبنائها إلى جيش من يعيشون تحت خط الفقر. وتوقع البنك الدولي، تراجع النمو الاقتصادي في الدول النامية من ٥,٥٠% عام ٢٠٠٠ إلى ما يتراوح بين ٢,٩% كحد أدنى ، و ٣,٨% كحد أقصى في العام ٢٠٠١.

كما أشار البنك الدولي، إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة قد لا يتجاوز ١,١٠% في العام ٢٠٠٢، حتى بافتراض أن النشاط الاقتصادي سيعود إلى وتيرته في منتصف عام ٢٠٠٢ كاستجابة من المستهلكين للحوافز النقدية المتمثلة في خفض سعر الفائدة إلى مستويات تاريخية.

وإزاء التدهور السريع الذي أحدثته عاصفة سبتمبر في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي عموما ، فإن صندوق النقد الدولي قام بإجراء تعديل على تقديراته بشأن النمو الاقتصادي العالمي في تقريره الذي صدر في أكتوبر (World Economic Outlook) وخفض تقديراته بشأن نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦%، وخفض النمو المتوقع في الاقتصاد الأمريكي إلى ١,٣% في العام نفسه، وخفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية المتقدمة إلى ١,٣%، وخفض النمو الاقتصادي المتوقع في الدول النامية إلى ٤,٣% عام ٢٠٠١.

ورغم هذا التعديل الذي أجراه صندوق النقد الدولي على تقديراته، إلا أن الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، تجاوزت توقعات الصندوق الذي قام بتعديل توقعاته مجددا في شهر نوفمبر في عدد استثنائي من تقريره المشار إليه آنفا. ورغم ذلك فإن توقعاته ما زالت أكثر تفاؤلا بكثير من توقعات البنك الدولي . فقد أشار هورست كوهلر، المدير العام لصندوق النقد الدولي، إلى أن الصندوق مضطر بعد دراسات أجراها خبرائه ، لتخفيض تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١ من ٢,٦% وفقا للتقديرات التي نشرت في شهر أكتوبر ٢٠٠١ ، إلى ٢,٤% في التقديرات التي وضعت في شهر نوفمبر من العام نفسه. كما خفض الصندوق توقعاته للنمو عام ٢٠٠٢ من ٣,٥% حسب التوقعات التي نشرت في شهر أكتوبر إلى ٢,٤% فقط في التوقعات التي وضعت في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠١. وأشار "كوهلر" في نوفمبر من العام ٢٠٠١ إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لن يتجاوز ١,١٠% في العام ٢٠٠١، وسيبلغ نحو ٠,٧% في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت التقديرات التي نشرت في أكتوبر الماضي، تشير إلى أن هذا المعدل سيبلغ ١,٣% عام ٢٠٠١، وسيرتفع إلى ٢,٢٠% عام ٢٠٠٢. ثم عاد صندوق النقد الدولي في عدد صدر من نفس التقرير في ديسمبر ٢٠٠١ وأشار إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لن يتجاوز ١% عام ٢٠٠١. في حين ظل توقعه للنمو الذي من المحتمل أن يتحقق في عام ٢٠٠٢ كما هو.

كما أشارت توقعات الصندوق الصادرة في نوفمبر ٢٠٠١ إلى أن معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي سيبلغ ١,٧% في عام ٢٠٠١، وسينخفض إلى ١,٤% عام ٢٠٠٢، علما بأن التقديرات والتوقعات التي نشرها الصندوق في شهر أكتوبر الماضي، كانت تشير إلى أن معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي سيبلغ ١,٨% ، ٢,٢٠% في عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي. كما خفض صندوق النقد الدولي تقديراته وتوقعاته للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة إلى ١,١٠% فقط في العام ٢٠٠١، ونحو ٠,٨% في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت تقديراته التي صدرت في أكتوبر من العام ٢٠٠١، تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة سوف يبلغ ١,٣% ، ٢,١% في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي.

كما خفض صندوق النقد الدولي تقديراته وتوقعاته للنمو الاقتصادي في الدول النامية في تقريره الصادر في نوفمبر من العام ٢٠٠١، إلى ٤% ، ٤,٤٠% في عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ على التوالي مقارنة بنحو ٤,٣% ، ٥,٣% للعامين المذكورين على التوالي في التقديرات والتوقعات التي نشرها "الصندوق" في شهر أكتوبر الماضي.

وبالمقابل فإن مؤسسة مورجان ستانلي تتوقع ألا يتجاوز النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١، نسبة ٢,١% ، بل وتضع سيناريو أسوأ يمكن ألا يتجاوز فيه معدل نمو الناتج العالمي نسبة ١,٢٥%.

وكذلك الأمر بالنسبة للتجارة السلعية العالمية التي من المتوقع وفقا لصندوق النقد الدولي أن تكون قد تراجعت خلال عام ٢٠٠١ بنسبة ٠,٤% أو بمقدار ٢٥ مليار دولار، وهو التراجع الأول لقيمة التجارة السلعية الدولية منذ تراجعها عام ١٩٩٨ تحت وطأة الأزمة الهائلة التي ضربت اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا منذ منتصف عام ١٩٩٧ ومعها اليابان خلال عام ١٩٩٨. وربما تكون تقديرات تراجع التجارة السلعية الدولية التي صدرت في أكتوبر متفائلة إلى حد ما، لأن تخفيض صندوق النقد الدولي لتقديراته بشأن النمو الاقتصادي العالمي بعد ذلك، يرجح أن تكون التجارة السلعية الدولية قد تراجعت بنسبة أكبر من تلك المقدرة في شهر أكتوبر. أما التجارة الإلكترونية السريعة التوسع (راجع القسم الخاص بالتجارة الإلكترونية في هذا التقرير)، فإنها تتعرض فى الوقت الراهن لصدمة حقيقية بسبب الهجمات ببكتريا الجمرة الخبيثة عبر الخطابات والطرود البريدية، نظرا لأن هذه التجارة تعتمد على الطرود البريدية بشكل أساسى كما أن الغالبية الساحقة منها تتم فى الولايات المتحدة الأمريكية التى جرى على أرضها الجانب الأعظم من الهجمات ببكتريا الجمرة الخبيثة التى من المرجح أن تكون قد تمت من قبل الجماعات اليمنية المتطرفة فى الولايات المتحدة .

ولأن قطاعات السياحة والطيران والتأمين وتدفقات الاستثمارات هى الأكثر تأثرا بشكل سلبى من الأزمة الأمريكية، فإن محاولة استكشاف تأثرها من جراء هذه الأزمة، يمكن أن يعطى صورة أوضح عن تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمى.

أ- تراجع الطيران والسياحة والخدمات والصناعات المرتبطة بها:

تعتبر صناعة السياحة العالمية وكل الخدمات والصناعات المرتبطة بها، هي الضحية الأولى لأحداث سبتمبر الأمريكية وتداعياتها. فقد خلقت هذه الأحداث التي استخدمت فيها الطائرات المدنية كقنابل طائرة لتفجير أهداف عملاقة، حالة من المخاوف الشديدة من الطيران في كل العالم، كما أن دعوة الحكومة الأمريكية لمواطنيها لعدم السفر لأى مكان خارج الولايات المتحدة لمدة ثلاثة أشهر بعد وقوع الهجمات، قد أوجد عاملا ركوديا مهما لحركة الطيران، وبدات شركات الطيران الكبرى في العالم تتعرض لانخفاض في أرباحها أو لخسائر مؤثرة دفعت البعض منها للتهاوي مثل شركة الطيران السويسرية (سويس اير) التي كانت تعاني من مصاعب وخسائر مالية قبل الأزمة الأمريكية التي أجهزت عليها، لولا قيام الحكومة السويسرية بتعويمها للحفاظ على رمز من رموز الاقتصاد السويسري وللحفاظ أيضا على مستوى مرتفع من الثقة في الاقتصاد السويسري. كذلك فإن المخاوف التي ولدتها أحداث ١١ سبتمبر، أدت إلى تخفيض شركات الطيران الأمريكية رحلاتها بنسبة ٢٠% ، وإلى اتخاذها قرارا بالاستغناء عن ١٠٠ ألف موظف خلال أسبوعين فقط بعد الأحداث، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى وضع خطة إنقاذ بقيمة ١٥ مليار دولار لمساعدة شركات الطيران ، منها خمسة مليارات كمساعدات نقدية، وعشرة مليارات كضمانات قروض.

ومن ناحية أخرى فإن أحداث سبتمبر نفسها، قد أنعشت الأفكار العنصرية لدى كل شعب عن الشعوب الأخرى وبعثت بالتالي هواجس التعصب والكراهية التي أصابت العرب والمسلمين أكثر من غيرهم باعتبار أن الولايات المتحدة وجهت اتهاماتها لتنظيم القاعدة الذي

ينتمي الغالبية الساحقة من أعضائه إلى البلدان العربية ، حتى ولو كان هؤلاء الأعضاء مرفوضون شعبيا ورسميا في بلادهم.

وبعد أسبوع واحد من أحداث ١١ سبتمبر، أعلن فرانسيسكو فرانجيالى، سكرتير عام منظمة السياحة العالمية أن صناعة السياحة تمر بأسوأ أزمة منذ حرب الخليج بسبب هجمات ١١ سبتمبر مشيرا إلى أن هذه الصناعة تقوم على السلامة والأمن الشخصيين والماليين للسياح، وقد هددت تلك الهجمات هذين العاملين معا . وهذه الأزمة الطاحنة التي تمر بها السياحة العالمية تمس عدد ضخم من الوظائف في قطاع السياحة والخدمات والصناعات المرتبطة به. و هناك ١١٥ مليون وظيفة مباشرة فى مجال السياحة في العالم، إضافة إلى نحو ٨٠ مليون وظيفة فى الأعمال المرتبطة بالسياحة بشكل غير مباشر. أما الدخل السياحى العالمى فقد بلغ ٤٧٦ مليار دولار وبلغ عدد السياح نحو ٦٩٩ مليون سائح فى عام ٢٠٠٠ .وتشير التقديرات إلى أن عدد السياح الذين ينتقلون من بلد لآخر قد ينخفض بمقدار الثلث ، وبالتالي ستتراجع الوظائف في هذا القطاع وفي قطاع الخدمات المرتبطة به.

ويذكر أنه بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، انخفض عدد السياح عبر العالم إلى ٢٦٦ مليون سائح مقارنة بنحو ٢٨٠ مليون عام ١٩٩٠. لكن لجنة "تعافى السياحة والسفر التى شكلتها منظمة السياحة العالمية والتي يرأسها وزير السياحة المصرى، ترى أن الأزمة الراهنة التى تتعرض لها صناعة السياحة والسفر هى أزمة فريدة لم يشهد العالم لها مثيلا. وأشارت المنظمة إلى أن هذه الأزمة أدت إلى انخفاض حركة السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين ٦٠%، ٧٠% فى بعض دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى ظل عزوف السياح عن السفر إلى الدول الإسلامية عموما. كما تراجعت أعداد السياح الذين يتوجهون إلى مختلف بلدان العالم ، ففي فرنسا على سبيل المثال، انخفض عدد السياح القادمين من أمريكا الشمالية بنسبة ٥٠% منذ وقوع أحداث سبتمبر وحتى منتصف شهر أكتوبر الذي يليه.

ومن البديهى أن أوروبا التى تستحوذ على ٥٩,٨% من أعداد السياح الذين يتدفقون عبر العالم، وكذلك الولايات المتحدة التى تستقطب نحو ٧,٣% من هؤلاء السياح، والبلدان العربية التى تستقبل نحو ٤,٣% من حركة السياحة فى العالم، سوف تتأثر سلبيا وبشدة بما سيؤثر سلبيا على أداء اقتصادات البلدان المستقبلة الرئيسية للسياح في العالم والمنطقة العربية، خاصة وأن قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به من فنادق ومطاعم ونقل وطيران ، وصناعات تقليدية للتذكارات الأثرية والتقليدية تشكل جزءا مهما من اقتصادات تلك البلدان.

ب – تراجع حركة الاستثمارات الدولية :

أثرت أحداث سبتمبر الأمريكية وتداعياتها بشكل سلبي على النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة والعالم بأسره وخلقت حالة من الاضطراب الأمنى فى بعض البلدان، أو حالة من المخاوف الأمنية على أقل تقدير. وفي مثل هذا الوضع فإنه من البديهى أن حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عبر العالم سوف تتأثر سلبيا لأنها ببساطة تتضمن بطبيعتها انتقالا لأحجام ضخمة من الأموال وأعداد قليلة من البشر سعيا وراء تحقيق أرباح مرتفعة فى اقتصادات تنمو بشكل جيد فى بلدان مستقرة أمنيا، فإذا كانت هناك هواجس أمنية مثل تلك التي خلقتها أحداث سبتمبر الأمريكية ، فإنه من المنطقي أن تتراجع حركة الاستثمارات الدولية. كما أن توقيع الرئيس الأمريكي لقانون "يو. إس. إيه. باتريوت" في شهر أكتوبر ، وهو القانون الذي يوسع قوانين ملاحقة غسيل الأموال بشكل غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف يقلل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي تتوجه للولايات المتحدة التي كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إليها قد بلغت نحو ١٧٨,٢، ٣٠١، ٢٨٧,٧ مليار دولار في أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي. ومن المتوقع أن يتراجع حجم هذه الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق للولايات المتحدة ، سواء لأن جانب منها يعود إلى مصادر مشبوهة، أو أن جانبا آخر لا يرغب أصحابه في خضوعه للفحص أو للكشف للرأي العام بأي صورة حتى لو كانت من مصادر مشروعة. ومن البديهي أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الولايات المتحدة تساهم بدور فعال في النمو الاقتصادي الأمريكي، وبالتالي فإن هذا القانون الذي سيكبح هذه التدفقات إلى الولايات المتحدة سوف يؤثر سلبيا على الاقتصاد الأمريكي ، خاصة أنه إجراء يتخذ في بلد كان ملاذا دائما للأموال "القذرة" المنزوحة من الدول النامية والفقيرة بمعرفة قياداتها السياسية والاقتصادية الفاسدة، تلك الأموال التي كانت واشنطن ترحب بها سواء كرد للجميل للقادة الموالين لها في الدول النامية والفقيرة ، أو للاحتفاظ بأوراق للضغط على القادة الفاسدين في تلك الدول، وفي كل الأحوال كان الاقتصاد الأمريكي يستفيد من تلك الأموال ومن عملية إعادة تدويرها.

وعلى صعيد آخر فإن صندوق النقد الدولي أعطى الدول النامية مهلة ثلاثة أشهر لإصدار قوانين لمكافحة غسيل الأموال عبر تقصي مصادرها. ونظرا لأن جانبا مهما من حركة الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة يعود إلى مصادر مشبوهة، فإن التزام دول العالم بإصدار وتطبيق مثل هذه القوانين يمكن أن يكبح حركة الاستثمارات الدولية، لكنه بالمقابل قد يرفع حجم ومعدل الاستثمار المحلي في كل بلد.

ويشير بنكولاس ستيرن وهو كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى، إلى أن البنك الدولى يتوقع تراجع تدفقات الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية من ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠١. وهذا التراجع الذي تبلغ نسبته ٣٣,٣% ، أى الثلث فى عام واحد، هو انخفاض ضخم بكل المقاييس يشير إلى حجم المخاوف التي خلقتها أحداث سبتمبر الأمريكية بالنسبة لانتقال الأموال والاستثمارات من بلد لآخر..

ولأن الأموال التى لن تخرج من بلدانها للتوطن كاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة فى بلدان أخرى، قد لا تجد مجالا للتوظيف فى بلدانها فى ظل نذر الركود المخيمة على اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة وهى المصدر الرئيسى لها، فإنه يمكن أن نتوقع أن تتزايد الأموال الساخنة التى تتحرك فى البورصات وأسواق العملات فى الدول المتقدمة وفى بعض الدول النامية التى حررت قطاعها المالى وعومت عملاتها، وبالتالى فإنه من المرجح أن تحدث أزمات فى أسواق العملات بالذات فى الفترة القادمة نتيجة المضاربات الساخنة فى ظروف انكماشية فى الاقتصاد الحقيقى.

ج- شركات التامين .. من الخسائر إلى رفع قيمة التامين:

تعرضت شركات التأمين الأمريكية وبعض الشركات العالمية الكبرى للتأمين وإعادة التأمين لخسائر كبيرة بسبب أحداث ١١ سبتمبر حيث أصبح على هذه الشركات، أن تدفع مبالغ هائلة لصالح من تعرضوا للأضرار المختلفة سواء كانوا من الأفراد أو الشركات. وقد أشارت التقديرات المبدئية إلى أن هذه الخسائر ستبلغ نحو ٢٠ مليار دولار. ثم عادت وكالة التصنيف الدولية ستاندرد أند بورز بعد خمسين يوما من الأحداث لترفع الرقم إلى ٢٢ مليار دولار، ولكن نصف هذه الخسائر تتحملها الشركات الأوروبية العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين. وذلك على الرغم من تصنيف هجوم "الثلاثاء" على أنه من أفعال الحرب مما أعفى شركات التأمين من بعض المطالبات لأن هذه الأفعال لا تغطى من قبل بعض بوالص التأمين. وقد خسرت أكبر شركتين لإعادة التأمين فى العالم وهما " ميونخ رى " الألمانية ، و" سويس رى " السويسرية بالترتيب نحو ١,٢ ، ١,٤ مليار يورو على ضوء الالتزامات التى ترتبت عليهما بسبب هجمات سبتمبر.

وقد ساهمت شركات التأمين التى أضيرت بشدة من هجمات سبتمبر فى مفاقمة أزمة شركات الطيران فى مختلف بلدان العالم، حيث قلصت شركات التأمين، التغطية التأمينية لتصبح ٥٠ مليون دولار كحد أقصى فى حالة الحرب أو فى العمليات الإرهابية وذلك لتغطية حالات الوفاة أو الإصابة على الأرض لشركات الطيران المعرضة لخطر كبير.

وإضافة لما سبق فإن شركات التأمين وإعادة التأمين قامت برفع قيمة التأمين على النقل وبالذات النقل الجوى كما رفعت قيمة التأمين على صادرات الدول المحيطة بأفغانستان، وذلك بعد أن منيت هذه الشركات بخسائر كبيرة بسبب هجمات سبتمبر.

٢- كيف واجه العالم آثار الأزمة الأمريكية؟

منذ وقوع "عاصفة سبتمبر"، بدا واضحا أن آثارها على الاقتصاد العالمي ستكون كبيرة، وبدأت الولايات المتحدة أولا ثم باقي دول العالم فيما بعد في اتخاذ الإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة الآثار الاقتصادية لعاصفة سبتمبر. وكان الأجراء الأول الذى اتبعته الولايات المتحدة وتلتها فى اتباعه الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، هو تخفيض أسعار الفائدة فى محاولة لإنعاش عمليات الاقتراض لتمويل الاستثمارات الجديدة، وتشجيع الطلب على استهلاك السلع والخدمات كعامل رئيسي فى حفز النمو .

وقد قامت الولايات المتحدة بخفض سعر الفائدة عدة مرات حتى بلغ ١,٧٢% في ديسمبر ٢٠٠١، مقارنة بنحو ٣,٣٧% قبل أحداث سبتمبر مباشرة. أما دول منطقة اليورو فقد خفضت سعر الفائدة عليه من ٤,٢٧% قبل عاصفة سبتمبر مباشرة ليصل إلى ٣,٣٤% فى ديسمبر ٢٠٠١. كما تم تخفيض سعر الفائدة على الفرنك السويسرى من ٣,١٨% قبل الأحداث إلى ١,٨٧% في ديسمبر ٢٠٠١. وانخفضت الفائدة على الاسترلينى من ٤,٧% قبل الأحداث إلى ٣,٨١% بعد شهرين من حدوثها. أما اليابان فإن سعر الفائدة على الين البالغ

٠٫٠٢% لا يحتمل أى تخفيض لأنه صفر تقريبا . كذلك فان البنوك المركزية فى الدول الصناعية المتقدمة عملت على دعم الدولار لمنعه من التهاوى أمام عملاتها تحت وطأة حالة عدم اليقين إبان حدوث تفجيرات نيويورك وواشنطن.

وهناك رؤيتان سادتا بين كبار الاقتصاديين والمنظمات المالية الدولية والدول الكبرى. فبينما أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها إجراء خفض ضخم على الضرائب وبينما أكد صندوق النقد الدولى على أن الإجراءات المالية (خفض الضرائب أساسا) ، والإجراءات النقدية (خفض الفائدة) وانخفاض أسعار النفط سوف تساعد على حفز الانتعاش الاقتصادى، وبينما أشار الخبير الاقتصادى البريطانى جيمس سبرول إلى أنه من الضرورى لأوروبا أن تخفض الضرائب، فإن جوزيف ستجليتس الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى عام ٢٠٠١ والذى كان كبير المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض فى عهد بيل كلينتون حين حقق الاقتصاد الأمريكى أفضل أداء وأطول دورة نمو منذ الحرب العالمية الثانية، انتقد فكرة خفض الضرائب معتبرا، أنها لا يمكن أن تشكل حافزا للاقتصاد لأنها لا تتحول بالضرورة إلى طلب إضافى، واقترح بدلا من ذلك زيادة الإنفاق الاجتماعى عبر تقديم مساعدات للعاطلين عن العمل. وفى نفس الاتجاه الذى عبر عنه ستجليتكس، أشار وزير المالية الألمانى هانس أيخل إلى أن "أى خفض جديد للضرائب لن يفيد فى شئ إلا فى زيادة الدين العام"، وأعلنت الحكومة الفرنسية أنها تفكر فى زيادة التحويلات لصالح أصحاب الأجور المتدنية.

والحقيقة أن وجهة النظر الأولى التى تقود الولايات المتحدة، العالم فى اتجاه إنتهاجها، تعبر بشكل يخلو من المرونة والحكمة، عن أفكار اليمين المتطرف فى تعبيره بشكل جامد عن مصالح الرأسمالية، فى حين تعبر وجهة نظر ستجليتكس وإلى جانبه الأفكار المتداولة فى الحكومتين الألمانية والفرنسية عن ضرورات الخروج من الأزمة عبر إنعاش الطلب الذى يتحقق بزيادة حصة الشرائح الدنيا من الدخل القومى لأن دخلها كله أو غالبيته الساحقة يتحول إلى طلب.

ويمكن القول إجمالا أن "عاصفة سبتمبر" الأمريكية أثرت وستؤثر بعمق على الاقتصاد العالمي، فهي خلقت تيارا قد يستمر طويلا من المخاوف والهواجس بشأن الطيران وانتقال البشر من بلد لآخر (السياحة)، وبشأن انتقال الأموال من بلد لآخر في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة. كما أنعشت مشاعر الكراهية والعنصرية في الغرب إزاء العرب والمسلمين بكل ما لذلك من تأثير على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. كما أدت لزيادة عسكرة الاقتصاد الأمريكي على ضوء الحرب الأمريكية في أفغانستان بعد أحداث سبتمبر التي أنعشت شركات المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، والتي سهلت للإدارة الأمريكية تحميل المجتمع الأمريكي بالمزيد من الإنفاق العسكري الذي رصد لبند واحد فيه وهو صناعة نوع واحد من الطائرات هي طائرات ستيلث (الشبح)، نحو ٤٠٠ مليار دولار كتكلفة لصناعة ٦ آلاف طائرة خلال العقدين الأولين من هذا القرن. وفضلا عن كل ما سبق ، فإن أحداث سبتمبر وتداعياتها المختلفة، تسببت في خسائر اقتصادية عالمية وتباطؤ اقتصادي عالمي وركود اقتصادي أمريكي على النحو الذي أشرنا إليه آنفا.

وإذا كان الاستقرار الأمني على قاعدة التوافق والتراضي الداخلي والاحترام المتبادل والإدارة العادلة للعلاقات الدولية، هو شرط أساسي لضمان مناخ موات للنمو الاقتصادي، فإن تحقيق كل ذلك يتطلب درجة عالية من الحكمة والعدالة في العلاقات الدولية ، لأن جانبا أساسيا من أسباب "العاصفة" التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، يكمن في غطرسة القوة الأمريكية وما ترتب عليها من انتهاك حقوق بعض الشعوب مباشرة، وتأييد العدوان على بعضها مثل التأييد الأمريكي للعدوان الإسرائيلي الفاشي على الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال ، والاعتداء على سيادة بعض الدول وعلى رأسها العراق، بشكل خلق حالة من اليأس من تغيير المواقف الأمريكية أو القدرة على مواجهتها بمختلف الأشكال العادية ، ولم يبق سوى الإرهاب. وإذا كان القضاء على العنف والإرهاب عاملا مهما للنمو الاقتصادي العالمي ، فإن تحقيق ذلك لن يتحقق بالضبط الأمني وبما يسمى تجفيف المنابع المالية للإرهاب ، بل يتحقق بالأساس من خلال إنهاء الأسباب الموضوعية للعنف والإرهاب ، ومن خلال مواجهة كل أشكال الإرهاب والقهر في العلاقات الدولية. ولذلك فإن إنهاء حالة غطرسة القوة الأمريكية وما يتمخض عنها من انتهاك لسيادة بعض الدول وإذلال لبعض الشعوب، هو أمر ضروري لإنهاء الكراهية للأمريكيين في الكثير من بلدان العالم. كذلك فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وكل العنف والإرهاب الإسرائيلي المترافق معه ، هو شرط ضروري لإثبات أن مواجهة الإرهاب تتم بشكل عادل وشامل وليس انتقائيا.

٣- الأرجنتين تدخل الأزمة بسبب "الصندوق" والديون:

شهد شهر ديسمبر من العام ٢٠٠١، انفجار الأزمة المالية والاقتصادية في الأرجنتين على نحو اتسم بالعنف وقاد إلى إسقاط الحكومة والرئيس. وقد انفجرت الأزمة المتصاعدة منذ عدة أعوام، إثر اتجاه الحكومة الأرجنتينية لخفض الإنفاق العام بمقدار ١٠ مليارات دولار أي نحو ٢٠% منه، من خلال عدد من الإجراءات على رأسها تخفيض أجور العاملين بالحكومة بنسبة ١٣%، وذلك لدعم مسعى تلك الحكومة لدى صندوق النقد الدولي، من أجل الإفراج عن قرض لها قيمته ١,٣ مليار دولار. ونظرا للرفض الاجتماعي لهذا القرار الذي كان مطلبا للصندوق، فإن المظاهرات الضخمة اندلعت ضد هذا القرار. وانفرط عقد الاستقرار الهش، وظهر واضحا أن الحكومة عاجزة عن مواجهة الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق مطالب الجماهير. وبعد مواجهات دامية سقط خلالها عدد من الضحايا استقالت الحكومة وتعاقب عدد من الرؤساء في العشرة أيام الأخيرة من عام ٢٠٠١، في محاولة لاستعادة الاستقرار في الشارع الأرجنتيني قبل البدء في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة في البلاد.

ويعتبر انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأرجنتينية، محصلة طبيعية للركود العميق الذي تعاني منه الأرجنتين منذ ثلاثة أعوام، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني، نحو -٣,٤%، -٠,٥%، -١,٤%، في أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالي. ومحصلة أيضا لسياسة الاستدانة من الخارج التي أوصلت الديون الخارجية للأرجنتين إلى ١٤٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩، بما يوازي ٥٦% من الناتج القومي الإجمالي للأرجنتين في العام نفسه، وذلك طبقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، وهذه الاستدانة ناجمة عن عجز ميزان الحساب الجاري، وعن ضعف معدل الادخار المحلي في الأرجنتين الذي بلغ ١٦% عام ١٩٩٩، والذي يعد واحدا من المعدلات المنخفضة عالميا، حيث بلغ متوسط معدل الادخار العالمي نحو ٢٣% في العام المذكور. ويعتبر انفجار الأزمة أيضا، محصلة للعجز الكبير والمتراكم في ميزان الحساب الجاري والذي بلغ نحو ٨,٤ مليار دولار في العام المنتهي بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي المشار إليه. ويعتبر انفجار الأزمة محصلة أيضا لتفاقم معدل البطالة الذي بلغ ١٨,٣% من قوة العمل الأرجنتينية.

وكانت نتيجة كل ذلك هي تراكم ضغوط هائلة على الاقتصاد الأرجنتيني، الذي وصل إلى نقطة العجز عن الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، ولم يجد من يمد له يد المساعدة بشكل فوري على غرار ما حدث في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥، أو في الأزمات المالية في كوريا الجنوبية وتايلاند عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨، وذلك نتيجة اختلاف طبيعة الارتباطات بينه وبين الدول الكبرى المهيمنة على صناعة القرار في المؤسسات المالية الدولية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد الأرجنتين شريكا اقتصاديا هامشيا لها، فضلا عن أنها منافس للولايات المتحدة في تصدير العديد من السلع الزراعية.

وكانت النتيجة الأولى للأزمة الأرجنتينية هي تعرض العملة المحلية المستقرة منذ عام ١٩٩٣، وحتى انفجار الأزمة في ديسمبر ٢٠٠١، لضغوط هائلة. وتشير التوقعات إلى أن الأزمة ستؤدي إلى خفض سعرها مقابل الدولار بنحو ٦٠% كثمن لتقديم صندوق النقد الدولي لقروض مساندة للأرجنتين بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها غير معنية بإنقاذ الأرجنتين من أزمتها وأن ذلك مسئولية صندوق النقد الدولي.

وهكذا فإن الأزمة المالية والاقتصادية في الأرجنتين ن هي إعادة إنتاج لا تختلف سوى في التفاصيل، عن الأزمات المالية في المكسيك (١٩٩٥) ودول شرق وجنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية (١٩٩٧، ١٩٩٨)، فكل هذه الأزمات ناجمة عن الإفراط في الاستدانة، وعن انتهاج سياسات اقتصادية غير كفئة تتسبب في عجز الموازين الخارجية وركود الاقتصاد وتزايد البطالة. وإذا كانت أحداث سبتمبر الأمريكية قد ساهمت في تكثيف الضغوط على الاقتصاد الأرجنتيني بما أدت إليه من تراجع في السياحة والخدمات المرتبطة بها في موسم ذروتها، وبما أدت إليه من تراجع التجارة الدولية، فإن ذلك فاقم من أزمة موجودة أصلا ولم يخلقها. وكل ذلك يجعلنا نؤكد على أهمية اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لظروف كل بلدن دون انسياق وراء "روشتة" صندوق النقد الدولي أو الموجة السائدة عالميا والتي قد لا تكون ملائمة لظروف هذا البلد أو ذاك. كما يجعلنا نؤكد على أهمية تعبئة المدخرات المحلية والاعتماد عليها في تمويل التنمية في أي بلد نام لأن استسهال الاعتماد على الاستدانة من الخارج لن يفضي في النهاية إلا إلى أزمات مماثلة لتلك التي ضربت اقتصاد الأرجنتين واستقرارها السياسي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠٠١.

◆ القسم الثانى ◆

حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع العرب منها

يقصد بالاستثمار الأجنبى المباشر كل استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم فى اقتصاد ما (مستثمر فرد أو مؤسسة أم) فى منشأة مقيمة فى اقتصاد آخر، ويتضمن بسط درجة من النفوذ على إدارة تلك المنشأة. ويشمل الاستثمار الأجنبى كلا من الصفقة الأصلية بين الطرفين وجميع الصفقات التالية التىتتم بينهما وبين المؤسسات الأجنبية التابعة.

ويتعين عند الحديث عن الاستثمار الأجنبى المباشر التفرقة بين كل من مفهومى "التدفقات" و"الرصيد القائم" لذلك الاستثمار:

فينصرف مفهوم "تدفقات" الاستثمار الأجنبى المباشر إلى رؤوس الأموال التى يتم تقديمها (سواء مباشرة أو من خلال منشأة أخرى ذات صلة) من جانب المستثمر الأجنبى إلى المنشأة محل ذلك الاستثمار. وتتخذ تلك التدفقات الأشكال الثلاثة الآتية:

- الحصة المملوكة فى رأس المال: وتتمثل فى قيام المستثمر المباشر بشراء أسهم إحدى المنشآت التى تقع فى دولة أخرى بخلاف دولته.
- الأرباح المعاد استثمارها: وتشتمل على حصة المستثمر فى الأرباح (وفقا لنسبة مساهمته فى رأس المال) التى لايتم توزيعها كعائد على الأسهم أو لايتم تسليمها للمستثمر، وتقوم الشركة التابعة باحتجازها وإعادة استثمارها.
- القروض البينية: وتتمثل فى التدفقات قصيرة أو طويلة الأجل التى يتم اقتراضها وإقراضها فيما بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة.
- أما "الرصيد القائم" للاستثمار الأجنبى فى تاريخ معين فيتمثل فى قيمة حقوق الملكية للشركة الأم (حصتها فى رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) بالاضافة إلى صافى مديونية المؤسسات التابعة حيالها فى ذلك التاريخ.

ويلاحظ أن هناك بعض الحالات التى تندرج تحت مفهوم الاستثمار الأجنبى والتى يتمتع فيها المستثمر بدرجة من النفوذ على إدارة المنشأة المحلية، دون أن يقترن ذلك بامتلاك أية حصة فى رأسمالها. ويتخذ ذلك الاستثمار أشكالا عديدة لعل من أهمها التعاقد على العمليات من الباطن، عقود الإدارة، عمليات تسليم المفتاح، تصاريح الانتاج، وال Franchising ...الخ.

أولا: التزايد فى أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر خلال النصف الثانى من التسعينات:

شهد النصف الثانى من التسعينات تزايدا مستمرا فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى ليرتفع مجموع ما تلقته الدول المختلفة من ذلك الاستثمار من ٣٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٨٦٥ مليارا فى عام ١٩٩٩ بما يعنى أنه قد تضاعف بأكثر من مرتين ونصف مرة خلال تلك الفترة.

وتتمثل الظاهرة الأهم فى تزايد الدور الذى صار يلعبه ذلك الاستثمار فى الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمى (جدول رقم ١). فقد أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبى تشكل نحو ١٤% من جملة الاستثمار المحلى الاجمالى للعالم فى عام ١٩٩٩، كما أصبحت المنشآت التابعة الأجنبية تسهم بنحو ١ر١٠% من الناتج المحلى الاجمالى للعالم فى ذلك التاريخ (مقابل ٧% فقط فى عام ١٩٩٦)، وبنحو ٤٦% من صادرات السلع والخدمات (مقابل ٢٨% فى عام ١٩٩٦)، وارتفعت جملة العمالة فى تلك المنشآت خلال الفترة المشار إليها من حوالى ٣١ مليون عامل إلى مايقرب من ٤١ مليونا، بمتوسط معدل نمو سنوى ٧ر١٠%، فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة على مستوى العالم خلال الفترة ٨٠-١٩٩٩ نحو ٧ر١%.

ويرتبط بكل ما سبق حقيقة أن هناك حوالى ٦٣ ألف شركة دولية النشاط يتبعها حوالى ٦٩٠ ألف شركة أجنبية تمثل فى واقع الأمر القوى الرئيسية المهيمنة على الاقتصاد العالمى. بل إن أكبر مائة شركة (غير مالية) دولية النشاط - يأتى فى مقدمتها جنرال اليكتريك الأمريكية - تمتلك من خلال شركاتها الأجنبية التابعة أصولا تبلغ نحو ٢ تريليون دولار، بما يمثل نحو ٥ر١٢% من جملة أصول الشركات الأجنبية التابعة فى العالم ككل فى عام ١٩٩٨. وقد بلغ حجم العمالة فى تلك الشركات التابعة أكثر من ٦ مليون عامل، كما بلغت قيمة مبيعاتها نحو ٢ تريليون دولار.

ويلاحظ ان هذه الشركات المائة، التى تنتمى فى معظمها إلى الدول الصناعية المتقدمة، قد تركزت أساسا فى مجال الصناعات الالكترونية والمعدات الكهربائية

والسيارات والبترول والكيماويات فضلا عن الصناعات الدوائية.

والواقع أنه فى ظل هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولى الذى تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على أقاليم دول مختلفة " تنفرد الشركات دولية النشاط بوضع استراتيجيتها الانتاجية والتسويقية التى تعتبر العالم بأسره سوقا واحدة ، فعلية أو احتمالية ، يتحدد دور كل جزء منه فى العملية الانتاجية وفقا لخطط هذه الشركات وما تراه متوافرا فى كل دولة من مزايا ومقومات" .

ومن ناحية أخرى يتمثل أحد التطورات الهامة فى طبيعة الاستثمار الأجنبى المباشر ، خلال النصف الثانى من التسعينات ، فى أن الجزء الأكبر من تدفقات ذلك الاستثمار صار ينتج عن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود ، حيث ارتفعت التدفقات المرتبطة بتلك العمليات كنسبة من جملة التدفقات الخارجة للدول المصدرة للاستثمار المباشر من ٥٢ر٤% فى عام ١٩٩٥ إلى ٩٠% من تلك التدفقات فى عام ١٩٩٩. كما ارتفعت نسبتها إلى جملة التدفقات التى تلقتها الدول المستقبلة خلال تلك الفترة من ٥٦ر٣% إلى ٨٣ر٢% ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١) .

وتشير الأدبيات المتوافرة عن دوافع الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى تفضيل الشركات دولية النشاط لهذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر بالمقارنة بتأسيس شركات جديدة نظرا لما يحققه للمؤسسة الأم من سرعة النفاذ إلى السوق الجديدة والسيطرة على جزء هام منها والافادة من الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية للمنشأة التى يتم الاستحواذ عليها فضلا عن سرعة توزيع المخاطر و زيادة حجم النشاط ، وبالتالى تدعيم المركز التنافسى للمنشأة الأم على الصعيد العالمى.

إلا أنه إذا كان الاندماج والاستحواذ عبر الحدود – كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر – يحقق هذه المزايا من وجهة نظر الشركات دولية النشاط ، فان الأمر يختلف كثيرا من حيث الأثر على الدولة المتلقية ، لاسيما فى العالم الثالث.

فالاندماج والاستحواذ عبر الحدود يمثل بحكم تعريفه انتقالا لأصول محلية من الملكية الوطنية إلى الملكية الأجنبية ، وهو ما يثير بذاته قضية السيادة الوطنية والمخاوف من السيطرة الأجنبية على بعض قطاعات الاقتصاد المحلى ، لاسيما فى المجالات التى تعتبر ذات أهمية استراتيجية . وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك المخاوف لاتعد قاصرة على دول العالم الثالث ، بل إنها قد ظهرت بشكل واضح فى عديد من الحالات فى الدول الصناعية المتقدمة. ولعل من أبرز الأمثلة فى هذا الشأن ردود الفعل المعارضة لاستحواذ رأس المال اليابانى على "مركز روكفلر" فى نيويورك واستوديوهات الأفلام السينمائية فى هوليوود ، أو استحواذ رأس المال البريطانى (ممثلا فى شركة فودافون آير تتش) على شركة مانيسمان الألمانية .

ومن ناحية أخرى فان الاندماج والاستحواذ كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر لا يعدو ، فى واقع الأمر، أن يكون نقلا لملكية مشروعات قائمة بالفعل ، دون أن يؤدى بالضرورة إلى رفع معدل الاستثمار أو زيادة الطاقة الإنتاجية فى الدولة المضيفة ، وهو الأمر الذى يشكل أهمية خاصة فى حالة الدول النامية:

- فعلى الرغم أن الاستثمار الأجنبى المباشر يتضمن عادة قدرا من التدفقات المالية للدولة المضيفة ، سواء اتخذ شكل عمليات اندماج واستحواذ أو تأسيس مشروعات جديدة ، إلا أن ذلك القدر من التدفقات يسفر فى حالة المشروعات الجديدة عن إضافة إلى الطاقة الانتاجية للمجتمع ، بينما لايؤدى عادة إلى أى إضافة لتلك الطاقة الانتاجية إذا تم من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ.
- أن احتمالات اقتران الاستثمار الأجنبى المباشر بنقل تقنيات جديدة ومهارات أكثر تطورا تقل عادة فى حالات الاندماج والاستحواذ عنها فى حالة المشروعات الجديدة. بل إنه كثيرا ماتقترن عمليات الاندماج والاستحواذ بتقليص وظائف البحث والتطوير المحلية أو إعادة توطينها فى مواقع أخرى بما يتفق واستراتيجية المنشأة الأم.
- أن الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ لايؤدى عادة إلى خلق فرص جديدة للعمالة (كما هو الحال فى الاستثمار من خلال إنشاء مشروعات جديدة) بل إنه على العكس كثيرا ما يقترن بتخفيض لجزء من العمالة القائمة.
- أن الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ يمكن أن يؤدى إلى ارتفاع درجة التركز ونمو الاحتكارات وتخفيض درجة المنافسة – أو اختفاؤها - فى السوق المحلى .

وفى واقع الأمر فانه أيا ما كانت الفروق بين أسلوبى الاستثمار الأجنبى المباشر من حيث الأثر على الدولة المضيفة ، فالمؤكد أن تصاعد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود تؤدى بذاتها إلى تزايد عمليات

تركز وتمركز رأس المال وسيطرة الاحتكارات على السوق الدولية ، بما يعنيه ذلك بوجه عام من إضعاف للمركز النسبى لدول العالم الثالث فى تلك السوق.

ثانيا : ظاهرة التركز فى تدفقات الاستثمار الأجنبى

تتسم حركة الاستثمار الأجنبى على الصعيد العالمى بدرجة عالية من التركز سواء من حيث الدول المصدرة للاستثمار أو الدول المتلقية له.

ونبادر إلى القول بأن الدول الصناعية المتقدمة تمثل المصدر الرئيسى لتدفقات الاستثمار الأجنبى والمتلقى الرئيسى لها على الصعيد العالمى. وقد شهد النصف الثانى من التسعينات تزايد نصيب هذه المجموعة من الدول على كلا المحورين. فقد ارتفعت مساهمة تلك المجموعة فى التدفقات الخارجة للاستثمار من حوالى ٨٥% فى بداية الفترة إلى مايزيد عن ٩١% منها فى نهايتها (جدول رقم ٢) ، كما ارتفع نصيبها من جملة التدفقات الداخلة للاستثمار من ٤ر٦٣% إلى نحو ٥ر٧٣% (جدول رقم ٣) .

١- التركز فى مصادر الاستثمار:

ولتوضيح مدى وطبيعة التركز فيما يتعلق بمصادر الاستثمار الأجنبى على الصعيد الدولى يلاحظ أنه من بين الدول الصناعية المتقدمة هناك عشرة دول فقط قد أسهمت وحدها بنحو ٨١% من جملة التدفقات الخارجة للاستثمار المباشر خلال عام ١٩٩٩، وذلك على النحو التالى:

الدولة	%
المملكة المتحدة	٩ر٢٤
الولايات المتحدة	٩ر١٨
فرنسا	٥ر١٣
ألمانيا	٣ر٦
هولندا	٧ر٥
أسبانيا	٤ر٤
بلجيكا ولكسمبوج	٠ر٣
اليابان	٨ر٢
السويد	٤ر٢
سويسرا	٢ر٢
الاجمالى	٢ر٨٣

ويشير البيان السابق إلى أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، على الترتيب ، تأتى فى مقدمة الدول المصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبى ، حيث أسهمت وحدها بنحو ٣ر٥٧% من جملة تلك التدفقات فى عام ١٩٩٩.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نحو ٩٠% من عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود خلال عام ١٩٩٩ قد تركزت فى الدول الصناعية المتقدمة . فقد استأثرت دول أوروبا الغربية (لاسيما المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا) بنحو ٧٢% من جملة تلك العمليات ، كما استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٦% منها. ومثلت المؤسسات المالية المنشآت الأكثر نشاطا فى هذا المجال .

وبالنسبة لدول غرب أوروبا تمثل الجانب الأكبر من تلك العمليات فى الاستحواذ على مؤسسات فى داخل منطقة الاتحاد الأوروبى فى إطار الاستعداد من جانب الشركات المختلفة لتعزيز قدراتها التنافسية والحصول على نصيب أكبر من السوق الأوروبية الموحدة. أما خارج المنطقة فقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية الهدف الثانى لعمليات الاندماج والاستحواذ من جانب الشركات الأوربية ، لاسيما الشركات البريطانية ، كما استأثرت دول الاتحاد الأوروبى بنحو ٤٠% من عمليات الاندماج والاستحواذ فى دول العالم الثالث.

واتجهت معظم عمليات الاندماج والاستحواذ فى أوروبا إلى مجال الصناعات الكيماوية وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ، كما تركزت تلك العمليات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية فضلا عن الصناعات الكيماوية.

أما فى دول العالم الثالث فقد نشطت عمليات الاندماج والاستحواذ من جانب المؤسسات الأجنبية (لاسيما الأوربية والأمريكية) على المنشآت المطروحة للبيع الكلى أو الجزئى فى إطار سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة. واتجهت عمليات الاندماج والاستحواذ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى إلى مجال المرافق العامة وقطاعات المال والمنتجات البترولية والنقل والتخزين والاتصالات ، كما اتجهت تلك العمليات فى آسيا ووسط وشرق أوروبا إلى قطاع المال وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ.

ونشير فيما يتعلق بقطاع المال على وجه التحديد إلى أن شراء البنوك بالخارج قد مثل أحد السبل الرئيسية لتدويل النشاط المصرفى منذ أواخر الثمانينات سواء تعلق الأمر بأسواق الدول الصناعية المتقدمة أو الأسواق الناشئة .

وكانت هذه العمليات تعكس السعى للسيطرة على شبكة من الفروع تتيح للبنك الاجنبى التوسع فى عمليات صيرفة التجزئة Retail و ضمان قاعدة عريضة من المودعين تمثل مصدرا مستقرا لتمويل النشاط .

ومن ناحية أخرى تشير تقارير صندوق النقد الدولى إلى أن البنوك الأمريكية والأوربية قد قامت خلال النصف الثانى من التسعينات بشراء حصص مسيطرة فى رأسمال عدد من البنوك فى دول أمريكا اللاتينية واوربا الشرقية سواء فى إطار عمليات الخصخصة أو نتيجة إعادة الهيكلة فى أعقاب الأزمات المالية وهو ما حدث فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك فضلا عن المجر وبولندا .

أما على صعيد الدول الصناعية المتقدمة فلعله من الجدير بالاهتمام أن الموقف الأوروبى من حركة الاندماج المصرفى عبر الحدود يتنازعه فى الواقع اتجاهان متعارضان : فالخوف من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأمريكية ذات الخبرة الواسعة فى عمليات الصيرفة الاستثمارية وإدارة عمليات الاندماج والاستحواذ تحث البنوك الأوربية ذات الخبرة الأقل فى هذه المجالات على الاندماج للحفاظ على نصيبها من السوق فى مواجهة بنوك أمريكية على شاكلة مورجان ستانلى دين ويتر الذى يستأثر بنسبة هامة من عمليات إصدار الأسهم فى أوربا أو جولدمان ساكس فيما يتعلق بادارة عمليات الاندماج والاستحواذ .

وقد حفز هذا الاتجاه عددا من حالات الاندماج المصرفى عبر الحدود فيما بين الدول الأوربية خلال السنوات القليلة الماضية ، إلا أنه فى مواجهة هذا الاتجاه المؤيد لعمليات الدمج المصرفى عبر الحدود الأوربية تتصاعد موجات مقاومة تؤكد على حماية المصالح القومية والصراع بين أجزاء رأس المال المصرفى حتى فى إطار أوربا الموحدة .

وعلى الرغم أن الدول النامية تعتبر مستوردة صافية للاستثمار الأجنبى المباشر، إلا أنه فى الحدود التى تقوم فيها تلك الدول بالاستثمار المباشر فى الخارج فان نشاطها فى هذا المجال قد اتسم بالتراجع المستمر خلال النصف الثانى من التسعينات (٢ر٨% من جملة التدفقات الخارجة فى عام ١٩٩٩ مقابل حوالى ١٥% منها فى عام ١٩٩٥) . كما اتسم هذا النشاط أيضا بدرجة عالية من التركز، حيث أسهمت أربعة دول فقط بنحو ثلثى ذلك الاستثمار، وذلك على النحو التالى:

الدولة	%
هونج كونج	٣٠
برمودا	٢٣
تايوان	٧
سنغافورة	٦
الاجمالى	٦٦

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن الشركات دولية النشاط التى تقع مراكزها الرئيسية فى كل من هونج كونج وتايوان وسنغافورة قد قامت ، فى أعقاب الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا ، باعادة توطين استثماراتها الخارجية المباشرة ونشطت بوجه خاص فى عمليات الاندماج والاستحواذ على الصعيد الاقليمى للإفادة من انخفاض أسعار الأصول فى الدول الأكثر تضررا من الأزمة.

٢- التركز فى الدول المتلقية للاستثمار:

أما فيما يتعلق بتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبى على المناطق والدول المتلقية (جدول رقم ٣) فيلاحظ التراجع المستمر فى نصيب الدول النامية خلال النصف الثانى من التسعينات لاسيما اعتبارا من عام ١٩٩٦. حيث تراجع نصيبها من حوالى ٣٨% فى ذلك العام إلى ٢٤% فقط فى عام ١٩٩٩، وذلك لصالح الدول الصناعية المتقدمة التى ارتفع نصيبها خلال تلك الفترة من ٤ر٦٣% إلى ٥ر٧٣% ، كما سلفت الاشارة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ ان الاستثمارات الموجهة للدول النامية تتركز تحديدا فى منطقتين هما جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ثم أمريكا اللاتينية والكاريبى . فعلى الرغم من التراجع المستمر فى نصيب دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا منذ اندلاع أزمتها المالية فى عام ١٩٩٧ إلا أن تلك المجموعة لا زالت تحتفظ بالمركز الأول بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمى (١ر١١% فى عام ١٩٩٩) يليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى (٥ر١٠%) ، مقابل نحو ٥ر٢% لمنطقة شرق ووسط أوروبا ونحو ١% فقط لأفريقيا (جدول رقم ٣).

ولتفسير تواضع نصيب أفريقيا وشرق ووسط أوروبا من تدفقات الاستثمار المباشر يمكن الرجوع إلى نتائج الدراسات التى تعرضت للعوامل الرئيسية المؤثرة على دوافع الاستثمار من جانب الشركات دولية النشاط إيجابا وسلبا وموقف دول العالم الثالث منها. وتشير تلك الدراسات إلى ان أبرز العوامل التى تؤثر إيجابيا على

قرار الشركات دولية النشاط بالاستثمار المباشر فى دولة ما تتمثل فى ارتفاع معدلات الربحية المتوقعة ، نمو واتساع السوق المحلية فى تلك الدولة ، وتوافر فرصة النفاذ منها إلى الأسواق الخارجية .

أما أبرز العوامل التى تؤثر سلبا فتتمثل فى انتشار الرشوة والإتاوة ، صعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية ، التوقعات المتعلقة بالظروف السياسية والأداء الاقتصادى ، صعوبة النفاذ إلى رأس المال ، صعوبة النفاذ إلى العمالة المدربة ، ارتفاع التكاليف الادارية ، وقصور البنية الأساسية.

ويؤكد كل ما سبق أن تواضع معدلات الادخار والاستثمار ومستوى النمو الاقتصادى فى الدولة المستقبلة، فضلا عن أن انتشار الرشوة والتعقيدات البيروقراطية تأتى على رأس العوامل المفسرة لتواضع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، ولعل فى هذا مايفسر بعض جوانب الصورة فى أفريقيا ودول شرق ووسط أوروبا.

ويتضح التركز الشديد فى توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبى على الدول المتلقية من حقيقة استئثار عشرة دول فقط (منها سبعة من الدول الصناعية المتقدمة) بما يقرب من ٧٤% من جملة تلك التدفقات ، وذلك كما يتضح من البيان التالى:

الدولة	%
الولايات المتحدة	٣١ر٨
المملكة المتحدة	٩ر٥
السويد	٦ر٩
الصين	٤ر٧
فرنسا	٤ر٥
هولندا	٣ر٩
البرازيل	٣ر٦
المانيا	٣ر١
كندا	٢ر٩
الأرجنتين	٢ر٧
الاجمالى	٧٣ر٦

ويشير البيان السابق إلى مجموعة الظواهر الهامة التالية:

■ أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية على الاطلاق على الصعيد العالمى ، حيث تستأثر وحدها بنحو ٣٢% من جملة تلك الاستثمارات فى عام ١٩٩٩، بما يفوق نصيب الدول النامية ودول شرق أوروبا مجتمعة (٢٨ر٥%) ، وبفارق ضخم عن المملكة المتحدة التى تليها فى الترتيب والتى اقتصر نصيبها على ٩ر٥%.

■ أن هناك ستة دول صناعية متقدمة تظهر فى كل من قائمة الدول الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبى المباشر وكذا المتلقية له ، وتتمثل هذه الدول فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد. إلا أنه يلاحظ أنه من بين تلك الدول تبرز الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص كأكبر متلقية صافية للاستثمار الأجنبى فى عام ١٩٩٩ ، بعكس الحال بالنسبة للدول الأخرى التى تظهر أساسا كمصدرة لرأس المال. وذلك على النحو التالى:

الدولة	التدفقات بالمليار دولار		
	الداخلة	الخارجة	الصافى
الولايات المتحدة	٢٧٥ر٥	١٥٠ر٩	١٢٤ر٦
المملكة المتحدة	٨٢ر٢	١٩٩ر٣	(١١٧ر١)
السويد	٦٠ر٠	١٩ر٥	٤٠ر٥
فرنسا	٣٩ر١	١٠٧ر٩	(٦٨ر٨)
هولندا	٣٣ر٨	٤٥ر٩	(١٢ر١)
ألمانيا	٢٦ر٨	٥٠ر٦	(٢٣ر٨)

المصدر: محسوب من واقع بيانات **UNCTAD, World Investment Report 2000**

■ أن الدول النامية الثلاثة الواردة فى قائمة أكبر عشرة دول متلقية للاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى فى عام ١٩٩٩ قد تمثلت فى الصين (المركز الرابع على الصعيد العالمى) والبرازيل (المركز السابع) والأرجنتين (المركز العاشر) وذلك برصيد يزيد زيادة طفيفة عن هونج كونج . ويؤكد ذلك حقيقة تركز الاستثمارات المباشرة المتجهة للعالم الثالث فى الأجزاء الأكثر تقدما منه ، كما سلفت الاشارة ، فضلا عن أثر العوامل المتعلقة بنمو واتساع السوق المحلية فى الدولة المتلقية للاستثمار ، وتوافر فرصة النفاذ منها إلى الأسواق الخارجية.

■ مصداقا لما سبق يلاحظ أنه على صعيد المناطق الجغرافية المختلفة تتمثل الدول النامية الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبى المباشر فيما يلى:

فى آسيا	الصين وهونج كونج وكوريا
فى أمريكا اللاتينية	البرازيل والأرجنتين والمكسيك
فى شرق ووسط أوروبا	بولندا وجمهورية التشيك وروسيا
فى أفريقيا	مصر ونيجيريا والمغرب

ثالثا: موقع الدول العربية من حركة الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد الدولى

تسهم الدول العربية بدور متواضع للغاية فى حركة الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى، سواء كمصدرة أو – وهو الأهم – كمتلقية له.

١- موقف الدول العربية كمصدرة للاستثمار الأجنبى المباشر:

اقتصر نصيب الدول العربية من التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبى المباشر فى أفضل الحالات على نحو ٦ر٠% من الاجمالى العالمى و ٤% من إجمالى الدول النامية، فى عام ١٩٩٦، وتراجع ذلك النصيب بانتظام طوال النصف الثانى من التسعينات ليقتصر على أقل من ١ر٠% من الاجمالى العالمى و١% من إجمالى تدفقات الدول النامية فى عام ١٩٩٩. وجاء هذا التراجع نتيجة للانخفاض المستمر فى حجم التدفقات الخارجة السنوية خلال تلك الفترة لتتراجع من ٣ر٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٦٥٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٩(جدول رقم ٤).

وقد ظهر خلال تلك الفترة بوضوح الأثر السلبى للتراجع فى الأسعار العالمية للبترول على موازين العمليات الجارية للدول العربية الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبى المباشر ممثلة فى الكويت والسعودية والبحرين وليبيا. بل إن هذا الأثر السلبى قد ترتب عليه فى بعض السنوات تسييل بعض الاستثمارات القائمة فى الخارج، وهو إجراء قامت به كل من الكويت (فى عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٨) والسعودية (فى عام ١٩٩٨) على سبيل المثال.

وتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من تواضع مساهمة الدول العربية فى جملة الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى إلا أن تلك الدول كانت تمثل نسبة هامة من الرصيد القائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم الثالث إبان الحقبة البترولية. فقد استأثرت الدول العربية بنحو ٢ر١١% من ذلك الرصيد فى عام ١٩٨٠، ثم تراجع ليقتصر على ٣ر٨% فى منتصف الثمانينات وتقلص بشدة خلال التسعينات ليقتصر على نحو ٧ر١% فقط فى عام ١٩٩٩، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٥).

ومن ناحية أخرى يشير نفس الجدول إلى مجموعة الظواهر الهامة التالية:

- أن هناك خمس دول فقط تسهم بنحو ٩١% من جملة الرصيد القائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية فى عام ١٩٩٩، وذلك على النحو التالى:

الدولة	مليون دولار	حجم المساهمة %
الكويت	١٩٢٥	٥ر٢٥
البحرين	١٧٧٧	٥ر٢٣
السعودية	١٤٦٣	٣ر١٩
ليبيا	١٠٧٤	٢ر١٤
مصر	٦٣٠	٣ر٨
الاجمالى	٦٨٦٩	٨ر٩٠

- أن مصر قد أزاحت الجزائر من الموقع الذى احتفظت به طوال الثمانينات وحتى بداية التسعينات كأكبر خامس دولة عربية تمتلك استثمارات مباشرة فى الخارج، لتتراجع منذ عام ١٩٩٥ إلى الموقع السادس وليثبت رصيد استثماراتها منذ ذلك الحين عند ٢٣٣ مليون دولار كتعبير عن توقفها عن المساهمة بأى تدفقات جديدة للاستثمار المباشر فى الخارج، وهو مايظهر بوضوح من الجدول رقم (٤).

- أنه على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادى التى فرضت على ليبيا طوال العقدين الماضيين فانها قد استمرت فى الاحتفاظ بموقعها كرابع أكبر دولة عربية ذات استثمارات مباشرة فى الخارج، كما استمرت فى ضخ تدفقات جديدة حتى فى السنوات التى قامت فيها كل من الكويت والسعودية بتسييل بعض استثماراتهما المباشرة فى الخارج. بل إن ليبيا قد احتلت الموقع الأول بين الدول العربية من حيث حجم تلك التدفقات فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالى (جدول رقم ٤).

وتجدر الاشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة تتجه بشكل أساسى إلى خارج المنطقة العربية. فعلى الرغم من اتفاقيات التكامل الاقتصادى العربى بأشكالها المختلفة والتى لم تتوقف منذ أكثر من خمسين عاما، فضلا عن اتجاه العديد من الدول العربية (بدرجات متفاوتة) إلى إصدار التشريعات المختلفة المتعلقة بتشجيع

الاستثمار وإزالة القيود على حركة رأس المال الأجنبي ، تشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن جملة تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ لم تتجاوز نحو ١٣٫٢ مليار دولار بما يمثل نحو ١٥% فقط من الرصيد القائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في نهاية تلك الفترة .

ويتضح التواضع الشديد لاسيما بالمقارنة بالاستثمارات البينية في منطقة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال والتي بلغت نحو ٥٣% من تدفقات الاستثمارات المباشرة للمنطقة في عام ١٩٩٨.

٢- موقف الدول العربية كمتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تحظى الدول العربية بنصيب متواضع كما سلفت الاشارة من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم يتجاوز ذلك النصيب في أفضل حالاته ٤ر١% في عام ١٩٩٧ واقتصر على ١% من تلك التدفقات في عام ١٩٩٩ (جدول رقم ٦).

ومع ذلك فيشير نفس الجدول إلى أن النصف الثاني من التسعينات قد شهد تحسن المركز النسبي للدول العربية ضمن مجموعة الدول النامية ، حيث ارتفع نصيبها من جملة التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة من ٢ر٠% في عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢% في عام ١٩٩٦ لتصل إلى ٢ر٤% في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وتفسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ذلك التطور بالتحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة المشار إليها ، لاسيما وأن معظم الدول العربية قد قامت خلال تلك الفترة بإصدار أو مراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة والتجارة والأسواق المالية.

وتجدر الاشارة في هذا الخصوص إلى أن المؤسسة المذكورة قد بذلت محاولة لتركيب مؤشر لقياس أداء الاقتصاديات العربية في توفير البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار. وتم تعريف هذه البيئة بأنها " تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف غير مغالى فيه ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري ".

و يغطي المؤشر المركب حتى الآن ثلاث مجموعات من السياسات هي مجموعة السياسات المالية ومجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، دون أن يتطرق إلى قياس درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية وغيرها من التطورات النوعية التي تؤثر على مجمل مناخ الاستثمار .

وفي ضوء ما سبق فان المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الدول العربية يتكون في الوقت الحالي من المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
- مؤشر معدل التضخم

ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

أقل من ١	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
من ١ إلى ٢	تحسن في مناخ الاستثمار
من ٢ إلى ٣	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويلاحظ أن قيمة المؤشر المركب خلال النصف الثاني من التسعينات كانت تتسم بوجه عام بالاستقرار حول الواحد الصحيح ، وهو ما يعني عدم حدوث تحسن يعتد به في مناخ الاستثمار. بل إن المؤشر قد سجل انخفاضا حادا في عام ١٩٩٨ وتحول إلى سالب (١ر٠) ، كانعكاس لأثر الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول . وعلى الرغم أن ذلك قد اقترن بتراجع معدل نمو التدفقات الداخلة للدول العربية لتقتصر على ٧ر١٦% في ذلك العام (مقابل ١٢٥% و ١٠٥٤% خلال العامين السابقين على التوالي) إلا أن الأثر السلبي لأزمة جنوب شرق آسيا وماترتب عليها من تراجع حجم الاستثمارات المباشرة الداخلة لتلك المنطقة قد ساهم في تحسن الموقف النسبي للدول العربية ليرتفع نصيبها إلى نحو ٢ر٤% من جملة الدول النامية كما سلفت الإشارة.

ويتسم توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بقدر كبير من التركز ، حيث استأثرت خمس دول بنحو ١ر٨٩% من تلك التدفقات في عام ١٩٩٩، وذلك على النحو التالي:

الدولة	التدفقات الداخلة للاستثمار المباشر	
	مليون دولار	%
السعودية	٤٨٠٠	٧ر٥٤
مصر	١٥٠٠	١ر١٧
المغرب	٨٤٧	٧ر٩
تونس	٣٦٨	٢ر٤
البحرين	٣٠٠	٤ر٣
الإجمالى	٧٨١٥	١ر٨٩

ويشير الجدول السابق إلى أن السعودية تستأثر وحدها بأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخلة إلى الدول العربية . كما تشير بيانات ال **UNCTAD** إلى أن السعودية أصبحت تحتل المركز الأول بين الدول العربية المتلقية لتلك التدفقات اعتبارا من عام ١٩٩٧، كنتيجة للتوسع فى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبى فى قطاع البترول والغاز الطبيعى لاسيما من خلال آلية البناء والتشغيل والتمليك **BOO** و البناء والتشغيل وتحويل الملكية **BOT** .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ثلاث دول فى شمال أفريقيا هى مصر والمغرب وتونس تستأثر بنحو ٣١% من جملة التدفقات . وبالاضافة إلى ماتتمتع به هذه الدول الثلاثة من بعض جوانب البنيان الصناعى ، نشير على وجه الخصوص إلى أن عمليات الخصخصة قد ساهمت إلى حد كبير فى زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ . و مصداقا لذلك فإن حصيلة بيع شركتى الإسكندرية للأسمنت وأسيوط للأسمنت ، على سبيل المثال ، قد شكلت نحو ٣٠% من جملة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر فى عام ٩٩/٢٠٠٠ ويعنى ذلك أنه لو تم استبعاد التدفقات المرتبطة بعمليات الخصخصة فى ذلك العام لانخفضت قيمة الاستثمار المباشر الجديد من ٦ر١ مليار دولار إلى ١ر١ مليارا .

ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن تدفقات الاندماج والاستحواذ قد شكلت نحو ٨% من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول العربية خلال النصف الثانى من التسعينات ، وأن تلك النسبة قد وصلت إلى نحو ٢٥% فى حالة كل من تونس ولبنان ونحو ١٩% فى حالة البحرين و ١٦% فى الامارات و ١٢% فى مصر . ويلقى كل ذلك بظلال كبيرة من الشك على حجم ماتمثله تلك التدفقات من إضافة جديدة إلى الطاقة الانتاجية وفرص العمالة فى تلك الدول.

وبالاضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر المرتبطة بعمليات الخصخصة يلاحظ أن دخول تونس فى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى قد أدى إلى ارتفاع المعدل السنوى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع الصناعات التحويلية من حوالى ١٥ مليون دولار فى بداية التسعينات إلى حوالى ١٢٥ مليونا خلال عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشروعات التى تم تنفيذها خلال السنوات الأخيرة قد تم إنجازها من جانب شركات أوروبية كبيرة بهدف التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبى.

أما عن أكثر القطاعات الاقتصادية جاذبية بالنسبة للمستثمر الأجنبى فى شمال أفريقيا، فتشير نتائج استقصاء أجرته منظمة ال **UNCTAD** على ٢٩٦ شركة دولية النشاط فيما بين نوفمبر ١٩٩٩ ويناير ٢٠٠٠ إلى أن تلك القطاعات تتمثل فى المرتبة الأولى فى البترول والغاز الطبيعى ومايرتبط بهما من منتجات ، والاتصالات ، والسياحة ، ويلى ذلك كل من قطاع الزراعة وسيارات الركوب.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن قطاع المال قد شكل أحد المجالات الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية . وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية قيام عدد من البنوك الدولية بزيادة حصتها فى بعض البنوك المحلية بالمنطقة العربية - لاسيما مصر والسعودية - سواء بشراء الحصص المطروحة فى إطار عمليات الخصخصة أو بالاستحواذ على الأسهم من خلال سوق رأس المال .

ففى مصر على سبيل المثال قام بنك Credit Commercial De France فى عام ١٩٩٩ برفع حصته فى بنك الإئتمان الدولى مصر إلى ٦٠% ثم تم فى العام التالى بيع تلك الحصة لمجموعة Credit Agricole Indo Suez الفرنسية . كما قامت المؤسسة العربية المصرفية ABC ، ذات النشاط الدولى المتسع ، بشراء ٩٣% من بنك مصر العربى الأفريقى . وفى عام ٢٠٠٠ قامت مجموعة HSBC برفع نصيبها فى البنك المصرى البريطانى إلى ٩٠% . وفى المملكة العربية السعودية عزز سيتي بنك موقعه باندماج بين البنك السعودى الأمريكى **SAMBA** – الذى يمتلك فيه حصة كبيرة – مع البنك السعودى المتحد الذى كان قد اندمج من قبل مع بنك القاهرة السعودى . كما قام بنك الخليج الدولى (ومقره مركز **Off Shore** البحرين) بالاستحواز على البنك السعودى الدولى فى لندن .

وفى ظل محدودية نصيب الدول العربية من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على الصعيد العالمى وارتباط نسبة ملموسة من تلك التدفقات بعمليات

الخصخصة يكون من الطبيعي تواضع الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية.

فيشير الجدول رقم (٩) إلى أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الثابت الإجمالي في معظم الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ ، كانت تقل عن المتوسط العام لتلك النسبة سواء على المستوى العالمي (١ر١١% في عام ١٩٩٨) أو على مستوى الدول النامية (٥ر١١% في عام ١٩٩٨).

ويلاحظ بوجه خاص أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد مثلت نسبة متواضعة من الاستثمار الثابت الاجمالي للدولة المضيفة التي تتمتع ببعض جوانب البناء الصناعي كما هو الحال في مصر (٤ر٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ و نحو ٦ر١% في ١٩٩٨) والمغرب (٤ر٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ و نحو ٤ر١% في ١٩٩٨). ولعل الدولة العربية الوحيدة التي أسهم فيها الاستثمار الأجنبي بنسبة هامة من الاستثمار الثابت الاجمالي طوال الفترة المشار إليها كانت البحرين ، وهو الأمر الذي قد يفسره طبيعتها كمركز Offshore وتبنيها منذ السبعينات لسياسة ترمي إلى التحول إلى مركز لتوفير الخدمات الدولية ، لاسيما الخدمات المالية.

أما من حيث مساهمة تلك الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي أو الصادرات فيمكن الإشارة إلى تجربة مصر على سبيل المثال باعتبارها ثاني أكبر دولة عربية متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أنه قد تعاقبت عليها منذ السبعينات القوانين والتشريعات التي تستهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، بدءا بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم استبداله بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، وانتهاء بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

وتضمنت تلك القوانين والتشريعات العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية ، كما كفلت حرية تحويل الأرباح وعدم التعرض للتأميم أو المصادرة . واقترن هذا كله منذ التسعينات بمحاولة تبسيط واختصار الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالاستثمار.

إلا أن تتبع أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى المردود الضعيف لتلك المزايا والإعفاءات ، حيث لم تتجاوز نسبة ذلك الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينات ما يتراوح بين ٠ر٢% و ٨ر١% . كما لم يلعب ذلك الاستثمار أي دور ملموس في تنمية الصادرات الصناعية المصرية . بل إنه حتى بالنسبة للمشروعات المسجلة في المناطق الحرة فان مساهمتها في التصدير كانت ضئيلة ، ولم تتجاوز نحو ٧% من جملة الصادرات الصناعية المصرية.

رابعا : نحو استراتيجية بديلة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يشير العرض السابق إلى حاجة الدول العربية للتعامل مع قضية الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لاستراتيجية مختلفة تنطلق من حقيقة أن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي هو القدرة التنافسية ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي للدولة المضيفة ، على أن تستهدف تلك الاستراتيجية توظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي ورفع معدلات النمو والتشغيل والتصدير ، ولعل من أهم المحاور التي يتعين أن تشملها تلك الاستراتيجية ما يلي:

١- رفع معدلات الادخار المحلي والحفاظ على المؤشرات الرئيسية لسلامة أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك تحقيق الاستقرار النقدي والتوازن المالي الداخلي والخارجي.

٢- إعادة صياغة الحوافز الضريبية – التي أثبتت التجارب المختلفة أنها لا تشكل العامل الرئيسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي – وفقا لسياسة انتقائية تتضمن ما يلي:

- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتسم بارتفاع العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية.
- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالانتاج للتصدير ، وقصر الاعفاءات الممنوحة للمشروعات المقامة في المناطق الحرة على المشروعات التصديرية.
- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون انتاجية كثيفة الاستخدام النسبي للعمالة.
- منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تتضمن تحسين مستوى المعرفة التكنولوجية وتقديم برامج تأهيل وتدريب للعمال والفنيين.

٣- تطوير نظام التعليم

٤- التوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية

٥- تنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالاستثمار واتخاذ خطوات جادة للقضاء على الفساد والرشوة.

٦- استقرار البيئة السياسية والتشريعية.

جدول رقم (١)
تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم منذ ١٩٩٥
بليون دولار

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
التدفقات الداخلة	٣٣٢	٣٧٧	٤٧٣	٦٨٠	٨٦٥
التدفقات الخارجة	٣٥٧	٣٩١	٤٧٢	٦٨٧	٨٠٠
الاندماج والاستحواذ عبر الحدود	١٨٧	٢٢٧	٣٠٥	٥٣٢	٧٢٠
% من التدفقات إلى الدول المستقبلة للاستثمار	٥٦ر٣	٦٠ر٢	٦٤ر٥	٧٨ر٢	٨٣ر٢
% من تدفقات الدول المصدرة للاستثمار	٥٢ر٤	٥٨ر١	٦٤ر٦	٧٧ر٤	٩٠ر٠
نسبة التدفقات الداخلة إلى الاستثمار المحلى الاجمالى للعالم %					١٤
الناتج الاجمالى للمنشآت التابعة الأجنبية		٢٠٢٦	٢٢٨٦	٢٦٧٧	٣٠٤٥
% من الناتج المحلى الاجمالى للعالم		٧ر٠	٧ر٢		١٠ر١
صادرات المنشآت التابعة الأجنبية		١٨٤١	٢٠٣٥	٢٣٣٨	٣١٦٧
% من صادرات السلع والخدمات للعالم		٢٨ر٢	٣٠ر٣		٤٥ر٩
العمالة فى المنشآت التابعة الأجنبية بالمليون		٣٠ر٩	٣١ر٦	٣٥ر١	٤٠ر٥
% من إجمالى العمالة فى العالم					

المصدر: محسوب من واقع UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافى للتدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبى المباشر
١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الدول المتقدمة	٨٥ر٣	٨٤ر٢	٨٥ر٦	٩١ر٦	٩١ر٥	
أوروبا الغربية	٤٨ر٩	٥٣ر٧	٥٠ر٦	٦٢ر٦	٦٦ر٧	
- دول الاتحاد الأوروبى	٤٤ر٧	٤٧ر٩	٤٦ر٠	٥٩ر٥	٦٣ر٧	
- دول غرب أوروبا الأخرى	٤ر٢	٥ر٨	٤ر٦	٣ر١	٣ر٠	
الولايات المتحدة	٢٥ر٧	١٩ر٧	٢٣ر١	٢٠ر٥	١٨ر٩	
اليابان	٦ر٣	٦ر٢	٥ر٥	٣ر٧	٢ر٨	
دول متقدمة أخرى	٤ر٤	٤ر٦	٦ر٤	٤ر٩	٣ر١	
الدول النامية	١٤ر٥	١٥ر٥	١٣ر٧	٨ر١	٨ر٢	
أفريقيا	٠ر١	..	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٢ر١	١ر٩	٣ر٣	٢ر٤	٣ر٤	
الدول النامية الأوروبية	..	..	٠ر١	..	..	
آسيا	١٢ر٣	١٣ر٦	١٠ر٠	٥ر٦	٤ر٧	
- غرب آسيا	٠ر٢	٠ر٦	٠ر٤	٠ر٣	٠ر١	
- وسط آسيا	..	..	..	..	٠ر١	
- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	١٢ر٥	١٣ر٠	٩ر٦	٥ر٣	٤ر٥	
منطقة الباسيفيكى	..	..	..	..	..	
شرق ووسط أوروبا	٠ر١	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٣	
جملة العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 1999, 2001

جدول رقم (٣)
التوزيع الجغرافى للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر
١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

%

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الدول المتقدمة	٦٣ر٤	٥٨ر٨	٥٨ر٩	٧١ر٥	٧٣ر٥	
أوروبا الغربية	٣٧ر٠	٣٢ر١	٢٩ر١	٣٦ر٩	٣٦ر٤	
- دول الاتحاد الأوروبى	٣٥ر١	٣٠ر٤	٢٧ر٢	٣٥ر٧	٣٥ر٢	
- دول غرب أوروبا الأخرى	١ر٨	١ر٨	١ر٩	١ر٢	١ر٢	
الولايات المتحدة	١٧ر٩	٢١ر٣	٢٣ر٥	٣٠ر٠	٣١ر٨	
اليابان	..	٠ر١	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٣	
دول متقدمة أخرى	٨ر٥	٥ر٣	٥ر٦	٤ر١	٥ر٠	
الدول النامية	٣٢ر٣	٣٧ر٧	٣٧ر٢	٢٥ر٨	٢٤ر٠	
إفريقيا	١ر٣	١ر٦	١ر٦	١ر٢	١ر٠	
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	١٠ر٠	١٢ر٩	١٤ر٧	١١ر١	١٠ر٥	
الدول النامية الأوروبية	٠ر١	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	
آسيا	٢٠ر٧	٢٢ر٩	٢٠ر٦	١٣ر٢	١٢ر٢	
- غرب آسيا	٠ر١	٠ر٢	١ر٠	٠ر٧	٠ر٨	
- وسط آسيا	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٣	
- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	٢٠ر٤	٢٢ر١	١٨ر٩	١٢ر٠	١١ر١	
منطقة الباسيفيكى	٠ر٢	٠ر١	..	..	..	
شرق ووسط أوروبا	٤ر٣	٥ر٣	٤ر٠	٢ر٧	٢ر٥	
جملة العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 1999, 2001

جدول رقم (٤)
نصيب الدول العربية من
جملة التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبى المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	..	..	..	..	..
مصر	٩٣	٥	١٢٩	٤٥	٤٧
ليبيا	٨٣	٦٣	٢٨٢	٣٠٤	٢٥٠
المغرب	١٥	٣٠	٩	٢٠	١٨
السودان	..	..	..	..	..
تونس	٣	٢	٩	٢	٣
موريتانيا	..	٥	٣	٥	..
الصومال	..	..	..	..	..
البحرين	١٦-	٣٠٦	٤٨	١٨١	٢٠٠
العراق	..	..	..	..	..
الأردن	٢٧-	٤٣-	..	١٠	١٥
الكويت	١٠٢٢-	١٧٤٠	٩٦٩	١٨٦٧-	٢٢٣
لبنان	٢-	٢-	٣-	٢٦٧١-	١-
عمان	١	١	١٠	١٠	١٠
قطر	٣٠	٤٠	٢٠	٢٠	٣٠
السعودية	١٣	١٨٠	١٩٥	٤٧٢-	١٢٥-
سوريا	..	١	٣	٢	٢
الإمارات	١	١١-	١١-	٢٠-	١٨-
اليمن	..	..	..	..	..
جملة الدول العربية (١)	٨٢٨-	٢٣١٧	١٦٦٣	٤٤٣١-	٦٥٤
جملة العالم (٢)	٣٥٧٥٣٧	٣٩٠٧٧٦	٤٧١٩٠٦	٦٨٧١١١	٧٩٩٩٢٨
جملة الدول النامية (٣)	٥٠٢٥٩	٥٧٧٦٣	٦٤٣٣٥	٣٣٠٤٥	٦٥٦٣٨
نصيب الدول العربية من الاجمالى العالمى ٢/١	%٠ر٢	%٠ر٦	%٠ر٤	%٦ر٤-	%٠ر٠٨
نصيب الدول العربية من جملة الدول النامية ٣/١	%١ر٦	%٤ر٠	%٢ر٦	%١٣ر٤-	%١ر٠

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٥)
مساهمة الدول العربية فى جملة الرصيد القائم
للاستثمار الأجنبى المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	٩٨	١٥٦	١٨٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
مصر	٣	٩١	١٦٣	٤٠٥	٥٨٤	٦٣٠
ليبيا	١٦٢	٢٠٧	٥١٧	١٧٥	٨٢٤	١٠٧٤
المغرب	..	..	١٤	١٣١	١٩٠	٢٠٨
السودان	..	..	..	..	..	..
تونس	١١	٦	١٥	٣٠	٣٣	٣٥
موريتانيا	..	..	٣	٣	١٥	١٥
الصومال	..	..	..	..	..	..
البحرين	٦٢٨	٦٥٧	٧١٩	١٠٤٤	١٥٧٧	١٧٧٧
العراق	..	..	..	..	..	..
الأردن	١١٧	١٢٠	١١٠	١٧	..	..
الكويت	٥٦٨	٩٣٠	٣٦٦٢	٢٧٩٨	١٧٠٢	١٩٢٥
لبنان	١	٤٠	..	..	..	..
عمان	١	٤٠	٧	٥	٢٦	٣٦
قطر	..	..	..	٣٠	١١٠	١٤٠
السعودية	٢٢٨	٤٢٠	١٨١١	١٦٨٥	١٥٨٨	١٤٦٣
سوريا	..	..	..	..	٦	٨
الإمارات	٥	١٩	٩٩	٦٦	٢٤	٦
اليمن	..	٤	٥	٥	٥	٥
جملة الدول العربية (١)	١٨٢٢	٢٦٩٠	٧٣٠٨	٦٦٢٧	٦٩١٧	٧٠٥٥
جملة العالم (٢)	٥٢٣١٥٦	٧٠٧١٣٣	١٧١٦٣٦٤	٢٨٧٠٦٢٤	٤٠٦٥٧٩٨	٤٧٥٩٣٣٣
جملة الدول النامية (٣)	١٦٣٢٣	٣٢٤٢٦	٨١٩٠٧	٢٥٨٢٦٥	٤٠٣٩٢٠	٤٦٨٧٤٤
نصيب الدول العربية من الاجمالى العالمى ٢/١	٠ر٣٥%	٠ر٣٨%	٠ر٤٣%	٠ر٢٣%	٠ر١٧%	٠ر١٦%
نصيب الدول العربية من جملة الدول النامية ٣/١	١١ر٢%	٨ر٣%	٨ر٩%	٢ر٦%	١ر٧%	١ر٦%

المصدر: محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٦)
نصيب الدول العربية من
جملة التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجزائر	٥	٤	٧	٥	٦	
مصر	٥٩٦	٦٣٧	٨٨٨	١٠٧٧	١٥٠٠	
ليبيا	١٠٧-	١٣٥-	٨٢-	١٥٢-	١٠٠-	
المغرب	٣٣٥	٣٥٧	١٠٧٩	٣٢٩	٨٤٧	
السودان	..	..	٩٨	٣٧١	٣٧١	
تونس	٣٧٨	٣٥١	٣٦٦	٦٧٠	٣٦٨	
موريتانيا	٧	٥	٣	..	٢	
الصومال	١	..	..	..	..	
البحرين	٤٣١	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨١	٣٠٠	
العراق	٢	..	..	..	..	
الأردن	١٣	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥١	
الكويت	٧	٣٤٧	٢٠	٥٩	٧٢	
لبنان	٣٥	٨٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	
عمان	٤٦	٧٥	٥٣	١٠٦	٧٠	
قطر	٩٤	٣٥	٥٥	٧٠	٥٠	
السعودية	١٨٧٧-	١١٢٩-	٣٠٤٤	٤٢٨٩	٤٨٠٠	
سوريا	١٠٠	٨٩	٨٠	٨٠	٧٥	
الإمارات	٣٩٩	١٣٠	١٠٠	١٠٠	١٦٠	
اليمن	٢١٨-	٦٠-	١٣٩-	٢١٠-	١٥٠-	
جملة الدول العربية (١)	٢٤٧	٢٨٥٠	٦٤١٢	٧٤٨٥	٨٧٧٢	
جملة العالم (٢)	٣٣١٨٤٤	٣٧٧٥١٦	٤٧٣٠٥٢	٦٨٠٠٨٢	٨٦٥٤٨٧	
جملة الدول النامية (٣)	١١١٨٨٤	١٤٥٠٣٠	١٧٨٧٨٩	١٧٩٤٨١	٢٠٧٦١٩	
نصيب الدول العربية من الاجمالى العالمى ٢/١	٠ر٠٧%	٠ر٧%	١ر٤%	١ر١%	١ر٠%	
نصيب الدول العربية من جملة الدول النامية ٣/١	٠ر٢%	١ر٩٧%	٣ر٦%	٤ر٢%	٤ر٢%	

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٧)
نصيب الدول العربية من جملة الرصيد القائم للاستثمار الأجنبى المباشر

مليون دولار

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	١٣٢٠	١٢٨١	١٣١٦	١٣٧٧	١٣٩٣	١٣٩٩
مصر	٢٢٥٧	٥٦٩٩	١١٠٣٩	١٤٠٩٦	١٦٦٩٨	١٨١٩٨
ليبيا	..	..	٣٨٢	٤٤٤	٧٥	..
المغرب	١٨٩	٤٤٠	٩١٧	٣٠٣٤	٨٠٠	٥٦٤٧
السودان	٨	٥٧	٢٩	٢٨	٤٩٧	٨٦٨
تونس	٥٨٣٥	٦٨٧٦	٧٢٥٩	١١٨٣٩	١١٨٧٨	١٢٠٧٥
موريتانيا	..	٣٣	٥١	٨٦	٩٤	٩٦
الصومال	٢٩	٤	..	..	..	..
البحرين	٦٥	٣٩٩	٥٥٢	٢٤٠٣	٤٩٦٢	٥٢٦٢
العراق	..	..	..	..	..	..
الأردن	١٥٥	٤٩٣	٦١٥	٦٢٧	١٣١٣	١٤٦٤
الكويت	٣٠	٣٣	٣٢	٥٢	٤٧٩	٥٥١
لبنان	٢٠	٣٤	٥٣	١٠٥	٥٣٥	٧٨٥
عمان	٥٣٨	١٢٥٧	١٧٧٨	٢٢٨٢	٢٥١٧	٢٥٨٧
قطر	٨٣	٧٧	٥٥	٤٣٥	٥٩٥	٦٤٥
السعودية	..	٢١٨٢٨	٢٢٥٠١	٢٢٤٢٣	٢٨٦٢٧	٣٣٤٢٧
سوريا	..	٣٧	٣٧٤	٩٦٣	١٢١٢	١٢٨٧
الإمارات	٤٠٩	٤٨٢	٧٥١	١٧٦٩	٢٠٩٩	٢٢٥٩
اليمن	٦٨	١٥٥	٥٣	٢٠٣٩	١٦٣١	١٤٨١
جملة الدول العربية (١)	١١٠٠٦	٣٩١٨٥	٤٧٧٥٧	٦٤٠٠٢	٧٥٤٠٥	٨٨٠٣١
جملة العالم (٢)	٤٩٥٢٠٠	٧٦٣٣٥٧	١٧٦١١٩٨	٢٧٤٣٣٩١	٤٠١٥٢٥٨	٤٧٧١٩٨١
جملة الدول النامية (٣)	١٢١٢٤٠	٢١٨١١٤	٣٧٧٣٨٠	٧٣٩٤٩٩	١٢٤٠٩٧٦	١٤٣٨٤٨٤
نصيب الدول العربية من الاجمالى العالمى ٢/١	٢ر٢%	١ر٥%	٧ر٢%	٣ر٢%	٩ر١%	٨ر١%
نصيب الدول العربية من جملة الدول النامية ٣/١	١ر٩%	١٨ر٠	١٢ر٦%	٦ر٨%	١ر٦%	١ر٦%

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٨)
تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول العربية
الناتجة عن عمليات اندماج واستحواذ

مليون دولار

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	جملة الفترة		
						تدفقات الاندماج والاستحواز (١)	تدفقات الاستثمار الأجنبى (٢)	٢:١%
مصر	١٠	١٧١	١٠٢	٤٨	٢٤٩	٥٨٠	٤٦٩٨	١٢
المغرب	..	٤٠	٥٧٨	٥	١١٣	٧٣٦	٢٩٤٧	٢٥
تونس	..	..	..	٤٠٢	..	٤٠٢	٢١٣٣	١٩
البحرين	..	..	..	..	٣٠	٣٠	٣٢٨٩	١
الأردن	٢٦	..	..	..	..	٢٦	٨٥١	٣
لبنان	..	..	١٦٨	١١	..	١٧٩	٧١٥	٢٥
عمان	..	٧	..	..	..	٧	٣٥٠	٢
السعودية	٨	٢٦	..	..	..	٣٤	٩١٢٧	٤ر٠
سوريا	..	..	..	..	٣	٣	٤٢٤	٧ر٠
الإمارات	..	..	٥٦	..	٨٤	١٤٠	٨٨٩	١٦
بقية الدول	..	..	..	..	..	..	٣٤٣	
الاجمالى	٤٤	٢٤٤	٩٠٤	٤٦٦	٤٧٩	٢١٣٧	٢٥٧٦٦	٨

المصدر: محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

جدول رقم (٩)
نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر
إلى الاستثمار الثابت الإجمالى
فى الدول العربية

%

الدولة	١٩٨٨-١٩٩٣ متوسط سنوى	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الجزائر	..	..	..	..	..	..
مصر	٤ر٤	١١ر٩	٥ر٢	٥ر١	٦ر١	٦ر١
ليبيا	٢ر٨	٢ر٢-	٣ر٣-	٣ر١-	٢ر٠-	٣ر٩-
المغرب	٤ر٨	٨ر٨	٤ر٧	٥ر٠	١٥ر٦	٤ر١
السودان	٠ر٢-	..	..	..	٣ر٨	١٤ر٧
تونس	٨ر٨	١٣ر٤	٨ر٧	٧ر٧	٧ر٨	١٣ر٦
موريتانيا	٣ر٢	١ر٣	٣ر٨	٤ر٠	١ر٨	..
الصومال	٥ر٩-	٠ر٥	٠ر٥	..	..	..
البحرين	٢٦ر٠	١٨ر٢	٤٢ر٥	٢٧١ر١	٤٣ر٣	٢٠ر٨
العراق	..	..	..	..	..	..
الأردن	٧ر٠	١ر٠	٠ر٧	٠ر٨	١٩ر٣	١٦ر٨
الكويت	٠ر٤	..	٠ر٢	٧ر٩	٠ر٥	١ر٦
لبنان	٠ر٤	٠ر٢	١ر٠	٢ر٠	٣ر٨	٤ر٢
عمان	٧ر٣	٣ر٨	٢ر٢	٣ر٦	١ر٩	٣ر١
قطر	١ر٩	٧ر٣	٥ر٠	٢ر١	٣ر١	٣ر٩
السعودية	١ر٩	١ر٦	٧ر٥-	٤ر٧-	١١ر١	١٦ر٦
سوريا	١ر٦	١ر٩	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٦
الإمارات	١ر٥	٠ر٦	٣ر٧	١ر٢	٠ر٩	٠ر٩
اليمن	٢٥ر٣	٠ر٢	٩ر٥-	٤ر١-	١٠ر٥-	٢٢ر٦-
جملة العالم	٤ر١	٤ر٦	٥ر٤	٥ر٩	٧ر٥	١١ر١
جملة الدول المتقدمة	٤ر٠	٣ر٥	٤ر٥	٤ر٨	٦ر٢	١٠ر٩
جملة الدول النامية	٤ر٦	٨ر٣	٧ر٦	٩ر١	١٠ر٨	١١ر٥

المصدر محسوب من واقع بيانات UNCTAD, World Investment Report 2000

◆ القسم الثالث ◆

التجارة الإلكترونية :

تطورها وآليات التعامل معها

تعرف التجارة الإليكترونية بأنها "صفقات أو أعمال أو اتفاقيات تجارية، تبرم بين بائع ومشترى لمنتج أو خدمة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو الوسائل الإليكترونية الأخرى، واستخدام تلك الوسائل فى إرسال واستقبال المعلومات التجارية حول خصائص المنتج والرسومات والمناقصات وأوامر الشراء والفواتير والأسعار وأية بيانات أخرى يطلبها المشترى أو المورد". وتميز منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بين تعريفين للتجارة الإليكترونية، الأول هو التعريف الواسع، حيث تشير المعاملات التجارية الإليكترونية إلى كافة "عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة أو الخاصة، عبر الشبكات الإليكترونية المستندة إلى أجهزة الكمبيوتر، سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر تلك الشبكات بما فى ذلك الدفع الإليكترونى وتسليم السلعة، أو تم تسليم السلعة عبر الوسائل التقليدية". أما التعريف الضيق فيعنى "عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة أو الخاصة عبر شبكة الإنترنت، سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر الإنترنت بما فى ذلك الدفع الإليكترونى وتسليم السلعة، أو تم تسليم السلعة عبر الوسائل التقليدية". ويعرف مشروع قانون التجارة الإليكترونية فى مصر تلك التجارة بأنها "تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيط إليكترونى".

وواقع الأمر أن التجارة الإليكترونية بهذا المعنى توفر فرصا واسعة للدخول لمختلف الأسواق، علما بأن حصتها من التجارة السلعية الدولية تتزايد باضطراد فى ضوء التقدم المتسارع فى وسائل الاتصال وتقدم بنية الاتصالات فى الدول النامية بشكل خاص خلال السنوات القليلة الماضية ووجود خطط مستقبلية للتركيز على تنمية هذه البنية خلال العقد الحالى. فقد ارتفعت نسبة مستخدمى الإنترنت فى العالم من ٢,٤% من إجمالى سكان العالم فى عام ١٩٩٨ أى ما يعادل حوالى ١٣٩,٧ مليون نسمة، إلى ٦,٧% فى عام ٢٠٠٠، أى ما يزيد عن ٤٠٠ مليون نسمة فى أواخر عام ٢٠٠٠. ووفق بعض التقديرات وصلت تلك النسبة فى أغسطس ٢٠٠١ إلى ٨,٤٦% أى ما يعادل حوالى ٥١٣,٤ مليون نسمة فى العالم، الأمر الذى يكشف عن تزايد حجم السوق المستهدف أو المتوقع فى التجارة الإليكترونية.

كما توفر التجارة الإليكترونية فى الوقت نفسه فرصا يسيرة نسبيا أمام المنتجين للتسويق والانتشار عبر مختلف أسواق العالم فى ضوء التراجع الشديد فى الأهمية النسبية للحواجز الجغرافية وحواجز النقل والاتصال، الأمر الذى يدعم من فرص المنافسة والاختيار بين أكبر عدد من المنتجين لنفس السلعة، بمعنى أنها توفر نطاقا أوسع للمعروض وتوسيع نطاق سوق العرض بدلا من التعامل مع سوق بعينه بشكل متواتر من خلال القوائم الواسعة من المنتجين لنفس السلعة التى توفرها شبكة المعلومات الدولية، مع التوفير فى الوقت نفسه فى تكلفة الانتقال. وتزداد الأهمية النسبية لهذه الميزة فى حالة الشركات والوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى ما توفره التجارة الإليكترونية لهؤلاء المنتجين من خفض هائل فى تكاليف الانتقال والنقل والتسويق والدعاية التقليدية التى لا تتوفر للنسبة الغالبة من تلك الوحدات، حيث تتساوى تقريبا إمكانات وفرص التسويق على شبكة المعلومات الدولية بين الوحدات الكبيرة والصغيرة على السواء وتقتصر المنافسة على الأسعار ومستوى جودة السلعة أو الخدمة.

ويركز هذا القسم من التقرير على تناول طبيعة اقتصاديات التجارة الإليكترونية العالمية وتطور حجمها خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ والتوزيع الجغرافى والتركيب السلعى لتلك التجارة بغرض تحديد اتجاهات تركزها وأسواقها الرئيسية؛ وتحديد طبيعة السلع والمنتجات التى تشكل الأساس المادى الرئيسى لهذا النمط من التجارة؛ مع التركيز على وضع التجارة الإليكترونية فى البلدان العربية وأسباب تراجع حجم هذه التجارة فى هذه البلدان؛ بالإضافة إلى التركيز على مجموعة المدخلات الخاصة بتنمية التجارة الإليكترونية فى العالم العربى كاستراتيجية لتنمية الصادرات وتنمية التجارة الإقليمية العربية وتعظيم المكاسب المتوقعة لتلك التجارة وتقليل الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصادات العربية.

أولا : الحاجة إلى إطار دولى لتنظيم التجارة الإليكترونية

على الرغم من الفرص المهمة التى تخلقها التجارة الإليكترونية - خاصة بالنسبة للدول النامية- إلا أن الاستفادة من تلك الفرص مرهونة بعدد من العوامل يتمثل أهمها -وكما هو الحال بالنسبة لأية سوق جديدة- فى ضرورة تطوير إطار قانونى دولى لتنظيم معاملات التجارة الإليكترونية الدولية بشكل يتناسب مع طبيعة اقتصاديات هذه التجارة، ويقوم على معالجة جوانبها وأبعادها القانونية والفنية. وبدون وجود هذا الإطار ستفتقد تلك التجارة العديد من الشروط اللازمة لنجاحها واستمرارها، خاصة فيما يتعلق بعوامل الأمن والثقة وضمان تحقيق التوافق بين القواعد والأطر القانونية الداخلية والدولية المنظمة لعمل التجارة الإليكترونية.

وقد برزت فى هذا الإطار محاولات عدة لوضع إطار دولى لتنظيم تلك التجارة بجوانبها المختلفة، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتمثل فى المحور القانونى، ويشمل: العمل على وضع إطار قانونى دولى يحكم المعاملات الاقتصادية والتجارية الإليكترونية جنبا إلى جنب مع القوانين المحلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والأسماء والماركات التجارية، وضمان سرية البيانات والمعلومات المالية المستخدمة فى المعاملات التجارية الإليكترونية، وأخيرا ضمان أمن تلك المعاملات. أما المحور الثانى فيتعلق بقضايا تسهيل الدخول والنفاذ إلى الأسواق الإليكترونية. ويشمل: تنمية البنية الأساسية فى مجال الاتصالات وسياسات تكنولوجيا المعلومات، والرقابة على المواقع الإليكترونية ومحتوى شبكة المعلومات الدولية، وتنمية وتطوير المعايير الفنية الخاصة بالمعاملات التجارية الإليكترونية، وتسهيل دخول المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى شبكة الإنترنت والمشاركة فى التجارة الإليكترونية. وأخيرا يتعلق المحور الثالث بالقضايا المالية. ويشمل: قضية الضرائب والرسوم الجمركية على معاملات التجارة الإليكترونية، ووسائل الدفع الإليكترونى.

وتمثلت أهم الجهود المقترحة للعمل على وضع إطار دولى لتنظيم المعاملات التجارية الإليكترونية فى نموذج قانون "يونسيترال" UNCITRAL الذى وضعته "لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية" United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) فى عام ١٩٩٦؛ والمشروعات المقدمة من كل من الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية؛ بالإضافة دور الأونكتاد، ومشروع نقطة التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. إلا أنه على الرغم من أهمية تلك الجهود فإنها لا ترقى إلى مستوى الإطار القانونى الدولى المتكامل لتنظيم التجارة الإليكترونية.

١. **نموذج قانون اليونسيترال:** ويعرف بـ "نموذج يونسيترال للتجارة الإليكترونية". ويهدف نموذج القانون المقترح إلى تسهيل التجارة الإليكترونية من خلال وضع مجموعة من القواعد المقبولة دوليا والتى يمكن استخدامها من قبل الدول لتجاوز العوائق القانونية والغموض الذى يعترى استخدام الوسائط والوسائل الإليكترونية فى التجارة الدولية. كما يوفر النموذج مجموعة من الإرشادات لمستخدمى التجارة الإليكترونية عند صياغة الاتفاقات والعقود الإليكترونية. ويحوى النموذج دليلا يتضمن شرح وتفسير كافة مواد القانون بهدف مساعدة واضعى التشريعات المحلية على صياغة القوانين المحلية المنظمة للتجارة الإليكترونية. وبمعنى آخر لا يمثل نموذج القانون إطار قانونيا دوليا لتنظيم التجارة الإليكترونية بقدر ما يقدم نموذجا للاسترشاد به عند صياغة القوانين المحلية وتقديم مجموعة من المبادئ العامة فى معالجة الجوانب والأبعاد القانونية والفنية للتجارة الإليكترونية. وفى هذا الإطار لم يقدم القانون تعريفا محددا لمفهوم التجارة الإليكترونية، وركز فى المقابل على تعريف "التبادل الإليكترونى للبيانات" electronic data interchange (EDI). ويتبنى نموذج القانون مفهوما واسعا للرسائل الإليكترونية، إذ يعرف البيانات والرسائل الإليكترونية ذات الصلة بالتجارة الإليكترونية بأنها تشمل "أى نوع من البيانات تأخذ شكل رسائل البيانات data message تستخدم فى الأنشطة التجارية". وتشمل تلك الرسائل أية بيانات يتم إرسالها أو استقبالها أو تخزينها بواسطة التبادل الإليكترونى، أو البريد الإليكترونى أو التلكس أو البرقيات، أو الرسائل التليفونية telecopy أو غيرها من الوسائل الإليكترونية.

وينقسم نموذج القانون إلى قسمين رئيسيين. يتضمن القسم الأول مجموعة من المبادئ العامة التى يمكن تطبيقها على التجارة الإليكترونية بشكل عام، أما القسم الثانى فيعالج مجالات محددة من التجارة الإليكترونية. ويتضمن القانون مجموعة من القواعد أو الشروط القانونية اللازمة لتمتع "رسائل البيانات الإليكترونية" بالحجية القانونية المماثلة فى حالة المستندات الورقية (القسم الأول - الفصل الثانى)، حيث تنص المادة الخامسة على

مشروعية وحجية البيانات والمعلومات الإليكترونية وعدم حجب الصفة القانونية لتلك البيانات. وبمعنى آخر تحاول تلك المادة التغلب على الشروط التى تضعها القوانين المحلية لتمتع الوثائق والبيانات الخاصة بالمعاملات التجارية بالصفة القانونية خاصة التوثيق الكتابى أو شرط توافر المستند الأصلى. وتضع المواد (٦)، (٧)، (٨) الشروط التى يجب توافرها فى الرسائل الإليكترونية حتى يمكن معاملتها نفس معاملة الوثائق الكتابية أو الأصلية. وبمعنى آخر لم يذهب القانون إلى إعادة تعريف المفاهيم الخاصة بـ "الأصل الكتابى"، أو "التوقيع اليدوى"، أو "المستند الأصلى" بحيث تضم المواثيق والرسائل الإليكترونية، ولكنه اعتمد فى المقابل منهجا وظيفيا يقوم على تحديد مجموعة الشروط أو المبادئ التى تكفل تحقق وظيفة الشروط القانونية للأصل الكتابى أو التوقيع اليدوى أو المستند الأصلى فى "رسالة البيانات الإليكترونية". ويتضمن الفصل الثالث مجموعة المبادئ الخاصة بتأسيس العقود فى التجارة الإليكترونية، والحجية القانونية لتلك العقود،، والاعتراف بحجية رسائل البيانات المتبادلة بين أطراف المعاملات التجارية، والمسائل المتعلقة بالتأكد من وصول المستندات الإليكترونية والإيصالات والفواتير.

وعلى الرغم من أهمية نموذج القانون فى تسهيل معاملات التجارة الإليكترونية إلا أنه لا يشكل إطارا قانونيا متكاملا ينظم كافة جوانب تلك المعاملات، وفى المقابل تقتصر أهميته على تسهيل استخدام وسائل الاتصالات وإزالة الغموض الذى يكتنف المعاملات التجارية عبر تلك الوسائل، فضلا عن تقديم بعض المبادئ العامة التى يمكن الاسترشاد بها فى صياغة القوانين المحلية المنظمة للتجارة الإليكترونية.

٢. مشروعات الاتحاد الأوروبى، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية:

رغم وجود العديد من التمايزات بين المشروعات الأربعة إلا أنها اتفقت فيما بينها من حيث التأكيد على حتمية الدور المحورى للقطاع الخاص فى تنمية وتطوير شبكة المعلومات الدولية والتجارة الإليكترونية، والتأكيد على فكرة التنظيم الذاتى للتجارة الإليكترونية ما لم تكن هناك حاجة واضحة إلى ضرورة تدخل الحكومة أو وضع اتفاق دولى لتنظيم بعض الجوانب المتعلقة بتلك التجارة. كما اتفقت تلك المشروعات فى التأكيد على أهمية وجود بيئة قانونية على المستويين المحلى والدولى تتسم بالشفافية والوضوح.

وفيما يتعلق بالأبعاد والجوانب القانونية لتنظيم التجارة الإليكترونية أكدت تلك المشروعات على ضرورة وضع التشريعات المحلية التى تضمن تمتع الوثائق الإليكترونية بالحجية القانونية وتنظيم مسألة التوقيع الإليكترونى والتسوية القانونية للمنازعات التجارية الإليكترونية. كما أكدت المشروعات المقترحة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية على أهمية معاهدتى "منظمة حقوق الملكية الفكرية لحقوق النشر" WIPO Copyright Treaty، و WIPO Performance and Phonograms Treaty كإطارين ملائمين لضمان حقوق الملكية الفكرية فى مجال التجارة الإليكترونية، بالإضافة إلى تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فى المجالات ذات الصلة بالتجارة. كما دعا المشروع اليابانى إلى ضرورة عقد اتفاق دولى للحماية القانونية للاستثمار فى مجال قواعد البيانات. وفيما يتعلق بضمان سرية البيانات الشخصية لمستخدمى التجارة الإليكترونية اقترح المشروع الأمريكى مجموعة من المبادئ التى ركزت على ضمان تحقيق الثقة بين طرفى المعاملة التجارية الإليكترونية من خلال التأكيد على احترام حق المستهلك فى ضمان سرية بياناته وعدم إساءة استخدامها، وضرورة توفير الأدوات والبرامج الإليكترونية التى تساعد المستهلك على تقليل استخدام / وإعادة استخدام تلك البيانات وضمان سريتها. ومن ناحية أخرى، أكد المشروع الأمريكى على أهمية التنظيم الذاتى للقطاع الخاص لقضية سرية المعلومات الشخصية وأن يقتصر التدخل الحكومى على الحالات التى تتطلب هذا التدخل خاصة من خلال توفير الإطار القانونى الذى يضمن هذه السرية.

وفيما يتعلق بضمان النفاذ إلى الأسواق الإليكترونية من خلال تنمية البنية الأساسية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أكد المشروعان الأمريكى والأوروبى على أهمية تحرير قطاع الاتصالات على المستويات المحلية. واقترحت المبادرة الأمريكية أربعة مبادئ رئيسية ركزت على تشجيع الاستثمار الخاص فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخصخصة الشركات التى تمتلكها الدولة، وخلق بيئة تنافسية تمنع نمو الاحتكارات فى هذا القطاع، وأخيرا، ضمان الدخول الحر إلى سوق الاتصالات والمعلومات دون أية سياسات تمييزية. كما أكدت المبادرات الأربع على أهمية تطبيق اتفاقيتى منظمة التجارة العالمية "لخدمات الاتصالات الأساسية" "WTO Agreement on Basic Telecommunications Services"، و"تكنولوجيا

المعلومـات" WTO Agreement on Information" "Technology" لتشجيع تنمية البنية الأساسية فى تكنولوجيا المعلومات بما ينعكس على تنمية التجارة الإليكترونية. أما فيما يتعلق بالرقابة على محتوى المواقع الإليكترونيـة، فقد كان هنـاك اتفـاق واضـح بيـن المشـروعات الأربعـة علـى تجنب الرقابة الحكومية على محتوى المواقع الإليكترونية. وأكد المشروعان الأوروبى والأمريكى علـى منـع مشـغلى الشـبكات Network operator أو شـركات تقديـم خدمـة الإنـترنت Internet Service Providers (ISPs) مـن التدخل لمنع صفحات أو مواقـع إليكترونيـة معينـة بالنيابة عن المستهلك أو مستخدم الإنترنت. وعلى الرغم من تعبير المشروع اليابانى عن إدراكه أن محتويات بعـض المواقـع الإليكترونية قد تكون غير قانونية أو غير مقبولة اجتماعيا إلا أنه لم يؤيد الرقابة الحكومية المسبقة على تلك المواقـع. كما أكدت المشروعات السابقة على أهمية وضـع البـرامج اللازمـة لضمـان مشـاركة ونفـاذ المشــروعات الصغـيرة ومتوسطة الحجم إلى شبكة المعلومات الدولية وتقديم الدعم الفنـى الـلازم لمشــاركة تلـك المشـروعات فـى التجـارة الإليكترونية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالأبعاد المالية كان هناك اتفاق عام على ضرورة تحرير المعاملات التجارية الإليكترونية فـى مجال السلع والخدمات "الافتراضية" virtual goods and services ، التى يتم تداولها عبر الوسائل الإليكترونيـة مـن الرسوم الجمركيـة مـع الحفاظ علـى الـهياكل الجمركيـة القائمة فيما يتعلق بالسلع الماديـة التـى يتم الاتفـاق بشـأنها إليكترونيا بينمـا تتـم إجـراءات تسـليمها عـبر الوسـائل التقليديـة. إلا أن هـذا الاتفـاق لـم يمتد إلـى الموقـف مـن الضرائب علـى تلـك المعـاملات، فبينمـا ذهـب المشـروع الأمريكـى إلـى عدم فـرض أيـة ضرائـب جديـدة علـى المعاملات الإليكترونية سواء فى مجـال السـلع والخدمـات الافتراضيـة أو السـلع الماديـة مـع ضـرورة التنسيق بيـن الجـهات القائمـة بفـرض الضرائـب لضمـان تبسيط النظم الضريبية وعدم إعاقتها للمعاملات التجاريـة الإلكترونيـة، فقد تبنى الموقف الأوروبى ضرورة فرض ضرائب علـى تلك المعاملات، سواء الافتراضية أو المادية.

٣- الاتفاقات والمعـاهدات الثنائيـة: فـى ضـوء غيـاب إطـار دولـى متكـامل ينظـم التجـارة الإليكترونيـة علـى المستوى العالمى اتجـهت بعـض الـدول إلـى عقد اتفاقات ثنائيـة لتنظيـم معـاملات التجـارة الإليكترونيـة الثنائيـة مـن خـلال معالجـة بعـض القضايـا القانونيـة والفنيـة المتعلقـة باستخدام وسائل الاتصال الإليكترونى فى مجـال التجـارة. ولم تقتصر تلك الجـهود علـى الـدول فقـط ولكنـها امتدت لتشمل أيضا عددا من المنظمـات الدوليـة الإقليميـة. ومـن الأمثلة البارزة فى هذا الإطار مشروعات الاتفاقيـات التـى أعدتها الروابط والجمعيات المعنية بتنشيط وتنظيـم التبـادل الإليكـترونى للبيانـات فـى كـل مـن المملكـة المتحـدة ونيوزيلندا؛ والاتفاقيات التى أعدها مجلس استراليا للتبـادل الإليكترونى للبيانات والمركـز الدولـى لبحـوث ودراسـات المعلومات والاتصالات فى فرنسا. ويهدف هذا النمـط مـن الاتفاقيات إلى خلق بيئـة أكـثر اسـتقرارا وتشـجيعا للتبـادل الإليكـترونى للبيانـات وتنظيـم اسـتخدام وسـائل الاتصـال الحديثة من خلال وضـع مجموعـة مـن المبـادئ والقواعـد التى تحكم العلاقـات بيـن المتعـاملين بالتبـادل الإليكـترونى للبيانات.

وعلى الرغم من الدور الـهام الـذى تقوم بـه مثـل تلـك الاتفاقيات فى تسهيل عمليات التبادل الإليكترونى للبيانات، إلا أنها لا تمثل أدوات مباشرة لإدارة وتنظيم حقل التجـارة الإليكترونية، إذ تنص معظم تلك الاتفاقيات صراحـة علـى أن مجـال تطبيقـها يقتصـر فقـط علـى تنظيـم التبـادل الإليكـترونى للبيانـات وتنظيـم اسـتخدام وسـائل الاتصـال الحديثة فى نقل وتبادل تلك البيانات بين الأطراف المتعاقدة دون أن تمتـد إلـى تنظيـم الالتزامـات التعاقديـة للمعـاملات التجارية التى تتـم فـى إطـار تلـك المبـادلات. وتركـز هـذه الاتفاقيـات بشـكل خـاص علـى القضايـا الفنيـة والإجرائيـة المتعلقة بالتبادل الإليكـترونى للبيانـات، مثـل توافـر البنيـة الأساسـية اللازمـة؛ ونظـم الاتصـالات والـبرامج الخاصـة بنقـل وتبـادل البيانـات؛ والمسـائل الفنيـة الخاصـة بتبـادل رسـائل البيانات مثل هيكل وشـكل تلـك الرسـائل والمعـايير الفنية الخاصة بها والمعالجة وطرق التـأكد مـن وصولـها؛ وإجراءات الأمن ضد مخاطر الوصول أو الحصـول غـير المشروع على تلك البيانات أو فقدها أو تلفها...إلخ.

وهكذا، لا تشـكل تلـك الاتفاقيـات إطـارا دوليـا لتنظيـم التجارة الإليكترونية سواء بـالنظر إلـى أن تلـك التجـارة - بأبعادها القانونية والمالية- لا تشكل موضوعـها الرئيسـى، أو بالنظر إلى محدوديـة نطاقـها واقتصـار مجـال تطبيقـها علـى الأطـراف المتعـاقدة فقـط بينمـا لا يمكـن تطبيقـها فـى مواجهة الأطراف غير الأعضاء مما يجعلها أكثر ملاءمـة فـى حالـة شـبكات المعلومـات المغلقـة وليسـت الشـبكات المفتوحة كما هو الحـال فـى شـبكة الإنـترنت. ومـن ناحيـة أخـرى، لا تسـتطيع تلـك الاتفاقيــات تجــاوز العقبــات التشريعية الداخلية نظرا لطبيعتها التعاقدية.

وفى هذا الإطار، يظل المدخل الأهـم لتنظيـم وتسـهيل تلك التجارة، فـى ضـوء غيـاب إطـار دولـى متكـامل، هـو تطوير الأطر التشريعية الداخلية بحيث تتناسب مـع تطـور التجـارة الإليكترونيـة، دون التقليـل فـى الوقـت نفسـه مـن أهمية الاتفاقيات الثنائية أو غيرها من المحاولات.

ثانيا: التجارة الإليكترونية:

التوزيع الجغرافى والتركيب السلعى

١- تطور حجم التجارة الإليكترونية

رغم اتساع مفهوم التجارة الإليكترونية ليشمل كافة المعاملات التجارية التى تتم عبر كافة الوسائط الإليكترونية، إلا أن المعاملات التجارية التى تتم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تشكل النسبة الأعظم من تلك المعاملات. ورغم اتساع نطاق استخدام شبكة الإنترنت على مستوى العالم وارتباط معظم الدول النامية بتلك الشبكة، إلا أنه لازال هناك تفاوت شديد بين الدول المتقدمة والنامية فى كثافة الاتصال بالإنترنت سواء من حيث عدد المستخدمين أو عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت، الأمر الذى جعل التفاوت الشديد بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث نصيب كل منها من التجارة الإليكترونية وعائداتها إحدى السمات البارزة للتجارة الإليكترونية.

وقد شهدت التجارة الإليكترونية نموا متسارعا مذ بدء تطورها إلا أنه لا توجد تقديرات دقيقة حول قيمتها سواء فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية لتلك التجارة أو فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافى والقطاعى، أو فيما يتعلق بنصيب أنماطها المختلفة من القيمة الإجمالية. عبر عن ذلك بوضوح اختلاف التقديرات المتوقعة مستقبلا لحجم التجارة الإليكترونية بين عام وآخر لنفس الفترة الزمنية. ومما يزيد من تعقيدات تقديم تقديرات دقيقة لحجم التجارة الإليكترونية فى العالم أن كافة تلك التقديرات لم تميز بشكل واضح بين المعاملات التجارية الإليكترونية المحلية وتلك عابرة الحدود أو الدولية. ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٨، تراوحت القيمة الإجمالية لعائدات التجارة الإليكترونية فى العالم لعام ١٩٩٧ بين ٨ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة البيانات الدولية International Data Corporation, IDC) و ٩ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسستى "فورستر للبحوث Forrester Research، وسيمبا للمعلومات Simba Information). ارتفعت فى عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٢٨,٨٠ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة سيمبا). وتراوحت التقديرات المتوقعة لإجمالى تلك العائدات فى عام ٢٠٠٢ بين ١٠٢ مليار دولار فقط (وفق تقديرات مؤسسة سيمبا) و ٤٠٠ مليار دولار (وفق تقديرات مؤسسة البيانات الدولية). وتحتل التجارة الإليكترونية بين شركات الأعمال أو ما يعرف بنمط "الأعمال-إلى-الأعمال" Business-to-Business (B-to-B) النسبة الأهم من التجارة الإليكترونية، حيث بلغت قيمة هذا النمط فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٩ مليار دولار (وفق تقديرات سيمبا) أى حوالى ٦٦% من إجمالى عائدات التجارة الإليكترونية فى ذلك العام. من المتوقع أن ترتفع وفق التقديرات نفسها إلى ٥٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، بينما تصل تقديراتها المتوقعة (وفق تقديرات مؤسسة فوريستر) إلى ٣٢٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢.

وبجانب تلك التقديرات، فقد تفاوتت تقديرات الشركات والمؤسسات المعنية بالتجارة الإليكترونية لإجمالى حجم تلك التجارة. فقد تراوح إجمالى قيمة التجارة الإليكترونية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بين ٧٠ مليون دولار فقط وفق تقديرات INPUT و ٨ مليار دولار وفق تقديرات مؤسسة فورستر. كما تراوح إجمالى القيمة المتوقعة للتجارة الإليكترونية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) بين ١٠ مليار دولار وفق تقديرات E-land إلى أكثر من ١,٥ تريليون دولار وفق تقديرات ActivMedia. ويوضح الجدول رقم (١) تقديرات أهم اثنتى عشر مؤسسية معنية بتقدير حجم التجارة الإليكترونية فى العالم خلال الفترتين (١٩٩٥-١٩٩٧)، (٢٠٠٠-٢٠٠٢).

رقم (١)

تطور حجم التجارة الإليكترونية فى العالم وفقا عدد من التقديرات (بالمليون دولار)

جهة التقدير/ الفترة الزمنية	(١٩٩٥-٩٧)	(٢٠٠٠-٢٠٠٢)
International Data Corporation (IDC)	١٠٠٠	١١٧٠٠٠
INPUT	٧٠	١٦٥٠٠٠
VeriFone	٣٥٠	٦٥٠٠٠
ActivMedia	٤٠٠	١٥٢٢٠٠٠
Data Analysis	٢٨٠٠	٢١٧٩٠٠
Yankee	٨٥٠	١٤٤٠٠٠
E-land	٤٥٠	١٠٠٠٠
EITO	٤٧٥	٢٦٢٠٠٠
AEA/AU	٢٠٠	٤٥٠٠٠
Hambrecht & Quest	١١٧٠	٢٣٢٠٠
Forrester	٨٠٠٠	٣٢٧٠٠٠
Morgan Stanely	٦٠٠	٣٧٥٠٠٠

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, ١٩٩٨. P. ٢٧.

ومن جانب آخر، فقد بلغ إجمالى قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارية الإليكترونية وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حوالى ٠,١ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٥، ارتفعت فى عام ١٩٩٦ إلى ٣ مليار دولار ثم إلى ٧٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٨، يقدر أن تصل إلى ما يزيد عن ١,٢ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٢. وتعكس تلك البيانات تسارع معدلات النمو التجارة الإليكترونية فقد ارتفعت خلال سبع سنوات فقط (١٩٩٥-٢٠٠٢) بما قيمته ١٢٣٣,٩ مليار دولار أى بنسبة ١٢٣٣٩٠٠%، أى بمتوسط سنوى قدره حوالى ١٧٦٢٧١% (أنظر جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)
تطور حجم المعاملات الاقتصادية الإليكترونية بالمليار دولار
خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢*)

السنة	حجم المعاملات الاقتصادية الإليكترونية	معدل النمو السنوى (%).
١٩٩٥	٠,١	-
١٩٩٦	٣	٢٩٠٠
١٩٩٧	٢٢	٦٣٣,٣٠
١٩٩٨	٧٤	٢٣٦,٤
١٩٩٩	١٨٠	١٤٣,٢٠
٢٠٠٠	٣٧٧	١٠٩,٤٠
٢٠٠١	٧١٧	٩٠,٢
٢٠٠٢	١٢٣٤	٢٦,٨

UNCTAD, Building Confidence: Electronic Commerce and Development, ٢٠٠٠, p. ٨.
* البيانات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ بيانات تقديرية.

وهكذا، تعكس البيانات السابقة قدرا كبيرا من الغموض بشأن الحجم الحقيقى لإجمالى التجارة الإليكترونية العالمية رغم وجود اتفاق بين المؤسسات المعنية بتلك التقديرات على النمو المتسارع للتجارة الإليكترونية فى العالم خاصة فى ظل النمو المتسارع لشبكة المعلومات الدولية وتقدم البنية الأساسية فى مجال الاتصالات فى الدول النامية وتزايد معدلات ارتباطها بشبكة المعلومات الدولية. وقد أدت تلك الظاهرة إلى اختلاف تقديرات حجم التجارة الإليكترونية من عام إلى آخر لنفس الفترات الزمنية.

ويمكن تفسير التفاوت الشديد فى تلك التقديرات إلى عدد من العوامل، يأتى فى مقدمتها عدم وجود اتفاق حول تعريف محدد للتجارة الإليكترونية، فبينما تتبنى بعض التقديرات تعريفا واسعا بحيث تضم التجارة الإليكترونية كافة المعاملات المالية والتجارية التى تتم بشكل إليكترونى بما يشمل ذلك التبادل الإليكترونى للمعلومات والتحويلات النقدية الإليكترونية وكافة الأنشطة الائتمانية، تقتصر التجارة الإليكترونية وفق تعريف آخر على مبيعات التجزئة التى تتم معاملاتها ومدفوعاتها عبر شبكة إليكترونية مفتوحة مثل الإنترنت. وهكذا، بينما تعد التجارة الإليكترونية وفق التعريف الأول ظاهرة قديمة نسبيا تعود إلى عقود سابقة تبلغ معاملاتها عدة تريليونات من الدولارات، تعد التجارة الإليكترونية وفق التعريف الثانى ظاهرة حديثة نسبيا تعود إلى ما قبل خمس سنوات تقريبا. ويقع بين هذين التعريفين عدد كبير من التعريفات التى تختلف فيما بينها فى تحديد نطاق التجارة الإليكترونية. كما يرجع التفاوت أيضا إلى طبيعة الجهات القائمة بعمليات التقدير ذاتها، فعدد من الشركات القائمة بتلك التقديرات تعمل بالتجارة الإليكترونية وتستخدم تلك التقديرات كأدوات للتأثير على سوق التجارة الإليكترونية خاصة من خلال تقديم تقديرات مبالغ فيها لحجم السوق بغرض تشجيع التعامل بالتجارة الإليكترونية. ومن ناحية أخرى، فإن بعض تلك الشركات تعمل فى توريد البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإليكترونية خاصة برامج الكمبيوتر اللازمة لتأمين التعامل بتلك التجارة، حيث تستخدم تلك الشركات هذه التقديرات أيضا لتوجيه السوق فى الاتجاهات التى تخدم مصالحها. ولا يختلف الأمر كثيرا فيما يتعلق بالجهات الاستشارية ومراكز بحوث التسويق التى تقدم تقديرات قد تكون مبالغة إلى حد كبير نظرا لارتباط مصالحها بازدهار سوق التجارة الإليكترونية، خاصة أن تلك الجهات لا تقدم أية معلومات أو بيانات حول طريقة جمعها للمادة أو التعريف النظرى للتجارة الإليكترونية الذى استندت إليه فى تقديراتها.

٢- التوزيع الجغرافى للتجارة الإليكترونية

تأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الأولى من حيث توزيع التجارة الإليكترونية العالمية، يليها أوروبا الغربية، بينما لازالت تحتل منطقة آسيا الباسيفيك نسبة متواضعة. فقد تراوح نصيب الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها من إجمالى التجارة الإليكترونية العالمية فى عام ١٩٩٧ بين ٧٦-٨٧%، مقابل حوالى ٥-٢٤% لأوروبا الغربية، بينما تراوح نصيب اليابان بين ١-٤% فقط مقابل حوالى ١% لباقى دول العالم. ويوضح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبى للتجارة الإليكترونية فى العالم فى عام ١٩٩٧ وفق ثلاثة تقديرات مختلفة.

الدولة - المنطقة / جهة التقدير	Booz-Allen & Hamilton	IDC	ActivMedia
الولايات المتحدة (أمريكا الشمالية)	٧٦	٨٧	٨٦ (٩٣)
أوروبا الغربية/أوروبا	٢٤	٨	٥
اليابان/آسيا الباسيفيك	صفر	٤	١
باقى العالم	صفر	١	١
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣)
توزيع التجارة الإليكترونية على الأقاليم المختلفة وفق عدد من التقديرات (يونيو ١٩٩٧ - %)

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, op., cit., P. ٣٢.

بنصيب كل من استراليا واليابان.

ومن المتوقع أن ترتفع تلك القيم فى السنوات القادمة ليس فقط بسبب ارتفاع نسبة السكان المستخدمين للإنترنت ولكن أيضا بسبب الإدراك المتزايد للوحدات الإنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم لأهمية التجارة الإليكترونية وحضورها المتزايد على شبكة الإنترنت سواء من خلال البريد الإليكترونى أو من خلال امتلاكها للمواقع الإليكترونية الخاص. فقد انتهى أحد المسوحات التى أجريت على ٩٠٠ من وحدات الأعمال من مختلف الإحجام إلى أن أكثر من نصف مديرى تلك الوحدات قد عبروا عن ثقتهم بأن التجارة الإليكترونية هى الخيار الأفضل لإتمام معاملاتهم التجارية، كما عبر قيادات ٢٥% من تلك الوحدات التى تعتمد على الإنترنت فى إجراء معاملاتها التجارية أنهم يحققون أرباحا من خلال التجارة الإليكترونية، وعبر ٥٨% عن أهمية التوفير فى التكلفة التى توفرها المعاملات التجارية الإليكترونية. كما

وتتمتع كل من ألمانيا والمملكة المتحدة بالنسبة الأكبر من نصيب الاتحاد الأوروبى من التجارة الإليكترونية العالمية. فوفق عدد من التقديرات ارتفع نصيب ألمانيا من التجارة الإليكترونية العالمية من صفر فى عام ٩٦/١٩٩٥ إلى ٧٣ مليون دولار مقارنة بحوالى ٢٦ مليون دولار للمملكة المتحدة فى عام ١٩٩٥، و (٤)، (٩) مليون دولار لكل من فرنسا والمملكة المتحدة على الترتيب فى عام ٩٧/١٩٩٦، بينما لم يتجاوز نصيب كل من إيطاليا وهولندا والسويد وأسبانيا (١)، (٢)، (٣)، (١) مليون دولار على الترتيب فى نفس العام (٩٧/١٩٩٦). ووفق التقديرات ذاتها، قدر نصيب كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بحوالى ٩,٧، ١١، ٦,١ مليار دولار على الترتيب، ارتفعت تلك التقديرات لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالى ١٦,١، ١٢,٩، ٨,٤ مليار دولار للدول الثلاث على الترتيب. ويوضح الجدول رقم (٤) نصيب دول الاتحاد الأوروبى من التجارة الإليكترونية، بالمقارنة

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافى للتجارة الإليكترونية بالمليون دولار (تقديرات ١٩٩٧)

الدولة/ السنة	٩٦/١٩٩٥	٩٧/١٩٩٦	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
دول البنلوكس	١٣		٤٨٠٠	
فرنسا	٠	٤	٦١٠٠	٨٣٦٧
المانيا	٠	٧٣	٩٧٠٠	١٦٠٩٠
ايطاليا	٠	١	٣٩٠٠	
هولندا		٢		
السويد		٣		
أسكندنافيا				٦٤٣٦
أسبانيا	٠	١	١٥٠٠	
المملكة المتحدة	٢٦	٩	١١٠٠٠	١٢٨٧٢
باقة الاتحاد الأوروبى	١٣	٣	٥٠٠	٢٠٥٩٥
إجمالى الاتحاد الأوروبى	٦٥	٩٦	٤٤٣٠٠	٦٤٣٦٠
استراليا		٢٨		
اليابان		٦٨٢		

Source: OECD, The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda, op., cit. P. ٣٣.

انتهى أحد المسوحات الأخرى التى أجريت فى أغسطس ١٩٩٨ إلى أن ٥٤% من الشركات صغيرة الحجم و ٣٣% من الشركات متوسطة الحجم تتمتع بالحضور على شبكة الإنترنت سواء من خلال البريد الإليكترونى أو من خلال امتلاك مواقع إليكترونية خاصة بها.

ورغم التحسن النسبى الذى شهدته البينة الأساسية الخاصة بالتجارة الإليكترونية فى الدول النامية خلال النصف الثانى من التسعينيات إلا أنها لازالت أقل من المستويات المطلوبة لنمو التجارة الإليكترونية أو للاستفادة من إمكانات تلك التجارة. فقد ارتفع عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت فى الدول النامية من ٠,١ لكل ألف نسمة من السكان فى عام ١٩٩٩ إلى موقعا واحدا فى عام ٢٠٠٠. وتركز التحسن بشكل خاص فى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى، حيث ارتفع عدد مواقع الاستقبال فى تلك المطقة من ٠,٢ لكل ألف نسمة فى عام ١٩٩٥ إلى ٥,٦ فى عام ٢٠٠٠. بينما ارتفع متوسط هذا المعدل فى دول شرق آسيا والباسيفيك من ٠,١ إلى ٠,٦، مقابل ارتفاعه فى منطقة جنوب آسيا من صفر إلى ٠,١. ولازالت الدول النامية تعانى من العديد من المعوقات أمام نمو وازدهار التجارة الإليكترونية خاصة ارتفاع تعريفة الاتصال بشبكة الإنترنت بالمقارنة بالأسعار العالمية، فضلا عن تركز تلك الخدمة فى العواصم والمدن الكبرى فقط. وتتراوح متوسط التكلفة السنوية للاتصال بالإنترنت فى القارة الإفريقية، على سبيل المثال، بين ١٣٦ دولار أمريكى (بوتسوانا) إلى ١٧٤٠ دولار (أنجولا) بمعدل خمس ساعات فقط شهريا، بينما تبلغ تلك التكلفة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، والمملكة المتحدة ٣٤٨، ٨٨٨، ٧٨٠ دولار سنويا بمعدل ٢٠ ساعة شهريا أى حوالى ٨٧، ٢٢٢، ١٩٥ دولار سنويا فى الدول الثلاث على الترتيب بمعدل خمس ساعات شهريا. وعلى الرغم من الارتفاع النسبى لتكلفة استخدام الإنترنت فى بعض الدول المتقدمة بالمقارنة ببعض الدول الإفريقية إلا أنه فى ضوء انخفاض مستويات المعيشة ومستوى الدخل فى الدول الإفريقية فإن التكلفة النسبية للدخول على شبكة الإنترنت تظل أعلى من معدلاتها العالمية بدرجة كبيرة.

ومن ناحية أخرى، تعكس اتجاهات نمو التجارة الإليكترونية ومؤشرات البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإليكترونية حدوث تحولين هامين. يتمثل الأول فى تصاعد الدور الأوروبى خلال العقد القادم. فرغم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن، وربما خلال العقد الجارى، على النسبة الغالبة من التجارة الإليكترونية العالمية، إلا أن كافة التقديرات تشير إلى تزايد الأهمية النسبية لنصيب الاتحاد الأوروبى واتساع نطاق السوق الإليكترونية الأوروبية لتصبح السوق الرئيسية، وذلك بالنظر إلى التطور المتسارع الذى شهدته الدول الأوروبية خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بانتشار خدمات الإنترنت والنمو المتسارع لعدد مستخدمى الإنترنت ونسبتهم إلى إجمالى سكان الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الدور الأوروبى النشط فى الجهود الدولية المبذولة لتنظيم التجارة الإليكترونية العالمية. وتحتل المملكة المتحدة وألمانيا موضعا متقدما فى هذا الإطار، فقد ارتفع عدد مستخدمى الإنترنت فى المملكة المتحدة من ٧,٢ مليون نسمة بنسبة ١٢,٨% من السكان فى ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٣٣ مليون نسمة فى يونيو ٢٠٠١، كما ارتفع هذا العدد فى ألمانيا من ٦,١٠ مليون نسمة فى مارس ١٩٩٨ بنسبة ٧,٣% من السكان إلى ٢٨,٦٤ مليون نسمة فى أغسطس ٢٠٠١ بنسبة ٣٤,٥%. وعلى الرغم من انخفاض عدد مستخدمى الإنترنت فى باقى الدول الأوروبية بالمقارنة بألمانيا والمملكة المتحدة، حيث يصل هذا العدد فى كل من الدنمارك (يوليو ٢٠٠٠)، والسويد (نوفمبر ٢٠٠٠) إلى ٢,٩٣، ٥,٦٤ مليون نسمة على الترتيب إلا أن نسبة السكان فى تلك الدول تظل أعلى منها فى المملكة المتحدة وألمانيا حيث تصل تلك النسب فى الدنمارك والسويد على الترتيب ٥٤,٧٤%، ٦٣,٣٠%، وتصل فى كل من أيسلندا (ديسمبر ٢٠٠٠)، وهولندا (أغسطس ٢٠٠٠)، والنرويج (يوليو ٢٠٠١) إلى ٦٠,٨%، ٥٤,٤%، ٥٤,٤% على الترتيب. وعلى الرغم من أن عدد السكان الذين يستخدمون الإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية لايزال أعلى مما هو عليه فى الدول الأوروبية، حيث يصل فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالى ١٦٦ مليون نسمة إلا أن هناك تقاربا بين النسب الأوروبية والأمريكية. كما شهدت الدول الأوروبية طفرات واضحة فيما يتعلق بعدد مواقع الاستقبال على الإنترنت، فقد ارتفع عدد تلك المواقع فى المملكة المتحدة من ٨,٤ موقعا لكل ألف نسمة فى عام ١٩٩٥ إلى ٥٧,٤ موقعا فى عام ٢٠٠٠، كما ارتفع هذا العدد فى كل من فرنسا وألمانيا والدنمارك والسويد، والنمسا، وفنلندا، وايسلندا، والنرويج من ٣,١، ٦,٣، ١١,٤، ١٨,٦، ٧,١، ٤٢,٢، ٣١,٣، ٢٠,١ على الترتيب فى عام ١٩٩٥ إلى ٣٦,٤، ٤١,٢، ١١٤,٣، ١٢٥,٨، ٨٤,٢، ٢٠٠,٢، ٢٣٢,٤، ١٩٣,٦ فى عام ٢٠٠٠. ويوضح الجدول رقم (٥) تطور مؤشرات الإنترنت والاتصالات فى الدول المتقدمة.

جدول رقم (٥)

مؤشرات استخدام الإنترنت والاتصالات في الدول المتقدمة

الدولة	عدد مستخدمى الإنترنت بالمليون*		مستخدمى الإنترنت % من إجمالى السكان		عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة		المشتركون فى خدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد أجهزة الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة	
	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٦-٩٨	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٦/٩٨
الولايات المتحدة	--	١٦٦,١٤	--	٦٠	٢١,١	١٧٩,١	٥٤٥	٦٨٢	٢٥٦	٣١٢	٢١٧	٤٥٩
كندا	--	١٤,٤٤٠	---	٤٥,٧	١٧,٥	١٠٨	٥٦٥	٦٥٥	١٧٦	٢٢٧	١٠٧	٣٣٠
استراليا	--	١٠,١	--	٥٢,٤٩	١٧,٧	١٢٥,٩	٤٥٦	٥٢٠	٢٨٨	٣٤٣	١٥٠	٤١٢
اليابان	--	٤٧,١	--	٣٧,٢	٢,٣	٤٩	٤٤١	٥٥٨	٣٧٤	٤٤٩	٦٠	٢٣٧
نيوزيلندا	--	١,٨	--	٤٦,١	١٥,١	١٤٦,٧	٤٣٤	٤٩٠	٢٠٣	٢٣٠	...	٢٨٢
النمسا	٠,٤٤٢	٣	٥,٥٠	٣٦,٩	٧,١	٨٤,٢	٤١٨	٤٧٢	٢٤٩	٥١٤	٦٥	٢٣٣
بلجيكا	٠,٥٥٨	٢,٧	٥,٥٠	٢٦,٣٦	٣,٥	٥٨,٩	٣٩٣	٥٠٢	١٧٣	٣١٤	٨٨	٢٨٦
الدنمارك	٠,٨	٢,٩٣	١٦	٥٤,٧٤	١١,٤	١١٤,٣	٥٦٧	٦٨٥	٣٦٤	٤٩٥	١١٥	٣٧٧
فنلندا	١,٧٩	٢,٢٧	٣٥	٤٤	٤٢,٢	٢٠٠,٢	٥٣٤	٥٥٢	٥٧٢	٦٥١	١٠٠	٣٤٩
فرنسا	٣,٨	١١,٧	٦,٥	١٩,٧	٣,١	٣٦,٤	٤٩٥	٥٧٩	١٨٨	٣٦٤	٧١	٢٠٨
المانيا	٦,١	٢٨,٦٤	٧,٣	٣٤,٥	٦,٣	٤١,٢	٤٤١	٥٨٨	١٧٠	٢٨٦	٩١	٣٠٥
اليونان	٠,١١١	١,٣٣	١	١٢,٤	٠,٨	١٦,٤	٣٨٩	٥٢٨	١٩٤	٣١١	١٧	٥٢
ايسلندا	٠,١٢١٦	٠,١٦٨	٤٥	٦٠,٨	٣١,٣	٢٣٢,٤	٥١٠	٦٧٧	٣٣١	٦١٩	٣٩	٣٢٦
ايرلندا	٠,١٤٥	١,٢٥	٤,٢	٣٢,٥	٤,٢	٤٨,٦	٢٨١	٤٧٨	٢٥٧	٤٤٧	٨٦	٢٧٢
ايطاليا	١,٣٨	١٩,٢٥	٢,٢٠	٣٣,٤	١,٦	٣٠,٤	٣٨٨	٤٦٢	٣٥٥	٥٢٨	٣٦	١٧٣
هولندا	١,٣٩	٨,٧	٨,٣	٥٤,٤	١٢,٢	١٣٦	٤٦٤	٦٠٦	٢١٣	٤٣٥	٩٤	٣١٨
النرويج	١,٤	٢,٤٥	٣٢,٥	٥٤,٤	٢٠,١	١٩٣,٦	٥٠٣	٧١٢	٤٧٤	٦١٧	...	٣٧٣
البرتغال	٠,١٨٨	٢	١,٩	١٩,٩	١,٣	١٧,٧	٢٤٣	٤٢٤	٣٠٩	٤٦٨	٢٧	٨١
اسبانيا	١,٨٥	٧,٤	٤,٧	١٨,٤	١,٨	٢١	٣١٦	٤١٨	١٧٩	٣١٢	٢٨	١٤٥
السويد	٢,٤	٥,٦٤	٢٧	٦٣,٦	١٨,٦	١٢٥,٨	٦٨١	٦٦٥	٤٦٤	٥٨٣	١٠٥	٣٦١
سويسرا	٠,٨٧	٣,٤	٩,٤	٤٦,٨	١٢,٩	٨٢,٧	٥٧٤	٦٩٩	٢٣٥	٤١١	٨٧	٤٢٢
المملكة المتحدة	٧,٢	٣٣	١٢,٨	٥٥,٣	٨,٤	٥٧,٤	٤٤١	٥٧٥	٢٥٢	٤٦٣	١٠٨	٢٦٣

Source: Human Development Report 2001, 60-63

http://qqq.nua.ie/surveys/how_many_online/

* الولايات المتحدة، واستراليا، وفنلندا، وفرنسا، والمانيا، وايطاليا: تقديرات اغسطس ٢٠٠١. كندا، وايرلندا، والنرويج: تقديرات يوليو ٢٠٠١، اليابان، وايسلندا: تقديرات ديسمبر ٢٠٠٠. النمسا: تقديرات أكتوبر ٢٠٠٠. بلجيكا: تقديرات سبتمبر ٢٠٠٠. الدنمارك: تقديرات يوليو ٢٠٠٠. فنلندا: تقديرات اغسطس ٢٠٠٠. اليونان: تقديرات أكتوبر ١٩٩٩.

ويتمثل التحول الثانى فى تزايد الأهمية النسبية للتجارة الإليكترونية بين شركات الأعمال (B-to-B)، بحيث تصبح هى النمط الرئيسي القائد للنمو فى التجارة الإليكترونية، مقابل تراجع الأهمية النسبية لنمط المعاملات التجارية الإليكترونية بين الشركات والمستهلكين الأفراد أو "الأعمال-إلى-المستهلك" (B-to-C) مثل شركات Amazon.com، و e-Bay. ويوضح الجدول رقم (٦) حجم التجارة الإليكترونية من نمط الأعمال إلى الأعمال وتقديراتها المتوقعة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

جدول رقم (٦) التجارة الإليكترونية من نمط "الأعمال –الأعمال" حسب الأقاليم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بالمليار دولار

المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	% من الإجمالى العالمى (٢٠٠٤)
أمريكا الشمالية	١٥٩,٢	٣١٦,٨	٥٦٣.٩	٩٦٤,٣	١٦٠١	٥٧,٧
آسيا الباسيفيك	٣٦,٢	٦٨,٦	١٢١,٢	١٩٩,٣	٣٠١	١٠,٨
أوروبا	٢٦,٢	٥٢,٤	١٣٢,٧	٣٣٤,١	٧٩٧,٣	٢٨,٧
أمريكا اللاتينية	٢,٩	٧,٩	١٧,٤	٣٣,٦	٥٨,٤	٢,١
إفريقيا والشرق الأوسط	١,٧	٣,٢	٥,٩	١٠,٦	١٧,٧	٠,٦
الإجمالى	٢٢٦,٢	٤٤٨,٩	٨٤١,١	١٥٤٢	٢٧٧٥	١٠٠

Source: UNCTAD, E-Commerce and Development Report ٢٠٠١, New York, ٢٠٠١. P. ٧١.

وتتمثل أهمية هذين التحولين فى ضرورة تركيز الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص على محورين رئيسيين وهى بصدد صياغة استراتيجيات التجارة الإليكترونية. الأول هو التركيز فى المرحلة الراهنة على المنتجات التى تهم السوق الأوروبية فى تلك المرحلة على أن يتم التركيز فى مرحلة لاحقة على أسواق الدول النامية التى شهدت تحسنا متزايدا خلال السنوات الخمس الماضية فى مجال التجارة الإليكترونية، يتوقع أن يستمر بمعدلات أكثر تسارعا خلال العقد الجارى، خاصة أن نمط التوزيع الجغرافى لاتجاهات التجارة العربية يشير إلى أن الاتحاد الأوروبى يمثل السوق الرئيسية لحوالى ٢٧,٢% من الصادرات العربية، مقابل ١٠%، ١٨,٤% لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على الترتيب، مقابل ٣٥,٧% لباقى دول العالم. أما المحور الثانى فيتمثل فى ضرورة تطوير قدرات القطاع الخاص وقطاع الأعمال كمحرك وقائد رئيسى فى تنمية التجارة الإليكترونية، جنبا إلى جنب مع اعتماد الحكومات التجارة الإليكترونية كآلية هامة فى ممارسة أنشطتها الاقتصادية والمالية وتشجيع المبادرات الخاصة بـ "الحكومة الإليكترونية". وتأتى أهمية تطوير قدرات القطاع الخاص فى هذا المجال، مع التركيز بشكل خاص على التجارة الإليكترونية بين الشركات، فى ضوء سيطرة نمط "الأعمال-إلى-المستهلك" على معظم المعاملات التجارية الإليكترونية فى البلدان العربية إلى الآن، الأمر الذى يحرم التجارة الإليكترونية فى تلك الدول من الاستفادة من السوق العالمى بالنظر إلى تراجع الأهمية النسبية لهذا النمط فى سوق التجارة الإليكترونية مستقبلا. والواقع أن هناك عوامل عديدة سوف تقود إلى تزايد الأهمية النسبية لتجارة "الأعمال-إلى-الأعمال"، يأتى فى مقدمتها انخفاض تكلفة المعاملات الاقتصادية والتجارية الإليكترونية، وتزايد عوامل المنافسة بين المنتجين المتعاملين بالتجارة الإليكترونية، واشتراط المنتجين الكبار ضرورة ارتباط مورديهم والشركات الأخرى المتعاملة معهم بنظامهم التجارى عبر التجارة الإليكترونية كشرط للتعامل معهم.

٣- التركيب السلعى للتجارة الإليكترونية

تثير قضية صياغة استراتيجيات فاعلة لتنمية التجارة الإليكترونية وتعظيم الآثار الإيجابية لتلك التجارة فى مجال تنمية الصادرات بشكل خاص تساؤلا هاما حول طبيعة السلع والخدمات التى تشكل الأساس المادى الرئيسى لتلك التجارة، وما هى السلع والخدمات الأكثر تأثرا أو توافقا مع طبيعة التجارة الإليكترونية. وبالنظر إلى طبيعة تلك التجارة، يمكن تقسيم السلع والخدمات تبعا لدرجة اعتمادها على التجارة الإليكترونية إلى فئتين رئيستين. الفئة الأولى هى المنتجات التى يمكن التعامل بها إليكترونيا وفق المراحل الثلاث للمعاملة الإليكترونية (الدعاية وجمع المعلومات، الاتفاق والشراء والدفع الإليكترونى، وأخيرا مرحلة تسليم السلعة). وتشمل تلك الفئة كافة السلع والخدمات التى يمكن تبادلها أو تحويلها إلى ملفات إليكترونية فى شكل بيانات أو معلومات رقمية digital information مثل برامج الكمبيوتر والموسيقى والأفلام والألعاب، أو ما يطلق عليها بشكل

عام "المواد الإعلامية". أما الفئة الثانية فتشمل السلع والخدمات التجارية التى تقتصر فيها المعاملات التجارية الإليكترونية على المرحلتين الأولى والثانية فقط حيث لا يمكن تسليمها إليكترونيا بسبب عدم إمكان تحويلها إلى ملفات أو معلومات وبيانات رقمية، وتظل الوسائل التقليدية هى الوسائل المناسبة لمرحلة التسليم فى هذه الفئة. وقد يقتصر التعامل الإليكترونى فى تلك السلع على المرحلة الأولى فقط على أن تتم عملية الدفع مع التسليم.

ووفقا لهذا التصنيف فإن التأثير الأكثر للتجارة الإليكترونية يقع فى مجال منتجات الفئة الأولى. وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم التجارة العالمية فى هذه الفئة بسبب اعتماد تصنيفات لا تسمح بتحديد نصيبها من التجارة العالمية وتضمينها ضمن فئات أوسع، إلا أن كافة التقديرات تشير إلى محدودية نسبة تلك الفئة من التجارة العالمية حتى الآن، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف تأثيرها على حجم التجارة الإليكترونية العالمية. ووفق بعض التقديرات لم تتعد قيمة الصادرات العالمية من هذه الفئة حوالى ٤٣,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٦، بنسبة تقل عن ١% من إجمالى الصادرات العالمية. إلا أنه يلاحظ فى الوقت نفسه أن التجارة العالمية فى تلك الفئة تشهد نموا متسارعا، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتجارة العالمية فى تلك المنتجات حوالى ١٠% سنويا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، بما يعنى وصول حجم الصادرات العالمية من هذه الفئة إلى حوالى ١٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ فى حالة استمرار نفس معدل النمو، وأن تصل إلى ١٥٠ مليار دولار فى حالة ارتفاع هذا المعدل إلى ١٥%.

ويستتبع ذلك ضعف التأثيرات السلبية المحتملة لنمو التجارة الإليكترونية فى هذه الفئة على الدخل الحكومى من الرسوم الجمركية فى حالة تبنى بديل التحرير الكامل للمعاملات الإليكترونية فى تلك الفئة من الرسوم الجمركية. ويُعزى ذلك من ناحية، إلى انخفاض نسبة هذه الفئة من إجمالى الواردات المحلية، حيث لا تتجاوز نسبة الواردات من تلك الفئة ١% فى معظم دول العالم بمتوسط عالمى قدره حوالى ٠,٨% تقريبا (تقديرات عام ١٩٩٦). كما يُعزى من ناحية أخرى، إلى انخفاض متوسط التعريفة الجمركية على الواردات من هذه الفئة إلى أقل من ١٠% فى المتوسط، باستثناء عدد محدود من الدول (مثل تايلاند، والمغرب، وكوريا، والهند) التى يزيد فيها هذا المتوسط عن ٢٠%. فقد بلغ متوسط التعريفة الجمركية على الواردات من تلك الفئة فى عام ١٩٩٦ حوالى ٣,١% فى الاتحاد الأوروبى، و٢,٤% فى نيوزيلندا، بينما تراوحت بين صفر فى اليابان و ٠,٥% فى الولايات المتحدة الأمريكية، و١,٤% فى استراليا، و٢,٩% فى كندا بمتوسط بلغ حوالى ١,٦% فى الدول المتقدمة. ورغم ارتفاع هذا المتوسط نسبيا فى الاقتصادات النامية والمتحولة إلا أنها تراوحت حول ١١,٤% فى المتوسط باستثناء عدد محدود (الصين ١٧,٢%، الأرجنتين ١٨,٥%، كوريا ٢١,١%، تايلاند ٢٤,٢%، الهند ٢٦%، المغرب ٢٩,٢%). وبلغ المتوسط العالمى للتعريفة الجمركية على الواردات من تلك الفئة حوالى ٤,٣%.

وقد أدى ذلك إلى تراجع الأهمية النسبية للرسوم الجمركية على الواردات من تلك الفئة سواء بالمقارنة بإجمالى الدخل الحكومى من الرسوم الجمركية على الواردات أو بإجمالى الدخل الحكومى، إذ تراوحت نسبة الدخل الحكومى من الرسوم الجمركية على الواردات من تلك الفئة حول ٠,٨% من إجمالى الدخل الحكومى من الرسوم الجمركية، بينما تنخفض تلك النسبة إلى حوالى ٠,٠٣% من إجمالى الدخل الحكومى. وهكذا، يمكن القول أن التحرير الكامل للتجارة الإليكترونية فى مجال المنتجات الإعلامية أو المنتجات القابلة للتحويل الرقمى لن يؤثر بشكل ملحوظ على الدخل الحكومى من الرسوم الجمركية على الواردات باستثناء عدد محدود من الاقتصادات، وذلك بافتراض توسع التجارة العالمية فى هذه المنتجات واعتمادها المكثف على التجارة الإليكترونية. ويوضح الجدول رقم (٧) عائدات أهم شركات التجارة الإليكترونية وفقا للنمط والنشاط خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧).

ووفق بيانات تقرير احصاءات التجارة الدولية ٢٠٠١، الصادر عن منظمة التجارة العالمية، بلغت قيمة الصادرات العالمية المصنفة تحت بند "الخدمات التجارية الأخرى" فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٦٤٠ مليار دولار بنسبة ٤,٨% من إجمالى الصادرات العالمية، وحوالى ٤٤,٦% من إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية. مع ملاحظة أن هذا البند يضم عددا من الفئات الفرعية تشمل خدمات الاتصالات والبريد، والتأمين، وخدمات الكمبيوتر والمعلومات، والمدفوعات عن استخدام الأصول غير المالية مثل حقوق الملكية الفكرية وحقوق الاختراع والنشر والعلامات التجارية والعمليات الصناعية، والخدمات المالية بما فى ذلك المحاسبة وبحوث التسويق واستطلاعات الرأى العام، وبحوث التصميم والخدمات

جدول رقم (٧)

عائدات أهم شركات التجارة الإليكترونية وفقا للنمط والنشاط (١٩٩٥-١٩٩٧، مليون دولار)

النشاط / الشركة	مليون دولار	النشاط / الشركة	مليون دولار
أولا: نمط "الأعمال-إلى-الأعمال"			
CSX	٣٠٠٠	كمبيوتر: ديل Dell	٧٣٠
General Electric (GE)	١٠٠٠	كمبيوتر: جيتواى Gateway	١٥٠
أجهزة كهربائية NEC	١٦٥٢٨	كمبيوتر: NECX	٣٥
Cisco (E-Commerce sales)	٢٤٩٦	صور إليكترونية: Photodisc	٤
الإجمالي:٢٣٩٤٣			
ثانيا: نمط "الأعمال -إلى-المستهلك"			
سيارات: Auto-By-Tel	١٤	سفر ورحلات: Preview	١٢
زهور: ١-٨٠٠-Flowers	٤٨	سفر ورحلات: EasySABRE and Travelocity	١٠٠
كتب: Amazon	١٤٨	سفر ورحلات: Tecket sales by Ticketmaster	٦٠
كتب: Barnes & Noble	١٤	أنشطة إباحية: Virtual Dreams	٨
بقالة: Peapod	٦٠	أنشطة إباحية: Internet Entertainment Group	٢٠
بقالة: NetGrocer	٧٨	أنشطة إباحية: Persian Kitty	١
حدائق: Garden Escape	١	أنشطة إباحية: CyberErotica	٩
سلع متنوعة: AOL	٤٦٤	أنشطة إباحية: Playboy	٤
سلع متنوعة: Onsale.com	١٠٠	مقامرة: Sports International	٦
سلع متنوعة: NetMarket.com	١٠٠٠	مقامرة: Interactive Gambling & Communications	٥٨
سلع متنوعة: Internet Shopping Network	١٥	موسيقى: CDnow	١٥
سلع متنوعة: e-Bay	١٠٠	موسيقى: Tower Records	٨
ألعاب: e-Toys	١٠	موسيقى: N٢K	١٢
صحف ومجلات: Wall Street Journal	٧	السمسرة Consumer stock E*Trade :brokerage	١٤٨
سفر ورحلات: Expedia	١٠٤		
الإجمالي: ٢٦٢٤			
إجمالي التجارة الإليكترونية: ٢٦٥٦٧			

الفنية، والخدمات الثقافية والشخصية، وأخيرا خدمات البناء والتشييد. وعلى الرغم من أن الصادرات العالمية من هذا البند تضم نسبة هامة من الخدمات القابلة للتبادل التجارى الإليكترونى بشكل كامل بما فى ذلك مرحلة التسليم، إلا أنها تضم فى الوقت نفسه بعض السلع التى يصعب تبادلها إليكترونيا مثل خدمات البناء والتشييد حيث تقتصر المعاملة الإليكترونية على المرحلتين الأولى والثانية على أقصى تقدير.

أما فيما يتعلق بالفئة الثانية، تحتل خدمات النقل والسفر أهمية خاصة بين الخدمات التجارية التى يمكن اعتمادها على التجارة الإليكترونية على الرغم من أن المعاملات التجارية الإليكترونية فى تلك الخدمات تقتصر على بعض المراحل فقط خاصة المرحلتين الأولى والثانية دون المرحلة الثالثة. وقد بلغت قيمة الصادرات العالمية من النقل والسفر فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٩٥ مليار دولار بنسبة ١٠,٤% من إجمالى الصادرات العالمية وحوالى ٥٥,٤% من إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية. ويوضح الجدول رقم (٧) عائدات أهم شركات التجارة الإليكترونية وفقا لنمط المعاملات التجارية الإليكترونية، ونوع النشاط التجارى خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧).

وتكشف بيانات الجدول السابق عن نقطتين هامتين:

الأولى: هى ضعف نسبة عائدات التجارة الإليكترونية بين الشركات والأفراد من إجمالى التجارة الإليكترونية، إذ لم يتجاوز نصيبها حوالى ٢,٦ بليون دولار بنسبة

٩٠,٩%. وتذهب أكثر التقديرات تفاؤلا إلى استقرار نسبة تلك التجارة بين ١٠-٢٠% من إجمالي التجارة الإليكترونية خلال السنوات القادمة، مقابل اتجاه مؤسسات التجارة الإليكترونية إلى التركيز على "تجارة الأعمال-إلى-الأعمال". ويُعزى تراجع نصيب التجارة الإليكترونية بين الشركات والأفراد إلى الصعوبات التي تواجه انتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصية في الدول النامية، وارتفاع تكاليف الاتصال بالإنترنت في تلك الدول بالإضافة إلى مجموعة المعوقات الخاصة بعدم الثقة والأمن في معاملات التجارة الإليكترونية ومشكلة سرية البيانات الشخصية فضلا عن الحواجز والمعوقات القانونية وهي العوامل التي يكون تأثيرها أكثر وضوحا على الأفراد.

الثانية: أن السلع غير الملموسة أو ما يعرف بـ "السلع الافتراضية" تمثل الفئة الرئيسية في التجارة الإليكترونية بين الشركات والأفراد أو "الأعمال-إلى-المستهلك"، والتي يتم تسليمها مباشرة إلى المستهلك عبر شبكة الإنترنت. وتشمل تلك الفئة خمس مجموعات رئيسية هي: سلع "التسلية"، والسفر، والصحف والمجلات الإليكترونية، والخدمات المالية، وخدمة البريد الإليكتروني. وتشغل تجارة سلع التسلية بما تشمله من الألعاب، والمواد الإباحية، والألعاب، والأفلام، الفئة الرئيسية في هذا النمط، إذ قدرت قيمة التجارة الإلكترونية في هذه المجموعة فقط، وفق بيانات الجدول السابق، بحوالي ٨٧ مليون دولار. وقد قدرت مؤسسة "فورستر" المبيعات الإليكترونية من المواد الإباحية بمفردها في عام ١٩٩٦ بحوالي ٥٠ مليون دولار، وارتفعت وفق بعض التقديرات الأخرى لتصل إلى ١٣٧ مليون دولار في عام ١٩٩٧. ووفق بعض التقديرات فقد بلغت قيمة أنشطة المقامرات gambling على الإنترنت بمفردها ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ ارتفعت وفق بيانات الجدول السابق إلى ٦٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٥/٩٧. كما قدرت قيمة التجارة الإليكترونية في خدمات النقل -خاصة حجز خطوط الطيران- بحوالي ٢٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من تزايد الأهمية النسبية للخدمات المالية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنه لازالت هناك العديد من الصعوبات التي تحول دون تقديم تقديرات محددة لحجم التجارة الإليكترونية في هذا القطاع نظرا لتعدد واتساع نطاق حجم تلك الأنشطة والتي تشمل الأنشطة والخدمات المصرفية والتأمين..الخ.

ثالثا: التجارة الإليكترونية في البلدان العربية

١- التجارة الإليكترونية في العالم العربي: الواقع والمعوقات

لا توجد تقديرات محددة بشأن نصيب الاقتصادات العربية من التجارة الإليكترونية العالمية، حيث تأتي تلك التقديرات إما في إطار التقديرات الخاصة بنصيب الدول النامية من تلك التجارة، أو في إطار التقديرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. وتفسير ذلك بالطبع هو التواضع الشديد لحجم مساهمة الاقتصادات العربية في التجارة الإليكترونية العالمية وأن تلك المساهمة كانت لا تتعدى صفر تقريبا في فترات معينة. وقد بلغ حجم التجارة الإليكترونية في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٩٩ – وفق تقديرات شركة "إنتل"- حوالي ١٠٠ مليون دولار، وبلغت التقديرات المتوقعة - وفق نفس المصدر- لعام ٢٠٠١ حوالي مليار دولار، على أن تصل إلى حوالي ٤ مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤. كما قدر نصيب إفريقيا والشرق الأوسط معا من التجارة الإليكترونية بين شركات الأعمال في عام ٢٠٠٠ بحوالي ١,٧ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٠، بلغت التقديرات المتوقعة لعام ٢٠٠٤ حوالي ١٧,٧ مليار دولار بنسبة لا تتجاوز ٠,٦% من الإجمالي العالمي (أنظر بيانات جدول رقم ٦). وبعيدا عن تلك التقديرات، أو التقديرات المتوقعة مستقبلا، فإن نصيب الاقتصادات العربية من التجارة الإليكترونية العالمية لازال محدودا جدا، إذ لم تتجاوز وفق بعض التقديرات في عام ١٩٩٨ حوالي ١١,٥ مليون دولار فقط، زادت وفق تقدير آخر إلى ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩.

وبالإضافة إلى تواضع حجم التجارة الإليكترونية في العالم العربي فإنها تتسم بعدد من السمات، يأتي في مقدمتها أنها تأتي في إطار بعض المحاولات الفردية

لإنجاز بعض الصفقات عبر الإنترنت أكثر منها فى إطار استراتيجية قومية لتنمية القدرات التنافسية لقطاع التجارة أو فى إطار قطاع منظم للتجارة الإليكترونية. كما أن معظم تلك الصفقات تعقد من خلال مواقع إليكترونية تقع خارج نطاق الاقتصادات العربية وليست من خلال مواقع تجارية إليكترونية عربية، ويجرى الدفع الخاص بنسبة هامة من تلك الصفقات عن طريق بنوك أجنبية، خاصة التجارة الإليكترونية بين الشركات. ومرجع ذلك أنها تتم فى إطار بيئة تخلو من وجود بنية أساسية وتشريعية متكاملة. فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المواقع الأجنبية تحتل المرتبة الأولى فى المعاملات التجارية الإليكترونية العربية، حيث بلغ نصيب المواقع الأجنبية حوالى ٨٢% من إجمالى المشتروات العربية عبر الإنترنت مقابل ١٨% للمواقع المحلية. كما تركزت وسائل الدفع فى البطاقات الائتمانية (أكثر من ٨٠% من مستخدمى التجارة الإليكترونية من خلال البطاقات الائتمانية مقابل ١١% للتحويل البنكى، ثم ٩% الدفع عند التسليم، ٣% من خلال الشيكات). الأمر الذى يعكس خطورة تأخر تنمية البنية الأساسية والتشريعية المتعلقة بتنمية التجارة الإليكترونية فى الاقتصادات العربية وتنمية الوعى بأهمية تلك التجارة، وربط تنمية التجارة الإليكترونية باستراتيجيات تنمية التصدير، وإلا ستلعب التجارة الإليكترونية دورا كبيرا فى تعظيم الواردات أكثر من دورها فى تنمية الصادرات، الأمر الذى يعظم من الآثار السلبية للتجارة الإليكترونية على الاقتصادات العربية.

ويرجع تواضع حجم التجارة الإليكترونية فى الاقتصادات العربية إلى عوامل عديدة، يمكن ان نشير إلى اهمها فيما يلى:

أ- تخلف البنية الأساسية فى مجال الاتصالات: شهدت بنية وخدمات الاتصالات فى الدول العربية تحسنا نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية بالمقارنة ببداية منتصف التسعينيات، خاصة قيام العديد من الدول العربية باستكمال تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية واتخاذ العديد منها لإجراءات خصخصة قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى إدخال خدمات التليفون المحمول والتوسع فى تلك الخدمة فى الكثير من الدول العربية، الأمر الذى انعكس فى ارتفاع قيمة الاستثمارات السنوية للدول العربية فى قطاع الاتصالات من حوالى ١,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٨. إلا أنها لازالت تطورات غير كافة للدخول فى مجال التجارة الإليكترونية بشكل يسمح بتطوير قطاع منظم لتلك التجارة أو الاستفادة من إمكاناتها. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الاتصالات إلا أن متوسط نصيب الفرد من تلك الاستثمارات ظل محدودا، إذ لم يتجاوز هذا المتوسط فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٠,٧٠ دولار بالمقارنة بمتوسط حوالى ٩٠ دولار للفرد فى الدول الصناعية، الأمر الذى حافظ على استمرار المستويات المتواضعة لكافة مؤشرات الاتصالات فى الدول العربية.

يأتى على رأس تلك المؤشرات ضعف مؤشرات استخدام الإنترنت فى الدول العربية بالمقارنة بالمستويات العالمية، سواء من حيث عدد مستخدمى الإنترنت أو نسبتهم إلى السكان. وعلى الرغم من أن دول الخليج العربى قد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بعدد مستخدمى الإنترنت بالمقارنة بباقى الدول العربية إلا أنها تظل هى الأخرى مستويات متواضعة بالمقارنة بالمستويات العالمية. ويتركز عدد مستخدمى الإنترنت فى الدول العربية فى كل من الإمارات العربية المتحدة، ومصر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والأردن، وتونس حيث بلغ عدد مستخدمى الإنترنت فى هذه الدول على الترتيب خلال عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٣٥، ٤٥٠، ٣٠٠، ٣٠٠، ١٥٠، ١٢٧، ١١٠ ألف مستخدم على الترتيب، بينما بلغ عدد مستخدمى الإنترنت فى كل من البحرين وقطر وليبيا وعمان وسوريا والجزائر والمغرب حوالى ٤٠، ٤٥، ٧,٥، ٩٠، ٣٠، ٥٠، ٣٢,٥ ألف على الترتيب. وعلى الرغم من هذا التفاوت بين الدول العربية إلا أنها لازالت جميعها أقل من المستويات العالمية السائدة (انظر جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)

مؤشرات استخدام الإنترنت والاتصالات في الدول العربية

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت ٢٠٠٠*	مستخدمي الإنترنت % من إجمالي السكان	عدد مواقع الاستقبال على الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة		المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد أجهز الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة	
		٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٦-٩٨	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٦/٩٨
مصر	٤٥٠٠٠٠	٠,٦٦	(٠)	٠,١	٣٠	٧٠	١	٧	...	٩
البحرين	٤٠٠٠٠	٦,٣١	٠,٢	٣,٦	١٩٢	٢٤٩	١٤٣	٢٠٥	٧	١٠٥
الكويت	١٥٠٠٠٠	٧,٦	٠,٧	٤,٤٠	٢٤٧	٢٤٠	١٣٨	١٥٨	...	٩٣
الإمارات	٧٣٥٠٠٠	٣١,٠٢	٠,٢	٢٠,٩	٢٠٦	٤٠٧	٢١٠	٣٤٧	...	١٠٦
قطر	٤٥٠٠٠	٦,٢٢	صفر	...	١٩٠	٢٦٣	١١٤	١٤٣	...	١٢١
ليبيا	٧٥٠٠	٠,١٥	صفر	(٠)	٤٨	...	٣	...	...	...
لبنان	٣٠٠٠٠٠	٨,٣٨	٠,١	٢,٣	١١٨	...	١٥٧	١٩٤	...	٣٩
السعودية	٣٠٠٠٠٠	١,٤	٠,١	٠,٣	٧٧	١٢٩	٣١	٤٠	٢٤	٥٠
عمان	٩٠٠٠٠	٣,٥٥	(٠)	١,٤	٦٠	٩٠	٤٣	٤٩	٢	٢١
الأردن	١٢٧٣٠٠	٢,٥٥	٠,١	٠,٢	٥٨	٨٧	١٢	١٨	...	٩
تونس	١١٠٠٠٠	١,١٦	(٠)	(٠)	٣٨	٩٠	٤	٦	٣	١٥
سوريا	٣٠٠٠٠	٠,١٨	(٠)	(٠)	٤٠	١٠٢	صفر	(٠)	...	٢
الجزائر	٥٠٠٠٠	٠,١٦	(٠)	(٠)	٣٢	٥٢	١	٢	١	٤
المغرب	٣٢٥٠٠	٠,١١	(٠)	٠,١	١٦	٥٣	٤	١٣	...	٣
اليمن	١٢٠٠٠	٠,٠٧	صفر	(٠)	١١	١٧	١	٢	...	١
جيبوتي	١٠٠٠		صفر	٠,١	١١	١٤	(٠)	(٠)	٢	...
السودان	٩٠٠		(٠)	(٠)	٣	٩	(٠)	(٠)	...	٢
موريتانيا	٢٠٠٠	٠,٠٧	صفر	(٠)	٣	٦	صفر	صفر	...	٦
المتوسط الإجمالي			(٠)	(٠)	٣٤	٦٩	١٠	١٧	...	١٢

Source: Human Development Report 2001, 60-63

http://qqq.nua.ie/surveys/how_many_online/

* مصر، والجزائر، والبحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وسوريا، والإمارات: تقديرات ديسمبر ٢٠٠٠. ليبيا، واليمن، وتونس، وقطر، والسعودية: بيانات مارس ٢٠٠٠. جيبوتي، وموريتانيا: تقديرات مارس ١٩٩٩. المغرب، السودان: تقديرات مايو ١٩٩٩.

ولا يقتصر ضعف استخدام الإنترنت على محدودية عدد مستخدمى الإنترنت فقط ولكنها تنطوى أيضا على ضعف كثافة استخدام الإنترنت أيضا أو ما يطلق عليه معدل تغلغل أو اختراق الإنترنت "internet penetration" وهو ما يعبر عنه بنسبة مستخدمى الإنترنت إلى إجمالى عدد السكان. وبشكل عام، يقل هذا المعدل فى معظم الدول العربية عن ١% (عام ٢٠٠٠)، باستثناء دول الخليج العربى حيث وصلت تلك النسبة إلى ٣١%، ٨,٤%، ٧,٦%، ٦,٣% فى كل من الإمارات ولبنان والكويت والبحرين على الترتيب، بينما بلغت ٣,٦%، ٢,٦% فى كل من عمان والأردن على الترتيب. ويلاحظ فى هذا السياق أنه على الرغم من أن بعض الدول العربية قد احتلت موقعا متقدما نسبيا فيما يتعلق بعدد مستخدمى الإنترنت إلا أن نسبة مستخدمى الإنترنت لازالت متواضعة جدا، ويصدق ذلك بشكل خاص على حالتى مصر والمملكة العربية السعودية فبينما بلغ عدد مستخدمى الإنترنت فيهما ٤٥٠، ٣٠٠ ألف نسمة على الترتيب لم تتجاوز نسبة مستخدمى الإنترنت ٠,٧%، ١,٤% على الترتيب، الأمر الذى يشير إلى حاجة تلك الدول إلى المزيد من التوسع فى خدمات الإنترنت.

وتقل تلك النسب كثيرا إذا ما أخذنا فى الاعتبار نسبة المشتركين الفعليين فى خدمة الإنترنت. وعلى سبيل المثال، بينما وصل عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٤٥٠ ألف نسمة إلا أن التقديرات تشير إلى أن عدد المشتركين الفعليين فى خدمة الإنترنت لا يتجاوز حوالى ١٠٠ ألف فقط أى بنسبة ٢٢% فقط من إجمالى عدد المستخدمين، وبمعدل حوالى ٠,١٥ لكل ١٠٠ نسمة بالمقارنة بحوالى ٤٣ لكل ١٠٠ نسمة فى ايسلندا، ٤١ فى كوريا، ٣٢ فى النرويج والدنمارك، ٢٩ فى السويد، ٢٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالى ١٦ فى المتوسط فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ومن ناحية أخرى تتسم معدلات انتشار مواقع الاستقبال على الإنترنت بالتواضع الشديد بالمقارنة بالمستويات العالمية، فقد بلغ المتوسط العام لعدد تلك المواقع فى الدول العربية حوالى صفر تقريبا خلال النصف الثانى من التسعينيات. ويلاحظ أن الدول العربية لم تحقق تطورا ملحوظا بالمقارنة بمنتصف التسعينيات باستثناء عدد محدود من دول الخليج، حيث ارتفع عدد مواقع الاستقبال فى كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين من ٠,٢، ٠,٧، ٠,٢ موقعا لكل ألف نسمة فى عام ١٩٩٥ إلى ٢١، ٤,٤٠، ٣,٦ فى عام ٢٠٠٠ على الترتيب، بينما ظل هذا المعدل متواضعا فى باقى الدول العربية حيث لم يتعد فى لبنان، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وجيبوتى، ومصر: ٢,٣، ١,٤، ٠,٣، ٠,٢، ٠,١، ٠,١ لكل ألف نسمة على الترتيب فى عام ٢٠٠٠، بينما ظل صفرا فى باقى الدول العربية.

ويصدق نفس الوضع على باقى المؤشرات الأخرى مثل عدد أجهزة الحاسبات الشخصية لكل ألف نسمة أو عدد خطوط التليفون الرئيسية أو عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول...الخ.

وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى تحقق فيما يتعلق بانتشار الحاسبات الآلية فى العالم العربى والذى وصل فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٢ حاسبا شخصيا لكل ١٠٠٠ نسمة إلا أنه يظل معدلا متواضعا جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية. ووصل معدل انتشار أجهزة الحاسبات الآلية أعلاه فى كل من قطر، والإمارات، والبحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية، ولبنان حيث وصل هذا المعدل خلال الفترة ١٩٩٦/٩٨ إلى ١٢١، ١٠٦، ١٠٥، ٩٣، ٥٠، ٣٩ حاسبا لكل ١٠٠٠ نسمة، بينما لم تراوح هذا المعدل فى باقى الدول العربية بين ٢ فى السودان، و ٩ فى مصر، و ٢١ فى عمان. وعلى الرغم من التحسن النسبى الذى حققته معظم الدول العربية بالمقارنة بعام ١٩٩٠ إلا أنها تظل معدلات متواضعة جدا بالمعدل العالمى الذى وصل إلى حوالى ٤٥٩، ٤٢٢، ٤١٢، ٣٧٧ فى كل من الولايات المتحدة، وسويسرا، واستراليا، والدنمارك على الترتيب (أنظر بيانات الجدولين رقم ٥، ٨)، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من الحاسبات الشخصية تستخدم فى البلاد العربية كمخزن للمعلومات أو كبديل للآلات الكاتبة وليس كوسيلة للارتباط بشبكات المعلومات.

وقد بدأت العديد من الدول العربية فى اتخاذ عدد من الخطوات نحو تنمية قطاع الاتصالات على نحو يخدم تنمية التجارة الإليكترونية، خاصة دول الخليج العربى ومصر والأردن ولبنان. ففى الأردن، على سبيل المثال، تم البدء فى وضع خطة عمل لتطوير قطاع المعلومات مثلت التجارة الإليكترونية إحدى العناصر الرئيسية فى تلك الخطة، والعمل على تحسين خدمات الاتصالات من خلال الاتجاه إلى خصخصة مؤسسات الاتصالات

الحكومية حيث تم تحويل مؤسسة الاتصالات الأردنية من مؤسسة حكومية إلى شركة قطاع مشترك تمتلك فيها الحكومة ٦٠% فقط مقابل ٤٠% للقطاع الخاص، إلا إنها لازالت تحتكر البنية الأساسية لخدمات الإنترنت حيث تقوم بتأجير الوصلات لمقدمى خدمة الإنترنت. وعلى الرغم من تخفيض أسعار الاتصالات إلا أنها لازالت مرتفعة جدا بالقياس إلى الأسعار الدولية ومستوى الدخل المحلى. كما أعلنت بعض البنوك الأردنية (البنك العربى والبنك العقارى) عن استعدادهما للتعامل المصرفى الإليكترونى فى وقت قريب. وأعلن البنك المركزى الأردنى عن البدء فى القيام ببعض العمليات المصرفية الإليكترونية مثل تصفية الشيكات وفواتير التليفون إليكترونيا والبدء فى مشروع الدفع الإليكترونى، فضلا عن اضطلاع العديد من مؤسسات التجارة الأردنية بنشر الوعى بأهمية التجارة الإليكترونية.

ب- ضعف شركات تقديم خدمات الإنترنت: تعانى شركات تقديم خدمة الإنترنت ISPs من مشاكل عديدة. يأتى فى مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض فى العديد من الدول العربية، وعلى سبيل المثال، يتطلب الدخول على موقع إليكترونى مستضاف من قبل شبكة شركة ما عبر إحدى الشبكات الأخرى فى لبنان المرور عبر الولايات المتحدة أو أوروبا ثم الرجوع إلى تلك الشبكة. كما تتسم السرعات التى توفرها شبكات الاتصالات الخاصة بالدخول على الإنترنت بالبطء الشديد، فعلى سبيل المثال لا تتجاوز سرعة الدخول على الإنترنت فى ظل الشبكة العامة للاتصالات الهاتفية اللبنانية ٥٦ كيلوبايت/ثانية وهى سرعات غير كافية لممارسة التجارة الإليكترونية. ويؤدى هذا الضعف إلى كثرة حدوث الاختناقات، مما يصعب معه الاعتماد على تلك الشبكات فى إجراء التطبيقات الحرجة للتجارة الإليكترونية خاصة العمليات المصرفية والسمسرة أو تبادل البيانات والملفات المصورة. فقد بلغ عدد الأعطال السنوية فى الأردن على سبيل المثال حوالى ٥٨ عطلا لكل ١٠٠ خط تليفون، وحوالى ٦٠ فى تونس، و ٥٠ فى الجزائر، و ٩٨ فى جيبوتى، و ١٣٨ فى موريتانيا، بالمقارنة بحوالى ١٣ عطلا فقط فى الولايات المتحدة الأمريكية وحوالى ٨ فقط فى السويد.

وقد أدى التوسع فى تأسيس الشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت فى بعض الدول العربية إلى ظهور عدد كبير من الشركات الضعيفة صغيرة الحجم، مما جاء على حساب كفاءة تقديم الخدمة وقدرة تلك الشركات على تطوير شبكاتها وقدرتها على التأقلم مع التطورات المتسارعة فى هذا المجال، خاصة مع انتقال الإنترنت من مجرد تدفق البيانات المكتوبة إلى تدفق الملفات والبيانات الصوتية والمرئية. ويقدر عدد شركات خدمات الإنترنت فى مصر، على سبيل المثال، بحوالى ٦٥ شركة تسيطر ٨ شركات منها فقط على حوالى ٦٠% من سوق الإنترنت بينما يسيطر العدد الباقى (٥٧ شركة) على النسبة الباقية. ومن أهم المقترحات المقدمة لتحسين أداء تلك الشركات هو اندماجها فى عدد محدود يتمتع بالقدرة على التأقلم مع التطورات المتلاحقة فى مجال الاتصالات والمعلومات وبحيث تستطيع تقديم خدمات الإنترنت بأسعار ومستويات فنية جيدة. وقد بدأت عمليات الاندماجات بالفعل إلا أن عدد الشركات الصغيرة لازال كبيرا. وقد يكون من الأنسب وضع الضوابط التشريعية والقانونية التى تضمن توافر المعايير الاقتصادية اللازمة لضمان كفاءة وفعالية عمل تلك الشركات. ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلات التى تواجه تلك الشركات مع الانتقال إلى مجانية خدمة الدخول على الإنترنت، الأمر الذى يفرض العديد من التحديات الفنية والمالية والمحاسبية أمام تلك الشركات وضرورة تطويرها للقدرات الفنية لشبكاتها بحيث تكون قادرة على التعامل مع المعطيات الجديدة، وهو ما قد لا يتوفر إلا لعدد محدود من تلك الشركات. ويفرض ذلك من جديد أهمية إعادة هيكلة تلك الشركات سواء من خلال إلحاقها بالشركات الكبرى الرئيسية، أو إدماجها فى عدد محدود من الشركات، أو تحويلها إلى شركات توزيع تابعة للشركات الكبرى تقوم بتوزيع الخدمة فى المحافظات. فضلا عن أهمية الدور الذى يجب أن تضطلع به وزارة الاتصالات والمعلومات ومرفق تنظيم الاتصالات فى تنظيم عمل تلك الشركات والتنسيق بينها وبين الشركة المصرية للاتصالات.

ج- ويرتبط بالعوامل السابقة ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الإنترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية. ويرجع ارتفاع تلك الأسعار فى الدول العربية إلى التمييز بين تكلفة الخدمة التليفونية التى تعد مرتفعة أصلا بالقياس بالمستويات العالمية، وتكلفة تقديم خدمة الإنترنت ذاتها والتى يتم توفيرها مجانا فى الدول المتقدمة. وفى مصر على سبيل المثال تصل التكلفة الإجمالية للدخول على الإنترنت (عن طريق الشركة المصرية للاتصالات والتى تقوم بتحميل التكلفة الإجمالية على فاتورة التليفون) حوالى ٩٠٠ جنيه شهريا (٢١٧ دولار شهريا، ٢٦٠٤ دولار

سنويا*) بمعدل خمس ساعات يوميا وهو معدل يعد مرتفعا جدا بالقياس بمستوى الدخل فى مصر، حيث تشكل إجمالى التكلفة السنوية للدخول على الإنترنت بالمعدلات السابقة حوالى ٧٦% من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مقوما بالقدرة الشرائية للدولار والذى يبلغ حوالى ٣٤٢٠ دولار. كما أن تركز شركات تقديم خدمة الإنترنت فى العاصمة والمدن الرئيسية يؤدى إلى مضاعفة تكلفة الدخول على الإنترنت خارج تلك المناطق عبر الشبكات الخاصة لتلك الشركات بسبب اعتمادها على الخطوط البعيدة. وعلى الرغم من الإعلان عن تقديم خدمة الدخول على الإنترنت مجانا ابتداء من يناير ٢٠٠٢ واقتصار تكلفة الحصول على تلك الخدمة على تكلفة المكالمة التليفونية دون تحصيل رسوم إضافية، إلا أن تعظيم التأثيرات الإيجابية لهذا التطور الهام يتطلب تخفيض تعريفة المكالمات المحلية لتصل إلى المستويات العالمية السائدة، أو تخفيض تعريفة المكالمات الخاصة بالدخول على الإنترنت، فضلا عن ضرورة تعميم تلك المزايا لتصل إلى كافة المدن والمحافظات دون اقتصارها على العاصمة فقط.

د- تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التى لازالت فى مراحلها الأولى: تعانى تلك الصناعة فى الاقتصادات العربية من عدد من المشكلات. يأتى فى مقدمتها ضعف القاعدة البشرية التى تستند إليها صناعة المعلومات فى البلدان العربية؛ ومحدودية حجمها، إذ لا يتعدى عدد شركات البرمجة وتطوير المواقع الإليكترونية والخدمات المرتبطة بها فى الأردن، على سبيل المثال، حوالى ٥٠ شركة تتسم بصغر حجمها، حيث لا يتعدى إجمالى العاملين بها حوالى ١٢٥٠ فردا بمعدل ٢٥ فرد لكل منها، كما تتسم الأجور فى هذا القطاع بالضعف النسبى بالمقارنة بالمستويات العالمية الأمر الذى يجعل الهجرة إلى الخارج أحد الأهداف الرئيسية للعمالة فى هذا القطاع. إذ يعادل أجر مبرمج مبتدئ فى الأردن حوالى ٣٦٠ دولار شهريا مقارنة بحوالى ٣٣٩٠-٥٤٠٠ دولار فى ايرلندا على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض قد يشكل أحد عناصر تنافسية صناعة المعلومات فى البلدان العربية إلا أنه يدفع فى الوقت نفسه بالعمالة فى هذا القطاع إلى الهجرة للخارج سعيا وراء مصادر دخل أعلى خاصة فى ظل ضعف تلك الصناعة.

هـ- التواجد المحدود على شبكة الإنترنت وغياب الأطر التشريعية والقانونية: على الرغم من أن العديد من شركات التجارة العربية قد اتجهت خلال العامين الأخيرين إلى تصميم مواقع إليكترونية خاصة بها على شبكة المعلومات الدولية إلا أن أغلب المواقع الإليكترونية لازالت لا تركز على البيع أو الممارسة المنظمة للتجارة الإليكترونية بقدر ما تركز على أنشطة الدعاية والإعلان عن منتجاتها، فضلا عن تركيزها على السوق المحلية التى تعد سوقا محدودا سواء بالقياس إلى عدد مستخدمى الإنترنت فى العالم العربى أو المتعاملين بالتجارة الإليكترونية. ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر إلى عدم توافر الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم التجارة الإليكترونية والتى تعد شرطا ضروريا لنمو تلك التجارة على نحو يسمح بممارسة التجارة الإليكترونية بشكل منظم.

و- عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لممارسة التجارة الإليكترونية: ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من بينها عدم توافر التمويل اللازم لتبنيها استراتيجية التجارة الإليكترونية والخدمات المرتبطة بها (الدفع الإليكترونى، والشحن والنقل والتسليم...إلخ) أو بسبب اقتناعها / إدراكها بعدم جدوى التجارة الإليكترونية فى المرحلة الراهنة فى ضوء انخفاض عدد مستخدمى الإنترنت وارتفاع نسبة المخاطرة وعدم توافر البنية الأساسية الجيدة الأمر الذى ينعكس على ارتفاع تكلفة تطبيق استراتيجيات التجارة الإليكترونية.

ز- هناك بعض العوامل التى تتصل بالقطاع الخاص فى الدول العربية: ويتمثل أهمها فى ضعف القطاع الخاص ذاته فى معظم الدول العربية وهو القطاع المنوط به القيام بالدور القائد فى تنمية ونمو التجارة الإليكترونية. كما تثور فى هذا الإطار أيضا علاقة الشك المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل مستمر والتى تنعكس بشكل خاص فى إحجام الأخير عن تقديم البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بحجم الإنتاج والعمالة والطاقة الإنتاجية والمواصفات الفنية للسلع والمنتجات التي يقوم بإنتاجها..إلخ، سواء من خلال تحميل تلك البيانات مباشرة على المواقع الإليكترونية الخاصة به على الإنترنت أو تقديمها إلى الحكومة فى إطار المشروعات الخاصة ببناء قواعد بيانات تفصيلية عن الاقتصاد الوطنى وهيكل الإنتاج. ويمثل توافر تلك البيانات شرطا ضروريا فى الكثير من الحالات لعقد الصفقات الإليكترونية، إذ تشترط الكثير من الشركات الأجنبية توافر تلك البيانات

* التقديرات محسوبة على أساس تكلفة عشرة قروش للدقيقة الواحدة على الإنترنت، وسعر للدولار الأمريكى ٤,١٤ جنيها مصريا.

قبل عقد الصفقات التجارية الإليكترونية او الدخول في المعاملات التجارية الإليكترونية. وتمثل تلك المشكلة إحدى المعوقات التى لازالت تواجه عمل نقطة التجارة الدولية في مصر. ويرجع إحجام القطاع الخاص عن توفير تلك البيانات إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الخوف من استخدامها ضده نظرا لارتباطها بأنشطة الضرائب والتأمينات وغيرها. ويتطلب تنمية التجارة الإليكترونية ضرورة تنمية الوعى لدى القطاع الخاص بأهمية توفير تلك البيانات وما يمكن أن يؤدى توفرها على شبكات المعلومات من تنمية فرص التصدير، فضلا عن ضرورة خلق المناخ التشريعى اللازم لخلق الثقة لدى القطاع الخاص بأهمية تداول وتوفر المعلومات بخصوص نشاطه الإنتاجي.

ح- هناك بعض العوامل التى تتعلق بالثقافة العربية وظروف المجتمعات العربية التى تحول دون انتشار التجارة الإليكترونية، ويشار هنا بشكل خاص نظرة المجتمع العربى إلى عمليات التسوق باعتبارها أحد أشكال الترفيه فى ضوء قلة وسائل الترفيه بالمقارنة بالمجتمعات المتقدمة.

٢- شروط تنمية التجارة الإليكترونية فى مصر والبلدان العربية

تتطلب تنمية التجارة الإليكترونية فى العالم العربى العمل على ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول هو تنمية الوعى بأهمية التجارة الإليكترونية أو ما يمكن أن نطلق عليه نمو إدراك عام لدى صانع القرار والقطاع الخاص بأهمية التجارة الإليكترونية بحيث لا يتم التعامل معها باعتبارها خيارا ترفيا بقدر ما تعد أمر ضروريا. ويرتبط بذلك العمل على تنمية الوعى بالتجارة الإليكترونية وتنمية القدرات البشرية اللازمة للدخول فى هذا المجال. أما المحور الثانى فيتمثل فى العمل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإليكترونية خاصة فى مجال الاتصالات. وأخيرا يتعلق المحور الثالث بتنمية البيئة التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم وتسهيل ممارسة التجارة الإليكترونية بشكل منظم. وفى إطار المحاور الثلاثة السابقة، يمكن تحديد عدد من المداخل/ الشروط الضرورية لتنمية التجارة الإليكترونية فى مصر والعالم العربى.

أ- الإدراك: يأتي اقتناع صانع القرار الاقتصادى بأهمية التجارة الإليكترونية، والدور سيلعبه هذا النمط الجديد من التجارة فى مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات النامية، والآثار السلبية التى يمكن أن تقع على تلك الاقتصادات فى حالة إذا ما تأخرت فى تطبيق وتنمية استراتيجيات فاعلة لتنمية التجارة الإليكترونية وتوظيفها لخدمة قضية التصدير باعتبارها إحدى القضايا الرئيسية بالنسبة لتلك الاقتصادات بمثابة الشرط الضرورى لانطلاق التجارة الإليكترونية. ويجب أن ينطلق هذا الإدراك من حقائق محددة يأتى فى مقدمتها التعامل مع التجارة الإليكترونية باعتبارها ليست "خيارا" ترفيا بقدر ما أصبحت "فرضا"، وأن التأخر فى تطبيق استراتيجيات التجارة الإليكترونية يحمل ليس فقط خطر المزيد من التهميش الاقتصادى، ولكن أيضا المزيد من التدهور الاقتصادى بسبب احتمالات تراجع نصيب تلك الاقتصادات من التجارة الدولية، وتفاقم العجز فى موازين المدفوعات فى ضوء التسهيلات التى تقدمها التجارة الإليكترونية للواردات.

وعلى الرغم من أن مظاهرا عديدة عكست إدراك صانع القرار الاقتصادى العربى والمصرى لأهمية التجارة الإليكترونية، إلا أن هذا الإدراك يجب أن يترجم إلى سياسات حقيقية ونشيطة لولوج التجارة الإليكترونية من خلال استراتيجيات متكاملة. ومن ناحية أخرى، يجب نقل هذا الإدراك إلى الفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص بشكل رئيسى وربما يكون ذلك من خلال مشاركة الحكومة ذاتها فى التجارة الإليكترونية ليس فقط كمنظم لهذه السوق الجديدة أو من خلال ما تقدمه للقطاع الخاص والوحدات الإنتاجية من دعم فنى وبرامج تدريب على التجارة الإليكترونية، ولكن أيضا كمشترى. إذ أن اعتماد الحكومة أسلوب التجارة الإليكترونية من شأنه أن يساهم فى توفير الثقة والحافز لدى القطاع الخاص لاعتماد التجارة الإليكترونية وتزايد اقتناعه بجدوى هذا النمط الجديد من التجارة، بالإضافة إلى ما توفره من فرص ترشيد الإنفاق الحكومى من خلال ما توفره التجارة الإليكترونية من منافسة بين المنتجين وتقليل تكاليف النقل وتحسين مستوى تقديم الخدمة الحكومية.

ب- تحديد السوق المستهدف: على الرغم من أن سوق التجارة الإليكترونية لازال يتركز بالأساس فى الدول الصناعية المتقدمة بالنظر إلى اتساع نطاق استخدام شبكة المعلومات الدولية وتوافر بيئات تشريعية أكثر تطورا، الأمر الذى يفرض التركيز فى تلك المرحلة على الأسواق المتقدمة، إلا أن التقدم المتسارع الذى تشهده الأسواق النامية فى مجال التجارة الإليكترونية خاصة

الدول الإفريقية والدول العربية يفرض التركيز على تلك الأسواق خاصة أن التجارة الإليكترونية لا تنفى اختفاء كافة المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية أو العربية فى الأسواق المتقدمة بما فى ذلك المعوقات الجمركية، وإن كانت تقدم فرصا أوسع للتسويق والترويج. ويتطلب ضمان النفاذ إلى تلك الأسواق عددا من الشروط يتمثل أولها فى إجراء دراسات التسويق وتحديد أذواق المستهلكين فى تلك الأسواق على نحو يساهم فى تصميم وإدارة مواقع التجارة الإليكترونية وتحديد السلع والخدمات التى يمكن ترويجها إليكترونيا فى تلك الأسواق؛ وإعادة النظر فى استراتيجيات تفعيل الأسواق والأسعار والتسويق ..الخ؛ والتنسيق بين القوانين والأطر التشريعية المحلية التى تنظم التجارة الإليكترونية والأطر التشريعية فى تلك الأسواق ـ خاصة أن محاولات تطوير تلك الأطر لازالت فى مراحلها الأولى ـ مع التركز بشكل خاص على الجوانب والأبعاد القانونية للتجارة الإليكترونية على نحو يضمن تسهيل تلك المعاملات والتوافق بين الأسس القانونية التى تستند إليها المعاملات التجارية الإليكترونية مع الأسواق الصاعدة.

وأخيرا، يجدر الإشارة إلى أهمية إدخال محور التجارة الإليكترونية ضمن المشروعات المقترحة لتحرير التجارة الإقليمية، خاصة مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقات التجارة الحرة العربية الثنائية، ومشروع منطقة التجارة الحرة للكوميسا، بحيث تشكل التجارة الإليكترونية إحدى عناصر دفع تلك المشروعات، من ناحية، وتنمية التجارة الإليكترونية مع تلك الأسواق من ناحية أخرى.

ج- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الرئيسية التى يتوقع أن تلعب دورا محوريا فى دفع التجارة الإليكترونية بالنظر إلى الفرص الواسعة التى تقدمها تلك التجارة لهذه الصناعات من الترويج والتسويق والنفاذ إلى الأسواق العالمية بتكلفة أقل بالقياس إلى الوسائل التقليدية التى شكلت إحدى معوقات التوجه التصديرى لتلك الصناعات. كما يوفر العدد الكبير للمنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة داخل قطاع الصناعة التحويلية، فرصة كبيرة لتوظيف وتعظيم إمكانات الاستفادة من التجارة الإليكترونية. فقد بلغ إجمالى عدد تلك المنشآت فى قطاع الصناعة التحويلية (والتى تضم من عامل واحد إلى أقل من ٥٠٠ عامل) فى مصر والمسجلة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ حوالى ٥٩٤٥ منشأة من إجمالى ٦٠١٩ منشأة مسجلة خلال تلك الفترة أى بنسبة ٩٩%، مقابل ٧٤ منشأة كبيرة الحجم (والتى تضم ٥٠٠ عامل فأكثر)، بنسبة لا تتعدى ١% فقط. وتتزايد نسبة المشروعات الصغيرة جدا (١-٩ عامل) والصغيرة (١٠-٤٩ عامل)، حيث يبلغ عدد تلك المشروعات حوالى ٥٢٠٥ منشأة بنسبة ٨٧%، مقابل ٧٤٠ منشأة متوسطة الحجم أى بنسبة ١٢% تقريبا، الأمر الذى يجعل تنمية هذه الصناعات إحدى المحاور الرئيسية لتنشيط التجارة الإليكترونية سواء على مستوى السوق المحلية أو الخارجية.

ويتطلب تنمية تلك الصناعات على نحو يجعل منها محركا هاما لنمو للتجارة الإليكترونية وبشكل يخدم قضية الصادرات عددا من السياسات، يتمثل أولها فى تنمية الحافز لدى تلك المنشآت لتبنى استراتيجية التجارة الإليكترونية كاستراتيجية رئيسية للترويج لمنتجاتها وتنمية صادراتها؛ وتنمية الوعى لديها بأهمية التجارة الإليكترونية؛ وتسهيل نفاذها إلى شبكة المعلومات الدولية من خلال تصميم وامتلاك المواقع الإليكترونية الخاصة، وتنمية مهاراتها الذاتية فى إدارة تلك المواقع كمواقع تجارية وإدارة العلاقة بالمستهلك الإليكترونى، فضلا عن تنمية قدراتها فى مجال تسليم البضائع المادية المباعة عن طريق الوسائل الإليكترونية؛ وتنمية روابط التعاون بين تلك المنشآت ونقط التجارة الدولة وفروعها (وهو المشروع الذى يهدف إلى تشجيع وتسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص إلى شبكة المعلومات الدولية والتجارة الإليكترونية). ويتطلب إدخال تلك التطورات تقديم الدعم الفنى لهذا القطاع سواء من خلال توفير برامج التدريب على التجارة الإليكترونية أو تقديم الدعم الفنى اللازم لتسهيل نفاذه إلى شبكة المعلومات الدولية. وعلى الرغم من أن عدد من تلك المنشآت يمتلك مواقع إليكترونية خاصة على شبكة المعلومات الدولية، إلا أنها تعد مواقع بسيطة تؤدى دورا تعريفيا تسويقيا فى أحسن الأحوال أكثر منها مواقع للتجارة الإليكترونية.

د- تطوير القطاع المصرفى لوسائل الدفع الإليكترونى: لازال الجهاز المصرفى فى العالم العربى متخوفا من توظيف شبكة المعلومات الدولية فى إجراء عمليات غسيل الأموال فى الأسواق المحلية عبر البنوك خاصة فى ظل غياب ضوابط دولية تنظم الخدمات المصرفية الدولية وارتفاع معدلات القرصنة فى العالم. وفى ضوء تلك المشكلات يقترح البدء بعدد محدود من الخدمات المصرفية الإليكترونية عبر الإنترنت على أن

يتم زيادتها عبر مراحل متدرجة. ولتطوير الأداء المصرفى يتطلب الأمر تنمية البنية الأساسية فى هذا القطاع وربط شبكات الحاسب الآلى للبنوك التى تتعامل فى مجال التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية الإليكترونية، وتأهيل الكوادر المصرفية على التعامل مع هذا النشاط، وتوقيع اتفاقيات دولية بين البنوك المركزية العربية والبنوك المركزية فى مختلف الأسواق الدولية لتوفير الضمانات اللازمة لحماية الجهاز المصرفى من الاختراق الخارجى.

إلا أن التطور الأهم يتمثل فى ضرورة تطبيق نظام البطاقات الائتمانية الإليكترونية مع وضع الضوابط والصيغ التى تضمن تسهيل المعاملات التجارية الإليكترونية وعوامل الأمان اللازمة لاستقرار تلك المعاملات، فمازال استخدام البطاقات الائتمانية فى المعاملات التجارية الإليكترونية فى محدودا جدا بسبب مشكلات الأمان وتحذير البنوك من استخدام بطاقات الائتمان فى المعاملات الإليكترونية أو الدفع الإليكترونى. فقد أوقف البنك الأهلى المصرى على سبيل المثال استخدام أرقام بطاقات الفيزا والماستر كارد الصادرة عنه فى الدفع مقابل المعاملات التجارية الإليكترونية ابتداء ٢٠٠١/٤/١، وذلك تجنبا للمشكلات التى قد تنشأ عن تلك المعاملات. وتنصح البنوك فى المقابل باستخدام ما يعرف ببطاقات الإنترنت التى تصدرها البنوك ذات قيم نقدية صغيرة قد لا تتجاوز ٢٠٠ دولار، وذلك بغرض التقليل من حجم الخسائر التى يمكن أن يتعرض لها المستهلك فى حالة سرقة أرقام البطاقة. إلا أنه على الرغم من المخاطر التى قد تترتب على استخدام تلك البطاقات إلا أن الامتناع عن استخدامها أو تطوير آلية معينة للوفاء أو الدفع الإليكترونى يشكل عائقا خطيرا لتنشيط التجارة الإليكترونية، ولابد من توفير الجهاز المصرفى لآلية آمنة مناسبة للوفاء الإليكترونى. وقد تعهدت الحكومة المصرية بإصدار ٦ مليون بطاقة ذكية بحلول عام ٢٠٠٥ يسجل عليها جميع بيانات العميل الشخصية والمالية يمكن استخدامها فى المعاملات التجارية الإليكترونية بمعدل أكثر أمانا. إلا أنه على الرغم من أهمية هذا التطور إلا أن تأخره إلى عام ٢٠٠٥ يعوق نمو التجارة الإليكترونية بشكل كبير، ويؤجل دخول الاقتصاد المصرى فى مجال التجارة الإليكترونية بشكل أكثر ثقة وفاعلية.

هـ- تطوير الإطار التشريعى: تتبع أولوية تطوير الإطار التشريعى كإحدى المداخل الرئيسية لتطوير وتنمية التجارة الإليكترونية من المشكلات القانونية التى تثيرها التجارة الإليكترونية على نحو جعل من الأطر التشريعية والقوانين المحلية القائمة إحدى العقبات الرئيسية أمام نمو التجارة الإليكترونية وتحولها إلى استراتيجية متكاملة لقطاع التجارة سواء على مستوى السوق المحلية أو المعاملات التجارية الخارجية. وتتسم الجوانب القانونية لقضية التجارة الإليكترونية بتقاطعها الشديد مع العديد من القوانين الداخلية على نحو يتطلب تطويرا واسعا للأطر التشريعية والقانونية الداخلية القائمة عبر منهج متكامل دون الاكتفاء بصدور قانون محدد يكتفى بمعالجة الجوانب والأبعاد القانونية المباشرة للتجارة الإليكترونية.

وتتمثل العقبات القانونية المباشرة فى القوانين المحلية أمام التجارة الإليكترونية فى اشتراط التوثيق الكتابى أو الورقى، والتوقيع اليدوى، واشتراط الوثيقة/النسخة الأصلية original document، وقضية الضرائب والرسوم الجمركية على المعاملات التجارية الإليكترونية، والولاية القضائية وأجهزة فض المنازعات التجارية الإليكترونية. كما يتطلب تنمية التجارة الإليكترونية أيضا خلق الإطار التشريعى الذى يضمن حماية البيانات والمعلومات المتداولة عبر المعاملات التجارية الإليكترونية، وتوسيع نطاق ومفهوم حماية حقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية العلامات التجارية الإليكترونية وأسماء الدومين Domain name، وتطوير قوانين جرائم الكمبيوتر لحماية المتعاملين بالتجارة الإليكترونية ومستخدمى الإنترنت ضد جرائم القرصنة وسرقة البيانات، وحماية المستهلك ضد عمليات السرقة والغش والقرصنة، وضمان خصوصية وسرية البيانات الشخصية، وتحديد مسئولية شركات تقديم خدمات الإنترنت ISP، فضلا عن خلق قطاع تأمين فاعل ضد مخاطر التجارة الإليكترونية، وتطوير طرق وآليات التحقيق والإجراءات القضائية لتتناسب مع طبيعة الجرائم الحديثة فى هذا المجال.

وتحتل قضايا ثلاث رئيسية أهمية خاصة فى مجال تطوير البنية التشريعية للتجارة الإليكترونية، هى شرط التوثيق الكتابى، والتوقيع اليدوى الكتابى، والمستند الأصلى، تحتاج إلى إعادة صياغة بحيث تضمن البيئة التشريعية توافر الاعتراف المطلوب للوثائق الخاصة بالمعاملات التجارية الإليكترونية كشرط أساسى لتنمية التجارة الإليكترونية.

١- التوثيق الكتابى: تشترط معظم القوانين المحلية والاتفاقات الدولية التوثيق الكتابى للمعاملات والصفقات التجارية سواء كشرط لصحة وتوافر المشروعية القانونية

للمعاملة الاقتصادية أو التجارية، أو كشرط لقبول المقاضاة القانونية فى حالة النزاع بين أطراف تلك المعاملة. إلا إنه تحت تأثير التطورات المتسارعة فى وسائل الاتصال ذهبت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الحديثة إلى تجنب تضمينها شروطا أو مبادئ تفرض شكلا معينا للاتفاق. فقد نصت على سبيل المثال "اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولى للبضائع" UN Convention on Contracts of International Sale of Goods (UNCCISG) فى عام ١٩٨٠، على عدم ضرورة إثبات عقود البيع فى شكل وثيقة مكتوبة وإمكانية إثبات تلك العقود من خلال وسائل أخرى مثل الشهود. كما ذهبت بعض الاتفاقيات الأخرى إلى توسيع مفهوم التوثيق ليشمل بالإضافة إلى الوثيقة المكتوبة الفاكس والتلغراف والتلكس. إلا أن هذه التطورات ظلت غير كافية بالنظر إلى التحديات التى تفرضها طبيعة التجارة الإليكترونية من حيث التعامل من خلال وثائق إليكترونية غير ورقية، الأمر الذى فرض ضرورة تطوير الأطر القانونية الدولية والمحلية على السواء للتوافق مع طبيعة الوثائق الإليكترونية الحديثة.

ومن أهم المشروعات التى يمكن الاستفادة منها فى هذا الإطار نموذج قانون UNCITRAL. وقد اتبع القانون منهجا وظيفيا فى تحديد الوثيقة الإليكترونية المعترف بها كوثيقة للمعاملة التجارية الإليكترونية، فبدلا من إعادة تعريف مفهوم "الوثيقة المكتوبة" written document بحيث يشمل الوسائل أو الأشكال الإليكترونية الحديثة، تبنى القانون منهجا وظيفيا يقوم على تحديد المبادئ والشروط التى ترقى بالوثيقة الإليكترونية أو "رسالة البيانات الإليكترونية" electronic data message إلى مستوى الوثيقة المكتوبة. فقد تضمنت المادة السادسة من القانون شرطين أساسيين فى الوثيقة الإليكترونية حتى تحقق نفس الوظيفة التى تحققها الوثيقة المكتوبة، الأول هو شرط "إمكانية الوصول" accessible إلى "رسالة البيانات الإليكترونية"، أما الشرط الثانى فيتمثل فى إمكانية استخدامها أو الاستشهاد بها كمرجع لاحق subsequent reference. ويشير مفهوم "إمكانية الوصول إليها" إلى ضرورة أن تكون البيانات أو المعلومات المتضمنة فى رسائل البيانات عبر الحاسبات الآلي قابلة للقراءة والفهم مع توافر البرامج التى تمكن من قراءة تلك البيانات. كما يشير مفهوم "قابلة للاستخدام" ليس فقط إلى قدرة العناصر البشرية على فهم واستخدام تلك البيانات أو الرسائل ولكن أيضا إمكانية معالجتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر. وهكذا تسمح المادة السادسة من القانون المذكور باستبعاد بعض الرسائل أو الوثائق الإليكترونية كوثائق معترف بها فى مجال التجارة الإليكترونية، ما لم تحقق الأغراض السابقة.

٢- شرط التوقيع: يعد التوقيع هو الأداة الرئيسية لتحديد هوية الموقع، من ناحية، والتزامه بمضمون الوثيقة، من ناحية أخرى. ويعد التوقيع اليدوى هو الأداة الأكثر شيوعا للتوقيع، بحيث مثل الشرط الرئيسى فى القوانين المحلية والاتفاقات الدولية المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية كشرط رئيسى لصحة الاتفاق الخاص بالمعاملة التجارية. وعلى الرغم من اتجاه القوانين المحلية والمعاهدات الدولية خلال السنوات الأخيرة تحت تأثير التقدم التسارع لوسائل الاتصال إلى استحداث بعض الأشكال الجديدة من التوقيع، إلا أن التوقيع اليدوى لازال يمثل فى القوانين المحلية الأداة الرئيسية للتوثيق والتعبير عن التزام الموقع بمضمون الوثيقة، الأمر الذى يمثل عائقا أمام نمو التجارة الإليكترونية بالنظر إلى طبيعة التبادل الإليكترونى للبيانات.

والواقع أن الدعوة إلى استحداث أشكال جديدة للتوقيع تعود إلى فترات بعيدة نسبيا، فقد دعت مجموعة العمل الخاصة بتسهيل إجراءات التجارة الدولية التابعة للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا فى عام ١٩٧٩ الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بدراسة النصوص والتشريعات المحلية والدولية إلى إعادة النظر فى مفهوم "التوقيع" بما يتوافق مع إمكانية تبادل الوثائق والبيانات إليكترونيا. وبالمثل فى عام ١٩٨٥ أوصت لجنة UNCITRAL الحكومات بمراجعة الشروط القانونية الخاصة بالتوقيع الخطى اليدوى على الوثائق الخاصة بالمعاملات التجارية من خلال السماح باستخدام الوسائل الإليكترونية فى التوثيق. ومن خلال الاعتماد على المنهج الوظيفى أيضا تجنب نموذج قانون UNCITRAL تقديم شكل محدد بعينه للتوقيع الإليكترونى واكتفى فى المقابل بتحديد الشروط العامة التى يجب تحققها فى شكل التوقيع الإليكترونى الذى يمكن تطبيقه على المستوى المحلى. فقد نصت المادة السابعة من نموذج القانون على أن توقيعا إليكترونيا ما يصبح توقيعا قانونيا إذا كشف بشكل واضح ومحدد عن هوية الموقع على الرسالة الإليكترونية، من ناحية، والتزامه بمضمون الرسالة، من ناحية أخرى.

٣- شرط المستند الأصلى: يمثل اشتراط الاحتفاظ بالمستند أو الوثيقة الأصلية أحد العقبات الرئيسية أمام نمو التجارة الإليكترونية بالنظر إلى صعوبة التفرقة فى تلك المعاملات بين المستند أو الرسالة الإليكترونية الأصلية

ونسختها المرسلة. ويستخدم شرط المستند الأصلى لضمان سلامة النسخ المستخدمة وتطابقها مع الأصول. ويتطلب تطوير البيئة التشريعية إعادة تطوير مفهوم المستند الأصلى بحيث لا يمثل عائقا أمام المعاملات التجارية الإليكترونية، من ناحية، مع ضمان سلامة النسخ المستخدمة لرسائل البيانات الإليكترونية وعدم تعرضها لأية محاولات للتغير أو التدخل في محتواها من قبل المستقبل. وقد اتخذ نموذج قانون UNCITRAL نفس المنهج فيما يتعلق بضمان الحفاظ على سلامة رسائل البيانات الإليكترونية المتبادلة وعدم إدخال أية تعديلات تؤثر على مضمون تلك الرسائل، فقد اكتفت المادة الثامنة من نموذج القانون بالتأكيد على بعض المبادئ العامة لضمان سلامة تلك الرسائل.

وقد حاول مشروع القانون المقترح للتجارة الإليكترونية فى مصر معالجة معظم البنود والموضوعات السابقة، ابتداء من الانطلاق من تعريف محدد لمفهوم التجارة الإليكترونية، والتشفير الإليكترونى للبيانات والمعلومات، والإثبات، وحماية المستهلك، والمعاملة الضريبية، والجهات القضائية الخاصة بالنظر فى منازعات التجارة الإليكترونية وما يرتبط بها من إجراءات تحفظية بشأن المعاملات التجارية المخالفة للقانون، والجرائم والعقوبات وتسوية المنازعات. إلا أن معالجة مشروع القانون لتلك القضايا جاءت فى الكثير من مواد المشروع معالجة عامة، وأحالت الكثير من المسائل الشائكة والهامة إلى اللائحة التنفيذية للقانون حتى أن أبوابا كاملة من مشروع القانون قد أحيلت إلى تلك اللائحة، مثال ذلك التوقيع الإليكترونى، ومنح تراخيص الاعتماد الإليكترونى، وقواعد تشفير المحررات الإليكترونية، وأنواع وأجهزة وبرامج التشفير المسموح باستيرادها أو تصنيعها، وشروط تمتع المحررات الإليكترونية بالحجية المقررة فى قانون الإثبات، وشروط منح التراخيص لأصحاب الدومين، وتحديد البيانات الأساسية فى الإعلان عن السلعة، والقواعد والإجراءات والنماذج والإقرارات المتعلقة بخضوع المعاملات الإليكترونية لقوانين الضرائب والجمارك، الأمر الذى يضعف كثيرا من أهمية القانون حال صدوره على هذا النحو، خاصة أن إحالة تناول تلك القضايا الهامة إلى اللائحة التنفيذية للقانون تفقد القانون الكثير من مبررات وضعه فى حالة تأخر صدور اللائحة التنفيذية وهو ما حدث فى الكثير من القوانين. ومن ناحية أخرى، يظل القانون المقترح – حال صدوره- خطوة أولى وإن ظلت ضرورية لتطوير البيئة التشريعية الملائمة لتنمية التجارة الإليكترونية، ولكن يجب أن تمتد عملية خلق البيئة التشريعية الداعمة لتنمية التجارة الإليكترونية العمل على خلق بيئة تشريعية متكاملة تسمح بخلق المناخ التشريعى اللازم لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات ونمو ما يطلق عليه "مجتمع المعلومات". ويتطلب ذلك إصلاح واسع النطاق لكافة القطاعات الحكومية بحيث تصبح أكثر "صداقة" للمعلومات والاتصالات وتنمية الوعى المعلوماتى. ويتطلب هذا التكامل أن تستند عملية الإصلاح التشريعى إلى دراسة حصرية ومسحية لكافة القوانين القائمة التى تنظم كافة المعاملات التجارية التقليدية سواء تلك التى تنظم المعاملات التجارية بين الأفراد والدولة، أو بين الأفراد وبعضهم البعض، أو المعاملات التجارية بين الأطراف الحكومية، ومعالجة كافة أشكال التناقض التى قد تنشأ بين القوانين المحلية القائمة وممارسات التجارة الإليكترونية. وعلى سبيل المثال تثير قضية التجارة الإليكترونية بعض المشكلات الخاصة بمستقبل المعاملات التجارية بين الدولة والأفراد، والتى تستند إلى قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ والذى يُخضِع المناقصات والممارسات العامة لمبادئ العلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة. وعلى الرغم من اعتماد القانون للإعلان فى الصحف الوسيلة الرئيسية لتحقق مبدأ الإعلام، إلا أنه أكد إمكانية إضافة غيرها من وسائل الإعلان الأخرى واسعة الانتشار، الأمر الذى يفتح المجال أمام إمكانية الاعتماد على الإنترنت كإحدى تلك الآليات. غير أنه على الرغم من إمكانية الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للإعلان عن المناقصات العامة لا يمكن الاعتماد عليها فى تقديم العطاءات نظرا لاشتراط القانون المذكور تقديم تلك العطاءات فى مظروفين مغلقين (أحدهما للعرض المالى والآخر للعرض الفنى)، الأمر الذى يفرض ضرورة تطوير هذا القانون لتسهيل المعاملات التجارية الحكومية مع الأفراد والاستفادة من إمكانات التجارة الإليكترونية فى تسهيل إجراء الممارسات والمناقصات وتقديم العطاءات والدفع الإليكترونى...إلخ.

ز- تنمية القدرات التنافسية للمنتجات الاقتصادية وتطوير القاعدة الإنتاجية المناسبة للتجارة الإليكترونية: فالتجارة الإليكترونية لن تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الاقتصادية العربية إلا فيما يتعلق بتخفيض تكلفة النقل والتسويق أو تكلفة فتح فروع جديدة، فضلا عن توسيع نطاق وحجم سوق الطلب، ولن يكون هناك قطاع تجارة إليكترونية تستفيد منه الاقتصادات العربية ما لم تكن

جدول رقم (٩)
نصيب عدد من الاقتصادات العربية من التجارة العالمية فى الخدمات التجارية
بالمقارنة بأهم عشرة دول (١٩٩٩، مليون دولار)

الصادرات			الواردات		
الدولة	القيمة بالمليون دولار	% إلى إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية	الدولة	القيمة بالمليون دولار	% إلى إجمالى الواردات العالمية من الخدمات التجارية
الولايات المتحدة	٢٥٣,٤	١٨,٨٠	الولايات المتحدة	١٨٠,٤	١٣,٤
المملكة المتحدة	١٠١,٥	٧,٥	المانيا	١٣٢.٨	٩,٩٠
فرنسا	٨٢,٦	٦,١	اليابان	١١٤,٢	٨,٥
ألمانيا	٧٩.٣	٥,٩	المملكة المتحدة	٨١,٤	٦
إيطاليا	٦١,٢	٤,٥	فرنسا	٦٣,١	٤,٧
اليابان	٦٠,٣	٤,٥	ايطاليا	٥٨,٤	٤,٣
هولندا	٥٤,٢	٤	هولندا	٤٧,٥	٣,٥
اسبانيا	٥٣	٣,٩	كندا	٣٨,٥	٢,٩
بلجيكا ولكسمبورج	٣٩	٢,٩	بلجيكا ولكسمبورج	٣٦.٦	٢,٧
هونج كونج	٣٤,٩	٢,٦	الصين	٣٠,٧	٢,٣
مصر	٩٢٦٧	٠.٧	مصر	٥٩٥٩	
السعودية	٥١٥٦	٠,٤	السعودية	٩٤٥٢	
تونس	٢٧٦٣	٠,٢	تونس	١١٠٦	
المغرب	٢٨١٨	٠,٢	المغرب	١٥٤١	
الأردن	١٧٧٠	٠,١	الأردن	١٥٨٤	
الكويت	١٤١٦	٠,١	الكويت	٤٠٩٣	
البحرين	٧٦٤	٠,٠٥	البحرين	٦٣٥	
السودان	٨٢		السودان	٢٧٠	
الإجمالى للدول العربية	٢٤٠٣٦	١,٨	الإجمالى للدول العربية	٢٤٦٤٠	١,٨

Source: WTO, International Trade Statistics ٢٠٠٠, p. ١٧٢-١٧٧

هناك منتجات تستطيع المنافسة فى إطار السوق العالمى من حيث السعر والجودة ومستوى أداء الخدمة. وبمعنى آخر، فإن التجارة الإليكترونية لن تفيد الصادرات المصرية أو العربية إلا فيما يتعلق بالمنتجات الجيدة التى تتمتع بقدرات تنافسية جيدة ولكنها تفتقد إلى التسويق الجيد. أما فيما يتعلق بالمنتجات ذات القدرات التنافسية المحدودة فإن إمكانات زيادة حجم الصادرات منها لن يستفيد كثيرا من التجارة الإليكترونية. وبمعنى آخر، فإن فرص الاستفادة من التجارة الإليكترونية فى مواجهة مشكلة تدهور الصادرات المصرية والعربية ستكون أكبر فيما يتعلق بالأسباب المتعلقة بعوامل التسويق وليس بتلك المتعلقة بضعف القدرات التنافسية أو تخلف الهيكل الاقتصادى. كما يأتى تطوير القاعدة من خلال تنمية القطاعات والصناعات التى تشكل أساسا لهذا النمط من التجارة إحدى المداخل الأساسية للاستفادة من إمكانات التجارة الإليكترونية فى مجال تنشيط الصادرات المصرية والعربية.

وبالنظر إلى طبيعة التجارة الإليكترونية وعلى نحو ما تم تناوله فى التركيب السلعى للتجارة الإليكترونية يجب التركيز على تنمية "السلع الافتراضية" أو الإعلامية وقطاع الخدمات التجارية بشكل رئيسى. وواقع الأمر أن هيكل التجارة الخارجية للدول العربية يكشف عن ضعف شديد لنصيب الاقتصادات العربية من الصادرات العالمية من هاتين الفئتين. فقد بلغ إجمالى صادرات الخدمات التجارية لأربعة عشر دولة عربية فى عام ١٩٩٩ حوالى ٢٤ مليار دولار فقط بنسبة لا تتجاوز ١,٨% فقط من إجمالى الصادرات العالمية من الخدمات التجارية. وعلى الرغم من أن إجمالى الواردات من تلك الخدمات لنفس المجموعة لم يتجاوز ٢٤,٦ مليار دولار فى نفس العام بنسبة ١,٨% من إجمالى الواردات العالمية الأمر الذى قد يشير إلى احتمالات عدم تزايد حجم الواردات الإليكترونية العربية فى هذا القطاع، إلا أن تعظيم المكاسب الإيجابية للتجارة الإليكترونية يقتضى ضرورة تطوير هذا القطاع.

ويقتضى تطوير قطاع الخدمات التجارية ليس فقط العمل على زيادة مساهمة هذا القطاع فى التجارة العالمية ولكن أيضا تطوير القدرات التنافسية لهذا القطاع على نحو يتناسب مع طبيعة التجارة الإليكترونية، الأمر الذى يفرض إدخال الكثير من أوجه التطوير على التنظيم الداخلى لبعض القطاعات الهامة خاصة قطاعى السياحة

والنقل. ويجدر الإشارة إلى أن التركيز على قطاع السلع الافتراضية والخدمات التجارية لا يعنى إهمال الصادرات السلعية الأخرى.

قطاع السياحة :

يمثل قطاع السياحة أهم القطاعات المرشحة للاستفادة من التجارة الإليكترونية فى الدول النامية بشكل عام، وفى مصر والدول العربية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى طبيعة هذا القطاع ذاته من حيث كونه يمثل أحد الصناعات/الخدمات كثيفة المعلومات، من ناحية، كما أنه يعد من القطاعات الأكثر تأثرا بالتطورات المتسارعة فى مجال الاتصالات والمعلومات والتجارة الإليكترونية، من ناحية أخرى، ومن ثم تأثر كافة الأطراف الفاعلة فى تلك الصناعة بتلك التطورات (الحكومات، والعاملين بالسياحة، والفنادق، وخطوط الطيران، بالإضافة إلى السائحين أنفسهم كمستهلكين). فضلا عن كون السياحة خدمة دولية الطابع. وفى هذا الإطار، يشكل تطوير قطاع السياحة أحد المداخل والأولويات الهامة بالنسبة لمصر والاقتصادات العربية لتعظيم العوائد المتوقعة للتجارة الإليكترونية، وذلك بالنظر إلى النسبة الهامة التى يشكلها هذا القطاع من الناتج المحلى الإجمالى لعدد من تلك الاقتصادات.

ورغم الموارد السياحية الهامة التى تتمتع بها الدول النامية بشكل عام إلا أن عددا من العوامل أدت إلى تراجع نصيبها من الدخل العالمى من السياحة بالمقارنة بالدول المتقدمة يأتى فى مقدمتها ضعف القدرات التنافسية لقطاع السياحة فى تلك الاقتصادات، وضعف مهارات العاملين فى القطاع، وارتفاع أسعار الطيران، إلا أن العامل الأهم هو تراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية فى إطار القدرات التنافسية لقطاع السياحة مقابل تصاعد الأهمية النسبية لعدد من المدخلات الجديدة يأتى من بينها عامل الأمن والتيسيرات الإدارية والتنظيمية لتلك الصناعة، الأمر الذى يضاعف من الأهمية النسبية لأهمية اعتماد هذا القطاع على التجارة الإليكترونية. وتقدم التجارة الإليكترونية فى مجال السياحة فرصة هامة للاقتصادات العربية لتحسين وضعها النسبى فى السوق الدولية إذا ما توفرت الشروط الأساسية اللازمة لنمو التجارة الإليكترونية فى هذا المجال وتم تطوير هذا قطاع.

والتساؤلات الهامة هنا هى كيف تؤثر التجارة الإليكترونية على قطاع السياحة؟ وكيف يمكن تطوير هذا القطاع بحيث يحقق الاستفادة القصوى من التطورات المتلاحقة فى مجال التجارة الإليكترونية؟ خاصة فى ضوء تزايد الأهمية النسبية للتجارة الإليكترونية من نمط "الأعمال-إلى-الأعمال"، وما هى مجموعة الخطوات والسياسات التى يجب تطبيقها لتحقيق الاستفادة من التجارة الإليكترونية فى هذا القطاع؟ ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من تلك الخطوات الضرورية:

١- تشجيع ظهور الوسيط المعلوماتى infomeriary فى قطاع السياحة من خلال العمل على تشجيع إقامة شبكة من المواقع الإليكترونية الموازية لجميع الفاعلين الرئيسيين فى قطاع السياحة (الفنادق وخطوط الطيران ووكالات السفر والمرشدين السياحيين ..الخ) بحيث تسمح بإتاحة تقديم الخدمات السياحية والخدمات المرتبطة بها عبر التجارة الإليكترونية، جنبا إلى جنب مع الوسطاء التقليديين intermediary.

٢- تطوير أنماط جديدة من المنظمات أو الهيئات الخاصة بتنشيط السياحة فى شكل مواقع إليكترونية متقدمة تلعب دور القائد فى تنمية وتنشيط قطاع السياحة على شبكة الإنترنت، وتوفير الدعم الفنى والمعلوماتى لتلك المواقع. على أن يراعى فى المواقع الإليكترونية الخاصة بتلك الهيئات توافر كافة الشروط الفنية والمعلوماتية التى تجعل منها مواقع متكاملة تضمن توافر كافة عناصر تنافسية المنتج السياحى. وقد حدد مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مجموعة من المعايير الفنية التى يجب توافرها فى مثل هذه المواقع، مثل التركيز على الهدف الرئيسى للموقع الإليكترونى، وجودة المنتج السياحى، وإنشاء مواقع تتسم بقدر من التواصل مع المستهلك، والتنسيق مع المواقع الإليكترونية الخاصة بمختلف المشاركين فى تلك الصناعة، والربط الإليكترونى بين تلك المواقع..الخ، فضلا عن تقديم الموقع بأكثر من لغة تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتشار. غير أن الشرط الأهم لبناء تلك المواقع يتمثل فى توافر قواعد البيانات والمعلومات المتكاملة عن الموارد السياحية والمنتج السياحى ودعم المواقع الإليكترونية الخاصة بكافة أطراف تلك الصناعة بتلك البيانات، وهى المهمة التى تقع على عاتق وزارات السياحة. وعلى الرغم من أن وزارة السياحة فى مصر، على سبيل المثال، قد بدأت بالفعل فى إعداد مشروع "التوثيق الحضارى" بالتعاون بين المجلس الأعلى للآثار ومركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بهدف وضع خريطة سياحية شاملة للآثار المصرية والمواقع السياحية الأثرية على شبكة الإنترنت، إلا أن هذا المشروع رغم أهميته يقتصر على المنتج السياحى الأثرى، الأمر الذى يفرض ضرورة بناء قواعد بيانات أخرى عن المنتج

السياحى غير الأثرى وبناء نظام معلومات جغرافى متكامل يضم كافة عناصر المنتج السياحى، على أن تتاح تلك البيانات لكافة المواقع الإليكترونية لأطراف صناعة السياحة سواء بشكل مجانى أو بأسعار رمزية.

٣- تنمية شركات التجارة الإليكترونية من نمط "الأعمال-إلى-المستهلك"، باعتبارها النمط الرئيسى للتجارة الإليكترونية فى هذا القطاع. إلا أن تقديم خدمة أكثر تنافسية فى الأسواق العالمية يتطلب فى الوقت نفسه تنمية التجارة الإليكترونية من نمط "الأعمال-إلى-الأعمال" وذلك لضمان وجود قدر من المنافسة بين الفاعلين الرئيسيين على نحو يضمن تقديم منتج سياحى متكامل وأكثر تنافسية.

وعلى الرغم من أهمية تطوير قطاع السياحة للأخذ باستراتيجية التجارة الإليكترونية، إلا أن اعتماد نمط التجارة الإليكترونية فى هذا القطاع قد يؤدى إلى بعض الآثار السلبية، يأتى فى مقدمتها تراجع الأهمية النسبية لوكالات السياحة والسفر مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الإليكترونية وتطبيق أنظمة الحجز الإليكترونى الخاصة Computer Reservation System (CRS) أو من خلال الاعتماد على استخدام أنظمة التوزيع العالمية Global Distribution System (GDS) وذلك بالنظر إلى ما توفره تلك الآليات من توفير تكلفة بناء شبكة الفروع الخاصة بتلك الوكالات. وقد يستتبع ذلك اندماج تلك الوكالات لتكوين وكالات كبيرة تكون أكثر قدرة على إدارة نظام مشترك للحجز والتوزيع، مثل تشكيل وكالة السفر الأمريكية United States Travel Agent Registry (USTAR) التى تأسست فى عام ١٩٩٦ من خلال انضمام ٧٠٠ وكالة سفر مختلفة. وتوفر مثل تلك الاندماجات قدرة أكبر للوكالات على الانتشار فضلا عن تخفيض أسعار الخدمة المقدمة للمستهلك.

قطاع صناعة المعلومات والبرمجيات:

تمثل أهمية تطوير صناعة المعلومات والبرمجيات فى إطار استراتيجية تنمية التجارة الإليكترونية فى العالم العربى ليس فقط للأهمية الخاصة التى تتمتع بها السلع الافتراضية بما تشمله من برامج الكمبيوتر بين صادرات التجارة الإليكترونية، ولكن تكتسب أهمية تطوير هذه الصناعة فى العالم العربى بالنظر إلى عاملين هامين. الأول هو الدور الذى يمكن أن يلعبه تطوير هذه الصناعة فى تخفيض حجم التوسع المتوقع فى الواردات العربية من تلك المنتجات مع التوسع فى التجارة الإليكترونية فى العالم العربى. أما العامل الثانى فيتمثل فى كون تطوير تلك الصناعة يمثل أحد الآليات الهامة لتنمية الجوانب الفنية للتجارة الإليكترونية خاصة فيما يتعلق بتوفير البرامج الخاصة بضمان حماية سرية البيانات والمعلومات الشخصية. والواقع أن حجم تلك الصناعة لازال محدودا جدا فى الاقتصادات العربية، ولازالت تعانى العديد من المشكلات. إذ يقدر عدد الشركات العاملة فى مجال إنتاج برامج الحاسب الآلى فى مصر، على سبيل المثال، بحوالى ٨٠٠ شركة وتتفاوت التقديرات الخاصة بعدد مطورى البرامج حيث تتراوح تلك التقديرات بين ٥-١٠ آلاف مطور، ولازال إنتاج وصادرات تلك الصناعة أقل مما هو مأمول، إذ لم يتجاوز حجم تلك الصناعة حوالى ٥٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٩، تهدف الخطة القومية للاتصالات الوصول بها إلى نصف بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢ وخمسة بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٩. كما لم تتجاوز قيمة صادراتها فى نهاية عام ١٩٩٩ حوالى ١٥ مليون دولار بنسبة لا تتجاوز حوالى ٠,٠٠٥% من إجمالى الصادرات العالمية التى وصلت إلى حوالى ٣٠٠ مليار دولار فى ذلك العام.

وأخيرا يجدر الإشارة إلى ضرورة التوسع فى إدخال مواد إدارة التجارة الإليكترونية وإدارة الأعمال الإليكترونية ضمن المناهج الدراسة سواء على مستوى البكالريوس أو الدراسات العليا، والاستفادة من الفرص المتاحة لتنمية التجارة الإليكترونية فى إطار المؤسسات الدولية خاصة البنك الدولى والاتحاد الأوروبى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، والدعم الفنى الذى تقدمه تلك المؤسسات لدعم استراتيجيات اعتماد التجارة الإليكترونية خاصة بالنظر إلى مصلحة الدول المتقدمة فى تنمية التجارة الإليكترونية فى الدول العربية والدول النامية بشكل عام من أجل الاستفادة من تلك الأسواق؛ وضرورة أن تلعب الحكومة دورا هاما فى المبادرة بوضع بعض المشروعات النموذجية لتطبيقات التجارة الإليكترونية تكون بمثابة النماذج المثالية أو الإرشادية للقطاع الخاص والتوسع فى مشروع "الفواتير الإليكترونية" لبعض الخدمات العامة، فضلا عن قيام وزارة الاتصالات والمعلومات بمشروعات التدريب وتنمية الوعى بالتجارة الإليكترونية، وتطوير القطاعات والأجهزة التى تتداخل أعمالها مع التجارة الإليكترونية خاصة الجمارك والضرائب.

◆ القسم الرابع ◆

الحركات المناهضة للعولمة: تركيبها وعوامل صعودها ومستقبلها

" إن مأساة الشاب الذي قتل، واشتباكات الشرطة الدموية مع المتظاهرين لا يجب أن تخفي حقيقة عملاقة، هي أننا نشهد ميلاد حركة حقيقية جديدة.. نشهد نهوضاً لجيل جديد لن يكون مهزوما، ولن يتوقف عن تحدي مجموعة الثمانية والعولمة والحكومات"

إن هذا التعليق الذي قاله أحد قادة حركة مناهضة العولمة في إيطاليا، يعبر عن شعور العديدين من المنخرطين في هذه الحركة، بأن العالم يشهد في اللحظة الراهنة ميلاد حركة تحمل الكثير من الزخم والحيوية، حركة ساهم في أعمالها في أقل من عامين نحو ثلاثة ملايين شخص، حركة تعمل على تحدي سلطة المال والمنظمات الاقتصادية العالمية، إنها حركة مناهضة العولمة الرأسمالية.

إن هذه الحركة التى عبرت محطات عدة في العامين الأخيرين، تحمل إلى جانب هذا الزخم، الكثير من التفاصيل والتناقضات والمعضلات، بدءا من تنوع مشارب المشاركين فيها، وعدم بلورتها لخطاب واضح سياسي أو إيديولوجي، واخيرا عدم تقديمها حتى اليوم لبديل واضح للعدو التى تحاربه، المسمي بالعولمة.

ولكنها في النهاية محاولة جادة لطرح مجرد إمكانية التغيير في عالم تهيمن فيه الشركات العملاقة على مقدرات الشعوب، وخاصة شعوب العالم الثالث.

ومن مفارقات هذه الحركة، أنها ولدت من الشمال الأكثر تقدما والأكثر ثروة، بينما جاءت مساهمات شعوب العالم الثالث متأخرة ولم تكن بنفس القوة والاتساع، وهي المفارقة التى يمكن النظر إليها على أنها منطقية في سياق فهم عوامل تبلور هذه الحركة، ولكن هذا لا ينفي أن استمرار النخبة والشعوب في البلدان العربية، في موقع المتفرج، بغض النظر عن بعض الشذرات هنا أو هناك، هو أمر غريب خاصة وأن الكثير من الكتابات العربية تعبر عن رفض الجوانب السلبية في العولمة مثل الانتقائية وعدم العدالة في الاتفاقات الاقتصادية التي تشكل إطارا للعولمة في مجال الاقتصاد، كما تعبر عن رفض النمذجة الاقتصادية أو السياسية التي تشكل جورا على طبيعة وظروف ومراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة. لكن الاحتجاج العربي على الورق لم يتحول إلى حركة فعالة لمناهضة العولمة أو للدعوة إلى عولمة بديلة أكثر عدلا وديموقراطية.

أولا : محطات حركة مناهضة العولمة

أصبح مشهد آلاف المحتجين على سياسات العولمة، الذين يحاولون منع اجتماعات الهيئات والمنظمات الاقتصادية العالمية، مشهدا مألوفا اليوم، حتى أصبحت وسائل الإعلام المختلفة عند تغطيتها للمؤتمرات الاقتصادية العالمية، تفرد الجزء الأكبر من تغطيتها للاحتجاجات الصاخبة التى تصاحبها.

في هذا السياق كانت المظاهرات الصاخبة التي شهدتها مدينة سياتل الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٩ احتجاجا على سياسة منظمة التجارة العالمية (W.T.O) أثناء اجتماع المنظمة بالمدينة، والتي استمرت ثلاثة أيام متتالية وشارك فيها نحو ١٠٠ ألف متظاهر ونشط من مختلف التوجهات الإيديولوجية والفكرية ومن بقاع عدة في العالم، رافعة شعارات :" دفاعا عن غابتنا- أقتلع منظمة التجارة العالمية" ، "خبز منظمة التجارة العالمية هو الطمع"، "الإنسان قبل الأرباح"، بمثابة النقطة التي شهدت تحولا كيفيا في الحركة المناهضة للعولمة. بل وإعلانا رسميا بتبلور تلك الحركة العالمية الجديدة.

بالطبع لم تولد حركة مناهضة العولمة في سياتل من فراغ أو بدون مقدمات، فقد كانت هناك إرهاصات طويلة لهذه الحركة، وإن كانت اقل من حيث الزخم أو الاتساع، فعلي سبيل المثال قامت الجمعيات غير الحكومية أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، بتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي لدفع الاتفاقات الخاصة بالتحكم في الغازات المنبعثة. وفى ١٩٩٤ نظم عدد ضخم من المنظمات والجمعيات غير الحكومية حملة **"خمسون سنة تكفي"** في مواجهة الاجتماع السنوي للبنك الدولي، ودفعت الرأي العام لاعادة التفكير في أهداف البنك والوسائل التى يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. هناك أيضا الحركة التى انتشرت في كندا والمكسيك في منتصف التسعينيات في مواجهة اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ، وهي الحركة التى قويت بانضمام

منظمات أمريكية لها فى ١٩٩٦. إلى جانب رفع حركة زابتيستا المكسيكية في ١٩٩٦ شعار "هذا يكفي" لمناهضة السياسات الأمريكية في المنطقة وذلك خلال مؤتمر عالمي للحركات المعارضة للهيمنة الأمريكية عقد في أوائل عام ١٩٩٦ فى تشيباس وحضره ثلاثة آلاف شخص من ٤٣ دولة وتم في نهايته الاتفاق على تشكيل "رابطة للحركات المناهضة للسياسات الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم.

كذلك تم تنظيم تحالف بين نشطاء جمعيات حقوق المستهلكين والمدافعين عن البيئة في منتصف ١٩٩٨، لمعارضة الاتفاقية الخاصة بتحرير حركة الاستثمارات الدولية. وفي أغسطس ١٩٩٩ قام الزعيم الفلاحي الفرنسي الشهير "جوزيه بوفيه" بمحاولة تحطيم مطعمين لماكدونالد في مدينة ميو الفرنسية اعتراضا على السياسات التجارية الأمريكية . إلى جانب مبادرة "المنتدي العالمي للبدائل" بإطلاق دعوة "دافوس مضادة" والذي أنعقد مؤتمره الأول في مدينة دافوس في يناير ١٩٩٩.

إلا أن نقطة الذروة الخاصة بسياتل ، أصبحت بمثابة نقطة ارتكاز، أو قاطرة لأحداث تالية بنفس القوة والزخم،، حيث تكررت المظاهرات الصاخبة مرات عديدة ومتتالية في مناسبات اقتصادية وسياسية عدة، ففي أثناء الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، تجمع نحو ٣٠ ألف متظاهر في العاصمة الأمريكية في منتصف أبريل ٢٠٠٠ في مواجهة نحو ١٠ آلاف شرطي، ولمدة أربعة أيام ممطرة، معلنين عن استمرار حركة مناهضة العولمة وعدم توقفها عند محطة سياتل. لقد كان أعضاء البنك وصندوق النقد الدوليين محاصرين بسياج من المتظاهرين الرافعين شعارات مناهضة لهم ومناهضة للعولمة بل وفى بعض الأحيان مناهضة للرأسمالية!. لقد وجه المتظاهرون اتهاما صريحا لهاتين المؤسستين بأنهما المسئولتان عن الفقر والبؤس في العالم المتخلف. ولقد تجمع المتظاهرون على هدف واحد هو معارضة توسع ذلك النظام الذى يدافع عنه قيادات العالم والمسمي "العولمة"، والذي يتوسع على حساب الأهداف الاجتماعية مثل العدالة والمجتمع والسيادة الوطنية والتنوع الثقافي والحياة البيئية على كوكب الأرض.

من واشنطن ، انتقلت المظاهرات إلى شيانج ماي في شمال تايلند، حيث اجتماعات بنك التنمية الآسيوي (ADB) والذي عقد في أوائل مايو ١٩٩٨. وقد كان أغلبية المتظاهرون من الفلاحين التايلنديين الفقراء، وهناك تجاوز المتظاهرين لأول مرة هيمنة شباب الطبقة الوسطي والعمال المنظمين في العالم المتقدم. وقام المتظاهرون والمنظمين بالتأكيد على ان هذه المظاهرات هي حلقة في سلسلة المظاهرات المعادية للعولمة التي افتتحتها مظاهرات سياتل، حلقة في سلسلة الاعتراضات العالمية المناهضة للعولمة. وهو ما تكرر في بانكوك أثناء اجتماعات مؤتمر نقابات الامم المتحدة.

وفى أوائل سبتمبر من العام نفسه، انتقلت الحلقة إلى ملبورن في استراليا ، في القمة الآسيوية الباسيفيك للملتقى الاقتصادي العالمي (ملتقي ديفوس).

في نهاية شهر سبتمبر من عام ١٩٩٨، انتقلت الأضواء إلى عاصمة أوروبية هى براج، حيث تجمع نحو ١٠ آلاف شخص قدموا من جميع الدول المحيطة ببراج والذين استعدوا للدخول في مواجهة مع مؤسستي "بريتون وودز" خلال اجتماعهما. لقد فشلت القمة عندما امتنع عدد كبير من المندوبين من الذهاب إلى قاعة الاجتماعات خوفا من المتظاهرين وقد انتهت الاجتماعات بالفعل قبل يوم من موعدها المحدد.

ومع مطلع عام ٢٠٠١، أعلنت الحركة عن قدرتها على النمو وبلورة شعارات أكثر حدة في مواجهة السياسات الاقتصادية العالمية التى تدير العالم اليوم، حيث قام المتظاهرون الذين تجاوز عددهم نحو ٥٠ ألف شخص في مدينة دافوس السويسرية، في يناير ٢٠٠١ بمنع انعقاد معظم جلسات المنتدى تقريبا. وهو ما تكرر على بعد آلاف الأميال في مدينة كيبك الكندية في أبريل من نفس العام، أثناء استضافة المدينة لتجمع تحرير التجارة الأمريكي الكندي. بعدها بأسابيع قليلة، وبالتحديد في ١ مايو ٢٠٠١ انفجرت المظاهرات الصاخبة المعادية للعولمة في معظم العواصم الأوروبية كانت أعنفها في العاصمة البريطانية "لندن" في إطار الاحتفالات بعيد العمال، مرورا بالمظاهرات الضخمة التى شهدتها مدينة جوتنبرج السويدية، أثناء اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي لمناقشة توسيع الاتحاد.

وصولا إلى نقطة ذروة جديدة في الحركة، كانت بمثابة انطلاقة جديدة بعد انطلاقة سياتل الأولي، تمثلت في المظاهرات التى شهدتها مدينة جنوة الإيطالية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ٢٠٠١، أثناء انعقاد قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، وهي المظاهرات التى شهدت أكبر تجمع مناهض للعولمة منذ بدء الحركة، حيث ضمت المظاهرات نحو ٣٠٠ ألف محتج من كافة أنحاء القارة الأوروبية، إلى جانب تميز هذه المظاهرات بدرجة عالية وغير مسبوقة من التنظيم، ساهم فيها التوحد في إطار

تنظيمي واحد لأول مرة هو "منتدى جنوة الاجتماعي"، ووصلت هذه الكفاءة التنظيمية إلى خلق آليات لتسهيل وصول المحتجين من الدول الأوروبية إلى جنوة، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للإفلات من محاولة الأمن الإيطالي لمنع المحتجين من الوصول للمدينة، وتأجير إستاد رياضي لاقامة المتظاهرين، وأخيرا حملت المظاهرات أشرس مواجهة بين الشرطة والمتظاهرين، مما أدي لسقوط أول ضحية من حركة مناهضة العولمة في العالم وهو الشاب الإيطالي " كارلو جوليانو".

من ناحية أخري فإن تركيز الاهتمام الإعلامي على المظاهرات التى تنظمها حركات مناهضي العولمة، لا ينفي أن هذه المظاهرات ليست سوى نقطة ذروة في عمل دائم ومستمر لهذه الحركات، إذ يسبق هذه المظاهرات اجتماعات بين المنظمات والجمعيات المشاركة في المظاهرات، مثلما حدث قبل مظاهرات براج، حيث نظم ممثلين عن المتظاهرين اجتماع استشاري في "دينفر". واجتماع منظمي مظاهرات جنوة في عدد من العواصم الأوروبية للإعداد لهذا الحدث الضخم.

وعلى الجانب الأخر من العالم، لم تغب شعوب العالم الثالث تماما عن الحركة، حيث برزت في الإضرابات العامة الستة التى شهدها عام ٢٠٠٠، شعارات معادية للعولمة في إضرابات العمال لأول مرة في الهند والأرجنتين ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأورجواي وكوريا الجنوبية، مما جعل الحركة تعلن أنها كسبت-عن حق- مؤيدين جدد، علي الرغم من أن تلك الإضرابات لم تكن الأولي في هذه البلدان، ولكنها الأولى التى ارتفعت فيها شعارات واضحة مناهضة لسياسات العولمة، وجعلها تقول أن الحركة امتدت للعالم الثالث.

وهو الامتداد الذي شهد اول تبلور واضح المعالم له في مظاهرات جوبلييه في جنوب افريقيا في سبتمبر ٢٠٠٠، والتى انصب تركيزها على المطالبة بإلغاء الديون على بلدان العالم الفقيرة ورفض سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى في بلدان العالم الثالث، والتى رأي المشتركون في المظاهرات أنها تؤدي إلى تعميق الفقر والحرمان في هذه البلدان، لصالح كل من النخب الحاكمة والشركات الاقتصادية العملاقة.

هذا ولم تقتصر حركة المناهضة للعولمة على تنظيم التظاهرات أثناء الاجتماعات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية العالمية أو اجتماعات الدول الصناعية الكبرى، بل امتدت الحركة إلى الحملات المباشرة ضد الشركات العالمية، مثل الحملة ضد شركة " نيك"(Nike) من اجل إجبار الشركة لتغير ظروف العمل بها، والاعتراض على قيام شركة "نستله" للألبان المجففة ببيع منتجات غير مطابقة للمواصفات لشعوب العالم الثالث. والحملات الموجهة ضد شركة "كالفن كلين" وشركة "جاب" من أجل تحسين شروط العمل بها أيضا في بلدان العالم الثالث، بل ومهاجمة الشركات المتعددة الجنسية المعبرة عن الهيمنة الأمريكية، مثل بعض شركات الوجبات السريعة الأمريكية وشركات المياه الغازية الأمريكية.

ثانيا: الحركة بين الوحدة والانقسام

تتضمن الحركة العالمية المناهضة للعولمة اتجاهات متباينة وقد تكون متناقضة أيديولوجيا إذ تجمع عمال الصلب إلى المدافعين عن السلاحف البحرية، ومنظمات الدفاع عن المرأة مع منظمات الدفاع عن حقوق المثليين جنسيا، ونشطاء حقوق الإنسان مع المزارعين الصغار، وممثلي الكنائس مع المدافعين عن شعوب العالم الثالث، ومنظمات الدفاع عن المستهلكين مع منظمة أطباء بلا حدود الحائزة على جائزة نوبل؛ والتنظيمات الشيوعية مع التنظيمات السياسية اليمينية، والفوضويون مع جماعات اليمين المتطرف والفاشية. كل هؤلاء في مواجهة عدو واحد وهو سياسات العولمة.

حتى أن البعض شبه هذه الحركة <u>بالحبال التى استخدمها الأقزام لتقييد "جليفر"، فقد تنوع حجمها وتشابكت ولكن غرضها كان تقييد جليفر ونجحت في ذلك!!!.</u>

إن تجمع هذه المجموعات المتباينة في مناحيها الفكرية والإيديولوجية وفى أسسها الاجتماعية والطبقية، يحمل معه تحولا كيفيا في صياغة التحالفات السياسية والاجتماعية، حيث لم يحدث من قبل أن وجد هذا التآلف القوى الديناميكي بين جمعيات وحركات ذات أغراض ووسائل مختلفة. ورغم أن بداية هذا التجمع كانت لمناهضة سياسيات العولمة، فإنها انتهت لبلورة عدد آخر من الأهداف المشتركة. فقد توحدت الحركة في البداية على شعار **<u>"الإنسان قبل الأرباح"</u>**؛ وهو الشعار الذي أسيء فهمه، حيث تعامل معه الكثيرون على أنه تدشين لسيادة المنظور اليساري على الحركة، ولكن في الواقع الفعلي للحركة، فإن عددا من المنظمات اليمينية ترفع هذا الشعار وفق منظورها القائم على رفض سياسات الشركات المتعددة الجنسية التى تجعل بحثها عن الأرباح مبرر

لاستقدام العمالة الأجنبية الرخيصة، أو نقل استثماراتها لبلدان العالم الثالث التى توجد بها نفس العمالة الرخيصة؛ وتلاه تبلور شعار عام أخر في مواجهة المنظمات الاقتصادية العالمية وهو **"نحن لا نريدكم نحن لم ننتخبكم ونحن لا نريد قواعدكم"**، وهو الشعار الذي عكس اتفاق كافة الاتجاهات الفاعلة في الحركة على رفض الهياكل غير الديمقراطية للمنظمات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن الأهداف المشتركة لم تحل دون رفع كل مجموعة لقضاياها وشعاراتها الخاصة، المتعارضة في كثير من الأحيان، بدءا من قضايا البيئة وإلغاء الديون عن العالم الثالث والرافضين لسياسات التشغيل الحالية، مرورا بالدفاع عن السيادة الوطنية في مواجهة تحرير التجارة، والمطالبة بتحسين ظروف العمل من خلال النقابات والمجموعات اليسارية. إلى جانب الكنائس المتضامنة مع فقراء الشعوب، والمدافعين عن ثقافات السكان الأصليين، والمدافعين عن الفلاحين الصغار والمناهضين للأغذية المعدلة وراثيا وعلى رأسهم المزارع الفرنسي الشهير "جوزيه بوفيه" رئيس فيدرالية المزارعين الفرنسية، إلى جانب المعارضين للهجرة والمواليين للعنصرية مثل ماري لوبان اليميني الفرنسي المتطرف ونظيره الأمريكي بوكنان.

كما لم تحل تلك الأهداف دون وجود اختلافات جوهرية بين هذه المجموعات حول هدف الحركة النهائي، حيث يطالب البعض بوضع نوع من الضوابط للرأسمالية الموصوفة بأنها وحشية ومنفلتة من عقالها، بينما يطالب آخرون بمجرد إحداث تعديلات في النظم التجارية. ويذهب اليساريون إلى المطالبة بالقضاء على النظام الرأسمالي كاملا. مما جعل البعض يذهب إلى حد تشبيه الحركة بالإنترنت، الذي يضم كافة الاتجاهات المتعايشة معا، ولا يمكن أن يوجد بدون هذا. وهو ما برز في المؤتمر الذي عقده ممثلين لأكثر من ٨٠٠ منظمة مشاركة في فعاليات الحركة في مؤتمر عقد قبيل مؤتمر براج .

إلا أن هذا التنوع المربوط بالهدف الموحد والسير معا في الحركة، أدي إلى حدوث تقاربات واضحة بين العديد من المجموعات المشاركة. ولعل "تحالف سياتل" يعد أحد رموز هذا التقارب، حيث وقعت أكثر من ألف منظمة مجتمعية في ٧٧ دولة على بيان هذا التحالف، والذي تضمن الإعلان عن حملة عالمية للمطالبة بـ"بديل إنساني ديمقراطي ونظام بديل لتحرير التجارة يفيد الجميع"، وقد وافقت هذه المنظمات على برنامج ضم ١١ نقطة لتحويل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي، ركزت على إعادة بعض الحماية للاقتصاديات الوطنية، والعمل على توجيه تبادل الثقافات والبشر والسلع والعمال من أجل أهداف تفيد البشرية . وهو ما تكرر بشكل أو أخر في جنوة عبر "منتدى جنوة الاجتماعي".

إلى جانب تأسيس ما عرف بـ" المنتدى العالمي لمتابعة العولمة" وهو تجمع لما يزيد عن خمسين منظمة غير حكومية عبر العالم ومقرها الرئيسي في كاليفورنيا، ولها مجلس إدارة مقره فرنسا. وجاء في تقرير المنتدي الأخير" أن المنتدي الدولي لمتابعة العولمة تجاوز مرحلة انتقاد العولمة ومناهضتها إلى مرحلة تخطيط مبادئ النظام البديل عن العولمة الذي يتلافي سيئاتها ويتدارك ما أصاب العالم من عواقبها. والحجر الأساسي في هذا البديل هو وضع حد لهيمنة مؤسسات العولمة الاقتصادية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) على منظمة الأمم المتحدة، وتغيير هذه المعادلة بما يجعل هذه المؤسسات تابعة للأمم المتحدة لا العكس. وذلك بإعادة سلطة القرار إلى المنظمة العالمية التى أنشئت لتكون أم المنظمات وأسماها" .

هكذا، استطاعت هذه المجموعات بلورة أطر تنسيقية أولية بينها من خلال بعض التنظيمات المرنة، ولكن في نفس الوقت كما ذكرنا فإنها لم تتمكن من بلورة خطاب فكري وأيديولوجي مشترك ، إلا إنها أثبتت قدرتها على الائتلاف المؤقت والمرن حول مجموعة من الشعارات والاطروحات ، تمثل دون شك مؤشر تحول بارز في الساحة الثقافية والسياسية الغربية.

بالإضافة إلى التقارب الظاهر بين جماعات الدفاع عن البيئة والنقابات العمالية الذي برز في شعارات تكررت في معظم فعاليات الحركة مثل " سائقي الشاحنات والمدافعين عن الضفادع معا" ، و"تحالف الخضر والحمر". وهو ما عكس تقارب في رؤية الطرفين حول الاجندة التجارية. وبرز أيضا في التحالف القوى بين عمال الصلب الأمريكيين والمدافعين عن الغابات، سواء في مظاهرات سياتل أو واشنطن، وذلك من خلال وجود عدو مشترك وهو شركة "شاليز هورويز ماكسام (**Charles Hurwitzs MAXXAM Corporation**) ، وهي الشركة التى تملك كل من مصانع الصلب في الولايات المتحدة، إلى جانب الشركات التى تعمل في إزالة الغابات في أمريكا الجنوبية. وهو التحالف الذي أدي إلى حدوث تحولات داخلية في كلا

المجموعتين، حيث بدأ المدافعون عن البيئة في التركيز بدرجة أكبر على القضايا المتعلقة بشروط العمل ، ومن جانبها حولت الاتحادات النقابية جزءا من تركيزها إلى قضايا بيئية مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض. كذلك التقارب بين تنظيمات العمال والفلاحين، والذي وضح في الحشد الجماهيري الذي عقد في "بورتو هوريزونتي" بالبرازيل، وكان المنظمون له هم الاتحادات الفلاحية الفرنسية بالتعاون مع حركة المحرومين من الأرض في البرازيل جنبا إلى جنب مع النقابات العمالية الصناعية في كل من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية .

ثالثا : الخطاب والتركيب الاجتماعي للقوى المنخرطة في الحركة

يصعب على أي مراقب حصر كافة الخطابات السياسية والشعارات المطلبية التي يتم رفعها في خضم الحركة المناهضة للعولمة، والتي تضم مئات المنظمات المتباينة في الحجم وفي الأهداف. فعلي سبيل المثال، ضمت مظاهرة جنوة الأخيرة نحو ٨٠٠ منظمة وجمعية، ما بين منظمات سياسية وجمعيات أهلية واتحادات نقابية وشبكات لحقوق الإنسان، لكل منها على انفراد خطاب سياسي ومطلبي، بل أن كل منها تحمل مدلولا لسياق اجتماعي أو بنية اجتماعية مغايرة للأخرى.

ومن هنا فسوف نقتصر على تحليل الخطاب السياسي والتركيب الاجتماعي للتشكيلات الأهم والأكثر تأثيرا في الحركة من وجهة نظرنا، وهي جماعات الدفاع عن البيئة، والحركات الفلاحية، والنقابات العمالية، واليسار الجديد، واليمين المتطرف، وجماعات الدفاع عن المستهلكين، والشيوعيون الفوضويون والمدافعون عن المرأة.

يمكننا القول أن هناك عوامل مركزية ساهمت في بلورة الحركة الدولية لمناهضة العولمة في صورتها الراهنة، وعلى رأس هذه العوامل يأتي رفض النموذج الأمريكي المفضي في المستوى الدولي إلى تزايد الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتركز الثروة في أيدي عدد محدود من الشركات والأفراد. كذلك فإن هناك عامل اجتماعي مهم ساهم في بلورة الحركة الدولية لمناهضة العولمة بصورتها الراهنة وهو رغبة الكثير من المجموعات النشطة سياسيا واجتماعيا في إعادة الاعتبار للأطر الاندماجية التشاركية ، مثل العائلة والنقابة والدولة القومية والأمة... وغيرها من الأطر المهددة بديناميكية العولمة. من هذا المنطلق ، يمكننا أن ندرك كيف تلتقي في هذه الحركة الاتجاهات الأكثر محافظة، والنزعات الفوضوية المتمردة وبقايا اليسار التقليدي.

كما أن التوليفة المتباينة للحركة تعبر في جانب منها عن وجود أزمة ثقة في نخبة العولمة وفي شرعية المؤسسات الاقتصادية الحكومية العالمية، وتعبر أيضا عن وجود وعي جماعي بين جماعات مختلفة تحمل مصالح وأفكار متباينة بأن الشركات متعددة الجنسيات بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية العالمية تتحكم في مصائرهم. وهو الوعي الذى أكده استطلاع للرأي في الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٠، قال فيه ٧٠% انهم يعتقدون أن الشركات الكبرى تمتلك قوة ضخمة على حياتهم.

هذا ويجب أن ندرك مسبقا ، أن قوة وحضور كل من التشكيلات السياسية والاجتماعية المختلفة المشاركة في الحركة، تتباين من احتجاج لأخر، حسب قوة كل منها في الدولة التي تشهد المظاهرات.وهو ما يجيب لنا عن التساؤل الخاص بأسباب تخبط العديد من المحللين والباحثين، وخاصة في البلدان العربية، بصدد الفصيل المهيمن على الحركة، حيث ينبري البعض مؤكدا على هيمنة البيئيين على الحركة، والأخر يؤكد على أن اليسار هو القائد، بينما يري البعض انها حركة فوضوية، بل يذهب البعض لنعتها باليمينية والفاشية. إن كل من هذه التفسيرات تحمل قدرا من الصحة ، حيث ينظر هؤلاء للحركة من خلال تظاهرة بعينها، غير قادرين على النظر للأبعاد الخاصة بقوة أحد التيارات في أحد البلدان على حساب تيار أخر، وهو ما سنحاول استبيانه في تحليلنا لهذه الحركات والتشكيلات، من حيث عوامل تبلورها وتركيبها الاجتماعي وخطابها السياسي والاجتماعي.

١- جماعات الدفاع عن البيئة :

وجدت الجماعات والمنظمات المدافعة عن البيئة لنفسها مكانا على الخريطة السياسية والاجتماعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في منتصف السبعينيات، حيث انتعشت هذه الحركة، علي اثر تراجع حركة التمرد الطلابية التي انفجرت في هذه البلدان في نهاية الستينيات واستمرت حتى أوائل السبعينيات. وكان أحد مسارات تراجعها هو انضمام جزء ليس بقليل من قيادات وجمهور حركة الطلاب إلى المنظمات المدافعة عن البيئة، خاصة بعد فقدانهم الثقة في التنظيمات اليسارية التي انتموا إليها في خضم الحركة.

وقام انضمامهم لمنظمات الدفاع عن البيئة في أحد محاوره على الانخراط في حركة قادرة على تحقيق

نجاحات جزئية، يمكن عبرها إصلاح النظام الرأسمالي. ومن ناحية أخرى كان هناك تنامي للصناعات الملوثة للهواء ولأعمال الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بتدمير البيئة، سواء عبر إزالة الغابات، أو الغازات المنبعثة من نشاطاتها الاقتصادية الصناعية بالذات بكل تأثيراتها السلبية على الغلاف الجوي مما جعل مقاومة تدمير البيئة العالمية أمرا حاضرا على أجندة الجماعات النشيطة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. كذلك فإن قدرة بعض هذه التنظيمات على التحول إلى أحزاب سياسية (أحزاب الخضر) وتحقيقها لنجاحات في الانتخابات البرلمانية في عدد من البلدان الأوروبية - مثل ألمانيا وفرنسا - وتحولها إلي قوة سياسية تشارك في العديد من الحكومات الائتلافية، ومساهمتها من خلال ذلك في سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة في تلك البلدان قد زاد من جاذبيتها لمجموعات الشباب بعد تراجع حركة التمرد الطلابية. ولم يقتصر نمو المنظمات المدافعة عن البيئة في مجال صعودها السياسي ، بل استطاعت جمعيات المحافظة على البيئة أن تنمو بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، فعلي سبيل المثال ارتفع عدد أعضاء الرابطة العالمية للدفاع عن البيئة من ٥٧٠ ألف في عام ١٩٨٥ إلى ٥ ملايين عضو في عام ٢٠٠٠ .

ولعل كثافة وجود هذه الأحزاب والمنظمات في حركة مناهضة العولمة، قد بدا للعيان من مظاهرات سياتل، بل كانت هي قاطرة البداية لمسيرات سياتل، فقبل أكثر من ستة أشهر من اجتماع منظمة التجارة العالمية اقترح كل من "نادي سيرا" (the Sierra Club) والفيدرالية الوطنية للحياة البرية(National Wildlife Federation) وعدد أخر من المنظمات البيئية، إعطاء البيت الأبيض سلطة المفاوضة بالنسبة للتجارة على أن ترعي في مفاوضاتها الاعتبارات الخاصة بالبيئة والصحة. إن اقتراح إنشاء لجنة خاصة للتجارة العالمية تضم قيادات المنظمات البيئية وعدد من أعضاء الكونجرس من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري ، لم يقابل بدعم سياسي من البيت الأبيض والكونجرس. وقد دفع ذلك الرفض بهذه المنظمات إلى طرح تحقيق مطالبها عبر التظاهر بعد فشل الطرق الرسمية. وهو ما شكل شرارة مظاهرات سياتل.

وتري معظم جماعات الدفاع عن البيئة أن العولمة الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات التي لا تقيم اعتبارا للأمور البيئية في سبيل تحقيق أرباح أعلى هي مصدر ارتفاع درجة حرارة الأرض. كما ترى أن الشركات العالمية والبنك الدولي يرعيان تحطيم الغابات والبيئة المحلية في العالم. ومن هنا ترفع شعارات على غرار " دفاعا عن غابتنا .. أقتلع منظمة التجارة العالمية" ، ولكن في نفس الوقت فإنها لا تطرح معاداة العولمة بشكل كلي، حيث نجد أن هذه المنظمات تؤيد منظمة التجارة العالمية في بعض الجوانب مثل إلغاء الدعم على الصيد. وتؤكد على أهمية استخدام الاتفاقات الخاصة بتحرير التجارة لإرغام بلدان العالم الثالث على التقيد بشروط حماية البيئة في الصناعات التى تنشئها.

وتقود هذه المنظمات حالياً حملة ضخمة من أجل إجبار الولايات المتحدة الأمريكية على التوقيع على اتفاقية "كيوتو"، وقد كانت مظاهرات مدينة "يوتبوري" السويدية في يونيو ٢٠٠١، أهم محطات تلك الحركة، حيث كانت منظمات الدفاع عن البيئة هي القطب القائد بشكل واضح لمظاهرات مناهضة العولمة المحتجة على انعقاد القمة الأوروبية بها، والتى شارك فيها بوش. حيث ضمت المسيرات ٤٠ ألف شخص أكثر من نصفهم من المدافعين عن البيئة اللذين جعلوا من بوش هدفا صريحا لشعاراتهم، لرفضه التوقيع على الاتفاقية.

٢- الحركات الفلاحية :

شهد النصف الثاني من التسعينيات تدهور الوضع النسبي لجموع المزارعين في البلدان الأوروبية سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية. وعلى الجانب الآخر من الأطلنطي تزايدت مخاوف المزارعين في الولايات المتحدة من إمكانيات تدهور ظروفهم هم أيضاً، وذلك نتيجة بدء التحرير الجزئي لتجارة السلع الزراعية - والتى تتم ببطء شديد حتى الآن - عبر رفع الدعم عن الزراعات بشكل تدريجي، ورفع القيود الجمركية - تدريجيا - على استيراد السلع الزراعية ، وهو ما أدي في البلدان الأوروبية إلى زيادة الضغوط من جانب اتحاد المنظمات الزراعية في بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل تأجيل تنفيذ خفض الجمارك على الواردات الزراعية، وعدم إلغاء الدعم على الصادرات الزراعية - التى انخفضت بالفعل خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة ٣٦%. أما بالنسبة للمزارعين في الولايات المتحدة فهناك تخوفات شديدة بالنسبة للمزارعين من فتح الاسواق الأمريكية عبر اتفاقية الجات أمام السلع الزراعية الرخيصة المستوردة، وخاصة تلك القادمة من الصين، إلى جانب مخاطر فتح الأسواق أمام السلع الزراعية من كندا و المكسيك وفقا لاتفاقية النافتا. إلى جانب التخوف الشديد من قبل المزارعين في تلك البلدان من دخول الشركات متعددة الجنسيات في

مجال الزراعة، وبالتالي تحطيم الزراعة الصغيرة من ناحية، ومن ناحية أخري التحكم في أسعار البذور والسماد، مما سيؤدي إلى رفع قيمة تكلفة الزراعات التى يقومون بها. وتوجد مراكز قوة هذه الحركة في فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا واستراليا والبلدان التى يوجد بها ثقل للمزارعين والتى تقلص فيها الدعم على الزراعات المختلفة، أو تحررت تجارة السلع الزراعية تطبيقاً لاتفاقية الجات، ، لهذا نري قوتها في مظاهرات سياتل، وفي مظاهرات ملبورن باستراليا

ولعل المزارع الفرنسي "جوزيه بوفيه" يمثل رمز مناهضة المزارعين لسياسات العولمة، وهو مؤسس فيدرالية المزارعين في أوروبا، فهو صاحب الشعارات الأكثر ذيوعا مثل "لا للطعام الرديء" و"خراف لا مدافع" و"مزيد من القمح من اجل الحياة". بل هو صاحب عدد من الأحداث، التى مثلت في حد ذاتها، رمزا للحركة المعادية للعولمة، مثل قيامه هو وعدد من رفاقه في فيدرالية المزارعين بتحطيم مطعمين لماكدونالدز في مدينة "بوفيه" الفرنسية، والذي جاء على أثرتضرر المزارعين الذين يقومون بتربية الماعز في مدينة ميو الفرنسية من قرار الولايات المتحدة المفاجئ بفرض ضرائب عالية على وارداتها من الجبنة الروكفور بواقع ١٠٠%. وهو ما جعل بوفيه في سياق تعبيره عن رفضه للسياسة التجارية الأمريكية، بأن يتظاهر هو ورفاقه أمام ماكدونالدز باعتباره رمزاً أمريكياً.

ويري بوفيه أن الهدف من الحركة التى يتزعمها، ليس إيقاف التحرر أو إلغاء منظمة التجارة العالمية، وإنما السعي في كل المظاهرات التى قامت الحركات الفلاحية بالمشاركة فيها، وخصوصا في سياتل، إلى إيقاف المفاوضات الرامية إلى عمل جدول لتوسيع حقول السوق العالمية. هكذا يطالب بوفيه بأن تتأسس التجارة العالمية على حقوق وليس على علاقات قوى اقتصادية.

ويؤكد أن ما يحذر منه، هو أن توسيع مفهوم السوق الذى تروج له منظمة التجارة العالمية يخاطر بأن يضع الزراعة والخدمات العامة (التعليم، والثقافة ومياه الشرب) بين أيدي الشركات متعددة الجنسيات التى لا هم لها سوى الربح، أو كما يقال همها الأول هو أن تحصل على "الزبدة، وأموال الزبدة" معاً، وان الخطر يكمن في أن قواعد منظمة التجارة العالمية تضطر بعض الدول إلى تحطيم مواطنيها بقبول الاستيراد بأسعار متدنية، وهو ما يصيب الانتاج المحلى في مقتل.

ويرفع بوفيه أيضا، شعار " لا للطعام الرديء"، وهو شعار ضد كل الأغذية التى تضر بصحة الإنسان، خصوصاً بعد انتشار جنون البقر واللحوم المهرمنة والطيور المعدلة جينيا والمهرمنة أيضا. وما أحدثته ميكانزمات الجينات المعدلة التى يطلقون عليها (ثورة O.M.G). وهو التوجه الذي قاد بوفيه ونحو ١٢٠ من أعضاء فيدرالية المزارعين الفرنسيين بتحطيم ٣ آلاف صوبة ذرة معدلة جينيا في مركز أبحاث شركة نوفارتس في يونيو ١٩٩٩ .

وقال بوفيه أثناء محاكمته نتيجة قيامه بهذا الفعل " اعرف إن ما فعلته كان غير قانوني ولكنه كان ضروري، ولم يكن لدينا خيار آخر. إن الطريقة التى فرضت بها علينا السلع الزراعية المعدلة جينيا لم تترك لنا أي بديل، إن هذا القرار لم نستشار فيه، لقد تم اتخاذه في غرف منظمة التجارة العالمية، وتم فرضه عبر ميكانزمات السوق الحرة. إن منظمة التجارة العالمية هى رجل شرطة التجارة الحرة يقرر ما يراه جيد بدون أن يستشير أحد".

إن هذه العوامل المتعارضة بين المزارعين في البلدان الأوروبية ورفاقهم في الولايات المتحدة، تجعل شعار الحركة في البلدان الأوروبية هو رفض الهيمنة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات على الزراعة، ورفض السلع الأمريكية الأرخص من نظيرتها الأوروبية. بينما تركز حركة المزارعين في الولايات المتحدة على رفع الشعارات المناهضة لضم الصين لمنظمة التجارة العالمية والمناهضة لاتفاقية النافتا.

على الجانب الأخر، فإن هناك حركة ناهضة للمزارعين في عدد من بلدان العالم الثالث، محورها الحصول على الأراضي - قبل الحديث عن الأثار التدميرية لتحرير تجارة السلع الزراعية - وهو ما يبرز في حركة "المحرومين من الأرض" في البرازيل، والتى ينصب خطابها على المطالبة بتوفير أراضي للعمال الزراعيين، في إطار أن البرازيل من الدول القليلة في العالم التى لم تشهد إصلاح زراعي واسع، وتوزيع للأراضي على المزارعين الصغار، مما يجعل هذه القضية مركزية في الصراع الاجتماعي هناك، إلى جانب حركة زابتيستا للتحرر الوطنى في المكسيك، والتى يمثل المزارعون قوامها الأساسي، والتى تخوض معركة من وجهة نظرها هى معركة تحرر وطنى في مناهضة حكومة تعمل لحساب المصالح الأمريكية، والتى تدفع اجتماعيا إلى مزيد من البؤس للمزارعين الفقراء في المكسيك.

وقد ساهمت حركة مناهضة العولمة، في الربط ليس فقط بين القضايا الخاصة بالمزارعين بقضايا أوسع وأشمل مثل السياسات الاقتصادية العالمية ، بل ساهمت أيضا في التقريب بين هذه الحركات في العالم، وهو ما ظهر في تعاون فيدرالية المزارعيين الفرنسيين مؤخراً مع حركة "المحرومين من الأرض" البرازيلية، إلى جانب مقابلة بوفيه قيادات الزاباتيستا في المكسيك في أوائل ٢٠٠١. وهو ما تبلور في قيام بوفيه ورفاقه مؤخرا بتأسيس مرصدا، مهمته متابعة تطورات العولمة وطرح تشخيصات واقتراحات ملموسة تساعد الدول الفقيرة في فهم الرهانات المختلفة وإعدادها، بل وتسليحها جيدا لتكون قادرة على النقاش والتفاوض عن وعي كامل بجميع أطراف القضايا التى تمس اقتصادها في العمق. ويوجد مقر هذا المرصد العالمي في مدينة ليون بجنوب فرنسا، ويدعو إلى توسيع منظمة التجارة العالمية لتشمل كل الدول، فضلا عن توعية دول العالم الثالث بالمخاطر التى قد تتهددها بعد الانضمام لكي تتفاداها .

٣- النقابات العمالية:

عانت النقابات العمالية في غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة في الثمانينيات من ضعف شديد، نتيجة تبني سياسات التاتشرية والريجانية، والخاصة بإضعاف النقابات العمالية، كأحد محاور جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي. إلا أنه بحلول منتصف التسعينيات بدأت هذه النقابات تستعيد جزءا من قوتها مرة أخري، نتيجة لبروز الآثار السلبية على مستوي معيشة وأحوال العمل الخاصة بالعمال في تلك البلدان نتيجة تبني هذه السياسات، ونتيجة لدخول هذه السياسات مرحلة المساس بمكتسبات هامة للعمال مثل المعاشات والتأمينات والأجور. فعلي سبيل المثال انخفض الأجر الحقيقي للعامل الأمريكي في السنوات العشر الماضية بأكثر من ٧% بينما كانت النسبة في معظم البلدان الأوروبية تزيد عن ١٠%.

وهو ما هدد البقية الباقية من قدرة النقابات العمالية في الحفاظ على قواعدها العمالية، في إطار رؤية العمال أن النقابات لا تستطيع الدفاع عنهم، وهو الأمر الذى دفع بعض النقابات في منتصف التسعينيات إلى قيادة الإضرابات العمالية بشكل غير مسبوق، على سبيل المثال قيادة اتحاد النقابات الفرنسي "CGT" لإضراب عام في ١٩٩٥ وقيادة اتحاد النقابات الألماني "TUC" لمظاهرات ضخمة في ١٩٩٦ ضد محاولة المستشار الألماني حينذاك "هلموت كول" خفض الميزانية الفيدرالية. وفي أكتوبر ١٩٩٦ قام نحو مليون عامل بالإضراب في تورنتو بالولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة كونفيدرالية العمال بتورنتو. وهي موجة الإضرابات التى أعادت هذه النقابات للوجود مرة أخري، ودفعتهم لقيادة سلسلة من الإضرابات المتكررة طوال الخمس سنوات الماضية.

ويتباين - كما كان الحال في حركة المزارعين - خطاب النقابات العمالية في كل من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، ففي الولايات المتحدة بدأ الحديث عن الآثار السلبية للعولمة على العمال، إنطلاقا من الجدال حول تأثير "النافتا" على استقرار العمالة الأمريكية، حيث وقع كل من رئيس فيدرالية النقابات العمالية الأمريكية"AFL-CIO" "جون سويني" ورئيس نقابة عمال الصلب على وثيقة معارضة الـ FTAA وهي خطة لتوسيع رأس المال المالي خاصة في الولايات المتحدة عبر شمال أمريكا. من منطلق أن اتفاقية إقامة النافتا والاتفاقيات المكملة لها أدت إلى فقدان العمال الأمريكيين لنحو ٤٠٠ ألف وظيفة لصالح العمال القادمين من المكسيك. وهو المنظور الذي تهيمن عليه المنطلقات الوطنية الانغلاقية، وما ظهر بوضوح في معارضة النقابات العمالية الأمريكية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، مما أدي إلى اقتراب هذه النقابات في السنوات الأخيرة من خطاب الجمهوريين في هذا الصدد، ودعمها - غير المباشر - لـ جورج دبليو بوش في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة.

أما في البلدان الأوروبية ونتيجة هيمنة اليسار بشكل واضح على النقابات العمالية الأهم ، فإن هذا المنظور الانغلاقي يتضاءل تأثيره، حيث يرتكز خطاب النقابات العمالية في مواجهة العولمة، على الآثار السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة، وما تحويه من خفض الإنفاق الاجتماعي وخصخصة الخدمات وعلي رأسها الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب الوقوف ضد التهديد المستمر من الشركات بنقل استثماراتها لمكان أخر لتبرير خفض أجور العمال. بل أن الحركة النقابية في فرنسا تخطت مرحلة الدفاع عن الظروف الحالية للعمال، إلى مرحلة الهجوم ومحاولة الحصول على مكاسب مباشرة وهو ما تبلور في حملة ٣٥ ساعة عمل أسبوعيا.

٤-اليسار الجديد:

يطلق مفهوم اليسار الجديد على كافة التنظيمات والأحزاب التى ظهرت على الساحة السياسية الأوروبية عقب انفجار حركة التمرد الطلابية في نهاية الستينيات.

وهو يضم طيف من التنظيمات الرافضة لكل من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية التقليدية، وهي تنظيمات في أغلبها تروتسكية وماوية. وهو التيار الذي شهد في بداية التسعينيات نقطة طفرة جديدة، على أثر سقوط الاتحاد السوفيتي نتيجة تبنيها لخطاب معارض للاشتراكية في ثوبها السوفيت. وتتركز قواعد هذه التنظيمات في الأوساط الطلابية.

وقد مثلت حركة مناهضة العولمة نقطة انطلاق جديدة لهذه التنظيمات، نتيجة وضع هذه المظاهرات للمعارضين للنظام الرأسمالي مرة أخرى في دائرة الضوء، ونتيجة طرحها عمليا لإمكانية وجود معارضة جذرية له. ومن ناحية أخري ، ساهم إحباط جمهور ليس بقليل من سياسات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب الشيوعية المتحالفة معها أثناء فترة قيادتها للحكومات في السنوات الأخيرة في عدد كبير من بلدان أوروبا الغربية في توسيع التيار المناهض للعولمة بعيدا عن هذه الأحزاب. كذلك فإن وجود جانب مهم من جمهور الحركة المناهضة للعولمة في الأوساط الطلابية ، ساهم في زيادة قدرة هذه التنظيمات على تنظيم المظاهرات وكسب جمهور جديد، لكون قواعدها الأساسية في الجامعات.

وقد كان تأثير اليسار الجديد في بدايات الحركة ضعيف نسبيا، خاصة في مظاهرات سياتل وواشنطن وكيبك، نتيجة عدم انضمامه في السنوات الماضية للحركة النامية في الولايات المتحدة وكندا الخاصة بمناهضة اتفاقيات النافتا وبحملة "خمسون سنة تكفي". وقد حاولت هذه التنظيمات في هذين البلدين تدارك هذا الوضع سريعا وبدأت تشارك بقوة في الحملات الطلابية ضد ظروف العمل القاسية في الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث، حيث تعد هذه التنظيمات أحد مراكز الحملة ضد شركات نيك وريبوك وجاب وكالفن كلين في كندا وأمريكا.

وعلى العكس كان تدخل اليسار الجديد في أوروبا أقوى من البداية، وجاء انخراطه في الحركة هناك، حيث برز دوره في مسيرات أول مايو في لندن وفى مظاهرات "دافوس" و"براج". وفي هذا السياق كانت مظاهرات جنوة هي الأكثر وضوحا في تأثير هذا اليسار، وهو ما عكس الوجود القوي له في إيطاليا والبلدان المجاورة لها.

بل إن اليسار الجديد في مظاهرات جنوة طرح معارضة السياسات الليبرالية الجديدة وسياسات العولمة التى تقودها المنظمات الاقتصادية العالمية وتزيد من الفقر والبؤس في العالم، وهي المعارضة التى يطرح معها أهمية القضاء على النظام الرأسمالي قاطبة، فوفقا له فإن العولمة هي إفراز لتطور الرأسمالية العالمية ولا يمكن مناهضتها بدون مناهضة النظام الرأسمالي ذاته.

ولكنه في نفس الوقت طرح على طاولة مناهضة العولمة قضايا سياسية حالية، حيث تم تنظيم مسيرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني - وهي المسيرات التى تجاهلها الإعلام العربي تماما - بل إن إحدى المراسلات الأمريكيات في تعليقها على مظاهرات جنوة ذكرت أنها تخيلت للوهلة الأولي أنها تتابع فاعليات الانتفاضة الفلسطينية، ففي إحدى المظاهرات كان النشطين اليساريين يضعون الكوفية الفلسطينية وظهورهم إلى حائط مبنى غطته صورة كبير للثائر الارجنتيني "أرنستو تشي جيفارا" ويحملون حجارة صغيرة رمزا للانتفاضة الفلسطينية .

هذا ويعمل جزء مهم من هذا اليسار - وخاصة في فرنسا - في إطار جمعيات ومنظمات غير حكومية، وعلي رأسها منظمة"اتاك" (جمعية من اجل فرض ضريبة على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين) ، والتى قامت للدفاع عن تطبيق مشروع توبين، وتطالب بتحصيل هذه الضريبة (حوالي ٨٠ مليار دولار سنويا) وإنفاقها على توفير مياه الشرب لمليار إنسان محروم منها، وعلى المسكن ومكافحة الأوبئة .

٥ - اليمين المتطرف:

يمثل اليمين المتطرف والفاشيون بالنسبة للكثيرين لغزا في خضم حركة مناهضة العولمة، وذلك عبر توصيف الحركة أنها حركة عامة تهيمن عليها منظمات وتشكيلات عديدة ولكنها في غالبيتها لها توصيف تقدمي.

فاليمين المتطرف في أوروبا الغربية، بدأ في الصعود مرة أخري بقوة في السنوات الأخيرة، في إطار معارضته الحادة للاتحاد الأوروبي ولاتجاهات توسيعه، حيث يري أن الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى فتح الحدود بين البلدان الأوروبية وبالتالي زيادة فرصة وصول العمالة من تركيا والشرق الأوسط للبلدان الأوروبية، وهي العمالة التى يعتبرونها المسئولة الأولي عن البطالة في أوروبا، وفقا للخطاب القائم على أن "مليون مهاجر يقابلهم مليون عاطل أوروبي". ويربط اليمين المتطرف هذه الحملة بالعولمة، حيث يري أن الاتحاد الأوروبي هو أحد إفرازات سياسات العولمة التي تقود العالم حاليا.

فقد رفعت المنظمات اليمينية فى سياتل شعارات للدفاع عن السيادة الأمريكية.

بينما على الجانب الأخر يعارض اليمين المتطرف الأمريكي سياسات للعولمة من منطلق الدفاع عن السيادة القومية الأمريكية، التى يري زعيم اليمين المتطرف الأمريكي "بوكنان" أنها مهددة بفعل اتفاقيات التجارة الحرة ومنطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا.

وقد برز صوت اليمين المتطرف في حركة مناهضة العولمة بقوة في مظاهرات سياتل، نتيجة هيمنة خطاب وطني إنغلاقي في المسيرات، حتى من قبل النقابات العمالية، مما أعطي لليمين المتطرف هناك قدرة عالية على التأثير والنمو. بينما يضعف هذا الوجود في المظاهرات التى تكون ساحتها دول أوروبية نتيجة الوجود الكثيف لليسار في هذه المظاهرات.

٦- جماعات الدفاع عن المستهلكين:

تحمل جماعات الدفاع عن المستهلكين مفارقة، فهي تكوينات نخبوية لحد كبير، حيث أن عدد عضويتها الفاعلة لا يزيد عن بضعة آلاف، إلا أنها تحظى بتأييد واسع النطاق، وهو ما ظهر في توقيع نحو ١٥٠٠ جمعية على إعلان الاعتراض على منظمة التجارة العالمية والذي وضعته إحدى مجموعات حقوق المستهلك عبر الإنترنت.

إلا أن شعارات الحركة ووجودها الفعلي لا يظهران سوى في المظاهرات التى تتم في مراكز حضرية كبيرة، وفى البلدان ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة، حيث لم تظهر هذه الجماعات بقوة إلا في مظاهرات سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يجب الالتفات لدور رالف نادر مرشح الرئاسة الأمريكية ومؤسس جمعية "المواطن العام" في بداية السبعينيات في هذه المظاهرات، وفى مظاهرات دافوس بسويسرا. وهذه الجمعية تدافع عن قضايا المستهلك ضد الشركات الكبرى للأدوية وصناعة السيارات والطاقة. ويتكون هيكل هذه الجمعية من عدة دوائر على النحو التالي: مرصد الكونجرس، ومجموعة الابحاث حول الصحة، ومجموعة رفع الدعاوي (لحماية صحة المستهلك وسلامته وحقوقه)، والمجموعة النقدية للطاقة (ضد الطاقة النووية)، ومرصد التجارة العالمية، ومركز المعلومات للمشترين (يوفر المعلومات حول الطاقة المنزلية والبدائل الصديقة للبيئة).

٧-الشيوعيون الفوضويون:

برزت في مسيرات الاحتجاج على العولمة، الجماعات الفوضوية، مما حدا بالبعض للقول إن حركة مناهضة العولمة كانت بمثابة ميلاد جديد لهذه الحركة التى تصور كثيرون أنها أصبحت من ذكريات الماضي. وهذه الحركات تناهض الرأسمالية وتطالب بالقضاء عليها، وفى نفس الوقت ترفض أي شكل من تنظيم العمل البيروقراطي واستمرار أجهزة الدولة بعد القضاء على هذا النظام. فهو تيار يرفض الدولة بكافة أشكالها رأسمالية كانت أو اشتراكية.

ويقوم خطاب هذه الحركة في مناهضة العولمة على أن الدول القومية في ظل العولمة في العالم تستخدم القوة من أجل خفض الأجور وتمرير السياسات الهادفة لتعميق الفقر، واستخدام القوة لضرب الإضرابات العمالية. ومن هنا يجب استخدام القوة في مواجهة هذه الدول الرأسمالية.

ويعد مركز هذه التنظيمات - التى لها فروع في معظم البلدان الأوروبية وشمال أمريكا- هي بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة في القارة الأوروبية، وهو ما يمكن إيعازه إلى إن جزءا كبيرا من الشباب في شرق أوروبا اتجه لتعريف نفسه كفوضوي للابتعاد عن شبهة الانتماء للنظم الاشتراكية البيروقراطية القديمة.

وتعد "الكتلة السوداء" تجمع الفوضويين الأقوى اليوم والأكثر تنظيما، وهي تعتبر الجماعة المسئولة بشكل مباشر عن مظاهر العنف في المظاهرات. بل أن جميع التنظيمات المشاركة في حركة مناهضة العولمة تتهم هذا التنظيم الفوضوي بتشويه الحركة عبر أعمال العنف التى يقوم بها.

انعكست قوة التنظيمات الفوضوية في شرق أوروبا بوضوح في مظاهرات براج في التشيك، فمن ١٢ ألف متظاهر كان نحو ٥ آلاف من الفوضويين الشيوعيين، حيث لعبت "الكتلة السوداء" دورا مركزيا في تنظيم المظاهرات. وقد قابل جهودهم رفضا من جانب النقابات العمالية الرسمية في التشيك وهو ما أدي في النهاية إلى ارتفاع حدة العنف في تلك المظاهرات وإلغاء القمة قبل موعدها المحدد.

٨- حركات المرأة:

كانت المسيرات التى نظمتها منظمات نسوية عديدة في ٢٦ أغسطس ١٩٧٠ في الولايات المتحدة، بمثابة إعلان لميلاد الحركة النسوية الجديدة، وهي الحركة التى انتشرت بسرعة في كافة البلدان الغربية، وقام خطاب هذه المجموعات على أن النظام الاجتماعي والسياسي السائد هو السبب الرئيسي وراء تهميش واستغلال وقمع المرأة. وأن الاقتصار على حق الانتخاب كخط نهائي لتحرر

المرأة هو خطأ، حيث أن القمع الاجتماعي والمؤسسي في مواجهة المرأة هو إفراز لنظام اجتماعي، لا ينتهي إلا بالمحاربة لتعديله بحيث يعترف بحقوقها الاجتماعية، بعد الاعتراف بحقوقها السياسية.

ومن هذا المنطلق تري هذه المنظمات أن استغلال العاملات في المصانع مرتبط بالعولمة إلى جانب هجوم سياسات التكيف الهيكلي على حاجات المرأة، حيث أن المرأة هي الأكثر حساسية من خفض النفقات على الخدمات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بالتأمين الصحي وغيرها.

رابعا : عوامل تبلور الحركة المناهضة للعولمة

لا يمكننا فهم عوامل تبلور الحركة المناهضة للعولمة، بالاقتصار على تحديد خطاب وأسباب صعود كل تكوين منخرط في الحركة، بل يجب النظر إليها في سياق كونها تعبير سياسي عن أزمة اجتماعية، طرحت إجابات متعددة ومتباينة لهذه الأزمة. هذا التعبير السياسي تبلور في حركة مغايرة في شكلها وتكتيكاتها عن كافة الحركات الاحتجاجية التى شهدها العالم في القرن العشرين، مما يعني بالتالي بروز مظاهر سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة في الديمقراطيات الغربية، أدت إلى ظهور الحركة على هذه الشاكلة.

هذه المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تتبلور في مأزق الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وما صاحبة من نمو للجمعيات غير الحكومية وغير السياسية وهو ما ترافق مع تراجع وضعية الطبقة الوسطي الغربية. وقد مهدت تلك العوامل الطريق لتشكيل الحركة بمنطق الهجين التى تحدثنا عنه مسبقا، ولكن ما أعطاها الانطلاقة كان نمو الخطاب الفكري المناهض للعولمة الذي تزامن مع الإمكانية غير المسبوقة لانتشار الخطابات السياسية المختلفة والربط بين أفراد يبعدون عن بعض بآلاف الأميال عبر ثورة الاتصالات.

١- أزمة الاشتراكية الإصلاحية :

كانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية تمثل اسفنجة امتصاص للحركات الجماهيرية في البلدان الأوروبية منذ الأربعينيات، وهو الدور الذي ساهم في تعضيده قيام دولة الرفاهة في هذه البلدان في الخمسينيات، والتى طرحت معها قدرة هذه الأحزاب على تحقيق مكاسب للجمهور عبر صناديق الانتخاب. مما أدي إلى نمو هذه الأحزاب بشكل غير مسبوق في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وكانت بالفعل هي القوة السياسية التى تمتص وتجذب جمهور المعارضين للنظام الاجتماعي في هذه البلدان.

إلا أن هذا الدور أصابه الوهن منذ ثمانينيات القرن العشرين، نتيجة انتصار المدرسة الليبرالية الجديدة على المدرسة الكينزية التى قادت الاقتصادات الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما كان يعني من ناحية صعود اليمين مرة أخري، في ثوبه الجديد ، التاتشرية والريجانية، وهو ما ترافق مع تعثر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في طرح بديل واضح المعالم لليبرالية الجديدة بعد هزيمة الكينزية. مما حملها إلى خلق توليفة من الكينزية والليبرالية الجديدة أطلق عليها "الطريق الثالث"، وهو البديل الذي كان توني بلير أول من طرحه كمشروع سياسي واقعي وبديل لليبرالية الجديدة والتاتشرية في بريطانيا، وبالفعل استطاع الطريق الثالث أن يرفع من أسهم يسار الوسط الإصلاحي الأوروبي مرة أخري في منتصف التسعينيات، نتيجة لإحباط الجمهور من السياسات الليبرالية الجديدة، أكثر منها اقتناعا بهذا البديل.

وهو ما ظهر في انتصار كل من جوسبان وبلير وشيرودر، في مواجهة الأجنحة اليمينية المحافظة التى تولت مقاليد السلطة في بلدان أوروبا الغربية لفترات طويلة، والذي كان بمثابة تعبير عن أزمة اجتماعية وعدم ثقة الناخبين بالخطاب اليميني، بعد فترة طويلة من الثقة في قدراته على تخطي الأزمة الاقتصادية. ولكن ما لبثت هذه الأحزاب بعد شهور قليلة من توليها مقاليد السلطة أن بدأت في السير على نفس نهج الأحزاب المحافظة، وتطبيق حزمة السياسات الليبرالية الجديدة، متمثلة في خفض الإنفاق العام على الخدمات، وتكسير مؤسسات ومكاسب دولة الرفاهة تحت مسمي "الطريق الثالث". حتى أن مجلة الايكونوميست، قبيل الانتخابات البرلمانية البريطانية الأخيرة، وصفت توني بلير بأنه الزعيم اليميني الوحيد الجاهز والجدير بالاحترام !. وكان آخر مقترحات توني بلير على القطاع الخاص، هو دخول أنشطة التأمين الصحي.

هكذا ، سارت أحزاب يسار الوسط الإصلاحية من منتصف التسعينيات إلى الوسط ويمين الوسط في ألمانيا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا . وهو ما أدي إلى حالة من التشوش في الشارع الأوروبي، وارتفاع نسبة الممتنعين عن المشاركة في العملية الانتخابية، حيث لم يعد

الناخب مدعوا إلى الاختيار بين خطين ونهجين وبرنامجين، بل بين تلاوين على خط واحد. وبما أنه يدرك أن صوته قلت قيمته فإنه يمتنع بالتالي عن منحه. وهو الاتجاه الذي يتزايد في ظل تراجع دور الدولة في الحياة الداخلية، وذلك بفضل تضافر العولمة مع الاتحادية الأوروبية وازدياد دور رأس المال والمصارف المركزية والمنظمات الاقتصادية العابرة للحدود.

مما كان يعني واقعيا انتهاء الدور التاريخي لهذه الأحزاب كطرف نقيض للاحزاب المحافظة. وبالتالي إضعاف قدرة النظم السياسية الغربية على احتواء مشاكل مجتمعاتها، مما يصب في إضعاف قدرة الديمقراطيات الغربية عن التعبير بشكل صحيح عن حاجات الناس داخل هذه المجتمعات، وبالتالي لا تلبيها او تتجاوب معها بحيث لم يعد هناك طريق لإظهار هذه الحاجات إلا عن طريق التظاهر الذى هو نوع من الاحتجاج الثوري ضد النظام بأسره.

وعلى صعيد آخر، أفرز ابتعاد الشباب عن الأحزاب السياسية، وهو الذي كان يمثل طوال الوقت وقود الأحزاب اليسارية الإصلاحية، واتجاهه إلى الانخراط في حركات قاعدية أوسع، يستطيع من خلالها تحقيق ذاته وإثبات مساهمته في الشأن العام. وهو ما دفعهم بالتالي للانخراط في المنظمات الاجتماعية المختلفة سواء المدافعة عن البيئة او المنظمات اليسارية الأكثر ردايكالية، أو روابط الدفاع عن المرأة أو حقوق الإنسان أو منظمات اليمين المتطرف وغيرها.

٢- الطبقة الوسطي وتفكك دولة الرفاهة

تتعرض الطبقة الوسطي في البلدان الصناعية المتقدمة في الوقت الراهن، لأزمة اجتماعية، هي الأصعب بالنسبة لها منذ الكساد الكبير الذي بدأ عام ١٩٢٩ واستمر طوال غالبية ثلاثينات القرن العشرين. حيث تصاعدت معدلات البطالة في غالبية البلدان الأوروبية خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات في القرن الماضين قبل أن تؤدي السياسات المتشددة في مواجهة العمالة الأجنبية من جنوب المتوسط ومن تركيا ودول شرق أوروبا إلى تراجع معدل البطالة في أوروبا مؤخرا إلى ٨,٤% في أكتوبر من عام ٢٠٠١. أما الولايات المتحدة التي نجحت خلال سنوات حكم الرئيس السابق بيل كلينتون في تخفيض معدل البطالة إلى نحو ٤% ، فإن معدل البطالة فيها قد ارتفع في أكتوبر من العام ٢٠٠١ إلى ٥,٤% بعد عاصفة التفجيرات التي ضربتها في سبتمبر من العام نفسه وأضرت بشدة بقطاعات السياحة والطيران وبحركة الاستثمارات وبالمناخ الاقتصادي بصفة عامة، وهو ما عانت منه الطبقة الوسطى قبل الجميع عبر فقدان الوظائف. كما ارتفعت بشكل واضح نسبة الفقر في هذه البلدان، حيث انخفض دخل الـ٤٠% الأفقر في الولايات المتحدة بنسبة ٨% خلال العشر سنوات الماضية، وزادت نسبة الفقر في البلدان الأوروبية بنحو ٥% في العقدين الماضيين، بل ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق في بلدان أوروبا الشرقية من ٤% عام ١٩٨٨ إلى ٣٢% عام ١٩٩٤ أي تضاعف ثماني مرات على الأقل خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة.

وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إجمالا، إلى تفكك دولة الرفاهة ، التى دامت خلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية، وما حمله هذا التفكك من التخلي عن سياسات التشغيل الحكومي وارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة لتقليص النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية من علاج وتعليم، إلى جانب ارتفاع الضريبة على الدخل في هذه البلدان.

وهو الوضع الذي انعكس في زيادة الشعور بالاغتراب في المجتمع بين أبناء هذه الطبقة، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن نحو ٤٠% من الأوروبيين يرون أن السياسات التى تطبقها حكوماتهم متعارضة مع مصالحهم المباشرة، كما أن ٤٤% من الأمريكيين أصبحوا يوافقون على أن المجتمع الأمريكي مقسم إلى "من يملكون ومن لا يملكون" مقابل ٢٦% فقط وافق على هذه الفكرة في نفس الاستطلاع في عام ١٩٨٨. وأكد ٦٢% في نفس الاستطلاع أن المشاكل الأساسية في حياتهم متعلقة بقضايا اقتصادية .

على الرغم من هذه الأزمة التي تتعرض لها الطبقة الوسطي الغربية، إلا أن الأزمة لم تعصف بها، كما حدث في بلدان العالم الثالث، حيث أن هذه الطبقة كانت قوية بما يكفي للوقوف في مواجهة هذا التحلل الاجتماعي الذي تتعرض له، بحيث استطاعت في السنوات الأخيرة الإطاحة بالأحزاب اليمينية، وصعود الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بدلا منها إلى سدة الحكم. ولكن مع فشل هذه الأحزاب هي أيضا في إخراج الطبقة الوسطي من أزمتها، تحول جزء هام من أبناء الطبقة الوسطي للانخراط في حركات قاعدية، في محاولة منه للفعل المباشر والتدخل المباشر في السياسات، وهي الحركات التى أعطتها هذه الطبقة زخما واضحا، نتيجة الإمكانيات الفكرية

والتكنولوجية والحركية التى تتمتع بها هذه الطبقة بحكم موقعها في هيكل الإنتاج في تلك البلدان وتمتعها بمهارات خاصة.

وهو ما يفسر كل من ظاهرتي هيمنة الطبقة الوسطي الشابة على غالبية التنظيمات المشاركة في الحركة المناهضة للعولمة، وهذه القدرة العالية من قبل هذه التنظيمات في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لصالح حركتها وتنظيمها.

٣ – نمو المنظمات غير الحكومية :

ساهمت العديد من العوامل إلى نمو ظاهرة المنظمات غير الحكومية في كافة بلدان العالم في السنوات الأخيرة، فقد أدي سقوط النموذج الستالينى في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى حدوث نوع من الدمقرطة في هذه المجتمعات صاحبها نمو للمنظمات غير الحكومية، حيث تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد هذه المنظمات في بلدان أوروبا الشرقية بنحو خمسة أضعاف خلال العقد الماضي فقط بعد الخبرة السيئة لمواطني هذه البلدان مع الأحزاب الشيوعية واليسارية، إلى جانب فشل الأحزاب الليبرالية في تحقيق الأهداف التى وعدت بتحقيقها أثناء توليها لمقاليد الحكم في السنوات التى تلت سقوط الحكم الستالينى ،بل أدت سياساتها إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل واضح

كما ساهم ضعف الأحزاب اليسارية الإصلاحية في غرب أوروبا إلى بروز ظاهرة غياب أي صدي لهياكل السياسة التقليدية وعدم وجود وسائل للتعبير عن المطالب الضرورية، وصعود ظاهرة انتهاء احتكار الأحزاب السياسية الكبرى للعمل السياسي في أوروبا مقابل ارتفاع أسهم العمل الأهلي والمجموعات ذات المطالب الجزئية، مما حدا بالأفراد إلى أن يتجمعون ويتولون أمور حياتهم واهتماماتهم بأنفسهم. وكان من نتيجة ذلك أن تكاثرت استقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقرارها بجدية، وتباشر سلطة مضادة (أخلاقيا وثقافيا وقانونيا واقتصاديا) دون البحث عن تأكيدات من سلطة الدولة (مثل الأحزاب) كما إنها تقترح حلولا بديلة.

على جانب أخر أدي إضعاف الدور الاقتصادي للدولة، وقيام الدولة - بشكل عالمي - بنزع يديها تدريجيا وبدرجات متفاوتة من تقديم الخدمات الاجتماعية، إلى بروز المنظمات غير الحكومية كبديل للدولة في هذا الدور. حتى أننا نجد اليوم بعض المنظمات غير الحكومية تقدم مساعدات تفوق مساعدات الأمم المتحدة ، مثل منظمة (CARE) أو (OXFAM) .

وهو ما تزامن مع نمو المخاوف العالمية الخاصة بالبيئة وشروط العمل وحقوق المستهلك وحقوق المرأة وتوفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من القضايا.

كل هذه العوامل أدت إلى نمو مذهل لحجم المنظمات غير الحكومية في العالم، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية التى تعمل في أكثر من دولة أرتفع من ٦ آلاف جمعية في ١٩٩٠ إلى ٢٦ ألف جمعية في عام ٢٠٠٠. كما يوجد في الولايات المتحدة وحدها ٢ مليون جمعية غير حكومية ، وفى الهند مليون.

وهو ما طرح الحديث عن "المجتمع المدني العالمي" القادر على خلق حكومة موازية لمجتمع الحكومات العالمي، وقدرته على التأثير على مراكز القرار العالمية، وليست المحلية فقط ، وهو ما شهد أهم تبلور له في حركة مناهضة العولمة التى تساهم فيها هذه الجمعيات بكثافة غير معتادة.

ولعل رصد بيار كالام رئيس أكبر جمعيات المجتمع المدني العالمي المناهضة للعولمة (الحلف)، لتطور مساهمة المجتمع المدني في هذه الحركة هو أدقها، حيث يؤكد أن المجتمع المدني العالمي مر بثلاثة أطوار، طور الاحتجاج على تجاوزات الشركات الذي انتهي مع بداية التسعينيات، طور مؤتمرات الأمم المتحدة التي دشنتها قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ والذي جعل المنظمات غير الحكومية تدخل في حوار مع الحكومات والمؤسسات العالمية لكن بالالتصاق بأجندة هذه الأخيرة، وأخيرا طور أخذ المجتمع المدني العالمي للمبادرة بتحضير الأجندة ذاتها وتحديد التحولات المطلوبة واقتراح آفاقها. وباختصار تقديم المقترحات والبدائل "والدخول في حوار حقيقي مع العولمة لمعالجة المشاكل بكل تعقيداتها" وهو ما يتم حاليا من خلال نشاطات حركة مناهضة العولمة.

٤ – النشاط الفكري لمناهضي العولمة :

إذا كان التنظير لإقامة نظام العولمة قد واكب التنظير لإقامة نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج الثانية، فإن العولمة لم تتبلور كأداة لعمل هذا النظام إلا عندما تم الإعلان في عام ١٩٩٤ بمدينة مراكش بالمغرب، على قيام منظمة التجارة العالمية.

وفي مواجهة هذا الاتجاه العالمي ، انطلقت نزعة مناهضة العولمة من أدبيات قائمة على نقد مضامين العولمة.

وهناك العديد من الأدبيات التي ساهمت في بلورة الخطاب المناهض للعولمة، وأهمها كتاب ناعومي كلين "No Logo"، وكتاب دانيل سنجر "ألفية من؟ هم أم نحن؟". وأكد سنجر في كتابه رفضه لطرح فوكاياما ونهاية التاريخ ورفض شرعية العولمة. كما لقي كتاب "الإمبراطور" للأستاذ الجامعي الأمريكي ميكائيل هاردت انتشارا مذهلا فاق كل التوقعات ، إذ قارنت صحيفة نيويورك تايمز تأثيره بسحر البيان الشيوعي، ويمثل الكتاب الوثيقة النظرية الأولى لديناميكية مناهضة العولمة، ويقوم على أفكار جامعة بين النظريات الثورية التقليدية المعادية للرأسمالية، وفلسفات ما بعد الحداثة خصوصا المقاربات التفكيكية في نقدها للكليات والمركز وتصورها لمفهوم السلطة كمركب مكثف لا يقوم فقط على القمع وانما يستخدم أدوات المنفعة والرغبة لتقنيع الهيمنة وضمان الانتشار والنفاذ.

هذا إلى جانب النقد المستمر الذي قام به الكاتب ـ ذو النزعة الفوضوية ـ ناعوم تشوميسكي، وكل من بير بوردو وسوزان جورج وناعومي كلين ، وهم كتاب من جيل الذين خرجوا من عباءة الحركة الثورية في أوروبا والولايات المتحدة في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات.

إن هذا الخطاب المناهض للعولمة الذي تكثف في كتابات العديد من المثقفين الغربيين والأمريكيين في السنوات الأخيرة، ساهم بشكل واضح في انتشار الأفكار الخاصة برفض نزعة العولمة الأمريكية، كما ساعد على بلورة أفكار أساسية لهذه الحركة.

٥ - ثورة الاتصالات:

يمكن القول أن حركة مناهضة العولمة أثبتت بالدليل الحي أن تقدم التكنولوجيا لا يعتبر بالضرورة دعما لاقتصاد السوق والإنتاج الرأسمالي، بل يمكن أن يستخدم أيضا من قبل المعارضين لهذا النظام ويكون أحد وسائل طرح نظام بديل. فثورة الاتصالات ، خصوصا الانترنت، كانت بمثابة القاطرة التي حملت للعالم العولمة والسلطة المضادة لها. حيث سمح الإنترنت للمواطنين أن يمتلكون المعلومات المحملة بمفاهيم العولمة، كما خلق قاعدة هائلة من المؤيدين والأنصار لمناهضة العولمة ، وأدى في نفس الوقت إلى ميوعة في النظرية في هذه الحركة.

ولعل نظرة على الموقع الجماعي للمنظمات التي نظمت مظاهرات جنوة، تدلل لنا على الكيفية التي تقوم بها هذه المنظمات باستخدام الإنترنت لتنظيم هذه المظاهرات، حيث وضعت على الموقع، خريطة لإيطاليا وطرق الدخول الأسهل بريا لها، والورق المطلوب للدخول، وكيفية التحايل على الأمن في حالة تشدده، ووسائل للاتصال في حالة منع أي من الأفراد من خارج إيطاليا من الدخول إليها لمساعدته في عملية الدخول، وخريطة تفصيلية لجنوة وشوارعها، موضحا عليها الشوارع الرئيسية بالمدينة والمنطقة المرشحة لحدوث النشاطات بها، وأماكن الإقامة بالمدينة وكيفية العثور عليها وطرق الاتصال بالمنظمين داخل المدينة، وأسماء المنظمات المشاركة في المظاهرات وبرامجها ومواعيد المسيرات التي ستنظمها كل من هذه المنظمات، وأخيرا طرق الوقاية في حالة استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع او المياه لتفريق المظاهرات.

ولكن في نهاية الأمر فإن الإنترنت له أيضا أثار سلبية جانبية على الحركة، حيث ساهم عبر وجود موقع لكل منظمة مشتركة في الحركة بغض النظر عن حجمها الحقيقي إلى حدوث نوع من التشوش النظري داخل الحركة وتشتت المشاركين غير المحددين الهوية مسبقا ، والمنخرطين لأول مرة في نشاطاتها.

٦- العالم الثالث وزيادة الفقر:

ساهمت السياسات التي ارتبطت بالعولمة إلى زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، حيث تشير الأرقام الخاصة بتقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة ، إلى إن ثروة نحو ٤٧٥ مليارديرا في العالم تساوي مجموع دخول ما يزيد عن ٥٠% من سكان العالم، وإن ٤,٤٠ مليار شخص يعيشون في بلدان العالم الثالث، بدون الخدمات الأساسية، فثلث سكان العالم لا تتوفر لهم مياه صالحة للشرب وربع سكان العالم لا يتوفر لهم سكن مناسب ، وقد اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل حاد.

هذا وقد مرت بلدان العالم الثالث بتجربة قاسية في السنوات الأخيرة، بل جربت جرعات دواء روشتة صندوق النقد الدولي، والخاصة بالخصخصة واعادة الهيكلة خفض النفقات العامة ، رفع أسعار الفائدة تحرير التجارة وتحرير سوق الصرف من بداية الثمانينيات ، وهي الروشتة التي تم إلحاق إشارة بها تفيد بأن الرخاء سيأتي بعد تنفيذها، ولكن بعد تجربة استمرت عقدين من

الزمن، اكتشفت شعوب هذه البلدان أن الرخاء لم يأت إلا للقابعين في السلطة ومن حولهم من طبقات وشرائح اجتماعية، حيث زاد الفقر والبطالة في هذه البلدان بشكل غير مسبوق، وهو ما ساعد على تبلور حركة مناهضة للعولمة في بلدان الجنوب، مما ظهر في التحالف الضخم في جنوب أفريقيا في جوبليه، حيث انضمت النقابات العمالية للكنائس للمدافعين عن إسقاط الديون للعاطلين الذين رفعوا شعارات ضد العولمة وضد الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

وهو ما حدث بشكل مماثل في كل من الأرجنتين وكوريا الجنوبية والبرازيل واوغندا وغيرها. لقد كان هناك تقابل او تماثل في وعي القائمين بالحركة بين العولمة والتحرير الاقتصادي وسياسات صندوق النقد والنتيجة واحدة وهي الفقر والمزيد من المعاناة.

إلا أن هذه العوامل التى تصب في اتجاه بروز حركات أكثر قوة وقاعدية في هذه البلدان، إلا أن عدم وجود أطر مؤسسية مثل النقابات العمالية المستقلة، أو المجتمع المدني المؤسسي والقاعدي مثل المنظمات غير الحكومية في اوروبا، او حتى عدم وجود أحزاب قوية، نتيجة لأرث العهود الاستبدادية السابقة أو المستمرة لليوم، يمنع بلورة وحشد هذه الحركة خارج تلك الدول التى يوجد بها مثل هذه الأشكال للحشد والتعبئة مثل البرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا.

خامسا : حركة مناهضة العولمة :

مكاسب وتحديات وتناقضات

يمكننا القول إن قيام حركة مناهضة العولمة على وضع هدف مباشر وهو منع الاجتماعات الخاصة بالمنظمات الاقتصادية الدولية أو اجتماعات قيادات الدول الرأسمالية الكبرى، وقدرتها على تحقيق هذا الهدف المباشر بشكل أو آخر أعطي زخمُ للحركة، فوفقا لميكانزم الحركات الجماهيرية، فإن القدرة على حصاد نتيجة من التحرك ولو كانت صغيرة تدفعها للأمام وتضمن استمرارها.

إلى جانب تحقيق هذا الهدف المباشر الممكن، استطاعت الحركة عبر سنتين من ميلادها في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩، أن تحقق العديد من المكاسب المهمة، فعلي الرغم من أن فشل المفاوضات في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل يعود بالأساس إلى تضارب المصالح بين الدول الكبرى وتصادمها وصحوة الدول النامية للدفاع عن مصالحها التي تم الجور عليها في اتفاق جات منذ البداية، إلا أن الحركة المناهضة للعولمة ساهمت بشكل واضح في فشل مؤتمر سياتل سواء بشكل مباشر عبر نشاطاتها الاحتجاجية الكبيرة أو عبر الضغط على حكوماتها ، وإجمالا عبر وضع قضايا الآثار الاجتماعية لتحرير التجارة على مائدة المفاوضات خلال هذه الجولة، وخلال كافة النشاطات العالمية الأخرى التى تلتها.

وقد أدي تأجج الحركة إلى وضع قضايا البيئة والخدمات وديون العالم الثالث بقوة على رأس أجندة هذه الاجتماعات، ففي قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، قرر الرؤساء المجتمعون شطب ٥٤ مليار دولار من ديون ٢٣ دولة فقيرة، وهو ما يمثل استجابة متأخرة لمطالب الحركة، حيث كان قرار إلغاء الديون قد تقرر منذ مؤتمر كولونيا في ١٩٩٩. إلى جانب تخصيص ٥٠٠ مليون دولار إضافية لصندوق مكافحة الإيدز، وتخفيض ديون بلدان العالم الثالث الأكثر فقرا وتخصيص ميزانية لمكافحة مرض الإيدز.

من ناحية أخري، أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية تضع هذه القضايا على رأس اهتماماتها لكبح غضب المتظاهرين، مثل تحول البنك عن تمويل السدود الكبرى ومشروعات توليد الطاقة وتوجيه مجهوداته نحو التوسع في تمويل قطاعات الصحة والتعليم والتغذية بإجمالي استثمارات تقدر بـ ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠١، والإعداد لمشروع لإعفاء ٢٢ دولة خلال الخمسة أعوام القادمة من ديونها، وهو مشروع تبلغ تكلفته نحو ٣٤ مليار دولار.كما تقرر إشراك المنظمات غير الحكومية في نحو ٧٠% من مشروعات البنك.

سادسا : العرب وحركة مناهضة العولمة

يمكننا القول أن مساهمة العرب في حركة مناهضة العولمة حتى الآن ضعيفة للغاية، بل غير موجودة بالأساس في عدد كبير من البلدان العربية، وحتى في البلدان التى توجد بها منظمات تعمل في هذا المجال، فحركتها ضعيفة ومحدودة، وهو ما يمكن إرجاعه لعديد

من العوامل على رأسها ضعف المجتمع المدني في العالم العربي ونخبويته، وهي السمة الناتجة من استبدادية الأنظمة العربية من ناحية والتى ساهمت في إضعاف كافة أشكال وجود المجتمع المدني من نقابات ومنظمات مجتمع مدني وأحزاب، وبالتالي افتقاد التشكيلات الاجتماعية القادرة على حشد جماهير في قضايا محددة. ومن ناحية أخري عدم وجود نخبة لها خطاب واضح وقوي ضد العولمة وتأثيراتها على بلدان العالم العربي، وحتى في حالة وجود بعض منها فإن احتكار الدولة لوسائل الإعلام جعلت أصوات هؤلاء لا تصل للقاعدة العريضة من الجمهور، بل اقتصرت على تفاعلات لها طابع نخبوي ضيق. فضلا عن حالة التدهور الاجتماعي والسياسي العام في الدول العربية في ظل الإحباطات المتتالية للمشروعات السياسية والاقتصادية العربية. وإجمالا يمكن القول إن عوامل تبلور الحركة في أوروبا والولايات المتحدة لم تجد موازي لها في المنطقة العربية.

إلا أن هذا لا ينفي وجود عدد من النشطين في هذه الحركة من بلدان عربية، على رأسهم د.سمير أمين الذي يعد أحد أهم عناصر المنتدى العالمي للبدائل، والذي يضم عددا كبيرا من المنظمات التى تدافع عن حقوق شعوب العالم الثالث، بالإضافة إلى فروع منظمة اتاك الفرنسية في كل من تونس والمغرب، وهو ما يرجع بالأساس للعلاقات الثقافية القوية بين مثقفي هاتين الدولتين بالمثقفين الفرنسيين، بينما لم تمدد الحركة خارج هذا الإطار الضيق.

إلا أن المعامل الخارجي - كالعادة في العالم العربي - ساهم في طرح إمكانية خلق حركة مناهضة للعولمة، حيث قررت منظمة التجارة العالمية عقد اجتماعها في قطر في نوفمبر ٢٠٠١ لتجنب الاحتجاجات العنيفة المناهضة للعولمة التي شهدها اجتماع سياتل، وذلك بفضل تقييد منح تأشيرات الدخول إلى قطر. والفرق بين قطر وسياتل وفقا لرئيس منظمة التجارة العالمية - هو أن قطر لن تسمح لأحد بالدخول إذا لم تكن لديه تأشيرة، ولن يمكن لأحد الحصول على تأشيرة إلا إذا كان لديه حجز للإقامة، وهناك ٤٤٠٠ غرفة فندقية فقط بقطر"

وهو ما دعا نشطين في العالم العربي لتنظيم مؤتمر ونشاطات موازية في بيروت في نفس الفترة ، حيث قررت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والتى تضم ٤٥ هيئة ومنظمة أهلية من ١٢ دولة عربية، وبالتعاون مع تجمع الهيئات الأهلية التطوعية اللبنانية، عقد منتدى عالمي، وقد حددت المنظمات المشاركة في هذا المنتدى أهدافه، بالتأكيد على السعي للمساهمة في الحركة العالمية المناهضة لسيطرة الشركات العملاقة على التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، والدعوة إلى تصويب آليات التجارة وإلى إعطائها مضمونا تنمويا. إلى جانب مناهضة سياسة تهميش العالم الثالث وخصوصا البلدان العربية. ومن أهداف هذا المنتدى تنظيم لقاءات شعبية سلمية وحلقات نقاش تتناول جدول أعمال المنظمة واتفاقاتها ، وهو ما يمثل في حد ذاته نقطة تحول كيفية في النشاطات المناهضة للعولمة في المنطقة العربية، التى لم تتجاوز حتى الآن مقالات متفرقة في الصحف والمجلات الدورية.

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هناك خلافات كبيرة بين العديد من المشاركين في هذا المنتدي، حول قضايا أساسية، ولا يمكن للمنتدى أن يطور نشاطه وفاعليته بدون السيطرة على هذه الخلافات والاتفاق على برنامج للحد الأدنىٰ بالتوافق بين مؤسسيه. وأيضا بالسعي للاتفاق على حق الاختلاف من ناحية، ومن ناحية أخري طرح منظور محلي لقضايا العولمة، حيث أن هناك قضايا عديدة على الأجندة العربية يجب التأكيد عليها لوضع جذور لهذه الحركة في الواقع العربي، وعلى رأسها تعيين الموقع الذي يحتله العالم العربي وكل جزء منه في منظومة العولمة ورصد وتحديد النتائج والتحديات القائمة في بلدانه بفعل هذه المنظومة،وهي النتائج التى لها تعبيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إلى جانب قضية المديونية الثقيلة على العديد من البلدان العربية، وتزايد الفجوات الاجتماعية في البلدان العربية على نحو درامي ، وأخيرا قضية الاستبداد السياسي التي تكبل شعوب المنطقة العربية وتحرمها من المشاركة الحرة واسعة النطاق في صياغة مستقبلها، وتضعها في مكانة متدنية على خريطة العالم.

• القسم الخامس •

تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا

بين الدولة والقطاع الخاص

يهدف هذا الجزء من التقرير الى التعرف على خلفيات وأوضاع صناعة التكنولوجيا على المستوى الدولي وذلك بقصد "التبصر" بحقيقة وضعية التكنولوجيا في المنطقة العربية و"تلمس" المتطلبات التى " تلزم " لإحداث إستنهاض تكنولوجى عربى. وفى سبيل ذلك يتكون هذا الجزء من خمسة أقسام.

القسم الأول بمثابة مقدمة تتضمن مداخل ذى صلة مباشرة من الزوايا التعريفية والاقتصادية والسياسية، وأما القسم الثانى فإنه يهدف الى إستعراض النماذج والخبرات التكنولوجية الخاصة بالدول والشركات متعددات الجنسية. ذلك مع الأخذ فى الاعتبار لأهم الانعكاسات المحتملة للعولمة على التنمية التكنولوجية فى الدول النامية. وفى القسم الثالث يجرى إستعراض ملامح الوضعية التكنولوجية فى المنطقة العربية وما يتصل بها من معوقات وتحديات. وبعد ذلك يقدم القسم الرابع رؤية خاصة بمستقبليات التغيير التكنولوجى على المستوى العالمى.

وفى النهاية يأتى القسم الخامس والأخير كامتداد أو استنتاج للأقسام الأربعة السابقة مركزا على ما يمكن اعتباره متطلبات رئيسية لإحداث استنهاض تكنولوجى عربى. هذا، وتجدر الإشارة الى أنه مع الانتباه العالمى للمتغيرات فى دورى الدولة والقطاع الخاص كان من الطبيعى التعرض لهما بأشكال مباشرة وغير مباشرة فى مختلف أقسام الدراسة.

أولا : تعريفات ضرورية

(١) التعرف على دور التكنولوجيا فى النمو الاقتصادى :

يمثل التعرف على دور التكنولوجيا فى النمو الاقتصادى نموذجاً تاريخيا مهما على المساهمات العظيمة التى يمكن أن تقدمها الدراسات الأكاديمية الصرفة فى تقدم الفكر الاستراتيجى. هنا تجدر الإشارة الى أن الدراسات الأكاديمية بخصوص الدور المباشر للتكنولوجيا فى النمو الاقتصادى جاءت كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها موسيس أبراموفيتش عام ١٩٥٦ عن تطور الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٨٧٠. أوضحت دراسة أبراموفيتش أن "جزءاً صغيراً فقط من نمو الإنتاجية الأمريكية يمكن تفسيره بواسطة عوامل النمو المعروفة(حينئذ) ، وهى رأس المال والعمالة والأرض ، وأن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه الى سبب كلى غير معرف . لقد كان أبراموفيتش على استغراب وفى نفس الوقت- على ثقة بخصوص النتائج التى توصل إليها حتى أنه اعتبر أن هذا السبب (أو العامل Factor) الكلى غير المعرف يعد مقياسا على جهل الأكاديميين بخصوص أسباب النمو الاقتصادى. وسرعان ما عززت النتيجة التى توصل إليها أبراموفيتش بدراسة مهمة لروبرت سولو (والذى منح جائزة نوبل بعد ذلك).

توصل سولو فى دراسته الى أن السبب غير المعرف هو " التغيير الفنى أو التقنى" Technical Change، وميز سولو بوضوح بين النمو نتيجة التغيير التقانى والنمو الناتج عن الزيادة فى رأس المال بالنسبة لعدد العمال. لقد كانت دراسة سولو تغطى الاقتصاد الأمريكى فى الفترة من ١٩٠٩الى ١٩٤٩ وظهر منها أن ٨٧,٥% من الزيادة فى الإنتاجية تعزى الى التغيير التقانى أو الفنى. هنا تجدر الإشارة الى أن سولو قد عرف هذا التغيير بأنه يشتمل على أية مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال وحجم العمالة)، وذلك مثل التنظيم الجيد والمعرفة التكنولوجية المتطورة والتعليم الأحسن لقوة العمل. بعد ذلك تعددت الدراسات وتطورت المفاهيم ، وبزغت اعتبارات ، واتخذت إجراءات ، كل ذلك من أجل المفاهيم ، وبزغت اعتبارات ، واتخذت اجراءات ، كل ذلك من أجل الاستيعاب الأمثل لدور التكنولوجيا فى النمو الاقتصادى والتقدم المجتمعى.

(٢) تعريفات ضرورية وملاحظات أولية :

التكنولوجيا : مصطلح مشتق من الكلمة الإغريقية Technicos والتى تعنى المهارة الفنية أو الممارسة الماهرة. ويمكن حاليا تعريف التكنولوجيا بأنها المعرفة

الفنية، ويقصد بها مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التى تحقق إنتاج و/ أو توزيع أية سلع أو خدمات .

العلــــم :

كلمة Science تأتى من الكلمة اللاتينية Scientia والتى تعنى معرفة. ويعرف العلم بأنه المعرفة التى تجمع نتيجة تطبيق المنهج العلمى.

البحث العلمى:

يشار الى البحث العلمى على أنه مصنع المعرفة العلمية ، وكنشاط انسانى فإن أداءه واستمراره وتحقيقه لأهدافه يتطلب خبرة خاصة به (تكنولوجية البحث العلمى).

نقل التكنولوجيا:

قيام جهة ما (وحدة عمل أو مؤسسة أو بلد ... الخ) باكتساب أو تنمية أو استخدام ابتكار أو معرفة ما تكون قد نشأت فى جهة أخرى (وحدة عمل أو مؤسسة أو بلد أخرى ...الخ) .

الاستيعاب التكنولوجى:

هو الاحتواء الشامل للتكنولوجيا بكل ما يتعلق بها من تفاصيل دقيقة (نظرية وعملية) ونواحى خبرة ومعرفة ومعلومات متاحة. ذلك بالإضافة الى التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية بما يسمح بالاختيار والتفاوض والتقييم والتطوير.

التطويـــر:

هو مجموعة الأنشطة الخاصة بفحص وتقييم وتنفيذ فكرة (أو هدف) ما ، بغرض الانتقال من المستوى الذهنى البحثى الى المستوى الإنتاجى. ويتضمن التطوير العمليات الخاصة بالإمكانية التقنية ، والأداء ، والتصميم ، والنموذج الهندسى، والقابلية للتصنيع .

التغيير التكنولوجى:

إن أهمية "التغيير" كجوهر للتكنولوجيا كجعله ملازما لها ملازمة عضوية بحيث صارت هناك ضرورة للتعامل مفاهيميا وعلميا وسياسيا مع "التغيير التكنولوجى" كمصطلح بديل أو كجوهر لمصطلح "التكنولوجى". إن هذه الضرورة ترجع لأسباب أربعة :

- تعريف التكنولوجيا ذاته ، حيث باعتبار التكنولوجيا نوعاً من المعرفة القائمة على الذهن والممارسة فهى حتما تتغير باستمرار تجدد استيعاب العقل البشرى وخياله وبتواصل تنامى العلم واكتشافاته .
- سرعة الاتصال والانتقال، والتى تؤدى الى إطراد مستمر فى الاحتكاكات المعلوماتية والمعرفية ، ومن ثم تنام وتغير مستمر فى ا المعرفة الفنية (التكنولوجيا).
- التنافسية ، حيث فى ضوء التغيير المتواصل فى التكنولوجيا تكتسب التنافسية أهمية استراتيجية يلعب الاتصال دوراً رئيسياً فى إشعال جذوتها مما يؤدى الى تطور العرض من الناحية النوعية ، وكذلك تطور احتياجات الإنسان، والذى يقفز بطموحه وخياله الى احتياجات أخرى غير متوفرة بعد، وبالتالى مزيد من تسارع التغيير التكنولوجى.
- القفزات التى تحدث فى وسائل البحث العلمى نتيجة التطور التكنولوجى ذاته.

العلاقة بين البحث العلمى والتكنولوجى:

بينما يمثل البحث العلمى قوة دفع لإحداث التغيير التكنولوجى، فإن التغيير التكنولوجى يؤدى الى تحسين فى تجهيزات وأدوات البحث العلمى بحيث تتطور دقة القياس ، وتتسع وتتعمق مجالات البحث والاكتشاف وإمكانيات التفسير، وتزداد سرعة التعامل الكفء مع المعلومات . إن تسارع كل من التأثيرين السابقين أدى الى اقتراب أنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى من بعضهما البعض زمنا ومكانا ، وهو أمر يؤدى الى تحولات كمية ونوعية كبيرة فى كل منهما .

(٣) الاستيعابات السياسية المبكرة للأهمية التنموية العظيمة لأنشطة العلم والتكنولوجيا :

أ – رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (٤)

مع بداية الحرب العالمية الثانية أنشأ روزفلت لجنة قومية لبحوث الدفاع، والتى تحولت فيما بعد الى مكتب للبحث العلمى والتطوير (فى إطار وزارة الدفاع) . ومع نهاية الحرب كانت قناعات كثيرة قد تكونت داخل الأفرع المختلفة للحكومة بشأن الحاجة الى البحوث والاستشارات العلمية من الجامعات ومعامل البحث العلمى. وقد أدى ذلك الى قيام الرئيس ترومان عام ١٩٥٠ باتخاذ قرار بإنشاء المؤسسة القومية للعلوم National Science Foundation

لتقوم بمهام رئيسية فى دفع أنشطة البحوث الرئاسية فى جميع أنحاء البلاد ، وفى نفس الوقت اتخذ ترومان له مستشاراً خاصا لمراجعة الأنشطة الحكومية بخصوص البحوث العلمية (ويليام جولدن) ، والذى قادته جهوده عام ١٩٥١ الى إنشاء لجنة استشارية للعلوم فى إطار مكتب التعبئة بوزارة الدفاع. بعد ذلك ، وعلى أثر قيام الاتحاد السوفيتى بإرسال المركبة سبوتنيك الى الفضاء شعر الأمريكيون بتخلفهم فى التطور العلمى عن روسيا ، وهو الأمر الذى أدى بالرئيس أيزنهاور بتحويل تبعية اللجنة الاستشارية للعلوم من مكتب التعبئة بوزارة الدفاع الى الرئيس مباشرة ، ونفس الوقت قام أيزنهاور بتعيين مستشار علمى للرئيس لكل الوقت Full-Time وهو د. جيمس كيليان والذى نقل من معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا الى البيت الأبيض. والجدير بالإشارة هنا أن الرئيس أيزنهاور قد أشار فيما بعد الى العون المهم وغير المنحاز الذى استفاد به من اللجنة الرئاسية الاستشارية للعلوم President`s Science Advisory Committee "PSAC" ، حيث ساعدته هذه اللجنة فى التعامل مع المشكلات والأمور الفنية فى مجالات الدفاع والفضاء والعديد من المهام المدنية. والجدير بالإشارة هنا أنه بينما استحسن أغلبية الرؤساء التعاون مع هذه اللجنة "PSAC"، فإن إدارة نيكسون لم تكن سعيدة بها مما أدى الى التخلص من وظيفة المستشار العلمى للرئيس وكذلك اللجنة الاستشارية الرئاسية للعلوم ، إلا أنه سرعان ما اتخذ الكونجرس الأمريكى (فى عهد فورد) قراراً بإعادة منصب المستشار العلمى للرئيس وكذلك إنشاء مكتباً للعلوم فى البيت الأبيض.

ب – "نهرو" .. قوة دفع للعلوم والتكنولوجيا فى الهند :

فى عام ١٩٣٨ ، أى تسع سنوات قبل الاستقلال السياسى للهند ، شكل نهرو (رئيس حزب المؤتمر حينئذ) لجنة قومية للتخطيط بهدف وضع أول خطة تنمية للهند كدولة مستقلة ، وكان من أهم مجموعات العمل الرئيسية فى هذه اللجنة مجموعة "البحث العلمى" والتى تكونت من عدد من كبار العلماء ومن قيادات "البيزنس" الخاص (حيث لم يكن هناك قطاع عام). بعد ذلك ، فى عام ١٩٤٨، أى عام واحد بعد الاستقلال السياسى، تم تشكيل وزارة للبحث العلمى والشئون الثقافية ، وقد تولى شئونها الزعيم جواهر لال نهرو بنفسه ، وهو تقليد استمر لمدة ثلاثون عاما بعد ذلك (أن يكون رئيس الوزراء هو فى نفس الوقت المسئول عن منظومة العلم والتكنولوجيا). تكونت الوزارة المشار إليها من مجلس البحوث العلمية والصناعية CSIR ومن لجنة الطاقة الذرية والتى تحولت عام ١٩٥٤ الى مؤسسة الطاقة الذرية ومن خلال ذلك تم إنشاء سلسلة من مراكز الابتكار وإنطلاقا من الشعور بالحاجة الى اتفاق قومى National Consensus حول الالتزام بالبحث العلمى عرض نهرو على البرلمان ميثاق للسياسة العلمية Scientific Policy Resolution ، وكانت موافقة البرلمان بمثابة إدراك الشعب الهندى لضرورة الدعم المستمر للعلم وأنه من خلال ذلك يمكن تأمين التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. بعد ذلك توالى إنشاء العديد من المؤسسات العلمية والتكنولوجية فى الهند ، وصار التوجه العلمى التكنولوجى للدولة أمراً يصعب المساس به من قبل الحكومات المتعاقبة.

جـ- إسرائيل .. والانتباه السياسى الحاد للعلم والتكنولوجيا:

تقدم إسرائيل ككيان صهيونى ثم كدولة عدد من النماذج على التوظيف السياسى الحاد لأنشطة ومهام العلم والتكنولوجيا . من الأدلة الواضحة على ذلك إنشاء كل من المعهد التكنولوجى الإسرائيلى (التخنيون)، والجامعة العبرية، ومعهد وايزمان للعلوم، قبل إنشاء دولة إسرائيل، وذلك فى السنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٣٤ على الترتيب ، فى حين أن إعلان دولة إسرائيل قد صدر عام ١٩٤٨. ومن الأمثلة المهمة فى هذا الإطار نشير الى مشروع يختص بايجاد ترابط دائم بين التعليم وسوق العمل. المشروع بدأ عقب قيام الدولة مباشرة فى عام ١٩٤٨ باسم مشروع "أورت لعام ٢٠٠٥" من خلال منظمة متطوعة هى منظمة "أورت" والتى أخذت على عاتقها مهمة التدريب المهنى (خاصة فى المجال الزراعى) منذ بداية الاستيطان الإسرائيلى.

إن الاهتمام السياسى بالعلم والتكنولوجيا فى إسرائيل يتجلى حالياً فى عدد كبير من الأنشطة التربوية والتعليمية والثقافية والصناعية التى لا يتسع المقام الحالى لذكرها . لكن – فى نفس الوقت- تجدر الإشارة الى أن الحكومة الإسرائيلية قد أنشأت فى كل الوزارات تقريبا منصب "كبير العلماء" والذى يختص بصياغة السياسات وتحديد الأولويات وتوفير الدعم والتدريب لجهود البحث والتطوير R&D . ويجمع كبار العلماء هؤلاء منتدى خاص بهم يرأسه وزير العلم ، والذى يرأس أيضا لجنة دائمة للعلم

والثقافة تتفرع عن مجلس الوزراء. هذا ، وقد ساعد الانتباه السياسى الإسرائيلى للعلم والتكنولوجى على اقتناص وتوظيف عدد كبير من العلماء والتكنولوجيين السوفييت كمهاجرين، حيث أقامت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية حضانات التكنولوجيا عام ١٩٩١ والتى منحت أصحاب الأفكار من هؤلاء العلماء المال والرعاية اللازمين. هنا نجذب الانتباه الى أن حجم الصادرات الإسرائيلية من التكنولوجيا الراقية قد تضاعف من ٤,٥ الى ٩ بليون فى الفترة من عام ١٩٩٠ الى ١٩٩٩.

ثانيا - نماذج وخبرات التنمية التكنولوجية على الساحة الدولية

يهدف هذا القسم الى التعرف على بعض الخصائص المميزة للتسيير التكنولوجى فى بعض المناطق أو البلدان أو بعض القطاعات (أو المستويات) الصناعية فى أماكن مختلفة من العالم، كما يهدف أيضا الى الكشف عن بعض السلوكيات العامة المميزة للشركات متعددات الجنسية فيما يتعلق بقضايا التكنولوجيا ، وبالإضافة الى ذلك يختتم هذا القسم بنظرة على بعض إنعكاسات العولمة على التنمية التكنولوجية .

١ - تجارب ودراسات فى التغيير التكنولوجى:

إذا كان قد أمكن من خلال التحليل العام (أو الماكرو)(١٠) تصنيف الدول من حيث عمق وتاريخية التقدم التكنولوجى الى دول الثورة الصناعية والتكنولوجية فى الغرب (دول الفوج الأول)، ودول اللحاق الآسيوية وعلى رأسها اليابان ثم كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج (دول الفوج الثانى)، ثم بعد ذلك الدول التى تحاول اللحاق ولم تنجح بعد (دول الفوج الثالث) والتى من بينها مصر ، وإذا كان قد أمكن التفرقة بين الظروف والآليات والفرص والمحددات لكل مستوى من المستويات الثلاث السابقة ، وكذلك الوقوف على التباين بين دول الفوج الثانى وتصنيفها الى فئتين ، فئة لعبت فيها الدولة دوراً مركزيا فى عملية التأقلم والملاحقة وقامت بتوفير الدعم والحماية لتحقيق الندية من خلال التحكم فى الأسعار وغلق الأسواق، وكذلك من خلال التركيز على قدرات تقييم واختيار التكنولوجيا، وإدارة نقلها وتطويعها وتطويرها (مثلما حدث فى اليابان وكوريا الجنوبية) ، وفئة أخرى تضم دول إندمجت مع الاقتصاد العالمى (مثل سنغافورة وهونج كونج) من خلال استثمارات الشركات متعددة الجنسية ، فإن ما نود أن نجذب الانتباه إليه هنا هو الحركيات (أو الديناميكيات) التكنولوجية على المستوى الدقيق (أو الميكرو) ، مستوى الشركة أو القطاع أو المجال الصناعى. إن الغرض من ذلك هو محاولة تقديم نماذج لنوع مختلف من المعارف يكون بمثابة إمتداد وتكامل للمعارف والأحكام "الماكرو" السابق الإشارة إليها. هذا بالإضافة الى جذب الانتباه الى توفر كم مهم من المعارف على المستوى الدقيق، والى إدراك أهمية هذا النوع من المعارف (فى إطار التعلم)، وكذلك الحاجة الى توليد مثل هذه المعارف على المستوى المحلى (فى إطار التطوير الذاتى).

أ - القوة الذاتية للتغيير :

فى دراسة مهمة صدرت عن الانكتاد بخصوص تقييم مخرجات معاهد البحوث الصناعية المنتشرة فى عدد من البلدان النامية فيما يتعلق بعمليات التطوير التكنولوجى فى هذه البلدان كانت النتائج محبطة للغاية ، حيث أوضحت الدراسة ضعف الأثر التطويرى لهذه المعاهد ، وحتى فى حالة وجود تطوير ما ينتجه مخرجاتها البحثية فإن تأثير هذا التطوير على الإنتاج يأتى بعد فترة تلكؤ كبيرة ، فضلاً عن محدودية وإنخفاض مستوى هذا التأثير(١١).

لقد جاءت دراسة الانكتاد مؤيدة لاستنتاجات عدد من البحوث الخاصة بتقييم أنشطة البحث والتطوير والتغيير التكنولوجى فى العديد من البلدان النامية من بينها الهند ، وهو الأمر الذى دفع المعامل القومية الهندية للكيمياء والجمعية الملكية للاقتصاد فى المملكة المتحدة الى إجراء بحث لتحليل هذه الظاهرة(١٢). لقد أوضحت نتائج هذا البحث ، والذى عنى على وجه الخصوص باستخدام شركات القطاع الخاص فى مجال الكيمياء فى الهند للمخرجات البحثية التطويرية لمعهد بحثى حكومى ، أن استفادة الشركات بالبحوث تأتى سريعة فقط فى حالة الشركات التى تملك داخلها قدرات بحث وتطوير ، وأن الأثر الإنتاجى الحادث فى هذه الحالة يكون عال. وقد توصل البحث الى توصية رئيسية تقضى باستحسان وجود علاقة تكاملية مباشرة بين المعهد البحثى والقدرات التكنولوجية الموجودة داخل الشركة، وذلك بخصوص التغيير التكنولوجى المطلوب إحداثه.

وفى دراسة أخرى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أثر النشاط البحثى الداخلى (in-house) فى شركات القطاع الخاص العاملة فى الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة فى الهند تبين أن المعرفة الفنية (التكنولوجية) المتكونة داخل كل شركة على حدة يكون لها عائد انتشارى داخل القطاع الصناعى وتصبح بمثابة معرفة مجتمعية تعمل كمؤثر خارجى فى تحسين إنتاجية بقية الشركات.

وإذا كانت القدرات التكنولوجية الذاتية للشركة تلعب دوراً إيجابيا فى التفاعل مع مخرجات أنشطة البحث والتطوير فى المعاهد البحثية، كما تساهم فى إحداث وفورات Spill-overs فى المعرفة المجتمعية المتقدمة على المستوى القطاعى، فإنه قد تبين فى دراسة على الصناعة فى أوروجواى أن توفر قدرة تكنولوجية قوية داخل الشركات الصناعية المحلية شرط للاستفادة المجتمعية من وجود استثمارات أجنبية يمكنها توليد انعكاسات أو وفورات تكنولوجية generating spillovers ، وأما فى حالة وجود فجوة تكنولوجية بين الشركات المحلية والأجنبية أو فى حالة وجود اختلاف كبير بين تكنولوجيات الشركات المحلية وتلك الأجنبية فإنه عادة لا تحدث إنعكاسات تكنولوجية Spillovers من الشركات الأجنبية على تلك المحلية. وفى دراسة أخرى على الشركات الكبرى Large Enterprices فى الهند تبين أن وجود قدرات بحث وتطوير ذاتية house–in داخل الشركة هو أمر ضرورى لحدوث إنعكاسات تكنولوجية مفيدة Technological Spillovers من التراخيص التكنولوجية الأجنبية Technology Licensing ، وأن ذلك الاعتبار يعد أمراً مهما جداً فى الصناعات التى تعتمد على العلم (مثل صناعة الكيماويات) ، وبالتالى فإن أنشطة "البحوث والتطوير" R&D و"التراخيص التكنولوجية" ليستا بديلاً لبعضهما البعض فى هذه الصناعات .

ب – التطوير البسيط المتصاعد كآلية رئيسية للتقدم التكنولوجى:

إذا كان استيعاب التكنولوجيات الأجنبية يمكن أن يجرى من خلال آليات مثل الاستثمار الأجنبى المباشر، والاستثمار المحلى – الأجنبى المشترك ، والتراخيص، وكذلك الوسائل غير الرسمية مثل التدريب ، فإن الاستيعاب من المفترض أن يكون بهدف إحداث تطوير رأسى، والذى يعنى تحسن القدرة الذاتية على إحداث تغيير تكنولوجى. وإذا كان التغيير التكنولوجى يعنى – فى الأغلب – إما إحداث تحسين بسيط incremental أو تغيير جذرى radical فى العملية الإنتاجية أو فى المنتج ، فإن من المهم هنا إدراك أن الخبرة التراكمية الناتجة من إحداث التغييرات البسيطة المتصاعدة تعد طريقاً رئيسياً للمنافسة ، وتعد أيضا – الى حد كبير – الطريق الذى لابد من المرور به إذا كانت هناك رغبة لامتلاك قدرات التغيير الجذرى. فى هذا الصدد تجدر الإشارة الى نموذجين قائدين. النموذج الأول يأتى من اليابان حيث تمكنت الصناعة الالكترونية اليابانية من إحداث تطويرات بسيطة متصاعدة فى رقائق ذاكرة الكومبيوتر memory chips بحيث بدأت الرقائق اليابانية عام ١٩٧٤ تنافس الرقائق الأمريكية فى السوق العالمى. وبعد أن كان نصيب الولايات المتحدة ١٠٠% من السوق أخذ هذا النصيب يتناقص تدريجيا فى مقابل زيادة تدريجية فى نصيب اليابان حيث تساوى نصيب كل منهما (حوالى ٥٠%) عام ١٩٨١ ، واستمر نصيب اليابان فى الارتفاع حتى بلغ حوالى ٧٨% عام ١٩٨٨ . إن هذا النموذج يوضح أنه بينما قامت الصناعة الأمريكية بأحداث التغيير الجذرى الذى كان من شأنه التوصل الى رقائق الذاكرة ، فإن اليابان تمكنت من خلال استيعاب التكنولوجيا ثم تطويرها تطويرا بسيطا متصاعدا أن تكون منافساً قوياً بل واستطاعت أن تتفوق على القدرة الأمريكية بخصوص إحداث التطويرات البسيطة. وبالإضافة الى ذلك نجد أن التصدير (من خلال مؤشر النصيب من السوق العالمى) كان بالنسبة لليابان مقياساً وحافزاً للتمكن من إحراز التطويرات البسيطة.

ما ينبغى أن لا يغيب عن الذهن عند التمعن فى النموذج السابق هو أن "التعلم الذاتى" Self-Learning سواء ف مرحلة الاستيعاب التكنولوجى أو فى مرحلة التطويرات البسيطة المتصاعدة هو الطاقة الحقيقية المستخدمة فى إنجاز التغيير التكنولوجى. إن هذا التعلم تتباين أشكاله ووسائله وسرعاته طبقا للمناخ التكنولوجى العام بالنسبة للصناعة وبالنسبة للمجتمع ككل، وهو اعتبار تتضح معالمه عند التمعن فى النموذج القائد الآخر والذى نختاره من الصناعات الالكترونية فى شرق آسيا (وعلى وجه الخصوص فى كوريا الجنوبية).(١٧) لقد بدأت الشركات المحلية فى الصناعة الالكترونية من خلال

تعاون مع الشركات العالمية (متعددات الجنسية)، كان دور الشركات المحلية في البداية ينصب في مجرد التركيب (أو التجميع) وتقييم الجودة وذلك في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين. بعد ذلك تدرج هذا الدور الى تصنيع المنتج الأصلى (OEM) أى original equipment manufacturing بما يتضمنه ذلك من مواءمة فى العملية الإنتاجية وهندسة عكسية . ثم تقدم المنتج المحلى أكثر من خلال الاتجاه الى عمل التصميم والتصنيع (ODM) أى Own design and manufacture بما يتضمنه ذلك من تعلم ذاتى فى إدخال تحسينات على العلمية الإنتاجية وفى تصنيع نماذج للمنتج. إنها خطوات أدت الى إجراء بحوث تطبيقية تطويرية على كل من العملية الإنتاجية والمنتج بحيث فى النهاية أصبحت الشركات المحلية قادرة على ممارسة أنشطة البحث والتطوير على كل من العملية الإنتاجية والمنتج مما أهلها مع نهاية تسعينات القرن العشرين على بلوغ مرحلة تصنيع المنتج الخاص (OBM) أى Own – brand manufacture مانود جذب الانتباه إليه هنا هو أن الانتقال التدريجي من OEM الى ODM ثم الى OBM كان على الدوام ناتجا عن عمليات تعلم مكثف ومسببا – بالتدريج – لزيادة فى حجم الصادرات .

جـ – دورية الاستشراف والتنبؤ :

نظراً للانعكاسات المهمة (والثورية أحياناً) للتكنولوجيات الجديدة على الاقتصاد والمجتمع، ونظراً لأن بزوغ وتطور هذه التكنولوجيات يعتمد على تقدم العلوم ، وبالأخذ فى الاعتبار لتطور وتسارع التنافسية على المستوى العالمى، فقد أصبح من المهم لصناع السياسات والعلماء أن يحسنوا تحديد المجالات والتوجهات البحثية والتكنولوجية الانفع والأنسب للاقتصاد وللمجتمع من المنظور بعيد المدى.

من هنا إكتسبت الاستشرافات المستقبلية أهمية كبيرة فى البلدان المتقدمة، حيث بناء على هذه الاستشرافات توضع الخطط وتخصص الموارد ، والتى يجرى التعديل فيها بناء على أية تطورات تنتج عن التعامل مع نتائج عملية الاستشراف.

والجدير بالانتباه أن نقطة البدء فى الاستشراف هى الاعتقاد بأن هناك "عدة مستقبلات ممكنة"، وأن المستقبل الذى يمكن أن يتحقق يعتمد على القرارات التى تؤخذ الآن.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لعملية الاستشراف فإنها تجرى بشكل دورى (كل عام أو كل عدة أعوام) ، وذلك طبقا لخطوات عمل تتباين من دولة الى أخرى. وهى تأخذ فى الاعتبار الاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية وفى نفس الوقت تغطى كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتضمن النتائج الأهمية النسبية لكافة مجالات البحث والتطوير، وكذلك الإشارة الى أية مجالات بحثية يتوقع أن تستجد .

إن الفلسفة الدافعة للاهتمام بالاستشراف العلمى التكنولوجى تشتمل على مفهومين متلازمين وهما "التوقع" و"المعيارية" . التوقع يتناول "ماذا يحتمل" أن يحدث ، وأما المعيارية فتعنى وضع الأهداف وما يتبع ذلك من أبعاد زمنية لـ "ما ينبغى" أن يحدث فى المستقبل .

وهكذا ، إذا كان البلدان النامية ومنها مصر وسائر البلدان العربية تعانى من عظم التحديات وضيق فرص النمو فإنه يصبح من الضرورى – بقدر الإمكان -= الاتجاه الى الاستخدام الأمثل للموارد (وعلى رأسها الزمن) من منظور المستقبل المأمول تحقيقه ، وهو الأمر الاذى يجعل البلدان العربية (وكذلك بقية البلدان النامية) أكثر احتياجا لاستشراف مستقبلية علمية دورية.

د- التنمية التكنولوجية فى الصين :

تميزت التنمية فى الصين منذ عام ١٩٧٩ باستخدام مكثف للقروض الأجنبية فى استيراد التكنولوجيا وعلى وجه الخصوص التكنولوجيات المباشرة (فى صورة تراخيص أو خدمات أو استشارات أو إنتاج مشترك) ، ذلك فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه الصين الى تنويع مصادرها من التكنولوجيات المستوردة ، فبعد أن كانت الولايات المتحدة واليابان مصدراً لأكثر من ٥٠% من الاستيراد التكنولوجى فى الصين فى أوائل الثمانينات نجد أن نصيبهما معا قد انخفض تدريجيا حتى وصل الى فقط ١٥,٥% عام ١٩٩١ بينا ضمت قائمة الموردين للتكنولوجيا ذلك العام دول أخرى عديدة منها ايطاليا وكندا وسويسرا وتايوان وهونج كونج ، ذلك فضلاً عن الموردين التقليديين الآخرين وهم ألمانيا وفرنسا وانجلترا .

هذا ، ويعتقد أن التركيز على استيراد التكنولوجيات الصريحة (من خلال القروض الأجنبية) كان يجرى فى إطار توجه صينى يهدف الى زيادة الاستيعاب التكنولوجى، وهو الأمر الذى إنعكس فى مخرجات تنموية عالية. وبينما تقدر استيرادات التكنولوجيا طوال الفترة

١٩٥٢-١٩٩١ (٣٩ عاماً) بعدد ٥٢٩٩ عقد تكنولوجى تبلغ قيمتها ٤٠,٤٢ بليون دولار ، فإن الاستيرادات التكنولوجية فى الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٩١ (١٢ عاماً فقط) قد بلغت ٤٤٤٣ عقداً تكنولوجيا بقيمة ٢٦,٧٥ بليون دولار (أى بنسبتى ٨٣,٨٥% و ٦٦,١٨% ، على الترتيب) .

هـ- كوبا واختراقات تكنولوجية حيوية مهمة :

بالإضافة الى الانجازات الكوبية المتميزة بخصوص إنتاج عدد من الأدوية بطرق التكنولوجيا الحيوية وتصدير بعضها الى أكثر من ١٢٤ دولة ، فإن الاجتهاد الكوبى فى مجال التكنولوجيات الحيوية قد مكنها من ابتكار مصل مضاد للالتهاب السحائى ب meningitis B ، وهو مرض يقتل سنويا حوالى ٥٠٠٠٠ طفل على مستوى العالم. الجدير بالإشارة هنا أن علماء الدول المتقدمة قد حاولوا لسنوات طويلة التوصل الى ابتكار مثل هذا المصل دون فائدة . وحاليا تقوم الشركة الإنجليزية الأمريكية جلاكسو – سميث كلاين (وتعد أول أو ثانى أكبر شركة دواء على مستوى العالم) بالتمهيد لتسويق هذا الدواء فى الدول المتقدمة وذلك بعد أن حصلت على ترخيص بذلك من كوبا.(٢٠) وإذا كانت الانجازات الكوبية فى مجال التكنولوجيا الحيوية قد حققت لها عائدات اقتصادية تساعدها فى مواجهة قدر من العزلة قد فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية، فإنه من المهم الانتباه الى أن كوبا قد تمكنت بالرغم من ظروف العزلة أن تقدم نموذجاً راشداً فى التمكن من ناصية إحدى التكنولوجيات الراقية .

و – إدارة التغيير التكنولوجى:

مرت تقنيات "الإدارة المطبقة فى مجالات الصناعة بسلسلة من التطورات التى تعكس وضعية المنظومة المعرفية فى المجتمع. ربما يمكن الإشارة الى أن البداية كانت من خلال الرسالة المعنونة "الإدارة العملية" والتى نشرها المهندس الأمريكى فريدريك دبليو – تايلور عام ١٩٠٦(٢١). كان الجديد فى هذه الرسالة هو مهارة تنظيم "الزمن" و"الحركة" للقوى العاملة على نحو يكفل تحقيق أقصى قدر من الفعالية. غير أن هذا التوجه عابه اعتبارا العمال مجرد وحدات إنتاج، مما دفع باحث أمريكى آخر هو "التون مايو" الى جذب الانتباه لدور العنصر البشرى فى المعادلة الإدارية للصناعة. ومع الوقت تطورت إدارة المؤسسات الصناعية الى الحد الذى إكتشف فيه الحاجة المستمرة الى "دراسة منتج التنظيم" أو ما أصبح معروفا باسم "البحوث والتطوير" Research and development . وبعد أن وصلت تنظيمات البحث والتطوير الى مستويات عالية الكفاءة فى الربع الثالث من القرن العشرين ، كانت المعارف الخاصة بعلم نفس وسوسيولوجية الابتكار قد تطورت وتبلورت بحيث أصبح لجميع العاملين على مختلف تخصصاتهم إمكانية المساهمة كأفراد وكفرق عمل فى مسارات التطوير والابتكار، وهو الأمر الذى أدى الى إحداث طفرات فنية فيما يعرف بإدارة الابتكار . من أمثلة ذلك طريقة الإدارة من المستوى المتوسط فالمستوى الاعلى والمستوى الادنى Toward middle – up- down management والتى تعنى بتحريك المعلومات (والأفكار) من المستوى المتوسط الى المستويين الاعلى والادنى، حيث المستويات الأعلى يمكن أن تقدم رؤى تنقيحية أو تنظيمية أو استراتيجية ، وأما المستويات الأدنى فهى الأقدر على التعامل الدقيق مع التفاصيل وعلى إقتراح البدائل فى كل الجزئيات. لقد ابتدع هذا المفهوم فى إدارة الابتكار فى الشركة اليابانية للسيارات "هوندا" عام ١٩٨٨ ، وقد أدى الى التوصل الى فكرة سيارات الولد الطويل "Tall boy" ,hgohwm fkl," والخاصة بنموذج City model" والذى صاحبه تسجيل عدد "٩٠" براءة اختراع بواسطة فريق العمل .

٢ – توجهات الشركات متعددة الجنسية :

إذا كان للشركات متعددة الجنسية كظاهرة انعكاسات متشابكة على مختلف الأنشطة الحياتية فإن التكنولوجيا تعد أحد أهم هذه الأنشطة.

ربما ترجع الإشارة الأولى للعلاقة بين متعددات الجنسية والتكنولوجيا الى عام ١٩٦٠ عندما أشار "ستيفن هايمر" فى رسالته للدكتوراه (العمليات الدولية للشركات القومية) الى أن هذه الشركات تتجه الى امتلاك "شئ" يعتبر بمثابة ميزة خاصة يصعب تكرارها بواسطة آخرين وذلك بحيث أن وجود هذا "الشئ" يكون من شأنه مساعدة هذه الشركات على "التسيد" فى الأسواق المحلية ثم فى الأسواق الأجنبية. وكأمثلة على هذا "الشئ أشار هايمر الى التكنولوجيا"، وذلك بالإضافة الى الماركة أو العلامة، والكفاءة الناتجة عن ضخامة الحجم. بعد ذلك بعقدين أطلق "جون دانتج" على الخاصية التى ذكرها "هايمر" مسمى

عنصر الملكية Ownership وأضاف بأن الشركات متعددة الجنسية تهتم بعنصرين آخرين.

عنصر الموقع Location والذى يعنى أن الشركة تقيم أنشطتها فى الأماكن التى تتيح لها كسب ما فى المدخلات (مثل العمالة الرخيصة أو رأس المال أو المواد) أو تساعدها على أن تكون قريبة من الزبائن الذين تبيع لهم وأن تتجنب النقل وتكاليف التعريفات (الجمارك – الضرائب ...الخ). وأما العنصر الثالث فيتعلق بالتدويل (أو الانتشار الدولى) Internationalization ، والذى من خلاله ينبغى الاستثمار فى العمالة الذهنية Intellectual labor . الجدير بالانتباه بشأن العناصر التى حددها "دوانج" أنها جميعا تتضمن "التكنولوجيا" سواء كان ذلك بالنسبة لعنصر الملكية (والذى يتحقق عمليا فى حقوق الملكية الفكرية وعلى وجه الخصوص براءات الاختراع) ، أو بالنسبة لعنصر الموقع، حيث أنه من الثابت الآن أن الشركات تقيم مواقعها – أيضا – بالقرب من الأماكن التى تزخر بالتعلم وبالأفكار الجديدة ، وهو أمر يتصل مباشرة بالعنصر الثالث ، والذى يتعلق بالعمالة الذهنية (أو برأس المال البشرى).

والجدير بالانتباه أيضا أن هذه العناصر الثلاث تتواءم – الى حد كبير – مع جوهر اقتصاد المعرفة .

إن مسألة "التسيد" التى اشار إليها "هايمر" منذ أكثر من أربعين عاماً كممارسة تتجه إليها الشركات متعددة الجنسية قد أشار إليها أيضاً تقرير صدر مؤخراً عن ورشة عمل أمريكية(٢٤) لكن من زاوية مختلفة، وهى أن التنافسية فى كل مجالات البيزنس ستؤدى الى استعمار تكنولوجى Technological imperialism ، وذلك حيث أن كل مجالات البيزنس تستخدم التكنولوجيا كجوهر للمنافسة، ومن المفهوم بالطبع أن الذى سيمارس الاستعمار هو المالك (مالك التكنولوجيا) أو الشركات العالمية الكبرى. إن ذلك الفهم يتفق مع ملاحظة مهمة وهى تمركز الأصول والأنشطة البحثية والتطويرية فى الوطن الأم home country – أو الاقليم الأم – home region لهذه الشركات.

يبقى بخصوص علاقة الشركات متعددة الجنسية بالتغيير التكنولوجى ملاحظتان مقلقتان. الملاحظة الأولى هى أن معدل نمو اتفاقات العملقة والاستحواذ mergers and acquisitions للشركات العالمية الكبرى أعلى من معدل نمو الاتفاقات التكنولوجية بين الشركات ، وهو الأمر الذى قد يعنى أن عمليات العملقة والاستحواذ تفوق فى الاهتمام (عند الشركات) عمليات التطوير التكنولوجى، وبالتالى قد يقود ذلك الى احتكارات تتضائل فى وجودها فرص وتوجهات التطوير.

وأما الملاحظة المقلقة الثانية فهى أنه بمقارنة النسب السنوية لعمليات الشراء بالنسبة لعمليات البيع للشركات فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (على مدى السنوات ١٩٩٣ الى ١٩٩٧) يتبين أن هذه النسب دائما أعلى من الواحد الصحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة بينما هى دائما تحت الواحد الصحيح بالنسبة للبلدان النامية. إن هذه الملاحظة تدفع الى التخوف من أن تكون البلدان النامية قد وضعت (فى ظل سلوك الشركات متعديات الجنسية) فى طريق يؤدى الى فقدانها أصولها. إنها مسألة تستحق تقييم تفصيلى حذر.

٣ – تداعيات رجعية للعولمة :

إذا كان للملاحظتين المقلقتين الواردتين فى البند السابق تأثيرات سلبية محتملة على التطور التكنولوجى بوجه عام وعلى مصير التسيير التكنولوجى فى البلدان النامية على وجه الخصوص (بعد أن تفقد هذه البلدان أجزاء من أصولها الانتاجية) ، وإذا كان لهاتين الملاحظتين صلة بالعولمة، فإن للعولمة ملامح إضافية من المحتمل أن تتداخل مع إمكانات التغيير التكنولوجى ومع مستقبليات التداعيات الاجتماعية لهذا التغيير . إن القوة الدافعة لهذه الملامح تكمن فى الفجوة المعرفية المتصاعدة. فعلى الرغم من أن التقدم العلمى التكنولوجى قد أدى – الى حد كبير – الى كسر حواجز الزمان والمكان (فيقال أن العالم قد صار قرية صغيرة)، إلا أن سوء استخدام وتوجيه المعرفة يجعل من الفجوة المعرفية حاجزاً مستجداً ومتنامياً قد يؤدى الى تحول البشرية الى جزر منعزلة إنسانيا تماما.

إن خطورة الجفوة لاتتعلق بانعكاساتها التلقائية المباشرة على الدخل بقدر ما تتعلق بالانعكاسات على النفوذ Power ، والتى تعود بسلسلة من الانعكاسات السلبية المتصاعدة على الأمن والصحة والتعليم والعلاقات الإنسانية والدخول وعدالة الطموحات ، وكذلك على الحق الإنسانى فى الإبداع وفى الاستفادة من المعرفة. وكأمثلة للانعكاسات المنظورة للنفوذ غير الايجابى المتولد عن فجوة المعرفة نشير الى مايلى:

▪ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS والتى تمثل بعض بنودها ممارسات صارخة من الدول المتقدمة ضد مصالح الدول النامية فى الاستفادة التطبيقية من المعرفة وفى تنمية القدرات الذاتية على الابتكار.

▪ دفع الدول النامية الى إجراء تغييرات هيكلية داخلية domestic reforms كان من شأنها انتقال هذه الدول الى ممارسة بعض متطلبات اتفاقيات "الجات" حتى قبل التوصل الى هذه الاتفاقيات وإقرارها.(٢٧)

▪ توقع إعاقة قدرة الغرب على ضمان السلام والإزدهار وذلك نتيجة الارتدادات الضالة التى يمكن أن تنشأ ضد الغرب كانعكاس لقيام الدول الغنية بفرض مقاييس متعلقة بالقوة العاملة والبيئة بما يحمى صناعاتها على حساب صناعات الدول النامية، وكذلك إصرار هذه الدول على الحماية الواسعة لبراءات الاختراع والتى تفيدها بشكل غير متكافئ بالمقارنة مع الدول الفقيرة.(٢٨)

▪ ابتداع القوى الرأسمالية المهيمنة على المسارات العالمية لتطبيقات المعرفة لتوجه غريب تمت صياغته فى اجتماع ضم خمسمائة من "كبراء" الشمال (فى المال والسياسة) عقد فى فندق الفيرمونت بسان فرانسيسكو (سبتمبر ١٩٩٥). يقضى ذلك التوجه بأنه يكفى للنشاط الاقتصادى على سطح الكرة الأرضية أن يقوم به ٢٠% فقط من الأيدى العاملة، وإن على الـ ٨٠% الباقية أن تعيش من إحسانات هذه الـ ٢٠%.(٢٩) إنه اتجاه معاد – تقريباً- لشعوب الدول النامية بأكملها ، ولجزء كبير من سكان الشمال . الجدير بالانتباه أنه بينما قد جرى البدء فى تطبيق هذا الاتجاه من خلال الخصخصة فى البلدان النامية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين فإن الاتجاه نفسه يجرى تطبيقه حاليا بمعدل سريع فى دول الشمال من خلال تداعيات عمليات العملقة والاستحواذ mega mergers and acquisitions بين الشركات الدولية الكبرى. هنا تجدر الإشارة الى توافق هذه المسارات مع النقد المتكرر الذى توجهه الرأسمالية الدولية المهيمنة بخصوص تقاليد العمل فى كل من اليابان والمانيا (الغربية) والتى تقضى بالتوظف مدى الحياة (فى الأولى) واتجاه المؤسسات للعمل لصالح العاملين فيها أكثر من صالح المساهمين (فى الثانية) . وبينما تشير الكتابات المتخصصة الى الدور الايجابى لهذين التوجهين فى التنمية الاقتصادية المتسارعة فى كل من اليابان والمانيا ،(٣٠) فإنه من الممكن التوقع أن يكون للاتجاه الصادر عن الرأسمالية العولمية المهيمنة بالتقليص لأعداد العاملين فى النشاط الاقتصادى آثاراً سلبية مركبة بالنسبة للاستقرار النفسى – الاجتماعى للعاملين (من شتى أنواع ومستويات المهن) وهو الأمر الذى يضر بآفاق التغيير التكنولوجى (السعة – التنوع – السرعة – الانتشار – الاستفادة) ، ويؤدى الى تكريس الاحتكارات التكنولوجية. هذا ، وربما تجدر الإشارة هنا الى أن خصخصة السكك الحديدية البريطانية والتى كانت قد جرت فى عهد تاتشر قد ارتبطت بكوارث متتابعة فى التشغيل بالإضافة الى خسائر مادية فادحة متكررة مما أدى بالمحكمة العليا فى بريطانيا الى إصدار قرارها (فى أكتوبر ٢٠٠١) بأن تقوم الحكومة بشراء جميع أسهم شركة إدارة السكك الحديدية البريطانية.

▪ محاولة مكتب تسجيل براءات الاختراع فى الولايات المتحدة الأمريكية توسيع مجال هذه البراءات لتشمل نماذج وأنظمته وطرقه،(٣١) وهو الأمر الذى يعنى محاولة إخضاع أفكار الإدارة للحماية بواسطة براءات الاختراع.

ثالثا : خلفيات وأوضاع التنمية التكنولوجية فى المنطقة العربية

إذا كان من الممكن النظر الى التنمية التكنولوجية باعتبارها القدرة على إحداث وإتمام تغييرات تكنولوجية فى إطار مجتمعى له سياقاته السياسية والاقتصادية المميزة ، فإن من الضرورى الانتباه الى أن التغييرات التكنولوجية فى حد ذاتها تتمثل فى "الابتكار" بمستوياته المتفاوتة وبما يصحب ويتبع الابتكار من أنشطة تجديد وتطوير. وطالما أن عملية الابتكار تعد بمثابة المركز أو القلب بالنسبة للتغيير التكنولوجى فإنه من المناسب هنا جذب الانتباه – من منظور تاريخ التكنولوجيا – الى أمرين مهمين بخصوص الابتكار.(٣٢) الأمر الأول هو أن الابتكار يأتى – عادة – إستجابة الى حافز "الحاجة الاجتماعية" . وبالتالى يتعين أن تحتل الحاجة الى الابتكار بؤرة الشعور من حيث هى حاجة اجتماعية حتى يتوفر " الادراك" المجتمعى للحاجة الى الابتكار ويقبل المجتمع على "انتاج الابتكار" وفقا لحاجاته . من هنا تأتى أهمية

الأمر الثانى، وهو توفر "نظام اجتماعى داعم للابتكار" والذى يكون من شأنه "ابتكار الابتكار".

إن ذلك النظام يتضمن عناصر مركبة من السياسات والتشريعات والحوافز والبنى المؤسسة، (٣٣) وفى نفس الوقت يتأثر فى وجوده ومدخلاته وحركياته بعدد من العوامل المساعدة (٣٤) (أو غير المرئية) والتى تضم الثقافة العامة، والرغبة الذاتية فى التقدم، وقابلية العمل الجماعى، والأطر المؤسسية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان، ومدى تداخل المصالح لخاصة لأفراد وجماعات، ثم الرشادة السياسية للنخبة الحاكمة، فالديمقراطية.

وهكذا، بالأخذ فى الاعتبار لطبيعة التغيير التكنولوجى من حيث اعتماده على "الابتكار" وعلى نظام اجتماعى داعم للابتكار". ومن حيث تأثر الانجاز التكنولوجى المجتمعى بعوامل مساعدة غير مباشرة فإن وضعية التنمية التكنولوجية فى المنطقة العربية، وهى وضعية متدنية، تكون – بلاشك – شاهداً على نقاط ضعف مجتمعية مركبة، وهو أمر تخرج مناقشته عن المقام الحالى والذى نكتفى فيه بالتركيز على جذب الانتباه الى التنمية التكنولوجية العربية من حيث مؤشرات وملامح تدنيها والمعوقات والتحديات التى تجابهها.

(١) مؤشرات وملامح التدنى:

إبتكر دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNDP مقياساً جديداً لقدرة الدول على المشاركة فى عصر الشبكات، وذلك باسم "دليل الانجاز التقانى". إنه دليل مركب صمم من أجل الكشف عن أداء البلدان فى خلق ونشر التقنية وكذلك كفاءاتها فى بناء قاعدة من المهارات التقانية. ويقيس هذا الدليل الانجازات من خلال أربعة أبعاد رئيسية تختص بخلق التقنية، ونشر الابتكارات الحديثة، ونشر الابتكارات القديمة، والمهارات البشرية. وطبقا لهذا الدليل قسمت بلدان العالم الى أربعة مجموعات.

المجموعة الأولى، تضم "القادة" وهم البلدان التى تعتبر فى طليعة الابتكار التقنى، حيث الابتكار التقنى يدعم نفسه. وأما المجموعة الثانية فهم "القادة المحتملون" وتتكون من بلدان لديها مستويات مهارة تقارن بمجموعة "القادة"، لكنها ابتكرت القليل، وأما بلدان المجموعة الثالثة ويطلق عليها " المتبنون النشطون" فتتمتع بمهارات بشرية عالية بالنسبة لدول المجموعة الرابعة ولديها مراكز تقنية لكن نشر الاختراعات القديمة بطئ وغير متكامل، بعد ذلك تأتى مجموعة المهمشين، والتى تضم البلدان التى لازال الطريق طويلاً أمامها لنشر التقنية وبناء المهارات.

وأما عن مكانة البلدان العربية فى دليل الانجاز التقانى، فقد احتلت أربعة دول عربية وهى على الترتيب تونس وسوريا ومصر والجزائر المواقع ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ ضمن عدد ٢٦ دولة فى المجموعة الثالثة. ذلك بينما جاءت السودان فى المجموعة الرابعة (المهمشون) بترتيب رقم ٧١ على المستوى العام للمجموعات الأربعة، وفى نفس الوقت جاءت إسرائيل فى المجموعة الأولى (القادة) بينما لم تحصل بقية الدول العربية على أية ترتيب، وكانت خارج المجموعات الأربعة، وذلك لسبب نقص فى البيانات المكونة للدليل.

هذا، وتجدر الإشارة الى أن المجموعة الأولى قد ضمت بينها كوريا الجنوبية وسنغافورة وذلك بين دول أخرى متقدمة الى جانب الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا.

كما أن المجموعة الثانية قد تصدرتها أسبانيا وإيطاليا وضمت بين بلدانها هونج كونج وماليزيا وكوستاريكا وشيلى والأرجنتين، وأما المجموعة الثالثة فقد تقدمتها أوروجواى وجنوب أفريقيا وتايلاند والبرازيل والصين. وإذا كانت البلدان العربية قد ظهرت فى مكانة متدنية فى قائمة دليل الانجاز التقانى، فإن ظهور أربعة بلدان منها فى المستوى الثالث يعنى توفر إمكانيات للتطور التقانى فى هذه البلدان.

وللتعرف بقدر من التفصيل المقارن على الوضعية التكنولوجية للبلدان العربية على الساحة العالمية يمكن تفحص جدول – ١ والذى أعدت بياناته بالاعتماد على تقريرى التنمية والتنمية البشرية الصادرين عام ٢٠٠١ عن كل من البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للانماء على الترتيب. لقد جرى تصنيف الدول فى هذا الجدول بالاهتداء بمستويات دليل الانجاز التقانى المشار إليه أعلاه، وقد تم الاكتفاء بتضمين عدد محدودة من الدول فى كل مستوى فقط لخدمة الرؤية المقارنة المستهدفة، كما تضمن الجدول بلدين عربيين (الأردن والسعودية)، وذلك بالإضافة الى البلدان العربية الأربعة والوحيدة التى أشار إليها دليل الانجاز الثقافى باعتبارها من غير المهمشين تكنولوجيا على المستوى العربى.

جدول – ١ : وضعية الانجاز التكنولوجي في بعض البلدان العربية والأجنبية (بالاهتداء بتصنيف الانجاز الثقافي للدول

الدولة (السكان – مليون نسمة) (١٩٩٩)	اجمالي نسبة القيد بالعلوم في التعليم العالي (%) ١٩٩٥-١٩٩٧	لكل ١٠٠٠ شخص: الصحف اليومية (١٩٩٦)	لكل ١٠٠٠ شخص: أجهزة الكومبيوتر الشخصية (١٩٩٨)	لكل ١٠٠٠ شخص: مضيفوا الانترنت (يناير ٢٠٠٠)	العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص) ٨٧-١٩٩٧	المصروفات على الابحاث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	عدد الطلبات المقدمة لبراءات الاختراع ١٩٩٧: مقيمون	عدد الطلبات المقدمة لبراءات الاختراع ١٩٩٧: غير مقيمون	عائدات الملكية ورسوم الترخيص (دولار أمريكي لكل ١٠٠٠ شخص ١٩٩٩)	الصادرات حسب مستوى التكنولوجيا (١٩٩٩) (كنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع): منخفضة	عالية	متوسطة	الصادرات الأولية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية (١٩٩٩)	الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من الصادرات السلعية (١٩٩٩)
المستوى الأول – القادة الولايات المتحدة (٢٧٣)	١٣,٩	٢١٥	٤٥٨,٦	١٩٣٩,٩٧	٣,٦٧٦	٢,٦	١٢٥,٨٠٨	١١٠,٨٨٤	١٣٠	١٠	٣٤	٣٢	١٣	٨٣
اليابان (١٢٧)	١٠	٥٧٨	٢٣٧,٢	٢٠٨,٠٦	٤٩٠٩	٢,٨	٣٥١,٤٨٧	٦٦,٤٨٧	٦٤,٦	٨	٥١	٣٠	٣	٩٤
كوريا ج (٤٧)	٢٣,٢	٣٩٣	١٥٦,٨	٦٠,٠٣	٢١٩٣	٢,٨	٩٢,٧٩٨	٣٧,١٨٤	٩,٨	١٨	٣٤	٣٣	٨	٩١
سنغافورة (٣)	٢٤,٢	٣٦٠	٤٥٨,٤	٤٥٢,٢٥	٢,٣١٨	١,١	٨,١٨٨	٢٩,٤٦٧	٢٥,٨	٧	١٧	٥٧	١٣	٨٦
إسرائيل (٦)	١١	٢٩٥	٢١٧,٢	٢٢٥,١	-	٢٠٤	١,٧٩٦	٢٨,٥٤٨	٣٤,٦	١٢	١٦	٢٩	٧	٩٣
المستوى الثاني – القادة المحتملون أسبانيا (٣٩)	١٥,٦	١٠٠	١٤٤,٨	١٠٥,٣٦	١,٣٠٥	٥,٩	٢,٨٥٦	١١٠,٩١١	٨,٦	١٦	٤٣	١٠	٢٠	٧٨
إيطاليا (٥٨)	١٣	١٠٤	١٧٣,٤	١١٤,٤٢	١,٣١٨	٢ ٢	٢,٥٧٤	٨٨,٨٣٦	٩,٨	٣٠	٤٠	١١	١٠	٨٩
البرتغال (١٠)	١٢	٧٥	٨١ ٣	٩٠,٦٧	١,١٨٢	٠,٦	٩٢	١٠٦,٥٩٥	٢,٧	٣٦	٣٤	٧	١٣	٨٧
ماليزيا (٢٣)	٣ ٣	١٥٨	٥٨,٦	٢٥,٤٣	٩٣	٠,٢	١٧٩	٦,٢٧٢	٠٠	٩	١٦	٥٢	١٩	٨٠
المكسيك (٩٧)	٥	٩٧	٤٧	٤٠,٨٨	٢١٤	٠,٣	٤٢٩	٢٥,٥٠٣	٠,٤	١٦	٣٩	٢٨	١٥	٨٥
شيلي (١٥)	١٣,٢	٩٨	٤٨ ٢	٢٦,٤٢	٤٤٥	٠,٧	١٨٩	١,٧٧١	٦ ٦	٤	٥	٠٠	٨١	١٧
المستوى الثالث – المتبنون النشطون البرازيل (١٨٦)	٣,٤	٤٠	٣٠,١	٢٦,٢٢	١٦٨	٠,٨	٣٦	٣١,٩٤٧	٧,٢	١٢	٢٤	٩	٨٧	١٣
إيران ((٦٣)	٦,٥	٢٨	٣١,٩	٠,٠٩	٥٦٠	٠,٥	٤١٨	٠٠	٠٠	٥	٢	٠٠	٠٠	٠٠
تونس (٩)	٣,٨	٣١	١٤,٧	٠,١	١٢٥	٠,٣	٤٦	١٢٨	١ ١	٥٢	١٦	٣	٢٠	٨٠
سوريا (١٦)	٤,٦	٢٠	١,٧	صفر	٣٠	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٦	١	٠٠	٨٩	٧
مصر (٦٢)	٢,٩	٤٠	٩,١	٠,٧٣	٤٥٩	٠,٢	٥٠٤	٧٠٦	٠,٧	٢٤	٧	٢	٥٨	٣٧
الجزائر (٣٠)	٦	٣٨	٤,٢	٠,٠١	٠٠	٠٠	٣٤	٢٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٣
دول أخرى الأردن (٥)	٠٠	٥٨	٨,٧	١,٢٧	٩٤	٠,٣	-	-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	٨٠
السعودية (٢١)	٠٠	٥٧	٤٩,٦	١,٢٨	٠٠	٠٠	٥٧	١,٠٠١	٠٠	٠٠	٥	٠٠	٨٧	١٣

هذا ، ويمكن من خلال جدول – ١ ملاحظة مايلى:

- أنه فيما عدا تداخلات قليلة بين بعض القيم للدول على حدود المستويات الثلاثة، فإن المؤشرات أرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٩و ١٢و ١٤ تتباين القيم فيها بشكل واضح من مستوى الى آخر، وقد كان أوضح تباين هو ذلك الخاص بمعدل إصدار الصحف اليومية حيث كان هذا المعدل بالمئات فى دول المستوى الاول مستوى (القادة)، وحول رقم مائة بالنسبة للمستوى الثانى (مستوى القادة المحتملون)، بينما كان أقل من ذلك بكثير (بضع عشرات) فى المستوى الثالث ، والذى يضم الدول العربية الأرقى – نسبيا – من حيث الامكانيات التكنولوجية (تونس – سوريا – مصر – الجزائر) . الجدير بالانتباه هنا أن معدل إصدار الصحف اليومية فى إسرائيل يزيد عن ضعف مجموعة قيم هذا المعدل فى الدول العربية الأربعة المشار إليها.

- أنه بينما تتدنى نسبة القيد بالعلوم فى التعليم العالى فى الدول العربية الأربعة (٢,٩% - ٦%)، فإن النسبة فى مصر كانت هى الأقل.

- أن معدل مضيفوا الإنترنت فى الدول العربية ومعها إيران يعد معدلاً شديد التجنى حيث لم يرق الى الواحد الصحيح (إحصاءات يناير ٢٠٠٠) ، بينما كان المعدل يزيد بالعشرات والمئات فى دول المستويين الثانى والأول، على الترتيب. هذا ، وقد كان المعدل فى إسرائيل ٢٢٥,١ .

- أن دول المستوى الأول هى فقط (ومعها ايطاليا من المستوى الثانى) التى تزيد المصروفات على الأبحاث والتطوير فيها عن ١% من الناتج القومى الإجمالى، وهى أيضا فقط (ومعها أسبانيا وإيطاليا من المستوى الثانى) التى تبلغ عدد الطلبات المقدمة لبراءات اختراع من المقيمين فيها عدة آلاف. هذا ، بينما كان عدد البراءات فى نفس الوقت تجدر الإشارة الى أن عدد البراءات المقدمة من المقيمين فى إسرائيل يبلغ أكثر من ثلاث أضعاف تلك المقدمة داخل الدول العربية الأربعة مجتمعة.

- أن التدنى الشديد فى عدد الطلبات المقدمة لبراءات الاختراع فى الدول العربية من غير المقيمين بالنسبة للأعداد المقابلة فى بلدان المستويين الأول والثانى أو حتى بالنسبة للبرازيل المقدمة فى مصر (٥٠٤) هو الأعلى بين الدول العربية. فى المستوى الثالث إنما هو أمر يستحق التوقف حيث أن حجم هذه الطلبات يعكس بعض الدلالات على مدى اهتمام الآخرين بالسوق المحلى وكذلك مدى إدراك وجود (أو احتمالية تنامى) قدرات تكنولوجية محلية يمكن أن تكون منافسة ، وبالإضافة الى ذلك فإن تدنى عدد هذه الطلبات إنما يعنى تدنى فرصة الكيان القومى فى التعرف على براءات اختراع الآخرين والاحتكاك المباشر بها، وذلك لما لهذه البراءات من أهمية خاصة تتعلق بالهندسة العكسية كتدريب وتأهيل تكنولوجى ذاتى، فضلاً عن أهميتها من منظورى الثقافة والمقارنة مع الآخرين Benchmarking .

- أن نسبة الصادرات المصنعة من المستوى التقانى المتوسط والعالى بالقياس الى إجمالى صادرات السلع (العمودين ١١ و ١٢) تعد انعكاسا للأداء التكنولوجى العام. هنا نجذب الانتباه الى أن أعلى نسبة قد تحققت بواسطة اليابان (٨١%) ، وأن النسبة فى إسرائيل٤٥% ، ذلك بينما هى فى تونس ١٩% وفى مصر ٩% فقط .

هذا ، وعند الأخذ فى الاعتبار أن عدد العلماء والمهندسين فى مصر يبلغ (فى المعدل) أكثر من ثلاثة أضعاف العدد فى تونس، فإن ذلك يعكس دلالات إيجابية نسبية بالنسبة لتونس وسلبية بالنسبة لمصر فيما يتعلق بتوظيف القدرات .

هذا ، وتجدر الإشارة الى أن من أهم ملامح (وأسباب) التدنى فى أنشطة العلم والتكنولوجيا فى المنطقة العربية أن مصادر الصرف عليها تأتى أساساً من الحكومات (من خلال الصرف على أنشطة البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث الحكومية)، وأما المساهمة التى تقدمها وحدات الإنتاج والخدمات سواء هى تنتمى الى القطاع العام أو الخاص فتكاد لا تذكر. ذلك مع العلم أن الجزء الأكبر من المصروفات يخصص للأجور .

ونتيجة للتدنى فى أنشطة العلم والتكنولوجيا فإن إنتاجية هذه الأنشطة ممثلة فى البحوث العلمية المنشورة تنمو ببطء نسبى كما تعتبر متدنية جداً بالنسبة للأنشطة المثيلة فى الدول المتقدمة أو تلك المتجهة الى التقدم (أنظر جدول ٢). أما إذا أخذنا فى الاعتبار قيمة البحوث العلمية المنشورة من خلال الاعتماد على عدد تلك البحوث عالية الاستشهاد (التى تم الاستشهاد بها فى عدد لايقل عن ٤٠ بحث آخر منشور) فسيتضح مدى تدهور أنشطة البحث والتطوير فى المنطقة العربية (أنظر جدول –٣) ، حيث سنجد أن كفاءة منظومة البحث العلمى فى مصر بخصوص إنتاج بحوث علمية عالية الاستشهاد تبلغ ١٦,٧% بالنسبة لكوريا الجنوبية، و ٠,٠٠٠٢٥% بالنسبة لإسرائيل ، ٠,٠٠٠٢٥% بالنسبة لسويسرا.

جدول – ٢
معدل النشر بالنسبة الى كل مليون من السكان فى بلدان مختارة

العام / البلد	١٩٨١	١٩٩٥
البلدان العربية مجتمعة	١١	٢٦
البرازيل	١٦	٤٢
كوريا الجنوبية	٦	١٤٤
الصين	١	١١
إسرائيل	١١٣٥	١٩٢٦
سويسرا	١٢٠٢	١٨٧٨

جدول – ٣
عدد البحوث العلمية المستشهد بها عاليا ومخرجات الاستهشاد العالية
بالنسبة الى كل مليون من السكان (عام ١٩٨٧)

البلد	عدد البحوث العلمية المستشهد بها فى ٤٠ بحث أو أكثر	عدد البحوث عالية الاستشهاد لكل مليون من السكان
سويسرا	٥٢٣	٧٩,٩
الولايات المتحدة	١٠٤٨١	٤٢,٩
إسرائيل	١٦٩	٣٨
كوريا	٥	٠,١٢
الصين	٣١	٠,٠٣
مصر	١	٠,٠٢

المصدر الأصلى: Minerva , The scientific Productivity of nations , 1999 , 37, 1-23 .

وبالتوازى مع تدنى الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير (كما يتضح فى التدنى الشديد فى براءات الاختراع العربية وفى ضعف النشر العلمى) نجد هناك تدنى واضح فى نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج الاجمالى المحلى (والتى تبلغ ١١,٤% - احصاءات عام ١٩٩٩) مقارنة بنسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (١٨,٦%)(٤٠)، كما نجد أن معظم عقود استيراد التكنولوجيا تتركز على صناعات استخراج النفط والغاز ونقلة ، والتى بلغت عام ١٩٩٨/٩٧ قدر ٩,٥ مليار دولار فى السعودية و١,٥مليار دولار فى مصر .

وإذا كانت الملاحظات السابقة تشير الى تدنى الانجازات العلمية التقانية العربية ، فإن التدنى الأصعب والأكثر خطورة يظل هو تدنى الادراك العربى بخصوص الحاجة الى التطوير التكنولوجى كأداة حماية للمصير وتأمين للمستقبل. إن هذا التدنى فى الادراك يتجسم فى الهوة بين عظم احتياطى النفط الخام فى الدول العربية الى العالم (من ناحية)، وضآلة الطاقة العربية بخصوص تكرير البترول الى الطاقة العالمية (من ناحية أخرى). فرغم أن احتياطى النفط الخام العربى هو الأعلى على مستوى مناطق العالم، ورغم أنه إزداد من ٥٠% عام ١٩٧٦ الى ٦١,٥% عام ١٩٩٥ ثم الى ٦٢,٥% عام ١٩٩٩ ، إلا أن عظمة حجم هذا الاحتياطى لا يقابل بالتطور المناسب فى طاقة تكرير النفط فى الوطن العربى، والتى زادت على مدى السنوات العشر من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٥ فقط بنسبة ١٦% لتبلغ ٨,٤% من الطاقة العالمية للتكرير (ذلك بينما استطاعت الصين زيادة طاقة التكرير بها بنسبة ٩٤,٧% فى نفس هذه الفترة). والجدير بالذكر أن هذه النسبة انخفضت قليلا بعد ذلك لم تزد عن ٧.٧% الى ٨,١% على مدى السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩ . هذا ، وبينما يبلغ العائد السنوى للصادرات النفطية العربية ١١٢,٧٩٦ بليون دولار فى العام ١٩٩٩، إلا أن هذا العائد يعتبر طفيفاً جداً بالقياس الى العائد الممكن عند الاهتمام بالعلم والتقانة فى البتروكيماويات ، حيث أنه من المعروف أن أسعار البتروكيماويات تفوق أسعار النفط الخام بقدر يزيد عن سبعة أضعاف بالنسبة للبتروكيماويات الأساسية ، ويبلغ ١٠- ١٠٠ ضعف بالنسبة للكيماويات الوسيطة ، و ٣٠ الى ٥٠٠ ضعف بالنسبة للكيماويات النهائية.

وبينما نمت صناعة للبتروكيماويات فى بعض البلدان العربية إلا أن أغلب نشاط هذه الصناعة يتركز فى الكيماويات الأساسية .

(٣) المعوقات والتحديات :

بينما يمكن تصنيف المعوقات والتحديات التى تواجه التنمية التكنولوجية العربية الى ثلاثة أنواع (ذاتية وإقليمية وعالمية) ، فإن كل من الأنواع الثلاثة ينطبق على كل قطر عربى على حدة .

أ – المعوقات والتحديات الذاتية :

(*) النظم والسياسات :

تبدأ المعوقات بالخلل فى نظم وسياسات العلم والتكنولوجيا على المستوى القطرى. فى هذا الخصوص نشير الى عبارة وردت فى دراسة عن السياسات

التكنولوجية فى مصر صدرت عام ١٩٨٥: " يتسم تنظيم الهيئة الوطنية المسؤولة عن البحث العلمى والسياسة العلمية بعدم الثبات والاستقرار ، لأنها أحيانا ما تكون مجرد مركز للبحث العلمى، وأحيانا أكاديمية للبحث العلمى والتكنولوجيا. وأحيانا ما تتحول الى وزارة بحد ذاتها، وأحيانا أخرى تدمج مع وزارة التعليم العالى (أو وزارة التربية والتعليم). كما أنه لايوجد ادراك واضح لعلاقة هذه الهيئات بعضها بالبعض من جهة، ومن جهة أخرى لعلاقتها مع المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى (وهو من أعلى المجالس المتخصصة الملحقة برئاسة الجمهورية) الذى بدأ نشاطاته عام ١٩٧٤".(٤١) وبالإضافة الى ما جاء فى العبارة السابقة من أن أكاديمية البحث العلمى تتحول أحيانا الى وزارة بحد ذاتها ، فإنها تصبح فى أحيان أخرى هيئة مسؤولة أمام وزارة دولة للبحث العلمى.

أن مشكلة التنظيم المشار إليها أعلاه بالنسبة لمصر عام ١٩٨٥ لازالت قائمة الآن عام ٢٠٠١ ، وهو الأمر الذى عكس قدر الخلل المتواصل فى العلاقة بين التنظيم القومى للعلم والتكنولوجيا من جهة والحكومة من جهة أخرى، كما يؤثر سلبا على العلاقات والبنى الداخلية لهذا التنظيم . نتيجة لذلك تتفشى درجة اللانظام المجتمعى social entropy فى أنظمة البحث العلمى بحيث يصعب صياغة سياسة علمية قومية أو إحداث إجماع وطنى حول هذه السياسة ، وهو الأمر الذى أدى بالفعل الى تدنى مؤشرات الانجاز التكنولوجى فى مصر وفى سائر البلدان العربية. وهكذا فى غيبة سياسة علمية قومية فاعلة وفى ظل تدنى مؤشرات الانجاز التكنولوجى يظهر البديل فى إجراءات مظهرية وتصريحات إعلامية وخطوات عشوائية. هنا يستحق الأمر التمعن فى تصريح صدر عن مسؤول كبير فى الحكومة المصرية أثناء زيارة العالم الكبير د. أحمد زويل لمصر بعد حصوله على جائزة نوبل فى الكيمياء . يقول نص التصريح كما نشرته الأهرام فى صفحتها الأولى (٢٦ ديسمبر ١٩٩٩) على لسان المسؤول الكبير " يجرى حاليا دراسة ايجاد آلية للاتصال الدائم مع الدكتور أحمد زويل، لتبادل الرأى معه حول تنمية البحث العلمى فى مصر ، والمشاركة فى برنامج النهضة المتكامل، الذى يجرى تنفيذه حاليا. فى هذا التصريح نلاحظ أن هناك "دراسة" ، وأن الغرض منها هو التوصل الى "آلية" ، وأن هذه الآلية تختص بـ "الاتصال الدائم" .... ثم نفاجأ بأن القصد من كل هذا الجهد هو تبادل الرأى بين المسئول الحكومى الكبير (أو من ينوب عنه) والدكتور زويل . الآن بعد مرور عامين على هذا التصريح وبافتراض أن هناك متابعة يمكن أن تجرى بخصوصه، ترى هل يمكن بالفعل أن يكون قد حدث تبادل فى الرأى وأن يكون هذا التبادل قد أثرى "تنمية البحث العلمى فى مصر" ؟، أو أن يكون د. زويل قد شارك مشاركة ما فى "برنامج النهضة المتكامل" المشار إليه؟ إن الاستفادة الموضوعية غير الدعائية من الدكتور زويل وأمثاله من العلماء المصريين والعرب المقيمين فى الخارج لايمكن أن تحدث على الوجه الصحيح قبل أن تكرس القيادات جهودها للتعامل المنظومى الفعلى مع البحث الوطنى ومكوناته وآلياته ومخرجاته ...الخ، وهو الأمر الذى يتطلب – بالطبع – توجهات عملية (غير دعائية) ورؤى جماعية فى أطر مؤسسية يمكنها أولا الاستفادة من العلماء الوطنيين الذين لم يهاجرون بعد ، وإلا فإن على هؤلاء الوطنيين أن يهاجروا ليتحولوا الى أجانب outsiders قادرين على نيل التبجيل فى أوطانهم الأصلية.

(*) الانفصال عن التنمية :

لاشك أن ضعف النظم الوطنية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وغيبة سياسات وطنية فى هذا الخصوص يؤديان الى الانفصال بين برامج التنمية من جهة ، ومؤسسات وقدرات العلم والتكنولوجيا من جهة أخرى وهو الأمر الذى قد أدى بالفعل الى غيبة التكامل والتواصل بين أهداف وآليات كل من الاقتصاد والانتاج والتكنولوجيا والبحث العلمى. وفى غيبة التكامل والتواصل غابت الآليات وقوى الدفع التى يكون من نتائجه الوصل بين سلاسل القيمة التى يمكن أن تحدث فى داخلها وبينها وبعضها البعض. نتيجة لذلك تركزت التنمية فى عمليات إعادة هيكلة مالية لوحدات الإنتاج وفى فتح الباب للاستثمار فكانت المحصلة عمليات بيع وشراء وإجراءات ضرائبية وجمركية وائتمانية دون أى دافع أو رابطة أو معيار تكنولوجى.

(*) انحطاط الثقافة العلمية :

إذا كان من الممكن الإشارة الى الثقافة العامة فى مجتمع ما باعتبارها مخزون المعرفة المتيسر والمتداول فى ذلك المجتمع، فإن أحد العناصر الممكن تواجدها داخل هذا المخزون هو عنصر المعرفة العلمية العامة أو الثقافة العلمية والتى يكون لتواجدها أثره على علاقة الإنسان ببقية العناصر المكونة للثقافة (مثل المعتقدات والتقاليد والعادات ...الخ)، وعلى مدى توظيفه لهذه العناصر من

منظور ايجابى مستقبلى عند تفاعله مع التحديات . وأما فى حالة غيبة (أو تدنى مستوى) الثقافة العلمية كعنصر من عناصر تشكيل الثقافة العامة فى المجتمع فإن التوجه المستقبلى لذلك المجتمع يكون أسيراً لاعتبارات وخلفيات محافظة و/أو ماضوية ، مما يؤدى الى هبوط الادراك المجتمعى للحاجة الى التغيير والتطوير والابتكار ، ومن ثم تأخر مجتمعى عام فى كل ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا من سياسات وتنظيمات وقيم ...الخ . إن هبوط مستوى الثقافة العلمية فى مجتمعاتنا العربية يساهم فى تفشى حالة الرضا وعدم القلق بخصوص التخلف العلمى التكنولوجى العربى، وهو الأمر الذى يشكل معوقا وتحديا فى آن واحد . من هنا نجذب الانتباه الى اهتمام مجتمعات أخرى بقياس فهم العامة للعلم وللمنهج العلمى(٤٢)، كما نجذب الانتباه أيضا – فى المقابل – بالنقص فى ادراك القيادات السياسية والتنفيذية فى مجتمعاتنا العربية للأهمية الاستراتيجية للقدرات العلمية والتكنولوجية.

(*) العشوائية :

فى غيبة سياسة علمية قومية ، وفى وجود انفصال بين أنشطة البحث والتطوير من جهة وبرامج التنمية من جهة أخرى، تصبح المؤسسات العلمية حاضنة ومولدة للعشوائية. تظهر هذه العشوائية – على سبيل المثال – فى اختيار المشكلات البحثية لطلاب الماجستير والدكتوراه ، وفى المشروعات البحثية (خاصة تلك الممولة من الخارج) والتى لا تحقق – فى الأغلب – سوى المكافآت للعاملين فيها مع بعض الرحلات الخارجية(٤٣)، كما تظهر أيضا فى سوء توزيع واستخدام الدوريات العلمية والأجهزة والمستلزمات المعملية. ومن الانعكاسات الناتجة عن مثل هذه العشوائيات ضياع الموارد من زمن ومخصصات مالية رغم محدوديتها، وكذلك تدنى الفائدة من العلاقات الدولية فى مجالات أنشطة البحث والتطوير . ذلك فضلاً عن تراجع فى مستوى البحوث العلمية وعائداتها المعرفية أو التنموية. الأكثر خطورة أنه فى ظل مناخ العشوائيات المهيمن على الأنشطة البحثية تزدهر سلوكيات سلبية (مثل المجاملات وتبادل المنفعة فى تقييم البحوث والترقى العلمى- الخلط المعيب بين العلم والسياسة والتوجهات الشخصية عند المخاطبة الإعلامية للجماهير – تواطؤ مؤسسات أكاديمية لحماية باحثين منحرفين . وتكون النتائج طويلة المدى أن السلوكيات السلبية تعزز العشوائية، وتساعد على سوء اختيار القيادات ، وعلى استنساخ القيادات الضعيفة أو المفسدة لبعضها البعض ...، وفى النهاية يحدث تفتت للقدرات البشرية، وانهيار للتنافسية العلمية، بينما التحديات تتعاظم وتتشابك دون تفاعل ايجابى معها .

(*) غيبة الاستشراف المستقبلى:

من منظور الأهمية القصوى لدور الاستشراف العلمى المستقبلى فى التهيئة للتطوير التكنولوجى، وفى ظل غيبة استشراف مستقبلى عربى يصبح من الصعوبة بمكان اكتشاف وصياغة الرؤى الخاصة بفرص وخطط هذا التطوير على المستوى القومى. حيث فى ضوء ذلك تتحول المستقبليات الى حدس يقوم – الى حد كبير – على الخبرة الذاتية وربما الفهلوة. وفى هذا الاطار تبرز – على سبيل المثال – رؤى بأهمية قطاعى المقاولات والزراعة فى إحداث التغيير التكنولوجى على المستوى العربى، وذلك بالأخذ فى الاعتبار لامكانية توفير حوالى ٩٥ بليون دولار سنويا(٤٦). المشكلة فى مثل هذه التوجهات أو النصائح والتى لا تأتى من خلال دراسات مستفيضة وشاملة comprehensive? ، أنها يمكن أن تؤدى الى انحرافات طويلة المدى عن الطريق الأمثل Optimum ، والذى يأخذ فى الاعتبار "دالة هدف" تستهدف ليس فقط توفير مصروفات أو تشغيل عمالة (كما فى حالة المقاولات والزراعة)، وإنما أيضا قدر القيمة المضافة ، والعائد المجتمعى على تكنولوجيات وصناعات متعددة ، والقدرة على التنافسية والمشاركة والريادة فى التكنولوجيات الحاكمة للتطويرات المستقبلية (مثل التكنولوجيات الراقية وتكنولوجيات الفضاء). الجدير بالانتباه أيضا أنه فى غيبة دراسات استشرافية مستقبلية عربية ينشأ ضمنا اتجاه تلقائى عند متخذى القرار وبعض المفكرين والباحثين ورجال الأعمال بالتخطيط والتصرف من منظور رؤى مستقبلية يصنعها الغير الأجنبى من مراكز دراسات وأجهزة مخابرات ...الخ، وهى رؤى تنشأ فى بيئات ومجتمعات مختلفة بغرض أساسى هو خدمة هذه البيئات والمجتمعات. ومع أهمية دراسة هذه الرؤى فإنه من غير المنطقى ومن غير المقبول أن تكون الاستشرافات الأجنبية هى السند الرئيسى فى صياغة مستقبلنا .

(*) أزمة التكنولوجيا فى القطاع الخاص :

نظراً لبزوغ التغييرات التكنولوجية الحديثة اساسا فى الغرب من الثورة الصناعية وحتى الآن من خلال أنشطة البحث والتطوير فى مؤسساته الجامعية والبحثية ، وهو الأمر الذى حقق للمؤسسات الصناعية الغربية الريادة فى استحداث منتجات وعمليات إنتاجية جديدة، فقد كان من الطبيعى أن تتوطد وتزدهر العلاقة بين مؤسسات الإنتاج

والبحث والتطوير فى الغرب حتى يتم الحفاظ على – على الدوام – على الريادة فى التوصل الى منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة. إن هذا الأمر الطبيعى والتلقائى كان السبب المباشر فى تبعية البلدان النامية من الناحية التكنولوجية للغرب، وفى استمرار هذه التبعية ، حيث المؤسسات الإنتاجية فى البلدان النامية – عادة – لا تتمتع بريادة تكنولوجية ما حتى تكون مدفوعة ببذل الجهود (وتدعيم أنشطة البحث والتطوير) لامتلاك قدرات التغيير التكنولوجى. وفى نفس الوقت فإن الأسهل للكيانات الإنتاجية فى البلدان النامية أن تكون – باستمرار – تابعة للتطوير التكنولوجى فى الغرب على أن تقوم هى بتحمل تكلفة عبور الفجوة التكنولوجية.

إن هذا الاعتبار فى القدرات التكنولوجية فى بلدان نامية من خلال مجرد الاعتماد على قوى السوق التلقائية .

(ب) المعوقات والتحديات الإقليمية والعالمية :

يمكن القول أن المعوقات والتحديات الذاتية السابق الإشارة الى بعضا منها فى البند السابق تساهم – الى حد كبير – فى بزوغ وشدة المعوقات والتحديات الإقليمية والعالمية ، والتى يمكن الإشارة الى أهمها كما يلى:

(*) ضعف التجارة العربية البينية :

لاشك أن تدنى الصادرات والواردات بين البلدان العربية وبعضها البعض يعتبر مرآة لمدى التعاون التنموى العربى، حيث نجد أن نسبتى الصادرات والواردات البينية الى الصادرات والواردات العربية الاجمالية عام ١٩٩٩ كانتا ٨,٧٢% و ٨,٥٢% ، على الترتيب.(٤٨) وبالإضافة الى ذلك فإن التبادل التجارى العربى كان مركزاً بين عدد محدود من البلدان العربية. التحدى الذى لم يتم إدراكه عربيا بشكل عملى هو كيف يمكن أن تكون التجارة العربية البينية أداة رئيسية لخدمة التنمية العربية فى مواجهة تحديات إقليمية وعالمية تقليدية (مثل إسرائيل)، ومستجدة (مثل اتفاقيات التجارة العالمية).

(*) التفوق الإسرائيلى:

على رغم العداء التاريخى بين العرب وإسرائيل، وعلى رغم التفوق التقانى الإسرائيلى، وما لهذا التفوق من انعكاس على ترتيبات السلام فى المنطقة ، إلا أن سؤال: متى وكيف نتكافأ تقنياً مع إسرائيل؟ لم يبزغ فى ساحات التنمية العربية (٤٩). لقد نجحت إسرائيل بالتعظيم التقانى لامكانياتها المحدودة من خلال الجهد المنظومى الذى يصنع التكامل المحلى – محلى والمحلى – خارجى، الذى يصنع الفرص يتوقعها ويستغلها ، مثلما حدث من إستفادة تقانية عظيمة من المهاجرين السوفييت من خلال حضانات إسرائيلية أقيمت خصيصا لهذا الغرض. هنا تجدر الإشارة الى ارتفاع الصادرات الإسرائيلية من منتجات التكنولوجيات الراقية من ٤.٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٩ بليون دولار عام ١٩٩٩(٥٠). وفى المقابل نجح العرب بأمر سلبى، وهو تجزئ وتشتيت إمكانياتهم الكبيرة.

إن الموضوع الأشد حرجا من المنظور المستقبلى هو أن التفوق الإسرائيلى فى مؤشرات الإنتاجية الثقافية يظهر أعلى بكثير عنه فى الإنتاجية الاقتصادية(٥١)، وهو الأمر الذى ينزر بالمزيد من التفوق الإسرائيلى مستقبلا فى الاقتصاد وفى مجالات أخرى. هنا نجذب الانتباه الى أنه طبقا لمؤشرات القدرات البشرية والثقافية لمنتصف تسعينات القرن العشرين فإن إسرائيل تتفوق على العرب بقدر ٦,٣ ضعفاً بالنسبة للناتج المحلى للفرد وبقدر ٧,٩ ضعفاً بالنسبة لصادرات السلع المصنعة ، ذلك بينما التفوق يصل الى أكثر من قدر "١٠" أضعاف بخصوص نسب الانفاق على أنشطة البحوث والتطوير، و"٤٦" ضعف فى وصلات شبكة الإنترنت ، و"الف" ضعف بخصوص تسجيل براءات الاختراع فى الولايات المتحدة. هذا ،وقد حفزت هذا المفارقات فى الامكانات التكنولوجية بين العرب وإسرائيل الى إشارة تقرير المخابرات الأمريكية عن "التوجهات العالمية عام ٢٠١٥" الى أن العولمة تعتبر تحدى بالنسبة لبلدان المنطقة بينما هى فرصة بالنسبة لإسرائيل فقط .

(*) اتفاقيات التجارة العالمية :

تمثل اتفاقيات التجارة العالمية والتى ترعى تطبيقها منظمة التجارة العالمية تحديا مركبا بالنسبة للبلدان النامية (ومن بينها البلدان العربية) ، وأيضا بالنسبة لفئات كثيرة من شعوب الدول المتقدمة. وبينما تنشط جماعات غير حكومية محلية وعالمية فى معارضة اتفاقيات التجارة العالمية، فإنه من المطلوب طبقا لترتيبات المنظمة أن تقوم الحكومات (ومنها حكومات الدول النامية) باجراء العديد من التغييرات فى سياساتها وآلياتها من أجل المواءمة مع هذه الاتفاقيات. إن ما يهمنا جذب الانتباه إليه هنا هو الجانب الخاص بالتغيير التكنولوجى، حيث أن مجموعة هذه الاتفاقيات (وعلى رأسها تلك الخاصة بحقوق الملكية الفكرية TRIPs ، وبالاستثمارات TRIMs ، والخدمات GATS ، والاشتراطات الصحية SPS) تتيح نفاذية الحدود

والأسواق أمام الأكثر قوة وهيمنة من المنظور التكنولوجى وهو الأمر الذى سيترتب عليه إنعكاسات سلبية متعددة (أمنياً واقتصاديا واجتماعيا) على البلدان التابعة تكنولوجيا. إن الاستجابة الرشيدة من الدول النامية تجاه هذا التحدى تقتضى السير فى جملة اتجاهات. من أهم هذه الاتجاهات الحرص على تطوير السياسات والتشريعات الوطنية بحيث تكون غطاءاً لأى تصرفات مستقبلية تكون ضرورية لحماية التطوير التكنولوجى المحلى، وكذلك إحداث تطوير مهارات التعلم بحيث يكون ذلك عونا على إنسياب المعارف التكنولوجية من الخارج الى الداخل ، وأيضاً عونا على امتلاك قدرات وطنية منافسة فى التغيير التكنولوجى. ذلك بالإضافة الى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية تساعد على تقوية الموقف التفاوضى بشأن نقل التكنولوجيا. إن ممارسة مثل هذه الاتجاهات لمجابهة تحدى اتفاقيات التجارة العالمية هو فى حد ذاته تحدى كبير. إن الانضباط والرشادة يفرضان على البلدان العربية شعوبا وحكومات ممارسة هذا التحدى حتى لو لم تكن هناك اتفاقيات تجارة عالمية، حيث أن عبء التهميش التكنولوجى كان قائما بالنسبة للعرب حتى قبل انتهاء دورة أوروجواى (آخر دورة من مفاوضات الجات)، وحيث أن عبء التفوق التكنولوجى لإسرائيل لايقل عن عبء ضغوطات اتفاقيات التجارة العالمية.

رابعا : مستقبليات التغيير التكنولوجى - اعتبارات وتوجهات عامة

ليس القصد من إستشراف مستقبليات التغيير التكنولوجى هنا إجراء مسح شامل فى هذا الخصوص، وإنما جذب الانتباه الى اعتبارات وتوجهات عالمية من الممكن – فى حدود المنظور – أن تسهم جوهرياً فى صياغة نسيج هذه المستقبليات وتتابعاتها . إن الهدف الرئيسى من ذلك هو الاستفادة من الحس الناتج عن استيعاب طبيعة هذه الاعتبارات والتوجهات، عند المساهمة فى وضع رؤية استراتيجية لمتطلبات الاستنهاض التكنولوجى فى المنطقة العربية (فى الجزء الخامس والأخير من هذه الدراسة) ، وذلك فى ضوء ما تقدم الإشارة إليه من "نماذج وخبرات التنمية التكنولوجية على الساحة الدولية" و"خلفيات وأوضاع التنمية التكنولوجية العربية".

(١) التوليف بين التكنولوجيات الراقية :

إذا كان من خصائص التكنولوجيات الراقية high tech (تكنولوجيات المعلوماتية والكومبيوتر والنانو والهندسة الوراثية والمواد الجديدة ...) أن استخداماتها وانعكاساتها تكون "عبر" قطاعية، فإن ما بعد التكنولوجيات الراقية وهو – فى تقديرنا – التوليف بين هذه التكنولوجيات الراقية وبعضها البعض(٥٣)، سيكون بمثابة الطريق الاستراتيجى لاحداث طفرات فى العمليات البحثية والصناعية ، والتى بدأت تظهر بوادرها – على سبيل المثال – فى الكيمياء التوافيقية، وفى تسريع التوصل الى مسودة خريطة الجينوم ، وفى المعلوماتية الحيوية bioinformatics .

إن التطبيقات الناتجة عن هذه الطفرات سيكون من شأنها إحداث تغييرات جذرية فى أشكال وممارسات الأنشطة الحياتية ، وفى الثقافات والطموحات ، بحيث أن الاستخدامات والانعكاسات ستكون "عبر" خيالات ومصالح الأفراد والجماعات ، وهو الأمر الذى يعلى من الحاجة والأهمية للشأن الأخلاقى الإنسانى فى عصر ما بعد التكولوجيات الراقية .

(٢) الفضاء وتامين المستقبل:

يتزايد باستمرار الاهتمام العالمى المكثف بالفضاء . يظهر ذلك ، ليس فقط فى ارتفاع المخصصات المالية لبرامج الفضاء (والتى بلغت فى الولايت المتحدة حوالى ١٣ مليار دولار عام ١٩٩٧) ، أو فى نوعية الدول (من غير الدول الكبرى) التى دخلت مجال الأنشطة الفضائية (مثل الارجنتين وفنلندا وإسرائيل والبرازيل وبلجيكا)(٥٤)، وإنما أيضا فى مدى اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باستكشاف الفضاء الخارجى واستخدامه فى الأغراض السلمية. إن مدى الأهمية المستقبلية والأمنية للفضاء بالنسبة لمصالح كوكب الأرض والبشرية جمعاء يتضح من موضوعات حلقات العمل والموائد المستديرة التى عقدت فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بخصوص الفضاء UNISPACE III (فيينا – ١٩٩٩) والذى أتيح الاشتراك فيه لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لقد عقد عدد ٣٥ حلقة عمل (أو مائدة مستديرة) ناقشت موضوعات مثل:

- رسم خرائط الموارد من الفضاء .
- التصدى للكوارث .
- الاستشعار عن بعد لأغراض التنمية المستدامة.
- التطبيب عن بعد .
- التعليم عن بعد .
- استكشاف الكون.
- الحطام الفضائى.
- صون السماء الفلكية .
- الأنشطة البحثية فى علوم الحياة فى المحطة الفضائية الدولية .
- تسخير الفضاء لأغراض التنمية والاستكشاف.
- التعاون والتنافس الدولى.
- حقوق الملكية الفكرية فى الفضاء.
- قانون الفضاء فى القرن الحادى والعشرين.

وهكذا أصبح الفضاء مصدراً لفرص جديدة بالنسبة للموارد (من المنظور المستقبلى) وكذلك لجهود يجب أن تبذل من أجل الاستقرار لكوكب الأرض والبشر (من المنظور الأمنى)، ذلك فضلا عن الدور الذى تؤديه الاقمار الصناعية - السابحة فى الفضاء - بالنسبة لأنشطة حياتية يومية. وبمعنى آخر يمكن أن "الفضاء" احتمالات وإمكانات كبيرة لتأمين مستقبل الشعوب.

(٣) المعلوماتية .. وسلاسل التحولات النوعية الكبرى :

نقلات تكنولوجية جذرية وسريعة ومتواصلة فى مجالات الحواسب والاتصالات والبرمجيات جعلت من المعلوماتية (بأبعادها الكمية والكيفية فى التواصل والتأثير والتأثر) ما يمكن اعتباره فى الزمن الحالى ثورة الثورات التكنولوجية. من أبرز هذه النقلات(٥٥) التحول الى الرقمية (بمعنى تحويل كل أنواع الوسائط من أرقام وكلمات وصور وأصوات...الخ الى حزم من الأصفار والوحدات التى يمكن نقلها بين أجهزة الحواسب من خلال الشبكات) ، والتحول الى المعالج الدقيق microprocessor والذى أحدث نقلة هائلة فى تسريع قوة الحوسبة وفى خفض مزهل لأسعار الحاسبات ، وكذلك التحول من نظام الحوسبة المركزية الى نظام الحوسبة عن طريق عدد من الحواسب تعمل من خلال شبكة . هناك أيضا التحول الى "طريق المعلوماتية" فائق السرعة" عن طريق زيادة النطاق الترددى للشبكة (وهو ما يوازى - كتشبيه - "توسيع" الطريق من ٣ قدم الى ١٦ ميل) ، والتحول من الوسائط المنفصلة (بيانات - نصوص - أصوات - صور) الى الوسائط المتعددة ، مما يجعل هناك إمكانية لأن يقوم شخصان فى مكانين مختلفين على سطح الكرة الأرضية بتبادل معلوماتى بسرعة الضوء من خلال وثائق تجمع بين كافة أنواع الوسائط . بالإضافة الى ما سبق هناك التحول من الشبكات الصامتة الى الشبكات الذكية ، وهو الأمر الذى يوفر للمستخدم الانتقال بسهولة من مكان الى آخر فى الشبكة ، وكذلك تجميع بيانات معينة (حسب رغبة مستخدم الشبكة) من الأماكن والوثائق المختلفة المتوفرة على الشبكة ، وإعادة التعامل معها بالتوليف أو الإرسال...الخ . ثم هناك اقتراب الرقائق الالكترونية CHIPS من كل شئ يباع أو يشترى أو يسجل او يوثق ...الخ بحيث يمكن أن تكون هناك من خلال التشبيك المعلوماتى ملفات عن الأفراد والجماعات فى أى مكان من العالم.

إن هذه النقلات وغيرها فى تكنولوجيات المعلوماتية والإنترنت جعلت البشرية تعيش مخاض سلاسل تحولات نوعية كبرى فى مجالات حياتية متعددة ، نشير فيما يلى الى البعض منها:-

(*) التحول النوعى فى تكنولوجيات التعليم والتعليم والعمل والصحة والتجارة :

كل هذه الأنشطة والمجالات الرئيسية (وغيرها) سيكون من اليسير أن يمارس "عن بعد" ، وبطرق مختلفة تماما عما يجرى حاليا ، وبرغم أى حواجز فى اللغة فى/ أو عبر مناطق العالم. فضلاً عن ذلك ستتطور - الى حد كبير - إمكانيات وقدرات التعلم والعمل خاصة عند المرأة وعند الشرائح العمرية صغيرة السن وكبيرة السن. مثل هذه التحولات ستؤدى - بطبيعة الحال - الى أشكال جديدة من الممارسات والعادات ، كما ستؤدى الى تطورات فى طبيعة الأشياء (المدرسة - المنزل - الجامعة - المستشفى - المؤسسة التجارية ... الخ) ، وكذلك تطورات فى الحس بالزمن والجغرافيا والآخر ، وفى الخيال البشرى والعلاقات الإنسانية بوجه عام .

(*) التحول فى النماذج الارشادية للإدارة :

مع التطور المتسارع فى المعلوماتية ، والزيادة المستمرة فى أهمية المعرفة الذهنية كمدخل وركيزة للعمليات الإنتاجية والخدمية ، فإنه يحدث تحول نوعى فى عالم الإدارة من شأنه التأثير على تسيير كافة أنواع الأعمال (صناعة - تعليم - صحة - مقاولات - بحث علمى ...الخ) ، وكافة مستويات العمل (الفرد - فريق

العمل – وحدة العمل – المؤسسة – الأعمال المتشابكة بين مجموعة أفراد أو مؤسسات محليا ودوليا).

إن الفلسفة الداعمة والهادية لهذا التحول ترتكز على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيات المعلوماتية فى تحقيق أعلى استفادة من الطاقات الذهنية فى توليد وتحريك المعلومات والمعارف فى اتجاه صنع الابتكارات . وبناء على ذلك تصبح الوسيلة العملية للإدارة الجديدة هى "التشبيك" networking الأفقى والرأسى بين الأفراد وفرق العمل فى إطار يعظم من دالة الهدف (معرفة – تطوير – ربح مادى – تسويق ...الخ). وهكذا ، فى إطار التحولات التشبيكية الممكنة يتراجع – الى حد ما - النموذج الهرمى التقليدى للإدارة وتتعاظم أهمية الفرد (كل فرد) وكذلك أهمية فرق العمل. من هذا المنظور حدثت وستحدث تحولات فى إدارة التعامل مع الآخر ، وذلك على غرار التحالفات alliances ، والتكتلات consortia ، والاستعانة بجهات خارجية (خارج المؤسسة وأحيانا خارج الدولة) outsourdrcing لأداء أعمال معينة فى إطار الأعمال الخاصة بالمؤسسة أو المنوطة إليها ، وذلك فى سياق تكاملى، وبأعلى كفاءة ممكنة من جدة وسرعة وجودة. هذا، وفى إطار التعامل مع الآخر – أيضا – من المتوقع أن تتزايد اتجاهات التشغيل المؤقت للأفراد المهرة طبقا لمقطوعيات عمل محددة ، وفى نفس الوقت سيكون من الطبيعى أن يقوم فرد واحد بممارسة العمل لصالح (وفى اطار) أكثر من جهة (وربما فى أكثر من بلد) فى وقت واحد .

وأما فيما يختص بإدارة التعاملات داخل المؤسسات فسيعتمد ذلك على درجة القيمة المطلوب توليدها (أو التغيير التكنولوجى المطلوب انجازه) ، وكلما كانت هذه الدرجة عالية (والتى تتراوح بين تغيير تكنولوجى بسيط جدا وتغيير تكنولوجى جذرى) ، كلما كان التفاعل الاجتماعى بين الأفراد وبعضهم البعض، وبينهم وبين أقرانهم فى مؤسسات أخرى عاليا، وأيضا كلما أصبح من الوارد إعادة تشكيل هؤلاء الأفراد فى فرق مختلفة وبقيادات متغيرة مع الهدف التطويرى المنوط بكل فريق. المسألة أنه لاشئ ثابت بالنسبى للمشتغلين باحداث تغييرات تكنولوجية مهمة ، لا فريق العمل ولا القيادة ولا الراتب ولا المهمة المطلوبة.

مما سبق الإشارة إليه يمكن التوقع بأن "الادارة" بخصوص كافة أنواع الأعمال وكافة مستويات العمل ستشهد تحولات نوعية هائلة متأثرة على وجه الخصوص بأربعة أنواع من المتغيرات:

- تسارع دورات التغيير التكنولوجى والتطورات فى خصائص المراحل الداخلية لهذه الدورات (القفزة – التنافس – الانتقاء – التطورات البسيطة المتصاعدة) .
- الامكانات الهائلة والمتنامية باستمرار للتشبيك بين الأنشطة والمهام فى كل أنواع الأعمال وعلى جميع مستويات العمل .
- التحولات الثقافية والسلوكية التى يمكن أن تولد (نتيجة استخدام وتطويع تكنولوجيات المعلوماتية) عند الأفراد ، وفى المؤسسات ، وفى السياقات العامة خارج المؤسسات ، وفى البيئات المحلية والدولية .
- تعاظم الدور الجوهرى للمؤسسات والكيانات الصغيرة فى إحداث التغييرات التكنولوجية.

(*) التحول الى حق الابداع :

مع تطور تكنولوجيات المعلوماتية وتغلغلها وانتشارها عند مختلف المجتمعات وكافة الأفراد يحدث تعظيم للقدرات المعرفية الخاصة بالكائنات الاجتماعية الأصغر أو العادية (كأفراد وكجماعات وكمجتمعات). نتيجة لذلك تزداد قدرة هؤلاء الأصغر أو العاديين على تخيل الأشياء بطريقة مختلفة ، وعلى إدخال تعديلات على الأشياء. أن هذه القدرة الجديدة هى نسيج إبداعى جنينى يتولد عند من لم تكن السياقات الاجتماعية البشرية السابقة (فيما قبل ازدهار المعلوماتية) تجعل لهم علاقة عامة بالإبداع كعملية Process. إن الأشياء التى سيجرى الاقدام على تعديلها بواسطة هؤلاء الأصغر أو العاديين يمكن أن تكون موجودات ذى طبيعة فنية أو أدبية ، كما يمكن أيضا أن تكون منتجات أو عمليات إنتاجية أو رؤى سياسية أو فكرية.

التعديلات والتطويرات قد تكون بسيطة أو فطرية ، وقد تكون أكثر من ذلك ، لكن الأكثر أهمية فى مسيرة حياة الأفراد والمجتمعات أن "الإبداع" سيصبح – بوضوح – حقا للجميع. إن هذا التحول، التحول الى الابداع كحق إنسانى، سيؤثر على التناولات المستقبلية لقضايا أخلاقية وقانونية جديدة تتعلق بالمعلومات والمعارف (من حيث الاتاحة والتحكم والتصرف والحماية والتطبيق)، كما سيؤثر على شكل وقيم وممارسات الديمقراطية. الأكثر من ذلك – فى تصورنا – أن تنامى قدرات المجتمعات النامية الأدنى فى القدرة التكنولوجية على التوصل فى المستقبل الى ابتكارات يعتبر التوصل إليها – من الناحية المعرفية – أمراً محتوماً، من المحتمل

أن يقود الى تغييرات فى الفهم الدولى لجوانب تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

وبتحديد أكثر – فى إطار نفس السياق – يمكن التوقع بأن التنامى المستقبلى للإبداع كحق وكممارسة عند الكيانات الدولية الأدنى تكنولوجيا (الدول النامية والأقل نموا) سيكون من شأنه توجيه هذه الكيانات الى البحث عن آليات تمنع الكيانات المتقدمة (كدول وكمؤسسات) من استخدام التفوق المعرفى فى اقتناص الفرص التطويرية من الكيانات الأدنى. وفى اتجاه معاكس يمكن التوقع بأن المؤسسات الإنتاجية والخدمية الكبرى (وذات النشاط الدولى على وجه الخصوص) ستحول جزءاً كبيراً من اهتماماتها الى البحث عن أفكار وابتكارات جديدة عند هؤلاء المبتدعون فى ممارسة حق الإبداع.

(*) التحول فى المهام الأمنية :

نتيجة لتكنولوجيات المعلوماتية تحدث تغييرات جوهرية فى العديد من الممارسات التى تتعارض مع الاعتبارات الأمنية. من أمثلة هذه الممارسات استخدام آليات وأدوات معتمدة على هذه التكنولوجيات فى انتهاك خصوصية الغير، وفى زعزعة الاستقرار المالى للمجتمعات (من خلال التحويلات الرقمية للأموال)، وفى أعمال المعارضة السياسية لأنظمة قائمة. مثل هذه الممارسات يكون من شأنها إحداث تحولات نوعية فى المهام الأمنية بالاعتماد – فى الأساس – على المنظور التكنولوجى، وهو الأمر الذى سيساهم فى زيادة القوى الدافعة للتطوير التكنولوجى بوجه عام.

خامسا - متطلبات الاستنهاض التكنولوجى العربى

" فى ساعات الأزمات يكون الخيال وحده أهم من المعرفة "

البرت أينشتاين

قد يكون أمراً تلقائيا عند التفكر بشأن متطلبات الاستنهاض التكنولوجى فى المنطقة العربية أن يتجه الذهن مباشرة الى التعامل مع "مؤشرات وملامح التدنى" و "المعوقات والتحديات"، وذلك كرد فعلى انعكاسى من أجل تحديد متطلبات الاستنهاض.

فى تقديرنا أن مثل هذا التوجه لن يكون متناسبا مع قدر المشكلة المطروحة (والتى هى الاستنهاض التكنولوجى العربى). إن صياغة المتطلبات الخاصة بهذا الاستنهاض "الممكن" لن يكون من خلال ينبغيات تتقابل كل واحدة منها مع واحدة من المعوقات أو أسباب التدنى أو التحديات. وفى نفس الوقت قد تكون الحاجة الحقيقية ليست الى "صياغة" قائمة متطلبات بقدر ماهى الى "التعرف" النوعى على المتطلبات، وذلك فى أطر وسياقات أرحب خاصة بالخبرات المكتسبة فى الساحة الدولية، وبالأوضاع فى البيئتين الإقليمية والعالمية، وأيضا بالاعتبارات والتوجهات التى يمكن أن تؤثر على مستقبليات التغيير التكنولوجى بوجه عام (والتى جرت الإشارة إليها فى "أولا" و " ثانيا " و "رابعا" من هذه الدراسة). وهكذا، يصبح المدخل الى الاستنهاض بمثابة معرفة كيفية بالأدوار والمهام أكثر منه قائمة بإجراءات.

(١) التحول من الشواش القائم Chaos الى المنظومية :

من الثابت أن البلدان العربية تعانى فى مجموعها من إخفاق تكنولوجى برغم بوجود عوامل مادية وبشرية عديدة تكشف عن تنوع وثراء أكثر بكثير مما قد توفر لأمم أخرى عديدة تمكنت من تحقيق إستنهاضات تكنولوجية محسوسة ورائدة.

إن الوفرة العربية النسبية فى الكفايات المادية والبشرية تظل مجرد عناصر مشتتة وغير مترابطة وأحيانا كثيرة متضادة (فى الاستخدام) طالما لايجرى النظر إليها، والتعامل معها، وإستيعابها، فى إطار منظومى Systemic سليم. هنا نجذب الانتباه الى علاقة بسيطة تقضى بأن الناتج (أو التأثير أو النجاح) لأى منظومة يعتمد على قدرة هذه المنظومة على إدارة وتشغيل مواردها المادية وكفاءاتها البشرية فى اتجاه تحقيق عائد ما. وبالنظر الى المعادلة التالية :

الناتج = السعة الإدارية × الكفاءات والموارد

(ملحوظة : السعة الإدارية تتراوح بين حد أدنى = "صفر"، وحد أعلى = "١" صحيح).

فإنه مهما توفرت موارد بشرية وكفاءات مادية بينما كانت السعة الإدارية صفر فإن الناتج سيكون صفر. وفى المقابل فإنه مهما تدنت الكفاءات والموارد فسيكون هناك ناتج محسوس (ويمكن أن يكبر مع الزمن) إذا كانت السعة الإدارية كبيرة أو معقولة. هذا هو الفارق الأساسى (أو الخام) بين البلدان العربية، وبلدان أخرى كثيرة فقيرة فى الموارد (وربما الكفاءات البشرية) لكنها استطاعت بسعة إدارية طموحة أن تطور منظوماتها بسرعة وتلحق بالمتقدمين تكنولوجيا.

هناك إذن فى البلدان العربية حاجة قصوى لاكتشاف الطرق المناسبة للتحول مما يجرى من شواش أو فوضى فى التعامل مع الامكانات (من موارد بشرية ومادية) الى منظومية سليمة فى تحديد الأهداف والتنسيق والتشغيل والتقييم والمتابعة.

إن الحاجة المصيرية لتحقيق المنظومية (العربية) تنبع من سياقات حرجة نشير فيما يلى الى أبرزها :

(*) زيادة الفجوة التكنولوجية مع العالم المتقدم ، وما يعنيه ذلك من تسارع مستقبلى فى عجلة الفجوة الاقتصادية.

(*) زيادة متسارعة فى الفجوة التكنولوجية مع إسرائيل .

(*) ضياع رأس مال عربى كبير تكون فى العقود الثلاثة الماضية دون تحقيق عائدات مستقبلية معقولة .

(*) اتجاه الرأسمالية العالمية المهيمنة على التقدم التكنولوجى الى إشعال صراع بين الثقافات، وذلك فى ظروف تدنى قدرة التكنولوجيا العربية على بذل الجهد المناسب لحماية وتطوير الثقافة العربية.

(*) التداعيات والمستجدات الناجمة والمتسلسلة عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وما يترتب عنها من ضرورات وادراكات من أهمها عدم صحة الاعتماد الرئيسى فى الاقتصادات الوطنية على النفط الخام والسياحة.

(*) التحديات التى تفرض على الدول النامية من خلال اتفاقيات التجارة العالمية.

(٢) الأدوات الرئيسية لتحقيق منظومية عربية جديدة :

فى سياق التطورات المعرفية الجارية والمستقبلية تصبح هناك حاجة استراتيجية لتحديد "الأدوات" الرئيسية لتحقيق المنظومية العربية ، والتعامل معها باعتبارها "حزمة" من الأدوات الفعالة ، المتكاملة والمتشابكة فى أهدافها وأداءاتها. إن هذه الأدوات يمكن أن تكون:

- الدولة ، ونقصد بها على وجه الخصوص الحكومة والمؤسسات العامة .
- القطاع الخاص بكل مكوناته الإنتاجية والخدمية .
- الجمعيات والمنظمات الأهلية ، وعلى وجه الخصوص تلك المهتمة بالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والإدارة .
- جامعة الدول العربية .

(٣) الأدوار العامة للأدوات الرئيسية :

تعتبر الأدوار العامة بمثابة المهام القائدة فى أعمال وتوجهات الأدوات الرئيسية على مستوى ممارساتها كخدمة واحدة وكذلك على مستوى ممارستها كآليات رئيسية لها ذاتيتها المميزة. وفى تقديرنا يمكن رصد الأدوار أو المهام القائدة كما يلى:-

- توسيع السوق وعدم تجزئتها، وذلك من أجل تنظيم ، وذلك من أجل تنظيم وتطوير التنافسية الداخلية، ومن أجل تعظيم قدرات التفاوض على نقل التكنولوجيا ، وكذلك من أجل التنمية الأمثل للقدرات الوطنية فيما يختص بالتنافسية فى الأسواق الخارجية .

- التطوير الكفء والمتسارع للتعليم وانجاز نماذج تعليمية جديدة تتطور من خلال تلاحم وتفاعل مع الصناعة ، وذلك باعتبار التعليم الكفء ، والمتطور باستمرار ، هو القاعدة الرئيسية للانسياب التكنولوجى الايجابى من الخارج الى الداخل،(٥٨) كما أنه يعد الطاقة الدافعة لتحقيق قفزات تكنولوجية وطنية .

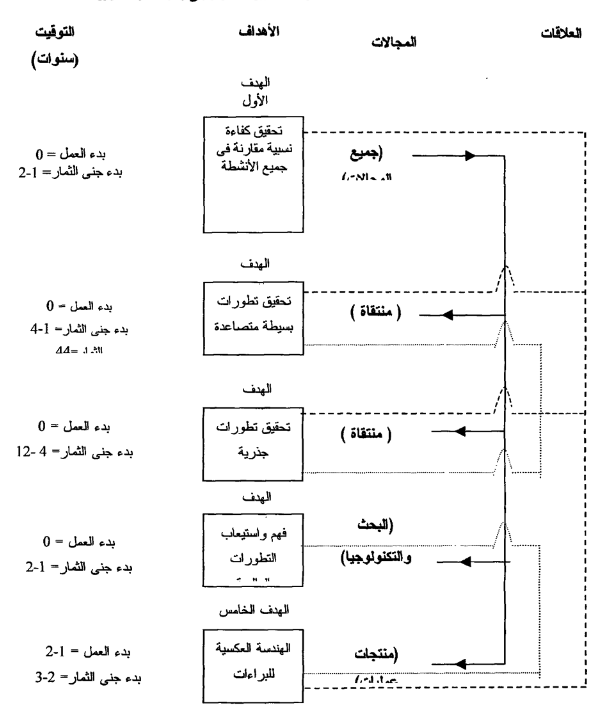
- تحسين القابلية الاجتماعية للابتكار فى أطر مُنظومية عامة ومعلنة وقادرة على التطور باستمرار .

- اعتبار تكنولوجيات المعلوماتية بمثابة فرصة تعويضية تاريخية لتوفير القدرة على القفز فى التعليم، وفى التشبيك بين الامكانيات والمهام، وفى انجاز اللحاق بالتقدم التكنولوجى على الساحة العالمية .

- تحديد أهداف قومية لأنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى . المهم فى هذه الأهداف أن تحدد تفاصيلها من خلال الأخذ ف الاعتبار لكافة التحديات والفرص (وذلك من خلال فهم منظومى أمثل للبيئة التكنولوجية الخارجية وللامكانات التكنولوجية الداخلية)، وفى نفس الوقت يمكن التعامل معها (الأهداف) بالتجزئة والتكامل والتفصيل والتشبيك بين (وعبر) كافة المنظومات القطرية والقومية، وأيضا الدولية .

ومن المقترح فى هذا الخصوص أن تكون الأهداف العامة لأنشطة البحث والتطوير والتغيير التكنولوجى كما يلى (أنظر الشكل –١):

شكل ـ ١
الأهداف الممكنة لمنظومة التغيير التكنولوجى والبحث والتطوير



(المقصود بالتوقيت "0" أو صفر هو سنة بدء إعادة تنظيم منظومة التكنولوجيا والبحث والتطوير)

الهدف الأول : تحقيق جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية لكفاءة فنية نسبية مقارنة بالأخذ فى الاعتبار للحد الأدنى لما يمكن قبوله فى المعرفة الفنية على المستوى العالى.

الهدف الثانى: تحقيق تطويرات بسيطة ومتصاعدة فى الأنشطة التنافسية والقيمة المضافة بحيث يكون الغرض من هذه التطويرات هو الحفاظ على (أو تحقيق) ميزة تنافسية على المستوى الدولى ، أو الالتفاف الايجابى حول حقوق الملكية الفكرية بخصوص منتجات ما، وذلك لأسباب خاصة بتقدم الصناعة الوطنية، وللاستحواذ على جزء من السوق العالمى، فضلاً عن الحفاظ على الأسواق الموجودة ، والمنافسة فى السوق المحلية، وكذلك لأسباب تختص بعائدات ممكنة Spill-overs على أنشطة إنتاجية أو خدمية أخرى.

الهدف الثالث : تحقيق تطويرات "جذرية" فى أنشطة إنتاجية أو خدمية محددة تنتقى بعناية بحيث يكون الغرض هو تحقيق نشوء evolution أسواق خاصة لهذه التطويرات.

الهدف الرابع: تحقيق فهم واستيعاب لكل التطورات العالمية فى مجالات العلوم الأساسية والتكنولوجيات الراقية، وبسرعة متوائمة مع حدوث هذه التطورات، وذلك بالقدر الذى يساعد على تحقيق الأغراض التالية:

(*) الاستشراف بخصوص المستقبل بحيث لا نفاجأ بارتقاءات تكنولوجية تالية next generation technologies لم نكن نعلم عنها .

(*) تغذية الأهداف الثلاثة الأولى والخاصة بتحقيق كفاءة نسبية مقارنة ، وتحقيق تطويرات بسيطة متصاعدة، وانجاز تطويرات جذرية.

(*) التأثر بـ والتأثير فى الجماعة العلمية العالمية.

الهدف الخامس: اعتبار الهندسة العكسية لبراءات الاختراع الأجنبية المسجلة محليا هدفا استراتيجيا لأنشطة البحث العلمى التكنولوجى، وذلك بغرض تحقيق التواصل السريع والمؤثر مع جبهة التطورات التكنولوجية العالمية technology Frontiers ، وهو أمر لا تجرمه اتفاقيات التجارة العالمية ، وينعكس – فى نفس الوقت – بايجابيات مباشرة على القدرات الوطنية فى التغيير التكنولوجى والبحث والتطوير .

وأما عن علاقة الأهداف الخمسة ببعضها البعض، عن التوقيتات الخاصة ببدء العمل من أجل تحقيقها، وببدء جنى ثمارها فإن هذه الأمور تتضح – من خلال الشكل "١" – كما يلى":-

* أن الأهداف من الأول الى الرابع تبدأ من الآن (المقصود من الآن هو بدء إعادة تنظيم منظومة التغيير التكنولوجى والبحث والتطوير).

* أن الهدف الخامس يبدأ التعامل معه بعد فترة زمنية قصيرة lag period يكون قد حدث فيها إعادة التنظيم المشار إليها أعلاه .

* من شأن انجاز الهدف الأول تحقيق عائدات رئيسية على امكانية وتواصل تحقيق بقية الأهداف الخمسة.

* من شأن انجاز الهدف الثانى زيادة القدرة على تحقيق الهدف الثالث .

* من شأن انجاز الهدف الرابع المساعدة فى انجاز بقية الأهداف الخمسة.

* من شأن انجاز الهدف الخامس المساهمة فى تسريع انجاز الأهداف الثلاثة الأولى.

* لكل هدف مدى من المجالات التى يطبق عليها طبقا للاستراتيجيات القطرية والقومية وكذلك توقيتات للبدء فى العمل ولبدء جنى الثمار (أنظر الشكل).

(٤) دور الدولة :

- وضع السياسات العامة (العلمية والتكنولوجية) ومتابعتها بالتقييم والتطوير. هنا يجب تشديد الانتباه للحاجة الى الاعتماد على البحوث العلمية (المحلية والأجنبية) الموجهة لتقييم الحراك العلمى والتكنولوجى على المستويات الخاصة بالأداء والمخرجات والسياسات ...الخ، والجدير بالذكر أن هذه البحوث تقوم على مفاهيم وأدوات ومناهج البحث فى مجالات متعددة مثل الرياضيات وبحوث العمليات والاقتصاد والإدارة والاجتماع والسياسة، وأنه يندر إجراءها فى المنطقة العربية.

- الانتباه الدائم الى سلاسل تحولات القيمة (العلمية والتكنولوجية والصناعية)(٦٠)، وتحويل هذا الانتباه الى أفعال وبرامج تهدف الى برمجة الدمج والتفاعل بين السياسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والعلمية.

- إدارة الاستشراف الوطنى لمتغيرات العلم والتكنولوجيا .

- إدارة أنشطة الدراسات المقارنة Bench marking مع الكيانات والدول الأخرى فى مجالات العلم والتكنولوجيا .

- التنظيم والتنسيق بخصوص المهام العلمية والتكنولوجية طويلة المدى وتلك المعتمدة على العلوم الأساسية .

(٥) دور القطاع الخاص :

- التعلم من الخصائص الايجابية للشركات متعددة الجنسية MNCs أو ذات النشاط الدولي، ومن أمثلة ذلك(٦١) القدرة على نقل المعرفة (سواء في الصناعة أو البيع أو الأبحاث) من مكان الى آخر ، والبحث الكفء عن الأفكار الجديدة واستخدامها ، والتنسيق بين الأنواع الأفقية والرأسية للاستثمار ، والكفاءة العالية في إدارة التعاقدات ، وادراك قيمة الابتكار كأداة تنافسية ، وقدرة الإدارة على ملاحقة تسارع الابتكارات ، والتركيز الكبير على إدارة ردود الفعل والتعاملات معع البيئة الخارجية .

- ممارسة التحالفات (على أنواعها) في الأنشطة المتشابهة أو المتكاملة ، وكذلك في الأنشطة ذات المخاطر المادية.

- استخدام آلية الاستعانة بالخارج outsourcing (بمعنى المؤسسات الأخرى) في إطار يوفر الاستفادة بأعلى مستويات الدقة والسرعة والمهارة، وفي نفس الوقت الفرصة للتركيز في التخصص الاستراتيجي (للشركة) والتفوق فيه .

- الاعتبار للصالح الوطني العام، حيث تكون الأولويات للمصلحة العامة قبل الخاصة، وللصالح الوطني قبل الأجنبي، وللمنظور طويل ومتوسط المدى قبل قصير المدى.

- تكوين تكتلات consortia (بالتشارك مع الدولة إذا لزمت الحاجة) تكون الأولوية في مهامها لبناء مراكز التميز التكنولوجي. وقد كانت التكتلات وسيلة رئيسية لتحقيق التفوق الياباني، كما كانت الأداة التي استعانت بها المؤسسات الأمريكية بعد عام ١٩٨٤ لاستعادة تفوقها في العديد من المجالات التكنولوجية الصناعية .

(٦) دور الجمعيات والمنظمات الأهلية :

- بث الثقافة العلمية التكنولوجية ، وتطوير وضعيتها كعنصر حيوي في إطار الثقافة الشعبية العامة، مع الأخذ في الاعتبار للأوضاع المقارنة في الثقافات الشعبية الأخرى.

- تنشيط التعامل الايجابي مع العوامل المساعدة (أو غير المرئية) الحاكمة للتقدم التكنولوجي . وهي عوامل اجتماعية سياسية (أنظر تمهيد في القسم ثالثا) .

- ممارسة الرقابة الأهلية على الجودة .

- المشاركة في الأعداد الذهني للتحولات التكنولوجية النوعية الايجابية، والتحريض على اجتيازها ، وحمايتها .

- الحث على تأسيس "دوائر الابداع" في جميع المؤسسات(٦٥) والمحليات ، وذلك على غرار "حلقات الجودة" Quality Circles في اليابان. والمقصود بدوائر الابداع جماعات تتكون كل منها من عدد محدود من الأفراد المتطوعين الذين يجتهدون في تتبع امكانات التطوير والابتكار في مجالات أعمالهم أو أماكن سكنهم.

- تقوية الابعاد والفوائد الوطنية في التعامل مع الأشياء والقضايا (البيع – الشراء – العمالة – المنتجات – التعليم – الأبحاث ...الخ) .

(٧) دور جامعة الدول العربية :

- متابعة أوضاع التغيير التكنولوجي في المناطق الأخرى من العالم وفي التكتلات والمجموعات الدولية (مجموعة الـ ٧ – مجموعة الـ ١٥ – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – مجموعة الـ ٢٠ ... الخ) ، وكذلك متابعة الأوضاع التكنولوجية على المستويات العربية المختلفة وعمل المقارنات الضرورية Benchmarking من منظور المتطلبات العربية، وباستخدام مؤشرات علمية تكنولوجية متنوعة .
- التشبيك بين أنشطة مراكز البحوث والدراسات المستقبلية العربية فيما يتعلق بالاستشرافات العلمية التكنولوجية ، وإصدار تقرير استراتيجي تكنولوجي عربي دوري (كل ٢ – ٣ عام) يعني بالأوضاع القائمة والمستقبليات المحتملة والممكنة.
- المساعدة على التشابك العربي في أنشطة الاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا والعلوم، ووضع برنامج طويل المدى لأحداث درجات عالية من الدمج بين هذه الأنشطة عربيا.
- دفع التفاعلات الجماهيرية العربية في أنشطة الثقافة العلمية التكنولوجية .

كلمة ختامية

تبقى الإشارة ضرورية الى أن استجلاب الشركات الأجنبية لتدبر شؤننا التكنولوجية ، لقاء تعاقدات مالية مع الحكومات والمؤسسات الوطنية، هو أمر فادح الخسارة، لأنه يحرم المجتمع تماما من فرص التقدم التكنولوجي. ذلك لأن الارتقاء التكنولوجي لا يحدث إلا من خلال بذل الجهد في تخطيطه، والمعاناة في إدارته وتنظيمه، والتفاعلات الذاتية في ممارسته وتقييمه وتطويره ، فمثلا في موضوع استجلاب شركات أجنبية للقيام بأعمال التخلص من الزبالة في مدينتي الاسكندرية والقاهرة ، هل كان من الصعب على الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية أن تتضافر في بذل الجهد لنقل واستيعاب وتطويع وتطوير تكنولوجيات الزبالة ؟

وإذا كان من الصعوبة أن يحدث ذلك في هذه التكنولوجيات ، ترى الى أى حد تكون هناك أية جدية في اتجاه مجتمعاتنا العربية الى الارتقاء التكنولوجي ؟

المسألة أولا وأخيرا أن معاناة إحداث التقدم هي السبيل الحقيقي لاحراز هذا التقدم (والى حسن التعامل الوطني مع الخبرات الأجنبية) .

الاقتصـــــاد العربـــــى

◆ القسم الأول ◆

الاقتصادات العربية .. تباطؤ النمو بسبب الأزمة الأمريكية وتداعياتها

تذبذب الأداء الاقتصادي للبلدان العربية خلال عام ٢٠٠١ بين تحسن في البداية أو النصف الأول منه ، وبين تدهور في النصف الثاني، وكانت النقطة الفاصلة في هذا التذبذب هي أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من حرب أمريكية في أفغانستان ومن حشود أمريكية وتهديدات للعديد من الدول العربية بالأساس، حيث أثرت الأزمة الأمريكية وكل تداعياتها بشكل سلبي على أسعار النفط التي تراجعت بنسبة الثلث خلال الفترة منذ وقوعها وحتى نهاية عام ٢٠٠١، كما أثرت سلبيا على عائد البلدان العربية من قطاع السياحة وكل ما يرتبط به من طيران وفنادق ومطاعم وصناعات صغيرة، وأثرت على حركة الاستثمارات والأموال التي تتدفق إلى الدول العربية أو التي تخرج منها.

وقد أكدت التطورات الاقتصادية في البلدان العربية في العام ٢٠٠١ على أنها ما زالت تفتقد للقدرة على النمو الذاتي المتواصل القائم على قواعد داخلية غير أولية، أي صناعية وخدمية بالأساس، وما زالت تفتقد أيضا للقدرة على تحقيق التوازن القابل للاستمرار في معاملاتها الاقتصادية الخارجية، حيث ما زال النمو الاقتصادي ومعدلات الادخار والاستثمار وحالة الموازين الخارجية تتحدد بشكل أساسي تبعا لحركة أسعار النفط وحصيلة البلدان العربية من صادراته وما يتم ضخه من هذا القطاع في جانب الإيرادات العامة في الموازنات العامة للعديد من الدول العربية. كما تساهم عوائد السياحة الأجنبية أيضا في تحديد حالة هذه المؤشرات، كما تساهم حالة الطقس بدور مهم في تحديد حالة المؤشرات الرئيسية للاقتصاد في بعض البلدان العربية التي تعتمد الزراعة فيها على المطر (زراعة بعلية)، ويحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في اقتصاداتها مثل المغرب على سبيل المثال.

لكن نقطة البداية في استطلاع حالة الاقتصادات العربية عام ٢٠٠١ تظل هي تأثيرات الأزمة الأمريكية وتداعياتها على هذه الاقتصادات.

أولا : تباطؤ الاقتصادات العربية على ضوء الأزمة الأمريكية

تأثرت الاقتصادات العربية بشكل كبير بالأزمة الأمريكية وتداعياتها الاقتصادية على العالم عموما وعلى الاقتصادات العربية بشكل خاص . ويتضح هذا التأثر من الفارق المهم بين تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية والتي وضعت قبل أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة ، وبين تقديرات الصندوق التي وضعت بعد هذه الأحداث بشأن هذا المؤشر. ففي مايو من العام ٢٠٠١ ، أشار صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره (IMF, World Economic Outlook, May 2001)، إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١، سوف يبلغ نحو ٧,٨% ، ٦,٢% ، ٤,٨% ، ٤,٥% ، ٤% ، ٣,١% ، ١,٩% في كل من المغرب وتونس والسعودية ومصر والأردن والجزائر والكويت بالترتيب.

وبعد وقوع أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من تداعيات، قام صندوق النقد الدولي بتعديل تقديراته لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، فبلغ هذا المعدل في التقرير الاستثنائي الذي أصدره الصندوق في نوفمبر ٢٠٠١ نحو ٦,١% ، ٦% ، ٣,٣٠% ، ٣% ، ٢,٢٠% ، ١,٨% ، ٠,٨% في كل من تونس والمغرب ومصر والأردن والسعودية والجزائر والكويت بالترتيب. وهو ما يشير إلى تراجع كبير لهذا المؤشر في البلدان العربية المذكورة باستثناء تونس ، بالمقارنة بالتوقعات التي كان الصندوق قد أصدرها في مايو والتي أشرنا إليها سابقا.

وهذا التراجع في مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المذكورة، يعود كلية تقريبا إلى الآثار السلبية للأزمة الأمريكية وتداعياتها، على الاقتصادات العربية، حيث تعتبر الاقتصادات العربية

من أكثر اقتصادات العالم تأثرا بحالة الاقتصاد الدولي نتيجة علاقاتها الواسعة النطاق معه، والمترتبة أساسا على اعتماد عدد مهم من البلدان العربية على تصدير النفط والغاز أو على تصدير الخدمات السياحية وخدمات قوة العمل.

وفيما يتعلق باتجاهات تأثر الاقتصادات العربية بأحداث "عاصفة سبتمبر" الأمريكية، فإنها واسعة النطاق وغالبيتها الساحقة تتسم بالسلبية .

١- النفط العربي في ظلال "عاصفة سبتمبر":

أدت "عاصفة سبتمبر " التي ضربت الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ إلى تدهور سريع وكبير في أسعار النفط، نتيجة الركود الاقتصادي الأمريكي الذي ترتب على تلك العاصفة والتباطؤ الاقتصادي العالمي بصفة عامة (راجع القسم الدولي). فقد أدى ذلك إلى تراجع الطلب على النفط وإلى تراجع أسعاره . وبناء على الخبرات التاريخية القريبة (عام ١٩٩١) لتراجع الطلب الأمريكي على النفط وعلى الواردات منه بالتوازي مع تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو دخول الاقتصاد الأمريكي في الركود، فإنه من المرجح أن يكون صافي الواردات الأمريكية اليومية من النفط، قد انخفض في الربع الأخير من العام ٢٠٠١ بمقدار ٢٦٧ ألف برميل/يوميا. وبالتوازي مع التراجع في الطلب الأمريكي على واردات النفط فإن الطلب العالمي على النفط وعلى الواردات منه من المرجح أن يكون قد تجمد أو تراجع في ظل تقديرات تراجع النمو الاقتصادي العالمي (راجع القسم الدولي). وكل ذلك يشكل ضغوطا على أسعار النفط باتجاه التراجع إذا لم تتخذ الدول المصدرة للنفط من داخل وخارج منظمة الأوبك الإجراءات الكفيلة بإبقاء الأسعار في المدى السعري الذي حددته منظمة الأوبك بين ٢٢، ٢٨ دولار للبرميل.

لكن الظروف المعقدة الناجمة عن "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة، خلقت قيودا معنوية هائلة على دول الأوبك وبالذات على الدول العربية والإسلامية منها، في استخدام آلية خفض الإنتاج من أجل تحسين أسعار النفط بعد انخفاضها في أعقاب تلك "العاصفة"، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست ابتزازا حقيقيا للمنظمة، فلم تكتف بطلب عدم إجراء تخفيضات جديدة في الإنتاج كآلية لتحسين السعر المتدهور للنفط، بل إن وزير النفط الأمريكي سبنسر إبراهام، طلب من منظمة الأوبك إلغاء خفض في الإنتاج قدره مليون برميل من الإنتاج اليومي كانت المنظمة قد بدأت تطبيقه في بداية شهر سبتمبر قبل أحداث ١١ سبتمبر.

وعلى أي حال فإن أسعار النفط التي كانت قد بلغت ٢٧,٦٣ دولار للبرميل من خام غرب تكساس في الولايات المتحدة ، قد ارتفعت بشكل استثنائي إلى أكثر من ٣١ دولار للبرميل في الساعات الأولى بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر الماضي، وذلك في ظل حالة عدم اليقين بشأن حدود الهجوم الهائل على الولايات المتحدة وما أدى إليه ذلك من انتشار المخاوف من أن تؤدي تداعيات الأحداث إلى تعطيل إمدادات النفط. لكن بعد معرفة حدود الهجوم على الولايات المتحدة بدأت أسعار النفط تتهاوى في ظل التوقعات بركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي عامة. وقد انحدر سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى أقل من ٢٠ دولار للبرميل في الأسبوع الأول من نوفمبر . أما خام برنت من نفط بحر الشمال فقد وصل سعره في ذروة تدهوره إلى نحو ١٧,٨٥ دولار للبرميل في منتصف نوفمبر، في حين وصل سعر البرميل من سلة نفوط أوبك إلى ١٦,١٩ دولار للبرميل في ذروة التراجع في منتصف نوفمبر ٢٠٠١، منخفضا بمقدار ١١ دولار للبرميل عن مستواه يوم ١١ سبتمبر. وهذا يعني أن أسعار نفط الأوبك قد انخفضت بنسبة ٤٠,٥% فيما بين ١١ سبتمبر ، ١٦ نوفمبر من عام ٢٠٠١. ولأن النفط هو أهم سلعة أولية في البلدان العربية ، فإن هذا التراجع في أسعار النفط يعني التأثير سلبيا على أداء الاقتصادات العربية في مجملها ، رغم أن هناك بلدان عربية مستوردة للنفط يمكن أن تستفيد من هذا التراجع لأسعار النفط مثل المغرب والأردن ولبنان.

كما أن قرار دول الأوبك بتجميد آلية الحفاظ على السعر في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨ دولارا للبرميل ، تحت الضغوط الأمريكية يهدد بالمزيد من تراجع أسعار النفط، وبالتالي تراجع العائدات العربية منه.

ويبلغ إنتاج النفط في الدول العربية مجتمعة نحو ٢٠ مليون برميل يوميا، يتم تصدير نحو ١٥,٢ مليون برميل منها يوميا (راجع التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك) وقد بلغت عائدات تصدير النفط العربي ومنتجاته نحو ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلاله، نحو ٢٧,٣ دولار. وإذا استمرت الضغوط المعنوية تقيد حركة منظمة الأوبك في رفع السعر فان كل دولار يخسره سعر برميل النفط يؤدى إلى خسارة الدول العربية مجتمعة لنحو ٥,٦ مليار دولار من عائدات صادراتها على مدار العام . وكما أشرنا في

موضع سابق، فإن سلة نفوط أوبك خسرت ١١ دولار منذ أحداث سبتمبر وحتى منتصف نوفمبر من عام ٢٠٠١.ويمكن القول أن الدول العربية المصدرة للنفط ستخسر ١٠ مليارات دولار على الأقل، من إيراداتها النفطية في الربع الأخير من العام ٢٠٠١. وإذا دخلت دول الأوبك في حرب أسعار فإن الخسارة العربية من انخفاض أسعار النفط ستكون أكبر وستستمر حتى تنتهي تلك الحرب ويولد من رحمها توافقا عاما على ضرورة ضبط الإنتاج والحفاظ على الأسعار لمصلحة كل المصدرين.

٢- تآكل الاستثمارات الخارجية العربية وتراجع الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية:

تعرضت الاستثمارات العربية فى البورصات الأجنبية لخسائر كبيرة ضمن التدهور العام الذي أصاب أسعار الأسهم فى تلك البورصات بسبب أحداث "الثلاثاء الأمريكي"، وبالذات في البورصة الأمريكية والبورصات الأوروبية واليابانية. ويشير مؤشر " مورجان ستانلي " لبورصات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة (٢٤ دولة) إلى أن أسعار الأسهم المدرجة فى بورصات تلك الدول قد تراجعت بنسبة ١٠,٩% منذ وقوع الأحداث وحتى نهاية شهر سبتمبر . لكن أسعار الأسهم تماسكت بعد ذلك ، وفي منتصف نوفمبر كان التراجع قد انحسر في نسبة ١,١٠%فقط بالمقارنة بمستواه قبل الأزمة، وهو ما يؤكد أن التراجع في أسعار الأسهم الذي هو تراجع دفتري يمكن أن يتم تعويضه عندما تتحسن المعنويات طالما أن أداء الاقتصاد الحقيقي لم يتأثر فعليا.

ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها بين ٧٥٠ مليون دولار ونحو تريليون دولار، بل إن البعض مثل أمين عام الغرف التجارية السعودية ، يرى أن قيمة هذه الاستثمارات تصل إلى ١٤٠٠ مليار دولار ، منها ٧٠٠ مليار دولار تعود للسعودية وحدها.

وتتنوع هذه الاستثمارات بين استثمارات مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد، واستثمارات غير مباشرة فى الأسهم والسندات، وودائع مصرفية. وسوف تتعرض هذه الاستثمارات في مجملها للخسائر، فالاستثمارات في الأسهم تراجعت قيمتها، وهى رغم تماسكها يمكن أن تعود للتراجع والتذبذب لدى حدوث أي تداعيات جديدة للأزمة الأمريكية. أما الاستثمارات الخارجية العربية في الودائع المصرفية، فان الفائدة عليها تراجعت بشكل كبير ، بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي والبنوك المركزية الأوروبية بخفض سعر الفائدة لإنعاش اقتصاداتها وتفادى دخولها منحدر الركود، كما أوردنا في موضع سابق. وقد أصبح العائد على الودائع المصرفية بالدولار والعملات الأوروبية والين الياباني منخفضا للغاية ويقل كثيرا عن العائد على الودائع بالعملات العربية عموما . وعلى سبيل المثال فإن معدل الفائدة على الجنيه المصري يبلغ حاليا نحو ٤,٣٩ مرة قدر معدل الفائدة على الدولار الأمريكي حاليا. وإذا كان سعر الفائدة على الدولار الأمريكي قد بلغ في ديسمبر من العام ٢٠٠١، نحو ١,٧٢%، فإن سعر الفائدة على العملات المحلية، بلغ في السعودية والكويت والأردن وتونس والمغرب وسورية بالترتيب، نحو ٦,٧% ، ٦,٨% ، ٦,٥% ، ٥,٩% ، ٥,٤% ، ٥% في عام ٢٠٠٠. وهذه المعدلات مستمرة في الوقت الراهن حول مستواها في عام ٢٠٠٠، وكلها أسعار فائدة أعلى بما لا يقارن مع الفائدة على الدولار الأمريكي. وهي أيضا أعلى من سعر الفائدة على اليورو التي بلغت نحو ٣,٣٤% في ديسمبر من العام ٢٠٠١.

أما الاستثمارات المباشرة فإنها ستتعرض لضغوط قوية بسبب التدهور الذي بدأ بالفعل يضرب الاقتصاد الأمريكي العملاق الذي شكل ناتجه، نحو ٣٠,٩% من الناتج العالمي وفقا لسعر الصرف ونحو ٢١,٧% من الناتج العالمي وفقا لتعادل القوى الشرائية في عام ٢٠٠٠(راجع: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، جدول ١). فالركود الذي يمكن أن يصيب هذا الاقتصاد الضخم لابد وأن ينقل آثارا اقتصادية سلبية للاقتصاد العالمي عموما وللاقتصادات صاحبة العلاقات الواسعة النطاق مع الاقتصاد الأمريكي، عبر آليات التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال عموما والسياحة.

وإذا كانت عودة الأموال العربية من المهجر الغربي أساسا، هو مطلب عربي دائم، فإن الاعتبارات الاقتصادية تتطلب التغاضي عن هذا المطلب مؤقتا لأن الخروج فى الوقت الراهن ينطوي على خسائر فادحة على الأرجح مما يستدعى الانتظار لحين تحسن الوضع الاقتصادي في الغرب بشكل يتيح الخروج من أسواقه بدون خسائر. وإن كان من الضروري التأكيد على أن المناخ الاقتصادي والاجتماعي في الغرب بعد أحداث "الثلاثاء " أصبح غير مواتي لتدفق أي استثمارات عربية جديدة للغرب من

زاوية مصلحة هذه الاستثمارات وحقها في التعامل بشكل عادل .

وفي الجانب الآخر أي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية ، فإن حالة المخاوف التي ولدتها الأزمة الأمريكية بشأن انتقال الأموال والاستثمارات المباشرة عبر العالم، قد أدت إلى عرقلة حركة هذه الاستثمارات وبخاصة إلى المنطقة العربية، في ظل الربط بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين بشكل جائر من قبل الإعلام الغربي، هذا الربط الذي تسانده بعض التصريحات العنصرية من بعض القيادات الغربية، بدءا من "زلة" لسان الرئيس الأمريكي حول الحرب الصليبية وانتهاء بالتصريحات الجاهلة والحمقاء لرئيس الوزراء الإيطالي والتي حاول خلالها أن يحط من شأن الحضارة الإسلامية العظيمة وقيمها.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدول العربية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي مصر التي بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، نحو ١٠٧٦ ، ١٠٦٥ ، ١٢٣٥ مليون دولار في أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي. وكذلك تونس التي بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إليها ، نحو ٦٥٠، ٣٥٠ مليون دولار في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي.أما المغرب فإنها استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٣٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٨، في حين استقبل الأردن استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٣١٠، ١٥٨ مليون دولار في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي. أما سورية فقد تدفق إليها استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها ٨٢، ٢٦٣ مليون دولار في عامي ١٩٩٨، ١٩٩٩على الترتيب.

٣- السياحة والطيران والخدمات والصناعات المرتبطة بهما..خسائر فادحة:

خلقت الأزمة الأمريكية وكل تداعياتها، حالة من الهلع من الطيران ومخاوف من الانتقال من بلد لآخر. وإذا كانت حركة السياحة والطيران في العالم قد حققت دخلا مباشرا بلغ نحو ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، فإن هذا الدخل سيتأثر بشدة في عام ٢٠٠١ وسيتأثر دخل السياحة في البلدان العربية المستقبلة للسياح. وإذا استثنينا لسعودية التي تنحصر السياحة التي تتدفق إليها في السياحة الدينية التي تبلغ إيراداتها منها نحو ٤٤٢١ مليون دولار (عام ١٩٩٨) والتي لن تتأثر على الأرجح سوى بشكل طفيف، فإن باقي الدول العربية المستقبلة للسياح سوف تتأثر سلبيا من الأحداث الأمريكية وتداعياتها. وستكون مصر وتونس والمغرب والأردن في مقدمة الدول سيتأثر قطاع السياحة فيها سلبيا، علما بأن الدول العربية في مجموعها تستقبل نحو ٣٠ مليون سائح تقريبا في العام بما يوازي ٤,٣% من حركة السياحة الدولية. وإذا كانت الدول العربية المستقبلة للسياح ستخسر جانبا مهما من إيراداتها السياحية، فإن كل الدول العربية سواء المستقبلة للسياح أو التي لا تعد مستقبلة مهمة للسياح، سوف تعاني من الضغوط على شركات الطيران فيها بسبب الآثار الناجمة عن المخاوف من الطيران والتراجع العالمي في هذا القطاع بعد أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ ، وما تلاها من تداعيات.

ويشير المدير العام لـ"هيئة الطيران المدني العربي"، إلى أن أزمة شركات الطيران العربية بسبب أحداث سبتمبر ، قد تترجم إلى خسائر مالية قدرها مليار دولار إذا استمر الحال على ما هو عليه لمدة عام.

وتحت وطأة هذه الظروف الضاغطة قامت شركات الطيران العربية بإعداد مشروع اتفاق جماعي لتبادل تذاكر السفر ودمج الرحلات وتحويل الركاب ، وذلك في إطار الاتحاد العربي للنقل الجوي. كما طالبت هذه الشركات، حكوماتها بإعفاءات مؤقتة من بعض الضرائب ورسوم التشغيل . كما خفضت هذه الشركات أسعار التذاكر بنسب كبيرة . وفي هذه الظروف، قامت شركة طيران الإمارات بالتعاقد على شراء ٥٨ طائرة مدنية من طرازي "بوينج" و "أيرباص" بقيمة ١٥ مليار دولار . كما أعلنت السلطات في دبي أنها ستقوم بعملية توسيع إضافية لمطار الإمارة بقيمة تصل إلى ١,١٠مليار دولار.

والحقيقة أن قرار إمارة "دبي" بشراء هذا العدد من الطائرات المدنية، قد يبدو للبعض قرارا غريبا في الظروف الراهنة، لكنه يمكن أن يكون حكيما، لو كان التفاوض حول هذه الصفقة قد وظف الظروف الراهنة للحصول على أقل الأسعار الممكنة للطائرات وعلى شروط جيدة في السداد، وهي أمور ممكنة تماما في الوقت الراهن حيث تعاني صناعة الطائرات العالمية من ظروف صعبة للغاية، في ظل المخاوف التي ولدتها "عاصفة سبتمبر" من ركوب الطائرات ، وفي ظل تدهور حركة السياحة والنقل الجوي بعد تلك العاصفة.

٤- **خسائر عربية إضافية:**

فضلا عن كل ما سبق فإن الاقتصادات العربية ستتحمل المزيد من نفقات النقل والتأمين على حركة تجارتها الخارجية وعلى حركة الأشخاص، بعد أن تم رفع أسعار النقل والتأمين عالميا لتعويض الخسائر الفادحة التي تعرضت لها شركات التأمين العالمية بسبب الأحداث الأمريكية . كما أن الصادرات العربية غير النفطية سوف تتعرض لاحتمالات الجمود أو حتى التراجع لاحتمالات الجمود أو حتى التراجع في ظل الركود الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي الضخم والتباطؤ الشديد لنمو الاقتصادات الأوروبية. وكل هذا يؤثر سلبيا على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية . وقد تراجعت هذه المؤشرات طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي كما أشرنا آنفا.

٥- **آثار إيجابية للأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية:**

هناك بعض الآثار الإيجابية المحدودة التي أفرزتها الأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية، في مجالي الاستثمارات والسياحة. ففي مجال الاستثمارات ، من المرجح أن يؤدي الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتباطؤ الاقتصادي الشديد في البلدان الأوروبية، وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية في هذه البلدان إلى أدنى مستوى لها منذ أربعة عقود، إلى إضعاف مغريات جذب الاستثمارات والودائع المصرفية من البلدان العربية إلى البلدان المذكورة. وهذا يعني أن هناك فرصة لتزايد حجم الأموال العربية التي ستبقى في مواطنها ولا تخرج إلى المهجر الغربي، وهناك فرصة كبيرة لتزايد تدفقات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والودائع المصرفية بين البلدان العربية، على ضوء توافر فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح، إضافة إلى عناصر الأمن والاستقرار. كذلك فإن صعود النزعات الفاشية في الولايات المتحدة وتصاعد النزعات العنصرية في الغرب ضد العرب والمسلمين يمكن أن تشكل بدورها عاملا مساعدا على بقاء الأموال العربية في بلدانها أو تحركها للتوظف في بلدان عربية أخرى تجد فيها تعامل عادل ومنصف في بيئة ثقافية واجتماعية شقيقة ومرحبة، بدلا من البيئة الاجتماعية التي أصبحت معادية في الغرب.

لكن استثمار هذا العامل الإيجابي يتطلب كفاءة وديناميكية في الحركة من الإدارات الاقتصادية العربية من ناحية ومن اتحادات رجال الأعمال ومنظماتهم المختلفة من ناحية أخرى.

ويشير تقدير مصرفي خليجي، إلى أن نحو ٨,٢ مليار دولار من الأموال السعودية المتوطنة في الخارج قد عادت للملكة العربية السعودية خلال الفترة من "عاصفة سبتمبر" وحتى نهاية عام ٢٠٠١.

وفي نفس السياق ، من المرجح أن تتراجع حركة السياحة العربية التي كانت تتدفق إلى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وحتى بعض البلدان الآسيوية ، في ظل تصاعد موجة العنصرية المعادية للعرب والمسلمين في تلك البلدان بعد أحداث سبتمبر. وبالمقابل فإنه من المرجح أن تتزايد حركة السياحة فيما بين البلدان العربية بصورة يمكن أن تتحول إلى تيار دائم وضخم من الحركة السياحية العربية البينية لو أحسنت الحكومات العربية توظيف هذا التوجه المرجح من المواطنين العرب.

ثانيا: مقترحات لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية

في مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصادات العربية هناك بعض المقترحات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التأثيرات والحد من أضرارها إلى أقصى درجة ممكنة. ويمكن تركيز هذه المقترحات على النحو التالي:-

- بناء الخطط التنموية والموازنات العامة للدولة في الدول النفطية العربية على أساس أسعار نفط منخفضة حتى لا يتزايد العجز في الموازنات العامة للدول العربية التي تعاني من هذا العجز ، أو يحدث عجز في موازنات الدول التي تمكنت من تحقيق فائض في العام ٢٠٠٠ بعد ارتفاع أسعار النفط . ومن الضروري في هذا الصدد أن يتم ضبط الإنفاق العام في إطار برنامج "تقشفي" يتضمن تأجيل بعض مشروعات البنية الأساسية التي يمكن تأجيلها، وإيقاف مشتريات الأسلحة التي لا دور لها في بعض البلدان العربية سوى دعم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الذي يشكل رغم ذلك، رأس الحربة المعادية للعرب في الولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم الخضوع للابتزاز الأمريكي في مجال النفط، بما يعني ضرورة إعادة العمل بآلية الحفاظ على أسعار النفط في المدى الذي كانت أوبك قد حددته فيما بين ٢٢، ٢٨ دولار للبرميل. ومن الضروري على دول

الأوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، أن تبذل جهودا ملهمة لضبط العرض النفطي العالمي من خلال الاتفاق مع المنتجين الرئيسيين من خارج الأوبك، سواء بعقد صفقة تعاون يمكن أن تتجاوز النفط مع بلد مثل روسيا ، أو حتى باستخدام الآليات العكسية أي العقوبات ضدها إذا لم تتعاون مع دول الأوبك من أجل تحقيق أسعار عادلة للنفط.

- حفز السياحة الداخلية في كل بلد عربي، وتنشيط السياحة بين البلدان العربية عبر سياسة ترويجية فعالة ومميزات سعرية، وعبر اتفاقات على تنظيم تيار دائم من السياحة العربية البينية من خلال اتفاقات بين شركات السياحة في كل دولة عربية وبين الشركات الكبرى والأندية الرياضية والاجتماعية ووزارات الشباب والتعليم العالي والنقابات المهنية ، وذلك برعاية وزارات السياحة العربية ووزارات التعليم العالي والشباب. وهذا التيار من السياحة العربية البينية ، لو أمكن خلقه، سوف يساهم في منع تدهور وربما انهيار بعض الشركات العاملة فى قطاع السياحة والطيران الذى سيضار بشدة بسبب الأزمة الأمريكية كما أشرنا آنفا، فضلا عن انه سيساهم في تعميق الروابط الاجتماعية العربية وتشجيع النزعات الوحدوية أو التعاونية بين أبناء البلدان العربية. كما أن هناك ضرورة لتجميد الاستثمارات الجديدة فى قطاع السياحة والفنادق والطيران مؤقتا. وتوسيع نطاق حركة الطيران الداخلى وحركة الطيران بين البلدان العربية. وتجميد أى عمليات لشراء طائرات جديدة أو بناء مطارات جديدة حاليا.

- تخفيض الواردات غير الضرورية تحكميا بدرجة تتفاوت من بلد لآخر لمنع حدوث تدهور فى موازين مدفوعات الدول العربية مقارنة بأوضاعها قبل الأزمة، لأنه لو تركت الأمور كما هي وحدث مثل هذا التدهور، فانه سيؤدى إلى المزيد من الاستدانة بكل تبعاتها.

- استثمار الأزمة الراهنة وما ترتب عليها من تصاعد النزعات العنصرية في الغرب ضد العرب والمسلمين، في العمل على وقف تدفقات الأموال العربية للخارج وإغرائها بالتوطن داخل البلدان العربية، وإن كان هذا يتطلب مكافحة حقيقة للفساد المستشري في البلدان العربية والذي يعرقل الشفافية والمعاملة العادلة لكل المستثمرين ، وهي أمور ضرورية لتشجيع الاستثمار.كما يتطلب تخفيف الإجراءات البيروقراطية التي يشكل تعقدها مدخلا مهما لنشوء وتطور الفساد في أي بلد.

- إعادة النظر فى تسعير النفط بالدولار، ومراجعة

ارتباط بعض العملات العربية بالدولار وحده، لأن الأفضل هو ربط هذه العملات العربية بسلة من العملات الحرة الرئيسية لتقليل الآثار الناجمة عن تذبذب الدولار الذي كان يحدث دائما والذى سيظل وربما يتزايد تذبذبه في المستقبل .

ااا

• القسم الثاني •

الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآنية والاستراتيجية على النفط العربي

أصاب النظام البترولي العالمي تغيرات مفاجئة وسريعة غيرت من صورة المشهد البترولي القائم، عقب عاصفة التفجيرات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فبعد جهود مضنية استمرت لأكثر من ثلاث سنوات تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم أوبك من استعادة المبادرة في السوق، واستطاعت بقيادة ترويكا مؤلفة من المملكة العربية السعودية وفنزويلا والمكسيك (وهي من الدول المنتجة للبترول من خارج الأوبك) أن تخلق موقفاً متماسكاً يحافظ على مصالح الدول المنتجة أمام جبهة الدول المستهلكة، وذلك بواسطة إيقاف التدهور العنيف الذي أصاب "أسعار البرميل" وذلك عن طريق إقناع الدول الأعضاء في أوبك بخفض الإنتاج والالتزام بالحصص الإنتاجية والتوصل لآلية تقوم على ضبط السعر بين حدين. الحد الأول ٢٢ دولار للبرميل والحد الثاني ٢٨ دولار للبرميل، فإذا انخفض سعر البرميل عن الحد الأول لمدة عشرة أيام متتالية يتم خفض الإنتاج الكلي على مستوى دول أوبك بـ ٥٠٠ ألف برميل، أما إذا زاد سعر البرميل عن الحد الثاني لمدة عشرين يوماً متتالية تطرح دول أوبك كمية إضافية في السوق تقدر بـ ٥٠٠ ألف برميل، وبذلك يكون متوسط سعر البرميل ٢٥ دولار وهو سعر مناسب يعبر عن التكلفة زائد الربح المعقول للإنتاج بما يسمح بعدم تحميل الاقتصاد العالمي أي أعباء غير حقيقية وفي ذات الوقت يحقق أهداف الدول المنتجة في تمويل مشروعات خطط التنمية فيها، وسداد مديونياتها عن مراحل سابقة، كان السعر فيها مجحفاً لها بشكل أرهق من اقتصاداتها.

وخلال خريف عام ٢٠٠٠ انعقد بالعاصمة الفنزويلية "كاراكاس" مؤتمر قمة لزعماء دول منظمة أوبك، وكان علامة في التاريخ البترولي، الحديث، فقد عادت الروح للمنظمة واتفق على تأكيد العمل بآلية السعر المذكورة آنفاً، وكذلك تجسير إمكانيات التعاون والتفاعل مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، فتحقق عن طريق ذلك قدر كبير من التماسك السعري نتج عنه تحسن في الأحوال الاقتصادية لدول أوبك وبدأ السوق يعرف هو الآخر درجة لا بأس بها من الاستقرار والانضباط.

ولكن الصورة اختلفت تماماً بعد عملية نيويورك الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبعد إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لحملة "النسر النبيل" ودخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود من النوع الثقيل والتي يصعب الخروج منها في وقت قريب، إنما أمامنا على الأقل ثلاث سنوات لمعالجة الآثار الناتجة عن الخسائر المادية والنفسية لتلك الكارثة الاقتصادية.

وقد انعكست الأحداث بصفة مباشرة على الطلب وعلى سعر البرميل وعلى أحجام الإنتاج. وتمثل ذلك أثناء انعقاد المجلس الوزاري لمنظمة أوبك بعد أسبوعين من الأحداث بالعاصمة النمساوية فيينا، فقد سادت الأجواء روح قلقة دلت على اضطراب مواقف الدول الأعضاء. فبرغم التماسك الظاهري والكلمات الرنانة حول التعاون والتشاور والتنسيق، فإن المخاوف كانت أكبر والحالة العصبية كانت شديدة الاحتقان، ذلك أن دول المنظمة كانت تواجه موقفاً حرجاً ومعقداً بسبب حساسية التوفيق بين مصالح المنتجين والمستهلكين وبين الحفاظ على مستوى الأسعار التي جاهدت لبلوغها على مدي العامين

الماضيين، وحاجة الاقتصاد الدولي خصوصا في الدول الصناعية لنفط رخيص للخروج من حالة الركود.

وقبيل الاجتماع كانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت أنها ستغطي أي نقص في الإمدادات البترولية قد تحدث في السوق. وهو موقف مبكر دون انتظار ما ستسفر عنه نتائج اجتماع فيينا وكان له تفسيرين، أما أن المملكة تعلن عن رسالة تحذيرية للصقور في منظمة أوبك ليعتدلوا في مواقفهم، أو أن المملكة ترسل رسالة أخرى للدول المنتجة من خارج المنظمة بحيث لا تقوم بضخ مزيد من النفط على حساب الحصص المتفق عليها.

وقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى أرسلت عبر الوسائل الدبلوماسية رسالة واضحة لمسئولي المنظمة بأن على الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع أو تلك التي دعيت بصفة مراقب أن تنظر بعين الاعتبار لأوضاع الاقتصاد الدولي عند اتخاذ أي قرارات قد تصدر في ختام الاجتماعات.

وقد تمخض الاجتماع عن النتائج التالية، وفقا للبيان الختامي:

- التأكيد على التزام المنظمة بالدفاع عن سعر ٢٥ دولار للبرميل والتمسك بالآلية السعرية.
- التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالحصص الإنتاجية، وأعرب الوزراء عن أملهم في تعاون الدول المنتجة من خارج أوبك لتحقيق هذا الهدف.
- عدم اتخاذ أي قرار بتخفيض الإنتاج وإبقاء الحال على ما هو عليه.
- استمرار المشاورات على أصعدة مختلفة لحين عقد اجتماع ثان في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.

وقد ذكر الدكتور شكيب خليل وزير النفط والطاقة الجزائري والرئيس الحالي لمنظمة أوبك عند إلقاء البيان الختامي: " إن تأثير الكارثة على الصناعة النفطية الدولية سيكون عميقا، خصوصا في ضوء أوضاع الاقتصاد العالمي، وتأثير ذلك على الطلب على الطاقة، وأن الوضع الاقتصادي أصبح أكثر تدهورا في ظل انخفاض أسعار الأسهم في العالم في مجالات الطيران والسياحة والتأمين إضافة إلى الجهود الكبرى التي يواجهها الدولار"

ولكن ما يهمنا هو الوجه الآخر لما أسفر عنه الاجتماع. لأن الحقائق كانت أقوى وأكثر وضوحا وتمثلت فيما يلي:

- وصل مستوى سعر البرميل إلى ٢٠ دولارا ولم يتخذ أي إجراء بشأن تطبيق الآلية.
- هبط الطلب العالمي على وقود الطائرات بنسبة ٣٠ بالمائة.
- نسبة تقيد الدول الأعضاء في المنظمة بحصصهم بلغت ٩٠ بالمائة

وانطلق كل وزير عقب الاجتماع عائدا لبلده وتكشفت النوايا عن انهيار التماسك الظاهري، وبدأت عدة دول في البحث عن مصالحها المباشرة الآنية دون أي اعتبار لمصالح الآخرين مما أدى لمزيد من التدهور في الأسعار.

وقد طلبت فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران عقد اجتماع محدود بالعاصمة الأسبانية مدريد بعد أسبوع واحد من اجتماع "فيينا" وذلك مع المكسيك والنرويج وروسيا الاتحادية بهدف ضبط العلاقة الإنتاجية مع هذه المجموعة التي لا تنتمي لمنظمة أوبك، فإذا بالمكسيك تتملص من عقد الاجتماع.. وكان ذلك أول فشل في عملية التنسيق. وجاء الفشل الثاني عندما طلبت مجموعة أوبك عقد اجتماع آخر بالعاصمة البرتغالية لشبونة، فاعتذرت المكسيك وروسيا عن عدم الحضور والمشاركة بحجة أنه لا يوجد ما يستدعي ذلك.

ومنذ الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠١ والأسعار تهبط حتى معدل ١٨ دولار ولمدة أكثر من ٢٥ يوم متتالية، ولم يواكب ذلك أي تفعيل "للآلية السعرية" بل إن السوق شهدت كميات إضافية من النفط سواء من دول داخل أوبك أو من خارجها بدأت بمستوى ٨٠٠ ألف برميل ووصلت إلى ١,٥ مليون برميل في اليوم، رغم الاتصالات والمشاورات المحمومة والمكوكية التي قادها الرئيس الفنزويلي شافيز ووزير البترول السعودي النعيمي ووزير النفط الجزائري شكيب ووزير النفط القطري العطية.. فإن الموقف البترولي ازداد سوءا وظهر التضارب في الآراء والمواقف وفقدان الانسجام سواء بين الدول الأعضاء في المنظمة أو في العلاقة مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة. وأدت هذه العوامل كلها إلى تفاقم الأزمة.

والشاهد أن دول أوبك بدأت بالفعل تفقد جزء مهم من نصيبها في السوق لصالح منتجين من خارجها، وبدأت أيضا في فقدان القدرة على المبادرة السعرية، وبات الحديث الدائم في كافة الأوساط حول ضرورة تخفيض الإنتاج بمقدار ٧٠٠ ألف برميل على الأقل، في حين أن ليبيا وإيران تحدثتا عن ضرورة خفض الإنتاج بمقدار ثلاثة ملايين برميل في اليوم. ويحسن بنا النظر في التقرير

الشهري للأمانة العامة لمنظمة أوبك عن شهر سبتمبر ٢٠٠١ حيث أفاد:

"أن الدول العشر الأعضاء الملتزمة بحصص الإنتاج لم تخفض إنتاجها إلا بمقدار ٥٣٩ ألف برميل يوميا من حجم الخفض الذي تعهدت به في أول سبتمبر وقدره مليون برميل يوميا. وقد بلغ إنتاج الدول العشر ٢٤,٣٣ مليون برميل بزيادة ١,١٣ مليون برميل عن السقف الجديد المتفق عليه عند ٢٣,٢٠ مليون برميل. ثم أن العراق ضخ ٢,٦٣ مليون برميل يوميا ليصل إنتاج أوبك الإجمالي ٢٦,٩٦ مليون برميل يوميا. وقالت الأمانة العامة في تقريرها الذي نشر في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠١ أنها خفضت من توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٠١ بمقدار ٤٢٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٢٠ ألف برميل (عقب أحداث ١١ سبتمبر) وهو ما يعادل حجم النمو في عام ١٩٨٨ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية.

وتوقع التقرير أن يبلغ حجم الطلب على نفط أوبك في العام ٢٠٠٢ بافتراض ثبات المخزون، ٢٦,١ مليون برميل يوميا أي أقل بنحو مليون برميل عن تقديرات العام السابق.

مضت كل أيام شهر أكتوبر وحتى اجتماع أوبك الجديد في ١٤ نوفمبر.. سيئة. السعر يهبط والآلية السعرية لا تعمل. وكان لابد من أن تتخذ منظمة أوبك إجراء ما، حتى ولو كان صوريا، وهو ما تم بالفعل، عندما تمخض الاجتماع عن قرار بتخفيض الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل في اليوم بشرط أن تتخذ روسيا موقفاً واضحاً ومؤيداً بالنسبة لخفض الإنتاج من ناحيتها وجاء الرد الروسي هزيلا، رافضا التعاون إلا في أضيق الحدود وبدون مجهود فعلي مؤثر وذلك بخفض الإنتاج بمقدار ٥٠ ألف برميل – لأن الروس يعلمون أن دول منظمة أوبك ذاتها ليست بريئة تماما، وأن هناك عمليات مستمرة للغش في الحصص. ويمكن القول أن قدرة منظمة أوبك بعد أحداث ١١ سبتمبر قد شلت إلى حد كبير وأصبحت إرادة المنظمة بلا فاعلية في الوقت الراهن ولمدة طويلة قادمة.

** وقد أظهرت الأزمة أن السوق البترولية تتأثر سلبا وإيجابا بعوامل متعددة بعضها بالاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج وطرق الإمدادات، والبعض الآخر يرتبط بدرجة الشفافية المتاحة في الأسواق والتي تتمثل بمدى المعلومات المتوافرة ومصداقيتها وتوقيتها المناسب بالنسبة لصانعي القرارات منتجين كانوا أو مستهلكين. وبالتالي أي حديث عن إقرار سعر مرتبط بحالة العرض والطلب، هو حديث غير دقيق ويفتقر للدقة والمصداقية.

ويلاحظ أن غالبية الدول المنتجة للنفط تعطي معلومات غير دقيقة عن الإنتاج مما يؤثر على العرض والطلب بل وحالة المخزون سواء التجاري أو الاستراتيجي، وثمة عامل آخر يضعف من مسألة العرض والطلب ألا وهو ارتباط الصفقات بالأسواق المستقبلية في البورصة كالسندات والأسهم والعملات الأجنبية، وتلعب تلك دورا لا يستهان به في تحديد وإقرار أسعار برميل النفط من الخامات المختلفة.

وأثبتت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن الشفافية لم تعد موجودة في لعبة الأسعار ولعبة العرض والطلب وأننا عدنا لمرحلة الشراسة في تأمين الأنصبة في الأسواق لكل دولة، وسوف يؤدي ذلك لإعلان "حرب أسعار" قد تدمر قوي الدول المنتجة في المستوى القريب المنظور. فالدول البترولية الكبرى في الشرق الأوسط تخشى مزيدا من تراجع أسعار البترول يمكن أن يؤثر على خطط التنمية الاقتصادية لديها فيعيدها ذلك لسنوات الثمانينات والتسعينات الصعبة.

ونذكر بان الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، كبرى الدول المصدرة للنفط في العالم قد سجلت عام ٢٠٠٠ فائضا للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٣، وقد تعود إلى وضعها السيء في حال استمرار تراجع أسعار البترول وستكون النتائج اشد صعوبة على إيران وباقي الدول العربية الخليجية لأن ميزانيات هذه الدول تشهد نموا سكانيا كبيرا ومشروعات مرتبطة بذلك وتعتمد على ٧٠ بالمائة من عوائد النفط.

والحد الأدنى للأسعار الذي يمكن القبول به لدى السعوديون هو ٢٥ دولار للبرميل الواحد حيث يحتاجون إلى "فائض في الميزانية لثلاثة عقود قادمة لإبراء الديون المتراكمة منذ الثمانينيات إلى جانب تمويل التنمية في ذات الوقت".

وقد لاحظنا أنه خلال الأزمة التي تمخضت عنها أحداث الثلاثاء الأسود أن الحوار والتشاور بين منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة (والتي تمثل السكرتارية الفعلية لمصالح العالم الصناعي) لم ينقطع، بل دعيت الوكالة ممثلة في مديرها روبرت بريدل إلى حضور اجتماع فيينا يوم ٢٦ سبتمبر واجتماع فيينا الثاني في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ وللمرة الأولى. وقد لفت نظرنا أن الوكالة أعلنت تمسكها بموقف حازم تجاه أي تحرك من جانب واحد من منظمة أوبك، وقد أعلن بريدل أن الوكالة لديها مخزونات نفطية هائلة ولا تزعم استخدامها إلا في حالة نقص الإمدادات ووفقا لذلك توجد عدة سيناريوهات جاهزة

للتنفيذ عند الحاجة وقد تراجعت الوكالة الدولية للطاقة في تقديراتها بشأن الطلب العالمي على النفط للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بسبب ما أصاب حركة الطيران العالمية من تدهور منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد انخفضت حركة نمو الطلب العالمي إلى ١٢٠ ألف برميل / يوم مما يعني أن احتياجات العالم من نفط دول "أوبك" ستقل كثيرا في الربع الأخير من عان ٢٠٠١ وخلال عام ٢٠٠٢ بالكامل. خصوصا وأن المعروض من المنتجين من خارج "أوبك" يزداد بمعدلات أكبر مما كان يعتقد من قبل، وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة أن ينخفض الطلب على وقود الطائرات لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي لسنة ٢٠٠٢ بمقدار ١٨٠ ألف برميل في اليوم.

تأثير الأزمة على حركة الاستثمارات

يتوقع خبراء الاستثمار أن تعاني منطقة الشرق الأوسط من تباطؤ اقتصادي شامل، ذلك أن انهيار أسواق الأوراق المالية في البداية وانخفاض أسعار الفائدة قد أثر تأثيرا كبيرا على "الاستثمارات" في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي والتي ستهبط وتيراتها وتهدأ بسبب التوتر السياسي في آسيا والعالم، وارتفاع درجة المخاطرة، مما سيؤدي على للإقلال من إمكانيات المشاركة والدخول في مشروعات استثمارية على نطاق واسع.

وتشير عدة تقارير اقتصادية إلى أن هناك خسارة في الودائع الكويتية في العام المالي الجديد قدرها ٢٠ بالمائة، وحجم هذه الودائع ما يزيد على ٨٠ مليار دولار بينما ودائع المملكة العربية السعودية ٤٠٠ مليون دولار ودولة الإمارات العربية المتحدة نفس القيمة وسوف تخضع هذه الودائع لحجم خسائر مماثل للرقم الكويتي.

ذلك على صعيد الاستثمارات بشكل عام. ولكن هناك نوع محدد من الاستثمارات يهمنا التحدث عنه. وهو الاستثمارات في الصناعة البترولية على مستوى الدول العربية المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك فالوجه الآخر لهبوط الأسعار هو الانعكاس على النشاط الاستثماري في قطاع النفط. فصناعة النفط تتميز بالديناميكية الشديدة عن أي صناعة أخرى، فهي تخضع لآليات التطور والنمو بشكل يكاد يكون يومي، وتقوم على البحث العلمي والتطبيقي، وترتبط بأفرع صناعية متعددة وتؤثر على الأحوال السياسية والاستراتيجية وخاصة مسائل الأمن في أنحاء العالم وليس منطقة أو بؤرة بعينها ومن ثم يطول "التحديث" المنشآت النفطية باستمرار.. ورجال البترول يفكرون دائما في اليوم والغد في آن واحد بداية من الوزير الذي يجلس على قمة الوزارة إلى الكيميائي في معمله والجيولوجي وسط الصخور والباحث في اقتصاديات النفط وحركته.

وكانت كافة الدراسات والتوقعات خلال السنوات الثلاث الماضية تشير إلى الحاجة الماسة لاستثمارات كبيرة لتحديث المنشآت النفطية، وقد قدر "دوتش بنك" الألماني حجم الأموال اللازمة لتطوير البنية التحتية لقطاع النفط بنحو ٣٤٤ بليون دولار يتحتم تخصيص نسبة ٣٢ بالمائة منها أي نحو ١١٠ بليون دولار في مشروعات التحديث المطلوبة في دول منظمة أوبك، ويتطلب تحديث المنشآت العراقية وحدها إنفاق ٨٥ بليون دولار على الأقل. هذا الحجم الكبير من الإنفاق الاستثماري.. ضروري لأن التنمية الاقتصادية في المستقبل المنظور على مستوى الدول المنتجة للنفط والمستوى العالمي أيضا، ستعتمد على الاستخدام الكبير المتزايد لمصادر الطاقة والوقود، وهناك توقع بأن يحل الغاز الطبيعي محل النفط في الاستخدام الواسع النطاق في بعض القطاعات الصناعية والخدمية، وقد لاحظنا أن الدور الذي تقوم به الدول الرئيسية المصدرة للنفط ومن بينها كتلة الدول العربية الخليجية، هو بذل مجهودا كبيرا في توفير الاستثمارات اللازمة لزيادة إمدادات الطاقة التي يحتاجها السوق. لكن تكمن العقبة الكبرى في "الضرائب العالية" التي تفرضها الحكومات في الدول الصناعية على الوقود ومصادر الطاقة والتي ستعوق بشكل مزعج توفير إمدادات متزايدة من الطاقة في المستقبل المنظور والأبعد. وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتلقي بظلال عميقة وسوداء على الاستثمارات لتحديث المنشآت النفطية لدى دول أوبك ومنها كتلة الدول العربية الخليجية، لأن الدول المنتجة للنفط كانت قد خططت معدلات أسعارها على ضوء سعر ٢٥ دولار للبرميل، وبالتالي أي تدهور في كل لحظة بدولار واحد يخضع ملف "الاستثمارات" لاختناقات خطيرة.

وتكفي الإشارة إلى أن بعض المشروعات تعرضت للارتباك فور تبين التأثيرات الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فقد ألغت شركة سوناطراك الجزائرية الحكومية مناقصة كبيرة لبناء مصفاة تكرير في منطقة وجدة جنوب البلاد، وبدأت الحكومة القطرية في إعادة حساباتها بالنسبة لتطوير مشروعات الغاز القائمة، والتي تعطي إنتاجا قدره ١٣ مليون طن سنويا، وطموح قطر أن

ترفع إمكانياتها الإنتاجية إلى ٣٠ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠، ولكن الظروف الحالية أرجأت القرار بالنسبة لمشروعات التطوير المطلوبة.

وفي إيران على سبيل المثال بدأ مشروع غاز جنوب بارس يواجه تأخيرات مستمرة، والمشروع له أهمية كبرى في تحويل لإيران لقوة ذات اعتبار في سوق الغاز، وهدف المشروع تطوير إنتاج بليون قدم مكعب من الغاز و ٤٠ ألف برميل مكثفات في اليوم وفقا لإثني عشر مرحلة، تكلفة كل مرحلة ما يقرب من بليون دولار.

وصانع القرار البترولي في المملكة العربية السعودية يواجه نفس المشكلة بالنسبة للمفاوضات التي تجري منذ فترة لتطوير صناعة الغاز في المملكة. فمنذ أكثر من عام و المفاوضات تدور مع شركة إكسون / موبيل ومع شل، ويقودها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وتحت الرعاية المباشرة للأمير عبد الله ولي العهد، لإقامة صناعة غاز متكاملة جنوب حقل غوار بالبحر الأحمر ومنطقة "شيبة / كيدان" وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع عشرين بليون دولار، وهي صفقة القرن بالنسبة لإقامة صناعة غاز، وقد لوحظ أن قيادة المملكة كانت حريصة طوال العام الماضي على إنجاز مراحل التفاوض وفقا لجدول زمني مرتب، ولكن أحداث الثلاثاء الأسود بنيويورك أربكت الحسابات القائمة، وبدأ الحديث في الكواليس يدور حول إعداد جداول زمنية مختلفة تراعي تأثير أي انخفاض في عوائد النفط قد يؤثر بدوره على قدرة المملكة في توفير التمويل والائتمان المالي اللازمين.

علاقات القوى في الأسواق النفطية وتأثيرها على التوزيع الجغرافى لعمليات التنقيب الجديدة :

ألقى التاريخ الطويل من الصراع بين الدول المنتجة للنفط خاصة تلك المنتمية لمنظمة أوبك، مع الشركات البترولية العملاقة.. ظلالا كثيفة من الشكوك والحدة.. وساد التاريخ الطويل بينهما مراحل من الصدام العنيف والصدام المكتوم، ولكن في كل الأحوال أصبح هناك قدر كبير من التمرس في الحوار بينهما بحيث لم تعد الشركات العملاقة قادرة على فرض شروطها أو السيطرة على زمام المبادرة، ولم يعد برميل نفط أوبك رخيصا كما كان في السابق، وإنما أصبح نفطا مطلوبا ولكن بسعر لا يحقق تلك المكاسب الخيالية التي حدثت في عقود سابقة.

اتجهت الشركات العملاقة نحو مناطق جغرافية جديدة، منها أفريقيا (الجابون – أنجولا) وآسيا الجنوبية (فيتنام)..

ولكن المنطقة التي تم التركيز عليها بصفة أساسية كانت الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفييتي سابقا والتي عرفت فيما بعد بجمهوريات آسيا الوسطى ثم أطلق على المنطقة الجغرافية فيما بعد "نفط القوقاز وبحر قزوين" وهي منطقة واعدة لا زالت الشرعية السياسية فيها غير مستتبة، وإمكانيات الحصول على امتيازات بترولية بشروط ممتازة للشركات البترولية العملاقة.. قائمة، وتكاد تكون الصورة هناك مماثلة لمرحلة توقيع الاتفاقيات البترولية الأولى في منطقة الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين.

ومنطقة القوقاز شاسعة وتضم دولا عدة متباينة المصالح وتتميز بالملامح الآتية..

١. وجود عدد كبير من الشركات البترولية العالمية في القوقاز وبحر قزوين يحكم عملها قانون الصراع والتعاون.

٢. وجود اختناقات كبيرة في عملية تصدير النفط والغاز، لأن عددا من الدول في القوقاز ليس لديه منافذ بحرية وبالتالي ظهور خلافات حول مسألة إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى الخارج.

٣. المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القوقاز.

تبلغ الاحتياطات الحالية المعروفة لدول القوقاز المطلة على بحر قزوين "أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان" حوالي ١٦ مليار برميل من النفط أي حوالي ١,٦ فقط من مجموع الاحتياطات العالمية، ويتم تصدير يوميا ما يقرب من ٤٠٠ ألف برميل في الوقت الراهن. وقد ذكرت دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية صدرت عام ١٩٩٧ أن الاحتياطات المؤكدة والمحتملة من النفط الخام في جمهوريات كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان تقدر بحوالي ١٧٨ مليار برميل وتشير الدراسات المتوفرة إلى أن إنتاج المنطقة سيرتفع إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠.

ولا يقل عدد الشركات التي تعمل في الجمهوريات الإسلامية عن ١٠٠ شركة كلها تنقب عن النفط والغاز في البر والبحر، ويضاف إليها عدد آخر من شركات المقاولات والخدمات البترولية.

وفي جمهورية "كازاخستان" قامت شركة شيفرون الأمريكية بتشغيل حقل "تنجيز" والذي اكتشفته وتستخرج منه ما يقرب من ١٥٠ ألف برميل يوميا وهو مشروع مشترك مع جمهورية كازاخستان، وكان وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الأسبق "إدوارد شيفرنادزة"قد قام بدور

كبير بصفته وكيلا لشركة شيفرون لإقناع السلطات الكازاخية لتوقيع عقد المشروع مع شيفرون وذلك قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية في "جورجيا".

ويواجه المشروع مشكلة كبيرة، وهي عدم وجود موانئ للتصدير، ومن ثم يعتمد في الوقت الحالي على مقايضة الخام من "تنجيز" بخام أورال الروسي، مع وجود كمية بسيطة قدرها ٣٠ ألف برميل يتم شحنها يوميا بوساطة خطوط السكك الحديدية إلى فنلندا وأخرى مثلها إلى البحر الأسود عبر جمهورية جورجيا بالقطارات.

وتشارك شركة "موبيل" بملكية ٢٥ % من حقل "تنجيز"، والتي حصلت أيضا على امتياز حفر وتنقيب واستخراج النفط من منطقة "توليار" في حين تتنافس كل من شركة أموكو الأمريكية وشركة بتروناس الماليزية والشركة الصينية الوطنية للبترول، من أجل استخراج النفط الخام من حقل "أوزان" وهناك أيضا كونسورسيوم مكون من ثلاث شركات، أجيب الإيطالية وتوتال الفرنسية والغاز البريطانية وموبيل الأمريكية وشل الهولندية والبترول البريطانية وستات أويل النرويجية، يقومون بتطوير منطقة نفطية شمال بحر قزوين تبلغ مساحتها ستة آلاف كيلومتر مربع وتقدر الاحتياطيات النفطية فيها حوالي ٣٠ مليار برميل.

أما في أذربيجان فشركة "أنوكال" الأمريكية وشركة "دلتا" السعودية لديهما اهتمام كبير بالبحث والتنقيب عند الشواطئ المطلة على بحر قزوين وكلاهما يشترك ضمن كونسورسيوم "المجموعة البريطانية الأذربيجانية الدولية للبترول". وأما موبيل الأمريكية فقد كونت كونسورسيوم مع شركة توتال الفرنسية وشركة رامكو الأمريكية للبحث والتنقيب في منطقة بحر قزوين.

كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من شركة أموكو وأنوكال الأمريكيتين ودلتا السعودية في منطقة "أشرافي دان الدوز" وكذلك مع شركة توتال الفرنسية بالإضافة لمباحثات وصلت إلى طورها النهائي مع شركات أمريكية عدة هي شيفرون وإكسون وأركو وكونوكو ثم مع شركة شل الهولندية.

وتقوم المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة مع شركة "بتر أويل" الأمريكية وشركة "لوك أويل الروسية وشركة أجيب الإيطالية، بالبحث والتنقيب في منطقة "كاراباخ" المشتركة مع "جورجيا" وتحتكر المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة العمل في منطقة "شاخ دينيز".

ومن أهم الحقول التي يستخرج منها النفط الخام وتحت احتكار المجموعة حقول: أذري وجونشالي وشيراج.

وعلى صعيد آخر فإن الحكومة التركية عن طريق شركتها .T.P.O وأيضا الحكومة الإيرانية عن طريق الشركة الإيرانية البترولية الهندسية قد اشترتا حصصا في منطقة "شاخ دينيز" تعادل ٩% لكل دولة.

وفي منطقة "الانكوران" الغنية بالنفط (احتياطي ٤٠٠/٣٥٠ مليون برميل) فإن شركة إلف أكيتان الفرنسية قد استحوذت على عمليات الحفر والتنقيب وستمتلك ٧٥% من حصيلة الإنتاج بالاتفاق مع شركة "شوكار" الأذربيجانية الحكومية. بينما نجد أن شركة توتال الفرنسية قد كونت كونسورسيوم مع شركة "موبيل" الأمريكية وشركة "رامكو" البريطانية للتنقيب والبحث في المياه الضحلة بالقرب من المياه الضحلة بالقرب من المياه الإقليمية في إيران وحدودها مع "أذربيجان".

وبالنسبة لجمهورية تركمانستان، تمكنت شركة بتروناس الماليزية من توقيع عقد امتياز لمدة ٢٦ عاما مع حكومة تركمانستان لاقتسام الإنتاج في المنطقة (١) التي تغطي ١٤٦٧ كيلومترا مربعا في ابشرون على بحر قزوين.

وتبعت بتروناس شركة موبيل الأمريكية التي دخلت كشريك في ثلاثة حقول تقوم شركة "مونيمونت البريطانية" بتنميتها وهذه الحقول هي: بورون / كاراتبي / كيزيلكوم.

وتجدر الإشارة أن وجود احتياطيات النفط الخام ولكن من الصعوبة بمكان استخراج الغاز في الظروف الحالية بسبب غياب منافذ تصدير للخارج لحين بناء شبكة خطوط الأنابيب.

عند أهل البترول من المتعاملين فيه، قاعدة مهمة تحكم عملهم، تقول القاعدة "أن ناقل النفط أهم من مالكه" لأن النفط إذا لم يجد وسيلة لنقله إلى أماكن الاستهلاك فسيؤثر ذلك على سعره وقيمته بالسلب. وتلك القاعدة كانت في صالح منتجي النفط العرب، حيث البحار المفتوحة تحيطهم من كل جانب وظروف التواجد في قلب العالم أتاح سرعة الوصول لأماكن استهلاك النفط شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، بطريقة سهلة.

ونقل النفط والغاز من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى مواطن الاستهلاك في العالم الخارجي.. هي مشكلة المشاكل، والعقبة الكأداء التي تختلط فيها حزمة من المشاكل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والجيوبوليتيكية على السواء.

وفي تقدير خبراء النقليات إن الدول المشار إليها ستتحمل تكاليف إضافية نتيجة رسوم النقل والعبور والترانزيت الواجب دفعها إلى دول الجوار والتي تقدر بحوالي ٤ – ٦ دولارات للبرميل الواحد. والنفط والغاز المستخرجين ليس أمامهما سوى العبور للعالم الخارجي بواسطة خطوط الأنابيب والسكك الحديدية. وبذلك تفجر صراع المصالح بين القوى المتصارعة هناك حول الهيمنة والسيطرة على مسارات خروج النفط والغاز من القوقاز وقزوين إلى العالم الخارجي. ومن هنا بدأ الدور الأمريكي في الظهور على ساحة اللعب مستخدماً دبلوماسية الطاقة كنموذج للهيمنة الأمريكية في عالم أحادي القطبية.. حتى الآن.

وهذه الآلية خارج إطار الجهاز الدبلوماسي التقليدي وهو وزارة الخارجية الأمريكية، ورغم أنها تشارك فيه، إنما نحن أمام آلية جديدة لها تكوينها الخاص وتتشكل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للتنمية والتجارة، وزارة التجارة، وكالة المخابرات المركزية لشئون آسيا الوسطى، والبيت الأبيض. وكان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد أصدر قرار بتعيين مستشار له لشئون الطاقة يتولى عملية التنسيق بين الأجهزة المختلفة المتعاونة في تنفيذ "دبلوماسية الطاقة".

أهداف دبلوماسية الطاقة الأمريكية واضحة جداً.. الإعاقة التامة لأي مسارات تنقل النفط والغاز من القوقاز عبر روسيا وإيران. وطرحت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة مشروعين كبيرين من خطوط الأنابيب، الأول: لنقل الغاز من تركمانستان وأذربيجان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: خط أنابيب ترانز كاسبيان لنقل الغاز " (.T.P.C). والثاني: لنقل البترول الخام من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: "خط أنابيب قزوين لنقل النفط" (.C.P.C).

وثمة عدة ملاحظات، فكلا الخطين يمتدان لمسافة طويلة جداً، لا تقل عن ١٧٠٠ كيلومتر. وذلك عبر عدة دول بينها خلافات سياسية وعرقية. كما أن التكلفة لكل خط تتراوح ما بين ٢,٥ مليار و ٣,٥ مليار دولار. ومشكلة التمويل تمثل عقبة كبيرة. فالأتراك رغم حرصهم على إتمام المشروعين إلا أن الميزانية التركية بعد آخر زلزال ضرب البلاد، تعاني من أزمات مالية متلاحقة. أما باقي الدول فهي تمتلك نفطاً ولكنها لم تتصرف فيه بالبيع حتى الآن مما يجعلها في وضع اقتصادي قوي يسمح بدفع حصصها في المشروعين.

ومنذ شهر أغسطس من العام ٢٠٠٠، ودبلوماسية الطاقة الأمريكية" تعمل بطريقة محمومة للتنسيق والضغط والترتيب بين جميع الأطراف وصولاً لاتفاق من أجل تنفيذ المشروعين.

وكان جون وولف مستشار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشئون دبلوماسية لطاقة قد أعلن أمام الأوساط البترولية في ١٩٩٩/٨/٩ خبر تكوين آلية لتمويل خط الغاز ".T.P.C" من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي والوكالة الأمريكية للاستثمارات الخاصة عبر البحار، وتعمل شركة بي. إس. جي. الأمريكية كوكيل للمؤسسين مع الإشراف على تنفيذ المشروع وإعداده للتشغيل.

تبع ذلك زيارة من وزير الطاقة الأمريكي السابق بيل ريتشاردسون إلى تركمانستان وأذربيجان استهدفت أمرين: الأول تهدئة التوتر الذي نشأ بين الدولتين وأدى لصدام مسلح محدود والأمر الثاني تأكيد ريتشاردسون للرئيس التركماني "نيازوف" وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها بجانب المشروعين لخطوط الأنابيب، وقد حضر الوزير مراسم توقيع عقد لتمويل الدراسة القانونية للمشروعين بمبلغ ١٥٠ ألف دولار منحة من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية وقد وقع العقد جراند ميسون مدير الوكالة مع الرئيس نيازوف.

وعندما زار وزير الطاقة الأمريكي بعد ذلك العاصمة باكو، فهم من خلال مباحثاته مع القادة الأذربيجانيين عدم رغبتهم في تصدير ما يمتلكون من نفط وغاز عبر مسالك روسية، وأنهم يشعرون بقدر من الارتياح عندما انتهوا من الخط القصير للأنابيب الذي يبدأ من باكو وينتهي في "سوبسا" بجمهورية جورجيا. وقد أبدت القيادة الأذربيجانية قلقها من خلافاتها الحدودية مع تركمانستان التي تتمتع بدعم تركي ليس بالقليل. في حين توجد علاقات جيدة بين باكو وطهران، لا ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عنها، بينما تسعى الأخيرة لربط أذربيجان وتركمانستان بعلاقة شراكة اقتصادية قوية مع تركيا، خاصة في مجال الطاقة. فالخطة الأمريكية تعتمد على أن تكون المحطة الأخيرة لمشاريع الأنابيب سواء النفط أو الغاز عند ميناء سيهان التركي، واعتمد هذا الجزء من دبلوماسية الطاقة على إنشاء مركز مالي في أنقرة يعمل كبؤرة تجمع لأنشطة المفاوضات مع الأتراك والأذربيين والتركمان والكازاك من ناحية، ثم مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وهيئة الاستثمار الخاص الأمريكية عبر البحار.

وتولت "دبلوماسية الطاقة" التفاوض والتنسيق مع شركات شيفرون وموبيل وأموكو وتكساكو وشل لتوقيع بروتوكولات لاستخدام خطوط الأنابيب عند التشغيل، لأن هذه الخطوط لن تكون مربحة إلا عند الاستخدام المناسب وهو مليون برميل في اليوم وما يعادله من غاز بالنسبة لخط أنبوب الغاز.

الدولة الروسية في مأزق شديد، فهي تسعى لاستعادة "حضورها القوي" في منطقة القوقاز وقزوين بوساطة شبكة نقل تحت نفوذها ولذلك أقامت خط سكة حديد لشحن النفط من أذربيجان إلى روسيا متفادياً "الشيشان" وفي الوقت نفسه تجد صعوبات كبيرة في إصلاح خط أنابيب نقل النفط باكو (أذربيجان). نوفو روسيسك (روسيا على البحر الأسود)، فهذا الخط الذي يعبر جروزني يتعرض للتخريب المستمر من المتمردين الشيشان. ثم أن هناك مشكلة لدى تركمانستان التي تريد هي الأخرى تصدير الغاز وليس أمامها سوى خط أنابيب يعبر أذربيجان أو يذهب إلى روسيا ولكن عبر جزء من جمهورية داغستان. هذا التعقد في مسارات خروج النفط والغاز أعطى كارتاً تفاوضياً مهماً للشيشان في صراعهم مع الروس، ولم يكن بالتالي أمام الحكومة الروسية سوى استخدام أكثر الوسائل عنفاً لكسر إرادة الشيشانيين حفاظاً على المصالح الروسية التي بدأت تتعرض للضياع الحقيقي. فالحملة الروسية العسكرية على الشيشان استخدمت فيها وبكثافة.. الطائرات وقذائف الصواريخ والمدفعية المتنوعة الأطوال والأقطار لضرب المدن والقرى والبنية الأساسية، وعندما تفقد الرئيس بوتين القوات الروسية المقاتلة قال: "سوف أضرب قادة الشيشان ولو كانوا في المراحيض!".. بالإضافة لتخوف الروس من قيام محور إسلامي بين قيرغيزيا وطاجاكستان وداغستان والشيشان.

أما الشركات البترولية العاملة في القوقاز فلقد عبرت عن تخوفاتها العميقة هي الأخرى. خلال الاتصالات مع وزارة الخارجية الروسية – من الاضطرابات الموجودة في المنطقة، فـ"هلال العنف" أصبح يمتد من "أوس" في قيرغيزيا حتى "جروزني" في الشيشان وهو حافل بخلطة غريبة من المخدرات والمصالح البترولية، ولا تخفى أهمية المحطة الشيشانية في تهريب المخدرات من أفغانستان وباكستان إلى تركيا ثم أوروبا الغربية بوساطة المافيا الشيشانية. فطرق نقل النفط والغاز مهددة في حقيقة الأمر، ومن ثم تحاول الشركات البترولية العاملة هناك استخدام عدة طرق بديلة لتصدير النفط والغاز، دفاعاً عن مصالحها.

وقد أعربت الحكومة الروسية عن ضيقها الشديد من دبلوماسية الطاقة الأمريكية النشطة التي تحاول توقيف وإعاقة المشروع الروسي الطموح لتصدير غاز منطقة القوقاز عبر روسيا بوساطة خط أنابيب (روسيا – تركيا) والذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر ويطلق عليه اسم خط أنابيب (بامال – أوروبا) ومن فوائده رفع قدرة روسيا على التصدير بنحو ٢٠%. وقد وجه وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف اتهامات قوية للولايات المتحدة أمام المبعوث الأمريكي لشئون الطاقة في بحر قزوين، جون وولف في هذا الشأن والذي قابل هذه الاتهامات بهدوء لأن المشروع الأمريكي قد نجح وبدا أقرب للوجود من نظيره الروسي الذي يحوطه الكثير من الغموض بسبب التمويل وعدم وجود وسائل روسية كافية لإقناع الشركات البترولية والدول في القوقاز للاشتراك فيه.

ومع صدور التقرير النهائي لقانون الاضطهاد الديني في الولايات المتحدة مؤخراً، كانت هناك فقرة تثني بشدة على أداء الحكومة الأذربيجانية ودعمها لحقوق الإنسان مما يدل على الاهتمام الأمريكي الكبير بموقع أذربيجان على الخريطة السياسية في القوقاز، واتبع ذلك زيارة ناجحة للرئيس كلينتون لباكو ثم إلى كازاخستان في إطار مساع "دبلوماسية الطاقة" والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية إنشاء الخطين مؤخراً بحضور الرئيس كلينتون ورؤساء جمهوريات تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وجورجيا، وتمت مراسم التوقيع في قصر "شيجاران" العثماني الطراز بالعاصمة أنقرة. وقال الرئيس كلينتون: "هذان الخطان من الأنابيب يشكلان معاً بوليصة تأمين للعالم أجمع ويتيح ذلك إمكانية تصدير النفط والغاز عبر بدائل عدة لا تمر بأي عوائق أو أماكن اختناق".

وبطبيعة الحال، فإن بوليصة التأمين هذه ستحتاج لحماية، سواء بوسائل عسكرية لتلك الغاية من خطوط نقل الغاز والنفط عبر ذلك العدد الهائل من الكيلومترات، أو بتوافر نفوذ سياسي قوي لا تملكه سوى قوة كبرى تستطيع مصالح الشركات البترولية العاملة هناك وسط الخلافات السياسية والقانونية بين دول القوقاز وبحر قزوين.

وعلى صعيد آخر فإن بوليصة التأمين موجهة بصفة مباشرة لمنتجي النفط من دول منظمة "أوبك" الذين أصبحوا عرضة للاتهامات من قبل الدول الصناعية، بأنهم السبب الرئيسي لحالة الركود الاقتصادي العالمي "على أساس تمسكهم بآلية الحفاظ على سعر عادل لبرميل النفط

لا يقل عن ٢٢ دولار ولا يتعدى ٢٨ دولار" ووسيلتهم في ذلك التحكم في حجم المعروض من النفط.

وثمة بديل ثالث حان الوقت للتحدث عنه. فقد كان أقرب طريق لتصدير النفط والغاز هو مد خطوط أنابيب عبر أفغانستان وباكستان إلى جنوب شرق آسيا وتحديداً الصين. ويكفي أن نعلم أن أكبر مستهلك للغاز الطبيعي خلال العشرين عاماً القادمة سيكون الصين واليابان وكوريا.. والإمداد المطروح من الغاز هو قطر أو تركمانستان. ولذلك ضغطت الشركات البترولية العملاقة العاملة في آسيا الوسطى لتعزيز الإمدادات عبر البديل الثالث الذي نتحدث عنه. وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية حكومة "طالبان" على أساس أنها المجموعة الأقوى لتأمين هذا المشروع، ثم عندما أفصحت حكومة طالبان عن اتجاهات أيديولوجية غير مريحة لسياسات الغرب بدأ التفكير في معالجة أخرى للوضع تتعدى "ديبلوماسية الطاقة". ومن ثم لو نجحت الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان في تثبيت الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، فمن شأنه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على خروج النفط من هذه المنطقة للعالم الخارجي (أول شحنة تجريبية تم شحنها في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ من إنتاج حقل تنجيز الذي تمتلكه شركة شيفرون وتكساكو في كازاخستان من خط أنابيب قزوين .C.P.C. والخط يشحن يومياً ٥٦٠ ألف برميل وسيبدأ بكامل طاقته عام ٢٠٠٣)، وسيحقق ذلك هدفين.. الأول سياسي عندما تكون هناك قوات أمريكية عند بطن جمهورية روسيا الاتحادية وعند ظهر الصين من ناحية أخرى.. وأما الهدف الثاني فهو اقتصادي – جيوإستراتيجي من خلال التأثير على قدرة منظمة أوبك" في ضبط حجم الإنتاج والهيمنة على البديل الآسيوي لمسار الغاز والنفط من القوقاز وبحر قزوين إلى الصين، مؤثراً بذلك على الحسابات الاقتصادية الصينية بالنسبة لخطتها التنموية.

شكل الواقع الجديد الذي أفرزته الأزمة

إن الأحداث العاصفة بسبب التفجيرات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أطارت ورقة التوت التي كانت تحمي موقف الدول المنتجة للنفط وعلى الأخص جبهة الدول الأعضاء في منظمة أوبك. لأن هناك عوامل معقدة تشابكت مع بعضها وأصبحت تشكل "واقعاً بترولياً" في مواجهة الدول المنتجة ومنها دول منظمة أوبك. وهذا الواقع له تشكيل آني وآخر مرتبط بالمستقبل الأبعد.

فقد شملت الحزمة التي تداعت عن الأحداث أمور عدة ، أولها أن المخزونات التجارية والاستراتيجية لدى جبهة الدول المستهلكة قد لعبت دوراً هاماً في تقييد حركة منظمة الأوبك عن استخدام عامل "خفض الإنتاج". فالتقارير الأخيرة الصادرة عن معهد البترول الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية أظهرت في ٢ نوفمبر ٢٠٠١ حجماً كبيراً من المخزون البترولي فوق المستويات المعتادة. ونشير إلى أن الولايات المتحدة يوم ٢٠٠١/٩/٢٨ اعتمدت الأموال اللازمة لرفع المخزون الاستراتيجي الأمريكي فوراً من ٥٢٣ مليون برميل إلى ٧٠٠ مليون برميل. كما أن المخزونات من النفط الخام لدى العالم الصناعي قد بلغت مستويات مريحة نسبياً عقب الأحداث فقد سجلت نسبة زيادة قدرها ٦ بالمائة عن مستوياتها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٠ أي العام السابق على الأحداث.

وتمكنت عدة دول صناعية من الاستئجار من النفط المخزون في أراضيها لحساب الغير في مواجهة الأحداث، وهناك مستودعات في روتردام بهولندا وبمنطقة الكاريبي في القارة الأمريكية تقوم عدة دول خليجية منذ حرب الخليج الثانية بتخزين جزء من خاماتها النفطية هناك، وثمة اتفاق معلن بأن من حق الدول التي يتم التخزين على أراضيها استخدام أي كمية من هذا المخزون وقت الحاجة وبأسعار السوق في ذلك الوقت.

ثانيها حدوث تغير في موقف دول نفطية كان لها اتجاهات متشددة مع الولايات المتحدة الأمريكية.. وذلك بسبب ظروف سياسية صاحبت أحداث الثلاثاء الأسود. فعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرب ومحاصرة البؤر الإرهابية من وجهة نظرها، فإنها استخدمت هذا الكارت "التليين" و "تغيير" مواقف دول كانت مرشحة باستمرار على قوائم الدول الإرهابية لدى وزارة الخارجية الأمريكية. وقد استجابت تلك الدول بسرعة حتى لا تتعرض لضربات عسكرية انتقامية ربما لا تستحقها أولا داعي إليها على الإطلاق. وجدنا على سبيل المثال حواراً إيرانياً – أمريكياً في الكواليس تولته الشركات البترولية العملاقة التي تعمل حالياً في إيران أو تستخدم شركات متوسطة المستوى كواجهة لها حتى لا تتعرض لمشاكل سياسية أثناء تنفيذ الصفقات البترولية.

وكان لافتاً للنظر أنه خلال اجتماع وزراء دول منظمة أوبك بالعاصمة النمساوية "فيينا" في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١ أي بعد وقوع الأحداث الإرهابية في نيويورك بأسبوعين فقط، عقد رئيس الوفد الليبي المهندس/ أحمد عبد الكريم

رئيس الشركة الوطنية الليبية للنفط اجتماعاً يوم ٢٧ سبتمبر مع مسئولي مجموعة "أوازيس" الأمريكية والتي كانت تعمل في ليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وكانت المجموعة مكونة من شركات كونوكو و ماراثون وأماريدا هيس وأكسيدنتال. وقد تبين مع نهاية المحادثات أن هناك اتفاق حول عودة هذه المجموعة الأمريكية من الشركات بعد الأحداث الأخيرة خصوصاً بعد الإدانة الليبية للهجمات الإرهابية بنيويورك.

ثالثها انهيار علاقة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك وتلك الموجودة خارج المنظمة، وخاصة جمهورية روسيا الاتحادية التي دفعت بكميات كبيرة من النفط لإعاقة دور أوبك في وقف الانحدار السعري. وقد اعتمدت روسيا على استراتيجية المماطلة والتسويف طوال الأسابيع الأولى للأزمة، حيث استمرت تصريحات رئيس الوزراء الروسي ميخائيل كاسيانوف عن دعم روسيا لفكرة خفض الإنتاج وتأييد الحكومة الروسية لشركاتها البترولية في خطتها لتقليل الإنتاج. ثم فوجئ السوق قبيل الاجتماع الثاني لمنظمة أوبك في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ بدفع الاتحاد السوفييتي كميات إضافية من نفط أورال الخام حتى أن مجموع الكميات الروسية قد زادت بنسبة ١١ بالمائة عن رقم الإنتاج اليومي في الفترة المماثلة من العام السابق ٢٠٠٠، وكان لهذا الوضع انعكاسه على فكر صانعي القرار البترولي داخل منظمة أوبك، فبدأت الآراء تظهر بقوة على مسرح الأحداث حول انعدام قدرة أوبك على الفعل، وأنها باتت منظمة صاحبة رغبة بدون لإرادة.. وأخذ الحديث يتطرق نحو بديل آخر ربما يكون القوة الثالثة، والتي تمثلها مجموعة صغيرة من الدول النفطية القوية صاحبة الإنتاج المؤثر.. ولكن هذه الأفكار لم تثبت جديتها حتى الآن. وغالباً ما تمثل بالونات اختبار.

آفاق الواقع الذي كشفت عنه الأزمة وعلاقته بالمدى الزمني الطويل:

هناك وقائع في عالم النفط تحرك المستقبل، وقد جاءت أزمة التفجيرات الإرهابية يوم ١١ سبتمبر لتدفع وتيرة هذه الوقائع بسرعة أكبر، وهي ستلعب الدور الأكبر في صياغة مستقبل التعاملات مع الثروة النفطية للمنتجين من دول منظمة أوبك وخاصة كتلة الدول العربية، التي تعتمد اعتماداً شبه كلياً على العوائد من بيع النفط الخام ومشتقاته.

هناك تغير في طبيعة الشركات البترولية العملاقة. فبعد أن كانت في الماضي مجرد شركات تحاول التحكم والسيطرة على سوق النفط ومشتقاته، فإنها حالياً تسعى للتحكم والسيطرة على قطاع الطاقة بأكمله لأن النفط سوف ينتهي وفقاً للاحتياطيات المعروفة عام ٢٠٥٠، وعلى صعيد آخر تسعى هذه الشركات إلى أن تكون "قوة مالية ذات وزن" لتتحكم في تحريك الأموال بطول وعرض الكرة الأرضية في ظل العولمة الاقتصادية.

نحن الآن في عصر "الاندماجات" فقد تحولت الشقيقات السبع المعروفة إلى مجرد أربعة شقيقات: إكسون ورويال داتش / شل وبريتيش بتروليم وشيفرون، أما في أوروبا فإن شركة "توتال" الفرنسية اندمجت مؤخراً مع شركة "بتروفينا" البلجيكية، كما اتحدت شركة "ريبسول الأسبانية" مع شركة ي. بي. إف. الأرجنتينية، ولقد أصبحت أصول هذه الشركات المندمجة العملاقة وميزانياتها تصل إلى ٢٠٠ و ٣٠٠ بليون دولار وتوازي بل تتعدى ميزانيات دول ذات سيادة قومية. وهذه التكوينات الاقتصادية الجديدة يطلق عليها "الشركات البترولية السوبر عملاقة" وهي تتصدر الأدوار في الأسواق وتمسك بزمام الصفقات وتحدد شروطها وإجراءات تنفيذها. ولكنها لا تكتفي بالسيطرة على السوق البترولية إنما بناء محطات توليد الكهرباء وإدارة وتسويق الطاقة الكهربية، وبيع وشراء الفحم ومناجمه والدخول في أنشطة تسويقية وتجارية متنوعة، فالشركة البريطانية للبترول تعتبر أكبر تاجر للأعلاف الحيوانية وللأطعمة الغذائية في العالم ولديها مجموعة متكاملة من مطاحن الأعلاف في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، أما شركة موبيل أويل فتمتلك واحدة من أكبر سلاسل المحلات وهي "مونتجمري وارد" هذا بخلاف شراء الشركات المتخصصة في صناعة أجهزة الكمبيوتر وصناعة وتصميم البرامج المرتبطة بتشغيلها.

وقد قدر "دوتش بنك" الألماني أن هذه الشركات السوبر عملاقة سوف تنفق ما يقرب من ٣٥٠ بليون دولار خلال السنوات العشر القادمة على البحث والتنقيب عن البترول والغاز وعلى بناء البنية التحتية للاستخراج بعد الكشف.. وقد شبه البنك تلك المرحلة القادمة بمثيلتها التي صاحبت بناء مشروع السكك الحديدية الضخم بالولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

هذا التحول الكبير في تكوينات الشركات البترولية العملاقة له أثر على الدول المنتجة للنفط. فتلك الدول تعتمد في إدارة صناعة النفط بها على الشركات النفطية الوطنية والتي مازالت تمثل ثمانون بالمائة من الاحتياطي العالمي للبترول الموجود تحت الأرض وكذلك ٥٣ بالمائة من الإنتاج العالمي للبترول.. ولكن هذه الشركات تتعرض لخطر التفكيك ثم تتلاشى أمام قوة الشركات البترولية السوبر عملاقة وسيطرتها على أسواق الطاقة المستقبلة.

كان لافتاً للنظر تلك الورقة المثيرة التي طرحها وزير النفط السعودي الدكتور علي النعيمي أمام مؤتمر الطاقة والغاز الذي عقد بفيينا عاصمة النمسا في أعقاب مؤتمر منظمة أوبك الذي انعقد يوم ٢٠٠١/٩/٢٦ عقب أحداث الثلاثاء الأسود.

قال الوزير في ورقته "أن الأنظمة الجديدة لتحرير الاستثمارات في العالم تفرض علينا إقامة "علاقات استراتيجية" مع الشركات النفطية العالمية. وقد عملت المملكة العربية السعودية على إنشاء مثل هذه العلاقة محلياً أو في الخارج، في مشاركات في المصافي السعودية وفي الصناعة البتروكيماوية التي تربط شركة أرامكو السعودية وشركة سابك السعودية بالشركات الدولية النفطية في المملكة العربية السعودية، أو تلك المشاركات التي تربط شركة أرامكو والشركات العالمية النفطية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوروبية وأسواق دول منطقة جنوب شرق آسيا". [شركة أرامكو السعودية تتفاوض حالياً بالاشتراك مع رويال داتش شل لشراء محطات بيع البنزين التي تملكها شركة تكساكو ومعها المستودعات وأسطول النقل].

ومن ثم أصبح على الدول المنتجة للنفط أن تدخل في تحالفات من نوع جديد مع الشركات الدولية السوبر عملاقة لأن مستقبل صناعة الطاقة سوف يتحدد على ضوء ستة محاور.

١- الكشف عن البترول في المياه العميقة.
٢- عولمة أسواق الغاز.
٣- الغاز والنفط في القوقاز وبحر قزوين.
٤- انفتاح منطقة الخليج من الناحيتين أمام الشركات النفطية السوبر عملاقة.
٥- البدائل الجديدة للطاقة وعلى رأسها خلايا الوقود.
٦- حماية البيئة من أخطار الوقود البترولي.

وتتكامل هذه المحاور مع بعضها. فالاهتمام بمحور الغاز والطاقة البديلة يلتحم بمحور حماية البيئة، وهكذا.. لتصنع المحاور في النهاية دائرة متكاملة.

فإذا أخذنا محور انفتاح منطقة الخليج أمام الشركات النفطية السوبر عملاقة، سنجد ارتباطاً مع محور عولمة صناعة الغاز.

ولقد سمحت الشركات الوطنية النفطية في منطقة الخليج بالمشاركة في قطاع الغاز كخطوة أولى لمشاركات في قطاعات أخرى بعد ذلك. وقد تحدثنا من قبل عن المشروع السعودي الضخم لإقامة صناعة غاز متكاملة مع شركة إكسون وشركة شل بتكلفة إجمالية قدرها ٢٠ بليون دولار، والذي سيتم التوقيع عليه خلال الشهور القادمة. ثم هناك مشروع "دولفين" القطري الذي يتم بمشاركة بين قطر وكونسورسيوم من الشركة البريطانية للبترول وكونوكو وإكسون موبيل وأوكسيدنتال ورويال داتش شل، ويقوم المشروع على ضخ الغاز القطري عبر شبكة من الأنابيب إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بطاقة إجمالية قدرها ٢ بليون قدم مكعب.

ويهمنا الإشارة إلى أن الاندماجات بين الشركات العملاقة في مجال الغاز لم تبدأ إلا في عام ٢٠٠١ بعد أن نشأ سوق عالمي للغاز وبعد أن بدأت بورصة لندن وبورصة نيويورك التعاملات في صفقات بيع وتوريد غاز لمحطات الكهرباء. ومن ثم تدور مباحثات مهمة بين شركة "دينجي" و "إينرون" لتندمج الأخيرة مع الأولى في مقابل ٨ بليون دولار تدفع نقداً لمساهمي "إينرون" و ١,٣٠٠ مليار دولار لسداد مديونية لإينرون لدى البنوك.

وبالنسبة لمحور بدائل الطاقة فهو بذاته إستراتيجية عند الدول الصناعية، لأه يحقق درجة كبيرة من المناورة عند التفاوض مع الدول المنتجة للنفط، ثم إنتاج البدائل أصبح جزء من أنشطة الشركات البترولية السوبر عملاقة وهو على صعيد آخر يطور إمكانيات تحقيق طاقة نظيفة للبيئة وهو مطلب حياتي لأعضاء المجتمع في العالم الصناعي.

والعالم الصناعي يتحدث الآن عن الجيل الثالث من الطاقة، وهو "الهيدروجين" بعد جيل الفحم ثم النفط، ويتحدثون أيضاً عن "الاقتصاد الهيدروجيني" الذي سيعتمد في الأساس على مدى التطور في إنتاج "خلايا الوقود" وهي خلايا مولدة للطاقة، نظيفة تماماً غير ملوثة للبيئة نهائياً، لأن هذه الخلايا تنتج تيارات الطاقة عن طريق تفعيل الهيدروجين والأكسوجين مع بعضهما كهروكيميائياً كبديل لمسألة الاحتراق، وبذلك تخلو البيئة تماماً من الكربون.

ولقد بدأ عصر تصنيع خلايا الوقود بعد أبحاث وتجارب طويلة، حينما بدأ التعاون بين شركة توشيبا اليابانية للإلكترونيات مع المركز الدولي لأبحاث خلايا

الوقود I. F. C.، وهو تابع لمؤسسة يونايتد تكنولوجيز الأمريكية United Technologies لتحقيق الإنتاج الواسع الكبير من خلايا الوقود (٢٥PC) وذلك بدعم مالي من الحكومتين اليابانية، والأمريكية لتتمكن المؤسستان من خفض تكلفة إنتاج الوحدة، وحتى تصبح التكنولوجيا متوفرة للاستخدام الأوسع.

وقد انخفضت التكلفة للنصف خلال العامين الماضيين، وإن كانت أعلى نسبياً عن استخدام النفط أو الفحم حالياً، ورغم ذلك فإن كونسورسيوم توشيبا و C.I.F لديهم طلبات لتصنيع ١٨٥ وحدة خلايا الوقود PC ٢٥ لهيئات ومنشآت، تحتاج لتيار كهربي مستمر لا ينقطع، عالي الكفاءة والجودة للمعدات والأجهزة الطبية والحاسبات الآلية الفائقة الحساسية.

وقد بدأت ولاية كاليفورنيا الأمريكية بالفعل في تعميم استخدام هذا الوقود النظيف في بعض المنشآت الحكومية، كتوطئة لاستخدام استهلاكي أوسع مع بداية القرن القادم، للقضاء على ظاهرة التلوث بالولاية.

أما الميدان الآخر لاستخدامات الطاقة الجديدة فهو تشغيل وسائل النقل والانتقال. مع عام ٢٠٠٣، فإن شركة ديلمر بينز الألمانية ستنتج السيارة المرسيدس التي تعمل بخلايا الوقود، وفي عام ٢٠٠٥ سيتم إنتاج ١٠٠ ألف سيارة من طراز A-Class بهذه الخلايا.

وهناك مشروع مشترك بين ديملر بينز وتويوتا لإنتاج أصغر سيارة حجماً واقتصادية، تعمل بهذه الخلايا، وسيكون الإنتاج لعدد ٢٥٠ ألف سيارة، وقد دخلت شركات فورد وكريزلر وجنرال موتورز المضمار، وتجري الأبحاث على قدم وساق لتخفيض تكلفة إنتاج وحدة خلايا الوقود، خاصة في عنصر الرقائق البلاتونيوم، وهي التي تشكل العبء الأكبر من التكلفة حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتكارات النفطية الدولية قد دخلت المجال لتمويل استخدامات هذه الطاقة الجديدة، فشركة إكسون للبترول وشركة أركو للبترول يقومان بتطوير الأبحاث التطبيقية لإنتاج موتورات تعمل بخلايا الوقود لصالح شركة جنرال موتورز.

وخلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ أي بعد شهرين تقريباً من الأحداث الإرهابية بنيويورك، فإن الاتحاد الأوروبي طرح خططه المستقبلية بخصوص البديل النباتي للطاقة للاستخدام في وسائل النقل، ويستخدم الوقود النباتي من المحاصيل الزراعية الزيتية وبنجر السكر والحبوب والمخلفات. وسوف يمثل هذا الوقود الجديد نسبة ٥٠ بالمائة من الاستخدام الحالي للوقود النفطي وسيتم التطبيق عام ٢٠٠٥ وبالتدريج، كما سيتم التوسع في استخدام الغاز لتسيير وسائل النقل وأيضاً خلايا الوقود.. وتلك قد أدرجت للتطبيق تنفيذاً لشروط اتفاق "كيوتو".

وقد سارعت جمهورية ألمانيا الاتحادية بتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي بدءاً من العام ٢٠٠٢ على أساس تسيير وسائل المواصلات العامة والأوتوبيسات السياحية في الطرق الطويلة بالغاز الطبيعي المضغوط، وبذلك تكون أول دولة أوروبية تفتح الطريق أمام بيئة نظيفة بعيداً عن الوقود البترولي.

إن العالم الصناعي يتحرك وفي اتجاهات مختلفة لتحقيق مصالحه بالنسبة لقضية الطاقة. وأصبحت هذه القضية أوسع من الصراع حول "سعر برميل النفط" إنما يحتاج الأمر إلى استراتيجيات مستقبلية وعلى المدى القريب لإيجاد حلول تحقق مصالح الدول المنتجة ومنها كتلة الدول العربية التي ضاق أمامها هامش المناورة إذا اعتمدت في موقفها التفاوضي على الضغط بالنسبة للسعر وفقاً لمنظومة العرض والطلب بالخفض والرفع حسب الظروف.

التطبيق العلمي مطلوب. والاعتماد على فكرة التزاوج الإخصابي بين مراكز البحث العلمي والكيانات الصناعية ومراكز صناعة القرار، هي الأمل في أن يكون وضعنا التفاوضي أفضل.. وربما تكون فكرة إنشاء "بوتقة للتفكير" لإنشاء منظومة متكاملة للطاقة تأخذ في اعتبارها العناصر المختلفة لقضية الطاقة، ربما تكون المفتاح لصياغة غد أفضل للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

|||

◆ القسم الثالث ◆

الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني

تعرض الاقتصادان الفلسطيني والإسرائيلي لخسائر كبيرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، هذا الاحتلال الذي يتسم بطابع استيطاني عنصري وبهمجية وفاشية في العدوان على الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧. وهذه الخسائر بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، هي في جوهرها ثمن قاس وباهظ لكنه ضروري من أجل الحصول على الحرية والاستقلال الذي يناضل الشعب الفلسطيني من أجل نيله، بينما تشكل خسائر الاقتصاد الإسرائيلي الناجمة عن حالة التعبئة وعن الخسائر بسبب اضطراب الأمن، عقابا شعبيا فلسطينيا للدولة الصهيونية باعتبارها احتلال فاشية، وهو عقاب يمكنه إذا طال زمنيا أن يشكل أحد العوامل الضاغطة عليها من أجل تغيير استراتيجياتها في أي اتجاه، في التعامل مع قضية الصراع مع الشعب الفلسطيني.

وقد ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في وقوف الاقتصاد الإسرائيلي علي مشارف أزمة اقتصادية، جاءت علي خلفية انتعاش مر به هذا الاقتصاد في السنوات الماضية، وهو الانتعاش الذي كان قد بلغ ذروته في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، وهي الأزمة التي جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١، في الولايات المتحدة لتفاقمها بشكل حاد.

ومقابل هذه الخسائر علي الجانب الإسرائيلي، تكبد الفلسطينيون خسائر فادحة، حيث أدي الحصار الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية و تدمير الآلة العسكرية الصهيونية لمساكن ومصانع ومزارع ومستشفيات ومدارس الفلسطينيين، إلى شل معظم أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مما قاد إلى بلوغ معدلات البطالة والفقر نسب غير مسبوقة في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧.

وسوف نركز هنا على رصد وتحليل الخسائر التي مني بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، إلى جانب إبراز معاناة الشعب الفلسطيني في بعدها الاقتصادي جراء الحصار والاعتداءات الإسرائيلية. كما سنلقي الضوء علي فاعلية المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وهي تلك المقاطعة التي أقرتها الدول العربية في اجتمع رؤسائها بالقمة العربية في أكتوبر ٢٠٠٠، وذلك باعتبار أن هذه السياسية التي تقتصر على مجرد الإحجام عن فعل ما كآلية عربية رسمية لمساندة الشعب الفلسطيني، تشكل مع سياسة الدعم المالي المحدود، السياسة العربية الرسمية في مساندة القضية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي.

أولا : الاقتصاد الإسرائيلي :

بين مطرقة الانتفاضة وسندان الأزمة العالمية

جاءت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ لتنهي حالة النهوض والنمو السريع التي كان الاقتصاد الإسرائيلي يمر بها في عام ٢٠٠٠، مدعوما باستثمارات أجنبية كبيرة تدفقت عليه وتوجهت للقطاعات العالية التقنية، ومدعوما أيضا بالمساعدات الكبيرة التي ما زالت تتدفق عليه من الخارج والتي تشكل ملمحا ثابتا لهذا الاقتصاد منذ نشأته وحتى الآن رغم تغير دور هذه المساعدات من صناعة الدولة الصهيونية واقتصادها في البدايات إلى دعم وتطوير هذا الاقتصاد بعد بنائه، والمساعدة على رفع مستويات المعيشة للإسرائيليين بشكل مفتعل لزيادة جاذبية الدولة للمهاجرين، وتمويل التسلح حتى الأسنان للدولة الصهيونية كآلية للحفاظ على وجودها الذي تأسس بالاغتصاب وعلى قدرتها على العدوان والاحتلال، وأيضا لإرهاب البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة. وللعلم فإن المساعدات الخارجية العلنية التي تدفقت على إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠١ بلغت نحو ١٧٦ مليار دولار بالأسعار الجارية ، ومنها نحو ٩١,٦ مليار دولار مساعدات أمريكية. وهذه المساعدات الإجمالية التي تلقتها إسرائيل

من الخارج توازي أكثر من ٤٧٥ مليار دولار من دولارات الوقت الراهن . هذا فضلا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي توجهت إلى إسرائيل لوقت طويل بهدف دعمها، في ظل غياب الشروط الأساسية التي يمكن أن تجذب أي استثمارات أجنبية وعلى رأسها الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي.

وعلى أي الأحوال فإن الاقتصاد الإسرائيلي كان قد بلغ واحدة من ذروات نموه في عام ٢٠٠٠ عندما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٦,٢%. وكان هذا المعدل يمكنه أن يتجاوز هذا المستوى لولا انفجار الانتفاضة الفلسطينية التي وضعت الدولة الصهيونية في حالة من الاضطراب والتوتر الأمني والانشغال بالمواجهة مع الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧. وكل ذلك أثر على القطاعات الأكثر حساسية للتوتر الأمني مثل السياحة والفنادق والمطاعم والطيران ، كما أثر على القطاعات المعتمدة على العمالة الفلسطينية أو على تصدير إنتاجها إلى الأسواق الفلسطينية التي تعد ثاني أهم سوق للصادرات السلعية الإسرائيلية بعد السوق الأمريكية مباشرة، وقبل أي سوق أوروبية منفردة

فقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نحو ٦,٢% عام ٢٠٠٠،(IMF, World Economic Outlook, October 2001) وهو النمو الذي كان قاطرته الصادرات الصناعية والصناعات الفائقة التكنولوجيا، حيث ساهمت الصناعات التكنولوجية بنحو ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت قيمة الصادرات نحو ٣١,٩ مليار دولار وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.(IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001) وبلغت قيمة الصادرات باستبعاد الماس المصقول نحو ٢٤,٤٤٠ مليار دولار. ووصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٢,٨ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وهي الاستثمارات التي شكلت فيها الاستثمارات الأمريكية في الصناعات فائقة التكنولوجيا نسبة تتجاوز ٧٠% منها. وخلال الشهور التسعة الأولي من عام ٢٠٠٠، تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقوة وبلغت قيمتها نحو ٥ مليار دولارات، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) ٨ مليارات دولار.

تطور معدل النمو الحقيقي للناتج لمحلي الإجمالي الإسرائيلي

١٩٩٠	%٦,١
١٩٩١	%٦,٣
١٩٩٢	%٦,٦٠
١٩٩٣	%٣,٦
١٩٩٤	%٦,٩
١٩٩٥	%٦,٨
١٩٩٦	%٤,٥
١٩٩٧	%٣,٣٠
١٩٩٨	%٢,٧
١٩٩٩	%٢,٦
٢٠٠٠	%٦,٢
٢٠٠١	%٠,٧

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Several Issues.

وعلي صعيد المؤشرات المالية، تراجع معدل التضخم من ١٧,٦% عام ١٩٩٠ إلى ١,١٠% عام ٢٠٠٠. ورغم أن هذا الانخفاض قد جاء في سياق التراجع العالمي لمعدل التضخم ، إلا أنه يعد مؤشرا على نجاح السياسة المالية للحكومة الإسرائيلية. كما انخفض العجز في الموازنة إلى ١% مقابل ٦% في منتصف التسعينيات، كذلك انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي(IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001). واستقرار معدل نسبة خدمة الدين العام عند ٩% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان قد وصل إلى ٢٥% في منتصف التسعينيات.

وبالنسبة لسوق العمل ومستوي المعيشة، تراجعت معدلات البطالة في سوق العمل الإسرائيلي في عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٨٠% مقابل٨,٩% عام ١٩٩٩، علما بأن هذا المعدل كان قد بلغ ١١,٢% في عام ١٩٩٢، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو ١٧,٥٠٠ دولار في نهاية ١٩٩٩ مقابل ١١ ألف دولار فقط في بداية التسعينيات

معدلات البطالة في إسرائيل:

١٩٨٨	%٦,٤
١٩٨٩	%٩,٩٠
١٩٩٠	%٩,٦
١٩٩١	%١٠,٦
١٩٩٢	%١١,٢
١٩٩٣	%١٠
١٩٩٤	%٧,٨
١٩٩٥	%٦,٩
١٩٩٦	%٦,٧
١٩٩٧	%٧,٧٠
١٩٩٨	%٨,٧
١٩٩٩	%٨,٩
٢٠٠٠	%٨,٨٠
*٢٠٠١	%٩

- تقديرات
- المصدر للسنوات م ١٩٨٨ :١٩٩٨ هو :
Israeli Ministry of Finance 1999

المصدر للسنوات ١٩٩٩ : ٢٠٠١ هو :
IMF, World Economic Outlook October, 2001.

تشير هذه المؤشرات إجمالا إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل في عام ٢٠٠٠ قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية، إلى نقطة انتعاش جديدة، قريبة من نقطة الذروة التي بلغها في بداية التسعينيات.

وتكمن أهمية الانتعاش الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، في أنه تحقق بسبب انتعاش قطاع الصناعات الفائقة التكنولوجيا، وهو ما عكس تحولا وتطورا في هيكل نمو الاقتصاد الإسرائيلي. في حين كان النمو الاقتصادي القوي الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من التسعينيات معتمدا على الارتفاع في الاستهلاك الخاص نتيجة تزايد معدلات الهجرة. مما جعل الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون ودوائر الاقتصاد الرسمية هناك تري أن هذا النمو ما هو إلا قاعدة لصعود مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي وتحقيق نوع من النمو المستقر التي لم تشهده إسرائيل من قبل.

وفي هذه الظروف تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ كتجسيد لسعي الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله بعد أن أرهقته المراوغات الإسرائيلية وعدم تنفيذ الدولة الصهيونية لالتزاماتها في الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية. وخلقت الانتفاضة والقمع الإسرائيلي البربري لها حالة من عدم الاستقرار الأمني في الدولة الصهيونية مما قطع الطريق أمام عام سياحي إسرائيلي مزدهر. كما خلقت الانتفاضة، حالة أشد من الاضطراب في النشاط الاقتصادي الإسرائيلي المعتمد على التصدير لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأيضا في النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية المعتمدة على العمالة الفلسطينية مثل قطاعات الزراعة والنظافة والبناء والنسيج والملابس الجاهزة.

هذا إلى جانب تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عقب الانتفاضة بشكل غير مسبوق منذ بداية التسعينيات حيث تشير الأرقام إلى تراجع أرقام الهجرة إلى إسرائيل خلال عام ٢٠٠١ إلى أدنى معدل لها منذ عام ١٩٩٠، حيث سجلت ٣٣,٠٦٧ ألف مهاجر فقط مقارنة ب ٦٠,١٩٢ ألف في عام ٢٠٠٠ و٧٦,٧٦٦ ألف مهاجر في عام ١٩٩٩ لتقترب من معدل ١٩٨٩ والذي كان نحو ٢٤,٣٤٠ ألف مهاجر. ويمثل القادمون الجدد إلى إسرائيل إكسير الحياة للكيان الصهيوني، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث يمثلون قوة شرائية جديدة داخلة إلى الاقتصاد ، مما يساهم في انتعاش كافة القطاعات الاستهلاكية.

الهجرة إلى إسرائيل في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١
ألف نسمة)[1]

السنة	عدد المهاجرين
١٩٨٩	٢٤,٣٤٠
١٩٩٠	٢٠٠,١٧٠
١٩٩١	١٧٦,٦٥٠
١٩٩٢	٧٧,٣٢٠
١٩٩٣	٧٧,٨٥٠
١٩٩٤	٨٠,٧٨٠
١٩٩٥	٧٧,٦٣٠
١٩٩٦	٧٢,١٤٠
١٩٩٧	٦٧,٨٩٠
١٩٩٨	٥٨,٢٠٠
١٩٩٩	٧٨,٠٠٠
٢٠٠٠	٦١,٥٠٠
٢٠٠١[2]	٣٣,٠٦٧
الإجمالي	١٠٨٦٦٢٠

[1] Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, Monthly Bulletin of Statistics, November 2001, www.cbs.gov.il

[2] من يناير إلى نهاية نوفمبر ٢٠٠١.

ولم تفلح المساعدات الأمريكية في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من الدخول في دائرة أزمة جاءت علي عكس كافة التوقعات.

وجاءت التطورات في عام ٢٠٠١ لتكرس هذه الأزمة، حيث دخل الاقتصاد الأمريكي وهو الشريك الاقتصادي الرئيسي لإسرائيل، في حالة تباطؤ بسبب السياسات الاقتصادية اليمينية المتشددة التي انتهجتها إدارة جورج بوش الإبن، ثم وقعت صاعقة ١١ سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي وأدت إلى دخوله مرحلة الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، وكل ذلك أثر سلبيا على الاقتصاد الإسرائيلي خاصة وأن أحداث سبتمبر الأمريكية قد وجهت ضربة قوية لقطاع السياحة الإسرائيلي المتداعي بسبب الانتفاضة، كما وجهت ضربة لقطاعات الطيران والفنادق والمطاعم الوثيقة الصلة بقطاع السياحة، وهو ما أدي إلى تراجع كافة مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي.

حيث سجل نموا سالبا بمقدار ٩,٨% في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، وفى الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، وعلي الرغم من تحقيقه نموا قدره ١,٧% خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، عاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ وبعد انتخاب ارييل شارون رئيسا للوزراء في إسرائيل وتصاعد المواجهات مرة أخري، ليسجل تراجعا بنسبة ٠,٩%، ليبلغ تراجعه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١ نحو ١,٥% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٠ ، واستمر في تراجعه في الربع الثالث من نفس العام بنسبة ٢,٨%.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, World Economic Outlook, October 2001) فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي بلغ ٦,٢% عام ٢٠٠٠ ، من المرجح أن يكون قد تراجع وفقا لتقديرات الصندوق إلى نحو ٠,٧% عام ٢٠٠١. أي أنه أصبح على شفا الركود العميق بالفعل خاصة بعد التحام الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد الإسرائيلي، مع الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية على هذا الاقتصاد. ومع تدهور معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني، كان من الطبيعي أن تتراجع مستويات المعيشة فوصل متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ إلى ١٧ ألف دولار سنويا، بعد أن كان يقدر بنحو ١٧,٥ ألف دولار في أكتوبر ٢٠٠٠.

وفي نهاية عام ٢٠٠١ ومع استمرار التأثيرات السلبية للانتفاضة الفلسطينية وأزمة الاقتصاد العالمي ٢٠٠٠، قدرت وزارة المالية الإسرائيلية معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي عام ٢٠٠١ بما يتراوح بين صفر ، ٠,٥% على أقصي تقدير.

هكذا خسرت مؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي المستويات القوية التي حققتها قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية. ويري الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون أن الخسائر التي مني بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية ، ثم الأزمة الأمريكية ، لا يمكن تعويضها قبل خمس سنوات على الأقل، بل أن حلم معدل النمو المتجاوز لـ٧% أصبح حلما بعيدا بعد أن كان قاب قوسين في منتصف عام ٢٠٠٠، بل أصبحت توقعات وزارة المالية الإسرائيلية أن يصل معدل النمو إلى ٤% فقط خلال عام ٢٠٠٢، وقدرته الأوساط الاقتصادية الدولية بنحو ٤,٥% ، في حالة عودة الهدوء للأراضي المحتلة وانتعاش الاقتصاد العالمي وتحسن مؤشر ناسداك.

وفي هذه الظروف، أصبح من الوهم الحديث عن رقم العشرين ألف دولار كنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الرقم الذي روجته الدوائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٠ ، على أنه سيتحقق لا محالة في عام ٢٠٠٣. حيث اصبح الحديث اليوم عن الطموح إلى أن يعود نصيب الفرد مرة أخري إلي رقم ١٧,٥ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٣. لكن هذا لا يعني أن الإسرائيليين قد انحدروا إلى هوة الفقر ، لأنهم حتى بعد كل الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الإسرائيلي ما زالوا يقعون ضمن الدول مرتفعة الدخل.

وقد جاء التراجع في معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي، كحصيلة لتراجع معظم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أشار تقرير لوزارة المالية الإسرائيلية إلى أن نحو ٩٧% من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي سجلت نموا سلبيا خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ .

كان <u>قطاع الصناعات العالية التكنولوجيا</u> منذ منتصف التسعينيات صاحب نصيب الأسد في المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، والذي يعد بحق قاطرة الاقتصاد الإسرائيلي، حيث بلغ متوسط مساهمته ما بين ٣٠% ، ٥٠% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا القطاع يحقق نسبة نمو سنوية مرتفعة، وخاصة

بالنسبة لنصيبه من الصادرات، حيث كان معدل نمو مساهمته في الصادرات الصناعية منذ ١٩٩٧ نحو ٢٠% سنويا، وكان نمو هذا القطاع يعتمد - كما ذكرنا من قبل على انتعاش الاقتصاد الأمريكي وازدهار قطاع الصناعات العالية التكنولوجية داخل الاقتصاد العالمي.

وقد كان عام ٢٠٠٠ بمثابة العام الذهبي لهذا القطاع خاصة في الشهور العشر الأولى منه، حيث تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن هذا القطاع ساهم بنحو ثلث حجم النمو الذي حققه الاقتصاد الإسرائيلي في هذا العام. ٢٠٠٠. كما استأثر هذا القطاع منفردا بنحو ٧٠% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأقل في العام المذكور.

كان العامل الرئيسي وراء هذه المعدلات المرتفعة لنمو هذا القطاع، هو الانتعاش النسبي للاقتصاد الأمريكي خلال تلك الفترة، وبشكل خاص انتعاش سوق السلع فائقة التكنولوجيا. ويعتمد هذا القطاع على السوق الخارجي في تسويق منتجاته ، خاصة سوق الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث يساهم بنحو ٥٠% من الصادرات الصناعية الإسرائيلية.

لكن مؤشرات نمو هذا القطاع تدهورت بشدة بدءا من الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ ، فمن ناحية تعرض مؤشر "ناسداك" المعبر عن حركة أسعر أسهم شركات التكنولوجيا العالية في الولايات المتحدة لتدهور كبير، مما دفع هذا القطاع - على مستوى العالم - للدخول في أزمة هي الأكثر قسوة منذ سنوات بعيدة. وهي الأزمة التي ساهم فيها تباطؤ الاقتصاد العالمي وبشكل خاص الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، واللذين يمثلان السوقين الرئيسيتين لصادرات السلع الصناعية الفائقة التكنولوجيا.

ومن ناحية أخرى ساهمت الانتفاضة الفلسطينية في تعميق أزمة هذا القطاع، حيث ساهمت في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الموجهة لهذا القطاع، في إطار تراجع الاستثمارات الأجنبية إجمالا عقب الانتفاضة، كذلك قادت العديد من الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع إلى الهجرة إلى ولاية ديلاوير الأمريكية .

وهو ما أدي إلي تراجع أنشطة شركات هذا القطاع الإسرائيلية بما يزيد عن ٥٠% خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى يونيو ٢٠٠١ ، حيث لم تحقق ٩٥% من الشركات عالية التكنولوجيا الإسرائيلية نموا في إنتاجها ونشاطها خلال العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وتراجعت صادرات هذا القطاع بنسبة ١٨% خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠١ مقارنة بالشهور الستة السابقة واعتبر تقرير لبنك إسرائيل أن تقلبات مؤشر "ناسداك" والتباطؤ الاقتصادي العالمي أدت إلى خسارة الاقتصاد الإسرائيلي ٢-١,٥% في حجم النمو للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة تأثر قطاع الصناعات الفائقة التكنولوجية بها .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد تعرض للتدهور، نتيجة نفس هذه العوامل ، بالإضافة لفقدانه للعمالة الفلسطينية الرخيصة،حيث يصل عدد المشتغلين بهذا القطاع من الفلسطينيين نحو ١١٠ ألف عامل (من يعملون بشكل رسمي أو غير رسمي فيه). وأيضا بسبب فقدانه لما يزيد عن ٥٠% من السوق الفلسطيني الذي كانت وارداته من السلع الصناعية الإسرائيلية قد بلغت نحو ٢ مليار دولار سنويا قبل الانتفاضة الفلسطينية. وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض الإنتاج الصناعي الإسرائيلي في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى أكتوبر ٢٠٠١ بنسبة ١١%، كما تراجعت الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة ١٥% في نفس الفترة مقارنة بنفس الفترة من ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ .

وهو ما أدي إلى تسريح ١٢ عامل من عمال المؤسسات الصناعية الإسرائيلية ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى ١٥ ألف في نهاية عام ٢٠٠١ .

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فكانت الأزمة موازية لأزمة القطاع الصناعي، حيث فقد العمالة والسوق الفلسطينيين، فعلي الرغم من عدم تأثر الإنتاج الزراعي الإسرائيلي بشكل واضح من أحداث الانتفاضة، إلا أن الصادرات الزراعية الإسرائيلية تراجعت بنسبة ٢٦% خلال الشهور العشر الأولي من عام ٢٠٠١ .

وكمحصلة لأزمة القطاع الصناعي الإسرائيلي وبالذات الصناعات العالية التكنولوجيا تراجعت الصادرات الصناعية الإسرائيلية، خلال الشهور العشر الأولي من عام ٢٠٠١ إلى١٦,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ١٧,٦ مليار دولار إلى خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ ، وقد أدى ذلك إلى تراجع القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية خلال العشرة أشهر الأولي من عام ٢٠٠١ إلى ٢٤,١ مليار دولار مقابل ٢٥,٦ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ .

أما الأثر الصافي لأحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة على الصادرات الإسرائيلية، فإنه يتضح من تراجعها خلال شهر نوفمبر ٢٠٠١ بنحو ١٣,٣% مقارنة

بالشهر المناظر من عام ٢٠٠٠ وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بنسبة تراجعها في الشهور السابقة على هذا الشهر والتي لم تزد عن ٤% فقط.

وإذا كانت إحدى دعائم نمو الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هي جذب **الاستثمارات الأجنبية**. فإن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية قد تعرضت لنكسة بعد الانتفاضة الفلسطينية، وأيضا بعد التباطؤ الاقتصادي الأمريكي في عام ٢٠٠١ قبل أحداث ١١ سبتمبر، ثم تزايد الأمر سوءا بعد تلك الأحداث التي أدخلت الاقتصاد الأمريكي دوامة الركود ودفعت الاقتصاد العالمي بأسره إلى حالة من التباطؤ الشديد.

وكانت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت لإسرائيل قد ارتفعت من اقل من مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥، إلى أن وصلت إلى نقطة الذروة في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية نحو خمسة مليارات دولار.

لكن عام ٢٠٠١ شهد تراجعا حادا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى إسرائيل، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٣,١ مليار دولار. والمبررات الأساسية لهذا الانخفاض، هي الانتفاضة الفلسطينية والتي سحبت من الاقتصاد الإسرائيلي ميزة رئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية ألا وهي الاستقرار السياسي الداخلي، وفرص التسويق في السوق الفلسطينية أو حتى في بعض الأسواق العربية في حالة تقدم التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي على مختلف الجبهات. كذلك فإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي منذ تولي جورج بوش الابن لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة، ثم دخوله الركود بعد ذلك، قد أثر سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية لإسرائيل، سواء لأن تلك الاستثمارات كانت تتدفق لإسرائيل من الولايات المتحدة بالأساس، أو لأن السوق الأمريكية التي أصبحت في حالة تباطؤ ثم ركود، هي المستورد الأول للسلع التي كانت تلك الاستثمارات تقوم بصناعتها.

وعلى سبيل المثال أعلنت شركة انتل كورب إنها أرجأت بناء مصنع جديد لإنتاج رقائق الكمبيوتر بكلفة ٣,٥ مليار دولار لأسباب أمنية من جهة ولتباطؤ الاقتصاد الأمريكي من جهة أخري.

أما بالنسبة **لقطاع السياحة**، فكانت الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية مضاعفة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عاملين، الأول أن هذا القطاع حساس للغاية لعدم الاستقرار السياسي والأمني. والثاني هو أنه كان يمر بفترة ازدهار غير مسبوقة قبيل اندلاع الانتفاضة.

تشير الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن عدد السائحين الذين قدموا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٩ كان يقدر بنحو ٢,٣١٢ مليون سائح، وهو أعلى مستوى لتدفق السياح إلى الدولة الصهيونية حتى العام المذكور، وكان ذلك نتيجة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للأراضي المقدسة في نهاية ذلك العام. وكان عدد السائحين الذين تدفقوا إلى إسرائيل خلال الأعوام ١٩٩٦،١٩٩٧و١٩٩٨ على التوالي قد بلغ نحو ٢,١ ، ٢، ٢ مليون سائح.

وقد جاء عام ٢٠٠٠ ليمثل نقطة ذروة جديدة ومتتالية لقطاع السياحة الإسرائيلي، حيث وصل إجمالي عدد السياح الذين دخلوا إسرائيل خلال الشهور العشر الأولي من هذا العام نحو ٢,١٩٠ مليون سائح، بمتوسط ٢١٩ ألف سائح شهريا، مما قاد خبراء السياحة الإسرائيليين إلى توقع موسم سياحي فائقا لكافة التوقعات السابقة لبدايته.

إلا أن الانتفاضة الفلسطينية قطعت الطريق على الصعود المتواتر لمنحني السياحة الإسرائيلية، فقد تراجع عدد السياح في شهر أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ١٥١ ألف سائح مقابل ٢٣٦ ألف في شهر سبتمبر، وقد استمر هذا التراجع خلال شهري نوفمبر وديسمبر من نفس العام، واللذان سجلا ١٠٨و ١٠٩ ألف سائح على التوالي مما مثل خسارة ضخمة لهذا القطاع، خاصة في موسم أعياد الميلاد المسيحية.

وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن الأرقام النهائية للموسم السياحي الإسرائيلي ٢٠٠٠ قدرت عدد السائحين بنحو ٢,٤ مليون سائح، وهو ما يجعله أفضل المواسم السياحية في تاريخ القطاع السياحي الإسرائيلي منذ الإعلان عن إنشاء الدولة الصهيونية.

لقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتكرس هيمنة البعد الأمني في تحديد مسار منحني السياحة الإسرائيلية، فقد عاني قطاع السياحة الإسرائيلي من أزمات متتالية في الثمانينيات نتيجة للهجمات الفدائية الفلسطينية والانتفاضة الفلسطينية الأولي، حيث بلغ متوسط عدد السائحين خلالها نحو ٦٥ ألف سائح شهريا، وتلاها نشوب حرب الخليج الثانية وقيام العراق بإطلاق عددا من صواريخ سكود على المدن الإسرائيلية لتقضي على الموسم السياحي في عام ١٩٩١ نهائيا، حيث وصل عدد السياح في الشهور الأولي من ذلك العام إلي أقل من ٢٠ ألف سائح شهرياً.

أما في عام ٢٠٠١، فقد انخفض مؤشر السياحة الإسرائيلية بشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد السياح خلال

الشهور العشر الأولي من عام ٢٠٠١ حوالي ٩٨٠ ألف سائح فقط مقارنة بنحو ٢,١٩ مليون سائح خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ ، وبلغ متوسط عدد السائحين الذين وصلوا إلى إسرائيلي خلال تلك الفترة ١٠٦ ألف سائح شهريا مقابل ٢١٩ ألف خلال الشهور العشر الأولي من عام ٢٠٠٠ ، وانخفض عدد الليالي السياحية بنسبة ٧٠% وتراجعت معدلات الإشعال في الفنادق إلى أقل من الربع تقريبا.

هذا وقد شهدت المعابر الحدودية الإسرائيلية مع الدول العربية الانخفاض الأكثر وضوحاً من حيث حركة السياح، وهي تلك التي كانت تعتمد عليها إسرائيل نسبيا في إطار الرحلات السياحية المجمعة إلى المنطقة، حيث تمثل نحو ٣٠% من السياحة الإسرائيلية فقد تراجعت الحركة السياحية عبر معبر فرح بنسبة ٩٤,٨% وكانت نسبة الانخفاض في منفذ ومعابر طابا والعربة واللنبي نحو ٤٨,٢% و ٧٠,٧% و ٧٤,٣% علي التوالي في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠١ .

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر الأمريكية، ليصل منحني السياحة في إسرائيل إلى أدنى مستوى له منذ حرب الخليج الثانية، حيث بلغ عدد السياح في شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١ نحو ٦٩ و ٦٠ ألفا وهو ما يقرب من مستويات تدفق السياح لإسرائيل أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولي.

وقد أدي التدهور في تدفق السياح لإسرائيل إلي تسريح نحو ١٥ ألف عامل وموظف من أصل ٣٦ ألفا في ميدان الصناعة الفندقية، وتسريح ما يتراوح بين ٥٠ ألفا إلى ٦٠ ألفا من أصل ٢٢٠ ألف موظف يعملون في مجمل القطاع السياحي نتيجة إغلاق ٢٥ مؤسسة سياحية أبوابها من أصل ٣٥٠ منشأه فندقية في إسرائيل.

وبالنسبة لقطاع التشييد والبناء، أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى تراجع حاد في أنشطة البناء داخل إسرائيل، حيث انخفضت الاستثمارات في بناء الشقق السكنية بنسبة ٢١% في النصف الأول من عام ٢٠٠١. وكان القطاع بشكل إجمالي قد شهد تراجعاً بنسبة ٥٥% في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ . وهو التراجع الذي أستمر خلال عام ٢٠٠١ .

وقد ساهم العديد من العوامل في التراجع الكبير في قطاع التشييد والبناء في إسرائيل، فمن ناحية تأثر هذا القطاع سلبا من سياسة الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة، حيث واجه نقصا واضحا في العمال، نظرا لأن العمالة الفلسطينية تشكل نحو ٢٥% من عمالة هذا القطاع، وتقدر بنحو ٥٤,٩ ألف عامل، منهم ١٣,٩ ألف بشكل رسمي و ٤١ ألف عامل بشكل غير رسمي. خاصة في ظل انخفاض نسبة العمالة الإسرائيلية في هذا القطاع والتي تمثل نحو ٥٠,٩% فقط من عمالته والنسبة الباقية عمالة أجنبية.

أما العامل الأخر الذي ساهم بقوة في تدهور هذا القطاع فهو تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل عقب اندلاع الانتفاضة، فاليهود الجدد القادمين إلى إسرائيل يمثلون أهم عوامل انتعاش قطاع التشييد والبناء الإسرائيلي، حيث يؤدي ارتفاع نسبة الهجرة إلى زيادة الطلب على السكن، وهو ما يفسر الانتعاش الدائم لهذا القطاع منذ بداية التسعينيات.

وقد ساهمت كافة هذه التطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠١ إلى توقع ارتفاع **معدلات البطالة** وفقا لأرقام وزارة المالية الإسرائيلية إلى ١٠% في نهاية عام ٢٠٠١ مقابل ٨,٨٠ % في عام ٢٠٠٠، وكانت التقارير الدولية تتوقع أن تصل معدلات البطالة الإسرائيلية إلى ٩% خلال عام ٢٠٠١.

ثانيا : الحصار يقتل مظاهر الحياة الاقتصادية في أراضي السلطة الفلسطينية

يمكننا القول أن الحصار الإسرائيلي للمدن الفلسطينية قاد إلى شل أوجه النشاط الاقتصاد الفلسطيني، فإغلاق المعابر والحدود وتعطيل أو إيقاف حركة السلع والعمال ، أوقع خسائر ضخمة بهذا الاقتصاد، إلى جانب الخسائر التى تكبدها نتيجة القمع الإسرائيلي وتدمير البنية الأساسية.

فوفقا لاتفاقيات أوسلو والاتفاقيات المكملة لها والتي صاغت وضعية الأراضي التي تسيطر عليها إداريا السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تتحكم في حدود ونقاط اتصال الاقتصاد الفلسطيني بالعالم الخارجي. كما تتحكم إسرائيل وفقا لاتفاق باريس الذي وقع في عام ١٩٩٤ في ٧٠% من إيرادات السلطة الفلسطينية من خلال تحصيلها للرسوم الجمركية علي الصادرات والواردات عبر المواني والمعابر.

من ناحية أخري، فإن الاقتصاد الفلسطيني يرتبط هيكليا بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث تتحكم السلطات الإسرائيلية في حصولها علي الموارد والسلع الأولية والخدمات اللازمة لنشاطها، بل أن ٨٥% من التجارة

الخارجية الفلسطينية، تتم مع الدولة الصهيونية. إلى جانب تحصيل تل أبيب ضريبة الدخل من العمالة الفلسطينية التي تعمل لديها، هذا فضلا عن أنها تتحكم في الموارد الطبيعية وعلي رأسها المياه ، كذلك فإن نحو ٣٠% من العمالة الفلسطينية تعمل في داخل قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، وأخيراً فإن العملة المهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني هي العملة الإسرائيلية "الشيكل الجديد" .

إن سياسة التدمير والقصف والحصار التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ انفجار الانتفاضة، شلت كافة مظاهر الحياة الاقتصادية داخل تلك المناطق الفلسطينية، وكبدت هذه الأعمال العدوانية الإسرائيلية، الاقتصاد الفلسطيني، خسائر هائلة في الأصول وفي الإنتاج. وقد قدرت السلطة الفلسطينية حجم هذه الخسائر بنحو ٧ مليارات دولار في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نهاية أغسطس ٢٠٠١. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني انخفاضا بمقدار ١,٧ مليار دولار حتى منتصف عام ٢٠٠١ ، أي في ثمانية أشهر فقط من بدء الانتفاضة، وهو ما يمثل نحو ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية والذي يبلغ ٤,٥ مليار دولار سنويا ، وقدر حجم العجز في ميزانية السلطة في نهاية ٢٠٠١ بـ ٤٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٥% من إجمالي الإنفاق العام خلال عام ٢٠٠١ .

وعند النظر إلى تفاصيل الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني، نجد أن خسائر <u>القطاع الصناعي</u> ، والذي يساهم بنحو ١٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به ١٥,٩% من القوي العاملة داخل الأراضي الفلسطينية، بلغت في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى مايو ٢٠٠١ نحو ٦٦٤ مليون دولار ويتوقع أن تصل بنهاية عام ٢٠٠١ إلى أكثر من مليار دولار.

فإلي جانب عرقلة سلطات الاحتلال وصول المواد الخام إلى المصانع، حيث تستورد نحو ٧٥% من المواد الخام اللازمة لتشغيلها من إسرائيل، فضلا عن أن ٩٠% من المواد المستوردة يتم تخليصها عبر الموانئ الإسرائيلية، قامت السلطات الإسرائيلية بقطع التيار الكهربي بشكل متكرر، مما تسبب في وقف الإنتاج في هذه المصانع لفترات طويلة. كذلك فإن الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المدن والقري في الضفة الغربية وقطاع غزة قد أدى إلى عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول إلى مصانعهم معظم الوقت. كما أدى هذا الحصار أيضا إلى إعاقة حركة التجارة الداخلية بين المدن الفلسطينية و ارتفاع تكلفة الشحن والنقل.

وإضافة لكل ذلك، فإن قوات الاحتلال دمرت جانبا مهما من البنية الصناعية أثر قصفها المتواصل للمدن الفلسطينية، حيث تم تدمير ٤٥ مصنعا فلسطينيا حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠١.

وقد وصلت نسبة التراجع في الإنتاج الصناعي داخل مناطق السلطة الفلسطينية إلى ٦٥% بالمقارنة مع معدل الإنتاج الصناعي قبل اندلاع الانتفاضة .

وقد أظهرت دراسة للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" أن قطاعات الصناعة المختلفة داخل أراضي السلطة شهدت تراجعاً حاداً خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث تراجعت الصناعات الإنشائية بنسبة ٩٠%، وصناعات النسيج بنسبة ٨٥% وصناعة الأحذية والجلود بنسبة ٩٠%. كما شهدت كل من الصناعات الكيماوية والخشبية والميكانيكية تراجعا بنسب ٦٥% و ٨٠% و ٦٠% علي الترتيب. كما انخفض إنتاج صناعة البلاستيك والصناعة الورقية بنسبة ٧٠% و ٧٥% علي التوالي. كما بلغت قيمة الاستثمارات الموقوفة حتى نهاية عام ٢٠٠١ نحو ٨٠ مليون دولار.

من ناحية أخري تم إغلاق ١٩٧ مشروع صناعي من أصل ٧٢٠ مشروعا كان من المزمع إنشائها عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بسبب الضائقة الاقتصادية.

هذا وتشير الدراسات الاقتصادية الفلسطينية إلى أن أثار العدوان الإسرائيلي ستستمر بالنسبة لقطاع الصناعة على الأقل لمدة ٤ سنوات كحد أدني مما سيكلف هذا القطاع خسائر سنوية تبلغ ما يعادل ٤٥% من قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية.

وبالنسبة <u>للقطاع الزراعي</u>، فكان الوضع أكثر سوءا ، حيث قامت قوات الاحتلال بتجريف ما يقرب من ١٣ ألف دونم من الأراضي المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل واقتلعت ١٨٠ ألف شجرة زيتون وأشجار نخيل وبرتقال ودمرت معظم آبار المياه التي يعتمد عليها الفلاحين الفلسطينيين حتى نهاية يوليو ٢٠٠١. وتدمير ٤٣ مزرعة دواجن و ١٢ حظيرة حيوان أدت لموت ٧١ ألف من الطيور الداجنة و ٧٦٤ رأس غنم.

وقد بلغت خسائر **القطاع الزراعي** الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية شهر يوليو ٢٠٠١ فقط نحو ٢٨٨ مليون دولار وهو يشمل الإضرار المباشرة وغير المباشر.

وعلي صعيد **القطاع السياحي**، فقد وصلت معدلات السياحة خلال الشهور العشر الأولي من عام ٢٠٠١ إلي حد الصفر تقريبا، حيث لم يشار إلى عوائدها في التقارير الاقتصادية الفلسطينية ، فخلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١ بلغت خسائر هذا النشاط نحو ٣٠٠ مليون دولار ، حيث أغلقت معظم الشركات والمؤسسات التي تم تأسيسها للاستفادة من السياحة إلى المناطق الدينية، إلى جانب إغلاق الفنادق والمطاعم على شاطئ غزة، كذلك قامت السلطات الإسرائيلية باحتلال ثلاثة فنادق فلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠. وتفيد إحصائيات المجلس المركزي الفلسطيني إلى أن قطاع **النقل والمواصلات الفلسطينية** تكبد خسائر تقدر بنحو ١٢٠ مليون دولار حتى منتصف ٢٠٠١ نتيجة توقف العمل بشكل شبه كامل في معابر المنطار ومطار غزة، بالإضافة إلى ٤٠ مليون دولار نتيجة إحراق الشاحنات والحافلات الفلسطينية خلال القصف الإسرائيلي.

كما تراجعت إيرادات السلطة الفلسطينية جراء الحصار ومن تراجع عوائد الضرائب غير المباشرة التي تجمعها السلطات الإسرائيلية نيابة عنها من ٩٠ مليون دولار شهريا قبل أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نحو ١٧ مليون دولار شهريا فقط خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١.

إن هذا التدمير الشامل لمظاهر الأنشطة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الفلسطينية، إضافة لمنع نحو ١٠٠ ألف عامل فلسطيني من الوصول لعملهم داخل حدود ١٩٤٨ وفي المستوطنات اليهودية، أدي إلي ارتفاع نسب البطالة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نسب غير مسبوقة عالميا ، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية في نهاية أكتوبر ٢٠٠١ إلى ٣١,٩% و ٢٢,٧% علي الترتيب مقابل ١٠% و٨% في سبتمبر ٢٠٠٠ ووصلت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً إلى ٢٥,٣%

وهو ما جعل الحاجة لخلق فرص عمل هي الأهم بالنسبة لـ ٦٧,٧% من سكان مناطق السلطة الفلسطينية بعد أن كانت تمثل الهم الأساسي لـ ١٣,٩% فقط من السكان خلال عام ٢٠٠٠ .

وبلغت نسبة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية الذين يعيشون تحت خط الفقر ما يزيد عن ٥٠% وفقا لتقديرات البنك الدولي. مقابل ٢٠% في نهاية عام ٢٠٠٠.

وقد أظهرت دراسة قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأسر تحت خط الفقر في أراضي السلطة الفلسطينية بلغت ٦٠,٨% منها ٨١,٥% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر تحت خط الفقر في المخيمات نحو ٧٥,١%، وبلغت الأسر التي فقدت دخلها خلال الانتفاضة نحو ١٤% و تلك التي فقدت نصف دخلها ٤٧,٧% ، كما بلغ متوسط دخل الأسرة في أكتوبر ٢٠٠١ نحو ١٤٠٠ دولار مقابل ٢٥٠٠ دولار قبل الانتفاضة.

وفي المقابل لم تسعف المعونات الاقتصادية العربية للسلطة الفلسطينية التي أقرتها الجامعة العربية في أكتوبر ٢٠٠٠ ، في تعويض الفلسطينيين عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة سياسة البطش الصهيونية، حيث وصل للسلطة الفلسطينية حتى نهاية أغسطس ٢٠٠١ نحو ٤٦٥ مليون دولار فقط من البلدان العربية تدفع منها ٢٠ مليون دولار شهريا رواتب لموظفيها والباقي لا يكفي حتى لتوفير الطعام للشعب الفلسطيني.

ثالثا : المقاطعة العربية : بين الخطابة والحقيقة

أصدرت القمة العربية التي عقدت في القاهرة في ٢١، ٢٢ أكتوبر من العام ٢٠٠٠ قرارا بعدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار متعدد الأطراف ووقف خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي مع إسرائيل في هذا الإطار وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومدها بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه السلام العادل والشامل على كافة مسارات السلام، مع استثناء مصر والأردن من هذا القرار. وقد اعتبر البعض أن هذا القرار سيشكل بداية مرحلة جديدة من قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والكيان الصهيوني، وهو الاتجاه الذي دعمه قطع كل من عمان وتونس والمغرب علاقتهم الاقتصادية مع إسرائيل. إلى جانب الإعلانات المتكررة من الغرف التجارية العربية وتأكدها علي قطع العلاقات التجارية مع إسرائيل. وهو ما أكده بشكل قاطع - علي سبيل المثال - الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بإعلانه أنه لا يوجد تبادل تجاري ولا تعاون مع الجانب الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة .

إلا أن الجانب الإسرائيلي كان له رأي أخر، فقد وجد أن في إغلاق المكاتب التجارية العربية هو خطوة سلبية ولكن من الناحية السياسية أكثر منه من الناحية الاقتصادية والتجارية. حيث كانت المكاتب التمثيلية التجارية هي الصيغة الوسط التي أوجدتها البلدان العربية في منتصف التسعينيات بين الاهتمام الإسرائيلي بفتح سفارة أو قنصلية وبين تخوف البلدان العربية من اتخاذ خطوة بعيدة المدى قبل التوقيع على اتفاق سلام إسرائيلي- فلسطيني، أو إسرائيلي - سوري، وانخرط خيار المكاتب التمثيلية في حلم الشرق الأوسط الجديد الذي ركز على التعاون الاقتصادي .

فقد فتحت المكاتب التمثيلية في عمان وقطر وكانت البحرين على شفا فتح مكتب قبل الأزمة في محادثات السلام . وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن كل دول الخليج بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات، قد أقامت علاقات اقتصادية مع إسرائيل. لكن مثل هذه العلاقات (إذا كانت قد حدثت فعليا) التي تؤكد إسرائيل قيامها لم يكن تعبيرا عن موقف تلك الدول بقدر ما كان تعبيرا عن تخلي بعض الرأسماليين فيها عن الموقف الوطني العام فيها بعدم إقامة علاقات اقتصادية مع الدولة الصهيونية.

وفي شمال أفريقيا أقامت المغرب وتونس علاقات مع إسرائيل على مستوي ممثليه اقتصادية وفي مرحلة لاحقة أعلنت موريتانيا إقامة علاقات مع إسرائيل على مستوي ارفع يرقي إلي سفير إسرائيلي. إن هذه الوضعية التي غيرها قرار الجامعة العربية بقطع العلاقات الاقتصادية، لم تحل دون استمرار العلاقات التجارية بين البلدان العربية التي استثنيت من القرار أي مصر والأردن، إلى جانب موريتانيا التي رفضت تطبيقه عمليا، وبين إسرائيل. وإذا كانت التجارة بين مصر وإسرائيل قد تراجعت من ٧٠,٢ مليون دولار في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٥٧,٣ مليون دولار في نفس الفترة من عام ٢٠٠١، فإن التجارة بين الأردن وإسرائيل قد ارتفعت من ٦٢,٨ مليون دولار خلال الشهور العشر الأولى من ٢٠٠٠ إلى ٩١,٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠١ أي بنسبة نمو ٤٥,٦% . وهو ما تفسره بعض المصادر الإسرائيلية بأن الأردن كان ومازال يمثل ، نقطة مرور التجارة غير المباشرة بين إسرائيل والدول الخليجية.

حجم التبادل التجاري للبلدان العربية مع إسرائيل
(مليون دولار)

الفترة	٢٠٠٠	الشهور العشر الأول من ٢٠٠٠	الشهور العشرة الأولي من ٢٠٠١
مصر: الصادرات	٢٠,٧	١٨,٣	١٧
الواردات	٥٨,٩	٥١,٩	٤٠,٣
الأردن الصادرات	٣٦,٧	٣٠,٥	٣٥,٤
الواردات	٣٨,٩	٣٢,٣	٥٥,٨
موريتانيا الصادرات	٠,٤	٠,٤	٠,٢
الواردات	٦,١	٥,٤	٤,٢
إجمالي حجم التبادل بين البلدان الثلاثة وإسرائيل	١٦١,٧	١٣٨,٨	١٥٢,٩

ويمكن القول إجمالا أن الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، قد تأثرا بشكل شديد السلبية من جراء الانتفاضة الفلسطينية وإجراءات القمع الإسرائيلي الهمجي لها. كما تأثرت إسرائيل بالذات بالنتائج الاقتصادية السلبية لأحداث سبتمبر في الولايات المتحدة، وما أدت إليه من تدهور درامي في حركة السياحة والطيران والاستثمارات الدولية، وما أدى إليه هذا التدهور من ركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي . لكن إسرائيل التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها ١٧ ألف دولار عام ٢٠٠١ ، والتي تتلقى سنويا مساعدات وتحويلات خارجية لا ترد تبلغ نحو ٧ مليارات دولار ، يمكنها تحمل الخسائر التي منيت بها دون أن يؤدي ذلك لحدوث تدهور مؤثر في مستويات معيشة الإسرائيليين .

أما الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، فإن خسائره تدفع قطاعات منه إلى شفا الجوع، وهو ما يستوجب من البلدان العربية وبالذات البلدان الغنية في الخليج، تغييرا جوهريا في سياستها المالية إزاء الشعب الفلسطيني ، فمن الضروري زيادة المساعدات المالية المقدمة له من جهة ، والعمل على تنمية اقتصاده من جهة أخرى كآلية لتمكينه من الصمود في مقاومة الاحتلال الفلسطيني .

صندوق عربي لإنماء فلسطين

وفي هذا الصدد نكرر الدعوة التي أطلقناها في العدد الأول من هذا التقرير (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠)، بشأن ضرورة إنشاء صندوق

عربي لإنماء فلسطين يقوم على مساهمات مالية من الدول العربية الغنية ، ويقدم قروضا ميسرة وطويلة الأجل لأبناء الشعب الفلسطيني وجمعياته الأهلية لبناء مشروعات اقتصادية صناعية وخدمية وزراعية بقدر المتاح لتنمية الاقتصاد المحلي في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ ولخلق فرص عمل كريمة لأبنائها في وطنهم بدلا من خروجهم للاستعباد في إسرائيل أو للشتات في البلدان العربية. وهذا الصندوق كمؤسسة اقتصادية عربية موجهة لإنماء فلسطين سيكون بمقدوره التوجه لأبناء الشعب الفلسطيني مباشرة، وسيكون نجاحه مرهونا بكفاءة إدارته وبعدالته في تقديم القروض الميسرة ، وباتجاهه للقطاع العائلي والمشروعات الصغيرة بصفة أساسية، وباختياره للمشروعات الأكثر حيوية وملائمة للاحتياجات الاجتماعية للشعب الفلسطيني ، والأكثر ملائمة أيضا لبناء قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو الذاتي وعلى استيعاب العمالة الفلسطينية في جهاز إنتاجي متطور.

! ! !

◆ القسم الرابع ◆

تحرير التجارة العربية البينية .. بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى

من المعروف فى نظرية التكامل الإقتصادى ان منطقة التجارة الحرة هى ابسط الصيغ وادناها مرحلة فى اى مشروع للتكامل، فهى تمهد للانطلاق الى مراحل اكثر تقدما فى مدارج التكتل والاندماج الإقتصادي. ولاتثير منطقة التجارة الحرة بين دولتين او اكثر على مستوى الاقليم اى تعقيدات فنية او قانونية فى التطبيق كما تثيرها مرحلة السوق المشتركة او الوحدة الإقتصادية.

ولهذا شهدت كثير من دول العالم وأقاليمه خلال العقد الآخير خاصة من القرن الماضى تحركات وجهود واسعة نحو اقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة الدولية لاسيما بعد توقيع اتفاقات مراكش ١٩٩٤ فى اعقاب اختتام جولة اورجواى للجات وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٩٥.

ينطلق الفكر الإقتصادى لتحرير المبادلات التجارية من فرضية ترى ان اتساع الاسواق يؤدى الى نتائج إقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وقاطره للإستثمارات ذلك ان نمو التبادل التجارى يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الانتاجية وزيادة حجم الانتاج ورفع معدلات النمو مما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الاجنبى المصحوب بالتكنولوجيا الامر الذى يدعم القدرات التنافسية للانتاج داخل وخارج المنطقة ويزيد من فرص التوظيف ورفع كفاءة القوى العاملة واستيعاب الزيادة المستمرة فيها.

على صعيد المنطقة العربية انتعشت الآمال مجددا لاحياء مشروعات التكامل الإقتصادى فى اطار جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية وكانت صيغة المنطقة الحرة للتجارة الاكثر قبولا وترحيبا وقد اقترنت بموافقة القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦، واستنادا الى العديد من القرارات والاتفاقات الجماعية التى ابرمت على مدى سنوات النصف الثانى من القرن العشرين.

ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "كما دعت اليها قمة القاهرة ٩٦" يمكن أن تكون نواة للتعامل الجماعى العربى مع المتغيرات الإقتصادية الدولية والاقليمية المتلاحقة ممثلة فى تطورات الانفتاح التجارى على الاسواق العالمية فى اطار منظمة التجارة العالمية وتعاظم أهمية ودور التكتلات الإقتصادية فى عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

فى هذا الجزء من التقرير سنبحث فى تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبري. ونبدأ أولا بالقاء الضوء على محاور العمل الإقتصادى العربى المشترك تمهيدا للدخول فى تفاصيل تحرير التجارة الدولية الفرص والمحاذير ثم نعرج على بحث محور التبادل التجارى العربى فى اطار مواثيق مؤسسات النظام الأقليمى العربى منذ قيامه عام 1945 وحتى المرحلة الأخيرة التى وصل اليها تطبيق البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري. كما سنبحث فى مناطق التجارة الحرة الثنائية بين الدول العربية، ومناطق التجارة الحرة الاقليمية سواء منها فى اطار مجلس الوحدة الإقتصادية أو مجلس التعاون للدول الخليجية ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية التى بدأت استنادا الى اعلان برشلونة وأخيرا نعالج موضوع استنهاض مشروع السوق العربية المشتركة فى ظل الظروف الاقليمية والدولية وننهى دراستنا عن كيفية تطوير عملية تحرير التجارة العربية البينية وبناء تكتل إقتصادى عربى حقيقى بهدف الوصول الى سوق عربية مشتركة.

مقدمة عن محاور العمل الإقتصادى العربى المشترك

مر العمل الإقتصادى العربى المشترك بمحطات عديدة منذ قيام النظام الأقليمى العربى عام ١٩٤٥ حتى اليوم.

لقد استند هذا العمل منذ بدايته الى ميثاق جامعة الدول العربية، ثم اخذ بعدئذ مختلف الصيغ والآليات بدءا من اللجنة الإقتصادية الدائمة، فالمجلس الإقتصادى العربى "1953" بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى وتعديل المادة المذكورة عام1977 ليصبح المجلس الإقتصادى والاجتماعي، تسانده فى

اعماله مختلف المنظمات القطاعية المتخصصة التى انشأها كبيوت خبرة، وعشرات الإتحادات النوعية والمشروعات العربية المشتركة وبرزت اخيرا خلال العقدين الماضيين ظاهرة المجالس الوزارية المتخصصة احد عشر مجلسا تتولى اماناتها الفنية جامعة الدول العربية.

لقد خاض المجلس الإقتصادى منذ أنشائه حتى اليوم مختلف التجارب والمداخل التكاملية ووضع العديد من الاتفاقات فى مجال التجارة والاستثمار والنقل والمواصلات.. واتخذ العديد من المقررات والاجراءات والسياسات التى كان أمر تنفيذها رهن مصادقة السلطات التشريعية والتنفيذية القطرية عليها. ان عدد وطبيعة ومضمون هذه القرارات كانت تعكس الظروف السياسية السائدة فى المنطقة العربية والعلاقات بين اعضاء الاسرة العربية (زلزلة الدور الإقتصادى لجامعة الدول العربية ١٩٨٣) ولذلك ظلت نتائج العمل الإقتصادى العربى المشترك متواضعة حتى اليوم.

غير أن هناك محطتين مهمتين فى مسيرة القافلة الإقتصادية العربية تستحق أن نقف عندهما، حيث تشكل كل منهما علامة بارزة فى تاريخ العمل المشترك. المحطة الأولى هى موافقة المجلس الإقتصادى على اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٥٧ والتى إنبثق عنها مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٦٤ فى ظل المد القومى أما المحطة الثانية فهى انعقاد مؤتمر القمة العربى الحادى عشر بعمان ١٩٨٠ فى ظل الحقبة النفطية والذى كرس دورته للشئون الإقتصادية فصادق على وثيقة استراتيجية العمل الإقتصادى العربى وميثاق العمل الإقتصادى القومى وعقد التنمية العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار الاموال العربية فى الدول العربية.

وان ظلت هذه الوثائق فى ادراج الاهمال وطى النسيان، إذ كان من نتائج ذلك ان العمل الإقتصادى العربى المشترك لم يحقق الاهداف التكاملية للإقتصاد العربي، فلازال هذا العمل أسير الوضع الراهن:-

أولا : تمحور العمل الإقتصادى العربى منذ بدايته حتى اليوم حول تحرير التبادل التجاري، حتى فى اطار مايسمى تجاوزا بالسوق العربية المشتركة وظلت نتائج ذلك التبادل متواضعة. ذلك ان مجرد التبادل التجارى لايمكن ان يؤدى بالضرورة فى ظل الهياكل الحالية للإقتصادات العربية الى نمو المبادلات بينها فالذى يمنع توسيع المبادلات وتزايدها ليس اساسا القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع وحسب وانما هو قبل كل شئ نوع التخصص الانتاجى الذى تقوم عليه الإقتصادات العربية.

فهذا التخصص يوفر الاساس اللازم لتوسيع المبادلات يضاف الى ذلك أن مجرد تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية لايمكن ان يؤدى الى التطوير التلقائى للجهاز الانتاجى بما ينشئ وينمى الفروع الأنتاجية والمشروعات التى يمكن ان تكون ركيزة لتوسيع المبادلات العربية فى المستقبل. فى ضوء هذه الحقيقة تأتى الشكوك بمستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى اصبحت محور اعمال المجلس الإقتصادى منذ عام ١٩٩٧ بعد تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى والتى يؤمل تحقيقها بالتدريج مطلع عام ٢٠٠٧ والدليل قوائم الاستثناءات من التحرير والخلاف على شهادات المنشأ والأفتقار الى الأدارة الكفوءة والمتفرغة للتنفيذ والمتابعة ناهيك عن التزام الدول الاعضاء بمراحل التحرير المتدرج المتفق عليها.

ثانيا : ان الخروج من هذا المأزق قد شخصه بدقة خبراء استراتيجية العمل الإقتصادى العربى المشترك قبل عقدين وكان موضع نقاش مستفيض فى العديد من اللجان والمؤتمرات حيث انتهت التوصيات إلى تبنى قمة عمان ١٩٨٠لآليات جديدة للتكامل الإقتصادى من خلال خطة للمشروعات القطاعية الأنتاجية ضمن تصور قومى شامل يركز على الجانب الانتاجى وليس المدخل التبادلى التقليدي وتوسيع قاعدته والذى يعمل على الترابط العضوى بين الهياكل الإقتصادية والتنظيمية غير ان الآمال قد خيبت مرة اخرى بأجهاض مواثيق قمة عمان حتى انه لم يخصص مليم واحد من عقد التنمية العربية [٥ آلاف مليون دولار] للدول العربية الأقل نموا كما لم ينفذ مشروع واحد من الخطة الخمسية للتنمية العربية [٨١-١٩٨٥] التى عكف على اعدادها فريق الخبراء الذى قاده الدكتور محمد محمود الامام.

ثالثا : لقد اجهض المجلس الإقتصادى والاجتماعى العربى وثائق قمة عمان عام ١٩٨٣ عندما قرر أن تكون المشروعات العربية المشتركة فى مجال الأمن الغذائى العربى بديلا لخطة التنمية العربية ولم يتحقق اى مشروع من هذا القبيل ولازالت ازمة الأمن الغذائى متفاقمة عاما بعد عام ويزداد ارتال الجياع العرب فى ظل الحصار والافقار!

رابعا : رغم وضع اتفاقية متقدمة لتشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية وانشاء المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية فان حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لازالت متواضعة جدا ولاتشكل اكثر من خمسة فى المائة من الارصدة العربية المغتربة فى اسواق المال العالمية مع ان كثيرا من الدول العربية فتحت الباب على مصراعيه للاستثمار الاجنبى وقامت بتعديلات تشريعية لجذب المزيد من ذلك الاستثمار بينما يتفاقم العجز فى الموارد وترتفع المديونية الخارجية لمعظم الإقتصادات العربية.

خامسا : تشكل الازدواجية فى عمل اجهزة العمل الإقتصادى المشترك اكبر العقبات فى مسيرة القافلة [استخدمنا القافلة تعبيرا عن بطئ المنجزات فى عصر مركبات الفضاء] وتبدو هذه الازدواجية صارخة فى عمل المجلسين [مجلس الوحدة والمجلس الإقتصادي] فالمجلس الأول لايتجاوز عدد اعضاءه عشر دول والمجلس الثانى يضم جميع الدول العربية ويمارسان ذات العمل. وازاء مأزق عدم الالزام بالتنفيذ يصبح من الأهمية بمكان اعادة هيكله مؤسسات العمل الإقتصادى وقد برزت مقترحات حكومية وفى مناسبات عديدة تدعو لدمج المجلسين فى مجلس واحد له الاستقلالية المالية والادارية ورفده بأفضل الخبرات والكفاءات العربية [كتاب الفرص الضائعة فى مسار التكامل الإقتصادى ١٩٩٥ وكتاب السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ١٩٩٩].

سادسا : ان بحث قضايا العمل الإقتصادى العربى المشترك ومستقبله يتطلب فى ظل التحديات التى يواجهها الإقتصاد العربى اعادة تقييم لنتائجه وعلى المؤسسة الام جامعة الدول العربية فى هذا الوقت وهى تشهد مرحلة انتقالية ان تبادر الى تشكيل لجنة من الحكماء يساندهم ذوو الخبرة والأختصاص تتولى مهمة اعداد استراتيجية إقتصادية جديدة اكثر واقعية ورشدا فى ظل الظروف الراهنة تعرض على قمة عربية قادمة لاقرارها والالتزام بتنفيذها تقوم على محور واحد هو كيفية تحقيق السوق العربية المشتركة بكل اركانها [حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع وممارسة النشاط الإقتصادى بين الدول العربية] وفق برنامج زمنى محدد.. تلتزم الدول العربية بتنفيذه!

ان تحقيق هذا الطموح الإقتصادى القومى المشروع يتطلب فى المقام الأول تهيئة درجة ملائمة من العلاقات السياسية الوثيقة بين الدول العربية لمواجهة تحديات المشاريع التكاملية البديلة والهيمنة العولمية لسادة النظام الإقتصادى العالمى الجديد.

١- تحرير التجارة الدولية

شغل موضوع تحرير التجارية الدولية أهتمام الحكومات ومخططى العلاقات الإقتصادية على المستوى الأقليمى والدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين المنصرم فكانت جهود المجتمع الدولى منصبة على اصلاح السياسات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الإقتصادى ودعم القدرة التنافسية فى الأسواق الدولية وتوازن ميزان المدفوعات وقد اسفرت جهود التعاون الإقتصادى الدولى فى عالم مابعد الحرب المذكورة الى خلق عدد من المنظمات الدولية التى تختص كل منها بميدان معين من ميادين العلاقات الإقتصادية الدولية وبمشكلة اساسية من المشاكل الإقتصادية التى عانت منها بلدان العالم فى مرحلة مابين الحربين العالميتين. فالى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين [اتفاقات برتون وودز] كان التخطيط لانشاء منظمة للتجارة الدولية تعنى بمعالجة الغاء القيود الكمية وتتولى قيام نظام عالمى للتجارة متعدد الاطراف بدلا من الثنائية وآثارها السلبية على نمو التجارة الدولية وتوسعها.

بدأت مفاوضات الدول لتنظيم العلاقات التجارية فى السنوات ١٩٤٦ -١٩٤٨ تحت رعاية المجلس الإقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة وظلت مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية قيد المناقشة والتعديل حتى مارس ١٩٤٨ عندما انفض مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتشغيل عن ميثاق (هافانا) الذى ظل مجرد مشروع لعدم تصديق نصف الدول الموقعة عليه وخاصة الولايات المتحدة الامريكية التى رفضت التصديق عليه رغم انها كانت من الدول التى نادت بعقد الميثاق ودعت اليه. ويمكن تفسير الموقف الامريكى آنذاك ازاء الاتفاقية بالخشية من ان تنتقص منظمة التجارة العالمية من السيادة الامريكية على تجارتها الخارجية ولذلك دعت الولايات المتحدة خلال مؤتمر هافانا المذكور، الدول المشاركة الى التفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم التجارة الدولية وكان من نتيجة هذه المفاوضات ان تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٤٧ بين ٢٣ دولة ووضعت موضع التنفيذ اعتبارا من اول يناير ١٩٤٨. وهكذا تهيأ لهذه الاتفاقية (الجات) ان تصبح الاداة الرئيسية لتنظيم التعاون الدولى فى مسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية فى محيط الدول المنتمية اليها بما فى ذلك تأمين امتثال تلك الدول لما اقتبسته الاتفاقية العامة من ميثاق منظمة التجارة

الدولية من قواعد منظمة للسلوك في ميدان العلاقات التجارية الدولية.

ظلت الجات على مدى خمسة عقود تقريبا تمثل النظام التجارى المتعدد الاطراف من الناحية القانونية والملزم بوضع اطار القواعد والاجراءات التى تحكم التجارة الدولية كما ظلت هى الاطار الذى تجرى فى نطاقه المفاوضات بين الدول وكانت آخر جولة للجات هى جولة اورجواى التى اختتمت اعمالها على المستوى الوزارى فى مدينة مراكش ١٩٩٤ والتى تعتبر بحق اكثر مفاوضات التجارة شمولا وابعدها اثراء حيث توصلت الى أقرار ٢٦ اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات ومراجعة نصوص الجات من اجراءات وقائية- ميزان المدفوعات- تسوية المنازعات- نظام مراجعة السياسات التجارية بالاضافة الى تسهيل الوصول الى اسواق الدول الاعضاء. ان هذه الاتفاقات تعد تحولا كبيرا فى رسم خريطة التجارة العالمية فى المستقبل وقد شملت العديد من المحاور فضلا عن انشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الاطار المؤسسى لجميع الاتفاقات التى ابرمت فى اطار الجولة الختامية للجات.

يمكن تلخيص نتائج الجهود الدولية بانها تهدف الى توسيع نطاق النظام التجارى متعدد الاطراف بحيث يشمل الخدمات والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة كما تهدف الى توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق اجراء تخفيضات اضافية فى التعريفات الجمركية عند سقوف معينة لايمكن رفعها الا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض وكذلك تخفيض القيود غير الجمركية كذلك يشار الى ما انبثق عن اجتماعات مراكش من ايجاد آلية دائمة لاستعراض السياسات التجارية على نحو منظم لرصد ومراقبة النظام التجارى متعدد الاطراف والسياسات العامة التى تؤثر على هذا النظام.

تجدر الاشارة الى ان اهم المبادئ التى اتفق عليها فى مؤتمر هافانا لتقوم عليها منظمة التجارة الدولية يومذاك هى ذات المبادئ التى جاءت فى صلب اتفاقية منظمة التجارة العالمية [مراكش ١٩٩٤] وهذه المبادئ هى تحقيق عدم التمييز فى التجارة الدولية وتخفيض الرسوم الجمركية على اساس المعاملة بالمثل وعن طريق المفاوضات بين الدول المختلفة والغاء القيود الكمية التى تفرضها الدول على التجارة [نظام الحصص وتراخيص الاستيراد] او غيرها من التدابير الخاصة بالتجارة الدولية.

اما آثار النظام التجارى الدولى الجديد على البلدان النامية فيمكن القول انه تمت صياغته لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وان اكبر المكاسب كانت من نصيب هذه الدول التى كانت الفاعل الرئيسى فى هذا النظام.

٢- البلدان النامية والتجارة الدولية

عانت البلدان النامية على وجه الخصوص من سلبيات الاوضاع الإقتصادية العالمية لاسيما فى انخفاض مستويات النمو وتدهور معدلات التبادل الدولى وتفاقم مشكلة المديونية ولاسبيل الى نكران طبيعة العلاقة التى تربط البلدان النامية بالإقتصاديات المتقدمة نتيجة لنمط تقسيم العمل الدولي، حيث ظلت البلدان النامية تعتمد على صادرات المواد الاولية واستيراد السلع المصنعة ان هذا النمط من التخصص الدولى يتعارض مع احتياجات التنمية بل يتعارض معها وان التغيرات طويلة المدى فى الإقتصاد العالمى ادت الى اضعاف دور التجارة الخارجية فى عملية التنمية. لقد وجدت البلدان النامية بعد ان حقق معظمها استقلاله الوطنى فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى انه لامناص امامها الا بتكاتف جهودها للدعوة الى تغيير نمط التخصص الدولى وهكذا سلكت هذه البلدان سياسة التصنيع بالاحلال محل الواردات لتقليل اعتمادها على الخارج ولكن تطبيق هذه السياسة كما يرى خبراء المؤسسات الدولية. اقترنت بحماية جمركية وغير جمركية عالية ادت الى الاستبعاد المطلق للمنافسة الاجنبية وعزلة السوق المحلية عن السوق العالمية. اما النتائج التى ترتبت على ارتفاع جدار الحماية فهى هدر كبير للموارد الإقتصادية وسوء تخصيص لها وانخفاض الانتاجية وضعف القدرة التنافسية فى الاسواق العالمية وتباطؤ معدلات النمو فى حين استطاعت الدول التى اخذت بالتوجه التصديرى ان تقطع شوطا اطول فى مجال التصنيع وان تصل الى درجة عالية من التنافسية فى الاسواق العالمية وان تبنى صناعات تصديرية على نطاق كبير وان تحقق بالتالى معدلات عالية فى النمو الإقتصادى ويشار فى هذا الصدد الى نموذج دول جنوب شرق آسيا.

من جهة أخرى يرى خبراء منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية [اونكتاد] ان ليس هناك دليل قاطع على ان التوجه للتصدير هو النموذج المناسب الوحيد الذى ثبت جدواه فى البلدان النامية الناجحة. لقد كانت سياسة الاحلال محل الواردات تمثل احد العناصر الهامة فى تجارب النماذج الناجحة للدول الاسيوية حديثة العهد بالتصنيع هذا بينما برزت النماذج غير الناجحة فى أمريكا اللاتينية

نتيجة الديون وهروب رأس المال وتدهور معدلات التبادل الدولى ويرد خبراء البنك الدولى والصندوق ان سياسة التوجه التصديرى لاتعنى الغاء الحماية الوطنية والأخذ بحرية التجارة بشكل مطلق بل ان التحول من سياسة الاحلال محل الواردات الى سياسة التوجه التصديرى يتطلب ان تكون السياسة التجارية محايدة بين قطاع الصادرات وقطاع الانتاج للسوق المحلية وان الحماية الجمركية مطلوبة الى الحد الذى لايؤدى فيه الى عزلة السوق المحلية عن السوق العالمية وألا تؤدى الى اقفال الباب فى وجه المنافسة الاجنبية.

٢- تحرير التجارة - الفرص والمحاذير:

قبل اختتام جولة أورجواى وتوقيع اتفاقات مراكش ١٩٩٤ وصياغة النظام التجارى الدولى المتعدد الاطراف شهدت البلدان الصناعية موجات حمائية وتميزية على مدى نصف قرن من العلاقات التجارية الدولية وادت الحواجز والقيود التى اقامتها هذه البلدان الى التقليل من امكانية دخول منتجات البلدان النامية لاسواقها واثرت بالتالى على الاداء الإقتصادى لاسيما فى قطاع المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، فى هذه البلدان. لقد اثرت السياسات التجارية الحمائية للدول الصناعية على إقتصادات البلدان النامية عن طريق ثلاث قنوات رئيسية:

١- ان السياسات التى تقيد الوصول الى اسواق البلدان الصناعية تحد من قدرة البلدان النامية على الانتاج والتصدير على اساس ميزتها النسبية.

٢- ان الحماية فى البلدان الصناعية تؤثر على مستوى ونمط الاستثمار فى العالم اجمع فعن توظيف الموارد فى استخدامات لاتعمل بكفاءة فان الحماية تقلل من الانتاج المحتمل فى كل من البلدان الصناعية والنامية.

٣- ان الظروف المتعلقة بالاستثمار الاجنبى فى البلدان الصناعية مثل شروط نسبة المكونات المحلية قد تؤثر فى قدرة الشركات من البلدان النامية من المنافسة مع الشركات المحلية فى اسواق الدول الصناعية المتقدمة.

فهل كان توقيع اتفاقات مراكش ايذانا بفتح الاسواق فى الدول الصناعية امام منتجات البلدان النامية؟ لقد حمل النظام التجارى الدولى الجديد معه خيبة الآمال باقفاله عن عمد مصالح البلدان التى تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية مثل المنتجات الزراعية وصناعة المنسوجات، الأمر الذى يؤكد على قيام علاقة تجارية غير متكافئة بين مجموعتى البلدان النامية والصناعية.

ورغم السياسات التجارية الحمائية للبلدان الصناعية فأن التجارة الدولية شهدت تطورا سريعا منذ بداية النصف الثانى من القرن المنصرم وحتى اختتام جولة أورجواى عام ١٩٩٤ فقد زادت التجارة الخارجية بمعدل ٧% سنويا بالمقارنة مع زيادة الناتج المحلى الاجمالى الذى لم يتجاوز ٤% سنويا لقد تعاظم دور قطاع التجارة فى كل بلاد العالم وادى ذلك الى توثيق العلاقات التجارية بين الدول، الى جانب قيام شبكة واسعة من العلاقات المالية والتجارية وارتفاع درجة الاعتماد المتبادل وكان من ايجابياتها اتساع رقعة السوق الدولية مما افسح المجال امام المزيد من تقسيم العمل الدولي. فى نفس الوقت فان العالم عانى من الآثار السلبية لتدويل الحياة الإقتصادية نتيجة للتعرض للصدمات الإقتصادية الخارجية وسرعة انتشارها فى البلاد التى تتولد فيها خاصة الصناعية منها الى بقية انحاء العالم.

وفى الوقت الذى اصبح من المسلم به ان تحرير التجارة يعد ضروريا من اجل الاسراع بعملية التنمية فى ظل إقتصاد عالمى على درجة عالية من التكامل فان لتحرير التجارة سلبيات يؤكدها خبراء المنظمات الدولية:

اولا : ان تحرير التجارة يعرض الصناعات المحلية للخطر وان سياسات الحماية المتبعة فى الدول الأخرى تقيد فرص زيادة صادرات الدول النامية.

ثانيا : يخشى ان يؤدى تحرير التجارة الى تقليص السيطرة الحكومية والاعتماد على نحو غير ملائم على العوامل المجهولة فى الاسواق.

ثالثا : يعتبر احيانا قيام الدول بدافع من نفسها بتحرير التجارة أمرا غير متسم بالحكمة لأن ذلك قد يقلل الحوافز لدى الدول الأخرى للتصرف بالمثل.

بيد أن سلبيات تحرير التجارة لايمكن ان تمحو ايجابياتها التى تتمثل فى الآتي:

١- ان انفتاح التجارة يضمن ان تدفع القوى التنافسية المنتجين المحليين الى تحقيق اكثر مستويات الانتاج كفاءة.

٢- ان انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة فى صورة المنتجات المستوردة والمصدرة حيث يتعين على المصدرين استخدام أفضل انواع التكنولوجيا الملائمة لتحقيق القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية.

٣- يقترن تحرير التجارة بانخفاض اسعار السلع ذلك ان ازالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالاسعار العالمية بالاضافة الى اية تعريفات جمركية متبقية.

بعد قيام النظام التجارى الدولى الجديد اصبح لزاما على مختلف اطرافه ان تبادر الى تحرير التجارة والدخول فى ترتيبات اقليمية لأقامة مناطق تجارة حرة وفى هذا المناخ الدولى تواجه البلدان النامية خاصة تكاليف باهظة لعملية التحرير منها مايتعلق بتخفيض اسعار الصرف الذى يقترن بتلك العملية التى تزيد من التكاليف وتؤدى الى ارتفاع معدل التضخم. كما ان الصناعات التى كانت تتمتع بالحماية سوف تتأثر بمنافسة الواردات ويترتب على ذلك الاستغناء على اعداد كبيرة من العاملين بينما تتحقق زيادة الصادرات ببطئ فى وقت تضع الدول الأخرى حواجز وتدعم صادراتها وهذا هو مأزق تحرير التجارة للبلدان النامية التى تواجه العديد من الحواجز التى تضعها البلدان الصناعية المستوردة لاسيما للسلع كثيفة الاستخدام للعمالة والسلع الزراعية التى تمثل الصادرات الرئيسية لمعظم البلدان النامية ومن بينها الاقطار العربية التى دخلت فى اتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوربى لاقامة مناطق تجارة حرة متوسطية كما سنرى فى موضعه من البحث.

تحرير التبادل التجارى العربى في اطار العمل الإقتصادى المشترك

شغل موضوع تيسير المبادلات التجارية وتسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت اهتمام الدول العربية منذ انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ فالميثاق الذى لازال المرجعية الاكثر ديمومة للعمل العربى المشترك نص فى مادته الرابعة على تشكيل عدد من اللجان الدائمة تأتى فى مقدمتها اللجنة الدائمة للشئون الإقتصادية والمالية تكون مهمتها وضع قواعد التعاون فى الشئون الإقتصادية ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول العربية (كذا). وبالعودة الى وثائق تلك اللجنة التى لفظت انفاسها عام ١٩٥٨ نجد انها قامت فى أول اجتماع لها عقد فى شهر تموز/ يوليو ١٩٤٥ بتحديد اوجه النشاط الذى يجب ان تركز فيه الجامعة جهودها. وكان من بين الموضوعات التى حظيت بأهتمام اللجنة الأمور المتعلقة بالتجارة بين الدول العربية والتى يمكن حصرها فى النقاط التالية: تيسير تبادل المنتجات الاهلية تبادل التمثيل التجارى والبعثات التجارية، تبادل البيانات والاحصاءات التجارية والإقتصادية وتيسير اجراءاتها، تنسيق الاجراءات الجمركية بين الدول الاعضاء، ايفاد بعثات علمية وعملية لدراسة الشئون التجارية والصناعية والإقتصادية فى البلاد العربية، انشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية عربية مشتركة، انشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة وايجاد إتحاد لكل منها، تنسيق المشروعات التجارية والصناعية والمالية وتوحيد المقاييس والمكاييل ولو أمعنا النظر فى هذه التوصيات لوجدناها تشكل خطة مترابطة المحاور واضحة الاهداف للعمل الإقتصادى العربى المشترك منذ انشاء النظام الاقليمى العربى عام ١٩٤٥ حتى اليوم. وخلال اكثر من خمسة عقود قطعتها الجامعة العربية لم يخرج اطار العمل عن المحاور المذكورة فى النواحى المؤسسية والتشريعية للتعاون الإقتصادى بين الدول العربية وان اتخذ صيغا واشكال مختلفة من الآليات والاتفاقات والقرارات.

كان التصور القائم آنذاك ان ازالة حواجز التجارة بين الدول العربية وبعضها وإعطاء ميزة للتبادل التجارى ازاء العالم الخارجى تعتبر خطوة اساسية نحو تعزيز وتنمية الروابط الإقتصادية والاجتماعية بين دول الجامعة العربية. وتعزيزا لهذا التوجه صدر القرار الأول لمؤتمر وزراء المال والإقتصاد العرب المنعقد فى بيروت (٢٥-١٩٥٣/٥/٣١) يقضى بتسهيل تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى والصناعى وقد جاء هذا القرار متضمنا اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الأستيراد الجمركية على ان يكون منشأها احد بلدان الاطراف المتعاقدة كما تضمن القرار الاخذ بمبدأ المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالمصنوعات العربية بنسبة تتراوح بين ٢٠ -٥٠% من التعريفة الجمركية العادية مع جواز الوصول الى الاعفاء الكامل فضلا عن المعاملة التفضيلية بين الدول العربية من حيث اجازات الاستيراد والتصدير.

بعد قيام المجلس الإقتصادى العربى بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى لعام ١٩٥٠ تبنى أول اتفاقية بين دول الجامعة لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧. وكانت هذه الاتفاقية عرضة للعديد من التعديلات التى ادخلت عليها تبعا للظروف الإقتصادية العربية خاصة فى الجداول السلعية الملحقة بها ثم ابرمت ايضا عام ١٩٥٣ اتفاقية تسديد المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ويمكن القول ان هاتين الاتفاقيتين لم يكن لهما اى اثر على تنشيط التبادل التجارى او تدفق الاستثمارات العربية البينية حتى عام ١٩٨١/١٩٨٠ عندما حلت محلهما اتفاقيتان جديدتان للاستثمار وتنمية التبادل التجارى كما سنأتى على بحثه.

تلك اذن كانت البداية لتنظيم العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وتأكيد مدخل تحرير التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها، رأينا من الأهمية ابرازها لنقف بعد نصف قرن ونرى ماذا حقق العرب من نتائج على صعيد المبادلات فيما بينهم حتى بعد ابرام اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة.

اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية

لم يمضى على ابرام اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ ثلاث سنوات لم يتضح خلالها اثر هذه الاتفاقية على حركة تنشيط المبادلات التجارية العربية حتى طرح على المجلس الإقتصادى العربى مقترح لوضع اتفاقية الوحدة الإقتصادية بين دول الجامعة العربية بناء على قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢ فى دمشق. وكان هذا القرار تعبيرا عن الطموح السياسى فى مرحلة من ادق مراحل النضال القومى العربى فى الخمسينيات. وبناء على هذا القرار تم تشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات التى يجب ان تتبع لتحقيقها ودون الدخول فى تفاصيل عمل لجنة الخبراء والأفكار التى طرحت خلالها فان مشروع الاتفاقية تم اقراره من قبل المجلس الإقتصادى العربى بقراره رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥.

تبنت اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية المدخل التبادلى للتكامل الإقتصادى من خلال التحرير السلعى وحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال وممارسة النشاط الإقتصادى وقد تجلى ذلك بوضوح فى قرار مجلس الوحدة الإقتصادية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بأنشاء السوق العربية المشتركة.

قرار إنشاء السوق العربية المشتركة

باشر مجلس الوحدة الإقتصادية العربية اعماله عام ١٩٦٤ وبدافع من الحماسة القومية يومذاك وتطبيقا لنصوص الملحق الخاص بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الإقتصادية العربية والاستعانة بالفنيين والخبراء وتشكيل اللجان الدائمة لدراسة افضل السبل لتنفيذ الاتفاقية سارع المجلس بتشكيل لجنة من الخبراء العرب الحكوميين لوضع مشروع السوق العربية المشتركة وقد صدر لذلك القرار رقم ١٧ فى دور انعقاد المجلس الثانى بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣. وتتلخص احكام هذا القرار فى تحرير التجارة بين الدول الاعضاء عن طريق تحريرها من الرسوم الجمركية على مراحل سنوية متدرجة بدأت مطلع ١٩٦٥ تنتهى بالغائها تماما حسب انواع السلع وعن طريق تحريرها من القيود غير الجمركية وذلك بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة كخطوة اولى نحو تحقيق السوق المشتركة، تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها. وطبقا لقرارات مجلس الوحدة الإقتصادية فقد تم الألغاء التدريجى لكافة الرسوم الجمركية والوصول الى منطقة التجارة الحرة اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٧١ وذلك بين اربع من دول المجلس هى الاردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت الجماهيرية الليبية واليمن وموريتانيا وفلسطين الى عضوية السوق فى وقت لاحق وقد ظلت عضوية السوق محدودة فى الدول السبع المذكورة كما اقتصرت عضوية مجلس الوحدة الإقتصادية على احد عشر دولة عربية [بعد انسحاب كل من الكويت عام ١٩٩٨ ودولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٩٨]. لمعرفة ماتحقق فى مجال التطبيق العملى لقرار السوق العربية المشتركة منذ الوصول نظريا الى منطقة التجارة الحرة فى ١٩٧١/١/١. لابد من دراسة الآثار المترتبة على تنفيذ القرار المذكور على تطور التجارة البينية لدول السوق رغم استحالة قياس هذه الآثار نظرا لأهمية الاتفاقات الثنائية من جهة وعدم الاستقرار البالغ للمبادلات الثنائية من جهة أخري. ومع ذلك فاذا اخذنا المبادلات بين الاقطار العربية بصفة عامة ونسبتها الى تجارتها الخارجية الكلية كمؤشر لبيان ماتحقق من ارتباط إقتصادى بينها فإن هذا المؤشر يكشف ليس فقط عن ان هذه النسبة مازالت ضعيفة وهامشية ولكنها كذلك قد اتجهت للانخفاض والتدهور ما بين سنتى ١٩٦٠و١٩٧٨ حيث شهد العام الأخير بداية القطيعة بين النظم العربية بسبب اتفاقيات كامب ديفد ثم عادت الى معدلاتها السابقة خلال العقد الاخير من القرن الماضي.

ان دراسة التعاون التجارى وتطوير المبادلات الأقليمية تبرز ضعف وتفكك التجارة البينية لاسباب عديدة سنأتى على ذكرها لاحقا.

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى

بين الدول العربية ١٩٨١

لم يكن الوصول الى ابرام اتفاقية جديدة لتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ الا بعد فشل اتفاقية عام ١٩٥٣ واثرها المحدود فى تنشيط المبادلات التجارية والا بعد ان تعثر مشروع السوق العربية المشتركة بين دول مجلس الوحدة الإقتصادية ولعل اكثر الاسباب موضوعية لهذا الفشل والتعثر العربى

لتحرير التبادل التجارى يعود تفسيره الى ان صانعى القرار الإقتصادى العربى لم يعطوا الاهمية الموازية لتطوير الاساس المادى للتبادل.

وفيما يتعلق بالاتفاقية التى ابرمت عام ١٩٨١ لتيسير وتنمية التبادل التجارى نشير اولا الى ظروف ودواعى وضعها واهم المبادئ التى تقوم عليها. حيث تقدمت الكويت بمذكرة الى المجلس الإقتصادى العربى عام ١٩٧٣ لأعادة النظر فى اتفاقية عام ١٩٥٣ من اجل معالجة الصعوبات والعقبات التى ظهرت فى التطبيق او وضع مشروع اتفاقية جديدة تتلائم مع تطور الاوضاع الإقتصادية والعلاقات الصناعية بين الدول العربية وهكذا جاءت توصية لجنة تقييم العمل الإقتصادى العربى المشترك المشكلة فى اطار جامعة الدول العربية بضرورة وضع اتفاقية جديدة للتبادل التجارى لتحل محل اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى اصبحت لاتتماشى مع الاوضاع الإقتصادية فى العالم العربى بسبب التطورات التى لحقت بالهياكل الانتاجية والدخول والانماط التنموية والعلاقات الإقتصادية خلال العقود الماضية وهكذا عكف الخبراء العرب الذين استعانت بهم الادارة الإقتصادية بجامعة الدول العربية على وضع مشروع اتفاقية جديدة اقرها المجلس الإقتصادى والاجتماعى بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٧.

تعتبر هذه الاتفاقية اول اطار تعاقدى يضع التبادل فى اطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الانمائى وهى بذلك تترجم المبادئ الاساسية التى تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الإقتصادى العربى المشترك وميثاق العمل الإقتصادى القومى اللتين اقرتهما قمة عمان الحادية عشرة [نوفمبر ١٩٨٠] فالاتفاقية تتضمن مجموعة من الاعفاءات والافضليات التى تتمتع بها السلع والمنتجات العربية فى اطارها اضافة الى ماتوفره من حماية للسلع العربية فى مواجهة السلع الاجنبية المثيلة او البديلة ومواجهة حالات الاغراق وسياسات الدعم التى تمارسها الدول غير العربية المصدرة للاسواق العربية.

كما تقوم الاتفاقية الجديدة لعام ١٩٨١ على عدد من المبادئ المهمة مثل الربط بين الجوانب الانتاجية والتبادلية والخدمية والتدرج الانتقائى فى تحرير التبادل التجارى من القيود والرسوم المفروضة ومبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين اطراف العلاقات التبادلية وتوفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير احكام الاتفاقية فى مجالات الانتاج والتبادل والخدمات واستبعاد اللجوء الى العقوبات الإقتصادية بالنسبة للمخالفات القومية وبقرار من المجلس الإقتصادي. اما المبدأ الأخير والمهم الذى جاءت به الاتفاقية فهو انشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجرى انتقائها سنويا وفقا لأولويات وضوابط [مثل حجم الانتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتوجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربى فيها والاهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الإقتصادي] كى تتمتع بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الادارية والاجراءات الداخلية وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الاجنبية المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركى المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق فى السوق العربية.

اعتمد تطبيق الاتفاقية خلال المرحلة الأولى [١٩٨٧-١٩٩٦] على آلية التفاوض فى تحرير التجارة بموجب قوائم سلعية يتفق عليها ويجرى اعتمادها من قبل المجلس الإقتصادي. خلال تلك السنوات لم تتجاوز قائمة السلع المحررة او المعفاة عبر التفاوض من كافة القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية العشرين سلعة صناعية اما القائمة الثانية المكونة من ٣٦ سلعة فظلت رهن التفاوض فى لجنة المفاوضات التجارية ولم تتوصل اللجنة الى اتفاق بشأن تحريرها.

ان آلية التفاوض هذه لتحرير التجارة العربية لم تؤد الى نتائج سريعة فى تطبيق الاتفاقية ازاء عدم حماس الدول الموقعة لتحرير سلعها طبقا لجدول زمنى محدد كما ان السماح للدول المتفاوضة باختيار قوائم السلع المحررة من شأنه ان يؤدى الى تحيز الدول فى حصر الاعفاءات فى سلع لاتنافس السلع المصنعة محليا وبما ان الهياكل الانتاجية للدول العربية متشابهة الى حد كبير فأنه توجد فئة قليلة من السلع المصنعة التى ليس لها مثيل فى الصناعات العربية لتكون مؤهله للاعفاءات.

من المآخذ التى وردت حول اتفاقية عام ١٩٨١ انها لم تحتوى على آلية لتعويض وتعزيز تكافؤ المكاسب والفرص من تحرير التجارة البينية وأدى غياب آلية كهذه الى تثبيط بعض الدول عن الاسراع فى تحرير تجارتها البينية.

تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ومشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بات واضحا بعد انتهاء جولة أورجواى لمفاوضات الجات وتوقيع اتفاقات مراكش ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية، ان النظام التجارى الدولى الجديد يقضى بعدم قبول الترتيبات التى لاتصل الى حد تحرك جدى نحو

منطقة تجارة حرة او إتحاد جمركى خلال أجل محدود. ذلك ان نمط العلاقات الثنائية بين الدول العربية لم يعد يستجيب لمتطلبات الجات كآلية للاستثناء من حكم الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم فقد وجدت الدول العربية وبشكل خاص الاعضاء منها فى الجات ان مصالحها الإقتصادية الوطنية معرضة للمخاطر بفعل التحرير العالمى للسوق السلعية واسواق رأس المال وهى لم تصل بعد الى درجة من التطور يسمح لشركاتها بالمنافسة فى اسواقها الوطنية او فى الاسواق العالمية.

وفى جانب آخر من العلاقات الإقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة الشريك التجارى المهم للدول العربية بدأ الإتحاد الاوربى سياسة متوسطية جديدة قائمة على اساس المشاركة والغاء نظام المزايا التفضيلية الممنوحة من جانب واحد وفقا للنظام التجارى السابق واستبداله بنظام المعاملة بالمثل وفقا لنظام التجارة العالمى الجديد اى تبادل المزايا بين الطرفين دون مراعاة للفارق فى مستويات التطور الإقتصادي.

فى محيط هذا المناخ الدولى الجديد صدر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد فى القاهرة بتاريخ ٣٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٦ تكليف للمجلس الإقتصادى والاجتماعى للاسراع بأقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري. وتنفيذا لذلك وبعد اعمال تمهيدية ثرية إتخذ المجلس الإقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية القرار رقم ١٣١٧ بتاريخ فبراير/ شباط ١٩٩٧ بالاعلان عن اقامة المنطقة خلال مدة عشر سنوات* بدءا من اول يناير/ كانون الثانى ١٩٩٨ وفقا لبرنامج زمنى للتخفيض من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية ذات المنشأ الوطنى المتبادلة بين الدول الاعضاء المصدقة على اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية [حاليا جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وجيبوتى وجزر القمر] غير ان من الملاحظ ان اقرار التحرير الكامل للتجارة العربية فى بحر عشر سنوات قد شمل تحويل كامل السلع الصناعية المكونة من عشرين مجموعة سلعية من التحرير الكامل[وفقا لقرارات المجلس الإقتصادى السابقة] الى التحرير التدريجى خلال المدة المذكورة [١٠ سنوات] اما السلع الزراعية فقد خضعت لمبدأ التحرير التدريجى بهدف الوصول الى التحرير الكامل لها مع نهاية مدة اقامة منطقة التجارة الحرة على الا تحدد الدول العربية السلع التى ترغب فى ادراجها ضمن الرزنامة الزراعية وامكانية الاستثناء لعدد محدود من السلع الزراعية لتأجيل التحرير التدريجى عنها. علما بان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى تنص فى مادتها السادسة على اعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواء فى شكلها الأولى او بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد. وبعد اليس من حقنا ان نتساءل عن سبب معقول وراء التخلى عن تحرير قائمة السلع الصناعية الـ ٢٠ مجموعة واخضاع السلع الزراعية المحررة اساسا بموجب الاتفاقية الى القيود الادارية افلا يمثل ذلك خطوة تراجعية الى الوراء؟

البرنامج التنفيذى لأقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبري

فى قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ وافق المجلس الإقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذى تضمن القواعد والاسس والجدول الزمنى الذى تلتزم بموجبه الدول الاطراف فى الاتفاقية بالتحرير التدريجى للسلع العربية التى تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كما تضمنت القواعد والاسس مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج. اما تعريف ومعالجة الاغراق فتتبع نفس الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الاغراق ومن الامور الهامة التى اخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذى لها. كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الاقل نموا فافرد لها بندا خاصا بالمعاملة ومنحها معاملة تفضيلية على ان تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة

---

* وافق المجلس الإقتصادى والإجتماعى لجامعة الدول العربية على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهى من الأول من يناير ٢٠٠٥ تنفيذا لقرار القمة العربية بعمان (٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠١) انظر القرار ١٤١٧ للمجلس الإقتصادى والاجتماعى بدورته ٦٨ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢.

المجلس الإقتصادى والاجتماعى عليها وحدد المجلس هذه الدول وفقا لتصنيف الامم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة.

تشكلت بموجب البرنامج اربع لجان الأولى وهى لجنة التنفيذ والمتابعة وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما يتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه كما تتولى دراسة القوانين والاجراءات الجمركية لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة فى البرنامج وحدد جدولا زمنيا لانعقادها كل ثلاثة اشهر وتتولى دراسة التقارير التى تقدمها اللجان الأخرى ومدى التقدم فى تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل التى تواجها فى التطبيق والحلول المقترحة والاساليب التى تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج. اما اللجنة الثانية فهى لجنة المفاوضات التجارية التى اوكل اليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول الاعضاء بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها واسلوب معالجتها فى اطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذى اما اللجنة الثالثة فهى لجنة قواعد المنشأ العربية لاغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتطبيق البرنامج التنفيذى واخيرا لجنة المتابعة فقد عهد بالادارة العامة للشئون الإقتصادية القيام بمهام الامانة الفنية لاجهزة الاشراف والتنفيذ للبرنامج حيث تتولى اعداد مشاريع جداول اعمال اللجان واعداد تقرير سنوى عن سير التجارة بين الدول الاعضاء ومدى اثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاهات معدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية.

نتائج التطبيق للبرنامج التنفيذي

مع بداية عام ٢٠٠٢ تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد دخلت عامها الخامس وفقا للبرنامج التنفيذى الذى بدأ تطبيقه فى ١٩٩٨/١/١. ولعل هذه الفترة المنصرمة من التطبيق للتحرير التدريجى للتجارة العربية تعد كافية لمعرفة مدى التزام اطراف المنطقة حتى الان بتنفيذ مالتزموا به واعلنوا قبولهم له امام شعوبهم والعالم. ولعل رصد المعوقات التى تواجه التطبيق افضل مؤشر على جدية الالتزام واستقراء مستقبل انشاء منطقة التجارة الحرة فى موعدها المحدد له مطلع عام ٢٠٠٧. ناهيك عن مراجعة بيانات التجارة الخارجية للدول الاطراف خلال الفترة الماضية لمعرفة مدى التقدم المحرز فى السير لانجاز المنطقة ولكننا نلاحظ فى البداية ان الدول العربية التى اعلنت انضمامها الى منطقة التجارة الحرة هى ١٤ دولة من مجموع ١٩ دولة مصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى والدول التى لم تنضم بعد هى الدول العربية الأقل نموا [فلسطين، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن] وتتوقع الادارة العامة للشئون الإقتصادية بجامعة الدول العربية ان تخصيص برنامج دعم فنى ومادى لهذه الدول الخمس سيؤدى الى اسراعها فى الانضمام الى المنطقة مع ان عددا منها قد بدأ باتخاذ اجراءات تنفيذيه تمهيدا لأنضمامها الى المنطقة لاسيما السودان واليمن اللتان اعرب ممثليهما عن قرب الانتهاء من هذه الاجراءات.

معوقات التطبيق

ان تحرير التجارة فيما بين الدول العربية بهدف زيادة حجمها لا يتحقق فقط من خلال ازالة الرسوم الجمركية وانما يتطلب كذلك اتخاذ العديد من الاجراءات لتذليل العقبات التى تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف ومن اهمها ازالة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية واعادة التقييم الجمركى على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.. ولعل موضوع الاستثناءات السلعية يشكل العقبة الكأداء التى ستؤدى فى حال استمرارها بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى نقطة الموت وسنعرض لهذه العقبات على التوالي:

١- الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل: نصت الفقرة ٤ من المادة الأولى من البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة على ان يشمل التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وكان من المفترض ان تقوم الدول العربية بادماج هذه الرسوم والضرائب ضمن هيكل تعرفتها الجمركية قبل ايداعها لدى الامانة العامة كما هى فى ١٩٩٧/١٢/٣١ وليتم التخفيض التدريجى على اساسها الا ان العديد من الدول العربية لم يقم بذلك وتقوم لجنة المفاوضات التجارية على التفاوض بشأن هذه الرسوم واخضاعها للتخفيضات الجمركية او ازالتها نهائيا .

٢- اعادة التقييم الجمركي: يعتبر اعادة التقييم الجمركى احد المعوقات التى تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وتنجم اعاقة التطبيق ليس فقط عن

التعسف فى تحديد القيمة الخاصة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء وانما تنجم ايضا عن تطبيق اعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دولة أخرى غير عربية مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة ويحد من قدرتها التنافسية امام السلع الاجنبية التى لايطبق عليها اعادة التقييم. وتشير مصادر الادارة الإقتصادية الامانة الفنية لمنطقة التجارة العربية الحرة ان السبب الحقيقى وراء احداث تغيير قواعد اعادة التقييم لزيادة الرسم الجمركى المحصل على السلع المستوردة وان مثل هذه التعديلات فى قواعد احتساب القيمة لاغراض الرسم الجمركى تعتبر مخالفة لاحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية وتقترح الادارة الإقتصادية لعلاج هذا الامر ان يتم اقرار قيمة فاتورة المستورد فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الاعضاء.

٣- قواعد المنشأ التفصيلية: يتطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية استكمال اعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ان غياب مثل هذه القواعد كان سببا اساسيا فى طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات تجنبا لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية وذلك فى حالة الاستمرار فى تطبيق قواعد المنشأ الانتقالية التى تستخدم قاعدة القيمة المضافة وحدها كما يجرى به العمل حاليا. من جهة اخرى فان تحقيق تكامل الانتاج بين الدول العربية يعتبر احد الأهداف الهامة لهذه المنطقة ولايتحقق إلا من خلال اعتماد قواعد منشأ تراكمية تتيح للدول اعضاء المنطقة تحقيق منتج عربى بمشاركة عناصر انتاج من عدة دول عربية وبخطوات تصنيعية متدرجة. ولازال هذا الموضوع قيد الدراسة والمناقشة فى لجنة قواعد المنشأ التى عقدت لهذا الغرض اجتماعها الأخير فى الأول والثانى من اغسطس ٢٠٠١ بالقاهرة ويبدو ان الموافقة بالاجماع حول قواعد المنشأ التفصيلية لم يتحقق نظرا لتحفظ بعض الدول الاعضاء وقد نظرٰ المجلس الإقتصادى فى تقرير اللجنة فى دورته ٦٨ (سبتمبر ٢٠٠١) وقرر احالة مشروع قواعد المنشأ للسلع العربية الى اللجنة الفنية لدراسته مرة أخرى فى ضوء ملاحظات الدول الاعضاء.

٤- نقص الشفافية وشح المعلومات: ان اكثر العقبات امام التطبيق هو عدم تزويد الامانة العامة بالبيانات والوثائق والاجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول العربية الاعضاء والخاصة بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة فالدول الاعضاء ملزمة بتزويد الادارة الإقتصادية بجامعة الدول العربية بأى مستجدات على سياساتها التجارية والمالية والإقتصادية والتى يكون لها تأثير على عملية تطبيق المنطقة. وتشكو الامانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل مايطرأ من تغييرات سواء من خلال نقاط الاتصال او من خلال المندوبيات الدائمة. وهناك ايضا البيانات الاحصائية التى تحتاجها الامانة الفنية فى دراساتها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الإقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر فى عملية الانضمام للمنطقة وتحديد اثر الاستثناءات على المبادلات التجارية العربية البينية ورغم قرارات المجلس الإقتصادى والاجتماعى بالحث على تزويد الادارة الفنية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية فان استجابة الدول لذلك محدودة.

٥- الاستثناءات: ان احد المعايير المهمة لقياس مدى التزام الدول العربية بتطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية مايتعلق بقوائم الاستثناءات التى حصلت عليها ست دول اعضاء فى المنطقة بموافقة المجلس الإقتصادى والاجتماعى وهذه الدول هى الاردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب. وتثير هذه الاستثناءات جدلا حول جدوى اقامة منطقة التجارة الحرة بسبب القوائم المطولة من الاستثناءات حيث يخشى معها ان تكون المنطقة خالية من السلع. وكان المجلس الإقتصادى قد وافق على منح الاستثناء لمجموعة من السلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة اقصاها ثلاث سنوات تبدأ فى ١٩٩٩/٩/١٦. لقد بلغ عدد السلع المستثناه ١٩٠٤ سلعة [انظر الجدول]. وازاء خطورة الاستثناءات التى يمكن ان تفرغ منطقة التجارة الحرة من محتواها اتخذت القمة العربية الثالثة عشرة بعمان [٢٠٠١] قرارا تضمن خطوات تنفيذية لتفعيل منطقة التجارة الحرة ونص فى الفقرة الثانية من القرار على [تقليص الاستثناءات السلعية التى اقرها المجلس الإقتصادى والاجتماعى وفقا لاحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي.. والالتزام بالضوابط والقواعد السابق اقرارها من المجلس الإقتصادى بالنسبة لهذه القوائم، والتأكيد على الغاء الاستثناءات وفق الجدول الزمنى المقرر وحث الدول الاعضاء على عدم التقدم بأية طلبات استثناء جديدة] واستنادا الى هذا القرار فقد نظر المجلس الإقتصادى والاجتماعى بدورته ٦٨ [القاهرة ١٠-٢٠٠١/٩/١٣] فى تقليص الاستثناءات وقرر حث الدول

الممنوحة لها على تقليصها وابلاغ ذلك الامانة العامة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠١ كما قرر ان تقوم الدول التى منحت استثناءات تنتهى فى ٢٠٠١/٩/١٦ بابلاغ منافذها الجمركية بالغاء هذه الاستثناءات وتطبيق التخفيض عليها فورا بنسبة ٤٠% من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل.

لقد اجهضت قوائم الاستثناءات اول منطقة تجارة حرة اقيمت فى اطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية فى الفاتح من يناير ١٩٧١ وبترخيص ايضا من المجلس.. فهل ستؤدى الاستثناءات هذه المرة الى ذات النتيجة التى آلت اليها قبل اكثر من ثلاثين عاما ام اننا نمضى مع المجلس الإقتصادى والاجتماعى فى تفاؤله وارتياحه للتقدم المحرز.. ولارتياحه لسير اعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة [وهما لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية]. كما جاء فى قراره رقم ١٣٩٨ المتخذ فى دورته السادسة والستين بدمشق [١١-٢٠٠٠/٩/١٤] نرجو الا يكون ذلك الارتياح اغراقا فى التفاؤل لان القرار المتخذ آنفا يحمل عددا من الاشارات التى تحول هذا [الارتياح] الى قلق مشروع ذلك ان المجلس يشير الى القيود والمعوقات التى تعترض انشاء المنطقة وانه يتطلب كما يرى لازالتها التعامل معها بشفافية تامة ووضوح وتعاون الاطراف المعنية [الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة] للتعرف عليها وازالتها بشكل يؤمن المصالح الإقتصادية لجميع الاطراف فى المنطقة.

ورغم خطورة الاستثناءات على مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فان التقرير الإقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠ يشير الى ان مجموع الاستثناءات التى اقرها المجلس الإقتصادى والاجتماعى وفق اسس وضوابط محددة تم فيها مراعاة الاوضاع الإقتصادية والاجتماعية للدول الراغبة لفرض بعض الاستثناءات يجب الا تثير القلق بمستقبل المنطقة فقد منحت هذه الاستثناءات لفترات زمنية محددة لم يتجاوز اقصاها الثلاثة سنوات يتم بعدها الغاء الاستثناء نرجو الا يكون الاستثناء هو القاعدة هذه المرة!

جدول
الدول المستفيدة من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	تاريخ نفاذ الاستثناء	آخر تاريخ لانتهاء الاستثناءات	عدد السلع المستثناه	السلع التى ينتهى استثناؤها	
				سبتمبر ٢٠٠١	سبتمبر ٢٠٠٢
المملكة الإردنية الهاشمية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٣٥	١٤	٢١
الجمهورية التونسية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	١٥٥	١	١٥٥
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	١٩٩	٥١	١٩٩
الجمهورية اللبنانية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٤٧	٠	٤٧
جمهورية مصر العربية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٦١٧	٠	٦١٢
المملكة المغربية	١٩٩٩/٩/١٦	٢٠٠٢/٩/١٥	٧٩٩	٠	٧٩٩
مجموع السلع المستثناة			١٩٠٤	٦٦	١٨٣٨

ويبين الجدول الدول العربية المستفيدة من الاستثناء وتاريخ نفاذ الاستثناءات وتاريخ انتهاؤها وعدد السلع المستثناة لكل دولة عربية ويظهر الجدول أن عدد السلع المستثناة التى وافق عليها المجلس الإقتصادى والاجتماعى بلغ ١٩٠٤ سلعة عند مستوى ستة أرقام عشرية أو أعلى من تصنيف النظام المنسق وأن عدد السلع التى تنتهى فترة استثنائها فى سبتمبر ٢٠٠١ هو ٦٦ ومن ثم يكون الباقى للسنة القادمة ١٨٣٨ سلعة.

تشكل الدول العربية الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا موسعة يصل عدد سكانها حوالى ١٨٠ مليون نسمة بنسبة ٦٦% من مجموع سكان العالم العربى ويبلغ متوسط الدخل الفردى ٣٠٠٠ دولار امريكى وذلك مقارنة بمتوسط الدخل الفردى للدول العربية مجتمعة والبالغ ٢٢٧٧ دولار ويبلغ الناتج المحلى الاجمالى للدول الاعضاء فى المنطقة ٥٢٢ مليار دولار اى مايعادل قرابة ٩٠% من الناتج الاجمالى العربى ومع ذلك فان هذه المجموعة تعتبر اكثر الدول العربية انكشافا على العالم الخارجى حيث يصل معدل انفتاحها مقاسا بنسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٤٥٫٥% فى عام ١٩٩٨.

واستنادا الى آخر البيانات المتاحة فى التقرير الإقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٠ فأن منطقة التجارة العربية البينية تشكل صادراتها البينية حوالى ٩٠% من

اجمالى الصادرات البينية العربية فى عام ١٩٩٨ كما تقدر اهميتها النسبية الى جانب الواردات العربية البينية بحوالى ٧٠% لنفس العام وبالمقارنة مع عام ١٩٩٧ نجد ان السوق العربية قد ازدادت اهميتها النسبية فى اجمالى صادرات الدول الاعضاء فى المنطقة من ٩% عام ١٩٩٧ الى ١١,٦% عام ١٩٩٨ فى حين انخفضت اهمية السوق العربية فى اجمالى واردات الدول الاعضاء فى المنطقة من ١٢,٨% عام ١٩٩٧ الى ٨,٦% عام ١٩٩٨.

ورغم ان التقرير الإقتصادى العربى الموحد يرى انه من السابق لأوانه قياس مدى تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدلات التجارة العربية البينية خلال الاعوام الثلاثة الماضية من التطبيق فقد حاولنا الرجوع الى احدث البيانات المتعلقة بالتجارة البينية ولاحظنا ان نسبة الصادرات البينية الى الصادرات الاجمالية قد حققت متوسط نمو ٨,٦% خلال الفترة (٩٥-٢٠٠٠) بينما حققت نسبة الواردات البينية الى الواردات الاجمالية متوسط نمو ٨,٨% لنفس الفترة.

كفاءة التجارة العالمية

تعنى كفاءة التجارة تعظيم المنافع الإقتصادية المترتبة على عملية التبادل الدولى من خلال تعزيز القدرة الانتاجية للمصدرين وقدرتهم التنافسية فى الاسواق الخارجية بيد أن هناك عدد من العوائق التى تحد من كفاءة التجارة العربية وتحتاج الى معالجة. وهذه العوائق هي:

١- الممارسات التجارية او ممارسات الاعمال، فهى غير واضحة ومعقدة لدى جميع اطراف المعاملة التجارية لاسيما التعقيدات البيروقراطية والإدارية المتعلقة باجازات التصدير والاستيراد.

٢- الشفافية او معلومات التجارة التى يتطلب توافرها للجميع وتحديثها ومراقبتها للتأكد من قيمة السلع المستوردة.

٣- القوانين المتعلقة بقطاعى البنوك والتأمين وهى بحاجة الى تحديث وتطوير جذري.

٤- قوانين الجمارك وممارسات الجهاز الجمركى والتى تعيق كثيرا عمليات الاستيراد والتصدير.

٥- شبكة الاتصالات وعدم انتشارها بسرعة بين البلدان العربية.

٦- المعوقات المتعلقة بوسائل النقل بمختلف اشكاله.

ان تطوير التجارة العربية البينية يتطلب العمل على رفع مستوى الكفاءة وان التعاون بين الدول العربية اصبح ضروريا لمكافحة عمليات التهريب التى تضر بكفاءة التجارة.

هناك سلسلة من الخطوات المطلوبة لتحقيق كفاءة التجارة العربية من بينها تشخيص القيود ونقاط الاختناق فى سلسلة انجاز المعاملات التجارية والمدفوعات وكذلك تشخيص الحلول لاستخدام احدث الوسائل التكنولوجية وتطوير الممارسات من خلال تبسيط الاجراءات وتوحيد المراحل المختلفة لانجاز العملية التجارية. واخيرا فان كفاءة التجارة العربية تعتمد ايضا على تقديم اسعار افضل للسلعة التصديرية علما بان اسعار السلعة تتأثر بتكلفة التمويل والخدمات المصرفية وضمان الأئتمان وضمان الصادرات والتأمين كما تعتمد على تقديم خدمات افضل للمستورد الاجنبى وعلى مدى حماية المصدر من مخاطر عدم السداد لقيمة البضاعة المصدرة. ولتشجيع التجارة العربية البينية خاصة فى مجال التمويل وضمان الصادرات استحدث صندوق النقد العربى برنامج تمويل التجارة فى منتصف الثمانينات كما استحدثت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برنامج ضمان الصادرات وهما آليتان مهمتان لتنشيط التبادل التجارى بين البلدان العربية.

مناطق التجارة الحرة الثنائية فى الوطن العربي

لاينظر الى اتفاقات التجارة الثنائية على انها آلية موجبة لتنمية التبادل التجارى وكثيرا ماتبرز سلبياتها من خلال ترتيبات السقوف المتفق عليها كصفقات متكافئة عادة للسلع موضع التبادل وحرص كل طرف على عدم تجاوز تلك السقوف واقتران تلك الاتفاقات التجارية باتفاقات الدفع الثنائية اما بعملة حسابية او بعملة قابلة للتحويل. من جهة اخرى فان اتفاقات التجارة المتعددة الاطراف التى تأخذ بنظام الافضليات التجارية تعزز تنمية المبادلات التجارية لاسيما اذا رافقها إتحاد لتسوية المدفوعات الجارية.

غير ان قيام النظام التجارى الدولى بعد توقيع اتفاقات الجات ١٩٩٤ حمل معه تيارا جديدا لتحرير التجارة العالمية وتعميم مزايا الدولة الاولى بالرعاية لذلك بادرت كثير من دول العالم الى طلب لانضمام الى منظمة التجارة العالمية ودخلت فى مفاوضات لهذا الغرض كالصين على سبيل المثال وبعض الدول العربية.

وفى الوقت الذى تسير فيه كثير من الأقاليم فى العالم نحو اقامة التكتلات الإقتصادية وخاصة فى صيغتها الدنيا

منطقة التجارة الحرة فان صيغة منطقة التجارة الحرة على المستوى الثنائى اصبح لها حضور بين الدول العربية رغم وجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ففى غضون السنوات الثلاث الماضية وبدءا من عام ١٩٩٨ شهدنا توقيع عدد من اتفاقات مناطق التجارة الحرة العربية الثنائية التالية:

١- اتفاقية التبادل الحر بين مصر وتونس ١٩٩٨/٣/٥.

٢- اتفاقية التبادل الحر بين مصر والمغرب ١٩٩٨/٥/٢٧.

٣- اتفاقية التبادل الحر بين مصر ولبنان ١٩٩٨/٩/١٠.

٤- اتفاقية التبادل الحر بين مصر والأردن ١٩٩٨/١٢/١٠.

٥- اتفاقية التبادل الحر بين مصر والعراق ٢٠٠١/١/١٨.

٦- اتفاقية التبادل الحر بين مصر وسوريا ٢٠٠١/١/٣١.

٧- اتفاقية التبادل الحر التونسية المغربية ١٩٩٩/٣/١٦.

٨- اتفاقية التبادل الحر التونسية الاردنية ١٩٩٨/٤/٢٢.

٩- تفعيل اتفاقية التعاون الإقتصادى والتجارى الفنى بين تونس والكويت ١٩٩٩.

١٠- اتفاقية التبادل الحر بين العراق وتونس ٢٠٠١.

١١- الاتفاق السورى اللبنانى الموقع فى يناير كانون الثانى ١٩٩٧.

وهناك مساعى تبذلها الدول العربية لابرام اتفاقات ثنائية لاقامة مناطق تجارة حرة لاسيما تلك التى يقودها العراق مع كل من الجزائر واليمن ولبنان والاردن. لقد تضمنت بعض هذه الاتفاقات التحرير الفورى للسلع الوطنية المتبادلة بينما اخضع البعض الآخر منها لفترة زمنية قد تفوق المدة المحددة فى البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهى عشر سنوات، وهى بذلك تخالف اوتعطل العمل باحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى واحكام البرنامج التنفيذي. ويشير التقرير الإقتصادى العربى الموحد الى المخاوف من تضمين بعض هذه الاتفاقيات لقوائم سلبية او استثناء لسلع تفرض قيودا تفوق تلك التى اقرها المجلس الإقتصادى ذلك ان المنطقة الكبرى تمثل الحد الأدنى من التعامل التفضيلى بين الدول العربية اى ان الدول العربية اذا رغبت فى اقامة علاقات تجارية ثنائية او متعددة الاطراف خارج نطاق منطقة التجارة الحرة العربية فعليها ان تتبادل فيما بينها مزايا تفضيلية وتمنح اعفاءات لاتقل عما تقدمه منطقة التجارة الحرة العربية وهذا يعنى ان نمط العلاقات الثنائية بين الدول العربية اصبح محكوما بحد ادنى على المستوى القومى وهو مستوى منطقة التجارة الحرة العربية التى سيتم تنفيذها خلال عشر سنوات وعلى المستوى الدولى منطقة تجارة حرة لاتتجاوز مدة تنفيذها اثنى عشر سنة مع اضافة شرط آخر ينطبق على كافة مناطق التجارة الحرة الثنائية او المتعددة الاطراف وهو ان لايقل حجم التبادل فيها عن ٨٠% من حجم المبادلات التجارية بين الدول الاطراف.

خلاصة القول ان السعى لانشاء مناطق تجارة حرة ثنائية بين دولتين عربيتين او بين محاور تجارية اقليمية يسرع فى تبادل الاعفاءات على نطاق أوسع بين كافة الدول العربية ويقصر من المدة المطلوبة للوصول الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى الى أقل من عشر سنوات اذا ما استطاعت المنطقة الكبرى من استيعاب الاتفاقات الثنائية وشبة الاقليمية بأسلوب التنسيق ثم الاندماج بحيث تدخل الدول المعنية فى المنطقة من حيث انتهت فى اتفاقياتها الأخرى.

مناطق التجارة الحرة الاقليمية فى الوطن العربي

١- اتفاق الاعلان الرباعى فى اطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية

خلال اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية المنعقدة فى بغداد بتاريخ ٢٠٠١/٦/٧ وقع الوزراء المختصون فى كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا اتفاقا رباعيا لاعلان بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة ويستند الاعلان الى مايلي:

١- احكام قرار انشاء السوق العربية المشتركة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ المصدق عليه من قبل السلطات التشريعية فى كل من الاردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن.

٢- قرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية رقم ١٠٩٢ فى دورته الثامنة والستين بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ المتضمن اعتماد البرنامج التنفيذى لأستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.

٣- البروتوكولات التنفيذية لأقامة منطقة تجارة حرة بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة العراق الموقع فى ١٨ يناير ٢٠٠١، وحكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية العراق الموقع فى ٣١ يناير ٢٠٠١.

وقد تضمن الاعلان الرباعى عن اتفاق بلدانه على مايلي:

اولا: الاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الاربعة الموقعة على هذا الاعلان تتضمن الغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى ذات الاثر المماثل والقيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطنى فى كل منها وذلك طبقا لأحكام البروتوكولات المشار اليها اعلاه وقرار انشاء السوق العربية المشتركة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤.

ثانيا : توحد التشريعات والانظمة الجمركية بين الدول الاطراف فى هذا الاعلان خلال ثلاث سنوات تبدأ من اول يناير عام ٢٠٠٢ ويعلن بعد هذا الموعد انشاء إتحاد جمركى فيما بينها.

ثالثا : تقوم كل دولة طرف فى هذا الاعلان باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذه.

واجاز الاعلان لأى دولة عربية الانضمام مباشرة الى هذا الاعلان بأخطار يوجه للأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية ويبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع العربية المنشأ بالنسبة للدول المنضمة بعد ثلاث شهور من تاريخ الانضمام.

ان توقيع هذا الاعلان يفسر الى حد كبير رغبة اطرافه التعجيل باقامة منطقة التجارة الحرة وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة وكخطوة نحو هذا الهدف تبادر الدول الأعضاء الى اقامة الإتحاد الجمركى عام ٢٠٠٥ وتفيد مصادر مجلس الوحدة الإقتصادية ان هناك اتصالات تجرى مع كل من الاردن والسودان للانضمام الى الاعلان وبذلك تشكل هذه الدول الست نواة لتكتل إقتصادى عربى عتيد.

٢- منطقة التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي:

يتوافر عدد من الاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية بين بلدان الخليج العربى تجعل من قيام اى صورة للتكامل الإقتصادى بين هذه البلدان أمرا ميسورا ذلك ان الخصائص العامة لإقتصاديات اقطار الخليج تتصف ببعض الصفات المشتركة لعل أهمها ان هذه الاقطار تتكون من وحدات إقتصادية صغيرة سواء من ناحية المساحة او من ناحية عدد السكان ماعدا السعودية كما تعتمد هذه الاقطار على مصدر رئيسى واحد للدخل وهو النفط الذى يسهم بنسبة مرتفعة فى اجمالى الناتج المحلى وفى الصادرات حيث تشكل الموارد النفطية نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الاجمالى اما صادرات النفط فتمثل القسم الأعظم من اجمالى الصادرات. ان الاهمية الفائقة لقطاع النفط فى إقتصاديات الخليج تعكس فى نفس الوقت ضآلة قطاعات الانتاج السلعى الأخرى الاساسية فى تكوين البنيان الإقتصادي.

لقد ترتب على اهمية وضع النفط فى سوق الطاقة العالمى وارتفاع اسعار صادراته تنامى حجم العوائد وبالتالى حجم الناتج القومى لاقطار الخليج العربى وارتفاع نصيب الفرد منها كما تتميز هذه الاقطار بطبيعة إقتصادها التصديرى والدرجة العالية لاعتمادها الخارجى فى حقل الانتاج والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا ان اعتماد الصادرات فى اقطار الخليج على سلعة اولية واحدة هى النفط تعكس فى الوقت نفسه مدى ارتفاع درجة انكسار إقتصادها وهشاشته لأى عامل خارجي يؤثر على السوق النفطى الدولى وبالتالى تعرض انشطتها وفعالياتها الداخلية للتأثر بالعوامل الخارجية.

وثمة سمة اخرى مشتركة تتمثل بالنظام الإقتصادى الحر الذى تتبعه هذه الاقطار فى قضايا التبادل التجارى والاستثمار وتحويل العملة فلا تطبق اى من اقطار الخليج العربى اى نوع من نظم الرقابة على الصرف وتتمتع علاقتها بقدر من الاستقرار فى قيمتها تجاه العملات الرئيسية فضلا عن قابليتها للتحويل. ان هذه البنية الإقتصادية المتشابهة تساعد ايجابيا على تطبيق اى صيغة تكاملية خاصة اذا كانت فى صورة منطقة للتجارة الحرة او إتحاد جمركى مع توفر الاطار المؤسسى القائم منذ عام ١٩٨١ ممثلا فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذى وضع لهدف التكامل الإقتصادى بين بلدانه الاتفاقية الإقتصادية الموحدة الموقعة فى ١٩٨٣/٣/١ والتى تعتبر محور الانشطة التى يجرى تحقيقها. ففى مجال المواطنة الإقتصادية او المساواة فى المعاملة بين دول المجلس تم السماح لمواطنى الدول الاعضاء الطبيعيين والاعتباريين بممارسة معظم الانشطة الإقتصادية ومساواتهم تدريجيا بمواطنى الدول التى يمارسون فيها تلك الانشطة ولتحقيق هذه الخطوات فقد تم الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطنى وكذلك السماح

للمنتجين بتصدير منتجاتهم الى اية دولة عضو مباشرة ودون الحاجة الى وكيل محلي ومنح التسهيلات اللازمة للبواخر والسفن المملوكة لأى من الدول الاعضاء او مواطنيها ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية كما تم اقرار العديد من الوثائق بهدف تقريب وتوحيد الاجراءات والنظم والقواعد والقوانين ومنها النماذج والسجلات الموحدة للجمارك وانظمة الحجر الزراعى والبيطري... الخ اما بالنسبة الى توحيد المواقف على المستوى الدولى فى مواجهة الشركاء التجاريين فقد تم اقرار حدود دنيا للتعريفة الجمركية وهى ٤% وابرام اتفاقية للتعاون الإقتصادى بين دول المجلس والجماعة الأوروبية دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من يناير ١٩٩٠ لقد كانت اهم التحديات التى واجهت دول مجلس التعاون الخليجى هى توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجى وتنسيق السياسات النقدية والمالية وعلى الاخص اسعار صرف العملات.

لقد كان هناك توافق بين دول المجلس على قواعد الاستثناء من الرسوم الجمركية بموجب المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية الإقتصادية الموحدة وكذلك الموافقة على ماجاء فى توصية المجلس الوزارى حول التعريفة الجمركية الموحدة.

ونورد ادناه نتائج تطبيق الاتفاقية الإقتصادية فى مجال تحرير المبادلات التجارية :

- تحقيق منطقة التجارة الخليجية الحرة من خلال الغاء الرسوم الجمركية على كافة السلع ذات المنشأ الوطنى على الا تقل القيمة المضافة لها عن ٤٠% فضلا عن السماح بتصدير السلع ذات النشاط الوطنى الى اى من الدول الاعضاء دون الحاجة لوكيل محلى وكذلك السماح للوحدات الانتاجية بفتح مكاتب ترويج لمنتجاتها وخدماتها لزبائنها دون وكيل محلى وتقدر بعض الدراسات الاجنبية انه لولا تحرير التجارة البينية الخليجية لكان حجم هذه التجارة اقل من مستواه الحالى بسنبة الثلث [٣٣%] على الاقل.
- الاتفاق على جدول زمنى لتطبيق التعريفة الجمركية فى مارس ٢٠٠٥ وقد صنفت السلع لاغراض هذه التعريفة الى سلع معفاه يبلغ عددها ٥٣ سلعة وسلع اساسية يصل عددها الى ٥٣٤ سلعة تفرض عليها تعريفة بواقع ٥,٥% وسلع اخرى عددها حوالى ٧٠٠ سلعة تفرض عليها تعريفة بواقع ٧,٥%.
- اعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية الخليجية فى المشتريات الحكومية.
- السماح لمواطنى دول المجلس بتملك وتداول اسهم الشركات السماهمة.
- حتى سبتمبر ٢٠٠٠ وصل عدد المصانع المعفاه منتجاتها من الرسوم الجمركية فيما بين الدول الاعضاء ١٧٨٢ مصنعا.
- وضع انظمة [قوانين] استرشادية فى العديد من المجالات الإقتصادية وفى طليعتها القانون الجمركى الموحد.
- وضع استراتيجية موحدة للتفاوض وللتكامل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين.
- الشراء الجماعى لبعض السلع الرئيسية مثل الارز والقمح.

ورغم توجيه وزراء المال والإقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجى لمتابعة بحث الاجراءات اللازمة لاقامة الإتحاد الجمركى بين دول المجلس فأن هناك صعوبات تواجه التطبيق وتحول دون التوصل الى تعريفة موحدة بسبب التعاون الكبير بين الدول الخليجية فى مستويات التعريفة الجمركية التى تتراوح بين ٣و ٢٠%. فهل تستطيع دول مجلس التعاون الخليجى تجاوز هذه العقدة وتحقيق الإتحاد الجمركى وتكريس جهودها نحو أقامة السوق الخليجية المشتركة كمرحلة متقدمة على طريق التكامل الإقتصادى هناك شكوك حقيقية حول ذلك فى ضوء التطبيق العملى لمنطقة التجارة الحرة حيث تشير البيانات الى ان مجمل الصادرات والمستوردات البينية الوطنية الى اجمالى التجارة الخارجية لدول المجلس تتراوح مابين ١٠% و١٢% مقابل اكثر من ٦٠% فى الإتحاد الأوربى ومايتراوح بين ٢٥% و٣٤% فى التكتلات الإقتصادية الاقليمية الأخرى.

منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية

مرت العلاقة بين المجموعة الأوروبية والدول العربية المتوسطية بمرحلتين بدأت أولاهما بعقد اتفاقات تعاون مع ثلاث دول مغربية عام ١٩٧٦ وهى تونس والجزائر والمغرب ثم مع اربع دول مشرقية هى الاردن وسوريا ولبنان ومصر عام ١٩٧٧ وقد شملت تلك الاتفاقات تقديم معونات فنية ومالية الى جانب افضليات تجارية تمتعت بموجبها منتجات الطرفين بالالغاء التدريجى للرسوم الجمركية على وارداته الصناعية بحيث تخفض نسبة ٨٠% عند نفاذ الاتفاقية ثم تزال بالكامل بعد السنة الأولى بالاضافة الى ازالة جميع القيوم الكمية على جميع السلع

ماعدا تلك المدرجة فى الملحق الثانى لمعاهدة روما [التى تشمل معظم المنتجات الزراعية] وبعض انواع المنسوجات وتختلف من بلد لآخر. اما المنتجات الزراعية فقد خضعت قائمة مختارة منها بتخفيض التعريفة لفترات محدودة من السنة والكميات تحدد سنويا وتختلف من دولة لأخرى بسبب التفاوت فى هيكل الصادرات الزراعية.

وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وقيام الإتحاد الاوربى تبنى الإتحاد سياسة متوسطية جديدة صيغت فى مؤتمر إسين فى ديسمبر ١٩٩٤ بشأن العلاقات مع دول حوض المتوسط تحت عنوان [تقوية سياسة الإتحاد الاوربى فى المتوسط وانشاء مشاركة بين الإتحاد الاوربى والدول المتوسطية] وتتلخص مكونات السياسة الجديدة فيمايلي:

- ان هناك مجالات كثيرة مشتركة بين اوربا ودول البحر المتوسط خاصة فى مجالات البيئة والطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وان الإتحاد الاوروبى له مصلحة حيوية فى مساعدة دول البحر المتوسط لمواجهة التحديات التى تواجهها.
- ان الهدف يجب ان يكون هو العمل نحو تحقيق مشاركة بين اوروبا ودول البحر المتوسط غير الاوروبية تبدأ بانشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعتين تدعمها مساعدات مالية ملموسة من جانب الإتحاد الاوروبى وتتطور فيما بعد من خلال تعاون سياسى وإقتصادى اكثر وثوقا يتفق عليه الطرفان فى مرحلة تالية.
- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن بحيث تؤدى الى استحداث اجراءات لتعزيز السلام والتقدم نحو انشاء منطقة اوروبية متوسطية تتصف بالسلام والاستقرار بدءا من حوار سياسى مبنى على احترام الديمقراطية وحقوق الانسان ولهذا البعد السياسى موقع هام من السياسة الاوروبية الجديدة.
- حث الدول المتوسطية كل على حده على تحرير تجارتها مع الإتحاد الاوروبى فى اطار منظمة التجارة العالمية وهو مايتطلب قيام هذه الدول بتحديث إقتصاداتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية طويلة يقوم الإتحاد الاوروبى خلالها بتقديم المساعدة اليها فى اعادة الهيكلة واعادة البناء الإقتصادى ومن المأمول ان يؤدى هذا الى انشاء اكبر منطقة تجارية فى العالم تغطى الإتحاد الاوروبى ودول شرق اوروبا ووسط اوروبا [غير الاعضاء حاليا] وكل دول البحر المتوسط غير الاعضاء فى الإتحاد الاوروبي.
- الدخول فى مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر المتوسط يمكن تحديدها بصفة مشتركة مع تلك الدول هذه المجالات يمكن ان تشمل التعاون الصناعي، الطاقة، البيئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات، رأس المال، العلوم والتكنولوجيا، التعاون اللامركزي، مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير المشروعة والسياحة.
- ويتطلب هذا زيادة المساعدات المالية والفنية بما فى ذلك انشاء برنامج شامل للمساعدات فى الشرق الأوسط خصصت له موارد يبلغ اجمالها ٥,٥ مليار ايكو للفترة ١٩٩٥/١٩٩٩ وقد عاد مجلس الإتحاد فى اجتماعه بمدينة [كان] فى يونيو ١٩٩٥ فحدد المساعدات بملغ ٤,٧ مليار أيكو.

وتنفيذا لتوجهات السياسة المتوسطية الجديدة عقد مؤتمر وزراء الخارجية فى برشلونة [٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ بين دول الإتحاد الخمسة عشر والدول العربية المطلة على جنوب المتوسط ماعدا ليبيا] ومشاركين فى المؤتمر من اربع دول غير عربية هى اسرائيل وتركيا ومالطة وقبرص وقد صدر عن هذا المؤتمر [اعلان برشلونة] الذى يستهدف على الجانب الإقتصادى والمالى خلق منطقة ازدهار مشترك من خلال تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة واستمرار الحوار بين الاطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط فى المنابر المعنية بها، وتبنى الاعلان الاهداف طويلة الاجل التالية:

- تسريع معدلات التنمية الإقتصادية والاجتماعية المتواصلة.
- تحسين الاوضاع المعيشية لمواطنى الدول الاطراف وزيادة التوظيف وتقليص الفجوة التنموية بين المنطقتين الاوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الاقليميين.
- وسعيا الى بلوغ هذه الاهداف اتفق المشاركون على اقامة شراكة إقتصادية ومالية ثلاثية الابعاد هي:
  - انشاء منطقة تجارة حرة
  - تكثيف التعاون الإقتصادي
  - زيادة المساعدات المالية.

وقد تحدد عام ٢٠١٠ تاريخا لاقامة منطقة التجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية مع مراعاة الالتزامات التى تفرضها اتفاقات مراكش، بما فى ذلك اتفاقية الخدمات فيجرى ازالة القيود التعريفية وغير التعريفية على السلع الصناعية تدريجيا

وفق جداول يتفق عليها الشركاء كما يجرى تحرير السلع الزراعية تدريجيا على اساس تبادلى فى ضوء السياسات الزراعية المتعددة وكذلك يجرى تحرير تجارة الخدمات وقرر الشركاء تسهيل الاقامة التدريجية للمنطقة الحرة من خلال :

- اتخاذ اجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.
- اتباع سياسات مبنية على قواعد إقتصاديات السوق وتكامل الإقتصاد الوطنى اخذا فى الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تعديل وتحديث الهياكل الإقتصادية والاجتماعية مع اعطاء اولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الانتاج واقامة اطار ادارى ملائم لإقتصاد السوق والعمل فى نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية التى يمكن ان تترتب على التعديل باتباع برامج لمنفعة الفئات الاكثر احتياجا.
- اقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

من الواضح ان الشراكة بين اوروبا وحوض البحر المتوسط تجمع بين التوجيهات السياسية والإقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والانسانية. ان دمج هذه الابعاد الثلاثة يجعل من فكرة الشراكة بين اوروبا ودول حوض البحر المتوسط نموذجا مختلفا عن النماذج التقليدية الثلاثة للتعاون التجارى بين الإتحاد الاوروبى والدول المتوسطية غير الاوروبية وهو نموذج المشاركة الذى بموجبه توفر اوروبا بعض التنازلات التجارية [التعريفية وغير التعريفية] لعدد من الصادرات الزراعية والغذائية والصناعية [كالانسجة والملابس] القادمة من بلاد المغرب والمشرق اضافة الى بعض المساعدات المالية العامة المحدودة.

وهكذا بادرت الاطراف المعنية فى حوض المتوسط لعقد اتفاقات شراكة مع الإتحاد الاوروبى بدأتها تونس فى ١٩٩٥/٧/١٧ ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من اول يناير ١٩٩٧. كما وقعت المغرب اتفاقية مماثلة فى ديسمبر ١٩٩٥ وكذلك الاردن بينما استمرت المفاوضات بين مصر والإتحاد زهاء الخمس سنوات حتى تم توقيع الاتفاق فى يونيو ٢٠٠١ اما الجزائر وسوريا ولبنان فلا زالت فى مرحلة المناقشات الاستطلاعية مع الإتحاد. لقد قام هذا النهج من الشراكة على اساس الثنائية التى تعتبر افضل الطرق لخدمة المصالح والاستراتيجيات الأوروبية فى البحر المتوسط. لقد تعرضت اتفاقات المشاركة التى ابرمت مع تونس والمغرب الى النقد والتقييم فهناك من الإقتصاديين العرب من رأى فيها نقاط إيجابية ثلاث:

الأولى: بالنسبة للتبادل التجارى ستؤدى المشاركة إلى تخفيف معدلات الاسعار بالنسبة للسلع محل التبادل من جراء سيادة المنافسة وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعد قيام مناطق التجارة الحرة والتى ستؤدى الى زيادة الناتج المحلى الاجمالي.

الثانية: زيادة معدلات الاستثمار سواء باجتذاب رؤوس الاموال العربية الموظفة فى الخارج أو اجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر، أو زيادة الادخار المحلي.

الثالثة: تدعيم المنافسة المحلية التى من شأنها أن تؤدى الى توسيع الصناعة من خلال توزيع الموارد ويتوقف الامر على قدرة الدول العربية المتوسطية على التصدير فى ظل منافسة خارجية قوية فى بعض الصناعات مثل الصناعات الزراعية والزجاج والبلاستيك ومعدات النقل والملابس والمنسوجات والمصنوعات الجلدية.

بيد أن بعض الإقتصاديين المغاربة فى تقويمهم لاتفاقات الشراكة المتوسطية يرون أن إبرام اتفاقية لانشاء منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الاوروبى يعنى انشاء فضاء تنافسى غير متكافئ بين الإتحاد الاوروبى والبلدان الشريكة الاخرى فى المجال التجارى الخارجي مما سيؤدى الى جر بعض هذه البلدان الشريكة [المصادقة على اتفاقات الجات] الى ان تطالب بتعميم المعاملة الجبائية [إزالة الحواجز] ولهذا التعميم كذلك آثار سلبية متوقعة. ان المساوئ والاضرار المحتملة متأتية من الوضع اللامتكافئ بين بلدان المغرب والإتحاد الاوروبي. فبلدان المغرب الاقل نموا مطالبة فى حقيقة الأمر بأن تقوض جهازها الحمائي، وهذا اللاتكافؤ يحتم تعويضا ماليا يهدف الى دعم سياسة إقتصادية تكيف الإقتصادات المغاربية مع منطقة التبادل الحر. ويقدر الخبراء النقص فى ايرادات تونس من تحصيل الرسوم الجمركية بحوالى ٣ مليارات دولار على امتداد الاثنى عشر سنة المقررة للاتفاقية، كما يقدرون ان الصناعة الوطنية ستواجه منافسة شديدة من السلع الاوروبية. فهل تستطيع اتفاقات الشراكة ان تساعد الدول العربية المتوسطية على التغلب على مشكلاتها الإقتصادية. ان هذه الدول لابد لها من:

١- زيادة معدل الاستثمار الى ٣٥% من الناتج المحلى الاجمالي

٢- زيادة معدل الادخار ليصل الى ٢٥% من الناتج المحلى لاجمالى على أن يصل الاستثمار الاجنبى المباشر الى ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى أو حوالى ٣٠% من الاستثمار المحلي.

٣- زيادة معدل نمو الناتج الاجمالى الصناعى الى أكثر من ١٠% فى السنة.

٤- تحقيق معدل نمو يزيد على ٧% من الناتج المحلى الاجمالي.

٥- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.

٦- زيادة إنتاجية العامل وهذا يتطلب تدريب وتطوير الإنتاجية.

٧- خلق فرص عمل إضافية للتغلب على مشكلة البطالة.

ويبدو من العسير تحقيق أى من الشروط المذكورة لا سيما فى مجال الاستثمار الأجنبى وزيادة معدل الصادرات الزراعية.

غير أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعتين من الإقتصادات متباينتى المستوى الإقتصادى له آثار سلبية على الإقتصادات الأضعف، لذلك فإن منطقة التجارة الحرة بين أوروبا وحوض البحر المتوسط بوجه عام تواجه مشكلتين كبيرتين هما:

أولا: الفروق الضخمة بين مستويات التنمية فى دول الشمال من ناحية ودول الجنوب من ناحية أخري.

ثانيا: سياسة أوروبا الحمائية فى مجال المنتجات الزراعية والتى تضمنتها السياسات الزراعية المشتركة(PAC) التى تحد من صادرات حوض البحر المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية والغذائية ذلك إن استثناء القطاع الزراعى والصيد البحرى الذى يشكل قطاعا حيويا بمزايا نسبية يعتبر نقطة ضعف كبيرة، فالبلدان المتوسطية الجنوبية مطالبة برفع كل الحواجز أمام السوق الأوروبية فى حين إن هذه الأخيرة تظل صعبة العبور.

أن أهمية القطاع الزراعى بالنسبة للبلدان المغاربية تتمثل فى الدور الإقتصادى والاجتماعى المتميز حيث يساهم ما بين ١٧ و ٢٠% من الناتج القومى الاجمالي، كما يوفر الشغل لاكثر من ستة ملايين من اليد العاملة [فى المغرب فقط] ويساهم أيضا بحوالى ٤٠% من مجموع الصادرات المغربية وحوالى ٢٠% من الواردات، ويستقطب ما يناهز ٢٥% من مجموع الاستثمارات الوطنية.

اما قطاع الصيد البحرى فيمثل بالنسبة للمغرب ١٥% سنويا من مجموع صادراته منها ٦٥% موجهة الى السوق الأوروبية. ونظرا لهذه الاهمية التى يتبوأها القطاع الزراعى والصيد البحرى فى الإقتصاد المغاربي، فإن منطقة التجارة الحرة ستؤدى الى الغاء الحماية عن الإقتصادات المغاربية وهذا يعنى خسارة فى مجال الانتاج الذى يقدر بهبوط نسبته ٣٠% من الناتج المحلى الاجمالى وكذلك تراجعا فى عائدات ميزانية الدولة. وتشير دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن الامتيازات التفضيلية الممنوحة للدول المتوسطية قبل جولة اورجواى وبعدها من قبل الإتحاد الاوروبى ليس لها الا تأثير محدود، لأن التعرفة الجمركية كانت ولازالت لها تأثير ضئيل من المستوى الكلى للحماية التى أرساها الإتحاد الأوروبي، وترى الدراسة أن التخفيضات الجمركية لن تفعل شيئا لتحسين الوصول الى أسواق الإتحاد الأوروبي، وبالإضافة الى ذلك فإن كثيرا من المنتجات التى يفترض انها حساسة بصفة خاصة بالنسبة للاتحاد الاوروبى فإن التفضيلات محدودة بكميات معينة ومصممة بمستوى حصص جمركية أو كميات معدلة. وفى حالات قليلة جدا فإن الإتحاد الأوروبى يمنح المعاملة التفضيلية فى تطبيق نظام السعر التأشيرى وبعد جولة ارجواى نظام السعر الداخلي.

إن الانفتاح على أوروبا حسب الشروط التى تنص عليها اتفاقية الشراكة ستؤدى الى انخفاض دخل الحصيلة الجمركية فى الميزانية الوطنية كما انه يهدد ٣٠% من المنشآت القائمة و٥٨% من النسيج الصناعى القومي، وحوالى ١٢٠ ألف وظيفة* وان برامج التأهيل الصناعى لا يبدو كافيا لمواجهة كل الاصلاحات الهيكلية المنشودة لأن المهلة المحددة [١٢ عاما] والجداول الزمنية المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد لا تتناسب مع الواقع التونسى على سبيل المثال. ولذلك يرى هذا الفريق من الخبراء المغاربة ان طرفا اتفاقية الشراكة بين أوروبا وتونس هما مجموعة مكونة من إقتصادات ١٥ دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهى المجموعة الأوروبية وإقتصاد نامى وعلى افضل تقدير ناشئ وهى تونس. كما ان الاجراءات الوقائية من أجل حماية

* تبلغ معدلات البطالة لمن دون ٢٥ سنة كما يلى حسب بيانات الإتحاد الأوروبى: المغرب ٢٠,٥ ، تونس ٣١,٣ ، مصر ٢٣,١ ، الأردن ٢٦,٣، فلسطين ١٦,٧ بالمائة لعام ١٩٩٩ – Eurc-Mediterranean ٢/٢٠٠٠.

الصناعات الناشئة أو تلك التى تمر بصعوبات والحد من نمو حجم الواردات التى قد تضر بالانتاج المحلي ومكافحة ظاهرة الاغراق ومواجهة العجز الكبير فى موازين المدفوعات، فهذه الاجراءات الوقائية تهدف الى السماح لأحد أطراف الاتفاقية ان يقيد بصورة استثنائية ومؤقتة الأحكام المتفق عليها. لذلك فإن مخاطر اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان المتوسطية والإتحاد الاوروبى فى تقدير الخبراء انها لا تحمل فى طياتها بذور الاستمرارية باعتبار أن المصلحة من مثل هذه المنطقة تعود عبر الزمن وبدرجات متزايدة الى الإتحاد الاوروبي، ذلك ان من أهم أسس استمرارية المشاريع التكاملية بين البلدان ونجاحها هو تأمين توزيع عادل ومقبول للمنافع والاعباء الناجمة عن التكامل بين الاطراف المعنية، ومن البديهى أن اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان المغاربية والإتحاد الاوروبى لا تؤمن مثل هذا الوضع وبالتالى فإن الجانب المغاربى سيكون الطرف الأقل حظا فى هذا المشروع.

بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقات الشراكة بين كل من تونس والمغرب، خضعت التجربة للتقييم فى ندوة دولية عقدت بتونس عام ٢٠٠٠، أكد فيها الخبراء المغاربة أن قطاعات الصناعة والتجارة المغاربية تبدو الأكثر عرضة لتحديات منطقة التبادل الحر، كما يواجه قطاع الصيد البحرى والصادرات الزراعية صعوبات كبيرة بسبب الضغوط المفروضة على المغرب بشكل أساسي. فهناك ضعف مستوى الاندماج بين دول المغرب العربى إذ لا يتجاوز معدل المبادلات بينها ٣% بينما يتراوح معدل مبادلاتها مع الإتحاد الأوروبى ٦٠ و ٧٠%. كما اشاروا الى أن الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقيات منطقة التبادل الحر تستغرق عشر سنوات سيتحسن خلالها معدل الدخل الفردى لدول الإتحاد الاوروبى بنسبة ٥٠% ليسجل ارتفاعا من ١٦ الف دولار للفرد الى ٢٤ الف دولار بينما يشهد معدل الدخل الفردى فى منطقة المغرب العربى خلال نفس الفترة ارتفاعا لا يتجاوز الف دولار [يقدر حاليا معدل الدخل الفردى فى مجموع دول المغرب العربى نحو ١٤٠٠]. أما بالنسبة الى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقات الشراكة الأوروبية المغاربية وهى عشر سنوات ستشهد مفارقة حيث يتوقع أن يرتفع بمعدل ٢٥% بدول الإتحاد الأوروبى بينما يتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى دول المغرب العربى سالبا بمعدل - ١٧% وفى مقابل الخسائر المتوقعة للإقتصاد المغاربي، خصص الإتحاد الأوروبى ٣,٥ مليار يورو عام ١٩٩٦ لتأهيل القطاع الصناعى فى دول الجنوب ولم ينفق منها بعد خمس سنوات سوى ٢٦% من أصل القيمة المخصصة لدول المغرب العربي. إن المساعدات التى قدمها الإتحاد الاوروبى لدول شرق أوروبا تتجاوز بكثير ما يخصصه لدول المغرب العربي، فقد بلغت خلال السنوات الخمس الماضية ٢٣ يورو سنويا للفرد الواحد مقابل ٤,٥ يورو للفرد الواحد فى دول المغرب العربي. وفى هذا الصدد يقول الخبراء المغاربة ان جهود دول المغرب فى تنفيذ برامج التأهيل الإقتصادى لم يصاحبها تطور ملموس فى الاستثمار الأوروبى كما شهد قطاع التجارة مع الدول الأوروبية تراجعا وهى مؤشرات تتعارض مع التوقعات التى تزامنت مع توقيع اتفاقات الشراكة. وتقدر الاستثمارات الفرنسية على سبيل المثال للمغرب بـ ١٦% من مجموع استثمارات فرنسا بالخارج.

اما فى مجال الصيد البحرى فإن المغرب الذى يعد ثالث مصدر عالمى لمنتجات البحر التى تعتبر موردا أساسيا للإقتصاد المغربى فى ظل غياب موارد طاقة أو مواد أولية، يلاحظ أن أوروبا وأسبانيا على وجه الخصوص تتعامل مع هذا الملف تعاملا نفعيا وتحكمه خلفيات استعمارية تاريخية لا تلائم روح الشراكة. وأخيرا فإن المشاكل القائمة بين المغرب والإتحاد الأوروبى بسبب قطاعى الصيد البحرى والصادرات الزراعية تكشف غياب نظرة تنموية شاملة وهيمنة النظرة النفعية لدى الأوروبيين بالنسبة الى الجنوب المتوسطي.

جدول الاستثمارات الخارجية للدول المتوسطية
[بملايين اليورو]

الدولة	عام ١٩٩٩	عام ١٩٩٨	الدولة	عام ١٩٩٩	عام ١٩٩٨
الجزائر	٠٠٠	٤	سوريا	٢٤٧	٧١
المغرب	٨٧٦	٣٣٦	إسرائيل	١٢٥١	٦٩٨
تونس	٣٤٥	٦٠٠	السلطة الفلسطينية	-	١٩٤
مصر	٦٦٧	٩٦٠	قبرص	٦٤٢	٢٣٥
الأردن	-	٢٧٦	مالطة	٨١٣	٢٢٥
لبنان	-	١٧٨	تركيا	٧٧٢	٨٧٦

المصدر ٢/٢٠٠٠ Euro - Mediterranean Statistics

مساهمة الإتحاد الأوروبى فى التجارة الخارجية للدول المتوسطية لعام ١٩٩٩ %

الدولة	الواردات	الصادرات	الدولة	الواردات	الصادرات
الجزائر	٥٨,٥	٦٤,٠	سوريا	٣١,٢	٦١,٠
المغرب	٦٠,٦	٧٤,١	إسرائيل	٤٦,٣	٣٠,٢
تونس	٧١,٣	٨٠,١	السلطة الفلسطينية	٩,٥	٠,٤ (عام١٩٩٨)
مصر	٣٥,٥	٣٤,٦	قبرص	٥٢,٦	٤٠,٠
الأردن	٣١,٧	٥,٨	مالطة	٦٥,٤	٤٨,٧
لبنان	٤٥,٩	٢٤,١	تركيا	٥٢,٦	٥٣,٩

المصدر السابق

نسبة مساهمة الأقطار المتوسطية فى التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبى %

السنة	الواردات	الصادرات	السنة	الواردات	الصادرات
١٩٩١	٦,١	٩,٢	١٩٩٦	٦,١	٩,١
١٩٩٢	٦,١	٨,٩	١٩٩٧	٦,١	٩,٠
١٩٩٣	٦,٠	٩,٣	١٩٩٨	٦,٠	٩,٣
١٩٩٤	٥,٩	٨,٤	١٩٩٩	٦,١	٩,١
١٩٩٥	٥,٩	٨,٨	-	-	-

المصدر السابق

استنهاض مشروع السوق العربية المشتركة فى ظل الظروف الاقليمية والدولية

بعد سبات دام ثلاث عقود منذ إعلان الوصول الى أول منطقة للتجارة الحرة فى إطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية فى ١٩٧١/١/١، تحركت الجهود مجددا لاستنهاض السوق العربية المشتركة ومحاولة بعثها من جديد، بفعل عدد من المحفزات الاقليمية والدولية التى فرضت نفسها منذ توقيع اتفاقات مراكش لتحرير التجارة العالمية، حيث بدأ الخطاب السياسى العربى منذ النصف الثانى من العقد الأخير من القرن المنصرم يبشر على المستوى الرسمى والمهنى* وبعد قرار قمة القاهرة ١٩٩٦بضرورة الشروع باقامة التكتل الإقتصادى العربى المتمثل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتواكب التطورات العالمية الجارية تجاه فتح الأسواق القومية وإعادة تكتلها فى ظل ترتيبات اقليمية جديدة مازالت تزداد اتساعا وقوة، وتضع هذه التطورات البلدان العربية والنامية عموما أمام خيارات محدودة لحماية مصالحها الإقتصادية ومقاومة الضغوط التى تفرضها التكتلات العملاقة.

ظلت قاعدة عضوية السوق العربية المشتركة محدودة فى أربع دول فى مطلع السبعينات [هى مصر وسوريا والعراق والأردن] ثم اتسعت بانضمام اليمن وليبيا وموريتانيا فأصبحت هناك سبع دول عربية قبلت تعاقديا العمل على إقامة السوق. وهذه المجموعة من الدول العربية تمثل قاعدة معقولة وكافية لانطلاق السوق القابلة للتوسع مستقبلا، وتحتل إقتصاداتها نسبة هامة من حجم الإقتصاد العربى ومن ابرز هذه المؤشرات ان هذه الدول تضم ٤٧,٩% من سكان الوطن العربى وأكثر من ثلث الناتج المحلى الاجمالى العربى وتنتج ٦٠% من الانتاج الزراعى العربى وتضم ٣٧,٤% من اجمالى الصناعات التحويلية. ويشترط لكى تقوم السوق بدورها كمرتكز للتكامل الإقتصادى العربى الشامل، ان يتم تفعيلها بصورة جادة وحاسمة دون ابطاء لكى تقدم نموذجا ناجحا وجاهزا للانطلاق بالمشروع الإقتصادى القومى يكون قابلا للتطور والتوسع والنمو. وهكذا تحرك مجلس الوحدة الإقتصادية العربية عام ١٩٩٥ فشكل فريقا من الخبراء الإقتصاديين العرب لبحث جدول الأعمال الاستراتيجى لبرنامج عمل مجلس الوحدة الإقتصادية العربية للسنوات العشر ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ فى نطاق العمل الإقتصادى العربى المشترك، وقد عقد الفريق اجتماعاته فى القاهرة خلال الفترة ١٨ - ١٩٩٥/٤/٢٠ وجاء فى توصياته ما يلي:

١- إن تحرير وتنمية التجارة العربية البينية يمكن أن يكون مدخلا هاما بل وحجر الزاوية فى احياء حركة التعاون والتكامل الإقتصادى العربى برمته استنادا الى أن التجارة هى محرك النمو الإقتصادى وقاطرة الاستثمار،

* كإتحاد البرلمانيين العرب وإتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية ووسائل الإعلام.

وسوف ينتج عن تحرير ونمو معدلات التجارة العربية البينية نشاطات إقتصادية بنيوية وانتاجية متتابعة وجذب للاستثمار العربي والاجنبي حيث إن قرارات اقامة المشروعات الانتاجية انما ترتكز على حجم السوق المحتملة لتسويق منتجاتها.

٢- إن قيام مشروع منطقة التجارة الحرة الكبرى يمكن أن يستوعب الاتفاقات الثنائية وشبه الاقليمية وأسلوب التنسيق ثم الاندماج بما يجعلهما سندا للمشروع وعاملان معجلان لتنفيذه وليس معوقان له، بأن تتدخل الدول المعنية بأى من هذه الاتفاقات فى المشروع لتبدأ تحرير التجارة فى اطاره من حيث انتهت فى اتفاقياتها الأخري.

٣- التأكيد على جانب هام من جوانب التجارة والانتاج فى آن واحد وهو انشاء المجالس السلعية بالموازاة للإتحادات النوعية والتى يمكن ان تركز على تنسيق تجارة وانتاج السلع الزراعية والمواد الخام وتنمية أسواقها وتحرير وتطوير تسويقها عربيا ودوليا والدفاع عن أسعارها وتطوير تقنيات إنتاجها وتوزيعها.

بعد ذلك قامت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية بعرض نتائج توصيات الخبراء واللجان على المجلس الذى أقرها، واتخذ فى هذا الخصوص قراره رقم ١٠٩٢ بتفعيل السوق العربية المشتركة وذلك فى دور انعقاده الثامن والستين بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ حيث تنص الفقرة الثانية من القرار على ما يلي:

١- اعتماد البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية مع الأخذ فى الاعتبار الملاحظات التى بدتها بعض الدول الأطراف.

٢- أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير [كانون ثاني] ١٩٩٩ لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة فى كافة الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق المجلس وذلك بهدف استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها على مدى زمنى مناسب يتم خلاله الغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية بحيث يطبق التحرير التدريجي على ثلاث مراحل كحد أدنى لشرائح التحرير وحد أقصى للمدى الزمنى بما يمكن أى دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر اختصار مراحلها دون تجاوزها بأطالتها ويتم ذلك على الوجه الآتي:

أ- تخفيض نسبة ٤٠% (أربعون فى المائة) أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٠ وذلك من الرسوم المطبقة فى ١٩٩٩/١/١.

ب- تخفيض نسبة ٣٠% (ثلاثون فى المائة) أخرى أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠١ بحيث يصبح أجمالى نسبة التخفيض ٧٠%.

ج-- تخفيض نسبة ٣٠% (ثلاثون فى المائة) الباقية أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق الاعفاء الكامل.

د - العمل بشهادة المنشأ المقرة بجامعة الدول العربية المعتمدة فى البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، ويكون ذلك مرتبطا بتطبيق البرنامج التنفيذى للسوق العربية المشتركة، مع تشكيل لجنة من مندوبى الدول الاعضاء فى السوق لوضع الصيغة المناسبة لأية بيانات إضافية لهذه الشهادة، وذلك خلال ستة أشهر لعرضها على الدورة القادمة للمجلس مع وضع القواعد الرقابية التى تضمن سلامة التنفيذ وفقا لضوابط البرنامج التنفيذى للسوق.

هـ- إيداع جداول التعريفة الجمركية المطبقة فى الدول الأعضاء فى السوق فى ١٩٩٩/١/١ والقوانين والقرارات والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثلة لدى الأمانة العامة للمجلس.

و- تستثنى الدول الأطراف الأقل نموا المنصوص عليها فى البند السادس من البرنامج التنفيذى من البدء فى التطبيق فى الموعد المحدد لحين إقرار المعاملة الخاصة التى ستتمتع بها كل دولة من هذه الدول على حدة طبقا لظروفها واحتياجاتها وفقا لقرار يصدره الاجتماع الوزارى لدول السوق.

أما بالنسبة للقيود غير الجمركية فقد نص القرار على الغائها فى موعد اقصاه أول يناير [كانون الثاني] عام ٢٠٠٠.

كما تضمن القرار إنشاء لجنة تنسيق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكون ضمن اللجان النوعية المنوط بها معاونة الاجتماع الوزارى الذى يختص بالإشراف على تنفيذ البرنامج.

تطوير عملية تحرير التجارة العربية البينية وبناء تكتل إقتصادى عربى بهدف الوصول الى سوق عربية مشتركة

لازال مفهوم السوق العربية المشتركة، منذ صدور قراره رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ حتى اليوم مقتصرا على تحرير التجارة البينية لدول السوق السبع. فليس فى أحكام القرار المذكور ما ينص على تحرير حركة عوامل الإنتاج ففى نظرية التكامل الإقتصادى تتدرج السوق المشتركة فى مرحلة أرقى من صور التكامل حيث لا تلغى القيود التجارية لانتقال السلع وحسب بل والقيود المفروضة على حركة عوامل الانتاج كذلك من حرية تنقل الاشخاص وحرية حركة رؤوس الأموال، وممارسة النشاط الإقتصادى أى تحقيق مبدأ المواطنة الإقتصادية بمفهومه الأوسع*. وإذا سلمنا جدلا بأن إنشاء منطقة تجارة حرة عربية وتحقيقها يمكن أن يشكل المرحلة الأولى التى يجرى تطويرها مستقبلا الى إتحاد جمركى ثم سوق مشتركة، فإن هذا الهدف فى حد ذاته يتطلب خطة عمل يتفق عليها لتفعيل اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية ذاتها وليس القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤، أى وضع برامج العمل وأولويات تنفيذها جنبا الى جنب تحرير التبادل التجارى حيث يجرى التركيز على المداخل الأخرى للتكامل وذلك على مستوى الانماء والتنسيق الانتاجى والاستثمار والعمالة والنقل والاتصالات لتكثيف المنافع المنبثقة عن التكامل وتسريع نتائجه وتصعيد انتشاره فى كافة قطاعات الإقتصاد العربي، وسوف يتحقق ذلك بالضرورة من خلال دمج الأسواق العربية فى سوق كبرى واحدة وتحرير حركة عوامل الانتاج فيما بينها، وإعادة تخصيص الموارد فى إطار المزايا النسبية والتنافسية.

٢- أخذ العمل التكاملى مداخل أخرى بعد الفشل فى تحقيق منظمة التجارة الحرة فى اطار مجلس الوحدة الإقتصادية، وكان من بينها مدخل المشروعات العربية المشتركة، فتم إنشاء عدد كبير من المشروعات العربية العربية والعربية الأجنبية [تجاوز عددها ٨٤٠ مشروعا] وقد أريد بهذا المدخل زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية. غير أن فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم اقامتها لم تنطلق من تصور عام ومنظم للترابطات الافقية او الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الانتاج الواجب احداثها بين القطاعات والإقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبيها القطرى والقومي.

٣- وعلاجا لهذا المأزق الذى مرت به جهود التكامل الإقتصادى العربي، تقدم خبراء استراتيجية العمل الإقتصادى العربى المشتركة عام ١٩٨٠ بمقترح بديل هو الأخذ بمدخلين اساسيين تنضوى تحتهما بعض المداخل الفرعية أو الجزئية وهما المدخل الانمائى للتكامل باعتبار أن الربط بين الانماء والتكامل ليس حتميا أو عفويا ولكنه عمل إرادى توصى به الرغبة فى تعظيم مردود كل من الانماء والتكامل. اما المدخل الثانى فهو المدخل التخطيطى للانماء التكاملى على المستوى القومى بدءا بالقطاع العربى المشترك وتدرجا الى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية شاملة، سواء كانت الزامية فى جميع عناصرها أو أخذت بمبدأ الالزامية الجزئية فى قسم منها وظل القسم الباقى تأشيريا فحسب.

٤- وتأكيدا لمبدأ التدرج، وفى ظل التطورات الإقتصادية الدولية والنزوع نحو التكتل وإقامة المناطق الحرة، فإن اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى لابد أن يكون ضمن سياق القرار الإقتصادى الحر للدول العربية فى سبيل حماية مصالحها وتطويرها بشكل أفضل وتعظيم شأنها على الصعيد العالمي. لقد اتخذت القمة العربية فى عمان (٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١) قرار بتكليف المجلس الإقتصادى والاجتماعى بأسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى ٢٠٠٥/١/١ وتفعيل أجهزتها واستكمال اطارها المؤسسي، وتنفيذا لذلك جاء قرار المجلس الإقتصادى فى دورته الأخيرة (٦٦ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢) بالموافقة على خفض المرحلة الانتقالية وفقا لتكليف القمة، كما قرر المجلس إزالة القيود غير الجمركية [الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية] واخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجى المتفق عليه وتعديل القوانين والتشريعات التى تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. وكلف المجلس الأمانة العامة بالتعاون مع صندوق النقد العربى والإتحاد العام لغرف التجارة العربية بحصر القيود غير الجمركية وتحديدها تحديدا

* وضعت فى مجال تنقل القوى العاملة وانتقال رؤوس الأموال واستثمارها وحمايتها فى الدول العربية العديد من الاتفاقات العربية.

وفيما يتعلق بالرزنامة الزراعية قررا المجلس دعوة الدول العربية المشتركة فى الرزنامة الى تقليص عدد سلعها المدرجة فى تلك الرزنامة وخفض اجمالى الحد الأقصى لأشهر الرزنامة الزراعية للدولة الواحدة الى ٣٥ شهرا بدلا من ٤٥ شهرا، وأن يبدأ العمل بخفض عدد السلع الزراعية والفترة الزمنية فى ٢٠٠١/١/١ وينتهى العمل بالرزنامة فى أجل أقصاه ٢٠٠٥/١/١ حيث تصبح كافة السلع الزراعية محررة فى اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [قرار رقم ١٤١٧ بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٢].

كما أكد المجلس الإقتصادى والاجتماعى فى دورته الاخيرة على أهمية الانتهاء من اعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية لارساء قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يحقق اهداف هذه المنطقة والمصالح الإقتصادية للدول العربية الاعضاء. كما أصدر المجلس توجيهاته بشأن تحرير تجارة الخدمات، ووضع اتفاقية التعاون الادارى وزجر المخالفات الجمركية بين الدول العربية والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا. كما كلفت القمة الأخيرة (عمان ٢٠٠١) المجلس الإقتصادى والاجتماعى الاسراع فى دراسة إدماج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.

فى نفس الوقت الذى يجرى فيه العمل لحشد الجهود نحو انشاء منطقة التجارة الحرة فى مطلع عام ٢٠٠٥ فإن المجلس الإقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية يأخذ فى حسبانه تطوير هذه المنطقة للانتقال الى الإتحاد الجمركي، ففى دورته الاخيرة [سبتمبر ٢٠٠١] قرر المجلس تشكيل فريق عمل من المتخصصين فى الجهات المعنية فى الدول العربية لدراسة وبحث كل ما تطلبه اقامة الإتحاد الجمركى العربى من خطوات ووضع الاطار العام للإتحاد مستفيدة من تجارب تكتلات سابقة وعرضه على الدورة القادمة للمجلس. (قرار ١٤١٧). وكان مؤتمر القمة العربى الثالث عشر بعمان (٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١) قد اتخذ قرارا بتكليف الأمانة العامة والمجلس الإقتصادى والاجتماعى بالإسراع فى دراسة الخطوات اللازمة لإقامة الإتحاد الجمركى مع مراعاه أوضاع الدول العربية.

من جهة اخرى فإن الآمال تجددت بالتزام دول الإعلان الرباعى [مصر وسوريا والعراق وليبيا] على انجاز منطقة التجارة الحرة والسعى نحو تنفيذ أركان السوق العربية المشتركة، وهذه المجموعة من الدول اذا انضمت اليها الأردن والسودان ولبنان تشكل حجر الزاوية الراسخ لاقامة تكامل إقتصادى عربى مرموق. فتنوع الموارد الإقتصادية لهذه البلدان وتقاربها الجغرافى وخبراتها المتراكمة فى العمل الإقتصادى المشترك، وتقارب اذواق المستهلكين واتساع السوق فيها، وتماثل معدلات النمو يجعل بالاضافة الى التحديات الخارجية، من الممكن بناء تكتل عربى يبدأ بتحرير التجارة وينتهى باقامة السوق العربية المشتركة، وذلك ان المستقبل الإقتصادى هو حصيلة تفاعل العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية والداخلية التى تحكم المسيرة الإقتصادية.

وحول التحديات التى تواجهها المنطقة العربية من عولمية أو اقليمية ممثلة بمخططات التعاون الاقليمى سواء على النطاق الشرق أوسطى أو البحر المتوسطي، لابد أن يكون الموقف العربى واضحا وجريئا بعدم السماح لها أن تشكل احلالا أو أن تكون بديلا على الاطلاق للتعاون والتكامل الإقتصادى العربى المرتكز على الكيان القوى العربى والسمات المتميزة والهوية الحضارية والوشائج التاريخية والاجتماعية والثقافية العربية العميقة الجذور.

وأخيرا فإن الأمر يستلزم فى البداية إصلاح مسار التعاون الإقتصادى العربى بما يحقق الاهداف المرجوة بالقدر الكافى وبالسرعة الواجبة، وأن يكون هذا الاصلاح فى الهيكل التنظيمى للتعاون* وما يصحبه من اتخاذ اجراءات فى مجالات التجارة والاستثمار والتخطيط والتمويل وذلك حسب خطة للتكامل وحسب برنامج زمنى يتسم بالتنسيق بين المشروعات فى كل قطاع إقتصادى وبين مختلف القطاعات مع مراعاة الظروف المحلية للبلاد العربية وطبيعة هياكلها ومواردها الإقتصادية وأن يأتى التنفيذ على مراحل عملية تنتقل بمقتضاها فى سلم التعاون الاقليمى حتى الوصول الى التكامل الإقتصادى والوحدة العربية.

وأخيرا فإن منطق التاريخ وحركته لا تحكمهما قوانين حتمية صماء ومجردة ومطلقة بل قدر خضوعها للإرادة الإنسانية، ولعل هذا هو التحدى الحقيقى لصدق الإرادة العربية وفاعليتها كما يقرر الإقتصادى العربى المرموق دكتور عبد الحسن زلزلة.

* تشكل الأزدواجية فى قيادة العمل الإقتصادى العربى المشترك نموذجا صارخا لتشتت الجهود وتبديد الموارد ، أنظر فى ذلك للمؤلف كتاب الفرص الضائعة فى مسار التكامل الإقتصادى والتنمية العربية – مكتبة مدبولى ١٩٩٥م .

◆ القسم الخامس ◆

الصناعة الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية

للدواء – كسلعة- ثلاث خصوصيات رئيسية تجعل منه السلعة الأكثر حرجا اجتماعيا واقتصاديا فيما يتعلق بالانعكاسات المحتملة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة " TRIPS". الخصوصية الأولى تتمثل فى ان الدواء سلعة لا يمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها، والخصوصية الثانية هى أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ عرفها الإنسان، ولم تتوقف الحاجة إليها فقط، وهى تتطور باستمرار لزوم الحصول على علاج أحسن، وكذلك لزوم المجابهة العلاجية لمستجدات مرضية جديدة.

وأما الخصوصية الثالثة فتختص باعتماد الابتكار الدوائى على البحث العلمى العميق والمتواصل. إن هذه الخصوصيات الثلاث تفسر –إلى حد كبير- سر تمتع الدواء بقيمة مضافة عالية تجعل منه السلعة الأكثر ربحية على الطلاق بين جميع السلع المشروعة. وكذلك السلعة الأهم عند التعامل مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. من هذا المنظور فإن التقرير التالى يهدف إلى بحث أوضاع وفرص صناعة الدواء العربية فى إطار مواجهة متغيرات (أو تحديات) البيئة الدولية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، ذلك مع الأخذ فى الاعتبار لضرورتين. الضرورة الأولى هى الحاجة إلى تقدم هذه الصناعة، وأما الضرورة الثانية فتختص بالوفاء بحاجات المواطنين من الدواء.

أن التعامل مع الهدف المشار إليه يتطلب ما يلى :

- أوضاع الصناعة الدوائية على المستوى الدولى.
- أوضاع الصناعة الدوائية العربية.
- التحديات التى تواجه الصناعة الدوائية العربية ومكانة حقوق الملكية الفكرية من هذه التحديات.
- المتطلبات والسيناريوهات بشأن "الممكن" فى تفاعل الصناعة الدوائية العربية إيجابيا مع التحديات التى تجابهها وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية "تريبس".

أولا : أوضاع الصناعة الدوائية على المستوى الدولى

أ – السوق العالمى للدواء:

تقدر السوق العالمية للدواء بحجم حوالى ٣٧٣ بليون دولار عام ٢٠٠٠، ومن الملاحظ عند متابعة نمو هذه السوق أنها تنمو فى الربع قرن الأخير بسرعة لها طبيعة أسيه، (أنظر جدول رقم ١).

جدول ١: تطور السوق العالمية للدواء

السنة	حجم السوق "بليون دولار"
١٩٧٦	٤٣,٥
١٩٨٥	٩٤,١
١٩٩٢	٢٢٦,٦٠
١٩٩٣	٢٣٨,١
١٩٩٤	٢٥٦,٢
١٩٩٦	٣٠٣,٠
١٩٩٩	٣٣٧,٠
٢٠٠٠	٣٧٣,٠٧

هذا، وتتوقع مصادر شركة IMS (وهى شركة عابرة القارات متخصصة فى الإحصاءات الدوائية) أن تزداد مبيعات الدواء على مستوى العالم بمتوسط سنوى قدره ٨,١% لتبلغ ٥٠٦ بليون دولار عام ٢٠٠٤. وطبقا لمصادر نفس الشركة فإن الأسواق الثمانية الأولى فى العالم عام ٢٠٠٠ كانت بالترتيب كالتالى :

(بالبليون دولار)

- الولايات المتحدة (٩٥,٨٢٢).
- اليابان (٥١,٩٨٤).
- ألمانيا (١٤,٦١٤).
- فرنسا (١٣,٥٠٤).
- إيطاليا (٩,٢٠١).
- المملكة المتحدة (٩,٠٨٤).
- أسبانيا (٥,٣٥٩).
- البرازيل (٥,١٨٥).

وأما عن استهلاك الدواء فى مختلف مناطق العالم عام ٢٠٠٠ فقد قدر على النحو المرفق فى جدول رقم ٢.

هذا، وبالنسبة لسوق الخامات الدوائية من المواد

جدول رقم ٢: استهلاك الدواء فى مناطق مختلفة من العالم (٢٠٠٠)

المنطقة	السكان (مليون نسمة)	الاستهلاك (بليون دولار)	%من الاستهلاك العالمى	حصة الفرد سنويا (بالدولار)
أمريكا الشمالية	٣٠٣	١٥٧	%٣٨	٥١٨
أوروبا الغربية	٤١٥	١٠١	%٢٤,٤	٢٤٣
أوروبا الشرقية	٤٢٠	٨,٦	%٢,١	٢٠.٥
اليابان	١٢٤	٦٨	%١٦,٤	٥٤٨
أمريكا اللاتينية	٥٣٣	٢٤,٨	%٦	٤٦,٥
أفريقيا	٧٤١	٥,٤	%١,٣	٧,٣
جنوب شرق آسيا والصين	١٨١٣	٢٣,٤	%٥,٧	١٢,٩
شبه الجزيرة الهندية	١٠٦٠	٦,٢	%١,٥	٥,٨
الشرق الأوسط	٣٨١	٨,٧	%٢,١	٢٢,٨
البلدان العربية	٢٩٢	٦,٣	%١,٥	٢١,٥

الفعالة فإنه طبقا لإحصاءات عام ١٩٩٦ تبلغ حجم هذه السوق حوالى ٩ بليون دولار، منها مواد خام بحجم حوالى واحد بليون دولار تخضع لبراءات اختراع. وقد تمكنت بعض الدول النامية (خاصة الصين والهند والأرجنتين وكوريا) من المنافسة فى السوق الدوائية الخام بحيث قد وصل حجم صادرات المواد الخام من الدول النامية عام ١٩٩٦ قدر حوالى ٢ بليون دولار. والجدير بالانتباه أن الصين قد تمكنت من إحراز قوة تنافسية ناجحة فى مجال هام وهو صناعات التخمير الخاصة بإنتاج المضادات الحيوية، وكذلك فعلت كوبا بالنسبة لعدد من المنتجات الدوائية المصنعة بالتكنولوجيا الحيوية.

ب- المتغيرات الخاصة بالسياسات:

نعنى بهذه المتغيرات المستجدات الخاصة بتوجيهات التسيير الإدارى والاقتصادى تمييزا لها عن المتغيرات المعرفية أو التكنولوجية، وفى هذا الخصوص تشير إلى المستجدات التالية:

١- التحالفات الاستراتيجية بين الشركات وبعضها البعض أو بين الشركات ومعاهد البحوث :

بدأت ظاهرة التحالفات الاستراتيجية فى مجالات صناعة الدواء تسترعى الانتباه منذ منتصف الثمانينات، وقد وجد أنها تزداد سنويا على مدى التسعينيات بمعدل حوالى ٢٨% فى المتوسط. وتنشأ أغلب هذه التحالفات من أجل أهداف بحثية تطويرية، كما ينشأ بعضها من أجل أهداف تسويقية.

٢- الاندماج بين شركات عالمية كبرى mega mergers، وقيام شركات كبرى بشراء شركات أخرى أصغر منها acquisitions:

تهدف عمليات الاندماج بين الشركات أو استحواذ شركات على شركات أخرى إلى زيادة قدرات التنافس والاحتكار. هنا تجدر الإشارة إلى أن الشركات العشرين الأولى فى مبيعات الأدوية على مستوى العالم عام ١٩٩٩ * قد بلغت مجموع مبيعاتها ٣١٨ و ٢١١ بليون دولار وهو حجم يعادل قدر ٦٢,٧٠٦% من الاستهلاك العالمى للدواء فى ذلك العام. هذا، بينما تبلغ مبيعات العشرة شركات الأولى قدر ٤٤,٤١٢% من الإنتاج العالمى، والثلاث شركات الأولى (وهى جلاكسو سميث كلاين *، وفايزر، وميرك) قدر ١٧,٨٦١% من حجم السوق العالمى. والجدير بالإشارة أن نصيب كلا من جلاكسو سميث كلاين وفايزا على حدى من السوق العالمى يبلغ حاليا ٦,٧ - ٧,٠%.

٣- توافق المواصفات على مستوى عالمى:

يجرى توافق المواصفات وتطوير مستويات التوافق طبقا للتقدم العلمى التكنولوجى للشركات الكبرى، حيث يحدث ذلك من خلال لقاءات المؤتمر الدولى للتوافق. International Congress of Harmonization Process. ويرى البعض فى هذا الاتجاه قدراً من التهديد للمنتجين والدول الأقل نموا حيث يمثل بالنسبة لهم - Harmon Imperialism، أو الاستعمار القائم على عملية التوافق فى المواصفات، حيث من المتوقع - على الدوام - ارتقاء المواصفات طبقا لاستيعاب وتمكن اللاعبين الكبار (الشركات العالمية الكبرى).

---

*Scrip Magazine, Febr. ٢٠٠١. P,٤٦.

* المقصود هنا هو مجموع مبيعات الشركتين جلاكسو و يلكوم وسميث كلاين واللتان إتحدتا فى عملاق كبير باسم جلاكسو سميث كلاين فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٠.

٤- تزايد الاهتمام بالأدوية الجنسية Generics.

الأدوية الجنسية هى تلك التى زالت عنها حماية براءات اختراعها، فتصبح بالتالى متاحة للتصنيع دون إذن من أصحاب البراءات ويمكن مبيعها بالاسم النوعى للدواء (وليس الاسم التجارى).

لقد بدأت صناعة الأدوية الجنسية فى الازدهار فى منتصف سبعينات القرن الماضى وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقا للتقرير الوحيد الذى أصدرته منظمة الصحة العالمية عن "وضعية الدواء فى العالم" عام ١٩٨٨ فإن نصيب الأدوية الجنسية فى أسواق بعض البلدان المتقدمة عام ١٩٨٥ كان كالتالى:

الولايات المتحدة (٢٥%) - كندا (٢١%) - اليابان (١٩%) - إيطاليا (١١%) - بريطانيا (٩%).

هذا، ونعتقد بازدياد كبير فى الوقت الحالى بخصوص نصيب الأدوية الجنسية فى أسواق البلدان المتقدمة. وأما فى البلدان النامية فإن نسبة الأدوية الجنسية ترتفع جداً وتتعدى ٩٠% أحيانا. ومن المعروف أن الدواء الجنسى ينخفض سعره بحيث قد يصل إلى ٢٠% أو أقل بالنسبة لسعر الدواء المباع بالاسم التجارى تحت حماية سريان براءة الاختراع. وقد لوحظ مؤخرا أن بعض الشركات العالمية الكبرى تستحوذ على شركات صغيرة تكون مهمتها إنتاج الأدوية الجنسية التى كانت فى الملك الخاص لهذه الشركات العالمية الكبرى.

٥- استعانة شركات الدواء الكبرى بوحدات بحثية صغيرة خارجها فى إجراء جزئيات (مقطوعيات) بحثية أو تطويرية محددة

Research and development outsourcing:

يهدف هذا الاتجاه إلى الاستفادة القصوى من التنوع والتراكم المعرفى فى الوحدات البحثية خارج الشركة مع استخدام أقل ما يمكن من موارد بشرية ومادية.

٦- بدء العمل باتفاقيات الجات بما لها من انعكاسات على الدواء (وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS)

من المعروف أن الشركات الدوائية العالمية كانت محركاً رئيسيا لتضمين اتفاقيات التجارة العالمية الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، والتى تقضى بتطبيق نظام البراءة ليس فقط على عملية التوصل إلى دواء جديد Process، بل أيضا على المنتج الدوائى نفسه، وذلك على مدى فترة حماية للبراءة لا تقل عن عشرين عاماً. هذا، وقد ظهر مؤخراً إدراك متزايد لدى البلدان النامية وعدد كبير من الجمعيات المدنية لخطورة العديد من مواد هذه الاتفاقية على توفر الأدوية والصحة العامة فى بلدان الجنوب (أنظر الجزئيين الثالث والرابع من هذا التقرير).

٧- الممارسات السلبية فى البيئة الدوائية الدولية

ربما يمكن اعتبار "الدواء" أكثر السلع المشروعة - على الإطلاق - تعرضنا لممارسات سلبية سواء من حيث التحضير أو التخريب أو التسويق أو الاحتكار أو التكلفة .... إلخ. إننا هنا نشير فقط إلى بعض الأمثلة لهذه الممارسات والتى من شأن الوعى بها التحفيز على المزيد من الانتباه والتحسب على المستويات المحلية والدولية.

(مثال - ١) الإدعاء بتكاليف مغالى فيها بشدة بشأن البحوث الدوائية:

درجت شركات الدواء العالمية منذ سبعينات القرن العشرين على نشر أرقام وهمية عن متطلبات التوصل إلى مادة دوائية جديدة. من أبرز هذه المتطلبات أن المادة الدوائية الجديدة تكون نتاج جهد بحثى تطويرى يتكلف ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار يجرى خلاله تخليق مركبات كيميائية تصل إلى حوالى عشرة آلاف مركب. وبالإضافة إلى أننا قد نبهنا عام ١٩٨٥ على أسس علمية إلى زيف هذه الادعاءات والتى اعتبرنا القصد منها وضع حاجز نفسى أمام الآخرين يمنعهم من الدخول فى مجال بحوث الأدوية الجديدة، فقد أوضح بحث آخر نشر عام ١٩٨٧ أن متوسط التكلفة هو فقط ٦٥ مليون دولار ومؤخراً (يوليو ٢٠٠١) نشرت إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups فى الولايات المتحدة تقريراً يقضى بأن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى دواء جديد يسمح له بالنزول إلى الأسواق هى فقط ٥٧ - ٧١ مليون دولار.

إن أهمية كشف الحقيقة بشأن إدعاء تكاليف مغالى فيها بخصوص أنشطة البحوث والتطوير تعود إلى أن هذه التكاليف تمثل السبب الرئيسى الذى تركز عليه شركات الدواء العالمية فى المطالبة بحقوق ملكية فكرية قوية وطويلة المدى للأدوية الجديدة. وبالإضافة إلى بحوث التكلفة التى تناقض هذا الإدعاء، فإن تقريراً آخر نشر مؤخراً (Fortune Magazine, April, ٢٠٠٠) يكشف أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقا للأرباح على مستوى العالم يزيد كثيراً عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع الصناعات) تحقيقا للأرباح، وأن هذه الزيادة تتزايد باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩ قدر

ثلاث أضعاف ونصف (بالقياس بمعدل الأرباح إلى العائدات).

إن إدعاء الشركات الدوائية العالمية بأن السبب وراء الأرباح العالية هو التكلفة الباهظة لأنشطة الأبحاث والتطوير ربما يعد ادعاءاً مشكوكاً فيه إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن من بين الثلاثمائة شركة الأعلى فى الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير فى العالم توجد فقط عدد ٥١ شركة دوائية أو تتضمن أعمالها عمليات دوائية كبيرة (SCRIP, ٢٢٥٠, July ١٨ th,١٩٩٧,p.١٠ ١٩٩٧.)، ذلك رغم التفوق الكبير المشار إليه أعلاه بخصوص أرباح شركات الدواء.

(مثال – ٢) استخدام نشرات دوائية إعلامية معيبة:

للإعلام الدوائى معايير أخلاقية يطلب من الشركات الدوائية للالتزام بها، ومن شأن هذه المعايير تجنب تكوين رؤية غير سلمية للدواء يكون من شأنها إساءة وصفه أو إساءة استخدامه. ومن الأمثلة على الممارسات الخاطئة فى هذا الخصوص تضمين المادة الإعلامية لأحد أدوية علاج مرض السكر بيانات من هذا النوع بحيث تطلب الأمر تدخل منظمة الأغذية والأدوية الأمريكية *FDA* لإيقاف هذا السلوك من جانب الشركة المنتجة SKB (SCRIP, ٢٥٩٤, Nov.٢٢, ٢٠٠٠, P. ١٥.) والجدير بالإشارة أن هذه الشركة الكبرى قد اتحدت مؤخراً مع شركة كبرى أخرى هى شركة جلاكسو بحيث قد كونا العملاق الدوائى الأول فى العالم جلاكسو سميث كلاين والذى يصل نصيبه من السوق العالمى حوالى ٧ %.

(مثال – ٣) الغش والفساد فى قضايا دوائية:

كانت ممارسات الغش فى محتويات الدواء من الممارسات الشائعة -إلى حد ما- فى ستينات وسبعينات القرن الماضى. وفى السنوات الأخيرة من القرن العشرين تكاد تكون هذه الممارسات قد تلاشت تماما من سلوكيات الشركات المحترمة على المستويات الدولية أو المحلية، إلا أنه يبدو أن احتمالية الغش بواسطة شركات كبرى لا تزال غير منعدمة حيث قد اكتشفت الحكومة البرازيلية أن عبوات من دواء لمنع الحمل ينتج بواسطة فرع إحدى الشركات العالمية بها لا يحتوى على المادة الفعالة (SCRIP, ٢٣٤٨, July,١,١٩٩٨. P. ١٧) مما جعل وزير الصحة البرازيلى يوقف العمل فى مصانع الشركة لمدة خمسة أيام.

ومن الأمثلة على قضايا الفساد فى مجال الأدوية اضطرار البوليس الإيطالى (فى مارس ١٩٩٥) إلى مداهمة المكاتب الرئيسية لثلاث شركات دوائية عابرة الجنسيات للحصول على ٤٠٠٠ وثيقة فى إطار اتهام أستاذ طب بمعاملة تفضيلية لهذه الشركات فى عطاءات تختص بإمدادات من الأدوية نظير رشاوى تقاضاها تحت مسمى استشارات. ومن الملفت للانتباه أن الفساد فى البيئة الدوائية يمتد أيضا إلى التعاقدات الخاصة ببيع الشركات (أو استحواذها) لبعضها البعض. من الأمثلة على ذلك قضية الرشاوى التى طالت عدد من المسؤولين عن شركة افيماكس الأمريكية حال بيعها لشركة جلاكسو الإنجليزية (١٩٩٥)، وقد تعدت الجزاءات المالية الموقعة بواسطة السلطات الأمريكية على المتهمين قدر بليونين ونصف من الدولارات.

(مثال – ٤) الالتفاف حول مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية "تريبس".

ربما يكون الالتفاف الأشهر هنا هو نزاع شركات الدواء العالمية مجتمعة (عدد ٣٩ شركة) مع السلطات فى جنوب أفريقيا بشأن مواد تشريعية تتعلق بممارسة الترخيص الإجبارى لتصنيع أدوية الإيدز محليا، وقد استمر هذا النزاع قضائيا على مدى عشرات الأشهر حتى اضطرت الشركات العالمية – أمام ضغط الرأى العام العالمى – إلى التنازل عن النزاع فى ١٩ إبريل ٢٠٠١. لكن بالإضافة إلى ذلك هناك محاولات من الشركات الأمريكية لاستصدار براءات تتعلق بمصادر فلكورية للأدوية فى الدول النامية وعلى رأسها الهند، وهناك أيضا محاولات من الشركات العالمية لاستغلال قرار رئيس الوزراء المصرى بشأن سرية المعلومات الخاصة بالمنتجات الكيميائية الزراعية والصيدلية (قرار رقم ٢٢١١ لسنة ٢٠٠٠) فى إيقاف إنتاج حوالى مائتى مستحضر دوائى يجرى إنتاجها فى مصر (مايو ٢٠٠١). وفى إطار توجه مشابه نجحت شركة أمريكية هى أيلاى ليللى (رغم سريان الفترة الانتقالية لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، ورغم أن التشريع المصرى الموائم لها لم يصدر بعد) فى الحصول من أكاديمية البحث العلمى المصرية على شهادة حق تسويق استئثارى لأحد أدويتها، وقد صدرت هذه الشهادة فى ٢٠٠١/٨/٨ برقم "١" حيث هى الأولى من نوعها فى مصر. الجدير بالانتباه أن نفس الشركة كانت قد خسرت فى الصين للحصول على نفس *الحق لأحد أدويتها (SCRIP, ٢٣٤٨, ١٩٩٨, p. ١٨)*.

ج- المتغيرات الخاصة بانشطة البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي:

طبقا للإحصاءات المنشورة يبلغ متوسط الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير الدوائى على مستوى العالم ١٧,٣% من جملة المبيعات. وبالرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (الغربية) واليابان هى الكتل الدولية المستحوزة على القوة الفاعلة فى أنشطة البحث والتطوير، فإن بلدانا أخرى (منها بعض الدول النامية) قد بدأت بالفعل فى تحقيق قدرات بحث وتطوير دوائى تجعل لها مساهمات مهمة على مستوى إنتاج مواد دوائية جديدة. من هذه البلدان الصين وكندا وإسرائيل والهند و أسبانيا (أنظر: Scrip Magazine, April, ١٩٩٣, p.٤٠ and June, ١٩٩٩, p. ٤١, SCRIP ٢٢٩٥, ١٩٩٧, p. ٨.)، ذلك بالإضافة إلى تميز كوبا على جميع بلدان الدول النامية فى مجال التوصل إلى إنتاج مواد دوائية بالتكنولوجيا الحيوية عن طريق بحوث الهندسة العكسية حيث توصلت عام ١٩٩٦ إلى مستوى تصدير بعض منتجاتها إلى عدد ١٢٤ دولة. الجدير بالإشارة هنا أن الإنجاز الكوبى قد تحقق من خلال إنشاء مركزا لبحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ICIGB بدأ نشاطه عام ١٩٨٦ وهو مركز متكامل للبحوث والإنتاج فى مجالات الزراعة والدواء والبيئة. وبوجه عام يمكن الإشارة -بإيجاز- إلى أهم التوجهات البحثية التطويرية التكنولوجية فى صناعة الدواء كما يلى:

١ - استخدام تكنولوجيات الكيمياء التوافيقية combinatorial chemistry والغربلة الفارماكولوجية السريعة جداً High – throughput screening فى التوصل إلى الآلاف من المركبات الكيميائية وكذلك غربلتها بيولوجيا فى غصون ساعات وليس سنوات كما كان يحدث من قبل. والجدير بالإشارة أن التكنولوجيات المذكورة تعتمد على التوليف التقانى بين تقنيات متقدمة مثل المعلوماتية والبيولوجيا الجزيئية والمواد الجديدة والأتمتة والنمنمة، وذلك بالارتكاز على المفهوم الحسابى الخاص بالتوافيق combinations.

٢ - استحداث منتجات دوائية باستخدام التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية.

ويعتقد أن هذا الاتجاه يشغل حوالى نصف الاستثمارات الجارية لإنتاج أدوية جديدة. ومن المهم هنا الإشارة إلى ان التعرف على الجينوم البشرى والذى تم الإعلان عنه فى يونيو ٢٠٠٠ سيؤدى إلى ثورة كبرى فى عالم الدواء حيث من المتوقع أن يزيد عدد الأماكن الرئيسية (المستقبلات receptors) التى يعمل عليها الدواء ليحدث مفعولة من حوالى ٣٠٠ حاليا إلى حوالى ٤٠٠٠ (فى المتوسط) بعد الاستغلال الدوائى للمعارف الجينومية الجديدة. إن هذه الثورة ستؤدى إلى تغييرات نوعية فيما يتعلق بدقة الأثر الدوائى وبعلاج أمراض لم يكن لها علاجات من قبل، كما يتوقع أيضاً أن يبدأ علاج الكثير من الأمراض قبل ظهور المرض (أنظر: ثورة الدواء المستقبل والتحديات - سلسلة إقرأ- دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١).

٣ - التوصل إلى تخليق المادة الدوائية فى أنقى صورها الفعالة والأكثر مأمونية، حيث قد ثبت حديثاً طبقا لظاهرة عملية تسمى الأيدية "chirality" أن حوالى ٤٠ % من المواد الدوائية المعروفة تتكون من مركبين متماثلين كيميائيا ومغايرين فيزيائيا enantiomers، ذلك بينما -فى معظم الأحيان- يكون أحدهما فقط هو الأكثر فعالية أو الأكثر مأمونية.

٤ - تطوير الأشكال الصيدلية (الأقراص - الكبسولات - القطرات ..إلخ) واستحداث أنظمة جديدة لتوصيل الدواء إلى المكان المقصود داخل الجسم New delivery systems

ثانيا: أوضاع الصناعة الدوائية العربية:

يبلغ حجم استهلاك الأدوية فى البلدان العربية مجتمعة عام ٢٠٠٠ قدر ٦,٢٨٤ بليون دولار والذى يكافئ حوالى ١,٥% من حجم السوق العالمى للدواء، وتكاد تكون الصناعة الدوائية العربية مقصورة على التشكيل الصيدلى، أى الدمج الصناعى للمواد الخام فى صورة أشكال صيدلية مختلفة (أقراص - كبسولات - مراهم - .... إلخ) طبقا لطرق معروفة. وهذا، وتملك أغلب البلدان العربية (جميع البلدان عدا الكويت وقطر وموريتانيا والصومال وجيبوتى) صناعات دوائية تتراوح مساهماتها فى تغطية متطلبات الاستهلاك المحلى بين ١٢% (لبنان) و١٥% (اليمن) فى الحد الأدنى بينما ترتفع

هذه المساهمات لتصل إلى ٨٥% (المغرب) وحوالى ٩٥% (مصر). وأما عن التصدير فإنه طبقا لإحصائيات عام ٢٠٠٠ نجد ان خمسة فقط من البلدان العربية تقوم بتصدير أدوية إلى خارج حدودها.

إن المتابعة التحليلية لأوضاع الصناعة الدوائية العربية توضح ما يلى:

أ – أن حجم تغطية صناعة الدواء العربية للاستهلاك المحلى العربى ظل فى مدى ثابت وهو ٤٤ – ٤٧% طوال الفترة منذ ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٩، وذلك رغم أن معظم المصانع العربية الموجودة الآن وعددها ٢٣٠ مصنعاً على الأقل قد تم بناؤها بعد عام ١٩٧٥.

ب – إنه بالرغم من أن قيمة الإنتاج الوطنى من الأدوية قد تضاعف حوالى تسع مرات على مدى الربع قرن الأخير، إلا أن الاهتمام بإنتاج المواد الخام ظل محدوداً للغاية حيث يجرى استيراد حوالى ٩٠% من احتياجات المواد الخام من الخارج.

ج – أن الأردن هى أكثر البلدان العربية تصديراً للدواء رغم أنها قد بدأت صناعتها فى أواخر سبعينات القرن الماضى، بينما تأتى مصر (والتى بدأت فيها الصناعة قبل ذلك بأربعين عاما) فى المرتبة الثانية.

د – أن صناعة الدواء العربية تنمو أفقيا أكبر مما تنمو رأسيا. ذلك بمعنى أنها تنمو فى عدد المصانع المتشابهة فى القدرة التكنولوجية، حيث لا يحدث فى هذه المصانع تطور نوعى ينقلها إلى قدرات تكنولوجية أعلى وقيم مضاعفة أكبر.

هـ – أن الاهتمام بالأبحاث والتطوير ضئيل للغاية. وبينما تكاد تكون البيانات الخاصة بأنشطة البحث والتطوير فى صناعة الدواء العربية معدومة، فإنه يمكن جذب الانتباه من خلال المعلومات التى أمكن التوصل إليها إلى ما يلى:

١ – أن أنشطة البحث والتطوير فى صناعة الدواء العربية هى فى الأغلب أنشطة رقابة على الجودة.

٢ – أن التكلفة الكلية لمسمى أنشطة الأبحاث والتطوير بالنسبة للمبيعات فى الشركات المصرية تتراوح بين ٠,٨٤٦%، و ٢,٣٨٩%.

ذلك بينما معظم هذه الشركات من شركات القطاع العام والتى تحملت مسؤولية رئيسية فى تغطية الاستهلاك المحلى فى مصر قبل تسعينات القرن الماضى، كما ساهمت فى إمداد شركات القطاع الخاص المصرى وكذلك عدد كبير من الشركات العربية بالكوادر الفنية.

٣ – أن حوالى ٥٠ إلى ٧٥% من تكلفة أنشطة البحث والتطوير فى الشركات المصرية تستهلك فى تغطية بند الأجور.

٤ – أن بصيص أمل متواضع (لكنه مهم كبداية) قد بدأ يظهر فى شركة النيل للأدوية فى مصر وذلك بقيامها مؤخراً بنقل التكنولوجيا الحيوية لإنتاج الأنترفيرون وبقيامها بأبحاث لتطوير الشكل الصيدلى لأدويتها. كما أن بصيصا آخر للأمل قد بدأ يظهر فى أنشطة بحثية تطويرية تقوم بها الشركة الأردنية لإنتاج الأدوية فى الأردن من خلال الاتجاه إلى إحداث تطوير بسيط متصاعد فى منتجات موجودة وكذلك بالدخول فى مجال إنتاج أدوات التشخيص المعملى باستخدام التقانات الحيوية.

و – أن الصناعة الدوائية العربية لم تتنبه إلى أهمية الآليات العالمية الجديدة فى تنمية وتطوير أعمالها، وذلك مثل آلية التحالفات الاستراتيجية فى مجالات البحث والتطوير والتسويق، ومثل آلية إجراء بحوث تطويرية بالاعتماد على وحدات بحثية خارجية Research and development outsourcing، وإن كان عدداً محدوداً جداً من الشركات (خاصة فى الأردن والسعودية) قد بدأ أنشطة متواضعة فى اتجاهات مشابهة.

ز – ندرة أو غياب التوجه نحو استثمار التنوع البيولوجى فى المنطقة العربية (على اليابسة وفى البحر) كإمكانية عظيمة للتطوير الدوائى طويل المدى.

ك – غيبة دور فعال للحكومات بشأن تطوير صناعات الدواء العربية. فبينما تمارس العديد من الحكومات (فى إنجلترا والبرتغال وأسبانيا والهند والصين وكوريا الجنوبية على سبيل المثال) إجراءات وترتيبات محددة فى المجالات الدوائية بخصوص تشجيع التواصل بين المؤسسات البحثية والصناعية، والتحفيز على إنشاء التحالفات الاستراتيجية محليا ودوليا، والاستثمار فى التكنولوجيات الجديدة، وتطوير التنافسية على المستوى العالمى (سواء بالنسبة للمستحضرات أو المواد الخام)، وتنشيط البحوث الأساسية، فإن الحكومات العربية بوجه عام لا تمارس دوراً نشطا فى تحضير وحفز وتوجيه وضبط توجهات صناعة الدواء.

جدول٣ : السوق الدوائية العربية لعام ٢٠٠٠
(بالملون دولار)

(بيانات اتحاد المنتجين العرب)

الدولة	حجم السوق	التغطية بالصناعة الوطنية (%)		حجم الصناعة الوطنية	عدد المصانع الدوائية
السعودية	١٣٠٤	٣١٣	(%٢٤)	٣١٣	١٣
مصر	١٠٤٠	٩٣٦	%٩٠	١٠٢٦	٥+٤٠
العراق (١٩٨٩)	٤٧٥	١٦٦	%٣٥	١٦٦	١
العراق (٢٠٠٠)	٣٣٠	٨٦	%٢٦	٨٦	٦
الجزائر	٥٧٧	٢٠٢	%٣٥	٢٠٢	٥+١٢
المغرب	٥١٦	٤٣٩	%٨٥	٤٣٩	٢٣
سوريا	٣٨٠	٣٠٤	%٧٥	٣١٩	٥٢
تونس	٢٧٣	١١٤	%٤٢	١١٤	٢٧
ليبيا	٢٤٣	-	-	-	١
لإمارات	٢٣٨	٦٢	%٢٦	٩٦	(١)+١
الأردن	١٨٥	٧٠	%٣٨	٢٥٥	(٢)+٢٣
اليمن	٢٣٠	٣٥	%١٥	٣٥	٣
لبنان	١٩٠	٢٣	%١٢	٣٣	٦
السودان	١٤٨	٧٤	%٥٠	٧٤	١٦
الكويت	١٣٠	-	-	-	(١) متوقف
فلسطين	١٣٠	٤٥	%٣٥	٤٥	١+٥
قطر	٦٣	-	-	-	-
عمان	٧٠	-	-	-	١+١
البحرين	٤٢	-	-	-	١
موريتانيا	٣٠	-	-	-	-
الصومال	١٠	-	-	-	-
جيبوتي	١٠	-	-	-	-
المجموع	٦٢٨٤	%٤٩,٦		٣١١٧	٢٣٠ (١٥)

جدول -٤: تطور إنتاج واستهلاك الأدوية فى العالم العربى
بين عامى ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

(بيانات اتحاد المنتجين العرب)

السنة	السكان (مليون نسمة)	الإنتاج الوطني	الاستهلاك	تغطية الاستهلاك من الأنتاج الوطني(%)	حصة الفرد (دولار)
١٩٧٥	١٤٠	٣٤٥	٧٨٥	%٤٤	٥,٦
١٩٨٠	١٦٣	٧٠٠	١٨٠٠	%٣٩	١١,٠
١٩٩٣	٢٤٠	١٥٩٠	٣٤٢٥	%٤٦	١٤,٠
١٩٩٤	٢٤٧	١٧٦٠	٣٨٩٠	%٤٥	١٥,٧
١٩٩٥	٢٥٤	١٩٠٠	٤٣٠٠	%٤٤	١٦,٩
١٩٩٦	٢٦٢	٢١٥٠	٤٥٦٧	%٤٧	١٧,٢
١٩٩٧	٢٧٠	٢٣٤٠	٤٩٦٠	%٤٧	١٨,٤
١٩٩٨	٢٧٨	٢٥٣٩	٥٤٧٨	%٤٦	١٩,٧
١٩٩٩	٢٨٤	٢٧٥١	٥٩٨١	%٤٦	٢١,٠
٢٠٠٠	٢٩٢	٣١١٧	٦٢٤٨	%٤٩,٦	٢١,٥

جدول ٥: الصادرات الدوائية العربية

الدولة	الصادرات (مليون دولار)
الأردن	١٨٥
مصر	٩٠-١٠٠
الإمارات	٣٤
سوريا	١٥
لبنان	١٠

ثالثاً: التحديات التى تجابه الصناعات الدوائية العربية

إذا كان من شأن التحديات أن تتداخل سلبياً مع الواقع فإن من شأن فهمها واستيعابها التحفيز والتمكن فى التعامل الإيجابى معها. هذا بالضبط هو ما ينطبق على التحديات التى تجابه صناعة الدواء العربية، حيث إذا تركت لتتداخل سلبياً مع الواقع فإنها ستؤثر سلباً على الوفاء بحاجات الجماهير، وإما إذا تم التعامل الإيجابى معها فإن فى ذلك قدر من الامتلاك لمفاتيح التسيير بخصوص سلعة لا يمكن الاستغناء عنها وتتطور وترتفع أسعارها وتزداد الحاجة إليها باستمرار. هذا، ويمكن تصنيف التحديات التى تجابه صناعة الدواء العربية إلى نوعين رئيسيين، تحديات خارجية، وتحديات ذاتية. ومن الضرورى فى التعامل مع هذين النوعين من التحديات اكتشاف نوعية الارتباط (أو العامل المشترك) بينهما.

أ- التحديات الخارجية:

تتضمن التحديات الخارجية أبعاداً متعددة، يمكن مقاربتها من زاويتين. زاوية تختص بالأبعاد الإدارية والتقانية، وأخرى تختص بالأبعاد المرتبطة باتفاقيات التجارة العالمية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

١ - التحديات المتعلقة بالأبعاد الإدارية والتقانية:

(١-١) ضآلة حجم السوق الدوائية العربية بالنسبة للسوق الدوائية العالمية (سواء كنسبة مطلقة أو بالرجوع إلى تعداد السكان)، وهو الأمر الذى يتطلب أعلى قدر من الترابط والتنسيق بين أعضاء هذه السوق حتى يمكن التأثير الإيجابى فى مجريات الأمور الدوائية (مثل التسعير ونقل التكنولوجيا .. الخ).

جدول - ٦: تكلفة أنشطة الأبحاث والتطوير فى بعض الشركات المصرية

الشركة	صافى المبيعات (مليون جنيه)	الأبحاث والتطوير			
		التكلفة الكلية (مليون جنيه)	%من المبيعات	الأجور (مليون جنيه)	% من التكلفة الكلية
النيل	٢٣٤,٨٠٢	١,٩٨٦	%٠,٨٤٦		
القاهرة	١٧٠,٧٥٨				
للسيد	١٨٦,٩٠٧	٣,٠٨٩	%١,٦٥٣	٢,٣٣٦	%٧٥,٦٢
العربية	١٢٥,٧٢٠	١,٥٤٦	%١,٢٣٠	٠,٩٠٠٢٨٠	%٥٨,٦٠
ممفيس	١٢٦,١٣٣	٢,٢٨٨	%١.٨١٤	١,١٤٥	%٥٠,٠٦
الإسكندرية	١٦٠,٢٨٠	٢,٢٠١	%١,٣٧٣	١,٥٠٩	%٦٨,٥٦
النصر	١٧٧,٧٠٠				
المهن الطبية	١١٩,٦٩٥	٢,٨٦٠	%٢,٣٨٩		

(١-٢) وجود تخلف نسبى فى المسيرة الدوائية العربية بالمقارنة ببعض الدول النامية مثل الهند والبرازيل والصين.

(١-٣) تطور آليات التسيير الإدارى للصناعة الدوائية فى البيئة الدولية بقدر لم تجتهد الصناعة الدوائية العربية لملاحقته أو التطوير على غراره بعد، ومن أمثلة هذه الآليات التحالفات الاستراتيجية، والعملقة بين الشركات، والاستحواذ على شركات، وإجراء مقطوعيات (أو جزئيات) بحثية بعقود مع وحدات بحثية خارجية، والاشتراك مع آخرين فى شبكات بحثية.

(١-٤) وجود ممارسات سلبية فى البيئة الدولية للصناعة الدوائية بقدر كبير يستدعى وجود حذر واستخبار جماعى عربى بشأن هذه الممارسات.

(١-٥) تغيرات متسارعة فى أنشطة البحث والتطوير وفى المواصفات وفى الأنظمة الصيدلية، الأمر الذى يتطلب جهود مكثفة ومتواصلة وطنياً وقومياً أو إقليميا من أجل التنظيم والتنسيق والمواءمة والاستفادة.

٢- التحديات المتعلقة باتفاقيات التجارة العالمية

تنشأ هذه التحديات من خلال ثلاث آليات رئيسية، وهى:

- إتاحة النفاذية للأسواق
- الالتزام بالمواصفات المقبولة عالمياً
-حماية حقوق الملكية الفكرية

ونظراً لطبيعة صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على الأبحاث research - based industry ، وأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (وهي إحدى اتفاقيات الجات أو التجارة العالمية) تختص - بالنسبة للدواء - بالتعامل مع حقوق البراءات المتولدة عن أنشطة البحث والتطوير الدوائي، فإننا نشير هنا إلى أن هذه الاتفاقية تزخر بتناقضات ومعوقات يتعاظم إدراكها عند الممارسة نتناول فيما يلي ثلاث نماذج لها:

النموذج الأول: فرض فترة عشرين عاماً كحد أدنى لحماية براءات الاختراع.

مع التطور المتواصل في العلم والتكنولوجيا وخاصة في مجال الدواء يجري باستمرار تقصير لدورات حياة المنتجات. معنى ذلك أن وضع حد أدنى قدره عشرون عاماً لحماية البراءات يعد أمر غير منطقياً حيث تنتهي دورة حياة المنتج (أو المستحضر) قبل مرور العشرين عاماً بفترات تطول أو تقصر حسب نوع المنتج، وبالتالي يكون هناك تمديد للحماية بدون مبرر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأخير كبير في الاستفادة العامة من المنتج، خاصة بواسطة بلدان العالم الثالث. ذلك في الوقت الذي تتشبع فيه الشركات العالمية الكبرى بإيرادات ريعات المعارف التكنولوجية بأكثر كثيراً مما تستحق كمقابل لتغطية تكاليف الأبحاث.

هنا نشير - كحالة - إلى أنه طبقاً للدراسات والمتابعات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بعض الجماعات العاملة من أجل حماية المستهلك فيها، فإن إحدى شركات الدواء الكبرى تقوم بعمل ضغوط Lobbying على الجهات المعنية باتخاذ القرار والتأثير فيه (الحكومة - الكونجرس ..) من أجل الحصول على مد للاحتكار الخاص بإحدى أدويتها لمدة ثلاث سنوات (إضافة إلى الفترة الأصلية الممنوحة لبراءة الدواء). الملفت للانتباه أن الشركة كونت فريقا يضم مجموعة من السياسيين وذويهم للتأثير في عملية اتخاذ القرار، وقد ضم هذا الفريق (طبقاً لتقرير منشور لجماعة (Public Citizen ليندا داشلي زوجة زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، وكذلك بيتر كنايت مدير حملة الانتخابات الرئاسية كلينتون - جور عام ١٩٩٦. وقد بلغ حجم المبالغ المنفقة على هذه الحملة منذ ١٩٩٦ وعلى مدى السنوات الأربع التالية ١٨,٢ مليون دولار طبقاً لتقرير الجماعة المشار إليها. ذلك بينما كانت المبيعات العالمية للدواء موضوع الحملة قد بلغت ٢,٧ بليون دولار. الجدير بالإشارة هنا هو أن تمديد البراءة يعني الاحتفاظ بالاحتكار ومنع شركات الدواء الأخرى (سواء في الولايات المتحدة أو في أي بلد آخر) من إنتاج الدواء باسمه العلمي وليس بالاسم التجاري الخاضع للابتكار بواسطة الشركة الأم. والمعروف أن إنتاج الدواء بالاسم العلمي (أو النوعي) generic name (بعد انقضاء سريان فترتي حماية الملكية الفكرية) من شأنه تخفيض سعر الدواء إلى ٢٠% أو أقل مقارنة بثمنه الأصلي، وهو الإجراء الذي من شأنه إتاحة الدواء لمحدودي الدخل وللفقراء في أمريكا وفي جميع بلدان العالم.

يبقى فيما يتعلق بمحاولات الشركات الدوائية الكبرى تمديد فترة احتكارها لمنتجاتها لأكثر من الفترة الممنوحة لها (وهي عشرون عاماً على الأقل)، أن هذه المحاولات تأخذ أيضاً أشكالاً أخرى غير مباشرة (نقصد غير الضغط السياسي) من هذه الأشكال إدخال تعديل ما على الدواء (وذلك مثل تحضيره بدرجة نقاء أكبر)، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تطويل فترة الحماية لمصلحة الشركة المحتكرة للدواء لفترة ربما تصل إلى عشر سنوات أو يزيد. هنا نجذب الانتباه إلى أنه من مجموع ٨٥٧ طلب تم قبوله لتسجيل دواء جديد بواسطة هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية على مدى التسعينات من القرن العشرين، نجد أن ٣١١ طلباً فقط كانت تختص بأدوية تعتبر مواد كيميائية جديدة تماماً، بينما اختصت بقية الطلبات بمنتجات دوائية معروفة من قبل تمت صياغتها في مستحضرات أو توليفات دوائية جديدة.

النموذج الثاني: الصعوبات المتناهية في تطبيق الترخيص الإجباري.

يعني حق الترخيص الإجباري، والمنصوص عليه في التريبس، أن للدولة أن تمنح الترخيص بإنتاج منتج ما لإحدى الشركات الوطنية، وذلك مادامت في حاجة إلى هذا المنتج لمواجهة احتياجات وطنية ملحة يصعب تلبيتها من خلال الاحتكارات والأسعار التي تفرضها الشركات العالمية الكبرى صاحبة البراءة. فعلى سبيل المثال بلغ سعر عبوة من دواء للايدز ١٨ دولار بينما يمكن أن تتكلف فقط ثلث دولار واحد بالتصنيع المحلي غير الاحتكاري. لقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا ممارسة هذا الحق بخصوص أدوية الإيدز ، إلا أن الشركات العالمية قد أقامت النزاع ضدها واتهمتها بالسرقة واستمر النزاع

عشرات الأشهر بينما عدد الوفيات بالإيدز يتزايد بالملايين. هنا يتضح عملياً وجود عدد من الصعوبات أمام البلدان النامية بشأن ممارسة الترخيص الإجباري. وبينما يمكن أن تكون هناك صعوبة معرفية تكنولوجية بخصوص إنتاج المنتج موضوع البراءة. إلا أن الصعوبات السياسية تعد الأهم والأخطر، وتتمثل في ممارسات إرهابية تصدر عن الشركات الدولية الكبرى أو الدول التى تنتمى إليها. وفى هذا الخصوص ننوه إلى دور الإرادة السياسية للدولة فى عدم السماح للشركات متعديات الجنسية بممارسة أطماعها فى فرض منتجاتها بأسعار عالية (ملحوظة : مارست الحكومة البرازيلية فى هذا الشأن نموذجاً يحتذى فى مجال أدوية الإيدز مما أدى إلى خفض أسعارها بنسبة ٧٩%، وكان لذلك نتائج إيجابية مهمة بالنسبة لخفض معدل وفيات مرضى الإيدز وتوفير صرف مئات الملايين من الدولارات فى المستشفيات).

النموذج الثالث : احتكار براءات على مكتشفات فى جسم الإنسان

طبقاً للتريبس فإنه تمنح براءات (بمثابة احتكارات) بخصوص التتابعات الجينية المسئولة عن المتغيرات المرضية فى جسم الإنسان. إن البراءة الممنوحة هنا لا تمثل مجرد اعترافاً بسبق فى المعرفة العلمية بقدر ما تمثل فرصة لاحتكار أمر ما يتصل بمرض يمكن أن يحدث لأى إنسان فى أى مكان على سطح الكرة الأرضية. ولأن هذه البراءة تتعلق بمعرفة يمكن أن تؤدى إلى اكتشاف أدوية جديدة فمن شأن احتكار هذه المعرفة أن يصبح المصير الصحى لكل إنسان على سطح الكرة الأرضية رجلاً كان أو امرأة، طفلاً أم شيخاً مرهوناً ليس بإنجازات البحث العلمى، وإنما بتوجهات وتحالفات ومصالح محتكرى البراءات.

وإذا كانت النماذج السابق الإشارة إليها كأمثلة للتناقضات والمعوقات داخل الاتفاقية من الممكن تلافيها من خلال ضغوط الرأى العام العالمى الهادف إلى مراجعة هذه الاتفاقية، فإنه من المحتمل أن يكون لهذه الاتفاقية وللتوجهات العامة لاتفاقية التجارة العالمية (حتى بفرض التغلب العلمى - أو إزالة - التناقضات السابق الإشارة إليها) انعكاسات سلبية على صناعة الدواء العربية تتمثل فيما يلى:

(٢-١)إمكانية قدوم منافسين أجانب بمنتجات مثيلة وأسعار أقل ومواصفات أحسن، وهو ما قد يخفض من أسعار الأدوية الجنسية، بينما يؤدى إلى تدهور الصناعات المحلية.

(٢-٢) توصل صناعة الدواء المتقدمة إلى أدوية جديدة يكون للمواطن العربى حاجة إليها ولا يمكن تصنيعها له محلياً بسبب حقوق الملكية الفكرية، وفى نفس الوقت يصعب إتاحتها له من خلال الأسعار العالمية.

(٢-٣) إحباط قدرات البحث والتطوير العربية حيث قد يرى البعض أن الخيار أمامها إما التفوق على بحوث الشركات العالمية أو التوقف.

(٢-٤) الارتفاع التدريجى فى فاتورة استيراد الدواء وبتسارع يعتمد على تعقد وخصوصية التقانات المتطورة المستخدمة فى إنتاج أدوية المستقبل.

ب - التحديات الذاتية :

١- غياب رؤية إستراتيجية وطنية أو عربية لتطوير صناعة الدواء، وفى غيبة مثل هذه الرؤية تحدث أخطاء منهجية شديدة أو ساذجة (مثل الاستمرار فى تقييم تقدم الصناعة الدوائية بمعيار تغطية الاستهلاك المحلى، ومثل قيام شركة دوائية وطنية بمشاركة كونسوريتوم أمريكى فى إنشاء شركة لبحوث وتطوير الدواء فى غيبة سياسات أو تكتلات أو تحالفات بحثية وطنية).

٢- ندرة أو غيبة القدرة (أو الإمكانية) على النظر فيما وراء عام ٢٠٠٥ (موعد بدء تنفيذ اتفاقية تريبس). والجدير بالذكر هنا أن رؤساء الشركات الوطنية فى مصر (من القطاعين العام والخاص) قد تجمعوا على الفور مرتين عام ٢٠٠١ بمجرد علمهم بطلب الشركات الأجنبية إيقاف إنتاج مائتى دواء مصرى (فى شهر مايو) وكذلك بمجرد علمهم حصول شركة أمريكية على حق التسويق الاستثمارى لأحد أدويتها (فى شهر سبتمبر)، لكنهم لم يتجمعوا أبداً بنفس السرعة والجدية والحمية من أجل اتخاذ إجراءات كفيلة بمجابهة ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية تريبس والتى تنتهى بنهاية ديسمبر ٢٠٠٤.

٣- تأخر نمو صناعة الخامات الدوائية، وكذلك التأخر فى تنظيم الصناعة الدوائية القائمة على التكنولوجيات الحيوية.

٤- الرضا بالتنافسية المحلية داخل رقعة استهلاكية محدودة.

٥- غيبة التنسيق بشأن خطط وتوجهات الإنتاج وهو الأمر الذى يؤدى إلى تشابه المنتجات.

٦-غياب إستراتيجية عربية للتسويق المحلى والخارجى.

٧- ضعف مستويات الجودة (عند الأخذ فى الاعتبار التنافسية العالمية).

٨-دخول شركات عالمية لشراء شركات وطنية ونجاحها فى ذلك عدة مرات (فى مصر على وجه الخصوص).

ج - العامل المشترك بين التحديات الخارجية والذاتية :

فى تقديرنا أن هذا العامل المشترك هو تردى القدرة العربية بخصوص "استشراف المستقبل فى مجال صناعة الدواء". إن هذا التردى (سواء هو ناتج عن مصالح خاصة أو عن جهالة أو عن كسل) هو السبب وراء الأعراض الرئيسية للتخلف فى الصناعة الدوائية العربية، والتى تتمثل فى غياب أنشطة البحث والتطوير

وفى غياب الحس بالحاجة الملحة للعمل المشترك (سواء فى شكل تحالفات أو تكتلات أو شبكات بحثية أو برامج تسويقية ... ألخ) ، كما تتمثل - إلى حد كبير - فى عدم توفر الشفافية فى المعلومات وفى عدم الالتزام بحسن اختيار القيادات. إن هذه الأعراض المختلفة والناجمة عن الإخفاق فى استشراف المستقبل هى نفسها مسببه للمزيد من الإخفاق وللمزيد من التشرنق داخل "الحاجز النفسى" المانع للاتجاه إلى الابتكار، وكذلك المزيد والمزيد من "الشلل" فى التعامل مع قضايا ومستقبليات "حقوق الملكية الفكرية".

رابعاً : المتطلبات بشأن المستقبل

"مجاعة فى وجود وفرة". هذا هو حال صناعة الدواء فى المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص فى مصر، فهذه الصناعة بطبيعتها تقوم أساساً على البحث العلمى والأنشطة التطويرية ، لكنها فى منطقتنا العربية تخلو من أنشطة بحث وتطوير فعالة، ذلك رغم الوفرة الموجودة من المؤهلين تعليمياً وعلمياً وفنياً، والمتمثلة فى مئات من الباحثين فى مجالات دوائية (أو مرتبطة بالدواء) من خريجى كليات العلوم والصيدلية والزراعة والطب والهندسة والمنتشرين فى وحدات البحث العلمى فى مصر وفى بلدان عربية أخرى. إن التعامل مع المتطلبات المتعلقة بمستقبل صناعة الدواء العربية لا يمكن أن يكون صحيحاً دون الانطلاق من " منصة" ترتكز على كسر "الحاجز النفسى" المضاد للتنمية الدوائية الحقيقية والذى زرع فينا بواسطة كتابات ودعائيات متعدية الجنسية غير دقيقة وزائفة. إنها تلك البيانات التى أخذت تنتشر وتتردد منذ سبعينات القرن العشرين، والقائلة بأن الدواء الجديد

يأتى عادة من خلال جهود بحثية "رهيبة" يتم فيها تخليق مركبات كيميائية يصل عددها إلى عشرة آلاف مركب وتتكلف فى حدود ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار. وفضلا عن الشك المنهجى فى هذه الادعاءات المغالى فيها إلى حد كبير جداً، كما أوضحنا من قبل فإننا نجذب الانتباه إلى مستجدات فى البيئة الدولية لصناعة الدواء نعتقد أن من شأن التعامل الإيجابى معها استيعاب أعلى للممكنات والمتطلبات الخاصة بالمستقبل. من أهم هذه المستجدات نشير فى إيجاز - إلى ما يلى:

أ - أن العملقة (أو الاتحاد بين الشركات الكبرى) لا تؤدى بالضرورة وبشكل تلقائى إلى تحسن المبيعات والقدرات البحثية.

(أنظر : Scrip Magazine March,١٩٩٧, P.٤٧, September , ١٩٩٧ , P. ٦٩ , April , ٢٠٠٠ , P.٢٣) بل أن الشركات التى تم اتحادها (أو عملقتها) تتعرض لانخفاض فى سرعة القفزات الإنتاجية والقفزات الناتجة عن البحث والتطوير بالمقارنة بسرعة القفزات المماثلة فى هذه الشركات قبل اتحادها، وهو الأمر الذى جعل المحللين يظنون بأن الشركات الكبرى تلجأ إلى الاتحاد (أو العملقة) من منظور الخوف من اتحاد بين المنافسين (أنظر: Scrip Magazine, Febr.٢٠٠٠,P.٤٧).

ب - أن عمليات العملقة والاستحواذ بين الشركات الكبرى فى عالم الدواء لا تحرم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من قدرات توليد القيمة Value Creation Potential حيث أنه من الثابت فى الخصوص أن كفاءة الشركات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة أعلى (أنظر: Scrip Magazine, Oct.١٩٩٦,P.٣١).

ج - أنه من الثابت عملياً أن شركات صغيرة أو متوسطة الحجم قد تمكنت بإدارة حميدة وميزانيات بحثية منخفضة نسبياً (أقل من ٣٠ مليون دولار) أن تتواصل إلى مواد دوائية جديدة وإلى تحقيق تنافسيات وتحالفات لها وجود على المستوى العالمى، ومن أمثلة هذه الشركات شركة "الميرال برودس فارما"فى أسبانيا و"تيفا" فى إسرائيل.

د - أن الإنجازات البحثية الكبرى للشركات الدوائية العملاقة تتم من خلال تعاونات هامة وحرجة بين هذه الشركات الكبرى وشركات أخرى بحثية صغيرة، وأن الشركات البحثية الصغيرة خاصة (فى مجال الأدوية

المنتجة بواسطة التكنولوجيات الحيوية) تحقق نجاحات عالمية سريعة ومتواصلة.

هـ - أن التطويرات الدوائية المهمة والمنتجة لقيمة مضافة كبيرة لا تنتج فقط من بحوث التوصل إلى مواد دوائية جديدة (والتى قد تعلو فيها درجة المخاطرة المالية)، وإنما أيضا من أعمال وأنشطة البحوث المتعلقة بتطوير الأشكال الصيدلية وهى أنشطة أقل تكلفة ومخاطرة مالياً وأسرع عطاءاً.

وبعد، ربما يمكن الإشارة بإيجاز إلى ما يلى كأهم المتطلبات بشأن "الممكن" فى تفاعل الصناعة الدوائية العربية إيجابياً مع التحديات التى تجابهها.

١ - التنسيق والتوافق داخل السوق الدوائية العربية بحيث تصبح من الناحية العملية بمثابة سوق كبيرة خاصة عند التعامل مع قضايا المواد الخام ونقل وتطوير التكنولوجيا.

٢- تصنيف الصناعة الدوائية العربية القائمة (على المستويين القطرى والاقليمى) إلى نوعين:

- صناعة الأدوية الجنسية أو النوعية والمسماة generics

- الصناعة الدوائية القائمة على البحوث - research based

مع اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ومتطلبات وتحالفات من أجل إيجاد وتحقيق النمو لكلا الصناعيتين.

٣- رفع نسبة الصرف على أنشطة البحث والتطوير وترشيد عمليات إدارة هذه الأنشطة مع قيام الحكومات بأدوار إيجابية فى هذا الخصوص بالاسترشاد بأدوار حكومية رشيدة بذاتها وتبذلها حكومات دول أخرى فى هذا الشأن (فى أسبانيا وإنجلترا والبرتغال وسنغافورة والهند على سبيل المثال).

٤- قيام الأنظمة المدنية الراعية لصناعة الدواء العربية على المستويين القطرى والإقليمى (مثل الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية ، واتحاد الصناعات المصرى) بالتعاون فى التوصل إلى رؤية إستراتيجية بشأن تطوير صناعة الدواء العربية، مع الاستفادة باستيعاب تفصيلى لتجارب من دول أخرى (مثل الهند وأسبانيا والبرازيل).

٥- التحالف بين الشركات الدوائية العربية وبالتعاون مع البنوك العربية والمستثمرين العرب من أجل إنشاء مركز بحوث وتطوير دوائى عربى تكون مهمته عمل اختراقات بحثية تطويرية عربية والمساهمة فى تنسيق أنشطة البحوث والتطوير العربية وكذلك إنشاء التحالفات البحثية العربية عربية والعربية - أجنبية.

٦ - التنسيق الإنتاجى والتسويقى بين أعضاء الصناعة الدوائية العربية.

٧ - التضامن على المستوى العربى (الصناعة الدوائية - الجمعيات الأهلية - الحكومات) من أجل إدخال تغييرات على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بحيث تتفق مع المصالح الإنسانية عامة ومصالح شعوب الجنوب على وجه الخصوص. وكأمثلة لهذه التغييرات نقترح ما يلى:

أ - تغيير فترة الحماية للبراءات بحسب نوع المنتج (بفتح التاء) حيث دورة حياة المنتج تختلف من مجال إلى آخر. ذلك مع إخضاع فترة الحماية للتعديل الدورى اعتماداً على التسارع فى دورات حياة المنتجات على تنوعها، وهو الأمر الذى يستوجب تعديل الفقرة ٣٣ فى الاتفاقية.

ب - تنظيم وتقنين للشفافية بخصوص اقتصاديات المنتجات (من خلال آليات منظمة التجارة العالمية) بالقدر الذى يخدم تحديد الفترة المناسبة للبراءة من منظور التشجيع على الابتكار وتغطية تكلفة الأبحاث، وليس من منظور اكتساب أكبر ريع ممكن وبشكل شبه مطلق.

ج - المشاركة الوطنية فى ملكية البراءات التى تحصل عليها الشركات ومعاهد البحوث الأجنبية وتكون ناتجة عن تحويرات من منتجات وطنية تراثية أو تحويرات تعتمد على عناصر من التراث الوطنى. وطبقاً لهذا التوجه نشير إلى متطلبين أساسيين. الأول هو ضرورة حصول الجهة الأجنبية على الأذن بإجراء بحوث وتطويرات بالاعتماد على المنتج الوطنى أو على عناصر من التراث الوطنى. وأما الثانى، فهو ضرورة مشاركة البلد الأم فى نسبة من عائدات براءة الاختراع، على أن تحدد هذه النسبة طبقاً لدرجة التطوير الحادث، بحيث تكون عالية (٧٠%مثلا) فى حالة التطوير البسيط، ومنخفضة (١٥% مثلا) فى حالة التطوير الجذرى.

د - اعتبار تسجيل البراءة لمواطنى ومؤسسات البلدان النامية الأعضاء فى المنظمة تسجيلاً فى عموم بقية البلدان الأعضاء.

هـ - استحداث مواد قانونية يكون من شأنها الحد من قدرة الشركات متعديات الجنسية وكذلك البلدان المتقدمة على القيام بإجراء تعسفية إرهابية ضد البلدان التى تمارس حقوقها فى الترخيص الإجبارى.

و- استحداث آلية جديدة (فى إطار منظمة التجارة العالمية) تكون مهمتها مساعدة الدول النامية على تجنب الصعوبات الفنية والمالية بخصوص فض المنازعات. وربما يمكن فى هذا الإطار إنشاء صندوق تعتمد موارده

على مساهمات الدول والشركات الدولية الكبرى، وذلك بنسب مئوية محددة طبقاً لمؤشرات اقتصادية معينة.

ح - عدم إخضاع أشكال الحياة Life Forms والعمليات الحياتية Living Processes للبراءة، وهو الأمر الذى يستوجب تعديل الفقرة (b)٢٧.٣ فى الاتفاقية.

ط - تشجيع التسعير التفاضلى للمنتجات طبقاً لاقتصاديات البلدان والمناطق المختلفة فى العالم.

ك - تشجيع وتنظيم وتطوير إمكانيات ومجالات الاستخدام الحكومى لبراءات الاختراع فى إطار المنفعة العامة (وليس التجارة)، وهو حق تستخدمه البلدان المتقدمة بكفاءة.

ل - السماح التلقائى بالترخيص الإجبارى لأية منتجات تعتبر بواسطة (منظمات دولية) من قبيل الأساسيات لاستمرارية الحياة.

م - اعتبار الوصول للبيانات الكاملة الخاصة بالدراسات المعملية والسريرية على الأدوية أمراً حميداً بالنسبة لإتاحة وتشجيع الاستخدام السليم للدواء rational drug use، أى ليس فيه خرق لبراءة ، وهو الأمر الذى يتطلب التوضيح وحسن الاستخدام للفقرة ٣٩.٣ فى الاتفاقية.

٨ - الاتجاه إلى عمل تحالفات إستراتيجية مع الصناعات الدوائية التى يمكن أن تكون لديها خبرات فنية كبيرة فى التعامل مع تطبيق الترخيص الإجبارى للأدوية (مثل: الهند والبرازيل).

٩- تطوير القدرات العربية الخاصة بتطوير وتقييم ومتابعة جودة المستحضرات الدوائية والمواد الخام المتعلقة بالدواء (المواد الفعالة والسواغات exipients).

|||

الاقتصـــاد المصــرى

◆ القسم الأول ◆

الاقتصاد المصرى .. بين أزماته

والتداعيات السلبية للأزمة الأمريكية

كان العام ٢٠٠١، واحدا من الأعوام الصعبة للاقتصاد المصري، حيث تفاقمت أزمة البطالة على نحو يثير القلق، كما تفاقمت الأزمة في سعر وسوق الصرف المصرية بصورة قادت إلى تدهور كبير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، كما واصلت أسعار الأسهم في البورصة المصرية تدهورها، كما استمر العجز في الميزان التجاري عند مستويات مرتفعة، وإذا أضفنا إليه العجز الناجم عن التهريب السلعي فإنه يرتفع لمستويات قياسية. أما معدل النمو فإنه تراجع وفقا للبيانات الحكومية التي أعدت قبل أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت سلبيا على الاقتصاد المصري، وهو تراجع بشكل أكبر بعد هذه الأحداث وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. كما وصل الدين الداخلي لمستوى قياسي هو ١٩٧ مليار جنيه مصري، وعادت مصر للاقتراض من الخارج مرة أخرى.

ورغم تعدد المشكلات الاقتصادية التي تفجرت في عام ٢٠٠١ في المجالات التي أشرنا إليها، إلا أن أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجها على الاقتصاد المصري ومؤشراته الرئيسية، ودورها في تفجير المزيد من المشكلات ومفاقمة المشكلات القائمة، والسلوك الحكومي في مواجهتها، تعتبر هي الأهم خلال العام ٢٠٠١.

١- "عاصفة سبتمبر" وتفاقم الأزمة الاقتصادية:

جاءت "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة وما تلاها من حشود وحرب أمريكية في أفغانستان، في وقت حرج بالنسبة للاقتصاد المصري الذي كان يعاني من أزمة تباطؤ عامة وركود عميق في بعض القطاعات وبطالة سريعة التزايد واضطراب في سعر وسوق الصرف (راجع كل ذلك في الدراسات التالية بالقسم المصري من هذا التقرير)، فإذا بتلك "العاصفة" وتداعياتها تفرز آثارا بالغة السلبية على الاقتصاد العالمي عامة وضمنه الاقتصاد المصري.

وقد بدأت آثار الأحداث الأمريكية تظهر بالفعل في صورة خسائر مهمة للاقتصاد المصري يمكن أن تؤدي للمزيد من اختلال موازينه الخارجية ولتعميق الأزمة التي يعاني منها أصلا إذا لم يتم التعامل معها بكفاءة وبمنطق إدارة الأزمة.

وتتركز الآثار السلبية للأحداث الأمريكية على الاقتصاد المصري وغيره من اقتصادات العالم، في انتقال التدهور الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي العملاق، إلى الاقتصادات المرتبطة معه بعلاقات قوية في مجالات التجارة السلعية والسياحة والاستثمارات وغيرها من مجالات العلاقات الاقتصادية. كذلك فإن "عاصفة سبتمبر" الأمريكية وتداعياتها، خلقت حالة من المخاوف العالمية أثرت سلبيا على حركة الطيران والسياحة والاستثمارات عبر العالم بأسره وضمنه مصر، خاصة وأنه يمكن توقع المزيد من التداعيات العنيفة في ظل نمط الرد الأمريكي المفعم بالنزعة الانتقامية والذي لا يهتم بمصائر الشعوب الأخرى في سبيل تحقيق انتصارات جوفاء وزهو فارغ لدولة تريد التأكيد على الهيمنة العالمية لقوتها.

وعقب وقوع الأحداث الأمريكية مباشرة، بادر بعض كبار المسئولين الحكوميين إلى التأكيد "البيروقراطي" على أن مصر بعيدة عن الآثار السلبية للأزمة الأمريكية. لكن قوة تلك الآثار أجبرت الجميع على الاعتراف بها، رغم اضطراب التقديرات بشأن هذه الخسائر، ورغم المبالغة التي يسوقها القطاع الخاص في تقدير خسائره، كمبرر لتقديم قائمة من المطالب المالية والنقدية للحكومة. وقد صرح وزير الاقتصاد المصري في ٢٠٠١/١١/٣، قبل إلغاء وزارة الاقتصاد، بأن خسائر مصر بسبب الأزمة الأمريكية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار تشمل الخسائر في قطاعات السياحة والتصدير وقناة السويس.

أ- السياحة.. الخاسر الأكبر:

أدت "عاصفة سبتمبر" الأمريكية إلى انتشار حالة عالمية من المخاوف من الطيران والسياحة، وبثت حالة معنوية سلبية بالنسبة لحركة السياحة العالمية إلى مختلف البلدان المستقبلة للسياح ومن ضمنها مصر. وكانت حصة مصر من السياح قد بلغت ٥,٥٠ مليون سائح عام ٢٠٠٠ توازي نحو ٠,٨% من عدد السياح الذين يتحركون عبر العالم. كما بلغت إيراداتها السياحية نحو ٤٣٤٥,٣ مليون دولار توازي نحو ٠,٩% من الإيرادات السياحية العالمية

في عام ٢٠٠٠ والتي بلغت ٤٧٦ مليار دولار بدون الطيران، ونحو ٦٠٠ مليار دولار بإضافة قيمة تذاكر الطيران. ونظرا لأن الأحداث الأمريكية وتداعياتها ، جاءت في مستهل الموسم السياحي الأوروبي والأمريكي إلى مصر ، فإن أضرارها كانت كبيرة بالفعل في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وهي مرشحة للاستمرار في عام ٢٠٠٢، في ظل استمرار حالة المخاوف العالمية من الطيران والسفر للبلدان الأخرى ، وفي ظل استمرار الحملة الأمريكية غير الواضحة الأهداف حتى الآن . وقد صرح وزير السياحة المصري بأن الحركة السياحية الإجمالية التي تتدفق إلى مصر قد تراجعت بنسبة ٤٥% في شهر أكتوبر الماضي ، مشيرا إلى أن الوضع أسوأ في شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠٠١ بسبب إلغاء الحجوزات من قبل العديد من الشركات السياحية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الثامنة في توريد السياح إلى مصر . وكان عدد السياح الأمريكيين الذين زاروا مصر عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٢٣٥,٣ ألف سائح بنسبة ٤,٣% من إجمالي عدد السياح الذين زاروا مصر في العام المذكور (٥,٥٠ مليون سائح). وقد قضى السياح الأمريكيين نحو ١,٥ مليون ليلة سياحية في مصر بنسبة ٤,٥% من عدد الليالي السياحية التي قضاها السياح الأجانب والعرب في مصر. وقد بلغت قيمة الإيرادات السياحية المصرية عام ٢٠٠٠ ، نحو ٤٣٤٥,٣ مليون دولار، أي ما يوازي ٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه. وإذا احتسبنا حصة الأمريكيين من هذه الإيرادات على أساس نصيبهم من إجمالي الليالي السياحية للأجانب في مصر، فإنها تبلغ نحو ١٩٥,٥ مليون دولار.

ومن المؤكد أن التدفق السياحي الأمريكي إلى مصر سوف يتراجع أو بمعنى أدق ينهار، في الموسم السياحي الذي كان في بدايته لدى حدوث "العاصفة" الأمريكية، بسبب توقف الطيران بين أمريكا والعالم لعدة أيام بعد الحادث ، ثم تخفيض عدد الرحلات الجوية بين مصر والولايات المتحدة على ضوء المخاوف التي ولدها الحادث ، والتي شكلت كابحا على حركة الطيران والسياحة الأمريكية ليس إلى مصر والشرق الأوسط فقط ، ولكن إلى مختلف بلدان العالم .وقد بلغت نسبة إلغاءات الحجز للأمريكيين في الفنادق المصرية نسبة ١٠٠% في شهري أكتوبر ونوفمبر ، علما بأن السلطات الأمريكية قامت بعد أحداث ١١ سبتمبر بتحذير مواطنيها من السفر للخارج عموما لمدة ثلاثة أشهر.

وبالتبعية للتراجع المرجح في تدفق السياح إلى مصر من بلدان الغرب في الموسم السياحي الراهن على الأقل ، فإن شركة مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة تواجه موقفا صعبا للغاية. وفي مواجهة هذا الموقف قررت شركة مصر للطيران إلغاء بعض خطوطها للعديد من المدن التي تراجع عدد المسافرين إليها أو انعدم في بعض الأحيان. كما بدأت الشركة في استخدام طرازات أصغر من الطائرات بسبب تراجع أعداد المسافرين، وقامت بدمج أكثر من مدينة على رحلة واحدة. كما أضافت الشركة مبلغ ٤ يورو على كل تذكرة بعد ارتفاع أسعار التأمين على الرحلات الجوية. كما سرحت الشركة عددا كبيرا من العاملين بصورة مؤقتة، فضلا عن تخفيض مرتبات الموظفين الإداريين . أما الوضع في شركات الطيران الخاصة في مصر فإنه أكثر سوءا، وهي تواجه بالفعل مأزقا تاريخيا ، خاصة بعد الأعباء المالية الباهظة التي أضيفت إليها بعد رفع قيمة التأمين على الرحلات الجوية من ٣ في الألف قبل أحداث سبتمبر، إلى ١٨ في الألف بعد شهر من وقوعها.

وسوف تحتاج شركة مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة إلى عمليات إعادة هيكلة صارمة وإلى تقليص الإنفاق وتجميد أي توظيفات جديدة وتجميد أي عمليات لشراء طائرات جديدة.

ومن الضروري لمصر أن تواجه هذه الظروف الصعبة لهذا القطاع من خلال تنشيط السياحة والطيران داخليا من خلال تخفيضات سعرية والتوسع في تنظيم الرحلات الجماعية عبر الأندية والمؤسسات والنقابات وإدارات الحكم المحلي والإدارات الحكومية ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والشباب والرياضة بشكل خاص. ورغم أن هذا التنشيط لن يؤدي إلى إدخال نقد أجنبي إلى مصر ، إلا أنه قد يحافظ على المشروعات السياحية وشركات الطيران بعيدا عن مخاطر الانهيار، وذلك لأنه سيؤدي إلى تحقيق إيرادات يمكن أن توازي تكلفة الاستمرار في النشاط على الأقل.

ومن الضروري لمصر أيضا، أن تقوم بحملة واسعة النطاق لجذب السياح من العالم عموما وبالذات من البلدان العربية والإسلامية مع التركيز على الإمكانيات السياحية المتنوعة في مصر ، وعلى العوامل المشتركة بين مصر وهذه البلدان ، وأيضا يمكن التركيز على الترحيب المصري بهؤلاء السياح ، في وقت تتصاعد فيه مشاعر الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين في الغرب. ويمكن التفاوض مع وزارات التعليم العالي والشباب

والأندية الرياضية والاجتماعية في البلدان العربية لتنظيم رحلات سياحية ثقافية وترفيهية إلى مصر بأسعار معتدلة تضمن ديمومة هذه الرحلات وتزايد الإقبال عليها، بحيث تصبح تيارا دائما للحركة السياحية لمصر.

كذلك فإنه من المهم التفكير بشكل مرن، في الإيقاف المؤقت لبعض خطوط الطيران ، أو دمج الرحلات ، والتفكير أيضا في تسيير خطوط طيران جديدة إلى البلدان العربية وغيرها بالتوازي مع التزايد الذي يمكن أن يحدث في حركة السياحة القادمة من هذه البلدان إلى مصر.

وعلى صعيد آخر ، أدى تصنيف شركات التأمين العالمية الكبرى لمصر باعتبارها من الدول التي يمكن أن تحدث فيها حروب، إلى مضاعفة رسوم التأمين على السفن التي تتعامل مع الموانئ المصرية . وقد طلبت الحكومة المصرية من شركات التأمين العالمية الكبرى أن تلغي هذه الرسوم، لكنها لم تنجح حتى الآن، رغم أن لديها كل الحق في هذا الطلب لأن مصر بعيدة بالفعل عن الحرب الأمريكية الدائرة في أفغانستان، كما أن فكر ومنهج النظام السياسي المصري أبعد ما يكون عن الدخول في أي حروب أو الاستجابة لمحاولات أي طرف عدو أو صديق لتوريطه في مثل هذه الحروب. ولذلك فإنه يمكن القول أن إصرار شركات التأمين العالمية على تصنيف مصر ضمن الدول التي يمكن أن تحدث فيها حروب، يشكل تحيزا غير مبرر ضد مصر، من شأنه أن يزيد الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري .

ب- خسائر محتملة في التجارة والاستثمارات:

تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من الحكومة المصرية ، إلى أن صادرات مصر للولايات المتحدة بلغت ٨١٣ مليون دولار تشكل ١٤,٤% من إجمالي صادرات مصر في عام ٢٠٠٠، وأن واردات مصر من الولايات المتحدة بلغت ٣٧٢٩ مليون دولار تشكل ١٧,٢% من إجمالي واردات مصر في العام نفسه.

ومن المرجح أن تتراجع الصادرات المصرية للولايات المتحدة ، على ضوء الركود الاقتصادي الذي انحدر إليه الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث ، والركود المتوقع في الربع الرابع من عام ٢٠٠١، وأيضا في ضوء التوقعات بأن ينحصر النمو الاقتصادي الأمريكي في حدود ٠,٧% عام ٢٠٠٢، بسبب أحداث عاصفة سبتمبر، علما بأن الاقتصاد الأمريكي كان يمر قبلها بحالة تباطؤ أقرب إلى الركود منذ تسلم جورج بوش الابن للسلطة وانتهاجه لسياسات اقتصادية-اجتماعية متحيزة للطبقة الرأسمالية الكبيرة بصورة مساعدة على الركود (راجع القسم الدولي). وهذا الركود سوف يؤدي إلى جمود أو تقلص طلب الاقتصاد الأمريكي على واردات النفط من العالم وضمنه مصر، وسيؤدي أيضا إلى جمود أو تراجع الطلب على الواردات السلعية عموما من الخارج. وهذا الأمر سوف يؤثر سلبيا على الصادرات السلعية المصرية للولايات المتحدة بصورة تتوقف على مدى تأثر الطلب الأمريكي على الصادرات المصرية في ظل الركود الراهن والنمو البطيء الأقرب للركود في عام ٢٠٠٢.

أما بالنسبة لتأثير الأزمة الأمريكية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى مصر ، فإنه مرتبط بتأثير تلك الأزمة على حركة الاستثمارات عالميا، حيث خلقت كابحا على حركة الاستثمارات نتيجة المناخ العالمي المفعم بالمخاوف بشأن انتقال البشر والاستثمارات وبخاصة المباشرة منها.

وتتصدر مصر، الدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية غير النفطية. لكن هذه الاستثمارات تبقى محدودة بالمقارنة بالاستثمارات المحلية في مصر، وهامشية تماما بالنسبة لحركة الاستثمارات العالمية. وإذا بدأنا بالاستثمارات الأمريكية المباشرة غير البترولية المتراكمة في مصر منذ بدايتها حتى منتصف عام ٢٠٠١، فإنها بلغت ٢٠٧٠ مليون جنيه مصري ، أي نحو ٤٨٧ مليون دولار وفقا لسعر الصرف الراهن، وهي توازي نحو ٦,٨% من إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة غير البترولية المتراكمة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١والبالغة نحو ٣٠٣١٦ مليون جنيه مصري. وهذه الاستثمارات الأمريكية تقل كثيرا عن الاستثمارات السعودية والكويتية والبريطانية التي شكلت بالترتيب نحو ١٥,٤% ، ١٢% ، ١١,٣% من إجمالي الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة غير البترولية المتراكمة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١، وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر.

وبغض النظر عن محدودية الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر كقيمة مطلقة أو كنسبة من الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر ، فإن هذه الاستثمارات القائمة فعليا، من المرجح ألا تتعرض لانخفاض ملموس ، لأن القرارات بالنسبة لتنفيذ الاستثمارات المباشرة أو الخروج منها ، هي في العادة قرارات متأنية وتستغرق فترة طويلة وتقوم غالبا على عوامل اقتصادية حقيقية، ويقل تأثير العوامل المعنوية العارضة عليها.

وبالمقابل فإن تدفق الاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة الجديدة ، سوف يتراجع بشدة على الأرجح، ضمن التراجع المتوقع لحركة الاستثمارات المباشرة عبر بلدان العالم عموما. لكن تأثير كل ذلك على الاقتصاد المصري لن يكون كبيرا، لأن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ، محدودا من الأصل. وكانت قيمة تلك التدفقات قد بلغت ١٥٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ بما يوازي ما يقل عن ٠,٢% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم ، والتي بلغت ٩١٢,٥ مليار دولار في العام نفسه (البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، جدول ٤) . كما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى مصر في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، نحو ٥٠٩ ملايين دولار طبقا لبيانات النشرة الاقتصادية الشهرية لوزارة التجارة الخارجية المصرية (عدد نوفمبر ٢٠٠١).

ومقابل التراجع المحتمل للاستثمارات الأمريكية والأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى مصر ، فإن الاستثمارات العربية التي تتدفق إلى مصر يمكن أن تتزايد بقوة في ظل موجة العنصرية المتصاعدة في الولايات المتحدة والغرب عموما، ضد العرب والمسلمين، وتزايد عمليات المراقبة التمييزية على أرصدتهم وحركتها. وإذا قامت الإدارة الاقتصادية المصرية ورجال الأعمال المصريين بجهد خلاق في هذا الصدد، فإنه يمكن توقع حدوث زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات العربية المباشرة إلى مصر.

أما بالنسبة للاستثمارات غير المباشرة ، أو ما تسمى باستثمارات الحافظة، فإن صافي الاستثمار الأجنبي في الحافظة في مصر بلغ ٢٦٠,٥ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وفقا لبيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري (نوفمبر ٢٠٠١). وهذه الاستثمارات غير المباشرة تكون حساسة للغاية لأي توترات سياسية أو أمنية في البلدان المستقبلة لها ، أو حتى في بلدها الأصلي، ولذلك فإن "عاصفة سبتمبر" الأمريكية ، دفعت المستثمرين الأمريكيين والأجانب عموما في البورصة المصرية ، كما في الغالبية الساحقة من بورصات العالم ، إلى حركة بيع واسعة النطاق للأسهم التي في حوزتهم كآلية للحصول على السيولة التي تكون مفضلة في الأوقات التي تحدث فيها أزمات سياسية وأمنية كبيرة، خاصة وأن بعض هؤلاء المستثمرون يمكن أن يكونوا قد أضيروا في بورصات بلادهم ويحتاجون للسيولة ، أو حتى يحتاجونها لتمويل اقتناص صفقات رخيصة في وقت تدهور أسعار الأسهم في بلادهم. وقد أدى ذلك إلى موجة تراجع في البورصة المصرية المتدهورة أصلا، مما فاقم من أزمتها التي تعاني منها من قبل وقوع أحداث سبتمبر الأمريكية.(راجع القسم الخاص بالبورصة)

ج - *النفط.. بيانات متناقضة :*

يتوقف أثر الأزمة الأمريكية على قطاع النفط المصري في جانب منه ، على تحديد وضع مصر : هل هي دولة مصدرة صافية للنفط ومنتجاته أم أنها مستوردة صافية لهما؟

والحقيقة أن الإجابة البسيطة على هذا السؤال الأولي ضاعت في تضارب البيانات في هذا الصدد فهناك اضطراب بشأن بيانات الميزان التجاري النفطي المصري، فبينما تشير بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري بإصرار على أن مصر تعاني من عجز في هذا الميزان منذ عام ١٩٩٨، فإن بيانات وزارة الاقتصاد ثم وزارة التجارة التي "ورثتها"، وبيانات البنك الأهلي المصري المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تشير إلى أن مصر تحقق فائضا في هذا الميزان ، وهو نوع من اضطراب البيانات الذي يعكس حالة من عدم احترام الحقيقة لدى واحدة على الأقل من الجهات القائمة على إعداد هذه البيانات. وتشير بيانات النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري إلى أن العجز التجاري النفطي المصري بلغ ٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، وارتفع إلى ١٣٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠، وبلغ ٥٤٠,٢ مليون دولار في النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠١.(راجع عدد نوفمبر ٢٠٠١)

وبالمقابل تشير بيانات البنك الأهلي المأخوذة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن صادرات مصر من البترول ومنتجاته بلغت ٤٣٧١,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٩، وبلغت قيمة الواردات المصرية من النفط ومنتجاته نحو ١٧٣٣,٥ مليون جنيه في العام نفسه. وهذا يعني أن هناك فائض تجاري نفطي مصري عام ١٩٩٩ بلغ ٢٦٣٨,٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٩٩، أي ما يوازي ٧٧٥,٧ مليون دولار بأسعار الصرف في العام المذكور.

وتشير بيانات وزارة التجارة الخارجية إلى أن الفائض الذي تحققه مصر في تجارة الوقود (النفط ومنتجاته) قد بلغ ٩٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.(راجع النشرة الاقتصادية الشهرية ، عدد نوفمبر ٢٠٠١)

فمن نصدق: البنك المركزي الذي يقول بعجز الميزان التجاري النفطي المصري ، أم البنك الأهلي ووزارة التجارة الخارجية نقلا عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذي يقول بوجود فائض لم ينقطع في الميزان التجاري النفطي المصري؟!

وإذا اعتبرنا أن هناك فائضا تجاريا نفطيا مصريا فإن تأثير الأزمة الأمريكية يصبح شديد السلبية لأنها أدت لتراجع أسعار النفط بأكثر من الثلث في الربع الأخير من عام ٢٠٠١. كما ساهمت الضغوط الأمريكية والمناخ الهيستيري ذي الطابع الفاشي الذي أشاعته الولايات المتحدة ضد كل من يختلف مع إرادتها حتى في الاقتصاد. ساهمت في دفع دول الأوبك إلى التخلي عن آلية ضبط أسعار النفط فيما بين ٢٢ ، ٢٨ دولار للبرميل بما سهل بقاء الأسعار منخفضة. وهذا يعني بالنسبة لمصر إذا كانت تحقق فائضا في ميزانها التجاري النفطي، أن هذا حصيلة صادراتها النفطية ستتراجع بأكثر من تراجع مدفوعاتها النفطية ، بما سيؤدي لتآكل جانب مهم من الفائض التجاري النفطي في وقت حرج يحتاج فيه الاقتصاد المصري لأي موارد للنقد الأجنبي. وفي هذه الحالة من الضروري لمصر أن تتعاون مع الأوبك وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في إجراءات مواجهة هذا الوضع.

أما إذا أخذنا بالبيانات التي تشير إلى أن مصر أصبحت تعاني من عجز تجاري نفطي منذ عام ١٩٩٨ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠١ ، فإن المصلحة الضيقة المباشرة لمصر تعني أن تراجع أسعار النفط هو أمر في مصلحة الاقتصاد المصري، لكن حتى في هذه الحالة، إذا أخذنا بالمصالح الأوسع نطاقا للاقتصاد المصري، فإن آثار الأزمة الأمريكية تصبح سلبية، نظرا للارتباط القوي بين الاقتصاد المصري وبين باقي اقتصادات المنطقة العربية وبالتحديد الاقتصادات الخليجية المعتمدة على النفط ، في مجالات العمالة ، حيث يعمل نحو ٢ مليون مصري في البلدان العربية النفطية، وفي مجال السياحة، حيث زار مصر نحو مليون سائح عربي عام ٢٠٠٠، والاستثمارات، حيث تشكل الاستثمارات العربية المتراكمة في مصر حتى منتصف عام ٢٠٠١، نحو ٤٦,٨% من إجمالي الاستثمارات غير المصرية في مصر - بدون النفط.

والحقيقة أن مصر لابد أن تخرج من أسر أو سجن التفكير كدولة منتجة للنفط الخام. ولابد من التخطيط لإحداث تحول استراتيجي ، في هذا القطاع بحيث تصبح مصر دولة منتجة للبتروكيماويات والمنتجات النفطية المكررة سواء كان الخام المستخدم في ذلك مصريا أم عربيا . ويمكن استغلال الظروف الراهنة لجذب رؤوس الأموال العربية للمشاركة في تمويل إقامة مثل هذه المشروعات ، على ضوء المخاوف التي ولدتها أحداث "عاصفة سبتمبر" التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وفجرت مشاعر الكراهية والعنصرية ضد كل ما هو عربي وإسلامي هناك. وإذا نجحت مصر في تحقيق هذا التحول الاستراتيجي في القطاع النفطي ، فإن هذا القطاع لن يخضع للتذبذب في حركة أسعار النفط ، وإنما سيتحرك على ضوء معطيات الصناعات التالية القائمة على النفط الخام وليس على الخام ذاته.

ويمكن القول إجمالا، أن آثار "عاصفة سبتمبر" الأمريكية وتداعياتها ، على الاقتصاد المصري ، سلبية في مجموعها، خاصة وأنها جاءت في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من أزمة تباطؤ عامة وركود عميق في بعض القطاعات. ولابد للحكومة المصرية من التعامل مع الظروف التي خلقتها الأحداث الأمريكية بمنطق إدارة الأزمة بصفة عامة ، وبالذات في قطاعات السياحة والطيران والتجارة الخارجية لتفادي حدوث المزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات المختل أصلا حتى لا نستنزف ما تبقى من احتياطيات النقد الأجنبي أو نكبل اقتصادنا بمزيد من الديون المباشرة أو السندات الدولارية التي هي ديون أيضا ، وننزلق بعد ذلك لمستوى من الأزمة، نحن في غنى عنه وعن كل المشاكل المرتبطة به.

٢- اضطراب السياسات والأزمة الأمريكية وراء تدهور المؤشرات الرئيسية :

شهدت المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري تراجعا في عام ٢٠٠١، سواء كانت تلك المؤشرات حكومية أو مأخوذة من المؤسسات المالية الدولية. وتشير بيانات البنك المركزي المصري (النشرة لإحصائية الشهرية، نوفمبر ٢٠٠١)، إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٤,٩% في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ مقارنة بنحو ٥,١% في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ونحو ٦,١% في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩. ومن الضروري الإشارة إلى أن البيانات الرسمية بشأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري بها درجة عالية من المبالغة تتناقض مع حديث الحكومة طوال الوقت عن مواجهة الأزمة التي يعانيها

الاقتصاد المصري. فكيف يكون الاقتصاد مأزوما وهو يحقق معدلا للنمو يبلغ ٤.٩% وديونه الخارجية تتراجع وفقا للبيانات الرسمية؟!

وبغض النظر عن مدى دقة البيانات الحكومية عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تشير إلى تراجع واضح في وتيرة النمو الاقتصادي في مصر، وهو تراجع سابق على تأثيرات الأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري.

ومن الغريب حقا أن الحكومة المصرية التي تبالغ في منح الإعفاءات لكبار الرأسماليين في القطاع الخاص، والتي تعاني من وجود متأخرات ضريبية تجاوزت ١٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١، والتي تعاني أيضا من تهرب عدد من كبار رجال الأعمال والمؤسسات من الضرائب... هذه الحكومة قد قامت بتطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في منتصف عام ٢٠٠١ في وقت يعاني فيه الاقتصاد من الركود وتعاني فيه المبيعات من الركود العميق، رغم أن أي مبتدىء في علم الاقتصاد وأي سياسي وأي رجل أعمال، يدرك أن تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في هذه الظروف قد يدفع إلى المزيد من ركود المبيعات وركود الاقتصاد. وهذا القرار بالذات يعكس الاضطراب في تقدير عواقب الأمور وفي اختيار السياسات الملائمة لحفز النمو الاقتصادي الضروري لإخراج الاقتصاد المصري من حالة الركود التي يعاني منها.

ومقابل البيانات الحكومية المصرية، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في مصر قد بلغ ٣,٣٠% عام ٢٠٠١، مقارنة بنحو ٥,١% عام ٢٠٠٠، ونحو ٦% عام ١٩٩٩ (IMF, World Economic Outlook, October ٢٠٠١). وبعد صدور التقرير المذكور عن صندوق النقد الدولي، توالت مؤشرات عن ضخامة الآثار السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري، وبناء على ذلك ربما يكون مؤشر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري قد تراجع أكثر من ذلك.

وبما أن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي قد بدأ وفقا للبيانات الرسمية قبل أحداث سبتمبر، فإن أسبابه تتجاوز التأثيرات السلبية للأزمة الأمريكية على الاقتصاد المصري، وهي موجودة قبلها وتعكس وجود خلل في السياسات الاقتصادية، ووجود أزمات جزئية متعددة ناجمة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري. فالاقتصاد المصري يعاني من ضعف قدرته الإنتاجية، حيث ينتج سلعا تقل كثيرا عن حجم الاستهلاك المصري من السلع وهو ما يظهر بوضوح في العجز التجاري الكبير (راجع الدراسة الخاصة بسعر وسوق الصرف)، وما زال القطاع الخاص المصري الذي منح تسهيلات وإعفاءات مبالغ فيها، غير قادر على تطوير القدرات الإنتاجية المصرية بالدرجة التي تخلق التوازن مع الاحتياجات المصرية من السلع، وفي مثل هذه الظروف فإن دور الدولة يكون ضروريا لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري من خلال بناء مشروعات إنتاجية حتى لو تم بيعها بعد ذلك بشكل عادل وتحت رقابة شعبية حقيقية مانعة للفساد.

لكن الحكومة في مصر لم تكتف بعدم القيام باستثمارات مباشرة جديدة، ولكنها قامت من خلال برنامجها للخصخصة ببيع المشروعات التي أقامتها حكومات سابقة والتي تم تمويلها من مدخرات أجيال سابقة، وبدلا من أن تستخدم عائد بيعها في بناء مشروعات إنتاجية جديدة، فإنها استهلكت عائدها في إنفاق جاري، هذا فضلا عن أن بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص قد خلق ميلا ركوديا في الاقتصاد المصري لأنه اجتذب الأموال المتاحة لدى القطاع الخاص لعملية تداول أصول قائمة بدلا من بناء استثمارات جديدة تدفع النمو الاقتصادي للأمام.

كذلك فإن تزايد القروض المشكوك في تحصيلها واتجاه الحكومة لإعادة جدولة ديون المدينين للمصارف الحكومية والمتعثرين في السداد بشروط كريمة أو متساهلة، قد ساهم في خلق ما يمكن تسميته بـ"موضة" التعثر، أي ادعاء بعض رجال العمال بأنهم متعثرين لإعادة جدولة ديونهم بشروط كريمة. وكل هذا خلق ظرفا عاما من الاضطراب في أداء القطاع المصرفي. كما أن فرص نمو الاستثمارات الجديدة وتمويلها من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي قد تأثرت سلبيا بسبب ارتفاع سعر الإقراض في مصر حيث بلغ ١٣,١٨% في نهاية أغسطس عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٣,٢% على الدولار في ذلك الوقت. وللعلم فإن سعر الفائدة على الجنيه المصري الذي يزيد كثيرا عن سعر الفائدة على الدولار والعملات الحرة الرئيسية الأخرى، من المفترض أنه يدعم قوة الجنيه المصري، لكنه لا يقدم هذا الدعم فعليا لأن تراجع الجنيه مقابل الدولار بشكل سريع يجعله غير جذاب كوعاء للادخار حتى لو كان سعر الفائدة عليه مرتفعا.

ومن ناحية أخرى فإن الرأسمالية المصرية تعودت على تحقيق معدلات ربح مبالغ فيها، بناء على ميراث رديء من الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جعلت هذه

الرأسمالية تنفرد بالمستهلك المصري وتستغله بلا رحمة. وهذه المعدلات المبالغ فيها للربح هي السبب الرئيسي لأزمة قطاع العقارات المصري على سبيل المثال، وهي تؤدي بصفة عامة إلى إبطاء دورة رأس المال، وإلى كبح النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه في ظل معدلات ربح معتدلة.

والعجيب أن الحكومة المصرية التي تقول أنها تتبنى السياسات الاقتصادية الليبرالية، تقوم بانتهاج سياسات حمائية مبالغ فيها لحماية استغلال الرأسمالية المصرية للمستهلكين المصريين، حيث أنها ومع اقتراب موعد تطبيق التزامات مصر بتحرير تجارة الملابس الجاهزة، أعدت ما أسمته ضريبة قطعية مانعة على الملابس، هي بمثابة إغلاق للسوق المصرية على المنتجين المحليين الراغبين في تحقيق أرباح احتكارية على حساب المستهلكين. وفي ظل مثل هذا النمط من الحماية الحكومية للاستغلال الرأسمالي للمستهلكين، فإن الرأسمالية المصرية المدللة لن تعمل بجدية على تطوير قدرتها التنافسية من زاويتي الجودة والسعر طالما أن الحكومة تغلق لها السوق المحلية بضريبة غير معقولة. ومن البديهي أن هذه الرأسمالية لن تكون معنية بالتصدير طالما أن التسويق في السوق المحلية يحقق لها أرباحا أعلى في ظل الوضع الاحتكاري الذي تتمتع به خلف أسوار الحماية أيا كان نوعها.

كذلك فإن ضعف إنتاجية العمل ورأس المال في مصر نتيجة تأخر التحديث التكنولوجي وانخفاض الكفاءة الإدارية، يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصرية، وبالتالي فإن حوافز نمو الإنتاج المصري منها تقتصر على السوق المحلية وليس على الأسواق العالمية الواسعة. وفي حالة التحرير الحقيقي للتجارة الخارجية المصرية فإن الإنتاج المصري بالنسبة للكثير من السلع لن يكون قادرا على المنافسة في ظل ضعف إنتاجية العمل ورأس المال أيا كانت أسبابه.

وعلى صعيد آخر، فإن التزايد السريع في اقتصاد "القمار والاحتيال" من خلال ما تسمي ببرامج الجوائز والتي يتم الاشتراك فيها عبر الاتصال على تليفونات خاصة يتم الإعلان عنها بلا ضوابط في التلفزيون الحكومي في مصر، أصبحت قناة مهمة لتسييد ثقافة الخبطة المعادية للعمل والإنتاج، فضلا عن أنها تستنزف جزءا من دخول من ينزلقون للاشتراك فيها. ورغم أنها تحقق تراكما ماليا لدى القائمين عليها، أيا كانت مشروعيته، إلا أن عدم وجود ثقافة استثمارية حقيقية لديهم يجعل تلك الأموال تتسرب بعيدا عن الاستثمار الذي يمكنه حفز النمو الاقتصادي. كذلك فإن اقتصاد القمار والاحتيال، يمكن استخدامه لتغطية عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات أو تجارة العملة في السوق السوداء الجديدة أو التهريب أو الفساد.

وتعتبر الدولة مسئولة بشكل رئيسي عن تزايد اقتصاد القمار والتحايل، لأنها من منطلق مسئوليتها الاجتماعية والسياسية يجب أن تمنع مثل هذا النشاط مثلما تحرم القمار رسميا. ولا يصح في هذا الصدد ، أن يقول أي مسئول أو وزير أن المواطنين مسئولين عن تصرفاتهم (تصريح لوزير الاتصالات في مجلس الشعب)، لأن هذه تعتبر حالة تخلي من الدولة عن مسئوليتها الاجتماعية التي تفرض عليها تحريم بعض النشاطات المدمرة اقتصاديا واجتماعيا مثل القمار. ويأتي التساهل مع اقتصاد القمار والاحتيال كنوع من غض الطرف الحكومي عن هذا الاقتصاد الأسود، أو نتيجة للنظرة الضيقة للمصلحة المباشرة لجهاز التلفزيون الحكومي الذي يتبع وزير الإعلام مباشرة في إذاعة الإعلانات عن اقتصاد القمار المسمى برامج الجوائز.

وهذا الأمر غريب وغير منطقي في بلد نام، يحتاج لتعبئة إمكانياته الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتاج لتطوير ثقافة الادخار والاستثمار وليس ثقافة الخبطة التي يروج لها اقتصاد القمار والتحايل متمثلا فيما يسمى برامج الجوائز أو الاتصالات على تليفونات يعلن عنها تليفزيونيا للإجابة على أسئلة والحصول على جوائز!.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإن البيانات الرسمية تشير إلى أنه بلغ ٢,٤% في العام المالي ٢٠٠٠/٢٠٠١ مقارنة بنحو ٢,٨% في العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠، ونحو ٣,٨% في العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩. وكما هو واضح فإن هذا المعدل يعكس استقرار أسعار المستهلكين في مصر ، وهو أحد النجاحات التي حققها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لكن هذا النجاح أصبح مهددا بشدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بسبب التراجع الكبير للجنيه المصري مقابل الدولار (راجع القسم الخاص بسعر الصرف) مما أدى لارتفاع أسعار الواردات المصرية وتحريك الأسعار بصفة عامة إلى أعلى بما سيرفع معدل التضخم وسيزيد من أعباء الحكومة في دعم السلع الأساسية المستوردة، وسيؤثر سلبيا على مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة من موظفين وعمال وأرباب معاشات.

وهناك الكثير من التطورات المهمة بشأن العديد من المؤشرات المهمة للاقتصاد المصري مثل معدل البطالة والميزان التجاري والتهريب السلعي ، لكنها متضمنة في الدراسات التي يشملها القسم المصري من التقرير.

◆ القسم الثانى ◆

استمرار الأزمة فى سوق الصرف المصرية ومجموعات المصالح وراء التردد الحكومى فى مواجهتها

شهدت سوق الصرف المصرية في عام ٢٠٠١، أسوأ حالات اضطرابها منذ بدء تطبيق الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في عام ١٩٩١ ، ودخلت بالفعل في حالة اضطراب مشابهة للحالة التي كانت عليها قبل بدء الإصلاح الاقتصادي، واقترن التدهور الدرامي السريع للجنيه المصري مقابل الدولار، بعودة السوق السوداء للنقد الأجنبي بقوة من خلال شركات الصرافة التي تم ضبط البعض منها وهي تقوم بالإتجار في النقد الأجنبي خارج إطار الشرعية وبعيدا عن الأسعار المركزية المعلنة من قبل البنك المركزي وبما يتجاوز كثيرا هامش الحركة حول هذه الأسعار. وبدأ السباق بين السوق السوداء للنقد الأجنبي وبين الحكومة في تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار كآلية لاستقطاب المتاح من العملات الحرة في السوق المصرية.

لكن هذا الاضطراب في سوق الصرف المصرية لم يكن تطورا طارئا، وإنما هو امتداد لأزمة متواصلة منذ عدة أعوام في هذه السوق نتيجة إختلالات هيكلية حقيقية تضغط على الجنيه المصري وتتيح الفرصة أمام المضاربين للهجوم عليه. وأيضا نتيجة عدم اتجاه الحكومة المصرية للتخطيط لمعالجة هذه الاختلالات، كآلية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، حيث اتجهت بدلا من ذلك للمسكنات بشكل متواصل سواء بالاقتراض أو إصدار السندات الدولارية (اقتراض أيضا) أو استنزاف الاحتياطيات المصرية من النقد الأجنبي لمواجهة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي والذي يتجاوز المعروض منه في السوق المصرية.

والأسوأ من مستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية المصرية في معالجة أزمة سوق الصرف المصرية ، هو اضطراب قراراتها، الذي قدم رسالة سلبية للسوق بأن هذه الإدارة الاقتصادية الحكومية غير مستقرة على آلية لمواجهة الأزمة في سوق الصرف، وأنها يمكن أن تضعف أمام أي ضغوط من قبل مجموعات الضغط الممثلة لأصحاب المصالح، حتى لو كانت هذه الضغوط في اتجاه لا يتوافق مع المصلحة العليا للاقتصاد والدولة في مصر. ففي ١٩ نوفمبر من العام ٢٠٠١ أصدرت السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي قرارات لترشيد الاستيراد ولضبط خروج النقد الأجنبي من مصر، تركزت في إعطاء الأولوية في فتح الاعتمادات لاستيراد الآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار والسلع الاستهلاكية الضرورية ، والإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة أشهر لعمليات تمويل الاستيراد السلعي الذي يتم بنظام مستندات التحصيل، بما يعني ضمنا ضرورة تجميد أو تقليل الواردات من السلع الاستهلاكية الترفية أو السلع المعمرة التي توجد بدائل محلية لها، أو بمعنى آخر إجراء تخفيض كبير في الواردات التي تتم وفقا لنظام فحص المستندات، فضلا عن تحديد النقد الأجنبي الذي يمكن إخراجه من مصر مع المسافرين للخارج. ولم تمض سوى أيام حتى قامت الحكومة بإلغاء قرارات البنك المركزي، بعد أن تم ترتيب اعتراض واسع النطاق عليها من قبل المستوردين، وأيضا وهو الأهم ، بعد أن تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار في السوق السوداء للنقد الأجنبي ووصل السعر إلى مشارف ٠,٢ دولار للجنيه أو خمسة جنيهات للدولار بفعل قوى السوق السوداء المتجذرة في الكثير من شركات الصرافة سواء لخلفيات نشاطها القديم في السوق السوداء للنقد الأجنبي قبل الإصلاح الاقتصادي ، أو لبحثها عن الأرباح السريعة عبر تجاوز القوانين واللوائح التي تحكم العمل في سوق الصرف المصرية.

وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي جموح الاضطراب في سوق الصرف المصرية في عام ٢٠٠١ ، ووصوله إلى مستويات تعيد للأذهان الحالة التي كانت موجودة قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي الليبرالي عام ١٩٩١ ، من عدم استقرار سعر وسوق الصرف في مصر.

وفي ظل حالة عدم الاستقرار هذه، يقع الجنيه المصري تحت ضغوط تدفعه باتجاه التراجع أمام الدولار الأمريكي على الرغم من أن توازن القدرات الشرائية بين العملتين يؤكد أن الجنيه المصري مقدر بأقل كثيرا من قيمته الحقيقية مقابل العملة الأمريكية حتى من قبل التدهور الكبير في سعر الجنيه مقابل الدولار في عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقدرا

بالدولار وفقا لسعر الصرف السائد، بلغ ١٤٩٠ دولار عام ٢٠٠٠، في حين بلغ نحو ٣٦٩٠ دولار وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار، وهذا يعني أن سعر الصرف الذي يفرضه تعادل القوة الشرائية بين العملة المصرية وبين العملة الأمريكية، هو دولار = ١,٤٨ جنيه مصري. وذلك طبقا لحسابات قائمة على بيانات تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٢. وللعلم فإن الغالبية الساحقة من العملات في مختلف بلدان العالم، مقدرة بأعلى أو بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك لأن نتيجة الموازين الخارجية للدولة وأسعار الفائدة المقارنة بين عملتها وبين العملات الأخرى تؤثر في أسعار صرف عملتها، وقد تبعدها عن سعر صرفها المثالي أو المرجعي بحيث تصبح أعلى أو أقل منه. لكن الوضع يظل مقبولا طالما أن سعر الصرف السوقي يظل قريبا من سعر الصرف المثالي القائم على توازن القدرات الشرائية بين العملات، وطالما أنه يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة.

إذن نحن أمام حالة عملة ، هي الجنيه المصري، مقدرة بأقل من قيمتها مقابل الدولار وتتعرض للمزيد من الضغوط والتدهور، ولحالة متواصلة من عدم الاستقرار، فما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك ، وكيف يمكن معالجة الوضع في سوق الصرف المصرية بشكل يحقق لها الاستقرار ويحقق الاستقرار لسعر صرف الجنيه المصري؟

١- ماذا نعني باستقرار سعر وسوق الصرف؟

بداية لابد من التأكيد على أن المقصود باستقرار سوق الصرف هو وجود توازن بين العرض والطلب بصورة تجعل حركة سعر العملة المحلية مقابل العملات الحرة الرئيسية محدودة التذبذب أي مستقرة، وهذا التوازن يتحقق تلقائيا إذا كانت الموازين الخارجية للدولة والميزان التجاري بالأساس في حالة توازن.

والحقيقة أن أسعار صرف العملات في الوقت الراهن، ترتبط بصورة أساسية بحالة الموازين الخارجية للدولة صاحبة العملة، وبالذات بحالة الميزان التجاري. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أنه قبل تعويم العملات كان سعر صرف العملة يعكس توازن القدرات المقارنة للعملات على شراء الذهب، أو بمعنى آخر كان مبنيا على أساس القدرة الشرائية لكل عملة في سوقها بالنسبة للذهب كمعدن نفيس استخدم كوسيلة للدفع وكمخزن للقيمة تاريخيا. وقد ظلت أسعار الصرف تعكس بصورة أو بأخرى القدرات المقارنة للعملات على شراء الذهب أو على شراء السلع الرئيسية محل التبادل الدولي وذلك قبل نشوء أسواق العملات ثم تعويم هذه العملات في سبعينات القرن الماضي بما خلق آلية مستمرة للمضاربات التي تبعد العملات المختلفة عن أن تعكس توازن القدرات الشرائية للذهب أو للسلع فيما بينها.

لكن ذلك لا يغير من حقيقة أن أسعار الصرف التي تعكس توازن القدرات الشرائية هي الحالة المثالية لأسعار الصرف، أو ما يمكن تسميتها بأسعار الصرف المثالية. وبغض النظر عن تحققها في الواقع من عدمه، فإنها تعد أسعارا مرجعية لما يمكن أن تكون عليه أسعار العملات لو حققت بلدانها توازنا في ميزانها التجاري وموازينها الخارجية عموما. أما الاستقرار الذي نعنيه في سعر الصرف فإنه يتحقق إذا كان سعر صرف العملة يتحرك بشكل محدود حول سعر الصرف المثالي أو المرجعي لها الذي يعكس توازن القدرات الشرائية بينها وبين العملات الأخرى. وهذا يعني أنه في حالة تغير توازن القدرات الشرائية بين العملة المحلية والعملات الحرة الرئيسية فإنه من المنطقي أن يتغير سعر هذه العملة المحلية مقابل تلك العملات الحرة الرئيسية، وهذا لا يعني ضربا لاستقرار العملة بقدر ما يعني تحقيق التوافق بين سعر صرفها وبين العوامل الاقتصادية الحقيقية التي من المفترض أنها تحدد سعر أي عملة مقابل العملات الحرة الرئيسية. كما أن الاستقرار يعني أيضا وجود سعر واحد للجنيه المصري مقابل الدولار أو أي عملة أخرى، ويعني أيضا وجود وضوح أو شفافية في مصادر عرض العملات الأجنبية وفي أوجه الطلب عليها.

والأصل في سعر صرف أي عملة ولتكن الجنيه المصري هو أنه من المفترض أن يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة مثل تنمية الصادرات وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة، وتحقيق معدل تبادل دولي عادل، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجذب السياح الأجانب مع تحقيق إيرادات سياحية عادلة وجيدة.وكل ذلك مع الحفاظ على سعر صرف قريب من سعر الصرف المثالي للجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية.

٢- ملامح الوضع المضطرب في سوق الصرف:

إذا انتقلنا من العموميات إلى تناول الوضع الراهن لسوق وسعر الصرف في مصر، فإن الملمح العام لهذا الوضع يتمثل في زيادة الطلب على الدولار عن المعروض الفعلي منه من قبل شركات الصرافة والبنوك التجارية، وهو ما تجسد في أنهما لم يلبيا سوى جزء من الطلب على الدولار في السوق المصرية، وبالتالي فإن البنك المركزي أصبح مطالبا بتلبية باقي الطلب عبر الاستمرار في استنزاف احتياطياته في واحدة من الأخطاء النقدية الكبيرة الناجمة عن العجز التجاري الكبير الناتج بدوره عن الفشل التصديري المصري الذي يقابله إفراط في الاستيراد السلعي الذي يتضمن الكثير من السلع الكمالية.

وبالتوازي مع زيادة الطلب على الدولار عن المعروض منه، تزايد الفارق بين سعر الصرف المعلن للجنيه مقابل الدولار من قبل البنك المركزي، وبين سعر الصرف الذي تتعامل به بعض الشركات مما شكل عودة إلى السوق السوداء التي ارتفع فيها سعر الدولار عن السعر المعلن من قبل البنك المركزي بما يقرب من ١٠% من هذا السعر.وقد تم ضبط بعض هذه التجاوزات، وتمت معاقبة الشركات التي قامت بها بالغلق المؤقت لمدد متفاوتة وقصيرة في الغالب، وعادت أجهزة الأمن إلى مطاردة السوق السوداء في النقد الأجنبي التي عاودت النمو بشكل سريع.

وكانت محصلة كل ذلك هي تدهور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار على نحو درامي في عام ٢٠٠١. فالجنيه المصري الذي كان يوازي ٠,٣ دولار عام ١٩٩١، لم يتراجع حتى عام ١٩٩٩ سوى بنحو ١,٩%، عندما بلغ نحو ٠,٢٩٤ دولار عندما جاءت الحكومة الراهنة. أي أن هذه الفترة لم تشهد تدهورا يذكر للجنيه المصري مقابل الدولار في الواقع العملي حتى ولو كانت عوامل التدهور تتنامى بالفعل.

وخلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٩ حتى أكتوبر عام ٢٠٠٠، تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة ٣,٨% ، أي بنسبة أكبر من نسبة تراجعه خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، ليبدأ بعد ذلك في الانحدار بشكل سريع ليصل في ديسمبر عام ٢٠٠١ إلى سعر مركزي هو ٠,٢٢٢ دولار ، يمكن أن ينخفض إلى ٠,٢١٦ دولار للجنيه المصري وفقا لهامش حركة السعر في السوق حول السعر الذي يعلنه البنك المركزي. وهذا يعني أن السعر الرسمي للجنيه المصري مقابل الدولار، قد تراجع فيما بين أكتوبر ٢٠٠٠ وديسمبر ٢٠٠١، بنسبة ٢٣,٧%. ووصل تراجع الجنيه المصري مقابل الدولار، في السوق السوداء إلى ما يزيد عن ٢٩% خلال الفترة ذاتها، وأصبح هناك أكثر من سعر للجنيه المصري مقابل الدولار عمليا، بعد أن شهدت السوق السوداء توسعا كبيرا في نشاطها، في ظل وجود مسارات عديدة وواسعة لتصريف حصيلة السوق السوداء من النقد الأجنبي مع تحقيق عائد مجزي للقائمين عليها كما سنرى في موضع لاحق.

٣- الأسباب الهيكلية لاضطراب سعر وسوق الصرف وكيفية مواجهتها:

سيقت المضاربات "الشريرة" على الدولار كمبرر لاضطراب سوق وسعر الصرف في مصر، وبالتالي أصبح الضبط الأمني هو الحل السحري لمواجهة هذه المضاربات. لكن هل تعتبر المضاربة فعلا هي المسئولة عن اضطراب سوق وسعر الصرف في مصر ؟ أم أن هذه المضاربة ذاتها هي نتاج عوامل أخرى هي نفسها التي تشكل الضغوط على الجنيه وسوق الصرف في مصر؟ وهل يمكن ضبط أي سوق مفعمة بالاختلالات الهيكلية من خلال الإجراءات الأمنية؟

الحقيقة أن ثمة اختلالات هيكلية وعوامل حقيقية تعتبر بمثابة الأساس الذي تنطلق منه الأزمات المتتالية في سوق الصرف، والتي يزيدها اشتعالا عمليات المضاربة التي تتفجر كلما لاحت في الأفق فرصة لإثارة الاضطراب في سوق الصرف المصرية التي يتسم استقرارها بأنه هش بالفعل. ويشكل العجز الكبير في الميزان التجاري المصري العامل الأكثر أهمية في الضغط على الجنيه المصري وفي إثارة الاضطراب في سوق الصرف المصرية. كما يشكل التهريب السلعي الذي يرفع العجز التجاري بشكل كبير، عاملا مضاعفا للضغط الذي يشكله العجز الحقيقي والشامل للميزان التجاري المصري، على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار.كذلك فإن الضغوط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار قد تزايدت بسبب تهريب الأموال الناجمة عن الفساد أو الاقتصاد الأسود للخارج، وبسبب تمويل الاستيراد غير المشروع للمخدرات، وبسبب تزايد الإنفاق على السياحة والعلاج في الخارج أو التعليم في الخارج أو في مدارس أجنبية تتلقى مصروفاتها بالدولار. كما أن مشروع عملاق مثل إدخال

التليفون المحمول في مصر قد تم بأسوأ الطرق التي ساهمت في الضغط على الجنيه المصري.

وفوق كل هذه العوامل الهيكلية التي تشكل محرك الاضطراب في سعر وسوق الصرف في مصر منذ عدة أعوام، فإن عاصفة التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها المختلفة قد أنتجت آثارا شديدة السلبية على الاقتصاد المصري وبالذات على القطاعات التي تحصل منها مصر على النقد الأجنبي وهي السياحة والفنادق والطيران والنفط ، فضلا عن تحويلات العمالة التي يمكن أن تتراجع على ضوء تردي الظروف الاقتصادية في البلدان النفطية المستقبلة لها بعد التراجع الكبير في أسعار النفط بعد الأزمة الأمريكية وما تلاها من ركود الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد العالمي بشدة. وقد أدى كل ذلك لزيادة الضغوط التي يتعرض لها سعر وسوق الصرف في مصر ، لكنه لم يخلقها لأنها ببساطة كانت موجودة من الأصل وتعبر عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وعن ضعف المواجهة الحكومية لهذه الأزمة الممتدة.

وسوف نتعرض بشكل مركز لمجمل هذه العوامل الحقيقية التي شكلت العناصر الرئيسية المسببة للأزمة في سعر وسوق الصرف في مصر في عام ٢٠٠١ ، كامتداد للأزمة الممتدة فيهما منذ عدة أعوام والتي تهدد أحد أهم إنجازات برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ونقصد الاستقرار الذي كان قد تحقق في سعر وسوق الصرف وتكوين احتياطيات دولية.

أ- العجز التجاري أهم أسباب الأزمة:

تعاني مصر من عجز دائم في ميزانها التجاري، وهو عجز يعني بشكل واضح أن مصر تنتج سلعا أقل مما تستهلكه. ويعني أيضا أن القدرات الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المصري هي أقل من أن تشبع الاحتياجات المصرية من السلع.

بالنظر إلى الجدول (١)، نجد أن بيانات صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن عجز الميزان التجاري المصري ارتفع من ٩٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٣٢٨٤ مليون دولار في العام ١٩٩٨، ثم بلغ ١٢٤٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ ، ثم بلغ نحو ١٦٠٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠(راجع: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١, p.٢٠٢). وبلغ عجز الميزان التجاري المصري في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، نحو ٦٨,٨ مليار دولار ، منها نحو ٤١,٧ مليار دولار قيمة العجز في السنوات الثلاث ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

جدول (١)

الصادرات والواردات والعجز التجاري المصري ومعدل تغيره خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠

السنة	قيمة الصادرات السلعية بالمليون دولار	قيمة الواردات السلعية بالمليون دولار	عجز الميزان التجاري بالمليون دولار	نسبة التغير في عجز الميزان التجاري
١٩٩٥	٣٤٤١	١١٧٣٩	٨٢٩٨	
١٩٩٦	٣٥٣٤	١٣٠١٩	٩٤٨٥	%١٤,٣+
١٩٩٧	٣٩٠٨	١٣١٦٨	٩٢٦٠	%٢,٤-
١٩٩٨	٣١٩٥	١٦٤٧٩	١٣٢٨٤	%٤٣,٥+
١٩٩٩	٣٥٣٥	١٥٩٦٢	١٢٤٢٧	%٦,٥-
٢٠٠٠	٥٦٣٣	*٢١٦٦٠	١٦٠٢٧	%٢٩+
إجمالى الفترة	٢٣٢٤٦	٩٢٠٢٧	٦٨٧٨١	..

وكما هو واضح من الجدول ، فإن العجز التجاري المصري الذي بلغ نحو ٦٨٧٨١ مليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، هو عجز هائل بكل المقاييس، وهو يشكل نحو ٥٩,٧% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية لمصر خلال الفترة المذكورة ، علما بأن قيمة هذه التجارة في هذه الفترة بلغت نحو ١١٥٢٧٣ مليون دولار.

وإذا كان هذا العجز يشكل ملمحا تاريخيا للميزان التجاري المصري، فإن الأزمة المالية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا وما نتج عنها من تدهور أسعر صرف عملات تلك البلدان مقابل الدولار ومن ورائه الجنيه المصري المرتبط به، أدت إلى رخص صادرات تلك البلدان مقومة بالجنيه المصري وتزايد الواردات منها والعجز التجاري معها .

كذلك فإن إدخال التليفون المحمول إلى مصر ، تم بأسوأ الأشكال من الناحية الاقتصادية، وساهم في زيادة الواردات والعجز التجاري والطلب على الدولار وساهم

بالتالي في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري وعلى استقرار سوق الصرف المصرية. فشبكتا التليفون المحمول اللتين توسعتا بشكل سريع لتشملا أكثر من ٣ ملايين مشترك ، لم يتواكب معهما أي مشاركة مصرية في تصنيع أجهزة التليفون المحمول أو الشاحن العادي أو شاحن السيارة الخاص بها، أو سماعاتها أو أي جزء آخر سواء للسوق المحلية أو للتصدير .فمصر باختصار لم تشارك في الإنتاج والصادرات العالمية التي أوجدها تنفيذ شبكات التليفون المحمول عالميا. ونتيجة ذلك فإن مصر استوردت كل ما يتعلق بالتليفون المحمول وتأثر اقتصادها وموازينها الخارجية بشكل سلبي من جراء ذلك، وتعرضت عملتها وسوق الصرف فيها لضغوط عدم الاستقرار.

وعلى أي حال فإن العجز التجاري الكبير يعني أن مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، كان لديها طلب على الدولار لأغراض الاستيراد السلعي، يزيد عما هو متاح من التصدير السلعي بنحو ٦٨,٨ مليار دولار. وهذا الطلب الضخم يستهلك كل إيرادات مصر من النقد الأجنبي من صادرات الخدمات والتحويلات ، بل ويدفع مصر للاقتراض من الخارج أو استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي التي تم تكوينها في فترة سابقة. وهو بالتالي يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار. أو بمعنى أدق هو يمثل السبب الرئيسي لزيادة الطلب على الدولار عن المعروض منه في سوق الصرف المصرية. وهذا الأمر أي العجز في الميزان التجاري هو تعبير عن خلل هيكلي في الاقتصاد المصري يتعلق بأننا نستهلك أكثر بكثير مما ننتج من السلع، وهو أمر من الضروري تعديله بشكل حاسم في مجتمع نام مثل مصر، إذا كان لنا أن نأمل في تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة كطريق لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك عدة آليات لمعالجة العجز التجاري في أي دولة: الأولى هي استخدام السياسات النقدية في تحقيق هذا الغرض، ونقصد تخفيض سعر العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، بما يجعل صادرات الدولة رخيصة لدى تقديرها بالعملات الأخرى في أسواق البلدان المستوردة لها ، بما يشجع الطلب عليها ويؤدي لزيادتها ، ويؤدي بالتالي لتحسن الميزان التجاري للدولة. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة النقدية عام ١٩٩٥ من أجل زيادة صادراتها وتخفيض العجز الضخم في ميزانها التجاري، فتركت الدولار ينحدر لأدنى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، مقابل المارك والين والعملات الأوروبية الرئيسية، مما جعل الصادرات الأمريكية رخيصة في أسواق تلك البلدان، فزادت بنسبة ١٣,٩% في العام المذكور طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١)، وهي أعلى نسبة لزيادة الصادرات السلعية الأمريكية منذ زمن طويل .

وبما أن السياسة النقدية تؤثر على الصادرات والواردات في اتجاهين متعارضين، فإن سياسة الدولار الضعيف عام ١٩٩٥ كان من المفترض أن تؤدي لانخفاض العجز التجاري الأمريكي ، لكنها لم تؤد إلى ذلك (راجع الجدول ٢)، في المجمل العام للتجارة الخارجية الأمريكية، حتى وإن أدت إلى تحسين الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية في العام المذكور. وإذا تجاوزنا عن ذلك العام فإن التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملة إحدى الدول، لم تقترن بتغيرات في الميزان التجاري الأمريكي مع هذه الدولة بشكل يتوافق مع النموذج النظري. كما هو واضح من الجدول (٢).

وحتى الزيادة الكبيرة في الصادرات الأمريكية في عام ١٩٩٥، فإنها ارتبطت بوجود نمو اقتصادي عالمي معتدل بلغ ٣,٧% في عام ١٩٩٥، وهو نفس مستواه عام ١٩٩٤ ، وإن كان أعلى كثيرا من معدل النمو الاقتصادي العالمي الضعيف الذي تحقق منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي في تلك الفترة. وهذا النمو الاقتصادي العالمي المعتدل عام ١٩٩٥ ، أوجد طلبا خارجيا على السلع الأمريكية ، أنعشه انخفاض أسعار تلك السلع بعد تراجع الدولار أمام العملات الحرة . كما أن الولايات المتحدة كان لديها ما تصدره عندما انتعش الطلب الخارجي على صادراتها.

وعندما حدث العكس عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨، أي عندما ارتفع الدولار بشكل هائل أمام الين الياباني والوون الكوري، تأثر الميزان التجاري الأمريكي مع البلدين بشكل موافق للنموذج النظري. وفي هذين العامين ارتفع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية عموما فأدى ذلك لانخفاض إجمالي الصادرات السلعية الأمريكية بنسبة ١,١٠% عام ١٩٩٨، واستمر جمود الصادرات الأمريكية عام ١٩٩٩ عندما نمت قيمتها بنسبة ١,٥% فقط. وبالنظر إلى جدول (٢)، نجد أن الميزان التجاري الأمريكي قد اتخذ اتجاها عكسيا للنموذج النظري لعلاقة حركة سعر الصرف بالميزان التجاري في عامي

جدول (٢)

تطور سعر صرف الدولار مقابل بعض العملات الرئيسية ووحدة حقوق السحب الخاصة والتطور المتزامن للميزان التجاري الأمريكي مع بلدان هذه العملات ومع العالم عامة.

السنة	سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني	الميزان التجاري الأمريكي مع ألمانيا بالمليار دولار	سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني	الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان بالمليار دولار	سعر صرف الدولار مقابل دولار كندا	الميزان التجاري الأمريكي مع كندا بالمليار دولار	سعر صرف الدولار مقابل الوون الكوري الجنوبي	الميزان التجاري الأمريكي مع كوريا الجنوبية بالمليار دولار	سعر صرف الدولار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)	الميزان التجاري الأمريكي مع العالم عامة بالمليار دولار
١٩٩٤	١,٦٢٢٨	١٣,٥-	١٠٢,٢١	٦٩-	١,٣٦٥٦	١٧,٧-	٨٠٣,٤٥	٢,٤-	٠,٦٩٨٥	١٧٦,٩-
١٩٩٥	١,٤٣٣١	١٥,٧-	٩٤,٠٦	٦٢,٩-	١,٣٧٢٤	٢٢,٣-	٧٧١,٢٧	٠,٥+	٠,٦٥٩٢	١٨٧,٥-
١٩٩٦	١,٥٠٤٨	١٦,٥-	١٠٨,٧٨	٥٠,٤-	١,٣٦٣٥	٢٧,٢-	٨٠٤,٤٥	٣,٢٩+	٠,٦٨٨٨	١٩٤,٩-
١٩٩٧	١,٧٣٤١	١٩,٧-	١٢٠,٩٩	٥٨,٦-	١,٣٨٤٦	٢١,٣-	٩٥١,٢٩	١,٣+	٠,٧٢٦٧	٢١١,١-
١٩٩٨	١,٧٥٩٧	٢٤,٦-	١٣٠,٩١	٦٧,٢-	١,٤٨٣٥	٢٣,٩-	١٤٠١,٤٤	٨,٣-	٠,٧٣٧٢	٢٦٤,٢-
١٩٩٩	*٠,٩٣٨٦	٢٨,٨-	١١٣,٩١	٧٦,٣-	١,٤٨٥٧	٣٥,٩-	١١٨٨,٨٢	٩,٧-	٠,٧٣١٤	٣٥٧,٧-
٢٠٠٠	*١,٠٨٥٤	٣٠,٣-	١٠٧,٧٧	٨٥-	١,٤٨٥١	٥٤,٦-	١١٣٠,٩٦	١٣,٦-	٠,٧٥٨٣	٤٦٦,٢-

١٩٩٩، ٢٠٠٠، وذلك لأن هناك متغيرات أخرى كثيرة تؤثر في التجارة الخارجية والميزان التجاري لأي بلد. وأيضا لأنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار إذا ما كانت العملة المحددة تتحرك مقابل العملات الأخرى عند مستويات تقل أو تزيد عن قيمتها الحقيقية التي تتحدد بتوازن القدرات الشرائية بينها وبين العملات الأخرى.

وبما أن الاقتصاد العالمي يمر بأزمة تباطؤ شديد منذ الأحداث الأمريكية وتداعياتها، وبما أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل مرحلة الركود العميق بالفعل منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠١ ، وبما أن توقعات منظمة التجارة العالمية ومنظمة اليونكتاد وصندوق النقد الدولي، تشير كلها إلى تراجع التجارة العالمية في الوقت الراهن، فإن استخدام مصر لسياسة خفض سعر الصرف من أجل زيادة الصادرات وتحسين الميزان التجاري لن تكون فعالة لضعف الطلب الخارجي على الصادرات المصرية ، فضلا عن أن مصر بها مشكلة أخرى ، هي محدودية السلع القابلة للتصدير والقادرة على المنافسة من زاويتي الجودة والسعر، خاصة مع تعود الرأسمالية المصرية على تحقيق أرباح احتكارية تنطوي على درجة عالية من الاستغلال الجشع للمستهلكين، وذلك في ظل انفرادها طويل الأمد بالسوق الداخلية المصرية خلف سياج من الحماية الجمركية العالية في السابق وما يسمى الضرائب القطعية على الملابس في الوقت الراهن والتي تشكل حماية حكومية لعملية الاستغلال التي يتعرض لها المستهلكين من قبل المنتجين الراغبين في تحقيق أرباح احتكارية أو الذين يفتقدون للكفاءة ولا يشكل وجودهم كمنتجين سوى إهدار لموارد الأمة.

وبالتالي فإن أثر سياسة تخفيض الجنيه المصري على قيمة الصادرات المصرية سوف يكون سلبيا وليس إيجابيا، لأنه سيؤدي إلى تراجع حصيلة النقد الأجنبي من الصادرات غير التقليدية ولن تكون هناك فرصة لتعويض ذلك بزيادة كبيرة في الصادرات نظرا للتباطؤ الاقتصادي العالمي ولعدم توافر السلع القابلة للتصدير في مصر.

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، من المفترض أن يؤدي نظريا لتخفيض الواردات التي سيرتفع ثمنها مقدرة بالجنيه المصري بعد تخفيضه أمام الدولار. لكن هذا الأثر النظري يتوقف على مدى ضرورة الواردات، وحدود القدرة على الاستغناء عنها، وأيضا على نمط استهلاك الذين يستهلكون السلع غير الضرورية المستوردة. وعندما تكون السلع المستوردة ضرورية ، فإن الواردات منها تستمر، والأثر الوحيد لخفض سعر صرف الجنيه المصري يكون هو رفع سعر هذه السلع في السوق المصرية بنفس نسبة انخفاض الجنيه مقابل الدولار ، وهذا يتطلب زيادة مخصصات الدعم للحفاظ على أسعار السلع الأساسية المستوردة أو السماح بارتفاعها مع تحمل النتائج السياسية والاجتماعية لذلك.

أما في حالة السلع الكمالية والترفية، فإن الفئات التي تستهلكها قد تستمر في استهلاكها باعتبارها تعبيرا عن المكانة الاجتماعية أو موضوعا للتفاخر الاجتماعي،

وهي عادة تكون غير مستعدة لتغليب اعتبارات المصلحة العامة للاقتصاد طالما أن الدولة لم تتخذ الإجراءات التي توقف أو تحجم الواردات غير الضرورية.

الآلية الثانية هي ترشيد الواردات الحكومية والخاصة، بالتوافق بين الإدارة الاقتصادية الحكومية وبين اتحاد الغرف التجارية وكبار المستوردين، أو من خلال قرارات تحكمية بإيقاف استيراد السلع الكمالية أو الترفية لتقليل الواردات وإصلاح الميزان التجاري وتفادي وقوع الدولة في هوة الأزمة المالية. ويجب أن تبدأ الحكومة بنفسها من خلال تمصير المشتريات الحكومية إلى أقصى درجة ممكنة، بما يعني الاستغناء عن الكثير من الواردات الحكومية التي توجد بدائل محلية لها، أو التي توجد إمكانية جاهزة لتصنيع بدائل لها مثل صناعة الورق والورق المقوى من أحطاب القطن وقش الأرز.

وآلية ترشيد الواردات هي الأسرع في نتائجها من زاوية تخفيض العجز في الميزان التجاري. لكن من الضروري أن يكون هناك توافق اجتماعي على ضرورة هذا الإجراء، والأهم أن تكون الحكومة سباقة في إجرائه بالنسبة لوارداتها، حتى يمكنها إقناع القطاع الخاص بضرورته لمصلحة الجميع.

ونظرا لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تحكم لا تستسيغ النظم الاقتصادية الليبرالية توسيع نطاقه، فإنه لا يستخدم في هذه الاقتصادات سوى في لحظات الطوارئ من أزمات اقتصادية أو حروب أو أزمات عامة أخرى. لكن في البلدان النامية والتي يكون دور الدولة مهما فيها لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد ولتحديث الاقتصاد والمجتمع، فإن مثل هذه الإجراءات التحكمية قد تكون مطلوبة لضبط الميزان التجاري، خاصة لو كانت فئة المستوردين اللاهثة وراء أقصى ربح، والطبقة العليا التي تستهلك السلع الكمالية لا تقيمان اعتبارا للمصالح العامة في كبح الواردات وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

ويبدو هذا الإجراء هو الأكثر فعالية في تقليص العجز التجاري المصري الكبير الذي يضغط بعنف على الجنيه المصري ويدفعه للتراجع مقابل الدولار الأمريكي. وقد اتخذ البنك المركزي المصري في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠١ خطوات لترشيد الاستيراد، لكنها لم تصمد لأكثر من أيام بعد هجوم أصحاب المصالح من المستوردين عليها، وبعد انقضاض المضاربين في السوق السوداء للنقد الأجنبي على الجنيه المصري الذي تدهور سريعا على أيديهم. وبدلا من أن تفرض الدولة احترام نظامها النقدي المعمول به، واحترام قراراتها بشأن ترشيد الاستيراد، فإنها تراجعت سريعا مقدمة صورة سيئة للتخبط وللخضوع لابتزاز السوق السوداء وأصحاب المصالح من المستوردين، دون النظر لمصالح الأغلبية ممن سترتفع أسعار السلع الأساسية المستوردة التي يستهلكونها. وهذا السلوك الحكومي الضعيف والمضطرب، قد يكون أسوأ من عدم الكفاءة في معالجة الأزمة في سوق الصرف.

ويمكن الاستفادة في مجال ترشيد الواردات، من تجارب بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية، فقد عانت الدولتان من عجز تجاري متفاوت في قيمته منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧ (راجع جدول ٣)، مما ساهم مع عوامل أخرى في اندلاع الأزمة المالية فيهما. وعند ذلك قامت الدولتان بجهد حاسم لتعديل الميزان التجاري المختل في كليهما ولتحسين الموازين الخارجية عموما عبر ترشيد الواردات بشكل حاسم. وكما هو واضح من الجدول فإن الدولتين نجحتا بالفعل في إحداث انقلاب في الميزان التجاري لكل منهما، من العجز إلى تحقيق فائض كبير.

جدول (٣)
الصادرات والواردات والميزان التجاري لكوريا الجنوبية وماليزيا
من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠
القيمة بالمليار دولار

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
صادرات كوريا الجنوبية	٩٦,١	١٢٥,٦	١٣١	١٣٦,٤	١٣٢,٧	١٤٣,٧	١٧١,٨
واردات كوريا الجنوبية	١٠٢,٥	١٣٥,٤	١٥٠,٧	١٤٤,٩	٩٣,٤	١١٩,٧	١٦٠,٥
الميزان التجاري لكوريا الجنوبية	٦,١-	٩,٨-	١٩,٧-	٨,٥-	٣٩,٣+	٢٤+	١١,٣+
صادرات ماليزيا	٥٨,٨	٧٣,٧	٧٨,٢	٧٨,٩	٧٣,٥	٨٤,٦	٩٨,٢
واردات ماليزيا	٥٩,٦	٧٧,٦	٧٨,٤	٧٩,١	٥٨,٣	٦٥,٥	٨٢,٢
الميزان التجاري الماليزي	٠,٨-	٣,٩-	٠,٢-	٠,٢-	١٥,٢+	١٩,١+	١٦+

وبالنظر إلى الخبرات الكورية الجنوبية والماليزية، يمكن القول أن العجز الكبير والمزمن في الميزان التجاري المصري والذي تسبب في استنزاف أكثر من ثلث الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الحرة بالذات خلال الأعوام المالية الثلاث ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠، التي سحبت مصر خلالها بالترتيب نحو ٢١١٧، ٣٠٢٧، ٨٥٣ مليون دولار من الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة، والذي ساهم أيضا في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وأثار الاضطراب في سوق الصرف المصرية..هذا العجز لا يمكن مواجهته بشكل عاجل إلا من خلال كبح الواردات في الأجل القصير خاصة وأن جانبا مهما منها هو واردات كمالية يمكن لدولة نامية مثل مصر أن تستغني عنها أو تؤجل استهلاكها، مع العمل بصورة فعالة على زيادة الصادرات بصورة دائمة ، مع ضرورة الانتباه إلى أن الصادرات الصناعية بالأساس، هي القادرة على ضمان استمرار زيادة قيمة الصادرات سواء لمصر أو لأي دولة أخرى.

أما الآلية الثالثة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، فهي العمل على زيادة الصادرات من خلال تطوير قدرتها على المنافسة من زاويتي السعر والجودة بكل ما يتطلبه ذلك من ضبط مواصفات إنتاج السلع في السوق المحلية ، وتحسين إنتاجية العمل ورأس المال عبر التطوير التكنولوجي وتحسين التعليم والتدريب، وهذا التحسين لإنتاجية العمل ورأس المال سيؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات ورفع قدرتها التنافسية.

كما أن القبول بمعدلات ربح معتدلة، يتيح إمكانية التسويق بأسعار تنافسية. أما الأرباح الاحتكارية التي تعودت الرأسمالية المصرية على تحقيقها من خلال الاستغلال المبالغ فيه للمستهلكين المصريين خلف أسوار الحماية الجمركية فإن استمرارها ينفي أي إمكانية للمنافسة سعريا. وربما يكون فتح السوق المصرية باستقامة بالنسبة للسلع الضرورية أمرا ضروريا بشكل حاسم من أجل إجبار الرأسمالية المصرية على القبول بمعدلات ربح معتدلة للحفاظ على سوقها الداخلية في مصر ، علما بأن ذلك سيحقق لها في الوقت ذاته قدرة تنافسية خارج مصر.

كذلك فإن تطوير الخدمات المعاونة للتصدير مثل النقل الداخلي والخارجي والتبريد والتخزين يمكن أن يساعد على زيادة الصادرات.

كذلك فإن تطوير السياسات المالية والنقدية وجعلها مرنة وفعالة في مساندة التصدير، يمكن أن يؤدي لزيادة فرص التصدير. كما أن تطوير سياسات التسويق وفتح أسواق جديدة والتعاون مع الشركات المتخصصة صاحبة الخبرة في هذا الصدد، يمكن أن يساعد على زيادة الصادرات. لكن كل ذلك يستغرق وقتا طويلا ، أي أنه يؤتي ثماره في الأجلين المتوسط والطويل. أما في الأجل القصير ، فإن طبيعة هذه الآلية من آليات معالجة العجز في الميزان التجاري ، تجعل من المستحيل الحصول على نتائج فعالية، بالذات في حالة دولة مثل مصر لا يوجد لديها الكثير مما يمكن تصديره من سلع قادرة على المنافسة.

وترتيبا على ما سبق فإن أفضل السياسات التي يمكن من خلالها تحسين الميزان التجاري المصري وتقليل عجزه الذي يضغط بقوة على استقرار سعر وسوق الصرف في مصر ، هي ضبط الواردات عبر التوافق الاجتماعي على ذلك ، والتوافق بين الإدارة الاقتصادية الحكومية وبين الغرف التجارية وكبار المستوردين، وأيضا عبر التحكم في إيقاف استيراد السلع غير الضرورية، لأن اقتصاد مصر يجب ألا يدفع ثمن رغبة الأثرياء في استهلاك سلع ترفية مستوردة في لحظة أزمة اقتصادية مثل اللحظة الراهنة التي تمر بها مصر. كذلك من الضروري تطبيق التزامات مصر الدولية بفتح سوقها أمام الواردات من السلع الأساسية وضمنها الملابس الجاهزة للضغط على المنتجين المحليين وقطاع التجارة الداخلية من أجل القبول بأرباح معتدلة تمكنهم من المنافسة داخليا وخارجيا، بدلا من الاحتماء بالحماية الجمركية أو الضريبية والاكتفاء باستغلال المستهلكين المصريين، دون تطوير للقدرة على المنافسة.

وكل ذلك لا يعني عدم تفعيل الآليات الأخرى لإصلاح الميزان التجاري المصري ، لأن الأمر يتطلب تفعيلها، لكن ينبغي انتظار نتائجها في الأجلين المتوسط والطويل.

ب- التهريب السلعي..آثار مدمرة وإحصاءات غائبة :

يشكل التهريب السلعي في مصر ظاهرة ملموسة للعيان على نطاق واسع من خلال طوفان السلع المهربة الموجودة في الأسواق رغم أن الكثير منها من السلع المحظور استيرادها ، أو من السلع التي من المفترض أن يدفع عنها ضرائب جمركية لم تدفع بالفعل بما يتيح لمهربيها ، بيعها بأسعار منخفضة تشكل تهديدا جديا

لمنتجي السلع المحلية المناظرة. وهذا التهريب السلعي، هو في النهاية، استيراد للسلع من الخارج ويتم تمويله بالعملات الحرة وعلى رأسها الدولار، وهو بالتالي يشكل مصدرا للطلب على النقد الأجنبي، يساهم في الضغط على الجنيه المصري في سوق الصرف المصرية. فضلا عن انه يحرم الدولة من حصيلة الرسوم الجمركية التي من المفترض أن تحصلها على هذه الواردات لو كانت قد دخلت إلى مصر عبر القنوات الشرعية.

وبالرغم من عدم توافر بيانات حكومية مصرية عن حجم هذا التهريب السلعي، فإنه يمكن الاستدلال عليه من خلال الفارق بين الواردات السلعية المصرية المسجلة من خلال الحكومة المصرية، وبين الواردات السلعية المصرية المسجلة من قبل الشركاء التجاريين لمصر. حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الواردات المصرية المسجلة من قبل هؤلاء الشركاء التجاريين لمصر تزيد كثيرا عن تلك المسجلة من قبل مصر. وبما أن هؤلاء الشركاء التجاريين قد سجلوا خروج السلع من بلدانهم إلى مصر، فإن دخولها مصر بدون تسجيل رسمي، يعني أنها دخلت بطريق التهريب.

جدول (٤)
قيمة الواردات السلعية المصرية وفقا للبيانات المصرية ووفقا لبيانات الشركاء التجاريين لمصر، والفارق بينها يشكل القيمة المبدئية للسلع المهربة إلى مصر.

السنة	(١) قيمة الواردات السلعية المصرية وفقا للبيانات المصرية بالمليون دولار	(٢) قيمة الواردات السلعية المصرية وفقا لبيانات الشركاء التجاريين لمصر بالمليون دولار	(٢) – (١) = قيمة الواردات السلعية المهربة إلى مصر بالمليون دولار
١٩٩٥	١١٧٣٩	١٥٨١٤	٤٠٧٥
١٩٩٦	١٣٠١٩	١٧١٨٤	٤١٦٥
١٩٩٧	١٣١٦٨	١٩١٢٣	٥٩٥٥
١٩٩٨	١٦٤٧٩	١٩٦٥٩	٣١٨٠
١٩٩٩	١٥٩٦٢	١٩٦٧٩	٣٧١٧
٢٠٠٠	١٧٥٦٩	٢١٦٦٠	٤٠٩١
إجمالي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠	٨٧٩٣٦	١١٣١١٩	٢٥١٨٣

ووفقا لبيانات الجدول(٤)، فإن قيمة السلع التي دخلت مصر بطريق التهريب بلغت نحو ٢٥,٢مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠. ومن الصعب تصور أن تدخل أحجاما هائلة من التهريب السلعي على هذا النحو إلى بلد مثل مصر يتسم بالضبط الأمني، من وراء ظهر السلطات الاقتصادية التي نحتاج منها إلى تفسير لهذه الظاهرة. علما بأن دخول هذه الأحجام من السلع المستوردة إلى مصر بطريق التهريب يساعد الحكومة على إعداد بيانات مخففة عن العجز في الميزان التجاري، تلك البيانات التي تقدم بالتالي صورة غير حقيقية عن حالة الموازين الخارجية المصرية.

ويمكن القول إجمالا أن التهريب السلعي يوقع ضررا كبيرا بمنتجي السلع المناظرة للسلع المهربة، ويوقع ضررا بالمستوردين الذين استوردوا سلعا مناظرة بالطرق المشروعة وتحملوا الضرائب الجمركية عليها بما يجعلها أعلى سعرا من السلع المهربة التي تكون في وضع تنافسي أفضل في السوق المحلية. كما أن هذا التهريب السلعي يساعد على تزييف بيانات العجز التجاري حيث أن البيانات الرسمية لهذا العجز تكون منخفضة عن قيمة العجز الحقيقي بمقدار قيمة السلع المهربة. وفوق كل ذلك وقبله فإن هذا التهريب السلعي يشكل أحد أهم العناصر الضاغطة على الجنيه المصري وعلى استقرار سعر وسوق الصرف في مصر. كما أن التهريب السلعي يشكل عاملا مشجعا لنمو وتطور السوق السوداء في النقد الأجنبي باعتباره أحد المصبات الرئيسية التي تفرغ السوق السوداء حصيلتها من النقد الأجنبي فيها.

ونظرا لكل ما سبق فإن هناك ضرورة قصوى لإنهاء هذا التهريب السلعي. ويختصر البعض الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذا الإنهاء في الضبط الأمني لهذا التهريب السلعي. ورغم أهمية الضبط الأمني في مواجهته، إلا أنه من الضروري إنهاء الأسباب الموضوعية له والمتمثلة في الارتفاع المبالغ فيه لأسعار الكثير من السلع الأساسية وبالذات الملابس والأحذية الرياضية في السوق المحلية بالمقارنة بأسعار السلع المناظرة في الأسواق الدولية، وهو ما يخلق مصلحة للمستهلكين في دخول السلع الأجنبية الرخيصة والجيدة ولو من خلال التهريب، وبالتالي فإنه عندما يتم تهريب هذه السلع فإنها تجد من يستهلكها.

والحل الموضوعي يكمن في قبول المنتجين المحليين بمعدلات ربح معقولة تزيد عن أسعار الإقراض بهامش في حدود ٥%، بما يجعل منتجاتهم قادرة على المنافسة مع السلع التي يتم تهريبها، وبالتالي يصبح الربح من التهريب محدودا ولا يبرر مخاطرة القيام به. كذلك فإنه من الضروري فتح السوق المحلية بشكل رسمي ومستقيم أمام الواردات من السلع الأساسية، دون تحايل بالضرائب القطعية أو ما شابه من الإجراءات المراوغة التي تجعل المنتجين المحليين في وضع احتكاري في السوق المحلية في مصر، وهو وضع يعرض المستهلكين المصريين للاستغلال المبالغ فيه من قبل المنتجين والتجار المحليين، ويضعف حوافز تطوير الإنتاج من زاويتي الجودة والسعر كعوامل أساسية في قدرة أي منتج على المنافسة. وعندما تكون السوق مفتوحة للسلع الرئيسية التي يتم تهريبها حاليا فلن يكون هناك مبرر للتهريب، الذي سينحصر في السلع الترفية أو الكمالية التي من المفترض أن يتم تقييد استيرادها. وفي هذه الحالة سيكون الضبط الأمني مجديا.

ج- تهريب أموال الفساد والاقتصاد الأسود وتخريب سوق الصرف:

تعتبر عمليات تهريب الأموال من مصر إلى الخارج مصدرا مهما للطلب على العملات الأجنبية، وأحد أهم مصادر الاضطراب في سعر وسوق الصرف في مصر، خاصة وأن من يقومون بتهريب أموالهم للخارج في صورة نقد أجنبي، يكونون قد كونوها من مصادر غير مشروعة ويفضلون بالتالي شراء هذا النقد الأجنبي بعيدا عن القنوات الرسمية حتى لا يفتضح أمرهم.

وترتبط عمليات تهريب الأموال للخارج في صورة نقد أجنبي بأنشطة غير مشروعة، مثل الاقتراض ثم الهرب للخارج بهذه القروض، أو استغلال النفوذ السياسي والاقتصادي في الحصول على أموال عامة أو رشاوى بدون وجه حق ثم تهريبها للخارج حتى لا يكتشف مصدرها الفاسد. كذلك فإن هناك عمليات كبيرة لتهريب الأموال الناتجة عن مختلف النشاطات غير الشرعية أو الاقتصاد الأسود حتى لا تشكل تلك الأموال دليلا على المتورطين في تلك الأعمال.

ويأتي جلب المخدرات بكل أنواعها والإتجار فيها على رأس نشاطات الاقتصاد الأسود. ويتم تهريب غالبية أرباح هذه التجارة غير المشروعة للخارج حتى لا تشكل دليلا على تورط أصحابها في تجارة المخدرات، هذا فضلا عن أن تجارة المخدرات في حد ذاتها تقوم في غالبيتها الساحقة على جلب المخدرات لمصر من الخارج، مع دفع ثمنها للأطراف الخارجية بالعملات الحرة. وكل هذه الأشكال من تهريب الأموال الناتجة عن الفساد أو الاقتصاد الأسود، تشكل طلبا إضافيا على الدولار والعملات الحرة وتساهم بالتالي في الضغط على استقرار سعر وسوق الصرف في مصر، خاصة وأن الطبيعة غير المشروعة لهذه النشاطات تجعل القائمين بها يفضلون الحصول على النقد الأجنبي من القنوات غير الرسمية أو السوق السوداء لتمويل نشاطاتهم أو لتحويل أرباحهم غير المشروعة إلى نقد أجنبي بغرض تهريبه للخارج.

وبقدر ما توجد ضرورة قصوى لمكافحة الفساد والاقتصاد الأسود كآلية لمعالجة أحد أسباب الأزمة في سعر وسوق الصرف وفي الاقتصاد المصري عموما، فإن هناك ضرورة قصوى لإصدار قانون صارم لمكافحة غسيل الأموال المحلية الناتجة عن نشاطات غير مشروعة، وهذا هو الأهم للاقتصاد المصري. أما مكافحة غسيل أموال أجنبية في مصر، فإنه من الزاوية الاقتصادية، أمر غير مفيد لمصرن خاصة في حالة قيام الأموال الأجنبية غير المشروعة بتنفيذ استثمارات مباشرة في مصر. لذلك فإن مصر يجب أن تكون غير معنية بمكافحة غسيل الأموال الأجنبية في مصر، إلا بقدر تعاون الدول الأجنبية التي قدمت منها هذه الأموال، مع مصر، في مكافحة تهريب الأموال الناتجة عن الفساد والاقتصاد الأسود من مصر إلى تلك البلدان.

د- الإنفاق على السياحة والتعليم والعلاج بالخارج يضغط على سعر الصرف:

أدت زيادة الإنفاق المصري على السياحة والعلاج والتعليم في الخارج،بالذات للطبقة العليا في مصر إلى زيادة الطلب على الدولار بما يشكل ضغطا على سعر صرف الجنيه المصري مقابله. كما أن اتساع نطاق التعليم الخاص بمصروفات تدفع بالنقد الأجنبي، واتساع نطاق استقدام معلمين أجانب، وتزايد أعداد العاملين الأجانب في مصر من الخدم إلى الخبراء، يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الدولار والعملات الحرة للوفاء بتحويلات هؤلاء العاملين الأجانب، ويساهم في الضغط على سعر صرف الجنيه المصري.

هـ- ربط الجنيه بالدولار واضطراب سوق الصرف:

تمثل سياسة سعر الصرف في مصر، القائمة على ربط الجنيه بالدولار الأمريكي، عاملا رئيسيا في عدم استقرار سوق وسعر الصرف في مصر. حيث أن ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، يجعل سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى يتحدد بناء على حركة أسعار الدولار مقابل تلك العملات، ولا يكون هناك أي اعتبار للعوامل الاقتصادية الحقيقية في تحديد سعر صرف الجنيه المصري مقابل تلك العملات. وفي ظل حقائق العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر التي تؤكد أن أوروبا هي الشريك التجاري والسياحي والاستثماري الأكثر أهمية بالنسبة لمصر، فإن ربط حركة الجنيه المصري مقابل عملاتها أو مقابل اليورو، بحركة الدولار مقابل تلك العملات أو مقابل اليورو، يخلق حالة من الاضطراب في العلاقات الاقتصادية المصرية-الأوروبية بلا مبرر اقتصادي فعلي.

وعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية منذ عام ١٩٩٦، إلى ارتفاع الجنيه المصري مقابل تلك العملات، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع أسعار الصادرات المصرية إلى أوروبا عند تقديرها بالعملات المحلية الأوروبية مما أدى لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الأوروبية وتدهور قيمة صادراتها لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٣,٣% بين عامي ١٩٩٦، ١٩٩٩ حسب بيانات صندوق النقد الدولي (Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١). وحتى زيادة قيمة الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠، فإنه ناجم عن زيادة أسعر النفط، ومن المرجح أن انخفاض هذه الأسعار في عام ٢٠٠١ قد أدى لتراجع قيمة الصادرات الأوروبية لدول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠.

وبالمقابل أصبحت أسعار السلع الأوروبية أقل عند تقديرها بالدولار أو الجنيه المصري المرتبط به مما أدى لرفع قدرتها التنافسية في السوق المصرية وزيادة الواردات المصرية منها بشكل سريع مما أدى إلى تزايد العجز التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي من ٣٠٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٥٤٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠ مليون دولار، بنسبة زيادة قدرها ٧٥,٤% بين العامين المذكورين. وهذا المثال يوضح الأثر السلبي لسياسة ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، على الميزان التجاري وبالتالي على سعر وسوق الصرف في مصر.

وهناك ضرورة لإعادة النظر في نظام ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي الذي تسبب في خسائر كبيرة لمصر في الأعوام الأخيرة. ويمكن استبدال هذا النظام، بنظام آخر يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، وبالتالي يتم ربط الجنيه بسلة مكونة من اليورو والدولار والين الياباني والإسترليني. كما يمكن الاعتماد على نظام بديل، يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وهذان الخياران سوف يساعدان على استقرار سعر صرف الجنيه المصري نسبيا، كما سيساعدان على جعل حركته مقابل العملات الحرة الرئيسية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية في مصر وليس لاعتبارات تبعيته للدولار الأمريكي.

و- دور شركات الصرافة في اضطراب سوق الصرف:

من الأمور التي تستحق التأمل، أن مصر عند بدء الإصلاح الاقتصادي الليبرالي وضبط سوق الصرف عام ١٩٩١، قد أقرت مشروعية شركات الصرافة التي قام بتأسيس عدد كبير منها، أشخاص كانوا من قيادات السوق السوداء للنقد الأجنبي قبل ذلك، وكأن الحكومة معنية بتأمين مورد مالي لفئة طفيلية قامت تاريخيا بدور مدمر في الاقتصاد. وفات الحكومة أن العلاقات الكثيفة والقوية تاريخيا للعديد من قيادات شركات الصرافة مع منافذ توزيع الدولار المرتبطة بالاقتصاد الأسود أي تجارة المخدرات والسلاح والتهريب السلعي وتمويل بعض المجموعات المتطرفة..فات الحكومة أ هذه العلاقات تتيح لبعض شركات الصرافة، الارتداد إلى السوق السوداء لتحقيق أرباح أعلى على حساب الجهاز المصرفي الحكومي، وعلى حساب استقرار الاقتصاد. لذلك،، فإن الاقتصاد المصري ل يخسر شيئا ولنن يتقص من حريته أن يتم الاستغناء عن شركات الصرافة التي كان إنشائها غير مؤكد الفائدة منذ البداية طالما أن البنوك العامة والخاصة التي تنتشر فروعها في كل مصر يمكنها أ تقوم بدور سوق الصرف تحت الضوابط التي تضمن التزامها بالقوانين وتضمن أنها لن تكو منفذا لتسرب النقد الأجنبي إلى الاقتصاد الأسود.

٤- الأحداث الأمريكية وأزمة سعر وسوق الصرف في مصر:

أدت عاصفة التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، إلى آثار شديدة السلبية على الاقتصاد المصري في مجالات السياحة والطيران والفنادق والنفط، حيث تراجعت حركة السياحة إلى مصر ضمن التراجع العالمي لحركة السياحة بعد أحداث ذلك اليوم المشهود الذي خلق حالة من المخاوف من الطيران والانتقال إلى بلدان أخرى في مختلف بلدان العالم. وهذا يعني تراجع عائدات مصر من على تحويلات العمالة المصرية من تلك البلدان إلى مصر.

والخلاصة أن الأزمة الأمريكية أثرت سلبيا على المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في مصر وأدت إلى تراجع عرض العملات الحرة مما ساهم في زيادة الاختلال بين الطلب الكبير على تلك العملات والعرض الأقل منه من هذه العملات، وهو ما فاقم من الاضطراب الذي تعاني منه سوق الصرف المصرية والذي كان مشتعلا من الأصل قبل هذه الأحداث الأمريكية ونتائجها السلبية على الاقتصاد المصري.

وقد يكون تنشيط السياحة المحلية والسياحة من الدول العربية والإسلامية ، حلا فعالا لمواجهة التراجع المرجح في تدفق السياح الأمريكيين والأوروبيين إلى مصر، خاصة وأن السياح العرب والسياح من الدول الإسلامية الذين كانوا يذهبون إلى أوروبا والولايات المتحدة سوف يواجهون بإجراءات تمييزية ضدهم في الدخول والخروج لبلدان الغرب، وسيواجهون بموجة من الكراهية العنصرية ضدهم في الغرب عموما، تغذيها الكثير من وسائل الإعلام وتصريحات بعض المسئولين في الغرب. كما قد يكون العمل على جذب الأموال والاستثمارات العربية إلى مصر بأحجام كبيرة تساعد على رفع معدل الاستثمار وعلى توفير سيولة بالعملات الحرة في سوق الصرف المصرية، فعالا في الوقت الراهن الذي يواجه فيه العرب وأموالهم مواقف عنصرية في الغرب. لكن هذا الجذب يتطلب تحسين مستوى الشفافية في الاقتصاد المصري ومحاربة الفساد، ومكافحة التمييز بين المستثمرين طبقا لنفوذهم السياسي.

كما أن بدء حالة عدم الثقة في استقرار سعر صرف العملة المحلية وما يترافق معه عادة من إشاعات ، يؤدي في الغالب إلى تحويل جزء من الودائع المصرفية بالجنيه إلى ودائع دولارية بما يشكل أيضا طلبا إضافيا على الدولار ينشط عمليات المضاربة عليه بصورة تضغط السياحة والطيران والفنادق بشكل كبير، علما بأن عائدات السياحة كانت قد بلغت نحو ٤٣٤٥,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠. كما تراجعت أسعار النفط بمقدار الثلث في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بالمقارنة مع مستوى أسعاره قبل الأحداث مباشرة. وهذا يعني أن حصيلة الصادرات المصرية منه سوف تتراجع بشدة عام ٢٠٠١ وفي العام القادم أيضا الذي تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط ستكون منخفضة خلاله بالمقارنة بمتوسط السعر عام ٢٠٠١. كذلك فإن تراجع أسعار النفط وما أدى إليه من تدهور الأداء الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط والمستقبلة للعمالة المصرية ، يمكن أن يؤثر سلبيا على سعر صرف الجنيه المصري مقابله بصورة تبتعد بسعر الصرف في السوق عن التوازن الفعلي للقدرات الشرائية بين الجنيه المصري في السوق المصرية والدولار الأمريكي في السوق الأمريكية. وهذه العوامل المزمنة تتحول لأزمة عندما يتضافر معها أي عامل جديد يتسم بالقوة أو عندما يرتفع مستوى أيا منها إلى حدود تسبب اختناقا في سوق الصرف.

وترتيبا على كل ما سبق فإنه يجب الاعتراف أولا وبشكل لا لبس فيه، أن الوضع غير المستقر في سوق وسعر الصرف ناتج عن اختلالات هيكلية، وأن المضاربة ليست هي المصدر الرئيسي لهذا الوضع، رغم أن المضاربات تزيده سوءا. وبالتالي فإن معالجة الوضع المضطرب في سوق وسعر الصرف في مصر تتطلب إنهاء الأسباب الآنية والاستراتيجية المسببة للاضطراب في سوق وسعر الصرف في مصر ، وبالذات العجز التجاري المزمن والضخم والتهريب السلعي المتزايد على نحو خطير، واستخدام جانب مهم من النقد الأجنبي المحدود المتاح لمصر في تمويل جلب المخدرات لمصر بشكل غير مشروع، وتهريب الأموال الناتجة عن الفساد والاقتصاد الأسود إلى الخارج. وفي كل الأحوال فإن مصر التي تعرضت القطاعات التي تحصل منها على النقد الأجنبي، لأزمة نتيجة الأحداث الأمريكية، مطالبة بالتعامل مع الوضع في سوق وسعر الصرف وفي الاقتصاد المصري عموما بمنطق إدارة أزمة لأن الأزمة قائمة فعليا، ولابد من التعامل معها بكفاءة لمواجهتها. أما استخدام المسكنات من خلال الاقتراض أو السعي المحموم للحصول على منح ضئيلة من هنا أو هناك من أجل ضخ هذه الأموال في سوق الصرف، فإنه لن يؤدي إلى مواجهة الأزمة في سوق الصرف، بل سيؤجل انفجارها بشكل أشد إلى لحظة قادمة، لن تكون بعيدة في ظل النمط الراهن من التفاعل الحكومي مع أزمة سعر وسوق الصرف في مصر.

◆ القسم الثالث ◆

الغاز الطبيعي المصري بين التصنيع والتصدير

أولا : التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى

١ - الخصائص الطبيعية للغاز

يتميز الغاز الطبيعى بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة ما يساهم به فى تلويث البيئة، ولذلك يعتبر وقودا مثاليا من الناحية البيئية وبخاصة فى الاستعمالات المنزلية. فما يطلقه الغاز الطبيعى من الكربون، عند اشتعال ما يعادل من الغاز طن بترول، لا يتجاوز ٠,٦٣ طن كربون. وبالمقابل فان طن البترول يطلق نحو ٠,٨٢ طن كربون بينما يطلق ما يعادله حراريا من الفحم نحو ١,٠٥ طن كربون. وينتج عن كل طن كربون عند انطلاقه إلى الغلاف الجوى نحو ٣,٦٦٧ طن من غاز ثانى أكسيد الكربون Co٢ . وبذلك لا يتجاوز التلويث بالغاز الطبيعى ٦٠% مما يناظره من التلويث بالفحم وثلاثة ارباع التلوث بالبترول السائل. ويكاد الغاز الطبيعى يخلو تماما من مركبات الكبريت التى تلوث زيت الوقود (المازوت) كما تتضاءل فيه نسبة اوكسيد النتروجين. كذلك لا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه، مثل تحويل الزيت الخام الى منتجات مكررة، وفى ذلك ما يحمى البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير البترول. ومن ناحية أخرى تساعد طبيعته الغازية على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال بحيث لا يتخلف عنه من الملوثات مثل ما يتخلف نتيجة لعدم اكتمال دورة الاحتراق فى غيره من مصادر الوقود الحفرى (اول اكسيد الكربون وغيره). وهكذا يتمتع الغاز بميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الحفرية مما يجعله يحظى بمساندة انصار حماية البيئة.

ويتفوق الغاز الطبيعى أيضا من حيث الكفاءة على كل من الفحم والزيت فى استعمالات مثل توليد الكهرباء، اذ يستعمل كوقود فى الدورة المركبة Combined Cycle التى يمكن باستخدامها رفع كفاءة التوليد بما يزيد على ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء. ولذلك يتوقع ان يلقى الغاز الطبيعى دفعة قوية نتيجة للاتجاه المتزايد نحو استهلاك الكهرباء.

كذلك تعتمد بعض صناعات البلاستيك والالياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على غاز الميثين، وهو أحد مكونات الغاز الطبيعى، كمادة خام Feedstock. ولذلك يتوقع ان توفر صناعة البتروكيماويات سوقا متنامية الاهمية للغاز الطبيعى، وبخاصة فى مصر كما سنوضح فى القسم الثالث من هذه الدراسة.

وفى السنوات الاخيرة امكن استخدام الغاز الطبيعى كوقود للسيارات، اذ تضافرت الجهود فى صناعتى الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله فى قطاع النقل، سواء فى النقل العام ام فى نقل البضائع لمسافات قصيرة، وبذلك يمكن ان يساهم استهلاك الغاز فى تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض ما ينبعث منه من غازات الاحتباس الحرارى Greenhouse gases (GHG).

٢ - انتاج واستهلاك الغاز الطبيعى

يستخرج الغاز من الحقول، سواء كان مصاحبا للبترول Associated gas او غير مصاحب له، بالقدر الذى يكفى لمواجهة الاستهلاك الجارى، ثم يضخ فى الانابيب الى حيث توجد اسواق الاستهلاك الرئيسية، وذلك بعد استخلاص ما يمكن استخلاصه من سوائل الغاز الطبيعى NGLs التى تضاف الى غيرها من السوائل. ومع ذلك قد يتم تخزين الغاز بعد استخراجه من حقوله او مكامنه الطبيعية لمواجهة فترات الذروة فى الطلب عليه، وخاصة فى فصل الشتاء حيث يستخدم الغاز فى اغراض التدفئة. وفى الحالات التى يزيد فيها الغاز المصاحب لانتاج البترول عن الاحتياجات المحلية، يعاد ضخ الفائض فى الحقول للمحافظة على الضغط فيها او يهدر جانب منه باحراقه واطلاق المتخلف منه فى الغلاف الجوى. واذا وجدت اسواق مناسبة للغاز وبلغ الفائض منه قدرا يبرر تصديره، فقد تقام خطوط للانابيب او مصانع لاسالته ونقله بحرا بناقلات متخصصة الى تلك الأسواق.

ويمكن اعتبار الولايات المتحدة المهد الذى نمت فيه صناعة الغاز الطبيعى وخطت فيها الصناعة اولى

خطواتها. ومن هنا اخذت اوروبا وباقى الدول التى اقبلت على التوسع فى استخدام الغاز تقتفى اثر الخطى الامريكية فى هذا المجال. ومما يجدر ملاحظته ان دالة الطلب على الغاز تتضمن معاملا قويا للارتباط بين استهلاك الغاز وبين رصيد الاجهزة المستخدمة له Stock of appliances وهو ما يعتبر اكثر دقة فى وصف سلوك المستهلكين فى حالة السلع المعمرة. ففى سلعة كالغاز يمارس السعر اثره بصفة اساسية على معدل النمو فى الاستهلاك، او ما يطلق عليه الطلب الجديد Incremental demand اكثر مما يمارسه على المستوى العام لهذا الاستهلاك. فالطلب الاجمالى على الغاز يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات السعر، وذلك لارتباطه باجهزة معمرة يصعب الاستغناء عنها او استبدالها فى المدى القصير، وذلك باستثناء الحالات التى يوجد فيها مصدر بديل للغاز واجهزة مزدوجة الاستعمال تسمح بالتحول من استهلاكه الى المصدر البديل كما هو الحال فى معدات توليد الكهرباء المصممة على هذا الاساس. اما الطلب الجديد على الطاقة، والذى لم يتقيد بعد بسلعة معمرة، فيعتبر اكثر استجابة لتغيرات سعر الغاز وغيره من اسعار الوقود البديل.

وقد قفز الانتاج العالمى من الغاز الطبيعى (ومن ثم استهلاكه الذى يقارب الانتاج) خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩ من نحو ٦٤٧ مليون طن بترول معادل Toe الى نحو ٢٠٩٧ مليون Toe (٢٣٣٠ مليار متر مكعب bcm) بمعدل نمو ٣,٥% سنويا فى المتوسط على مدى ٣٢ عاما. ولا يدخل فى تلك الارقام ما يتم انتاجه من الغاز الطبيعى ويجرى التخلص منه بالحرق Flared لعدم وجود استخدام مناسب له، او ما يعاد حقنه فى حقول البترول للمحافظة على مستوى الضغط فيها، كما لا يدخل فيها ما يستخدم من الغاز فى عمليات الحقول وكذلك الشوائب التى تستبعد من الغاز فى وحدات التنقية Gas processing plants.

وقد ترتب على تلك القفزة فى استهلاك الغاز الطبيعى ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمى للطاقة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٩ من نحو ١٥,٧% الى نحو ٢٢%، كما يتوقع ان يستمر هذا الارتفاع خلال المستقبل المنظور.

اما بالنسبة للاحتياطيات العالمية من الغاز فان توزيعها الجغرافى يختلف اختلافا ملحوظا عن نمط توزيع الاحتياطيات العالمية للزيت الخام. فعلى حين يتركز الجانب الاكبر من احتياطيات الزيت فى دول لا تستهلك من انتاجها سوى نسبة ضئيلة وتقوم بتصدير الباقى (وأهمها دول اوبك)، فان الجانب الاكبر من احتياطيات الغاز الطبيعى يقع فى المناطق الصناعية المستهلكة له. واغلب احتياطيات الغاز يوجد فى حقول لا تحتوى على نسبة كبيرة من السوائل، مما يجعل فى الامكان انتهاج سياسات لانتاج الغاز مستقلة عن سياسات انتاج الزيت. اما حيثما يوجد الغاز مقترنا بالزيت، كما هو الحال فى اغلب دول اوبك، فان انتاجه يصبح رهنا بالسياسة المستخدمة فى انتاج الزيت الخام، اذ لا يمكن استخراج الزيت مستقلا عن الغاز المصاحب له. وقد ترتب على ذلك ان جانبا كبيرا من الغازات المصاحبة ظل لعشرات السنين يبدد باحراقه فى الجو نظرا لعدم وجود استخدامات كافية لاستعماله فى الدول المصدرة للبترول، وايضا لتقاعس الشركات الاجنبية العاملة فى اراضى تلك الدول عن تنفيذ برامج لاعادة حقنه فى الحقول حفاظا على الضغط فيها. وقد قدرت الكميات التى تم تبديدها على هذا النحو فى دول اوبك عام ١٩٧٧ بنحو ١٤٠ مليار متر مكعب، وهو ما يعادل نحو ٢,٥ مليون برميل من البترول يوميا طوال عام ١٩٧٧.

وقد ارتفعت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعى من نحو ٣٨ تريليون متر مكعب tcm عام ١٩٧٠ الى نحو ١٤٦ tcm (٥١٧٢ تريليون قدم مكعبة tcf) فى نهاية ١٩٩٩، وذلك بمعدل نمو ٤,٨% سنويا فى المتوسط على مدى ٢٩ عاما. واذ يحتوى طن البترول حراريا على ما يحتويه نحو ١١١١ مترا مكعبا من الغاز الطبيعى، كما يحتوى برميل البترول على ما يحتويه نحو ١٥٢ مترا مكعبا من الغاز، فان احتياطيات الغاز فى نهاية ١٩٩٩ تعادل حراريا نحو ٩٦٠ مليار برميل او ١٣١ مليار طن من البترول. أى ان احتياطيات الغاز الطبيعى تبلغ نحو ٩٣% من احتياطيات البترول التى بلغت فى نهاية ١٩٩٩ نحو ١٠٣٤ مليار برميل او ١٤٠ مليار طن. وللمقارنة فان احتياطيات الغاز فى عام ١٩٧٠ لم تكن تتجاوز ٤٥% من احتياطيات البترول.

اما بالنسبة للاحتمالات المستقبلية، فيتوقع ان يتضاعف الاستهلاك العالمى من الغاز، ويواكبه الانتاج مع فروق طفيفة، من ٨٢ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩٩ (وهو ما يعادل ٢٣٣٠ مليار bcm أو ٤٢ مليون ب/ى بترول معادل boe/d) الى نحو ١٦٧ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٢٠ (وهو ما يعادل ٤٧٣١ bcm أو ٨٦ مليون ب/ى boe/d) بمعدل نمو ٣,٤% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٢٠.

بذلك يتوقع ان يرتفع نصيب الغاز الطبيعى من الاستهلاك العالمى من الطاقة خلال الفترة المذكورة من ٢٢% الى نحو ٢٩%، أى بزيادة ٧ نقاط مئوية، فى مقابل نقص بمقدار ثلاث نقاط مئوية فى نصيب الفحم وثلاث نقاط مئوية فى نصيب الطاقة النووية ونقطة مئوية واحدة فى نصيب البترول.

٣ - التجارة العالمية فى الغاز

(أ) نشأة ونمو تجارة الغاز

شهد العالم خلال العقدين الاخيرين اهتماما متزايدا بحماية البيئة، كما طرأ من التحسينات التكنولوجية سواء من حيث كفاءة الغاز فى الاستخدام عموما وفى توليد الكهرباء بصفة خاصة، ام من حيث خفض تكلفة اقامة وتشغيل مصانع الاسالة وناقلات الغاز المسال، ما اعطى دفعة قوية للتجارة الدولية فى الغاز الطبيعى بنوعيها (انابيب ومسال). وبذلك ارتفع حجم تلك التجارة من نحو ١٠٦ bcm عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٨٥ عام ١٩٩٩ منها ١٢٤ bcm غاز مسال والباقى بالانابيب. بذلك حققت التجارة العالمية فى الغاز خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٩ نموا بمعدل ٦,٥% سنويا فى المتوسط، كما ارتفع نصيبها من الاستهلاك العالمى للغاز، رغم تزايده السريع خلال الفترة المذكورة، من نحو ٩,٤% الى نحو ٢١%.

ويتركز نحو ٨٠% من الواردات العالمية للغاز الطبيعى فى ٩ دول اهمها الولايات المتحدة والمانيا واليابان وايطاليا وفرنسا. وقد قامت الدول المستهلكة للغاز بانشاء مركز دولى لتبادل المعلومات التكنولوجية فى مجال الغاز الطبيعى. ويقع المركز بجناحيه الاوروبى والامريكى فى كوبنهاجن وواشنطون ويشارك فى تمويله والاستفادة من خدماته ١١ دولة منها ٨ دول اعضاء بالاتحاد الاوروبى ثم الولايات المتحدة وروسيا واليابان. ويستهدف المركز توفير احتياجات الدول الاعضاء من المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الغاز الطبيعى وذلك عن طريق اعداد سلسلة من الدراسات الاساسية ووضعها على شبكة من الحاسبات الآلية التى تنتشر اطرافها فى تلك الدول. وسوف يتركز اهتمام المركز فى المقام الاول على المعلومات الخاصة بالغاز الطبيعى المسال.

أما الصادرات العالمية للغاز الطبيعى فيتركز نحو ٨٧% منها فى عدد محدود من الدول وهى الاتحاد السوفييتى(سابقا) وكندا وهولندا والجزائر والنرويج واندونيسيا وماليزيا. وقد تم تكوين منتدى للدول المصدرة للغاز Gas Exporting Countries Forum اثناء اجتماع عقد فى طهران خلال مايو ٢٠٠١ وشارك فيه ممثلون لروسيا وايران ونيجيريا والجزائر واندونيسيا وماليزيا والنرويج وتركمستان وقطر وعمان، كما تم الاتفاق على عقد اجتماع سنوي للمنتدى على مستوى الوزراء وآخر نصف سنوى على مستوى الخبراء. ويكتسب المنتدى أهميته من حيث امتلاك اعضائه لنحو ثلثى الاحتياطيات العالمية للغاز، كما يعتبر خطوة على الطريق نحو تنسيق سياسات انتاج وتصدير الغاز على نحو ما تقوم به أوبك بالنسبة للزيت، وان كان المنتدى لم يشرع بعد فى اقامة بنائه المؤسسى اذ لم يحدد له مكان كما لم يعين له أمين عام ولا موازنة للتمويل.

وفى داخل تجارة الغاز عموما، نمت التجارة العالمية فى الغاز المسال LNG بمعدل سريع بعد ان صار نقله اقتصاديا عبر مسافات اطول، وبصفة خاصة فى منطقة آسيا باسفيك. وقد بلغ معدل نمو التجارة فى الغاز المسال نحو ٨% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ لتبلغ نحو ١٢٤ bcm ويرتفع نصيبها من التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال) من نحو ٥% فى منتصف السبعينات الى نحو ٢٦% عام ١٩٩٩. وتتوزع واردات الغاز المسال اساسا بين منطقتين : آسيا باسفيك ويبلغ نصيبها نحو ٧٤% (موزعة بنسبة ٥٥% لليابان و١٥% لكوريا الجنوبية و٤% لتايوان)، ثم منطقة اوروبا الغربية ويبلغ نصيبها نحو ٢١% من التجارة العالمية فى الغاز المسال (موزعة بنحو ٨% لفرنسا ٧% اسبانيا و ٤% بلجيكا و ٢% لتركيا).

(ب) خصائص التجارة فى الغاز المسال

بينما تتجاوز التجارة العالمية فى البترول نصف ما يستهلك منه فى العالم، فان التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى لم تتجاوز رغم نموها المستمر نحو ٢١% من استهلاكه العالمى. ذلك لأن التوسعات الجديدة فى تلك التجارة صارت تتطلب نقل الغاز من حقول تبعد عن الاسواق الرئيسية لاستهلاكه بمسافات شاسعة. وسواء تم النقل بالانابيب ام بالاسالة والنقل البحرى فان اسعار الغاز السائدة فى الوقت الحاضر لا تساند التوسع الذى ينشده العالم، كما لا تعكس الخصائص المتميزة للغاز الطبيعى والتى تتطلب تحقيق سعر يزيد على سعر ما يعادله حراريا من البترول.

وتعتبر مشروعات تصدير الغاز المسال من المشروعات المتكاملة طويلة الاجل، اذ يتم فيها ربط مصانع اسالة الغاز بعدد معين من الناقلات التى تبنى متخصصة لنقله ولا تصلح لغيره، ثم يقام فى الدولة المستوردة اجهزة لاعادة تغويز الغاز المسال، وذلك فضلا عن شبكات الانابيب المحلية التى يتم توزيعه من خلالها على مناطق الاستهلاك. ومن مقتضى هذه الطبيعة الخاصة لمشروعات الغاز المسال ان تمتد العقود التى تنظمها الى آجال طويلة تمتد الى ما بين ٢٠ و ٢٥ سنة. ومن هذا المنطلق تختلف تجارة الغاز الطبيعى المسال عن تجارة الزيت الخام فى عدة نواح، اهمها :

(١) انها تستلزم اقامة مصانع لاسالة الغاز، وناقلات متخصصة لنقله عبر البحار ولا تصلح لنقل غيره من السوائل، ثم اجهزة خاصة فى ميناء الوصول لاستقبال الغاز المسال وتغويزه مرة ثانية وضخه فى شبكة انابيب الدولة المستوردة. وتعتمد تلك المشروعات على الاستخدام الكثيف لرأس المال، اذ تقدر الاستثمارات اللازمة لاقامة معمل لاسالة الغاز الطبيعى، بما فى ذلك تسهيلات التخزين والشحن فى ميناء التصدير، بطاقة ٨ مليون طن غاز مسال سنويا (او ما يعادل نحو ١١ مليار متر مكعب سنويا) بنحو ٦ مليار دولار. كذلك تقدر الاستثمارات المطلوبة لبناء ناقلة بحجم ١٣٥ الف متر مكعب من الغاز الطبيعى المسال بما يتراوح بين ٢٥٠-٢٨٠ مليون دولار، وربما انخفضت تلك التكلفة الى ٢٢٠ مليون دولار نتيجة للتحسينات التكنولوجية التى ادخلت على هذه الصناعة خلال السنوات الاخيرة. ولا يدخل فى ذلك تكلفة اقامة معدات استقبال الغاز المسال فى ميناء الوصول واهمها صهاريج التخزين والتى قد تصل الى نصف تكلفة مصنع الاسالة.

وقد جرت العادة على ان يشترك كل من المصدر والمستورد والشركات الوسيطة فى توفير التمويل اللازم بالاضافة الى قيام عدد من المصارف بتوفير جانب من التمويل فى صورة قروض طويلة الاجل. وكان التمويل بالقروض يصطدم احيانا باشتراط المصارف ان يوجد فى عقود بيع الغاز شرط ضمان حد ادنى للسعر. غير ان صعوبات التمويل صارت أيسر نتيجة لطرح جانب من التمويل، كما فعل المشروع القطرى، فى صورة سندات فى اسواق المال العالمية. كذلك ظهر خلال السنوات الاخيرة مستثمرون يمتلكون ناقلات الغاز المسال ويقومون بتأجيرها لمدد طويلة او حتى بنظام الرحلة الواحدة الذى اخذ فى الانتشار نتيجة لظهور قطاع صغير فيما يمكن ان يطلق عليه السوق الفورية Spot market للغاز المسال.

(٢) ان تجارة الغاز المسال بحكم الخصيصة الاولى تستلزم تنظيم العلاقات التى تربط بين المصدر والمستورد فى اطار عقود يمتد سريانها الى آجال طويلة (٢٠-٢٥ سنة)، ولذلك ينبغى ان تكون تلك العقود على قدر من المرونة ودقة الصياغة بحيث تستشرف جميع المشاكل وتواجه كافة التغيرات التى يمكن ان تطرأ خلال تلك المدد الطويلة. ومع ذلك، ونظرا لاتساع نطاق الصناعة وازدياد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغاز، اخذت الدول المستوردة للغاز تطالب باعادة التفاوض حول بعض النصوص التى كانت توفر ميزة للدول المصدرة، مثل وضع حد ادنى للسعر، او شرط "استلم او ادفع" Take-or-pay الذى يلزم المشترى باستلام الكميات المتعاقد عليها او نسبة معينة منها خلال فترة زمنية معينة. ولا يعفى من دفع قيمتها اذا لم يتمكن من استلامها.

(٣) ان تجارة الغاز تعتمد فى تحديد السعر على التفاوض بين طرفى العقد، المصدر والمستورد، ويمكن ان يتفاوت السعر تفاوتا كبيرا تبعا لظروف وموقع كل مشروع. ومن هذا المنطلق فان تجارة الغاز مازالت - كما ذكرنا - تعتبر تجارة اقليمية وتفتقد وحدة السوق، ومن ثم يمكن ان تتفاوت اسعار الغاز بين اقليم وآخر دون ان يوجد من آليات السوق ما يساعد على مراجحة السعر Arbitrage بين تلك الاقاليم (ينظر الجدول ١). وهذا كله على خلاف ما يجرى بالنسبة لتحديد اسعار البترول التى ما زالت تتسم بقدر كبير من الشفافية والتجانس على المستوى العالمى. فاذا حدث ما يؤدى الى تفاوت يتجاوز الفروق الناتجة عن نفقات الشحن بين المناطق، فان حركة السوق لا تلبث ان تراجح Arbitrage بين المناطق فيتحول مسار البترول المحمول بحرا نتيجة للمراجحة لكى يتجه الى الاسواق التى ارتفعت فيها الاسعار، وبذلك يعود التوازن وتتحقق وحدة السوق العالمية للبترول، وذلك خلافا لاسعار الغاز التى ما زالت رهينة الظروف الخاصة بكل مشروع وتخضع للتفاوض بين المتعاقدين.

(٤) كذلك تتميز اسعار الغاز المسال بقدر اكبر من التركز الاحتكارى فى جانب الطلب، اذ تتطلب اقتصاديات كل مشروع ارتباطه بمستورد واحد او اكثر فى حدود المنطقة التى تجعل الاسالة والنقل اليها اقتصاديا وتجعل الاسواق البديلة غير اقتصادية. واذ تتركز فى تلك

المناطق المستهلكة للغاز الامكانيات التكنولوجية والتمويلية اللازمة لانطلاق الصناعة، فان التفاوض على اساسيات المشروع كثيرا ما يضع الدول المصدرة للغاز فى الموقف الأضعف.

(ج) مستقبل تجارة الغاز

يعتمد مستقبل التجارة الدولية فى الغاز على ثلاثة عوامل رئيسية : اولها، مستقبل الاستهلاك العالمى من الغاز، وثانيها، التوزيع الجغرافى للاحتياطيات المؤكدة منه، وثالثها، مستوى السعر مقارنا بتكاليف الانتاج والضخ بالانابيب او بتكاليف الاسالة والنقل البحرى. وسوف نحاول فيما يلى شرح اهم معالم العاملين الاولين، ثم نتناول عامل السعر فيما بعد تحت البند (رابعا).

فكما ذكرنا، يتوقع ان يرتفع استهلاك العالم من الغاز وفقا لسيناريو متوسط بمعدل ٣,٢% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٢٠. ويتفاوت معدل النمو السنوى بين اهم المناطق، اذ يصل الى نحو ٦,٢% فى الدول النامية الاسيوية، و٧,٥% فى امريكا الوسطى والجنوبية، بينما يبلغ نحو ٣% فى اوروبا الغربية وينخفض الى ٢,٣% فى الولايات المتحدة التى تقترب من نقطة التشبع والى ١,٨% فى الاتحاد السوفييتى سابقا.

بالاضافة الى النمو السريع المتوقع فى الاستهلاك العالمى من الغاز كعامل من العوامل التى تدعم نمو التجارة الدولية فى الغاز، يأتى التوزيع الجغرافى لاحتياطات الغاز كعامل مدعم لهذا الاتجاه. فكما يوضح الجدول (٢) تتركز احتياطيات الغاز فى دول يفيض فيها الانتاج فوق حاجتها المحلية منه، وبصفة خاصة الاتحاد السوفييتى (سابقا) الذى يوجد به نحو ٣٩% من الاحتياطيات العالمية، والشرق الاوسط الذى يبلغ نصيبه منها نحو ٣٤% ثم افريقيا بنصيب ٧%. هذا على حين تفتقر اهم المناطق المستهلكة للغاز للاحتياطيات التى تساند استهلاكها، ومن ذلك امريكا الشمالية التى تنفرد بنحو ٣٢% من الاستهلاك العالمى للغاز بينما لا يتجاوز نصيبها من احتياطياته ٥%. كذلك الحال بالنسبة لاوروبا التى يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمى نحو ١٩% بينما لا يتجاوز نصيبها من الاحتياطيات ٣,٥%، ثم منطقة آسيا باسفيك التى يبلغ نصيبها من الاستهلاك العالمى نحو ١٢% ولا يتجاوز نصيبها من الاحتياطيات ٧%.

وتعتبر التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى المسال ذات اهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المصدرة للغاز وذلك لاعتمادها فى التصدير اساسا على هذا النوع من الغاز، كما تعتبر منطقة آسيا باسفيك السوق الطبيعية للصادرات العربية من منطقة الخليج، وان كانت بعض صادرات الخليج قد اتجهت مؤخرا الى اوروبا التى تعتبر السوق الطبيعية لصادرات شمال افريقيا. ولذلك نميل الى الاتفاق مع ما تؤكده دراسة حديثة لمعهد تكنولوجيا الغاز Institute of Gas Technology (IGT) من انه على الرغم مما اصاب الطلب على الغاز الطبيعى المسال فى منطقة شرق آسيا، نتيجة للازمة المالية الاقتصادية، الا ان تلك الازمة سوف لا تدوم لسنوات طويلة. وتتوقع الدراسة ان يعاود الطلب على الغاز الطبيعى المسال ارتفاعه بحيث يبلغ نحو ١٨٣ bcm عام ٢٠١٠ بمعدل نمو ٤% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠.

ومع اننا نشاطر الرأى القائل بان اساسيات السوق العالمية للغاز تشجع على التوسع فى استخدامه، ومن ثم التوسع فى تجارته العالمية، الا اننا نرى ان نمو التجارة العالمية فى الغاز سوف لا يتحقق ما لم تقم الدول المستوردة للغاز برفع اسعاره من مستواها المتدنى حاليا بحيث يمكن اسالته ونقله بحرا عبر مسافات اطول مع توفير عائد مجز على استثماراته وسعر معقول للمادة الخام ذاتها.

٤ - تسعير الغاز فى التجارة الدولية

يتوقف تحسين اقتصاديات اى مشروع للغاز الطبيعى المسال على رفع اسعاره فى التجارة الدولية للغاز، او النجاح فى خفض نفقات المشروع. ومع ان اسعار الغاز ترتبط ارتباطا وثيقا باسعار البترول الا ان الواقع، كما أوضحنا، يبرهن على ان اسعار الغاز كانت تقل فى اغلب الاحوال عما يناظرها من اسعار البترول. ويرجع الانخفاض اساسا لعدم وجود سوق عالمية تتحدد فيها اسعار الغاز، واعتماد السعر فى كل حالة على التفاوض بين المصدر والمستورد مع غلبة كفة التفاوض فى صالح المستورد الذى يملك الكثير من اسباب السيطرة على مقدرات المشروع، سواء من حيث التمويل ام التسويق ام التكنولوجيا المستخدمة. ويبقى الامل فى ان تؤدى الضغوط العالمية بشأن حماية البيئة، وتمتع الغاز بصفات حميدة بيئيا، ما يساعد على اضافة علاوة Premium فوق سعر البترول عند تسعير الغاز. كذلك يتوقف الامر على ما تفرضه الدول المستهلكة من ضرائب على الغاز وهو ما يعتبر اقتناصا للريع الذى ينبغى ان يحصل منتجو الغاز على جانب منه برفع سعر الغاز المصدر، وذلك

أسوة بما يحصل عليه منتجو البترول فى صورة ريع بترولى.

واما بالنسبة لتحسين اقتصاديات المشروع عن طريق خفض النفقات، فان الامر يتوقف اساسا على مدى التحسن فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة من المنبع حتى المصب، وهذه تتوقف بدورها على ما يجرى من ابحاث وتطوير فى الدول الصناعية المتقدمة. كذلك تتمتع الصناعة، بوفورات الحجم الكبير، وان كانت الاستفادة من تلك الميزة تتوقف فى النهاية على حجم الحقول التى تزود المشروع بالغاز وايضا على معدلات الانتاج من تلك الحقول. ويأتى فى النهاية مدى استعداد الدول المستوردة للغاز، وهى دول صناعية متقدمة، للمساهمة فى التمويل بشروط ميسرة باعتبارها المستفيد الرئيسى من المشروع. وتتمثل اوجه الاستفادة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة فيما يحدث عادة من اسناد اقامة المشروع لشركات تنتمى لتلك الدول، فضلا عن تأمين مصدر للطاقة آمن ونظيف، وايضا ما تحصل عليه شركاتها من عائد على الاستثمار بحكم دخولها شريكة فى ملكية المشروع.

ويخضع تحديد سعر الغاز عند المنبع، الى حد كبير، للاعتبارات التى تحكم تحديد السعر بالنسبة المستهلك النهائى فى اسواق الاستهلاك الرئيسية، وخاصة متى كان المستهلك يتمتع بمرونة الحركة فى التحول من مصدر الى آخر. ويدخل فى الاعتبار عند التفاوض على سعر المنبع، سواء كان المنبع محليا ام اجنبيا، تغطية ما تتكلفه الشركات الوسيطة، من المنبع حتى التوزيع المحلى، من نفقات مضافا اليها عائد مقبول على استثماراتها. كما يؤخذ فى الاعتبار الضرائب التى تفرضها الدولة على استهلاك مصادر الطاقة المختلفة والتى قد تتحيز لمصدر على حساب مصدر آخر لاعتبارات مختلفة.

واذ تمتد عقود استيراد الغاز لمدد طويلة (٢٠-٢٥ عاما)، فقد جرت العادة على ان تتضمن تلك العقود نصا يلزم المشترى بحد ادنى لسعر الغاز مع تصعيده عبر الزمن بمعدلات معينة. ومن أمثلة ذلك ان الشركة الكورية KGC قد تعاقدت مع الشركة القطرية راسغاز فى اكتوبر ١٩٩٥ على شراء ٢,٤ مليون طن من الغاز سنويا لمدة ٢٥ عاما اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج فى ١٩٩٩ وتضمن العقد حدا ادنى للسعر وهو ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu، على ان يرتفع هذا الحد الادنى بمعدل ٣% سنويا اعتبارا من عام ١٩٩٤. وكان النص الخاص بضمان حد أدنى لسعر الغاز يعتبر من اساسيات عقود شراء الغاز وذلك لحماية منتجى الغاز فى حالة انخفاض سعر الغاز خلال فترة العقد نتيجة لانخفاض سعر البترول الذى يتخذ اساسا لتسعير الغاز. ومن ناحية أخرى كان النص على حد أدنى للسعر يعتبر من اركان الضمان الاساسية عند قيام المصارف التى تزود المشروع بالقروض الطويلة الاجل، اذ يتخذ هذا السعر أساسا لتقدير حجم القروض التى تقدمها للمشروع. ومن أمثلة ذلك ان النص على ٢,٥٠ دولار كحد ادنى للسعر يتيح الفرصة للحصول على قروض مصرفية بافتراض سعر للبترول يعادل ١٤,٥٠ دولارا للبرميل. اما اذا لم يتضمن العقد حدا ادنى للسعر فان المصارف كانت تتبنى سعرا للبترول لا يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل (أى ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu) على مدى عمر المشروع، وذلك لحساب الحد الاقصى لما تقدمه من قروض وهو ما لم يكن كافيا لتمويل المشروع.

كذلك قد تتضمن العقود نصا يجيز تعديل السعر، او اعادة التفاوض عليه، تبعا لتغير الظروف والاتجاه العام لاسعار الطاقة. وكان شرط " استلم او ادفع " Take-or-pay ايضا من الشروط الشائعة فى عقود بيع وشراء الغاز، وهو شرط يستند فى مشروعيته الى ان المنتج يلتزم بتوفير الكميات المتعاقد عليها ويقوم باستثمار امواله فى اقامة المعدات والاجهزة التى تحقق توفير الكميات المتعاقد عليها. ومن ثم ينبغى ان يضمن المنتج حدا ادنى من التدفق النقدى يكفى لتغطى الحد الادنى لقيمة الغاز واستثماراته. وبقدر ما يحقق هذا الشرط من تأمين للمنتج، فانه يعتبر عبئا على الشركة المستوردة، اذ يحملها قيمة كميات قد لا تستطيع توزيعها او تقاضى ثمنها من المستهلكين متى تراخى الطلب على الغاز وعجز عن استيعاب ذلك الحد الادنى. ولذلك تضغط شركات التوزيع المشترية للتخلص من ذلك الشرط سواء فى العقود القديمة ام فى العقود الجديدة، او التفاوض بقصد الحصول على ميزة معينة فى مقابل هذا الشرط.

ثانيا : صناعة البتروكيماويات

١ - تطور الصناعة على المستوى العالمى

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير البترول وان كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الامامية والخلفية، حيث تتشابك مع مختلف القطاعات وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات. كذلك تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتنوع

الكبير فى منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية حيث صارت تنافسها بل وتتفوق عليها، اذ يستخدم نحو ٨٠% من المنتجات البتروكيماوية فى انتاج البلاستيك والمطاط الصناعى والالياف الصناعية. وتتفوق البتروكيماويات ايضا على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيف اكثر من ٣ دولارات فى البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة فى البتروكيماويات الاساسية كالاثيلين والبروبلين الى ٣٦ دولارا وفى المنتجات الوسيطة الى ١٣٢ دولارا والى اكثر من ٢٦٠٠ دولار اذا حول برميل من البترول الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

وتعتمد الصناعة اساسا على وجود مادة خام رخيصة مثل الغاز الطبيعى او النافتا، كما تعتمد على التكامل الرأسى بين وحداتها الانتاجية خفضا للنفقات، وعلى تكاملها الافقى مع الصناعات المستخدمة لمنتجاتها محليا او على وجود اسواق تصديرية مضمونة.

ومع ان صناعة البتروكيماويات قد بدأت فى الولايات المتحدة خلال العشرينات الا ان ازدهارها واكتمال دورة حياتها لم يتحقق الا فى اعقاب الحرب العالمية الثانية عندما فتحت حقول الشرق الاوسط لكى تزود اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة بشريان متدفق من البترول الرخيص. وكان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو ٨٥% من الطاقة المستهلكة فى العالم ثم اخذ فى الانكماش بحيث لم يعد نصيبه فى اوائل السبعينات يتجاوز ٢٠% وصار البترول يمثل نحو نصف الطاقة بكافة مصادرها.

وفى ظل هذا التطور قفز انتاج البترول العربى من نحو ١.١ مليون برميل يوميا عام ١٩٥٠ الى ١٥ مليون ب/ى عام ١٩٧٠ والى ٢٢,٥ مليون عام ١٩٧٩ وهو عام الذروة وصار الآن يتراوح حول ٢٠ مليون ب/ى. وقد اقترن بنمو التجارة العالمية فى البترول، وبحكم سيطرة الشركات الغربية على انتاجه وتسعيره خارج الولايات المتحدة، تحولها الى تجارة فى البترول الخام مع توطين صناعة التكرير فى الدول الصناعية المستوردة. وكان من نتائج ذلك التحول ان توفرت النافتا - وهى المادة الاولية الاساسية فى البتروكيماويات - بكميات كبيرة، كمنتج ثانوى زهيد الثمن، مما ساعد على قيام تلك الصناعة وازدهارها فى الدول الصناعية المستوردة للبترول على مدى ربع قرن ابتداء من الخمسينات.

وتصنف البتروكيماويات حسب مراحل تصنيعها الى مجموعات اساسية او وسيطة او نهائية، وتمثل الحلقة الاخيرة منها المادة الاولية للصناعات التحويلية التى تزيد منتجاتها على ٣٠٠٠ منتج. كذلك تصنف البتروكيماويات من حيث طبيعتها الى سلعية Commodity وهى ما تتميز بمواصفات تجارية عامة يندر تغييرها، او بتروكيماويات اداء Performance وهى منتجات يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حسب الطلب وتخضع فى العادة لابحاث مستمرة بقصد تحسين ادائها. وقد يكون لبعض بتروكيماويات الاداء طابع مميز بسبب مواصفاتها الحرجة وحينئذ يطلق عليها بتروكيماويات خاصة اومميزة Speciality حيث يخضع انتاجها لبراءة اختراع وترتبط باستراتيجية المنتج. وتشير الاتجاهات الحديثة فى الصناعة الى ان الدول الصناعية المتقدمة اخذت تركز اهتمامها على هذا النوع الاخير لارتفاع العامل التكنولوجى فى مدخلاته ومن ثم فانه يحقق عائدا اكبر مما تحققه البتروكيماويات السلعية والتى تزايد اقبال الدول النامية عليها وقطعت شوطا طويلا فى تصنيعها.

غير ان صناعة البتروكيماويات، بعد ان شهدت ازهى عصورها فى عصر البترول الرخيص، لم تلبث ان اصطدمت بارتفاع اسعار المواد الخام نتيجة لارتفاع اسعار البترول فى ظل حرب اكتوبر والثورة الايرانية. كذلك اصطدمت الصناعة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ بانحسار الطلب نتيجة لتشبع الاسواق بمنتجاتها، ونتيجة ايضا للكساد الاقتصادى الذى ساد خلال تلك الفترة، مما ادى الى وجود طاقة انتاجية فائضة، والى احتدام المنافسة فى الاسواق، الامر الذى الحق بالصناعة خسائر متلاحقة.

فى مواجهة تلك الصعوبات سعت الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال البتروكيماويات الى اعادة تنظيم هيكل الصناعة (وفى ذلك درس ينبغى ان يعيه المنتجون العرب). ومن ذلك محاولة تحسين الكفاءة الانتاجية والتسويقية باندماج العديد من الشركات فى بعضها البعض، والاتجاه الى التركيز على انتاج بتروكيماويات ذات اداء خاص او مميز بحيث يكون لعنصر التكنولوجيا المتقدمة اكبر نصيب فى اقتصادياتها ومن ثم فى عوائدها المالية والربحية بوجه عام.

كذلك اتجهت الشركات العالمية الكبرى، عن طريق الاستثمار المشترك، الى توطين صناعة بعض المنتجات البتروكيماوية فى الدول النامية التى تتمتع بمزايا

اقتصادية فى هذا المجال، كالقرب من مصادر رخيصة للطاقة او مراكز تسويقية كبيرة، اوللانتفاع بشروط استثمارية مغرية اوضرائب منخفضة اوعمالة متوفرة ورخيصة، وايضا لارضاء طموح تلك الدول النامية فى مجال التصنيع. ومن دوافع الشركات الكبرى الى اسناد بعض المنتجات للدول النامية رغبتها فى الهروب من قوانين الدول الصناعية الصارمة فى مجال حماية البيئة والتخلص من النفايات الصناعية الضارة وغير ذلك من الاعتبارات الطاردة. ولكن الشركات الكبرى لم يفتها ان تكون تلك المشروعات وما تتخصص فى انتاجه مما لا يمثل منافسة خطرة على منتجاتها فى اسواق الدول الصناعية من حيث نوعية المنتجات وغير ذلك من المواصفات.

ومن المعروف ان دورة الجات التى عقدت فى طوكيو عام ١٩٧٩ اقرت عدة مزايا واستثناءات تقتصر على الدول النامية ولا تمتد الى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. ومن تلك المزايا نظام الأفضلية المعمم GSP الذى تلتزم الدول الصناعية بموجبه خفض ضرائبها على المواد كاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول النامية. لكن، وعلى الرغم من ان قائمة ذلك النظام قد ضمت البتروكيماويات التى تنتجها الدول النامية الا ان الدول الصناعية دأبت على وضع قيود جمركية، سواء من حيث الكمية او القيمة، على تلك المنتجات، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا. كذلك لجأت الدول الصناعية الى استخدام تكتلاتها الاقليمية لعرقلة المنتجين الجدد وعدم تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول النامية، فضلا عن فرض الضرائب على منتجاتها بحجة مواجهة الاغراق. ومما لجأت اليه الدول الصناعية ايضا مطالبة الدول النامية المستفيدة تقديم تنازلات بالمقابل، مثل ارغامها على الارتباط بكتلة تجارية معينة مما يحد من نشاطها، علاوة على زوال الانتفاع بمزايا نظام الأفضليات المعمم متى اصبحت الدول المصدرة فى عداد المنتجين الكبار.

وكانت الجات قبل اعتماد دورة اوروجواى تتهم دول اوبك - ومنها بالطبع دول مجلس الخليج باستثناء عمان - بانها تشارك فى تكتل احتكارى يستهدف رفع اسعار البترول وهو ما يتعارض مع حرية التجارة. وتبعا لذلك قام الكونجرس الامريكى بتعديل نظام الأفضليات المعمم بحيث تحرم من مزاياه الدول الاعضاء فى اوبك او فى اى تنظيم تجارى مشابه. وقد ظل هذا الموقف سائدا حتى بعد ان تخلت اوبك منذ ١٩٨٦عن نظام تحديد سعر البترول والالتزام بسعر ثابت.

وقد ظلت الدول العربية البترولية تتطلع لكى يقام على ارضها مصاف للبترول ومجمعات للبتروكيماويات، وهى من الصناعات التى تتمتع فيها بمزايا نسبية كبيرة، ولكن الفرصة لم تتح لها الا بعد ان آلت اليها السيطرة على الانتاج والتسعير فى ظل انتصارات اكتوبر ١٩٧٣. فبالنسبة لتكرير البترول، طالبت الدول العربية البترولية من خلال الحوار العربى الاوروبى، الذى بدأ فى منتصف السبعينات وشارك فيه الكاتب ممثلا لمصر، بزيادة نصيبها من طاقة التكرير العالمية، ولكن الدول الاوروبية لم تستجب لهذا المطلب وتعللت بما تراكم لديها من طاقة تكرير عاطلة نتيجة لانكماش الطلب عقب تصحيح الاسعار.

وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التى يعتمد عليها اقتصادها القومى وتتمتع فيه بمزايا نسبية كبيرة. وباستثناء الطاقة التكريرية المحدودة التى اقيمت فى كل من السعودية والكويت بهدف التصدير، فان باقى المصافى العربية قد اقيمت بهدف الوفاء بالاحتياجات المحلية. وحتى فى عام ١٩٩٤ فان اجمالى طاقة التكرير العربية لم تتجاوز ٥,٧ مليون برميل/ يوميا او ما يعادل نحو ٧,٥% من طاقة التكرير العالمية، على حين بلغ انتاج البترول العربى فى العام المذكور نحو ٢٠ مليون ب/ى او ما يعادل ٣٠% من الانتاج العالمى، كما بلغت صادرات البترول العربى نحو ١٦ مليون ب/ى او ما يعادل نحو ٤٥% من التجارة العالمية فى البترول.

اما فى مجال البتروكيماويات فقد تأخرت اقامتها فى الوطن العربى الى ما بعد رسوخها واكتمال نموها فى الدول الصناعية المتقدمة، وذلك نتيجة لسيادة فكرة التصنيع بغرض تلبية الاحتياجات المحلية لكل قطر عربى ولضيق تلك الاسواق. فلما اتسعت الاسواق العربية الداخلية عقب ارتفاع اسعار البترول فى منتصف السبعينات وتوفرت رؤوس الاموال نتيجة لارتفاع حجم العوائد البترولية، قام عدد من الدول العربية باقامة بعض المشروعات البتروكيماوية.

وقد اتسمت المشروعات بضآلة الحجم فى الدول التى اقامتها بهدف مواجهة الاحتياجات المحلية، كما هو الحال فى مصر وسوريا والعراق والجزائر، بينما كانت المشروعات اكبر حجما فى الدول التى استهدفت التصدير كما هو الحال فى السعودية والكويت وقطر

وليبيا. واذ يحسب للدول العربية اقتحامها لتلك الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، مع نمو الانتاج العربي من نحو نصف مليون طن في اوائل الثمانينات الى نحو ١١,٥ مليون طن عام ١٩٨٩، الا ان هذا الانتاج لا يتجاوز ٣% من الانتاج العالمي كما يقتصر على نحو ٣٠ نوعا فقط يتركز نصفها في المرحلة الاساسية وربعها في الانتاج الوسيط ولا يتجاوز نصيب المنتجات النهائية، وهي الاعلى قيمة، ٢١%. وتعتبر السعودية اهم الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات حيث يوجد بها نحو ٦٢% من الطاقة العربية، يليها ليبيا ١٣% ثم الجزائر ٧% ويتوزع الباقي بمعدل ٤% تقريبا لكل من مصر والعراق وقطر والبحرين، ثم بنسب اقل في عدد من الدول العربية الاخرى.

٢ - مشاكل البتروكيماويات العربية

تواجه البتروكيماويات العربية صعوبات من اهمها :

(١) اعتمدت البتروكيماويات العربية في تدبير المادة الاولى على الغاز الطبيعي المصاحب لانتاج البترول وذلك لوفرته في البداية، مع عدم قدرة الاستخدامات المحلية على استيعابه، مما كا يلجىء الدول الى التخلص من فوائضه بالحرق. وقد ترتب على استخدام الغاز كمادة اولية محدودية التنوع في المنتجات والتركيز على المواد الاساسية مثل الايثلين والميثانول، وبالتالي تعويق التكامل الرأسي. وعلى حين يمثل الغاز ٩٠% من اللقيم في البتروكيماويات العربية، فانه لا يتجاوز ٣٠% في الولايات المتحدة رغم توفره ورخص اسعاره فيها، كما لايتجاوز ١٢% في اوروبا و٤% في اليابان. اما استخدام النافتا كمادة وسيطة فمن شأنه توسيع قاعدة الانتاج البتروكيماوي وزيادة مرونته واتساع امكانيات المرحلتين الوسيطة والنهائية والتي يرتفع فيهما مستوى العائد. ويقدر نصيب النافتا كمادة اولية بنحو ٩٦% في اليابان و٨٨% في اوروبا. وقد ادى ضيق القاعدة البتروكيماوية العربية وعدم تناسبها مع التشكيلة العالمية الى صعوبة تسويق بعض المنتجات العربية، وذلك بالاضافة الى الصعوبات الناشئة عن السياسات الحمائية للدول المستوردة.

(٢) غياب التنسيق داخل المنطقة العربية حيث قامت كل دولة بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الاخرى رغم ان اغلب تلك المشروعات قد اقيم تقريبا في نفس الفترة الزمنية وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الاوروبية في التكامل الاقليمي الذى يعتبر حجر الزاوية في تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السياسة اقامة وحدات صغيرة في كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير، وان كان انخفاض اسعار المادة الخام (الغاز الطبيعي) قد عوض جانبا من ذلك الاثر السلبي. كذلك ادى انعدام التكامل الى تعطيل الانتاج في احيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية والالتجاء الى استيردها من خارج المنطقة.

(٣) افتقار الانتاج العربي الى التوازن بين مختلف المواد داخل المرحلة الانتاجية الواحدة، وبين المراحل الانتاجية الثلاث، وهو ما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاستيراد من خارج المنطقة لمواجهة معظم مدخلات المنتجات الوسيطة وغالبية مدخلات المنتجات النهائية.

(٤) غياب التنسيق بين نمط العرض ونمط الطلب في الاسواق العربية مما ترتب عليه ظهور فوائض يصعب تسويقها دوليا، وظهور عجز يتطلب استيراده بتكاليف مرتفعة.

(٥) غياب الترابط بين الاقطار المنتجة وبينها وبين الاقطار العربية التي تمتلك الصناعات التحويلية اللآحقة والتي تستخدم المنتجات البتروكيماوية الاساسية او الوسيطة. وبصفة عامة محدودية التبادل التجاري نتيجة لضيق قاعدة البتروكيماويات القابلة للتبادل.

في ضوء تلك الخلفية، تأتي مشكلة الضرائب التي تفرضها دول الاتحاد الاوروبي على وارداتها من البتروكيماويات العربية كعبء اضافي على تلك الصناعة. وقد ظل الاتحاد الاوروبي منذ منتصف الثمانينات يرفض باصرار مطلب دول الخليج العربي الغاء تلك الضرائب والتي تفرض بمعدلات تتراوح بين ١٣-١٥%. وكانت حجة الاتحاد الاوروبي في ذلك ان دول الخليج تعتمد في انتاجها على مواد اولية (الغاز الطبيعي اساسا) مقومة باسعار متدنية، ومن ثم فان الاسعار التي تعرضها في الاسواق الاوروبية تنطوي على "اغراق" Dumping وهو ما يجيز للدول الاوروبية فرض ضرائب حمائية عليها.

ومن ناحية أخرى، اخذ الاتحاد الاوروبي يردد، وبصفة خاصة اثناء الدورة الرابعة من الحوار التي عقدت في فنزويلا خلال سبتمبر ١٩٩٥، واثناء ندوة الطاقة التي عقدت في تونس خلال يونيو ١٩٩٥، دعوته لفتح المجال في دول الخليج امام الاستثمارات الاوروبية في اطار من المنافسة الكاملة واقتصاديات السوق. ويقصد بذلك عودة شركات البترول الغربية الى البحث

عن البترول وانتاجه بالمشاركة مع دول المنطقة. ويضيف الاتحاد الاوروبي الى ذلك دعوته للدول البترولية الى الاستثمار فى المصافى الاوروبية او شراء حصة فيها وذلك للاستفادة من انخفاض تكلفة النقل والتخزين، مع امكانية تحسين نوعية المنتجات باستخدام التكنولوجيا الاوروبية، وبما يجعلها مطابقة للمواصفات التى تشترطها الدول المستهلكة حماية للبيئة. ومن الواضح ان تلك الدعوة تستهدف فى المقام الاول خدمة المصالح الاوروبية، اذ تؤمن احتياجاتها البترولية خلال المستقبل الذى قد يتسم بالشحة البترولية مع زيادة الطلب على البترول وقصور استثماراته عن توفير الطاقة الانتاجية الكافية. كذلك تحقق الدعوة الاوروبية للشركات الغربية العودة الى السيطرة - ولو جزئيا - على انتاج البترول الخام واقتناص جانب من استثماراته وارباحه. ولا يكتفى الاتحاد الاوروبى بذلك، بل يطالب ايضا بالحصول لشركاته البترولية داخل دول الخليج بمعاملة مماثلة لتلك التى تمنحها دول الخليج لشركاتها، سواء فى مرحلة الاستكشاف والانتاج ام فى مرحلة التكرير والتسويق. اما بالنسبة للمنتجات البترولية المكررة والبتروكيماويات التى تنتج على ارض دول الخليج فستظل تواجه ما واجهته طوال السنوات الماضية من قيود كمية وجمركية فى الاسواق الاوروبية على نحو ما ذكرنا.

واذا كان الامر كذلك، فما الذى يمكن ان يفعله المنتجون العرب، وهل يمكن ان تتكامل صناعة البتروكيماويات العربية على ارض مصر التى يتوفر لديها الخبرة البشرية، والغاز الطبيعى بأسعار متدنية كما سنوضح بعد قليل، وأيضا نتيجة لقربها من الأسواق الاوروبية التى تعتبر الاسواق الطبيعية للمنتجات البتروكيماوية؟

ثالثا : الغاز المصرى بين التصنيع أو التصدير

١ - سعر شراء غاز الشريك الأجنبى

كانت حقول الغاز الطبيعى، فى ظل الاتفاقيات البترولية القديمة، تسلم للحكومة عقب اكتشافها بدون مقابل. غير ان بدء استخدام الغاز كوقود فى السوق المحلية منذ ١٩٧٥ شجع قطاع البترول فى اوائل الثمانينات على ادخال بند جديد فى الاتفاقيات يتيح للشريك الاجنبى الحصول على بعض الحوافز المادية مقابل تسليم حقول الغاز للحكومة. وفى عام ١٩٨٧ زيدت حوافز الشريك الاجنبى بجعل نصيبه فى الغاز مثل نصيبه فى البترول مع التزام الجانب الوطنى ممثلا فى قطاع البترول بشراء نصيبه من الغاز لاغراض الاستهلاك المحلى بسعر يعادل سعر المازوت وهو البديل الطبيعى لاستخدام الغاز فى مصر.

وفى يناير ١٩٩٤ عدلت الاتفاقيات السابق ابرامها فى عام ١٩٨٧ بما ينطوى على تقديم مزايا اضافية للشريك الاجنبى عن طريق زيادة سعر شراء نصيبه من الغاز الى ما يعادل سعر افضل الزيوت الخام المصرية بدلا من سعر المازوت وهو الارخص. وبذلك ارتفع السعر الذى تشترى به مصر غاز الشريك الاجنبى بنحو ٥٠% لكى يبلغ بعد زيادته نحو ٢,٨٩ دولار لكل مليون Btu كمتوسط عن السنوات ١٩٩٥-١٩٩٩ (مع استبعاد القيمة المتطرفة عام ١٩٩٨ الناتجة عن انهيار اسعار البترول فى ذلك العام). بذلك صار السعر الذى تشترى به مصر غاز الشريك الأجنبى المنتج من حقولها يتجاوز سعر الغاز المستورد فى اوروبا بعد اسالته ونقله اليها بتكاليف باهظة والذى بلغ كمتوسط عن الاعوام ١٩٩٥-١٩٩٩ نحو ٢,٤٣ دولار لكل مليون Btu (جدول ٣).

وقد سبق ان حذرنا فى مقال نشر بالاهرام يوم ١٢ يناير ١٩٩٤ من ان رفع سعر شراء نصيب الشريك الاجنبى من الغاز وقتها لم يكن مبررا، وهو ما ثبتت صحته بعد مضى سبع سنوات عندما صرح وزير البترول الجديد بان زيادة الاعباء والالتزامات المالية على الدولة كانت نتيجة لشراء حصة الشريك الاجنبى من الغاز باسعار تفوق اسعار التصدير. وقد أبدى الوزير خلال العرض الذى قدمه امام السيد رئيس الجمهورية بحضور عدد من الوزراء ان هذا السعر يتراوح حول ٣ ثلاثة دولارات لكل مليون Btu.

وقد شرحنا هذا الموضوع بافاضة فى الاصدار الأول "<u>للاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠</u>" (ص ٢٨٦-٢٨٨)، ولذلك لانرى داعيا للعودة اليه الآن.

٢ - اقتصاديات تصدير الغاز

تتجه النية فى الوقت الحاضر لاقامة تسهيلات لتصدير الغاز الى تركيا ودول أخرى فى المنطقة، سواء باقامة انابيب لنقله فى حالته الغازية أم بناء معامل لاسالته ونقله بحرا بناقلات متخصصة. وتتلخص معالم الاستراتيجية المقترحة للتعامل مع الغاز فيما يلى:

١- زيادة انتاج الغاز بحيث يكفى نصيب مصر منه لتغطية احتياجاتها منه، وبذلك لا تحتاج لشراء حصة الشريك الاجنبى.
٢- يقوم الشريك الأجنبى بتصدير حصته من الغاز الى تركيا وغيرها من الدول، سواء عن طريق الانابيب ام باسالة الغاز ونقله بحرا.
٣- وقد توفر مصر فائضا من حصتها من الغاز بحيث يمكن تصديرها لتحقيق حصيلة نقدية تعوض النقص الذى أصاب حصيلة تصدير البترول السائل والذى صار نصيب مصر منه يقصر عن الوفاء باحتياجاتها مما الجأها الى شراء جانب من حصة الشريك الأجنبى.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى اطار تلك الاستراتيجية هو: أيهما أجدى لمصر، تصدير الغاز ام الاحتفاظ به لاغراض التصنيع فى البتروكيماويات وغيرها من الصناعات، وايضا لتكوين احتياطى استراتيجي لمواجهة احتياجات الأجيال القادمة من الطاقة فى ظل توقعات تشير الى ارتفاع اسعار الطاقة فى الأسواق العالمية ونضوب محتمل فى احتياطيات مصر من البترول السائل؟

وللاجابة على هذا السؤال نبدأ بتحليل العائد الاقتصادى من تصدير الغاز، وهو ما نوجزه فيما يلى:

١- قضى اتفاقيات البحث عن البترول والغاز فى مصر باقتسام الانتاج مع الشركات الاجنبية العاملة فى اراضيها، حيث تقوم تلك الشركات بالانفاق على عمليات البحث عن البترول والغاز وتنميته وانتاجه ثم تحصل على نصيب من الانتاج لاسترداد نفقاتها فى حدود ٤٠% من اجمالى الانتاج كل عام الى ان يتم الاسترداد بالكامل. كما تحصل تلك الشركات على نصيب اضافى مقابل ما تحملته من مخاطر اثناء قيامها بالاستكشاف بمعدل ٢٥% مما يتبقى بعد حصة استرداد النفقات. وهذا النصيب الاضافى يطلق عليه اصطلاحا Equity share أى ما يؤول الى الشركة كحق خالص لها أو ما يمكن اعتباره ربح الشركة بعد استرداد النفقات. وقد اثبتت التجربة العملية فى المدى الطويل بالنسبة لجميع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ان ما يتبقى لمصر بعد نصيب الشريك الاجنبى الاجمالى (الاسترداد والربح) لا يتجاوز نصف الانتاج.

٢- ويترتب على ما تقدم ان ما يعلن من احتياطيات بترولية مؤكدة (سوائل او غازات) ليست ملكا خالصا لمصر وانما يتعلق بها نصيب الشريك الأجنبى الذى تمتد عقوده مع مصر الى نحو ٣٥ عاما وهى مدة تزيد عن عمر أكبر الحقول. ومن ثم فان أية استراتيجية لمستقبل الطاقة فى مصر ينبغى ان تبنى على افتراض ان مصر لا تملك من تلك الاحتياطيات اكثر من النصف

٣- يستخلص مما تقدم ان مصر، التى تمتلك فى الأصل كامل الثروة البترولية الكامنة فى اراضيها، تتحمل كتكلفة لكل وحدة تحصل عليها من الانتاج خسارة وحدة مساوية لها وهى الوحدة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى كحصة اجمالية من الانتاج (استرداد وربح). وتأتى هذه النتيجة على خلاف ما يردده البعض من ان الحصة التى تحصل عليها مصر هى حصة مجانية بدون مقابل.

٤- تقضى الاتفاقية البترولية التى تبرم مع الشريك الأجنبى ان يتم تسعير حصته التى يحصل عليها سدادا للنفقات على اساس السعر السائد فى السوق العالمية وقت الحصول على تلك الحصة، ثم تقوم الحصة بضرب الكمية فى هذا السعر ويخصم حاصل الضرب معبرا عنه بالدولار الامريكى من مجمل النفقات التى انفقها. ومن مقتضى ذلك انه كلما كان السعر السائد فى الاسواق مرتفعا كلما ارتفعت قيمة حصة الاسترداد وتسارع السداد وقصرت مدته، كما تنخفض حجم الكمية النهائية التى يحصل عليها الشريك الأجنبى سدادا لنفقاته ويرتفع بالتالى حصة مصر من الاحتياطيات والانتاج. وبالعكس كلما انخفضت اسعار البترول فى الأسواق تقلصت قيمة الحصة المخصصة لسداد النفقات وامتدت فترة السداد وازداد فى النهاية حجم الكميات المخصصة لسداد النفقات وانخفض نصيب مصر من الاحتياطيات والانتاج.

٥- ولتقدير تكلفة تصدير الغاز مسالا الى تركيا وهى اقرب الموانى الاوروبية الى مصر، نبدأ بحساب تكلفة الاسالة والنقل بحرا الى موانيها. وتقدر تكلفة الاسالة من واقع تجربة قطر وهى تجربة حديثة بنحو ١,٥٧ دولار لكل مليون Btu (ينظر الجدول ٤). واذا اضيفت تكلفة النقل بحرا الى الساحل التركى وتقدر بنحو ١٥ سنت لكل مليون Btu ، فان اجمالى تكلفة اسالة الغاز ونقله الى الموانى التركية يمكن ان تصل الى نحو ١,٧٠ دولار لكل مليون Btu.

٦- وكما يتضح من الجدول (١) فان سعر الغاز الذى تستورده اوروبا بما فيها تركيا لم يتجاوز ٢,٥٠ دولار لكل مليون Btu فى المتوسط تسليم موانيها على امتداد السنوات ١٩٩٠-١٩٩٩.

٧- وباستقطاع نفقات اسالة الغاز ونقله بحرا الى تركيا يتضح ان صافى حصيلة التصدير لا يتجاوز ٨٠ سنت لكل مليون Btu. وحتى اذا ارتفعت اسعار البترول التى تتخذ أساسا لتسعير الغاز كما حدث فى عام ٢٠٠٠ – وهو ارتفاع يبدو استثنائيا - فان صافى حصيلة التصدير قد ترتفع الى دولار او دولار ونصف كحد أقصى، وهو ما أكده وزير البترول الجديد اثناء العرض الذى أجراه امام السيد رئيس الجمهورية بحضور عدد من الوزراء، وكان ذلك اثناء فترة ارتفاع اسعار البترول.

٨- بافتراض دولار لكل مليون Btu كقيمة صافية متوسطة لحصيلة التصدير (وهى القيمة الأرجح فى ظل الظروف السائدة فى الوقت الحاضر)، واذا كان حصول مصر على وحدة من الغاز يكلفها دولارا وهو قيمة الوحدة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى لمجمل نصيبه كما أوضحنا، فان تصدير وحدة من نصيب مصر بدولار كقيمة صافية بعد الاسالة والنقل لا يغطى سوى التكلفة التى تحملتها.

واذا نظرنا لتلك النتيجة من زاوية أخرى، فان قيام مصر بتصدير الغاز من نصيبها تكون قد حصلت على دولار واحد لكل وحدتين من الغاز استخرجا من حقولها. وبذلك لا يتجاوز صافى حصيلة الانتاج والتصدير ٥٠ سنت لكل مليون Btu، فى حين تصل قيمة تلك الوحدة فى تركيا الى ٢,٥٠ دولار وتظل اقتصادية فيما تقوم به من مشروعات انتاجية وخدمية.

١- واذا اخذ فى الاعتبار ان برميل الزيت الخام يحتوى على نحو ٥,٨ مليون Btu، فان معنى ذلك ان تصدير كمية من الغاز تعادل حراريا برميلا من الزيت الخام لا تحقق كحصيلة صافية اكثر من ٥,٨٠ دولار، هذا على حين ان سعر الزيت الخام المصرى خلال عقد التسعينات كان يبلغ نحو ١٦.٥٠ دولار للبرميل فى المتوسط. فأى هدر اكثر من ان يصدر الغاز، الذى لا يحتاج لعمليات تكرير ويتمتع بمزايا بيئية واقتصادية تفوق الزيت كما أوضحنا، بسعر يقارب ثلث سعر الزيت الخام وفى مقابل عائدات تغطى بالكاد تكلفته الاجمالية من البئر حتى موانى الدول الاوروبية المستوردة للغاز ؟

٢- أما الشريك الأجنبى فانه لا يخسر شيئا فى حالة تصدير نصيبه من الغاز بدلا من تسويقه محليا. فهو يسترد نفقاته من تصدير الحصة المخصصة للاسترداد التى يحصل فى مقابلها على دولارات تخصم من مستحقاته. ولا يؤثر في ذلك ارتفاع السعر او انخفاضه، اذ على الرغم من ان تلك الحصة لا تتجاوز ٤٠% من الانتاج كل عام الا ان الشريك الأجنبى يظل يحصل عليها عاما بعد آخر الى ان يتم السداد بالكامل. ومعنى ذلك ان الكمية النهائية التى ستغطى كامل النفقات سوف تزداد فى حالة انخفاض السعر وان امتدت فترة الاترداد، بينما تنخفض تلك الكميات فى حالة ارتفاع السعر وتقصر فترة الاسترداد، وهو ما ينعكس سلبا او ايجابا على نصيب الجانب الوطنى.

٣- تشترى مصر غاز الشريك الأجنبى لأغراض الاستهلاك المحلى بسعر يبلغ نحو ٢,٨٩ دولار لكل مليون Btu وذلك بعد زيادة السعر دون مبرر عام ١٩٩٤ كما ذكرنا، وكما تأكد بتصريح وزير البترول الجديد. وكان هذا السعر يطبق على الكميات التى يحصل عليها الشريك الأجنبى سدادا لنفقاته وبالتالى لا تتضرر مصر من تلك العملية لأن الأصل فيها ان الاسترداد يتم بالدولار. وبذلك تصبح العملية فى حالة شراء مصر الغاز المخصص لسداد النفقات مجرد عملية حسابية ليس فيها ضرر او خسارة للجانب المصرى.

٤- غير ان مصر تقوم أيضا بشراء نصيب الشريك الأجنبى الذى يحصل عليه كربح مقابل تحمل المخاطر (وهو ال ٢٥% مما يتبقى بعد ال ٤٠% المخصصة لسداد النفقات). ففى تلك الحالة، ينطوى السعر الذى ارتفع عام ١٩٩٤ دون مبرر الى نحو ٢,٨٩ دولار على خسارة مؤكدة لمصر. ذلك لأن البديل الذى كان متاحا امام الشريك الأجنبى، وهو تصدير نصيبه، لم يكن يحقق له اكثر من دولار كقيمة صافية. وحتى تلك القيمة التصديرية كانت أقل من السعر المتعاقد عليه قبل زيادته عام ١٩٩٤.

٥- أما فى حالة قيام الشريك الأجنبى بتصدير نصيبه من الغاز بنوعيه، فان الأمر يختلف تماما ويصبح الضرر محققا بالنسبة لمصر فيما يتعلق بحصة الشريك الأجنبى المخصصة للسداد. ذلك لأن اتفاقيات البترول لا تمكن مصر من تقدير قيمة ما يحصل عليه الشريك الأجنبى من الغاز سدادا لنفقاته على اساس السعر المرتفع الذى كانت مصر تشترى به تلك الحصة لأغراض الاستهلاك المحلى. فالاتفاقية تنص صراحة على ان السعر الذى يتخذ أساسا لتقدير قيمة حصة الاسترداد هو سعر التصدير وهو فى تلك الحالة لا يتجاوز دولارا كما أوضحنا. وفى تلك الحالة فان الضرر الذى يلحق بمصر يتمثل فى زيادة الكميات النهائية التى تستخرج من الحقول لسداد كامل النفقات كما أوضحنا فى الفقرة (١٠) السابقة.

٦- أما بالنسبة للحصة التى يحصل عليها الشريك الأجنبى كربح مقابل تحمله مخاطر الاستكشاف فان السؤال الذى يطرح نفسه: لماذا يرغب الشريك الأجنبى فى الإسراع بتصدير تلك الحصة رغم ان صافى سعر التصدير يقل عن السعر الذى تشترى به مصر نصيبه للاستهلاك المحلى؟

والإجابة بإيجاز: (أ) ان شراء غاز الشريك الأجنبى لأغراض الاستهلاك المحلى يتطلب تحجيم الانتاج الكلى بالقدر الذى يناسب احتياجات السوق المحلية، وبالتالى ينخفض نصيب الشريك الأجنبى الذى يتحدد بنسبة من الإنتاج، (ب) اما التصدير فيسمح بتوسيع حجم الانتاج الى المستوى الذى يجعل مصر تواجه احتياجاتها المحلية من نصيبها والعدول عن شراء نصيب الشريك الأجنبى الذى سيزداد بالضرورة نتيجة للتوسع فى الانتاج، (ج) بذلك تتركز المفاضلة بين ايراد اجمالى يحققه الشريك الأجنبى من كمية أقل وسعر مرتفع فى حالة البيع محليا، او من كمية أكبر وسعر منخفض فى حالة التصدير، (د) ولعل مما يرجح كفة الاختيار الثانى، وهو التصدير، ان الشريك الأجنبى يستفيد من التوسع فى الانتاج بحيث يتم نضوب الحقول فى وقت اقصر خلال سريان الاتفاقية التى يلتزم فى نهايتها بتسليم الحقول لمصر دون مقابل، ومن ناحية أخرى فان التوسع فى الانتاج يعجل باسترداد نصيبه بنوعيه لكى يقوم باستثماره فى البحث عن البترول والغاز فى مكان آخر.

٧ - على فرض ان اقامة معامل لاسالة الغاز - كما هو متوقع - تمهيدا لنقله بحرا سوف يتم على نفس الأسس المتبعة فى تمويل نفقات البحث والتنمية بمعنى ان يقوم الشريك الأجنبى بتمويل المصروفات الرأسمالية والجارية ثم يسترد النفقات من حصة فى الانتاج، فان النتيجة يمكن ان تكون سلبية من زاويتين: اولاهما، ان اقامة معامل الاسالة بتكلفة تصل الى عدة مليارات لا يقدم اضافة ذات قيمة للاقتصاد او للعمالة المصرية، وذلك لاعتماده على تكنولوجيا متقدمة تستورد من الخارج ولا تحتاج الى عمالة او منتجات محلية. وسيكون الرابح الاساسى فى تلك العملية الشركات الأجنبية التى يسند اليها اقامة تلك المشاريع العملاقة. وثانية الزاويتين، فهى ان استرداد تكلفة الاسالة (رأسمالية وتشغيل) بنصيب من الغاز سوف يعجل بنضوب احتياطيات مصر من الغاز بينما المستفيد الرئيسى من انتاجه هو المستورد الاوروبى للغاز الذى يحصل عليه بسعر غير مجز لمصر كما أوضحنا.

٣ - تصنيع الغاز واستخدامه محليا

يلزم قبل القيام بتحليل اقتصاديات استخدام الغاز محليا كبديل للتصدير ان نتعرف على نمو استهلاك مصر من البترول والغاز واللذين يمثلان معا نحو ٩٢% من اجمالى استهلاك الطاقة، بينما لا يتجاوز نصيب الكهرباء المائية نحو ٨%. وكما يتبين من الجدول (٥) ارتفع استهلاك البترول والغاز خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ من نحو ٧ مليون طن بترول معادل (متضمنا كمية من الغاز لا تذكر) الى نحو ٤٠ مليون طن منها نحو ١٦ مليون طن بترول معادل غاز طبيعى. وقد اقترن بذلك النمو فى استهلاك الطاقة نمو المبتعث من غاز ثانى اكسيد الكربون من نحو ٢٦ مليون طن الى نحو ١٠٩ مليون طن خلال الفترة المذكور.

وتشير ارقام الاستهلاك خلال عقد التسعينات الى ان مرونة الطاقة معبرا عنها بقسمة معدل نمو استهلاكها على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى GDP قد تراوحت حول ١,٣. بمعنى ان نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدل ١% سنويا يتبعه نمو استهلاك الطاقة بمعدل ١,٣% سنويا. فاذا افترضنا ان وضع وتنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة ورفع كفاءتها يمكن ان يؤدى الى خفض تلك المرونة الى ثلاثة ارباع الواحد الصحيح، وهو ما يعادل المتوسط العالمى فى الوقت الحاضر، واذا افترضنا أيضا ان مصر سوف تحقق نموا اقتصاديا بمعدل ٧% سنويا فى المتوسط حتى عام ٢٠١٧ كما جاء باستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان معدل نمو الاستهلاك المحلى من البترول والغاز يمكن ان ينخفض الى نحو ٥,٢٥% سنويا فى المتوسط. وبذلك تبلغ احتياجاتها المجمعة من البترول والغاز خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧ نحو ١١٧٥ مليون طن بترول معادل.

واذا رغبت مصر فى تحقيق حصيلة صافية من صادرات البترول والغاز فى حدود ١,٨ مليار دولار سنويا فى المتوسط، على اساس سعر متوقع ٢٥ دولارا للبرميل، فسوف يلزم توفير حصة للتصدير لحساب مصر لا تقل عن ١٠ مليون طن سنويا. وبذلك يبلغ اجمالى الصادرات على مدى السنوات العشرين نحو ٢٠٠ مليون طن، كما يبلغ اجمالى احتياجات مصر من البترول والغاز (متضمنا الصادرات) نحو ١٣٧٥ مليون طن بترول معادل.

ولكى نتوصل لتقدير حجم الانتاج المطلوب من البترول والغاز، ومن ثم حجم الاحتياطيات التى تساندها خلال الفترة المذكورة، ينبغى ان نضيف الى الاحتياجات

المحلية كمية مماثلة لتغطية نصيب الشركات الأجنبية العاملة فى مصر مقابل استرداد نفقاتها وحصتها الاضافية فى الانتاج وفقا للاتفاقيات السارية، كما أوضحنا من قبل.

بذلك يبلغ المستهدف انتاجه من البترول والغاز على مدى الفترة ١٩٩٨-٢٠١٧، نحو ٢٧٥٠ مليون طن بترول معادل، وذلك بفرض تنفيذ مشروعات ترشيد ورفع كفاءة الطاقة لكى ينمو استهلاكها فقط بمعدل ٥,٢٥% سنويا فى المتوسط.

وبمقارنة هذا الرقم بما هو معلن كاحتياطيات مؤكدة فى الوقت الحاضر ولا تتجاوز ١٨٨٠ مليون طن بترول معادل (٣,٧ مليار برميل زيت ومتكثفات و ٥٥ تريليون قدم مكعبة غاز)، تتضح الأهمية القصوى لما سنتحول الآن لمناقشته من أوجه المفاضلة بين تصدير الغاز أو الاحتفاظ به لتصنيعه محليا ومواجهة احتياجات الأجيال القادمة.

١ - سبق ان شرحنا فى القسم الثانى من هذه الدراسة كيف تتفوق صناعة البتروكيماويات على صناعة التكرير وبخاصة من حيث حجم القيمة المضافة. فصناعة التكرير لا تضيف اكثر من ٣ دولارات فى البرميل، بينما ترتفع القيمة المضافة فى البتروكيماويات الاساسية كالاثيلين والبروبلين الى ٣٦ دولارا وفى المنتجات الوسيطة الى ١٣٢ دولارا والى اكثر من ٢٦٠٠ دولار اذا حول برميل من البترول الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر.

كذلك أوضحنا فى القسم الثانى من الدراسة ان بعض الدول العربية قامت بانشاء وحداتها بمعزل عن الدول الاخرى وكان من الممكن الاستفادة بالتجربة الاوروبية فى التكامل الاقليمى الذى يعتبر حجر الزاوية فى تلك الصناعة. وقد ترتب على تلك السياسة اقامة وحدات صغيرة فى كل دولة فلم تستفد من اقتصاديات الحجم الكبير. كذلك ادى انعدام التكامل الى تعطيل الانتاج فى احيان كثيرة بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية والالتجاء الى استيرادها من خارج المنطقة.

ومن هذا المنطلق نوصى ان تقوم مصر بتكثيف اتصالها بالدول العربية التى لديها صناعات بتروكيماوية وتحتاج للمساهمة فى انشطة مكملة يمكن اقامتها على ارض مصر وذلك للاستفادة من مزايا عديدة أهمها:

(أ) اقتصاديات التكامل الذى هو ركيزة اساسية فى تلك الصناعة كما ذكرنا، (ب) اقتصاديات الموقع لقرب مصر من أسواق اوروبا وهى السوق الطبيعية لتلك المنتجات، (ج) اقتصاديات المادة الخام والوقود معبرا عنها بالسعر المنخفض للغاز المصرى الذى يمكن شراؤه من نصيب الشريك الأجنبى وتقديمه لتلك المشروعات بسعر يقارب صافى حصيلة التصدير، أى بسعر يتراوح بين دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu، وهو ما يتراوح بين ٦ و ٩ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل، (د) العمالة المؤهلة والمدربة بكافة مستوياتها وانخفاض أجورها بالنسبة للأجور التى يتقاضاها العاملون فى منطقة الخليج، (هـ) الحوافز التى تقدمها مصر فى صورة أراض ومرافق واعفاءات ضريبية وجمركية..الخ.

٢ - كذلك تستطيع مصر ان تجتذب العديد من المستثمرين، أجانب ومصريين، لاقامة صناعات متنوعة على ارض مصر اذا قامت بشراء غاز الشريك الأجنبى بما يعادل صافى حصيلة التصدير، وهو كما ذكرنا يتراوح حول ٦-٩ دولارات لما يعادل برميلا من البترول السائل، ثم تعلن استعدادها لتقديم الغاز بما يقرب من تلك القيمة لمن يرغب من المستثمرين فى اقامة مشروعات صناعية على أرض مصر. ولعل مما يبعث على الأمل فى نجاح هذا الاتجاه ان بعض رجال الأعمال المصريين قد اتجهوا فى الآونة الأخيرة الى اقتحام صناعة البتروكيماوات مما شجع قطاع البترول على انشاء شركة قابضة مستقلة للاشراف على هذا النوع من النشاط ودعمه.

٣ - ومما يرجح أيضا التوسع فى استخدام الغاز محليا ما اثبته العديد من دراسات الجدوى من امكان تحقيق درجة اعلى من الكفاءة وخفض كبير فى النفقات باحلال الغاز الطبيعى محل ما يستخدم فى الصناعة المصرية من المازوت الذى يسهل نقله وتسويقه عالميا. كذلك يمكن احلال الغاز محل البوتاجاز فى الكثير من استخداماته، وهو منتج تعانى مصر من عجز فى انتاجه مما يلجئها الى استيراده ودفع ثمنه بالعملة الاجنبية. وحتى اذا توفر لديها فائض منه فسيكون من الاجدى تصديره لارتفاع سعره ولسهولة اسالته دون حاجة لاقامة معامل باهظة الكلفة كما هو الحال بالنسبة للغاز الطبيعى.

وفيما يلى مثال عملى لشركة صناعية مصرية قائمة بالفعل يوضح كيف يمكن استخدام الغاز الطبيعى لخفض نفقاتها، وايضا لتحسين ميزان المدفوعات على المستوى القومى. فالشركة تستخدم نحو ٣٦٨٠ طن مازوت ونحو ٢٠٨٠ طن بوتاجاز سنويا. وقد اثبتت الدراسة ان احلال ما يقرب من ٥,٨ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعى

يمكن ان يغنيها عن استخدام المازوت والبوتاجاز ويحقق لها وفرا صافيا يبلغ نحو ٤٠٠ الف جنيه سنويا او ما يقرب من ٨ مليون جنيه على مدى ٢٠ سنة وهى المدة اللازمة لاستهلاك التكلفة الرأسمالية اللازمة للتحول الى استخدام الغاز الطبيعى.

اما على المستوى القومى فان تكلفة احلال الغاز الطبيعى فى الشركة لا تتجاوز نحو ١,٦ مليون جنيه شاملة التعديلات التى يلزم ادخالها على شبكة الشركة والمصانع وكذلك تكلفة مد الشبكة القومية للغاز الطبيعى حتى مدخل الشركة وغير ذلك من النفقات. فاذا اخذ فى الاعتبار ان العمر الافتراضى لتلك التعديلات الرأسمالية يصل الى نحو ٢٠ عاما، فان القسط اللازم لاستهلاك تلك التكلفة الرأسمالية لا يتجاوز ٨٠ ثمانين الف جنيه سنويا. وبحسبة بسيطة نستخلص انه فى مقابل قسط سنوى لا يتجاوز تلك القيمة يمكن ان تحقق حصيلة تصدير المازوت الذى نوفره وحصيلة البوتاجاز الذى نستغنى عن استيراده، نتيجة لاحلال الغاز الطبيعى محلهما، ما يبلغ نحو ١,٩ مليون جنيه سنويا. أى ان ذلك الاحلال يمكن ان يخفض عجز ميزان المدفوعات المصرى بما يبلغ نحو ١,٨ مليون جنيه سنويا، وذلك على فرض ان تكلفة الاحلال سيكون اغلبها معدات مستوردة من الخارج بينما يمكن التوسع فى تصنيعها محليا وهو ما يفيد الاقتصاد والعمالة المحلية.

هذا مثال من مئات يمكن عن طريقها ترشيد الانفاق وخفض اعباء ميزان المدفوعات، مع الاحتفاظ بالغاز لمواجهة احتياجاتنا المحلية المتزايدة من الطاقة فى ظل اسعارها التى تتجه باطراد الى الارتفاع. ومتى تم التوسع فى استخدام الغاز محليا، فان السوق المحلية يمكن ان تستوعب نصيب الشريك الاجنبى من الغاز، كما يمكن فى تلك الحالة استخدام الوفر الناتج من احلال الغاز محل المازوت والبوتاجاز فى شراء نصيب الشريك الاجنبى من الغاز بالسعر بعد تخفيضه الى ما يعادل البديل المتاح له وهو صافى حصيلة التصدير.

٤- ومن ناحية أخرى، فان التوسع فى استخدام الغاز كوقود محل السوائل فى كافة الاستخدامات الممكنة يؤدى الى خفض حجم السوائل المطلوبة بحيث تقتصر على الاستخدامات التى لا يصلح فيها الغاز كبديل مثل المواصلات. وفى تلك الحالة يمكن الاكتفاء باقامة طاقة للتكسير فى معامل التكرير بحيث يتحول الفائض من المازوت الى منتجات خفيفة كالبنزين والسولار وهو ما يفى بسد فجوة السوائل. ومتى تحقق ذلك فان الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة التكرير يمكن ان تنخفض الى النصف. وبذلك يتحقق الهدف الايجابى المزدوج، وهو تخفيف اعباء ميزان المدفوعات من ناحية، وفى نفس الوقت تحسين مستوى البيئة فى مصر نتيجة للتوسع فى احلال الغاز محل المازوت.

٥- واذا كان سعر الغاز يعتبر اقتصاديا فى دولة مثل تركيا بعد اسالته ونقله اليها بتكلفة تفوق ثمن الغاز قبل اسالته، فان الغاز لابد ان يكون اقتصاديا من باب اولى بالنسبة لاستهلاكه فى مصر التى سيكون فى مقدورها الحصول عليه بدون تحمل التكاليف الباهظة للاسالة والنقل. واذا كانت مصر قد لجأت فى الآونة الاخيرة لشراء جانب من حصة الشريك الاجنبى من الزيت الخام لمواجهة الاحتياجات المحلية، فقد يكون من الأفضل الاستمرار فى شراء حصته من الغاز بدلا من الزيت لسد تلك الاحتياجات، وذلك بعد تخفيض السعر الى ما يعادل صافى حصيلة التصدير. وهذا ما ينسجم مع اقتصاديات الغاز عموما التى تؤكد ان استهلاكه محليا هو الافضل دائما.

٦- فى ضوء ما تقدم، فاننا نقترح عقد ندوة متخصصة لمناقشة حجم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز واقتصاديات استغلالها مع تزويد الندوة بكافة البيانات الفنية والاقتصادية التى تحتاجها لانجاز مهمتها. وعلى اللجنة ان تأخذ فى الاعتبار حجم الاحتياطيات بالقياس لاحتياجات مصر المتزايدة من الطاقة خلال المستقبل المنظور، وامكانيات التوسع فى استخدام الغاز محليا واحلاله محل السوائل واثر ذلك الاحلال على تحسين البيئة باعتباره الاكثر نظافة والاقل تلويثا. كذلك ينبغى ان تأخذ الندوة فى اعتبارها اثر التوسع فى استخدام الغاز على تحسين ميزان المدفوعات وتحسين كفاءة الصناعة المصرية وخفض نفقاتها مما يمكنها من مواجهة المنافسة العالمية الناتجة من اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. واذا ثبت ان مصر تحتاج للاحتفاظ باحتياطاتها من الغاز لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، فلا ينبغى التردد فى تبنى سياسة للطاقة تعمل على الاحتفاظ بالغاز لاستخدامه محليا والامتناع عن تصديره، مع شراء نصيب الشريك الأجنبى بسعر لا يتجاوز ما يحققه بالتصدير، وهو كما أوضحنا يتراوح حول دولار ودولار ونصف لكل مليون Btu، اونحو ٦-٩ دولارات لما يعادل من الغاز برميلا من البترول السائل.

٧- أما ما يقال من ان الشركات الاجنبية العاملة فى مصر ترغب فى تصدير الغاز حتى تحصل على نصيبها

من الاحتياطيات فى اقصر وقت ممكن وتعيد استثمار مواردها المالية فى مناطق جديدة. فان هذه المقولة يرد عليها بان اتفاقيات البترول تمتد الى نحو ٣٥ عاما وهو ما يؤمن للشركات حصولها على نصيبها مما تحتويه الحقول التى لا يزيد عمرها على تلك الفترة. وغاية ما يطلب من الشريك الاجنبى ان يتناسب انتاج الغاز مع الاحتياجات المحلية وتحديد سقف الانتاج بما يحقق المصالح العليا للدولة المضيفة. ومن المعروف ان سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يعتبر من الحقوق المستقرة والمعترف بها دوليا. ومن التطبيقات الشائعة لحق الدولة فى تحديد حجم الإنتاج بما يحقق مصالحها القومية ما تقوم به دول اوبك عند الالتزام بحصتها التى قد تقل كثيرا عن حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومن ثم تقوم بخفض الإنتاج وتوزيع الحصة المخفضة بين الشركات العاملة فى أراضيها بنسب تحددها الدولة وتقبلها الشركات دون منازعة. كذلك أجازت المادة عشرون من اتفاقية الجات للدولة ان تقوم بتنظيم الإنتاج من مواردها الطبيعية النادرة او القابلة للنضوب وفقا لما تقتضيه مصلحتها القومية، وهو ما ينطبق على الثروة البترولية والغازية.

جدول (١) أسعار الغاز الطبيعى فى أهم أسواقه مقارنة بأسعار النفط ١٩٨٥-١٩٩٩

(الوحدة = دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية Btu) *

السنة	الغاز الطبيعى (المنقول عبر الأنابيب)					غاز مسال	زيت خام
	الاتحاد الاوروبى Cif	الولايات المتحدة (عند رأس البئر)	الولايات المتحدة (واردات)	كندا البرتا	بريطانيا	اليابان Cif	فى OECD Cif
١٩٨٥	٣,٨٣		٣,٢			٥,٢٣	٤,٧٥
١٩٨٦	٣,٦٥		٢,٤			٤,١٠	٢,٥٧
١٩٨٧	٢,٥٩		٢,٠			٣,٣٥	٣,٠٩
١٩٨٨	٢,٣٦		١,٨			٣,٣٤	٢,٥٦
١٩٨٩	٢,٠٩	١,٧٠	١,٨			٣,٢٨	٣,٠١
١٩٩٠	٢,٨٢	١,٦٤	١,٩	١,٠٥		٣,٦٤	٣,٨٢
١٩٩١	٣,١٨	١,٤٧	١,٨	٠,٨٩		٣,٩٩	٣,٣٣
١٩٩٢	٢,٧٦	١,٧٧	١,٨	٠,٩٧		٣,٦٢	٣,١٩
١٩٩٣	٢,٥٣	٢,١٠	٢,٠	١,٦٩		٣,٥٢	٢,٨٢
١٩٩٤	٢,٢٤	١,٩٢	١,٨	١,٥٠		٣,١٨	٢,٧٠
١٩٩٥	٢,٣٧	١,٦٩	١,٥	٠,٨٩		٣,٤٦	٢,٩٦
١٩٩٦	٢,٤٣	** ٢,٧٦	١,٩	١,١٢	١,٨٤	٣,٦٦	٣,٥٤
١٩٩٧	٢,٦٥	٢,٥٣		١,٣٦	٢,٠٣	٣,٩١	٣,٢٩
١٩٩٨	٢,٢٧	٢,٠٨		١,٤٢	١,٩٣	٣,٠٥	٢,١٦
١٩٩٩	١,٧٣	٢,٢٧		٢,٠٠	١,٦٤	٣,١٤	٢,٩٦

(**) لا يوجد تفسير لهذه القفزة فى السعر مع اختفاء عبارة (عند رأس البئر) وكذلك اختفاء سعر الواردات اعتبارا من عام ١٩٩٧ ويرجح ان يكون موقع التسعير قد تغير الى حدود المدينة ، بمعنى ان السعر صار يتضمن تكلفة الضخ بالانابيب الى مشارف المناطق الاستهلاكية .

جدول (٢) احتياطيات الغاز المؤكدة ، وانتاجه ، واستهلاكه فى العالم عام ١٩٩٩

(الوحدة : الاحتياطيات = تريليون متر مكعب tcm والانتاج والاستهلاك = مليار متر مكعب bcm)

المنطقة او الدولة	الاحتياطيات ٩٩/١٢/٣١		الانتاج		الاستهلاك	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
الولايات المتحدة	٤,٦٥	٣,٢	٥٤١	٢٣,٢	٦١٧	٢٦,٩
كندا	١,٨١	١,٢	١٦٢	٧,٠	٧٢	٣,١
المكسيك	٠,٨٥	٠,٦	٣٧	١,٦	٣٥	١,٦
جملة امريكا الشمالية	٧,٣١	٥,٠	٧٤٠	٣١,٨	٧٢٤	٣١,٦
فنزويلا	٤,٠٤	٢,٨	٣٢	١,٤	٣٢	١,٤
باقى امريكا اللاتينية	٢,١٧	١,٥	٦٣	٢,٥	٥٦	٢,٥
جملة امريكا الجنوبية والوسطى	٦,٣١	٤,٣	٩٥	٤,١	٩٣	٤,١
فرنسا	--	--	--	--	٣٨	١,٦
المانيا	--	--	--	--	٨٠	٣,٥
ايطاليا	--	--	--	--	٦٢	٢,٧
هولندا	١,٧٧	١,٢	٦٠	٢,٦	٣٨	١,٧
النرويج	١,١٧	٠,٨	٥١	٢,٢	٤	٠,٢
المملكة المتحدة	٠,٧٦	٠,٥	١٠٠	٤,٣	٩٢	٤,٠
باقى اوروبا	١,٤٨	١,١	٧١	٣,٢	١٣٠	٥,٧
جملة اوروبا *	٥,١٥	٣,٥	٢٨٢	١٢,١	٤٤٤	١٩,٤
كازخستان	١,٨٤	١,٣	٩	٠,٤	٨	٠,٣
روسيا	٤٨,١٤	٣٢,٩	٥٥١	٢٣,٧	٣٦٤	١٥,٩
تركمنستان	٢,٨٦	١,٩	٢١	٠,٩	١١	٠,٥
اكرانيا	١,١٢	٠,٨	١٧	٠,٧	٧٣	٣,٢
ازبكستان	١,٨٧	١,٣	٥٢	٢,٢	٤٩	٢,٢
باقى الاتحاد السوفييتى سابقا	٠,٨٧	٠,٧	٦	٠,٢	٣١	١,٣
جملة الاتحاد السوفييتى سابقا	٥٦,٧٠	٣٨,٧	٦٥٦	٢٨,١	٥٣٦	٢٣,٤
ايران	٢٣,٠٠	١٥,٧	٥٣	٢,٣	٥٦	٢,٤
العراق	٣,١١	٢,١	--	--	--	--
الكويت	١,٤٩	١,٠	٧	٠,٣	٧	٠,٣
عمان	٠,٨٠	٠,٥	٦	٠,٢	--	--
قطر	٨,٤٩	٥,٨	٢٤	١,٠	--	--
المملكة العربية السعودية	٥,٧٩	٤,٠	٤٦	٢,٠	٤٦	٢,٠
الامارات العربية المتحدة	٦,٠٠	٤,١	٣٨	١,٦	٣١	١,٤
باقى الشرق الاوسط	٠,٨٤	٠,٦	١٤	٠,٧	٣٥	١,٥
جملة الشرق الاوسط	٤٩,٥٢	٣٣,٨	١٨٧	٨,٠	١٧٥	٧,٦
الجزائر	٤,٥٢	٣,١	٨٢	٣,٥	٢٣	١,٠
ليبيا	١,٣١	٠,٩	٦	٠,٣	--	--
مصر	١,٠٠	٠,٧	١٥	٠,٦	١٥	٠,٦
نيجيريا	٣,٥١	٢,٤	٦	٠,٣	--	--
باقى افريقيا	٠,٧٠	٠,٥	٥	٠,٢	١٤	٠,٦
جملة افريقيا	١١,١٦	٧,٧	١١٤	٤,٩	٥٢	٢,٢
استراليا	١,٢٦	٠,٩	٣١	١,٣	٢٠	٠,٩
الصين	١,٣٧	٠,٩	٢٢	١,٠	٢٤	١,٠
الهند	--	--	٢٥	١,١	٢٤	١,٠
اندونيسيا	٢,٠٥	١,٤	٦٦	٢,٩	٢٧	١,٢
اليابان	--	--	--	--	٧٥	٣,٣
ماليزيا	٢,٣١	١,٦	٤٣	١,٨	٢١	٠,٩
كوريا الجنوبية	--	--	--	--	١٩	٠,٨
باقى جنوب وشرق اسيا	٣,١٨	٢,١	٦٨	٢,٩	٥٩	٢,٧
جملة جنوب وشرق اسيا	١٠,٢٨	٧,٠	٢٥٥	١١,٠	٢٦٨	١١,٧
اجمالى العالم	١٤٦,٤٣	١٠٠	٢٣٣٠	١٠٠	٢٢٩٣	١٠٠

* بما فيها وسط وشرق اوروبا ويقدر استهلاكها من الغاز بنحو ٦٠ مليار متر مكعب

جدول (٣)
سعر شراء غاز الشريك الأجنبى فى مصر مقارنا بالاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة
(سعر الغاز = دولار لكل مليون Btu وسعر زيت خليط السويس = دولار للبرميل)

السنة	سعر شراء غاز الشريك الاجنبى فى مصر		الغاز فى اوروبا	سعر الغاز فى الولايات المتحدة	
	سعر زيت خليط السويس	الغاز بعد الزيادة	Cif	المحلى عند البئر	المستورد
١٩٩٢	١٦,٥١		٢,٧٦	١,٧٧	١,٨٠
١٩٩٣	١٣,٨٢		٢,٥٣	٢,١٠	٢,٠٠
١٩٩٤	١٣,٩٢		٢,٢٤	١,٩٢	١,٨٠
١٩٩٥	١٥,٥٦	٢,٦٧	٢,٣٧	١,٦٩	١,٥٠
١٩٩٦	١٨,٦٦	٣,٢١	٢,٤٣	٢,١٠	١,٩٠
١٩٩٧	١٦,٩١	٢,٩٠	٢,٦٥	٢,٥٣	٢,٢٠
١٩٩٨	١٠,٤٢	١,٧٩	٢,٢٧	٢,٠٨	
١٩٩٩	١٦,١٩	٢,٧٨	١,٧٣	٢,٢٧	
متوسط ٩٥-٩٩ عدا القيم المتطرفة		٢,٨٩	٢,٤٣	٢,٢٥	١,٩٣

جدول (٤) تكلفة انتاج وحدة من الغاز المسال فى شركة (قطرغاز) موزعة حسب عناصرها
(الوحدة = دولار امريكى)

عنصـــر التكلفة	لكل برميل معــادل نفط Boe		لكل مليون وحدة حرارية Btu	
	التكلفة الكلية	منها الرأسمالية	التكلفة الكلية	منها الرأسمالية
تطوير وانتاج الغاز فى المنبع	١,٨١	٠,٨١	٠,٣١	٠,١٤
اســالة الغــاز	٩,٢٥	٦,٢٩	١,٥٧	١,٠٧
نقل الغاز من الخليج الى اليابان	٧,٤٤	٤,٧٦	١,٢٦	٠,٨١
التكلفة الاجمالية	١٨,٥٠	١١,٨٦	٣,١٤	٢,٠٢

وقد قدرت مصروفات التشغيل على اساس المعايير التى وضعتها وكالة الطاقة الدولية ، مع افتراض متوسط للانتاج نحو ٨ مليون طن من الغاز المسال سنويا ، وان الاموال المقترضة ستسدد بسعر فائدة ١٠% على مدى خمسة وعشرين عاما وهو العمر الافتراضى للمشروع .

جدول (٥) تطور استهلاك الوقود الحفرى والمبتعثات الكربونية فى مصر
(وحدة الطاقة = مليون طن بترول معادل / وحدة الكربون = مليون طن مترى)

نوع الوقود	١٩٧٥		١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٩١/١٩٩٠		٢٠٠٠/١٩٩٩	
	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون	وقود	كربون
منتجات بترولية	٧,٤٣	٦,٠٩	١٨,١٥	١٤,٨٨	٢٠,٧٣	١٧,٠	٢٤,٣٧	٢٠,٠
غاز طبيعي	٠,٠٣	٠,٠٢	٤,٦٦	٢,٩٣	٧,٢٤	٤,٥٦	١٥,٧٠	٩.٩
الجملة	٧,٤٦	٧,١	٢٢,٨١	١٧,٨١	٢٧,٩٧	٢١,٥٦	٤٠,٠٨	٢٩,٩
ثاني اكسيد الكربون		٢٦		٦٥		٧٩		١٠٩

◆ القسم الرابع ◆

رؤية نقدية لبعض قضايا السياحة فى مصر

السياحة من القطاعات التي حظت بانتعاش كبير - ربما أكثر من أي قطاع آخر - في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر خلال العقدين الماضيين. فقد انتقلت مصر تدريجياً من نظام ملامحه الأساسية اشتراكية إلى نظام ذا ملامح رأسمالية. وتم ذلك في إطار ما هو معرف بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية، وطبقتها العديد من الدول النامية. وقد صاحب هذه التحولات تقدم كبير في مكانة السياحة وأولويتها في استراتيجية التنمية في مصر. فشهدت الفترة نمواً في الاستثمارات السياحية بمعدلات عالية، وتطويراً لمناطق سياحية جديدة أصبحت موضعاً للجذب السياحي الكبير. وتزايد نشاط الشركات متعدية الجنسيات في مجال الخدمات السياحية الرئيسية من طيران إلى تنظيم رحلات شاملة إلى إدارة فندقية. كما تغير هيكل الطلب والعرض السياحي تغيراً جوهرياً.

ولكن الخبرات العالمية ودراسات الخبراء والتقارير الدولية بدأت تكشف عن صعوبات ومشاكل مرتبطة بتنمية السياحة خصوصاً في الدول النامية. فالنمو السياحي السريع الذي تستهدفه هذه الدول عادة قد يسفر عن نتائج سلبية مختلفة. والسياحة كما يمكن أن تحقق إيرادات كبيرة، قد تحمل اقتصاد الدولة النامية تكاليف باهظة بالنقد الأجنبي. والإنفاق الاستثماري الضخم في السياحة قد يتم على حساب قطاعات واحتياجات أخرى أساسية في عملية التنمية. كما أن التعامل مع الشركات متعدية الجنسيات لا يجلب منافع فقط، ولكن تكتنفه أيضاً مخاطر ومشكلات تهدد مصالح الدولة المضيفة.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة، وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة والتغيرات الهيكلية التي طرأت على السياحة المصرية خلال العقدين الماضيين، يصبح من الضروري رصد ما طرأ من تغيرات ومستجدات، وتقويم بعض القضايا الجوهرية المتعلقة بهذا القطاع، ليس من منظور جزئي ومحدود، ولكن بأخذ جوانب التكاليف والسلبيات في الاعتبار، مثلما تؤخذ المنافع.

وبناء على هذا تنقسم الدراسة إلى الأجزاء التالية:

(١) مكانة السياحة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية.
(٢) الاستثمار السياحي ودور القطاع الخاص.
(٣) التطورات على جانب الطلب.
(٤) التطورات على جانب العرض.
(٥) إسرائيل والسياحة المصرية.
(٦) الإيرادات السياحية وإشكالياتها.
(٧) اعتماد السياحة على العالم الخارجي.
(٨) السياحة وميزان المدفوعات.
(٩) السياحة العكسية أو سياحة المصريين الخارجية.

هذا مع العلم أن المقصود بالسياحة في هذه الدراسة هو السياحة الدولية الوافدة لمصر Inbound Tourism. أما السياحة العكسية Outbound Tourism والتي تعد أيضاً جزءاً من السياحة الدولية فسيتم الإشارة إليها بأنها سياحة عكسية أو سياحة المصريين الخارجية. هذا وتعرف منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization الزائر الدولي بأنه:

"أي شخص يسافر إلى بلد خارج بلد إقامته وخارج بيئته المعتادة لفترة لا تزيد عن أثنى عشر شهراً. وتكون الزيارة لأي غرض بخلاف العمل من أجل التكسب من داخل الدولة المضيفة".

ويعني هذا التعريف أن السائح ليس فقط من يزور بلد آخر لغرض ترفيهي أو ثقافي، ولكن أيضاً لأي غرض آخر مثل التعليم، أو العلاج، أو زيارة الأقارب، أو نشاط الأعمال .. وغيرها، طالما يستوفي الشروط المحددة في التعريف.

(١) مكانة السياحة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية :

رغم أن مصر بلداً يستقبل السائحين منذ قديم الزمن لما يتوفر لها من مقومات سياحية فريدة، إلا أن السياحة لم تتبوأ مكانة خاصة وتعقد عليها الدولة آمالاً عريضة إلا خلال العقدين الماضيين. وهما العقدان اللذان شهدا التحولات في الاقتصاد المصري وتبني استراتيجية ليبرالية للتنمية من منطلق إعادة الهيكلة الرأسمالية. وتعكس الفقرة التالية من إحدى الوثائق الرسمية التي أصدرتها وزارة السياحة هذه المكانة تحت شعار "السياحة قاطرة التنمية في مصر":

"طرحت وزارة السياحة هذا الشعار الواقعي العملي لكي يجسد بالفعل الهدف طويل الأجل للعمل السياحي كله. فمصر يجتمع لها عناصر جذب سياحي متميزة تجعلها تتمتع بميزة نسبية تمكنها من المنافسة العالمية في السياحة .. بل وتجعلها مقصداً سياحياً فوق المنافسة، وهذه ميزة لا تتوفر لمصر في أي من القطاعات الاقتصادية الأخرى".

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا السياحة بالذات التي حظت بهذه المكانة وتحقق لها - كما سيتضح فيما بعد - انتعاش غير مسبوق، بينما قطاعات أخرى أساسية للتنمية وخصوصاً الصناعة لم تحظ بمثل هذه المكانة والاهتمام، بل في الغالب تراجعت أهميتها النسبية؟ في الواقع هناك عدد من الاعتبارات التي تجعل السياحة أكثر توافقاً وقابلية للتطور في ظل استراتيجية للتنمية ذات توجهات ليبرالية، نذكر منها:

أولاً: يعهد للقطاع الخاص في ظل هذه الاستراتيجية بالدور الرئيسي في التنمية. ولأن هذا القطاع يسعى في الغالب لتحقيق الربح في مدى زمني قصير، تعد السياحة من الأنشطة التي تتيح تحقيق هذا الهدف. وذلك بخلاف الصناعة التي يتطلب الاستثمار فيها درجة أعلى من المخاطرة نتيجة لمواجهتها مشكلات مختلفة تتعلق بإدارة المشروع وبالعمالة والفن الإنتاجي المستخدم وحجم السوق .. وغيرها. وأحد الأدلة على جاذبية النشاط السياحي للقطاع الخاص أن نصيب هذا القطاع (عام ١٩٩٦/٩٥) في ناتج السياحة أعلى من غيره من القطاعات فقد بلغ ٨٥%، في حين بلغ نصيب القطاع الخاص في ناتج الصناعة ٦٢% والتشييد ٧٢% والتجارة والمال والتأمين ٨٢% والمواصلات والاتصالات ٣٣%. وكما سيتضح فيما بعد فإن نسبة الاستثمار الخاص في قطاع السياحة أعلى كثيراً من نسبته في مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الانفتاح على العالم الخارجي الذي يميز السياسات الليبرالية، مع إمكانات الاقتصاد المحدودة وقدراته التنافسية الضعيفة، تجعل السياحة محط لتطلعات الدولة. فهو قطاع ذو توجه خارجي، يمكن أن يحقق حصيلة من النقد الأجنبي دون التعرض لنفس الصعوبات التي تواجه الصادرات الصناعية، خصوصاً مع تزايد الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوى العالم وتمتع مصر بمنتج سياحي متميز. وتؤكد ذلك الوثيقة الرسمية سابقة الذكر تحت شعار "السياحة صناعة تصديرية":

"فالسياحة هي في واقع الأمر صناعة كبرى بالغة الأهمية ترتبط بالعديد من الصناعات والخدمات المغذية لها، وتنطوي على استثمارات ضخمة تجعلها أكبر الصناعات المدرة للدخل من العملات الحرة، والسياحة تستقطب السائح ليستهلك في مصر، وليحمل معه لدى عودته لبلده، الكثير من منتجاتنا الزراعية والصناعية بل والثقافية والفنية دون أن نتجشم عناء تصديرها إلى الخارج".

وبمعنى آخر من المعتقد أن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال السياحة يمكن أن يحقق نجاحاً وانتعاشاً، في حين بالنسبة للقطاعات الأخرى قد يهددها الانفتاح بالضعف والانحسار.

ثالثاً: السياحة نشاط يديره ويتحكم فيه عالمياً الشركات متعدية الجنسيات. وبينما تتحقق لهذه الشركات مصالح كبرى من ممارستها النشاط في الدول المضيفة المنفتحة على العالم الخارجي، فهي من ناحية أخرى تمكّن الدولة المضيفة من إحداث تطوير سياحي واسع النطاق بيسر وسهولة نسبية، ودون أن تخشى المعوقات التي يسببها ضيق السوق أو ضعف القدرات البشرية المحلية، أو تواضع إمكانات التنظيم والإدارة، أو عجز المعلومات. فيمكن الاعتماد على هذه الشركات اعتماداً شبه كليا في توفير كافة مراحل الخدمة السياحية بدءاً من أعمال التصميم والاستشارات، وإنشاء المشروعات السياحية، إلى مجال النقل الجوي والبحري، وتسويق المنتج السياحي على مستوى العالم، وإدارة المشروعات السياحية والفندقية.

رابعاً: أتاحت التحولات الاقتصادية درجة عالية من السيولة بالجهاز المصرفي، مما وفر التمويل الضخم للمشروعات السياحية العملاقة. كما يساعد تحرير أسعار الصرف على استجابة الطلب السياحي، بعكس الطلب

على الصادرات الصناعية الذي لا يتمتع بنفس المرونة السعرية المرتفعة.

خامساً: توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بالدول الغربية وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ثم البدء في تطبيع العلاقات على المستوى الرسمي، كان له أبلغ الأثر ووفر مناخاً مواتياً للرواج السياحي. فالعلاقات الوثيقة مع الغرب أتاحت تدفقاً من جانب السياسيين الأجانب وغيرهم من المعنيين بالنشاط الاقتصادي في مصر، ونالت ترحيباً من جانب الشركات الغربية الكبرى المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operators التي أسرعت بوضع مصر على برامجها. أما اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فقد فتحت المجال أمام التطوير السياحي واسع النطاق في سيناء وساحل البحر الأحمر، كما أضافت مصدراً جديداً للطلب السياحي، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل فيما بعد.

(٢) الاستثمار السياحي ودور القطاع الخاص:

الإمكانات الميسرة للتطوير السياحي، والتوقعات المواتية تجاه السياحة من جانب كل من الدولة والقطاع الخاص وقطاع السياحة العالمي، والمناخ الاقتصادي والسياسي الملائم، كلها عوامل تضافرت لكي يصبح للسياحة أهمية متزايدة في استراتيجية التنمية. وتنعكس هذه المكانة بدورها في نمو الاستثمارات السياحية وتزايد أهميتها النسبية في الاقتصاد الوطني، كما يتبين من جدول رقم (١).

جدول رقم (١)
تطور الاستثمارات السياحية ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات

السنوات / البيان	الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢	١٩٩٢/٨٧	١٩٩٧/٩٢	عام ١٩٩٩/٩٨
الاستثمارات السياحية (مليون جنيه)	١٨٧٤	٤٠٥٠	٨١٩٢	٤٩٨٤
النسبة إلى إجمالي الاستثمارات	٣,٣	٣,٢	٤,٠٠	٧,٣

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الأول ـ المكونات الرئيسية ـ أبريل ١٩٩٩.

ويلاحظ من الجدول تزايد الأهمية النسبية للاستثمارات السياحية التي أصبحت تمثل في عام ١٩٩٩/٩٨ أكثر من ضعف نصيبها خلال الخطة الخمسية الأولى ٨٢-١٩٨٧. كذلك فإن حجم الاستثمار السياحي في سنة واحدة هي عام ١٩٩٩/٩٨ بلغت نسبته ٦١% من استثمارات السنوات الخمس للخطة ١٩٩٧/٩٢، وأكبر من ضعف استثمارات الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧. وتظهر بيانات وزارة التخطيط أيضاً (غير مبينة بالجدول) تراجع نصيب الصناعة في جملة الاستثمارات على مدى نفس الفترة، من ٢٣,٧% في خطة ٨٢-١٩٨٧ إلى ١٩,٩% في عام ١٩٩٩/٩٨.

وقد تم هذا التوسع في الاستثمار السياحي في ظل قوانين الاستثمار التي منحت الاستثمار المحلي والأجنبي عموماً تيسيرات وحوافز متعددة. ومن أهمها:

- فتح المجال أمام الملكية الأجنبية الكاملة للمشروعات.
- السماح بتحويل الأرباح ورأس المال للخارج.
- الإعفاء من ضريبة الأرباح والدخل لمدة (٥-١٠) سنوات (يلاحظ أن معظم المناطق السياحية تحصل على الإعفاء المتميز ومدته ١٠ سنوات بدلاً من الإعفاء العام ومدته ٥ سنوات، باعتبارها مناطق نائية. والسياحة بذلك تعامل مثل مشروعات استصلاح الأراضي).
- تيسير إجراءات الاستيراد. ومنح إعفاء جمركي على المعدات والأصول (والسيارات السياحية) برسم رمزي نسبته ٥%.

وعلاوة على ذلك فقد بيعت مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للتطوير السياحي في أجمل المواقع على سواحل البحر الأحمر للمستثمرين بثمن رمزي (دولار واحد للمتر المربع)، وتم تسهيل إجراءات تشييد وإقامة المشروعات السياحية. وقد استفاد من حوافز الاستثمار للقانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧، ١٠٣٠ مشروع سياحي يمثل رأسمالها ٢٧% من إجمالي رؤوس أموال جميع المشروعات الخاضعة للقانون.

ورغم محدودية الاستثمارات الأجنبية عموماً التي حصل عليها الاقتصاد المصري، إلا أن السياحة تعد من القطاعات التي حظت بنصيب لا بأس به من هذه الاستثمارات. فحتى نهاية عام ١٩٩٩ حصلت المشروعات السياحية المنفذة وفقاً لقانون الاستثمار على ٢١,٥% من جملة المساهمات الأجنبية في رؤوس أموال المشروعات.

والسياحة كما ذكر من قبل من القطاعات التي تحقق تطلعات القطاع الخاص نحو ربح أسرع ومخاطرة أقل. والمعدلات العالية لنمو الاستثمارات السياحية التي لوحظت من قبل ترجع في الأساس إلى نمو الاستثمار الخاص في قطاع السياحة. فقد ارتفعت نسبته من ٨٦% في الخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٢) إلى ٩٧% في عام ١٩٩٩/٩٨. ومع ذلك ينبغي التأكيد أنه من الصعوبة بمكان حساب الاستثمارات السياحية على وجه الدقة وتقسيمها لاستثمار عام وخاص. وذلك لأن هناك قدراً لا بأس به من الاستثمارات تخدم المواطنين والسائحين في نفس الوقت مما يصعب معه فصل نصيب السياحة. فالسياحة مثلا تستفيد من خدمات مثل الصحة والتعليم والثقافة والطيران المدني والنقل البحري، والمواصلات الداخلية، والطاقة والمياه، والطرق والموانئ .. وغيرها، وكلها مجالات تستثمر فيها الدولة بمعدلات عالية. لذلك من المعتقد أن الاستثمارات السياحية ونصيب القطاع العام فيها قد تكون أكبر من تلك المبينة في الخطة (جدول رقم ١). أما إذا اقتصر التناول على المشروعات السياحية الخالصة مثل الفنادق وشركات السياحة وشركات النقل السياحي، فإن الاستثمار الخاص يكون له سيطرة شبه كاملة.

ويمتلك القطاع الخاص ٩٥,٥% من الغرف الفندقية في عام ١٩٩٩، ولا يتجاوز نصيب القطاع العام ٤,٥%. كما يدير القطاع الخاص معظم الفنادق ذات الملكية العامة. ويمتلك القطاع الخاص تقريباً جميع المنشآت التي تعمل في مجال المطاعم وتجارة العاديات.

(٣) التطورات على جانب الطلب :

نجحت مصر في جذب أعداداً متزايدة من السائحين الدوليين وتحقيق معدل مرتفع لنمو الطلب السياحي خلال العقدين الماضيين. فقد تزايد عدد السائحين الوافدين لمصر من نحو ١,٣ مليون عام ١٩٨٠ إلى نحو خمسة ملايين سائح عام ٢٠٠٠، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٧,٧% (جدول رقم ٢). وقد صاحب ذلك نمواً في عدد الليالي السياحية وإن كان بمعدل أقل قليلاً نظراً لتناقص متوسط فترة إقامة السائح على مدى الفترة. وبالمقارنة بمعدل نمو حركة السياحة العالمية (٤,٦% خلال نفس الفترة)، يعد معدل نمو الطلب السياحي لمصر مرتفعاً ارتفاعاً كبيراً. وقد ترتب على ذلك أن حظيت مصر بنصيب متزايد من حركة السياحة العالمية، فقد بلغ نصيبها عام ٢٠٠٠ نحو ٠,٧٩% مقابل ٠,٤٤% عام ١٩٨٠. واحتلت مصر المرتبة الأولى بين دول إقليم الشرق الأوسط (يتكون إقليم الشرق الأوسط وفقاً لتعريف منظمة السياحة العالمية من ١٢ دولة أهمها مصر والسعودية والإمارات والبحرين، بينما تصنف المغرب وتونس ضمن منطقة إفريقيا).

جدول رقم (٢)
تطور مؤشرات الطلب السياحي لمصر

البيان	١٩٨٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي المتوسط
عدد السائحين (ألف)	١٢٥٣	٥٥٠٦	%٧,٧
عدد الليالي السياحية (ألف)	٨٠٨٤	٣٢٧٨٨	%٧,٢
متوسط فترة الإقامة (ليلة)	٦,٥	٥,٩	٠٠
عدد السائحين في العالم (مليون)	٢٨٤,٨	٦٩٨,٨	%٤,٦
نصيب مصر من السياحة العالمية (%)	٠,٤٤	٠,٧٩	٠٠

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, ١٩٨٠, ٢٠٠٠.
WTO, Tourism Highlights ٢٠٠١.

وقد طرأت تغيرات جوهرية على هيكل الجنسيات المكونة لحركة السياحة الدولية لمصر. وتميز الإحصاءات عادة بين السائحين العرب والأوروبيين والأمريكيين وآخرون، ولكن الجانب الأكبر من الحركة السياحية يتكون من العرب والأوروبيين. وكان العرب يشكلون الجانب الأكبر من حركة السياحة الدولية لمصر، حيث بلغت نسبتهم عام ١٩٧٠ نحو ٦٥% من إجمالي عدد السائحين، ويليهم الأوربيون ولكن بنسبة أقل كثيراً (١٨,٤%). ولأن نهاية الستينات وبداية عقد السبعينات هي الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ والتي تميزت بتوتر العلاقات السياسية بالغرب، فقد تأثرت السياحة الغربية تأثراً عكسياً نتيجة لذلك. ولكن بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات وفي أعقاب اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل تغير هيكل الطلب السياحي تغيراً جذرياً، فتراجعت حركة السياحة العربية تراجعاً شديداً، بسبب اعتراض الكثير من الدول العربية على اتفاقية السلام، في حين تزايدت السياحة الغربية بمعدلات عالية. ورغم استعادة العلاقات الطبيعية بين مصر والدول العربية بعد ذلك، إلا أن الاتجاه نحو تراجع الأهمية النسبية للسياحة العربية لصالح السياحة الأوربية ظل مستمراً حتى الوقت الراهن (شكل رقم ١)، فتناقصت نسبة السائحين العرب في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨%، وتزايدت نسبة الأوربيين لتصل إلى ٦٩%، أي تقريباً عكس النسب التي كانت سائدة في عام ١٩٧٠.

شكل رقم (١)

تطور التوزيع النسبي للسياحة الوافدة وفقاً للجنسية

١٩٧٠
آخرون ١٠,١
أمريكيون ٧,٠
أوربيون ١٨,٤
عرب ٦٤,٥

١٩٧٥
آخرون ٨,٢
أمريكيون ٩,٦
أوربيون ٢٧,٠
عرب ٥٥,٢

١٩٨٠
آخرون ٨,١
أمريكيون ١٤,٢
أوربيون ٣٩,٣
عرب ٣٨,٢

١٩٨٥
آخرون ٩,٣
أمريكيون ١٤,٠
أوربيون ٣٩,٥
عرب ٣٧,٢

١٩٩٠
آخرون ١٨,١
أمريكيون ٦,٩
أوربيون ٤٠,٣
عرب ٤٣,٨

١٩٩٥
آخرون ١٨,١
أمريكيون ٧,٣
أوربيون ٤٨,٣
عرب ٢٦,٣

٢٠٠٠
آخرون ٦,٦
أمريكيون ٦,٢
عرب ١٨,١
أوربيون ٦٩,١

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, أعداد مختلفة

(٢-١) تأثير العنف والاضطرابات السياسية:

رغم الانتعاش الذي تحقق للسياحة المصرية نتيجة لزيادة الطلب السياحي، إلا أن عدد قليل من المتطرفين يمكن أن يلحق باقتصاديات السياحة أضراراً بالغة. والسياحة تتصف بحساسيتها المفرطة لأحداث العنف والاضطرابات السياسية، ليس فقط ما يحدث منها داخل الدولة ذاتها أو حتى في الدول التي تمدها بالسائحين، ولكنها تتأثر أيضاً بالاضطرابات في الإقليم المحيط (حرب الخليج مثلاً)، أو في العالم (أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية).

وبينما يعد العنف أحد أشكال التعبير السياسي منذ القدم، إلا أن الجديد في عصر العولمة هو مدى تأثير رسالته. فالعنف أو الأعمال الإرهابية أصبحت شكلاً من أشكال الاتصال مع نمو العلاقات الدولية واتساع نطاقها. وصارت أحداث العنف في مكان أو موقع معين تحدث أثراً ملحوظاً على مستوى العالم أجمع، لسهولة الاتصال واتساع نطق الإعلام.

وقد تأثرت حركة السياحة الدولية لمصر خلال الفترة من منذ منتصف الثمانينات بأحداث عنف مختلفة واضطرابات سياسية، اتخذت شكل دورات صعود وهبوط في الطلب السياحي كل ثلاث أو أربع سنوات. وبيانات جدول رقم (٣) تظهر الانخفاض في عدد السائحين والليالي السياحية خلال سنوات الكبوة. هذا مع ملاحظة أن الإيرادات السياحية تتأثر عادة بمعدل أعلى من معدل انخفاض عدد السائحين أو الليالي السياحية. فعلاوة على انخفاض الأعداد، تنخفض أسعار الخدمات السياحية لتفادي تدني معدلات الإشغال لحدود تسبب خسائر فادحة لأصحاب المنشآت السياحية.

ومواجهة آثار العنف ومحاولة توفير مناخ آمن واستعادة الثقة والشعور بالأمان من جانب السائحين الأجانب يتطلب جهداً وتكلفة مرتفعة. والخسائر لا تقتصر على انحسار عدد السائحين، ولكن هناك أيضاً إنفاق ضخم على الأمن السياحي، ومخصصات أعلى للدعاية والترويج. ففي أعقاب حادثة الأقصر مثلاً ارتفعت مخصصات الترويج السياحي إلى نحو ٤٠ مليون دولار.

جدول رقم (٣)
الانخفاض في عدد السائحين والليالي السياحية خلال سنوات الكبوة

السنة	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٨	*٢٠٠١
عدد السائحين (%)	١٤-	١٥-	٢٢-	١١-	متوقع ٣٠-٥٠% انخفاض
عدد الليالي السياحية	١٣-	١٩-	٣١-	٢٤-	
الحدث	الأمن المركزي	حرب الخليج ٢	أحداث إرهابية	حادث الأقصر	١١ سبتمبر "نيويورك"

* لا توجد تقديرات دقيقة ولكن كلها توقعات قد تتغير وفقاً لتغير مسار الأحداث.

(٤) التطورات على جانب العرض:

تعد الطاقة الفندقية أبرز جوانب العرض السياحي. وفي إطار مخططات التطوير السياحي واسع النطاق، نمت الطاقة الفندقية من نحو ١٥ ألف غرفة عام ١٩٨٠ إلى نحو ١١٤ ألف غرفة عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ ١٠,٧% في المتوسط خلال الفترة (جدول رقم ٤). وهذا المعدل يفوق كثيراً معدل نمو الليالي السياحية (٧,٢%). وظهرت أنماط جديدة للإقامة الفندقية لم تكن شائعة من قبل وهي الفنادق العائمة والقرى السياحية. وقد بدأ إنشاء الفنادق العائمة في نهاية السبعينات، ثم توسعت توسعاً سريعاً خلال عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات بسبب الإقبال الكبير للسائحين على الرحلات النيلية لهذه الفنادق والتي يعمل معظمها بين الأقصر وأسوان. ومع ذلك فقد أخذت أوضاع الفنادق العائمة في التدهور مؤخراً وانخفضت معدلات الإشغال لها بسبب مشكلات مختلفة تتعلق بالمراسي والإمداد بالمياه والصرف (أصدر وزير السياحة مؤخراً قراراً بوقف تراخيص إنشاء فنادق عائمة جديدة حتى تستكمل مرافق الفنادق القائمة). وفي أعقاب أحداث الإرهاب في صعيد مصر أصبحت الفنادق العائمة أقل أماناً مما قبل، وساهم ذلك في تباطؤ معدل نمو طاقتها الإيوائية. ومع هذا، فعلى مدى الفترة بأكملها من ١٩٨٠-٢٠٠٠ حققت الفنادق العائمة معدل نمو سنوي متوسط قدره ١١%. أما القرى السياحية فإن توسعها تم بمعدلات غير مسبوقة فاق كثيراً كافة أشكال الإقامة السياحية الأخرى، فبلغ معدل

نمو طاقتها الإيوائية على مدى الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩ ٣٠% سنوياً. ويظهر شكل رقم (٢) تطور هيكل الطاقة الفندقية وفقاً لنوع الإقامة.

ومع تزايد الحركة السياحية وتوسع الطاقة الفندقية تزايدت أيضاً الخدمات السياحية المكملة مثل شركات السياحة وخدمات الإرشاد السياحي، على النحو المبين بجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
تطور مؤشرات العرض السياحي

البيان	١٩٨٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
الطاقة الفندقية الكلية (غرفة)	١٤٧٨١	١١٣٦١١	١٠,٧
طاقة الفنادق العائمة (غرفة)	١٦٥١	١٣٣٩١	١١,٠
طاقة القرى السياحية* (غرفة)	٢٥٠	٢٢٢١٦	٣٠,٢
عدد الشركات السياحية	٣٣١	٩٩٠	
عدد المرشدين السياحيين	٧٧٣	٦٠٥٢	١٠,٨
الطاقة الفندقية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء**	٦٣٩	٥٨٨٣٠	٢٨,٦

* الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٩.

** الفترة من ١٩٨٢-٢٠٠٠

المصدر: (١) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, أعداد مختلفة

(٢) وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦.

(٤-١) التطوير السياحي الساحلي:

التوسع الضخم في الطاقة الفندقية الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين يرجع في الأساس إلى التطوير السياحي السريع في منطقتي ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء. وقد بدأ هذا التطوير في أعقاب اتفاقية السلام مع إسرائيل، بل وربما كان أحد الاعتبارات الرئيسية لتعمير هذه المنطقة سياحيا، أن تصبح الاستثمارات السياحية الضخمة حائلا دون نشوب حرب أخرى (من الجانب المصري بطبيعة الحال). وقد أصبحت المنطقة جاذبة للاستثمارات لما يتوفر لها من خصائص طبيعية خلابة، ولما هو متاح من مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للتطوير السياحي (تم بيع معظمها للمستثمرين). وأيضاً لأن الدولة ضخت في المنطقة (خصوصاً في مراحل تنميتها المبكرة) أموالاً كثيرة من أجل توفير البنية الأساسية باعتبارها حافزاً لجذب الاستثمار السياحي الخاص.

ومن ناحية أخرى اعتبر المسئولون عن السياحة تنمية هذه المنطقة وسيلة لتنويع المنتج السياحي ودخول مصر بقوة في مجال السياحة الشاطئية، وأيضاً لتعويض الانحسار النسبي في السياحة الثقافية في صعيد مصر في أعقاب الأعمال الإرهابية المتكررة ضد السائحين.

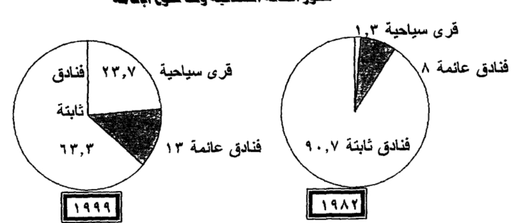
ويتضح من شكل رقم (٣) بجلاء التحول الجوهري الذي لحق بالتوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية في مصر، والمعدلات السريعة لتعمير منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء على مدى أقل من عقدين. فقد زاد نصيبهما في مجمل الطاقة الفندقية من ٣,٤% عام ١٩٨٢ إلى ٥١,٨ عام ٢٠٠٠. وأصبح أكثر من نصف الطاقة الفندقية يتركز في هاتين المنطقتين. هذا في حين تراجع النصيب النسبي للقاهرة الكبرى تراجعاً حاداً، وانخفض نصيب كل من الأقصر وأسوان. وكما يظهر من جدول رقم (٣)، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للطاقة الفندقية بالمنطقتين ٢٨,٦% أي ما يعادل ٢,٧ ضعف معدل نمو الطاقة الفندقية الكلية.

(٤-٢) متضمنات التوسع السياحي الساحلي:

تطلب التوسع السياحي الساحلي الاعتماد المتزايد على السياحة الجماعية المنظمة Mass Tourism المرتبطة بالطيران العارض لمحاولة شغل هذه الطاقات سريعة النمو. والسياحة الجماعية هي نوع السياحة الذي يخضع لتحكم الشركات العالمية المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operators. ومن المعروف عندما تبدأ منطقة ما في الاعتماد على السياحة الجماعية يتبع ذلك عادة سلسلة من التوسعات: فمزيد من الطاقة الفندقية يستدعى جذب معدلات أعلى من حركة السياحة الجماعية، ويولد هذا بدوره إغراءات من أجل توسعات جديدة في الطاقة الفندقية. وهكذا حتى تصبح المنطقة ذات طلب سياحي جماعي كثيف ومعروض ضخم من الطاقة الفندقية. وهو ما تحقق بالفعل في مدينتي شرم الشيخ والغردقة حيث أصبحت المدينتان مكتظتان بالفنادق والقرى السياحية المتراصة، وأصبحتا محل جذب كبير للمستثمرين ولمنظمي الرحلات الشاملة، وللسياحة الداخلية أيضاً. ففي عام ٢٠٠٠ أصبح في شرم الشيخ ٨٥ وحدة فندقية تحتوى على نحو ١٥ ألف غرفة تمثل ٥٤% من الطاقة الفندقية في سيناء (الشمال والجنوب). وفي الغردقة (وأطرافها الجونة ومجاويش) نحو ٢٤ ألف غرفة تمثل حوالي ٧٦% من إجمالي الطاقة الفندقية في منطقة البحر الأحمر.

شكل رقم (٢)

تطور الطاقة الفندقية وفقاً لنوع الإقامة



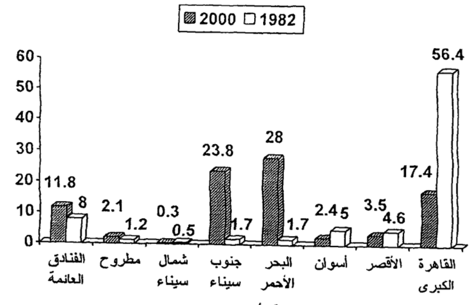
المصدر: (1) Ministry of Tourism, Tourism in Figures 1999.

(٢) وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦.

شكل رقم (٣)

تطور التوزيع النسبي للطاقة الفندقية وفقا للأقاليم السياحية المختلفة

١٩٨٢، ٢٠٠٠



المصدر: وزارة السياحة: عصر من السياحة، أكتوبر ١٩٩٦.

Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2000

وعلاوة علـى مـا تـم مـن توسـعات غير مسبوقة فـي منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء مـن المتوقـع مزيـد من هذه التوسعات في المستقبل. ويتضح ذلـك بجـلاء مـن جدول رقم (٥).

(٥) إسرائيل والسياحة المصرية

بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والاتجاه نحـو تطبيـع العلاقـات علـى مستوى الحكومـات، بـدأت إسرائيل النفاذ إلى سـوق السياحة المصـري لتلعب دوراً

جدول رقم (٥)
توزيع الطاقة الفندقية تحت الإنشاء وفقاً للإقليم

الإقليم	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	الأقصر	أسوان	البحر الأحمر	جنوب سيناء	شمال سيناء	مطروح	أخرى	فنادق عائمة	الجملة
عدد الغرف	٥٣٤٥	٩٤١	٢٥٦٠	١٣٧٢	٣٥٧٦٧	٥٢٥٨٢	٦٢١	٥٣٠	٩٧٤١	٤٦٢٨	١١٤٠٨٧
النسبة	٤,٧	٠,٨	٢,٢	١,٢	٣١,٤	٤٦,١	٠,٥	٠,٥	٨,٥	٤,١	١٠٠,٠

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, ٢٠٠٠, p. ٦٦

ومن الطبيعي إذن أن يتغير هيكل الطلب السياحي في مصـر تجـاه وزن أكـبر للسـياحة الجماعيـة أو سـياحة الرحلات الشاملة الموجهـة للمنـاطق السـاحلية فـي مقـابل السياحة الفردية. وتؤكد ذلك نتائج مسوح أجريت بالجهاز المركزي للتعبئة العامـة والإحصـاء لعينـة مـن السـائحين المغادرين. وأيضاً تصريحات وزير السـياحة التـي تشـير إلى الارتفاع الكبير في معدلات السياحة الشاطئية.

ولا يمكـن إنكـار أن للسـياحة الجماعيـة مزايـا للمستثمرين وأصحاب الطاقات الفندقية. فمن خلالها يمكن ضمان معدلات إشـغال مناسبة للطاقـة الفندقيـة التـي يتـم حجزها عادة بواسطة منظمي الرحلات في وقت مبكر. ومع ذلك فهذه النوعية من السياحة يعيبها عدة أمور تؤثـر سلباً في خصائص ومستقبل قطاع السياحة، نذكر منها:

- كثرة الأعداد التـي تجلبها السياحة الجماعيـة يكـون على حساب انخفاض معدلات الأنفـاق، وهـي حقيقـة معروفة عالمياً حيث سائح الرحـلات الشـاملة يكـون شديد الحساسية للسعر. وقد تأكد ذلك أيضاً فـي حالـة مصر.
- السياحة الجماعيـة الشـاطئية سياحة نمطيـة يسـهل التحكم فيها وتوجيهها بواسطة منظمـي الرحـلات. ويعني هذا أنه مع توسـع هـذه النوعيـة مـن السـياحة سوف تزداد حدة المنافسة التي تتعرض لها السـياحة المصرية.
- تـؤدي كثافـة السياحة الجماعيـة عـادة إلـى تـأثيرات بيئيـة خطيرة فـي المنـاطق السـاحلية وقـد شـهدت مدينتي الغردقة وشرم الشيخ بالفعل في ظل التطويـر السياحي السريع أشكال متعددة للتدهور البيئي.
- التوسـع فـي السياحة الجماعيـة ونموهـا بمعـدلات سـريعة خلـق مـبرراً لفتـح السماوات أمـام الطـيران الأجنبي على النحو الذي ستتضح أبعاده فيما بعد.

سيصبح بمـرور الزمـن ذا تـأثير خطـير علـى مسـتقبل السياحة في مصر. وقد اعتـبرت إسرائيل اتفاقيـة السـلام بمثابة البداية الطبيعية لتقويـة مكانـة السياحة الإسرائيلية واحتلالها مكانة ريادية في المنطقة. فيذكر وزير السـياحة الإسرائيلي حينئـذ "**إننـا نتطلـع إلـى عمليـة السـلام فـهي ستضيف الكثير للسياحة فـي إسرائيل، فإسرائيل هـي المدخل الرئيسي إلـى منطقـة الشـرق الأوسـط وتخطـط لتحسين البنيـة الأساسـية والخدمـات السـياحية لمقابلـة الزيادة التي ستحدث في الطلـب السـياحي نتيجـة لعمليـة السلام، بالإضافة إلى أن إسرائيل تخطـط لوضـع برامـج واتفاقـات إقليميـة مـع الـدول المجـاورة لـها والمشـتركة معها في عملية السلام.**

أما وجهة النظر الرسمية المصرية فيتم التعبـير عنـها كالتالي: "**والفكرة من تشـجيع وزارة السـياحة للسـياحة الإقليمية هي أن هـذه السـياحة تمثـل إضافـة إلـى حصـة مصر من السياحة الوطنية التـي تفـد إليـها حاليـاً بفضـل تميز وعدم تكـرار مـا لـها مـن جوانـب جـذب سـياحي. ويعنـي هـذا أن إدراج مصر فـي برامـج سياحية تشـمل زيادة أكثر من دولة في المنطقة يمكـن أن يسـتقطب إلـى مصر شريحة إضافية من السائحين الذين كـان يمكـن أن يفدوا إلى المنطقة ولا يزوروا بلادنا**".

وبمعنى أخر بينما يعتبر الإسرائيليون دولـة إسرائيل هي المدخل الرئيسي للسياحة للشرق الأوسط ويخططـون من أجل تحويل هذا الهدف إلى واقع، نسـعد نحـن بـإدراج مصر ذات التاريخ العريق في برامج سـياحية تشـمل دول أخرى في المنطقة وتنظمها إسرائيل.

وفيما يلي عدد مـن التصورات المهمـة التـي طـرأت على السياحة المصرية في علاقتها بإسرائيل:

أولاً: فتحـت مصـر أبوابـها للسـياحة مـن إسـرائيل، وتزايد عدد السائحين الإسرائيليين الوافدين لمصر تزايـداً كبيراً (جدول رقم ٦)، إلـى حـد أصبـح الإسـرائيليون يحتلون منذ ١٩٩١ قائمة أهم ١٠ جنسيات تـزور مصـر. وتقدم الإسرائيليون للمكانة الثانية والثالثة على التوالي في

جدول رقم (٦)

تطور عدد السائحين الإسرائيليين الوافدين لمصر

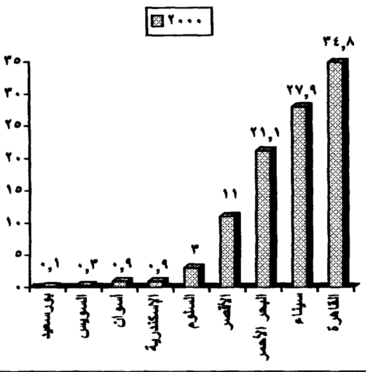
السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد بالألف	١٢٠	١١٠	١٢٤	٢١٣	٢٩٦	٣٢١	٢٩٣	٣٧٢	٤١٥	*٣٢٧

* انخفض العدد نتيجة لانتفاضة الأقصى.

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, أعداد مختلفة

شكل رقم (٤)

التوزيع النسبي لعدد الزائرين وفقاً للمنافذ الرئيسية للدخول ٢٠٠٠



عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٩. كما فاق عدد الإسرائيليين عدد السائحين من أي جنسية عربية أخرى، بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي كانت دائماً على رأس أهم الجنسيات الزائرة لمصر. وهذه الأعداد الغفيرة (خصوصاً بالقياس إلى عدد سكان دولة إسرائيل) لا يأتون بطبيعة الحال للنزهة فقط، بل لممارسة أنشطة اقتصادية وسياسية ولأغراض أخرى أيضاً. وقد تأثرت السياحة من إسرائيل إلى حد ما بسبب "انتفاضة القدس" فانخفض عددهم في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩.

ثانياً: دخول الزائرين الأجانب لمصر يتم عبر منافذ مختلفة أهمها على الإطلاق معبر القاهرة عاصمة مصر. وخلال سنوات التسعينات تزايدت أهمية معبر سيناء تزايداً كبيراً، وأصبح يحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة مباشرة. بل واقترب عدد الزائرين من خلال معبر سيناء من العدد الذي يأتي عبر القاهرة، وأصبحت الزيارة من هذا المعبر أهم كثيراً من معابر الإسكندرية والسلوم والأقصر وأسوان كما يتضح من شكل رقم (٤). هذا مع العلم أن عدد الفلسطينيين الذين زاروا مصر خلال عام ٢٠٠٠ (من كافة المعابر) لم يتجاوز ١٥٠ ألف زائر، بينما بلغ عدد الإسرائيليين ٣٢٧ ألف زائر. أما إجمالي عدد الأجانب الذين زاروا مصر من معبر سيناء عام ٢٠٠٠ فقد بلغ ١,٤ مليون زائر. ويعني ذلك أن الجانب الأكبر من الزائرين عبر سيناء يكونون من السائحين الإسرائيليين، وسائحين من جنسيات أخرى ولكنهم يأتون مصر من خلال إسرائيل. هذا وقد قدر أن نصف عدد السائحين الذين يستخدمون الطريق البري إلى مصر هم أوروبيون يأتون من إسرائيل عبر منفذ رفح أو طابا.

ثالثاً: ومما يدل على تحكم إسرائيل في الحركة السياحية القادمة عبر منفذ سيناء أن استطلاع للأوضاع السياحية في ميناء الإسكندرية البحري أجرى في إطار التحضير لمسح سياحي بالعينة في الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء، كشف أن ٩٠% من البواخر الموجهة إلى موانئ مصر "ترانزيت" وتظل لمدة ساعتين في الميناء ثم تنتقل إلى بورسعيد ثم إلى ميناء أشدود أو ميناء حيفا بإسرائيل. ومن إسرائيل يتم تنظيم رحلات لهم إلى مصر.

رابعاً: وجه المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط الذي عقد بالمغرب عام ١٩٩٤ اهتماماً كبيراً بالتعاون السياحي بين الدول العربية وإسرائيل (وهو ما خططت له إسرائيل كما اتضح من قبل). ثم في مؤتمر عمان ١٩٩٥ أنشئت منظمة "الشرق الأوسط - المتوسطي للسياحة والسفر" Middle East- (MEMTTS) Mediterranean Travel & Tourism Association. وقد اتخذت بعض الإجراءات التنفيذية لتفعيل الاتفاق، ولكن من المعتقد أنها تباطأت بعض الشيء نتيجة لتعثر السلام مع إسرائيل.

والتطوير السياحي واسع النطاق في سيناء كما تبينت معالمه من قبل، والاتجاه مؤخراً إلى التطوير السياحي السريع في منطقة طابا يعد من ثمار السلام والتعاون مع إسرائيل! ودولة إسرائيل تستفيد من التطوير السياحي في سيناء وفي منطقة طابا على وجه الخصوص من زاويتين. فمن زاوية أمن إسرائيل تصبح الاستثمارات الضخمة في المنشآت السياحية بمثابة صمام أمان لها وضمانة بأن التواجد في هذه المنطقة يكون لسائحين من جنسيات مختلفة أهمها الإسرائيليون أنفسهم، مما يجعلهم على دراية دائمة بما يدور في المنطقة. ومن الزاوية الاقتصادية فإن تنمية طابا سياحياً يعد بمثابة سياحة داخلية منخفضة التكلفة للإسرائيليين (ودون تحمل عبء استثماراتها)، حيث يسهل العبور بالسيارات لمسافة محدودة واستخدام المنطقة كمنتجعات سياحية لهم. ويمكنهم من ناحية أخرى تحقيق مكاسب ضخمة وسيطرة أكبر بتنظيم رحلات لغير الإسرائيليين لزيارة المنطقة.

خامساً: دخول الإسرائيليين بأعداد كبيرة إلى مصر وسيناء واختلاطهم بالشباب المصري عن قرب، كان له أبلغ الأثر في توجهات هذا الشباب. ويبدو ذلك بوضوح من تزايد ظاهرة زواج الشباب المصري من إسرائيليات. وأيضاً من وجود سياحة عكسية من المصريين إلى إسرائيل لأغراض مختلفة من بينها الحصول على فرصة عمل في إسرائيل.

يتضح إذن أن ما خطط له الإسرائيليون من اعتبار إسرائيل المدخل لمنطقة الشرق الأوسط والمسيطرة على حركة السياحة إليها قد بدأ يتحقق بالفعل. والمزيد من هذه السيطرة من المتوقع أن يحدث في المستقبل - خصوصاً إذا هدأت أحداث انتفاضة الأقصى - بالنظر إلى التوسع الهائل المتوقع في الطاقة الفندقية في سيناء.

(٦) الإيرادات السياحية وإشكاليتها

أصبح يطلق على السياحة في الآونة الأخيرة لفظ "صناعة". وقد يرجع ذلك للتعقيدات التي طرأت على تنظيم القطاع وأسلوب إدارته، والدور المتزايد للشركات العالمية الكبرى، والتقدم التكنولوجي الذي صاحب ذلك. رغم هذا فالسياحة بعيدة عن كونها صناعة بسبب طبيعتها غير المتجانسة. فبخلاف أية صناعة أخرى هناك صعوبات غير هينة تكتنف تقدير الناتج أو الدخل المتولد عن السياحة الوافدة من جانب العرض. ورغم أن منظمة السياحة العالمية تبذل جهوداً كبيرة في سبيل إيجاد طرق للقياس، وتوحيد الإحصاءات المتعلقة بالإيرادات السياحية وتفادي التفاوتات الملموسة بين الدول، إلا أن هذه المحاولات لم تسفر حتى الآن عن إجراءات وقواعد عملية قابلة للتطبيق بسهولة. ومن أهم هذه الصعوبات:

أ - يستهلك السائحون عدداً كبيراً من السلع والخدمات في شكل إقامة وطعام وشراب وانتقالات وترفيه واتصالات ورعاية طبية وخدمات تعليمية وثقافية وخدمات مصرفية ومياه وطاقة ومشتروات من مختلف المتاجر... وغيرها. ويخلق ذلك صعوبة في أخذ كل الأنشطة ذات الصلة بالسياحة في الحسبان من أجل احتواء كل جوانب الإنفاق السياحي.

ب- حتى إذا أمكن حصر كل الأنشطة التي تقدم خدمة أو سلعة للسائحين فإن ناتج هذه الأنشطة لا يرجع بالكامل إلى استهلاك السائحين، ولكنه يخص أيضاً غير السائحين. فمطعم في القاهرة على سبيل المثال إذا استخدمه مواطن مصري يعيش في القاهرة فإن الإنفاق في هذه الحالة يعد بمثابة استهلاك عائلي لا ينتمي للسياحة. وإذا كان الاستخدام بواسطة مواطن مصري يعيش بالإسكندرية مثلاً، فإن الاستهلاك ينتمي إلى السياحة الداخلية وليس الوافدة. ويصبح الاستهلاك مرتبطاً بالسياحة الوافدة فقط إذا استخدم المطعم أجنبي ينطبق عليه تعريف السائح. أما إذا كان الاستخدام بواسطة أجنبي مقيم في مصر (لا ينطبق عليه التعريف)، فلا يعد إنفاقه جزءاً من استهلاك السياحة الوافدة. لهذا تنشأ دائماً صعوبة إحصائية في فصل هذا القدر من الإنفاق الذي يخص السياحة الوافدة فقط.

(٦-١) تقدير الإيرادات السياحية:

بسبب الصعوبات المتضمنة في تحديد معالم قطاع السياحة من جانب العرض يتم التعبير عنه في الحسابات القومية لمصر بقطاع المطاعم والفنادق، بوصفه أهم الأنشطة ذات الصلة القوية والمباشرة بالسياحة. وتؤدي هذه الصعوبات أيضاً إلى تقدير الإيرادات السياحية اعتماداً على جانب الطلب،وهو الأمر المتبع حتى الآن في كثير من الدول. ويمكن التمييز بين أسلوبين لحساب الإيرادات السياحية في مصر: **الأول** الأسلوب المصرفي ويعده البنك المركزي ويرصد حجم النقد الأجنبي الذي ينتقل عبر قنوات الجهاز المصرفي (البنوك والصيارفة) ويأتي من مصادر مختلفة لصالح الأنشطة السياحية، ونطلق عليه **"الإيرادات السياحية المصرفية". والثاني** الأسلوب الذي تستخدمه وزارة السياحة وينشر في كافة المطبوعات الرسمية ونطلق عليه **"الإيرادات السياحية الرسمية".**

أولاً: الأسلوب المصرفي:

وأهم بنود الإيرادات السياحية التي يشملها هذا الأسلوب: متحصلات شركات السياحة والفنادق من جميع البلاد عدا مصر، والبنكنوت المستبدل بواسطة الأجانب عن طريق البنوك والصيارفة، ومتحصلات السفر للأفراد الأجانب وغيرها. وبعض الاشتراطات التي تضعها منظمة السياحة العالمية لضمان كفاءة هذه الطريقة:

- ضرورة التمييز بين تعاملات النقد الأجنبي بواسطة السائحين وغيرها من التعاملات.
- ضرورة تمييز كل المعاملات التي تتم بواسطة الزائرين.
- التأكد من تسجيل آليات تداول النقد الأجنبي بوضوح، وإنها تحول إلى البنك المركزي.

ولأن هذه الاشتراطات لا تتحقق عادة بالكامل، فإن الأسلوب المصرفي يشوبه بعض نواحي القصور نتيجة لوجود تسربات خارج الجهاز المصرفي. ويكون هذا القصور أكثر وضوحاً في حالة وجود رقابة على الصرف وانتشار التعامل بالنقد الأجنبي في السوق السوداء. وتقل حدته في حالة تحرير أسعار الصرف وخضوعها لآليات السوق. ولكن هذا لا يعني تلاشيه تماماً، كما سيتضح فيما بعد.

ثانياً: أسلوب وزارة السياحة:

يعتمد على الطريقة البسيطة لتقدير الإيرادات السياحية بضرب عدد الليالي السياحية خلال سنة معينة في متوسط إنفاق السائح في الليلة لنفس العام. والليالي السياحية تحسب بناء على حصر شامل من جانب مصلحة الجوازات والهجرة للسائحين المغادرين، لذلك فإن احتمالات الخطأ في تقديرها تكون قليلة. أما المشكلة فتكمن في تقدير متوسط الإنفاق للسائح في الليلة. وقد اعتادت وزارة السياحة استخدام متوسط افتراضي للإنفاق في الليلة بالاستناد إلى بعض المؤشرات. وظل هذا الأسلوب متبعاً حتى تم البدء في إعداد مسح بالعينة للسائحين المغادرين بغرض تقدير معدلات الإنفاق في الليلة لمجموعات الجنسيات الرئيسية. وبناء على هذه المعدلات تعد وزارة السياحة تقديراتها للإيرادات السياحية. هذا مع العلم أن إجراء هذه المسوح الميدانية قد توقف بعد عام ١٩٩٦، مما يعني العودة لاستخدام متوسط افتراضي.

(٦-٢) الإشكالية:

ويظهر جدول رقم (٧) تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية للفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٠/٩٩ (يجب ملاحظة أنه بدءً من عام ١٩٩١/٩٠ أصبحت بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي تعتبر الإيرادات السياحية هي تلك التي تقدرها وزارة السياحة. وتوقفت منذ ذلك الحين عن نشر الإيرادات المقدرة مصرفياً. لذلك تم استكمال الفترة الثانية من سلسلة بيانات الإيرادات المصرفية (من عام ١٩٩١/٩٠) من واقع بيانات غير منشورة للبنك المركزي.) ويتضح أن كلا منهما ينمو خلال الفترة بمعدل مرتفع (النمو في الإيرادات السياحية سيكون أقل من المبين في جدول رقم (٧) إذا حسبت الإيرادات بالأسعار الثابتة وليس الجارية). ويعكس النمو في الإيرادات التطورات التي تحققت على جانبي العرض والطلب من استثمارات ضخمة وزيادة كبيرة في عدد السائحين. ومع ذلك فالإيرادات السياحية تخضع لإشكالية ناتجة عن عدم الاتساق بين سلسلتي الإيرادات الرسمية والمصرفية،ووجود فجوة كبيرة بينهما تتجه إلى الازدياد منذ منتصف التسعينات. ومن أمثلة عدم الاتساق وجود اختلاف في معدل النمو السنوي يكون ملحوظاً في بعض السنوات. بل إن اتجاه التغير يختلف أحياناً فقد ترتفع الإيرادات الرسمية في سنة ما بينما تنخفض الإيرادات المصرفية في نفس العام. وهذه الأشكال من عدم الاتساق ترجع في الغالب لعيوب إحصائية ومشكلات تتعلق بطريقة التقدير.

جدول رقم (٧)

تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٠/٩٩

السنة	الإيرادات المصرفية	معدل التغير السنوي	الإيرادات الرسمية	معدل التغير السنوي
١٩٨٢/٨١	٣٩٢,٨		٩٣٠,٢	
١٩٨٣/٨٢	٣٠٤,١	٢٢,٦ -	٨٨٥,٧	٤,٨-
١٩٨٤/٨٣	٢٨٨,٤	٥,٢-	٨٥٧,٢	٣,٢-
١٩٨٥/٨٤	٤٠٩,٦	٤٢,٠ +	٩٠٠,٧	٥,١ +
١٩٨٦/٨٥	٣١٥,٣	٢٣,٠ -	٧٨٤,٧	١٢,٩-
١٩٨٧/٨٦	٣٧٩,٦	٢٠,٤ +	١٥٨٦,١	١٠٢,١ +
١٩٨٨/٨٧	٨٨٥,٩	١٣٣,٤ +	٨٢٦,٢	٤٧,٩-
١٩٨٩/٨٨	٩٠٠,٦	١,٧ +	٩٣١,٢	١٢,٧ +
١٩٩٠/٨٩	١٠٧١,٨	١٨,٩	١٠٥٩,٦	١٣,٨ +
١٩٩١/٩٠	٩٣٠,٥	١٣,٢ -	١٦٤٦,٠	٥٥,٣ +
١٩٩٢/٩١	١٧٢٧,٢	٨٥,٦ +	٢٥٢٩,٠	٥٣,٦ +
١٩٩٣/٩٢	١٧٧١,٠	٢,٥ +	٢٣٧٥,٠	٦,١ -
١٩٩٤/٩٣	١٢٦٣,٩	٢٨,٦ -	١٧٧٩,٣	٢٥,١ -
١٩٩٥/٩٤	١٣٤٣,٠	٦,٣ +	٢٢٩٨,٩	٢٩,٢ +
١٩٩٦/٩٥	١٣٤٢,٤	صفر	٣٠٠٩,١	٣٠,٩ +
١٩٩٧/٩٦	١٧٠٢,٥	٢٦,٨ +	٣٦٤٦,٣	٢١,٢ +
١٩٩٨/٩٧	١٤٥٧,٥	١٤,٤ -	٢٩٤٠,٥	١٩,٤ -
١٩٩٩/٩٨	١٢٩٧,٣	١١,٠ -	٣٢٣٥,١	١٠,٠ +
٢٠٠٠/٩٩	١٤١٨,٨	٩,٤ +	٤٣١٤,٠	٣٣,٣ +
معدل النمو السنوي المتوسط		%٧,٤		%٨,٩

المصدر:

١) سلسلة زمنية مصدرها البنك المركزي المصري.

٢) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٩، العدد الرابع، ١٩٩٩/٩٨.

٣) أعداد مختلفة Ministry of Tourism, Tourism in Figures.

أما الأكثر خطورة فهو هذه الفجوة شديدة الاتساع بين حجم الإيرادات السياحية الرسمية والمصرفية، أو بين ما تقدره وزارة السياحة على أنه إيرادات سياحية تحصل عليها مصر، وبين النقد الأجنبي الذي يصل بالفعل للجهاز المصرفيلصالح الأنشطة السياحية. وهذه الفجوة وتطورها على مدى عقد التسعينات تتضح بجلاء من جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

حجم الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية وتطور أهميتها النسبية (مليون دولار)

البيان	٩٠/ ١٩٩١	٩١/ ١٩٩٢	٩٢/ ١٩٩٣	٩٣/ ١٩٩٤	٩٤/ ١٩٩٥	٩٥/ ١٩٩٦	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	٩٨/ ١٩٩٩	٩٩/ ٢٠٠٠
الفجوة (إيرادات رسمية- إيرادات مصرفية)	٧١٥,٥	٨٠١,٨	٦٠٤,٠	٥١٥,٤	٩٥٥,٩	١٦٦٦,٧	١٩٤٣,٨	١٤٨٣,٠	١٩٣٧,٨	٢٨٩٥,٢
الفجوة كنسبة من الإيرادات المصرفية	٧٦,٩	٤٦,٤	٣٤,١	٤٠,٨	٧١,٢	١٢٤,٢	١١٤,٢	١٠١,٧	١٤٩,٤	٢٠٤,٧

المصدر: محسوبة من بيانات جدول رقم (٦).

وتؤكد البيانات ضخامة حجم الفجوة بين نوعي الإيرادات حيث تتراوح بين ٥١٥ مليون دولار وما يقرب من ٣ مليار دولار. ومن الملاحظ أيضاً أن حجم الفجوة أخذ في التزايد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٦/٩٥، ويتفاقم الفارق ليصل في السنة الأخيرة بالجدول إلى أكثر من ضعف الإيرادات المصرفية.

محاولة تفسير الفجوة :

يمكن دائماً توقع درجة أو أخرى من التفاوت بين حجم الإيرادات السياحية بالنقد الأجنبي التي تمر عبر الجهاز المصرفي، وبين إجمالي ما ينفقه السائحون بالفعل على الخدمات السياحية في مصر. وبمعنى آخر فإن وجود قدر من التسربات خارج الجهاز المصرفي أمر غير مستبعد حتى في ظل خضوع أسعار الصرف لآليات السوق. فجانب من الإنفاق السياحي بالنقد الأجنبي مثلاً قد يحصل عليه مباشرة بعض مقدمي الخدمات السياحية، خصوصاً تلك التي لا تدخل في نطاق النشاط السياحي الرسمي مثل الشقق المفروشة أو المتاجر الصغيرة. ولا يعد أمر هذه التسربات مثيراً للجدل طالما تظل في حدود ضيقة. ولكن المشكلة هنا أن حجم الفجوة ضخم ويتزايد تزايداً كبيراً خصوصاً منذ النصف الثاني من التسعينات. وإذا كان تقدير الإيرادات السياحية الرسمية صحيحاً، فإن هذا يعني أن ما يتم تداوله خارج الجهاز المصرفي من إيرادات سياحية، أصبح أكبر مما يصل للجهاز المصرفي من هذه الإيرادات، بل بلغت النسبة ٢: ١ لصالح التسربات في عام ٢٠٠/٩٩.

والفجوة شديدة الاتساع والتي لا مثيل لها حتى في ظل أوضاع الرقابة على النقد الأجنبي وانتعاش السوق السوداء في العملة، يمكن إرجاعها إلى أحد الاعتبارات الآتية:

أولاً: على الرغم من تحرير أسعار الصرف والتسهيلات السخية الممنوحة للمستثمرين المصريين والأجانب سواء بالإعفاء الضريبي والجمركي أو بتحويل مستحقات الأجانب للخارج، يبدو أن هناك قدراً كبيراً من الإيرادات السياحية لا يمر عبر الجهاز المصرفي، وفي الغالب يتسرب خارج الاقتصاد الوطني.

ثانياً: هناك من الأدلة ما يشير إلى وجود مغالاة في تقدير الإيرادات السياحية الرسمية. وعلى ذلك فإن جانباً من الإيرادات المقدرة يمكن اعتباره إيرادات وهمية لا تتحقق في الواقع، وهو ما يجعل الفجوة تبدو أكثر اتساعاً من حقيقتها.

ثالثاً: الاعتباران الأول والثاني معاً بمعنى أن جزءً كبيراً من الفجوة قد يرجع لوجود تسربات حقيقية ولكن يظل هناك جزءٌ آخر وهمي ناتج عن المبالغة في تقدير الإيرادات الرسمية. وهذا ما ترجحه الدراسة الحالية.

ومن حيث مغالاة الأسلوب الرسمي في تقدير الإيرادات السياحية، هناك عدد من الأدلة التي عرضت بالتفصيل في دراسة أخرى والتي تشير إلى احتمالات كبيرة أن تكون الإيرادات السياحية مقدرة بأكبر من قيمتها الحقيقية. وفي الواقع فإن استخدام متوسط لأنفاق السائح في الليلة لحساب الإيرادات السياحة، وكون هذه الحسابات تقوم بها وزارة السياحة، قد يغري بانحياز التقديرات في اتجاه الزيادة. ويكفي معرفة أن كل زيادة مقدارها دولار واحد في تقدير متوسط الإنفاق في الليلة يترتب عليها (وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٠)، زيادة قدرها ٣٢ مليون دولار في الإيرادات السياحية الرسمية (١ دولار × ٣٢ مليون ليلة سياحية).

أما التسربات فقد تمر عبر قنوات متعددة يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال:

(أ) التحويلات السياحية التي تتم من خلال الصيارفة قد لا تصل بالكامل إلى البنك المركزي ومن ثم لا تحسب ضمن الإيرادات السياحية.

(ب) تحتفظ شركات السياحة العاملة في مصر بحسابات لها بالخارج، مما يعني أن جانباً من مستحقاتها تجاه المؤسسات الأجنبية قد تودع مباشرة في هذه الحسابات ولا يتم تحويلها للجهاز المصرفي المصري.

(ج) قد تستخدم بعض شركات السياحة المصرية أسلوب المقاصة في التعامل مع الشركات السياحية الأجنبية، أي أنها قد لا تحصل على جانب من مستحقاتها مقابل تولى شركات السياحة الأجنبية تقديم خدمات الرحلات السياحية للمصريين في الخارج.

(د) النظام المالي للشركات متعدية الجنسيات والذي يربط بين المركز والفروع وبين الفروع بعضها البعض يعد شديد التعقيد. ولأن تعاملات النقد الأجنبي بين الفروع العاملة في قطاع السياحة في مصر والمركز أو الفروع الأخرى لا تخضع للرقابة والمتابعة، يصعب رصد بعض تحويلات النقد الأجنبي للخارج التي تتم تحت مسميات مختلفة.

(٥) جانب من الإنفاق السياحي في مصر يمكن أن يتم مباشرة بالنقد الأجنبي لمقدمي الخدمات السياحية ودون المرور على الجهاز المصرفي.

وأخيراً ينبغي ملاحظة أن الإيرادات السياحية الرسمية تقدر على أساس أن كل ما ينفقه السائح يصب في الاقتصاد الوطني، بينما في الواقع يتم الاستحواذ على قدر لا بأس به من الإيرادات بواسطة الأطراف الأجنبية ذات المصلحة في قطاع السياحة في مصر، كما سيتبين من الجزء التالي.

(٧) اعتماد السياحة على العالم الخارجي:

السياحة من اكثر القطاعات تأثراً بتيارات العولمة السائدة حالياً، فالتحرير الاقتصادي السريع، والتحلل من القيود وأشكال الحماية المختلفة، والخصخصة، وعمليات الدمج والاستيلاء والتطورات التكنولوجية المتسارعة، واتفاقية الجات وما تقتضيه من اندماج في الاقتصاد العالمي، كلها ذات تأثيرات عميقة على السياحة. ولهذه التيارات تأثير على قدرة مصر التحكم في قطاعها السياحي، وإدارته على النحو الذي يحقق أقصى عائد اجتماعي، والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من عائدات السياحة. وسوف يتضح ذلك بالنظر إلى علاقة مصر بالشركات متعدية الجنسيات في مجالات السياحة الرئيسية وهي: تنظيم الرحلات الشاملة، النقل الجوي، والإدارة الفندقية. ومن الضروري التأكيد هنا أن من أهم أسباب تزايد اعتماد السياحة المصرية على الخارج، ما تحقق من توسع سريع في الطاقة الإيوائية وفي الخدمات السياحية المكملة، مما يستلزم جلب السياحة الجماعية بمعدلات عالية لشغل الطاقة الآخذة في النمو.

(٧-١) الشركات المنظمة للرحلات الشاملة:

تواكب اعتماد السياحة المصرية على الشركات الأوربية المنظمة للرحلات مع تزايد الأهمية النسبية للسياحة الجماعية في مجمل الحركة السياحية في مصر. وأصبحت منطقتي البحر الأحمر وسيناء تعتمد اعتماداً شبة كلياً عليها. وتحصل هذه الشركات على نسبة لا يستهان بها من قيمة الرحلة. وتزداد هذه النسبة مع زيادة قوة ونفوذ هذه الشركات، وهو الأمر الذي تؤكده تقارير منظمة السياحة العالمية وغيرها من الدراسات. وأيضاً كلما ضعف نفوذ الأطراف المحلية، وهو الأمر كبير الاحتمال في ضوء المعروض الضخم من الطاقة الفندقية.

ومن ناحية أخرى لأن هذه الشركات تتعامل مع الفنادق ومقدمي الخدمات السياحية بشكل مباشر وفردي، مما يتيح لها فرصة أكبر للضغط واستنزاف الفائض. وتؤكد دراسة خبير سياحي مصري أن الشركات الأوربية المنظمة للرحلات الشاملة تلجأ إلى الاتصال المباشر بمقدمي الخدمات السياحية كي تتمكن من الضغط والحصول على أفضل الأسعار. ومن ناحيتها أصبحت شركات السياحة المصرية تقبل الدخول في منافسة سعريه بما يسمح ببيع الخدمات السياحية بأسعار تصل أحياناً إلى مستوى أقل من التكلفة التي يتحملها مقدم الخدمة.

والتقرير السنوي **للاتحاد المصري للغرف السياحية** عرض وجهة النظر التي ترى أن أسعار الخدمات السياحية في مصر متدنية وأقل من دول منافسة نتيجة لسيطرة منظمي الرحلات على سوق السياحة في مصر. وقد أدى ذلك إلى اعتبار مصر منطقة سياحية رخيصة، وضياع جانب من الإيرادات السياحية المحتملة بسبب خفض الأسعار. وعندما يشاع أن منطقة ما تستقبل السياحة منخفضة التكاليف، يصبح من الصعب بعد ذلك رفع الأسعار.

هذا ومن الصعوبة بمكان معرفة نصيب الشركات المنظمة للرحلات في عائد الرحلات التي تنظمها لمصر، ولكن يمكن الاسترشاد بنتائج دراسات لدول أخرى. فقد قُدر مثلاً أن البلدان النامية لا يتبقى لها من قيمة الرحلة إلا ما يتراوح بين ١٥-٤٥%. بينما قدرت دراسات أخرى أنه في حالة استخدام الرحلة للطيران الأجنبي، بينما يتم الاعتماد على الإمكانات المحلية لكافة الخدمات الأخرى، فإن ٤٠-٥٠% من قيمة الرحلة تحصل عليه الدولة المضيفة. أما إذا كان كلاً من الطيران والفندق ملكية أجنبية تنخفض النسبة إلى ٢٢-٢٥% من قيمة الرحلة. وفي حالة أسبانيا التي حققت رواج سياحي كبير، فإنها تحصل على ٤٢% فقط من قيمة الرحلة إذا كانت شركة الطيران غير أسبانية.

وعموماً يمكن القول أن الشركات المنظمة للرحلات تحصل على نسبة غير قليلة من تكلفة الرحلة، ويرتفع نصيبها ارتفاعاً كبيراً في حالة استخدام الطيران الأجنبي.

(٧-٢) النقل الجوي:

كان الاعتقاد السائد أن الخصخصة والتحلل من القيود في مجال الطيران الدولي سيؤدي إلى مزيد من

المنافسة، ولكن العكس تماماً هو ما حدث. فالولايات المتحدة الأمريكية التي قادت هذا الاتجاه، تقلص عدد شركات الطيران العاملة داخلها من ٤٠ شركة إلى ٨ شركات فقط. وعلى المستوى العالمي اتجهت كثير من شركات الطيران الكبرى إلى تكوين تحالفات واندماجات مع أنشطة في نفس المجال من أجل الاستحواذ على نصيب كبير في السوق العالمي. كما اتجهت الكثير من شركات الطيران التي اندمجت إلى التكامل الرأسي فأصبح يتبعها سلاسل فندقية وشركات منظمة للرحلات، حتى تتمكن من التنسيق والتحكم في الخدمة السياحية بمختلف مراحلها. كما سيطرت أيضاً على المعلومات المتعلقة بالسفر والفندقة وكافة الخدمات السياحية في مختلف مناطق العالم من خلال إقامة شبكات ضخمة للمعلومات والحجز بالكمبيوتر.

وفي ظل هذا المناخ العالمي الذي يعتبر النقل الجوي مثله مثل أي نشاط آخر يخضع للتحلل من القيود ولآليات السوق، فإن مفهوم الحفاظ وحماية شركة الطيران الوطنية تراجع كثيراً للوراء. ووفقاً لرؤية منظمة السياحة العالمية فإن شركات الطيران لدول إقليم الشرق الأوسط بما فيها مصر، تعد ذات أهمية عالمية هامشية، ولا تتوفر لها القدرة المالية للاستمرار بشكل مستقل. وبالتأكيد لا تتوفر لها القدرة على المنافسة العالمية في ظل التطورات المذكورة.

ومن ناحية أخرى لأن النمو السياحي يتم بمعدلات عالية وسريعة فإن قدرة الشركة الوطنية على ملاحقة هذا النمو تكون ضعيفة للغاية. والنتيجة إذن أن اتخذت الدولة في مصر مؤخراً قرارات بفتح السماوات والسماح للطيران الأجنبي المنتظم والعارض بالوصول إلى جميع مطارات مصر دون الخصم من حصته (مع مراعاة قواعد الطيران العارض في حالة مطار القاهرة فقط).

ولأن العائد الذي تحصل عليه مصر يتأثر تأثراً كبيراً بمدى استخدام السائحين لشركات الطيران الأجنبية، فمن المتوقع في ظل هذه التطورات أن ينخفض نصيب مصر في الإنفاق السياحي نتيجة لتزايد معدل استخدام السائحين للطيران الأجنبي. هذا ويجب ملاحظة أنه حتى قبل هذه التطورات فإن التقديرات المبنية على نتائج مسح بالعينة أجري بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تكشف عن أن جانباً كبيراً من الإنفاق السياحي على تذاكر الطيران يتم لصالح الشركات الأجنبية. فبينما تحصل الشركة الوطنية على ٢٩% من إنفاق السائحين الذين يأتون لمصر في رحلات فردية، تحصل الشركات الأجنبية على ٧١% من هذا الإنفاق. أما بالنسبة لسائحي الرحلات الشاملة فكما اتضح من قبل من تجارب دول أخرى، فإن نصيب الدولة المضيفة يقل كثيراً في حالة استخدام الطيران الأجنبي مقارنة بنصيبها إذا تم النقل على الشركة الوطنية.

(٧-٣) الفنادق:

الشركات متعدية الجنسيات في مجال الفنادق أو ما يسمى أيضاً بالسلاسل الفندقية، تتدخل في النشاط السياحي للدول المضيفة من خلال أشكال مختلفة أهمها الملكية وعقود الإدارة. ورغم أن الملكية كانت النمط السائد في الماضي، إلا أن أهميتها تراجعت تراجعاً كبيراً خصوصاً في الدول النامية، وأصبحت عقود الإدارة هي الأكثر شيوعاً. والشكل المفضل لمشاركة السلاسل الفندقية في النشاط السياحي في مصر يكون أيضاً من خلال عقود الإدارة. وتدار معظم الفنادق من فئة ٤ ، ٥ نجوم في مصر بواسطة سلاسل فندقية عالمية، أبرمت عقود إدارة مع أصحاب الملكية من عرب ومصريين. ويقدر **اتحاد الغرف السياحية** أن عدد شركات الإدارة الفندقية الأجنبية في مصر بلغت ٣٨ شركة تقوم بإدارة حوالي ١١٥ فندقاً بطاقة إجمالية قدرها ٣٨١٨٥ غرفة من إجمالي ٥٥٩٤٧ غرفة تابعة للاتحاد.

ولا يمكن تجاهل ما تتميز به الشركات الفندقية متعدية الجنسيات من كفاءة فائقة في الإدارة، مستندة في ذلك إلى أنظمة إدارة حديثة، وقواعد معلومات ضخمة، وكوادر وخبراء على درجة عالية من الخبرة والمهارة. ويزيد من كفاءة هذه الشركات تحقيقها لوفورات نتيجة لإدارتها مجموعات متكاملة من الفنادق، وتكاملها الرأسي مع شركات عالمية أخرى في مجال الطيران وتنظيم الرحلات. ومع ذلك فالاعتماد المتزايد على شركات الإدارة الفندقية متعدية الجنسيات يترتب عليه عادة كثافة عالية لرأس المال مصحوبة بتسرب قدر كبير من عائدات السياحة للخارج. فالمؤشرات المستمدة من تجارب بعض الدول النامية تؤكد زيادة حجم التسربات كلما كانت الشركات الفندقية الأجنبية هي المسيطرة على صناعة الفنادق. بل اتضح في بعض الدول أن الإدارة الأجنبية تحول لصالحها أموالاً كثيرة للخارج في حين أن الفندق يحقق خسائر لمالكيه. كما أجريت دراسات لهيكل تكاليف التشغيل لهذه النوعية من الفنادق ووجد أن ٤٠-٥٠% من تكاليف التشغيل يتسرب للخارج من خلال شراء سلع مستوردة وتحويلات الأرباح أو مكافآت الإدارة وغيرها.

وفي مصر اتضح من دراسة أحد العقود النمطية للإدارة الأجنبية أن العقد يتميز دائماً لصالح شركة الإدارة ويفتح لها قنوات متعددة للاستحواذ على نصيب كبير من العائد. ويمنح عقد الإدارة المذكور للشركة الأجنبية حق الحصول على **"رسم أساسي"** يحسب على إجمالي إيرادات الفندق. وتُدفع الرسوم الأساسية بصرف النظر عن تحقيق الفندق ربح أو خسارة، كما تضمن هذه الرسوم للإدارة الحصول على عائد ضخم قبل خصم الضرائب وكافة التكاليف والمصروفات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك تحصل شركة الإدارة على رسم إضافي يسمى **"رسم حوافز"** ويحسب على ربح التشغيل الإجمالي. وقد تبين أن معدلات الرسوم هذه مغالى فيها مقارنة بالأعراف الدولية لحالات مماثلة.

علاوة على ذلك فقد أصبح نمط الإقامة للسلاسل الفندقية يميل بشكل متزايد إلى كثافة عالية لرأس المال وإحلاله محل العمل في وقت يعاني فيه الاقتصاد المصري من معدلات بطالة عالية ومن ندرة في النقد الأجنبي. فيتم مثلاً الحد من خدمة الغرف بتوفير أجهزة وتسهيلات إعداد مشروبات ومأكولات خفيفة بالغرفة. وتنظيف الأحذية يتم آلياً. وفي كثير من الأحيان يتم الاستغناء عن عمال المصاعد باستخدام مصاعد حديثة معتمدة على أنظمة إلكترونية. وتجهيزات المطابخ والمغاسل أصبحت على درجة عالية من الميكنة والتعقيد ولا تتطلب إلا القليل من العمالة. وكلما زادت درجة الميكنة وكثافة رأس المال وانخفض استخدام العمل كلما صاحب ذلك خروج مزيد من النقد الأجنبي.

وتمنح عقود الإدارة من ناحية أخرى الحرية الكاملة للإدارة الأجنبية في التعيين والاستغناء وتحديد مستويات الأجور والمرتبات. ورغبة الإدارة الأجنبية في ضمان كفاءة عالية يجعلها أكثر ميلاً لتعيين الأجانب التابعين للشركة في أهم الوظائف. وتظهر الأدلة المتاحة تزايد الاتجاه نحو استخدام العمالة الأجنبية في قطاع الفنادق في مصر في ظل إدارة السلاسل الفندقية. وتحتل هذه العمالة أهم المناصب وتحظى بأعلى المرتبات. لذلك رغم محدودية عدد الأجانب العاملين بقطاع الفنادق، إلا أن ارتفاع أجورهم وتركزهم في المناصب العليا يضفي عليهم أهمية نسبية أكبر.

(٨) السياحة وميزان المدفوعات:

العائد الاقتصادي للسياحة يتمثل بصفة رئيسية فيما تدره من إيرادات بالنقد الأجنبي، ومن ثم في قدرتها على المساهمة في سد العجز في ميزان المدفوعات. وتقليدياً يتم دراسة هذا الأثر المهم للسياحة ببيان الأهمية النسبية للإيرادات السياحية **الإجمالية** (تمييزاً لها عن الإيرادات الصافية) مقارنة بغيرها من مصادر النقد الأجنبي بالميزان. ولكن مقابل هذه الإيرادات الإجمالية هناك تكاليف بالنقد الأجنبي يتحملها قطاع السياحة. والإيرادات الإجمالية مطروحاً منها التكاليف تعطي العائد أو الإيرادات **الصافية**. ويتم فيما يلي تناول دور السياحة في ميزان المدفوعات وما تحققه من نقد أجنبي أولاً بالأسلوب التقليدي، وثانياً بحساب العائد الصافي.

(٨-١) الأهمية النسبية للإيرادات الإجمالية يتم في جدول رقم (٩) التعرف على تطور أهمية الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية كنسبة من مصادر النقد الأجنبي الأخرى بالميزان وكنسبة من الواردات. ولتفادي التقلبات من سنة لأخرى حُسبت النسب على أساس متوسط حسابي لفترات زمنية لكل خمس سنوات (ما عدا الفترة الأخيرة ٣ سنوات). ويتضح من الجدول أن الأهمية النسبية لإيرادات السياحة في ميزان المدفوعات تزايدت تزايداً ملحوظاً بالقياس إلى مصادر الإيرادات الأخرى، وذلك في حالة كل من الإيرادات الرسمية والمصرفية. فكنسبة من حصيلة الصادرات ارتفعت الإيرادات المصرفية من ٩% في الفترة الأولى إلى نحو ٣٠% في الفترة الأخيرة. كما تزايدت الإيرادات السياحية كنسبة من عائدات البترول، ومن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ورسوم المرور بقناة السويس. أما كنسبة من مدفوعات الواردات فقد حققت الإيرادات السياحية تزايداً بمعدل أقل كثيراً من البنود الأخرى، كما أن النسبة تراجعت في الفترة الأخيرة نتيجة للتوسع الكبير في الواردات.

جدول رقم (٩)
التطور في مصادر النقد الأجنبي الرئيسية وفي الواردات*

(مليون دولار)

الفترة	الإيرادات السياحية المصرفية	حصيلة الصادرات***	مدفوعات الواردات	عائدات البترول	تحويلات المصريين	رسوم المرور في قناة السويس	الإيرادات السياحية الرسمية
٨٦/٨٥-٨٢/٨١	٣٤٢,٠	٣٨١٠,٥	٩٥١٧,٤	٢٥٩٤,٠	٣١٢٩,٤	٩٥٢,٩	-
النسبة**	-	٩,٠	٣,٦	١٣,٢	١٠,٩	٣٥,٩	-
٩١/٩٠-٨٧/٨٦	٨٣٣,٦	٣١٣٤,١	١٠٢١٤,٠	١٤١٩,٥	٣٤٨٩,٢	١٣٧١,٤	-
النسبة**	-	٢٦,٦	٨,٢	٥٨,٧	٢٣,٩	٦٠,٨	-
٩٦/٩٥-٩٢/٩١	١٤٨٩,٥	٤١٠١,٦	١١٦٦٩,٣	٢٠٣٦,٥	٣٢٣٤,٥	١٩٦٤,٩	٢٣٩٨,٣
النسبة**	-	٣٦,٣	١٢,٨	٧٣,١	٤٦,١	٧٥,٨	-
٩٩/٩٨-٩٧/٩٦	١٤٧٤,٨	٤٩٧٢,٩	١٦٤٧٧,٦	١٧٦٨,٦	٣٥٨١,٩	١٧٩٨,٨	٣٢٧٤,٠
النسبة**	-	٢٩,٧	٩,٠	٨٣,٤	٤١,٢	٨٢,٠	-

* حسبت البنود كمتوسطات للفترات المبينة بالجدول.
** الإيرادات السياحية المصرفية كنسبة من مصادر النقد الأجنبي الأخرى.
*** تشمل متحصلات البترول.
المصدر: حسبت المتوسطات والنسب بناء على بيانات سنوية مصدرها البنك المركزي المصري.

وتزايد الأهمية النسبية للسياحة في ميزان المدفوعات يعد نتيجة طبيعية للأولوية الكبيرة التي حظيت بها السياحة في استراتيجية التنمية، والاستثمارات الضخمة التي وجهت لها. ولكن من ناحية أخرى ينبغي التحفظ عند تفسير هذه النتيجة لسببين:

أولاً: لا يجب أن تفسر النتيجة فقط بما طرأ على الإيرادات السياحية من نمو خلال الفترة المذكورة، ولكن أيضاً بالأداء المتواضع للغاية والسالب أحياناً لبنود المتحصلات الأخرى (تقلبات أسعار البترول، والنمو البطئ في تحويلات المصريين بالخارج، وانخفاض رسوم المرور في قناة السويس في الفترة الأخيرة). أما أداء الصادرات المصرية فهو شديد التواضع، وعلى مدى السبعة عشر عاماً المتضمنة بجدول رقم (٨) نمت الصادرات بمعدل سنوي يقل عن ١% في المتوسط.

ثانياً: التزايد الكبير في الأهمية النسبية للإيرادات السياحية بالمقارنة بمتحصلات النقد الأجنبي الأخرى، لا يعني أن السياحة تعد حالياً أهم مصدر للنقد الأجنبي. وبالنظر إلى بيانات الفترة الأخيرة بالجدول يلاحظ أن ترتيب السياحة يختلف وفقاً لنوعية الإيرادات المستخدمة في التقويم. ففي حالة الإيرادات الرسمية تحتل السياحة المرتبة الثالثة بعد حصيلة الصادرات وتحويلات المصريين بالخارج. ولكن باستخدام الإيرادات المصرفية تأتي السياحة في المرتبة الخامسة بعد كافة المصادر الأخرى. وتمثل الإيرادات السياحية الإجمالية في الفترة الأخيرة نحو ٢٠% من قيمة الواردات باستخدام الإيرادات الرسمية، بينما لا تتعدى النسبة ٩% في حالة الإيرادات المصرفية.

(٨-٢) العائد الصافي:

تقويم مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات يجب أن يكون أكثر شمولاً بالأخذ في الاعتبار المنافع أو الإيرادات علاوة على التكاليف أو التسربات. هذا ويمكن التمييز بين نوعين من التسربات:

أولاً: تسربات مشروعة: وهي تلك التي تتم في ظل القوانين والقواعد السائدة، ويتحملها قطاع السياحة عادة من أجل أداء الخدمات السياحية المختلفة. وتتوزع كثرة من هذه التسربات على بنود مختلفة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات. ويمكن التمييز هنا بين فئتين رئيسيتين:

(أ) الواردات التي يتطلبها النشاط السياحي.

(ب) تحويلات الأجور والأرباح ومكافآت الإدارة الأجنبية، ومقابل التراخيص وحقوق الامتياز، وأنصبة شركات الطيران والشركات المنظمة للرحلات، وكلها ترتبط بالتعامل مع العالم الخارجي على النحو الذي نذكر تفصيلاً في الجزء السابق.

ثانياً: تسربات غير مشروعة: وتتم من خلال إجراءات وسبل ملتوية وغير مشروعة من أجل تسريب جانب من عائدات السياحة بالنقد الأجنبي خارج الاقتصاد الوطني. ومن أمثلتها الاحتفاظ بجانب من مستحقات قطاع

السياحة المصري بحسابات خاصة في الخارج، وما يحول من نقد أجنبي من خلال أساليب غير مشروعة بواسطة الشركات متعدية الجنسيات، والنقد الأجنبي الذي تحجبه شركات الصرافة عن البنك المركزي، وغيرها مما ذكر من قبل.

ومن الضروري التأكيد هنا أنه مهما بلغت درجة تقدم الدولة، فإن ممارستها نشاطاً سياحياً لابد أن يترتب عليه قدر معين من التسربات. فلا يمكن تصور أن تفي الدولة بكافة احتياجات السياحة من سلع وخدمات من اقتصادها الوطني. وحتى إذا كان ذلك ممكناً بشكل مباشر فهناك المكون الأجنبي لهذه السلع والخدمات. إذن القضية هنا لا تنصب على وجود تسربات أو عدم وجودها ولكن على حجم هذه التسربات، ومدى التفاوت بين العائد الإجمالي للسياحة والعائد الصافي. ويزداد التفاوت وتكبر التسربات كلما:

- قل ارتباط قطاع السياحة بالاقتصاد الوطني.
- زاد اعتماد السياحة على العالم الخارجي.
- تواجدت قنوات غير مشروعة يتم من خلالها تسريب العائد خارج الاقتصاد الوطني.

وقبل أن نتناول تقدير تسربات النقد الأجنبي للسياحة المصرية في ظل العناصر الثلاثة السابقة، ينبغي التأكيد أولاً على الصعوبات التي تكتنف عملية تقدير التسربات وتتمثل في:

أ – عدم وجود المعلومات الأساسية اللازمة لهذا التقدير. فالبيانات التي تنشر عادة هي تلك الخاصة بالإيرادات الإجمالية، ونادراً ما يتم التعرض لجانب التكاليف أو التسربات.

ب- كما علمنا من قبل قطاع السياحة ليس قطاعاً متجانساً ولكنه مزيج من أنشطة مختلفة. لذلك فإن تقدير التسربات على مستوى القطاع ككل يعني ضرورة تحليل وضع العديد من الأنشطة ذات الصلة بالسياحة.

ج- الأنشطة التي تخدم السائحين تخدم في نفس الوقت السياحة الداخلية والمواطنين المصريين، مما يصعب معه فصل ما يخص السياحة من تسربات.

د- انعدام الشفافية خصوصاً في ظل تنامي دور القطاع الخاص السياحي وصعوبة البوح بأسرار ميزانيته بالنقد الأجنبي وتعاملاته مع العالم الخارجي.

(٨-٣) تقدير العائد الصافي:

بناء على ما سبق فإن تقدير العائد الصافي للسياحة بشكل شامل ودقيق يتطلب جهداً ضخماً ومعلومات وبيانات نادراً ما تتوفر، ومع ذلك فقد تم هذا التقدير لقطاع السياحة في مصر. ويخضع التقدير لعدد من التحفظات تجعله لا يرقى لمستوى الشمول والدقة المتناهية، ولكنه يعد كافياً لتسليط الضوء على قضية محورية لم تتعرض لها الدراسات من قبل وهي مدى التباين بين العائد الصافي والإجمالي في حالة السياحة المصرية. وفيما يلي يتم التمييز بين أشكال التسربات المختلفة وهي: التسربات المرتبطة بالواردات، والتسربات المرتبطة بالاعتماد على العالم الخارجي، والتسربات غير المشروعة.

(٨-٣-١) الواردات:

تتواجد واردات قطاع السياحة بشكل أو آخر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، ولكنها لا تظهر صراحة في بنود تخص قطاع السياحة، بل تتوارى ضمن بنود متعددة للواردات. ويتوقف حجم الواردات اللازمة لقطاع السياحة على عدة عوامل لعل أهمها مدى توفر قدر كاف من السلع والخدمات المنتجة محلياً بالكمية والنوعية الملائمة للنشاط السياحي. وكلما كان الاقتصاد والقطاع الصناعي على وجه التحديد متقدماً، كلما كانت السياحة أكثر اندماجاً في الاقتصاد المحلي وأقل اعتماداً على الواردات. لذلك بينما ينظر للسياحة عادة كقطاع يمكنه تفادي المنافسة في السوق العالمي التي تتعرض لها السلع الصناعية لأن السائحين يستهلكون السلع المنتجة محلياً أثناء زيارتهم للبلد المضيف، إلا أن هذه المقولة غير صحيحة على إطلاقها. فقد يستهلك السائحون بالفعل بعض السلع الزراعية والأولية المنتجة محلياً، ولكن بالنسبة للسلع الصناعية ومستلزمات أداء الخدمة السياحية، فإن ضعف الإنتاج وعجزه عن المنافسة في السوق العالمية، يعني الحاجة لاستيراد السلع التي تتناسب مع أذواق ومستوى جودة تلك التي يستهلكها السائحون في مواطنهم الأصلية.

ولعدم قدرة الدراسة الحصول على معلومات مباشرة عن واردات قطاع السياحة، يصبح الأسلوب الوحيد الذي يمكن من خلاله تقدير الواردات هو تحليل المدخلات والمخرجات. وتتحدد في جدول المدخلات والمخرجات معدلات الاستيراد المباشر لكل قطاع من القطاعات، ويمكن بواسطة الجدول أيضاً حساب الواردات غير

المباشرة، أو المكون الأجنبي للإنتاج الذي يوجه السائحون إنفاقهم المباشر له. ورغم أن جدول المدخلات والمخرجات المستخدم (جدول التخطيط لعام ١٩٩٧/٩٦) يشوبه عيوب ونواحي قصور متعددة، إلا أنه يفي بالغرض طالما ان تطلعاتنا لا ترقى إلى حد الوصول إلى تقدير قاطع وبالغ الدقة للتسربات . (التفاصيل الكاملة لتقدير الواردات باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات، علاوة على تفاصيل تقدير كافة التسربات الأخرى لعام ١٩٩٧/٩٦، مبينة في دراسة أخرى للباحثة (مرجع رقم (١١)). ويلاحظ أن جميع الحسابات أجريت لعام ١٩٩٧/٩٦، لتتناسب مع جدول المدخلات والمخرجات المستخدم).

وقد قدرت الواردات المباشرة وغير المباشرة للسياحة بناء على تحليل المدخلات والمخرجات بما قيمته ٧٤٤ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦. وتمثل هذه الواردات ٢٠% من إجمالي الإيرادات السياحية الرسمية المقدرة لنفس العام.

(٨-٣-٢) التسربات المرتبطة بالعالم الخارجي:

كما اتضح من قبل تعتمد السياحة المصرية في مختلف جوانب النشاط اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي وخصوصاً الشركات متعدية الجنسيات. ولهاذ من المتوقع أن يتسرب جانباً من الإيرادات السياحية في شكل أنصبة الأطراف الأجنبية وتحويلات لصالحها في الخارج. ويتضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات عدة بنود تمثل تحويلات للخارج تقوم بها شركات أجنبية ومصرية، ومن أهم هذه البنود:

- تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر.
- مدفوعات خبراء أجانب.
- أتاوات ومصاريف تراخيص.
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات مصرية.
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات أجنبية عدا شركات البترول.

وضمنياً يحتوي كل من البنود السابقة على مدفوعات تخص قطاع السياحة. ولحساب ما يخص القطاع افترض أن نصيب السياحة في هذه المدفوعات يعادل نصيبها في إجمالي الاستثمار الأجنبي (٢١,٥%). ورغم أن هذا الافتراض تحكمي إلى حد ما، إلا أنه في غياب معلومات عن التوزيع القطاعي لهذه التحويلات، يكون هذا هو البديل الممكن والمتاح. وقد بلغت قيمة التسربات المقدرة بناء على ذلك ٣٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦، وهو نفس العام الذي قدرت له الواردات.

والتسربات المرتبطة بالعلاقة مع العالم الخارجي ليست فقط تلك المتضمنة في بعض البنود المدينة بميزان المدفوعات. فهناك جانب من الإيرادات السياحية يحصل عليه منظمو الرحلات الشاملة وشركات الطيران الأجنبية التي تنقل سائحي الرحلات الشاملة إلى مصر. وهذه المدفوعات تخصم من المنبع أي في مقر هذه الشركات بالخارج، ولا تدخل في حسابات ميزان المدفوعات. وقد قدرت التسربات المرتبطة بهذا العنصر بناء على افتراضات معينة بنحو ٥٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦.

يمكن الخروج إذن بقيمة تقريبية لحجم النقد الأجنبي الذي يتسرب للخارج في إطار علاقة قطاع السياحة في مصر بالعالم الخارجي، وتصل إلى ٩٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧/٩٦. وبمعنى آخر فإن الأطراف الأجنبية المختلفة التي تشارك في النشاط السياحي في مصر تستحوذ تقريباً على ما نسبته ٢٦% من الإيرادات السياحية الإجمالية (الرسمية).

(٨-٣-٣) التسربات غير معلومة المصدر:

التسربات غير معلومة المصدر أو غير المشروعة تنعكس في الفجوة الكبيرة بين الإيرادات المقدرة رسمياً والإيرادات السياحية المصرفية. وأي كان التفسير الصحيح للفجوة الضخمة بين نوعي الإيرادات (تسربات، مغالاة في تقدير الإيرادات الرسمية، أو الاثنين معاً)، فالمحصلة النهائية واحدة، وهي أن قدر من المبالغ المدونة في جانب المتحصلات كإيرادات سياحية لا تقابله إيرادات فعلية. ووفقاً لحسابات ميزان المدفوعات يعد الفارق بين التقديرين تسرباً للخارج يرصد كتدفق رأسمالي للخارج Capital Outflow، أي يعتبر بمثابة نقد أجنبي يخرج من مصر للاستثمار في الخارج بواسطة مصريين!. وَلا يوجد أي مبرر موضوعي لهذا الإجراء سوى عدم وضوح طبيعة هذه التسربات التي تتم من الإنفاق السياحي، وضرورة إيجاد مخرج للفارق الضخم بين الإيرادات السياحية الفعلية بالجهاز المصرفي، وتلك المقدرة رسمياً. وينبغي الملاحظة أن التسربات التي حُسبت من قبل كنصيب منظمي الرحلات الشاملة وشركات الطيران الأجنبية والتي لا تدخل ضمن حسابات ميزان المدفوعات، تعد جزءً من هذه الفجوة. لذلك يتم خصم هذه التسربات (٥٩٥ مليون دولار) من قيمة الفجوة لتحديد التسربات غير معلومة المصدر، والتي

قدرت في عام ١٩٩٧/٩٦ بنحو ١٠٠٩ مليون دولار، أو ما نسبته ٢٨% من الإيرادات الإجمالية (لا يفوتنا ملاحظة أن هذه القيمة لن تفسر كلها بأنها تسربات غير معلومة المصدر، إذا ثبت أن الإيرادات السياحية الرسمية مقدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية)

(٨-٤) إجمالي التسربات وقيمة العائد الصافي:

يتضمن جدول رقم (١٠) أشكال التسربات المختلفة التي أمكن تقديرها كمياً، والعائد الصافي لعام ١٩٩٧/٩٦. وربما أهم ما يمكن الخروج به أن الإيرادات السياحية الإجمالية لا يعول عليها على الإطلاق في تحديد وقع السياحة على ميزان المدفوعات. فالحجم الضخم للتسربات وما تبقى من عائد صاف - رغم ما يشوب التقدير من تحفظات - يعطي دليلاً واضحاً على أن ما يتبقى للاقتصاد الوطني من عائد سياحي صافي لا يمثل سوى ٢٦% من الإيرادات الرسمية. هذا مع العلم أن هذا التقدير لم يتعرض لتسربات النقد الأجنبي المرتبطة بالاستثمار السياحي والتي يتطلب حسابها تقدير المكون الأجنبي لكافة أشكال الاستثمار السياحي، ثم حساب نصيب السنة موضع الاعتبار من هذا المكون. ومن الضروري التنويه أيضاً أن حجم الفجوة بين الإيرادات المقدرة رسمياً وتلك المقدرة مصرفياً قد تزايد كثيراً خلال السنتين الأخيرتين ١٩٩٩/٩٨، ٢٠٠٠/٩٩، بالمقارنة بعام ١٩٩٧/٩٦، مما يعني زيادة حجم التسربات غير معلومة المصدر.

جدول رقم (١٠)

الإيرادات الإجمالية والعائد الصافي للسياحة في مصر ١٩٩٧/٩٦

البيان	القيمة (مليون دولار)
الإيرادلت السياحية الإجمالية ١٩٩٧/٩٦	(+) ٣٦٤٦,٣
تسربات مرتبطة بالاعتماد على العالم الخارجي، منها: ▪ تحويلات أرباح ▪ تراخيص وتحويلات الشركات الأجنبية والمصرية ▪ نصيب الطيران الأجنبي ومنظمو الرحلات	(-) ٩٣٣,٠ (-) ٢٦,٠ (-) ٣١٢,٠ (-) ٥٩٥,٠
تسربات غير معلومة المصدر	(-) ١٠٠٩,٠
واردات مباشرة وغير مباشرة	(-) ٧٤٤,٠
إجمالي التسربات	(-) ٢٦٨٦,٠
العائد الصافي (إيرادات - تسربات)	(+) ٩٦٠,٣

المصدر: محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر: بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠١ (تحت الطبع).

(٩) سياحة المصريين الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات:

هناك بعد آخر مهم عند تحليل علاقة السياحة بميزان المدفوعات في مصر بخلاف قضية التسربات والعائد الصافي. فمقابل الإيرادات السياحية هناك أيضاً مدفوعات سياحية. وكما يأتي السائحون الأجانب لمصر وينفقون أموالاً تعد إيرادات أو منافع، فإن المصريين يذهبون كسائحين إلى دول أخرى وينفقون أموالاً تعد مدفوعات أو تكاليف من وجهة نظر الاقتصاد المصري. وكما لميزان المدفوعات جانب إيرادات وجانب مدفوعات والفارق بينهما يمثل العجز أو الفائض في الميزان، فإن كثير من الدول تعد نفس الشيء بالنسبة للسياحة فيتم تقدير الفائض أو العجز، أي ما يسمى "ميزان السياحة" بناء على تحديد الفارق بين الإيرادات والمدفوعات السياحية. ومع ذلك لا يتبع المسئولون عن السياحة في مصر هذا الأسلوب، بل ينصب كل اهتمامهم على جانب الإيرادات، وهو الأمر الذي يجعل المدفوعات السياحية تقع خارج نطاق السياسات العامة، بل وخارج نطاق الاهتمام تماماً.

ولمعرفة أهمية التأثير السلبي للمدفوعات السياحية على ميزان المدفوعات يتضمن جدول رقم (١٠) بيانات ميزان السياحة لمصر. هذا مع العلم أنه للحصول على قيمة موضوعية للميزان، فإن بيانات الإيرادات والمدفوعات السياحية يجب أن تؤخذ من نفس المصدر لضمان تطابق طريقة الحساب لكلا الجانبين. وفي جدول رقم (١١) تم الاعتماد على تقديرات البنك المركزي للإيرادات والمدفوعات السياحية (عندما يصدر وزير السياحة تصريحاً بشأن ميزان السياحة يستخدم الإيرادات الرسمية (التي تميل للمغالاة) مطروحاً منها المدفوعات المصرفية (التي تميل للتحفظ) فيبدو ميزان السياحة أكبر من حقيقته).

البيان السنة	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الإيرادات المصرفية	١٣٤٣,٠	١٣٢٢,٤	١٦٦٩,٦	١٤٥٧,٥	١٢٩٧,٣
المدفوعـــــات	١١٢٩,٠	١٣٣٥,٢	١٣٣٢,٥	١٣٠٢,٢	١١٠٤,٠
المصرفية	٢١٤	٧٢,٠	٣٣٧,١	١٥٥,٣	١٩٣,٣
الميزان (١-٢)	%١٥,٠	%٥,٤	%٢٠,٠	%١٠,٧	%١٤,٩
(٤) الميزان كنسبة من الإيرادات					

جدول رقم (١١)
تطور ميزان السياحة لمصر (١٩٩٥/٩٤-١٩٩٩/٩٨)
(مليون دولار)

المصدر: البنك المركزى المصرى.

ويلاحظ من الجدول أن المدفوعات السياحية تشكل نسبة مرتفعة من الإيرادات، وأعلى معدل لها يكون في عام ١٩٩٦/٩٥ حيث تكاد تتساوى المدفوعات مع الإيرادات ويبلغ فائض الميزان ٧٢ مليون دولار فقط. وعلى مدى السنوات الخمس المبينة بالجدول رغم ما تحققه السياحة من فائض موجب في الميزان، إلا أن أهمية هذا الفائض ضئيلة وتتراوح بين ٥% - ٢٠% من الإيرادات السياحية. أما أهم بنود المدفوعات السياحية فيضمها الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)
بنود المدفوعات السياحية وأهميتها النسبية (١٩٩٩/٩٨)

البيان	القيمة (مليون دولار)	الأهمية النسبية
مصاريف دراسة الطلبة في الخارج	٢٠,٥	١,٩
مصاريف السياحة والعلاج	٩٢٨,٨	٨٤,٠
نفقات التعليم والبعثات التعليمية بالخارج	٨٤,١	٤,٣
بدل سفر لموظفي الحكومة (تحويلات)	١,٨	٠,٢
رسم الحج لحجاج القرعة	٥٩,٣	٥,٤
بدل سفر موظفي الحكومة (بنكنوت)	١٩,٠	١,٧
بدل سفر للحج والعمرة	صفر	صفر
بدل سفر وتدريب موظفي القطاع الخاص	٢٨,٣	٢,٥
الجملة	١١٠٥,٨	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري

ويتضح من الجدول أن بند مصاريف السياحة والعلاج هو أهم بنود المدفوعات ويستوعب ٨٤% من إجمالي المدفوعات السياحية. بينما البنود الأخرى بما فيها ما يخص الحج ذات أهمية نسبية ضئيلة. ورغم أن المدفوعات السياحية وفقاً لتقديرات البنك المركزي تمثل نسبة عالية من الإيرادات إلا أنه من المعتقد أن تقديرها يميل إلى الانخفاض بسبب تجاوز كثير من المدفوعات التي لا تتم من خلال معاملات رسمية. ومن الأدلة الصارخة على ذلك أن المدفوعات المتعلقة بالحج قيمتها ٥٩٠,٣ مليون دولار فقط وتقتصر على الرسوم التي تدفعها الدولة رسمياً للملكة العربية السعودية لحجاج القرعة، وهي نوعية الحج الذي يتم تحت إشراف الدولة وبأسعار مخفضة. ولأنه من المعروف أن المدفوعات مقابل الحج والعمرة تتجاوز كثيراً تلك المدفوعات المدونة في الميزان والمتعلقة بحجاج القرعة، فقد أجريت محاولة لتقدير قيمة المدفوعات باستخدام بيانات عن عدد الحجاج من الفئات المختلفة وعدد المعتمرين وأسعار رحلات الحج والعمرة لكل فئة(مصدر جميع البيانات والمعلومات بهذا الشأن هو وزارة الداخلية. والتفاصيل الحسابية يمكن الرجوع إلى محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر، بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر، منتدى العالم الثالث القاهرة، تحت الطبع). وقد أسفرت الحسابات عن الآتي لسنة ٢٠٠٠:

ألف دولار

مدفوعات حج القرعة	٤٢٤٦٣,٢
مدفوعات حج السياحة وأنواع أخر	١١٥١٤٧,٠
إجمالي مدفوعات الحج	١٥٧٦١٠,٢
مدفوعات العمرة	١٨٨٦٠٠٠,٠
إجمالي مدفوعات الحج والعمرة	**٢٠٤٣٦٠٠,٠**

وهناك عدد من الملاحظات المهمة بخصوص هذه التقديرات:

أولاً: تقدر مدفوعات الحج والعمرة لعام ٢٠٠٠ بأكثر من ٢,٠ مليار دولار. مع العلم أن هذه المدفوعات قد حسبت دون الأخذ في الاعتبار ما ينفقه المصريون في رحلات الحج والعمرة على الطعام والشراب والانتقالات غير المتضمنة في تكلفة الرحلة. علاوة على الإنفاق على المشتروات الذي يمكن أن يشكل ما يوازي أو يزيد عن قيمة الرحلة ذاتها، بالنظر إلى ميل المصريين المرتفع للتسوق وشراء الهدايا، وإلى استغلال البعض للسفر كوسيلة لتهريب السلع والاتجار فيها.

ثانياً: قيمة المدفوعات المقدرة للحج والعمرة فقط (٢,٠ مليار دولار) توازي نحو ضعف ما يظهر في

ميزان المدفوعات كإجمالي المدفوعات السياحية، أي شاملة علاوة على الحج والعمرة المدفوعات السياحية الأخرى. ويدل ذلك على أن بنود المدفوعات في الميزان أقل كثيراً من قيمتها الفعلية، حتى بفرض أن جزءاً من مدفوعات الحج والعمرة يدخل في ميزان المدفوعات ضمن بند "مصاريف السياحة والعلاج".

ثالثاً: الإنفاق على العمرة يستحوذ على الجانب الأكبر من جملة المدفوعات السياحية للحج والعمرة معاً (٩٢%). فالحج يتم لمرة واحدة في السنة بينما العمرة تؤدي طوال شهور السنة. كما أن المملكة العربية السعودية تحدد عدد الحجاج من كل دولة بنسبة ١% من عدد السكان، كما تحدد زيارة الحج للفرد بمرة واحدة كل خمس سنوات، بينما لا تخضع زيارة العمرة لأية قيود.

رابعاً: إذا أضيف لهذا القدر الضخم من مدفوعات الحج والعمرة، المدفوعات السياحية لأغراض أخرى (السفر للخارج للترفيه، لنشاط الأعمال، لزيارة الأقارب، للعلاج، للتعليم والتدريب وغيرها)، من المتوقع أن ينتج ميزاناً سالباً للسياحة أو يساوي صفرا في أحسن الأحوال. وبمعنى آخر تستنفذ مدفوعات السياحة العكسية على الأقل كل ما يدخل الجهاز المصرفي من إيرادات سياحية.

وهذا الانفتاح الشديد على السياحة في الخارج يجعل من مصر البلد ذات الاقتصاد النامي والموارد المحدودة والتي تسعى لجلب السياحة الدولية من أجل توفير النقد الأجنبي، بلداً يعاني من عجز في ميزانها السياحي. ولخطورة هذا الوضع خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية وأزمة النقد الأجنبي التي يعاني منها الاقتصاد المصري حالياً، قد يكون من المفيد النظر في تجارب بعض الدول الأخرى التي سبقت مصر في هذا المجال.

ففي **كوريا الجنوبية** مثلا لم تكن هناك أية سياحة عكسية قبل عام ١٩٨٣ على الأقل بالمفهوم التقليدي للسياحة بأنها السفر للخارج للترفيه والترويح. ووجهة النظر في ذلك أن النقد الأجنبي كان عزيزاً بحيث يفقد من خلال أي نشاط لا يساهم مباشرة في التنمية الاقتصادية للدولة. لذلك كان السفر للخارج مقصوراً على نشاط الأعمال والدراسة وبعض الأغراض الرسمية. وفي أول يناير عام ١٩٨٣ سمحت الحكومة الكورية للمواطنين ٥٠ سنة فأكثر الحصول على تأشيرة واحدة للسفر للترفيه. ويعد هؤلاء أول مجموعة من السياحة العكسية للكوريين منذ زمن طويل. وهناك قيود أخرى كانت تفرض مثل السماح برحلة واحدة فقط للخارج كل سنة، مع إيداع ما قيمته ٢ مليون عملة كورية (توازي عدة آلاف دولار أمريكي) في أحد البنوك الكورية. وعلى مدى الخمس سنوات التالية تم تخفيض السن المقرر للسفر، والتخفيف من القيود الأخرى بعدما نما الفائض السياحي وتقدم الاقتصاد الكوري بمعدلات عالية.

أما **اليابان** فحتى منتصف الستينات كانت فرص اليابانيين في السفر للخارج مقيدة بسبب التحكم الحكومي في استخدام النقد الأجنبي. ومع الزيادة الكبيرة في قوة الاقتصاد الياباني بدأت الحكومة التخفيف من القيود على السفر، وفتح المجال أمام الأثرياء من مواطنيها للسفر بغرض الترفيه. وفي عام ١٩٦٩ فقط فاق عدد المسافرين بغرض الترفيه عدد المسافرين لغرض أنشطة الأعمال الذين كانوا يمثلون العنصر الأساسي في حركة السياحة العكسية.

وللتأكيد على أهمية تأثير السياحة العكسية على فائض الميزان السياحي، تؤخذ حالة أسبانيا التي تمكنت دائماً من الحفاظ على مستوى منخفض للمدفوعات السياحية كنسبة من الإيرادات، فقد بلغت هذه النسبة ١١% فقط في عام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٩٥ ونتيجة للتحسن الكبير في مستوى المعيشة في أسبانيا ارتفعت النسبة ولكنها لم تتجاوز ١٨%[٣٠]. وقد أصبحت أسبانيا تقع على رأس مجموعة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ذات الفائض السياحي، ليس لأنها تحقق أعلى الإيرادات ولكن لأن مدفوعاتها السياحية محدودة مقارنة بغيرها من دول المجموعة.

ملاحظات ختامية:

يمكن الخروج من العرض السابق لأهم مستجدات وقضايا السياحة المصرية بعدد من الملاحظات الختامية:

أولاً: الأولوية المتقدمة للسياحة وتزايد الموارد الاستثمارية المخصصة لها، تم على حساب قطاعات أساسية أخرى وبالذات الصناعة التي تراجعت أهميتها النسبية. وهذه التطورات لا يجب فصلها عن التحولات الاقتصادية والسياسية في مصر عموماً. فطبيعة التحولات التي تمت على مدى عقدين تقريباً خلقت مناخاً مناسباً لنمو السياحة وتزايد أهميتها، واتساق مصالح كل من الدولة والقطاع الخاص وقطاع السياحة العالمي فيما يتعلق بتطويرها. ولا يفوتنا هنا التأكيد على أن تراجع أهمية قطاع الصناعة وضعف قدراته التنافسية في السوق العالمي، لا يتحمل تكلفته قطاع الصناعة فقط، بل أيضاً تكون له انعكاساته السلبية على قطاع السياحة لحاجته إلى

مزيد من الاعتماد على الواردات كلما ضعف إنتاج الصناعة المحلية.

ثانياً: حققت السياحة المصرية انتعاشاً ملحوظاً على جانب الطلب خلال فترة الدراسة، إذا قيس الانتعاش بمعيار عدد السائحين والإيرادات السياحية الإجمالية. فقد تحقق نمواً ملحوظاً في كلا المتغيرين على الرغم من خضوع الطلب والإيرادات لتقلبات مستمرة منذ منتصف الثمانينات بسبب أحداث العنف والاضطرابات السياسية. ولأن معدل نمو الطلب السياحي لمصر كان أعلى كثيراً من معدل نمو الطلب العالمي، زاد نصيب مصر من السياحة العالمية تزايداً ملحوظاً.

ثالثاً: استجابة العرض السياحي للتغيرات الاقتصادية والسياسية، ولحوافز الاستثمار السخية، ولوفرة التمويل المصرفي، وللأراضي الشاسعة الصالحة للتطوير في أجمل المواقع الساحلية وبأبخس الأثمان، كانت استجابة كبيرة وسريعة. ونمت الطاقة الفندقية بمعدل مرتفع فاق النمو في عدد الليالي السياحية. وتم تطوير مناطق سياحية جديدة على ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء، وأصبحت هاتين المنطقتين مركزاً لأنماط جديدة للإقامة (قرى سياحية). كما جذبت الجانب الأكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية الموجهة للقطاع، وخلقت طلباً سياحياً جديداً لم يكن شائعاً من قبل بالنسبة للسياحة الدولية في مصر، وهو السياحة الشاطئية. ولكن هذا التوسع اقترن بإقامة منشآت فندقية شديدة البذخ وذات كثافة رأسمالية عالية. وتطلب الاعتماد على السياحة الجماعية منخفضة الإنفاق، وتسليم أمر تنظيمها والتحكم فيها للشركات المنظمة للرحلات ولشركات الطيران الأجنبية. بالإضافة إلى أن المناطق السياحية الساحلية تستعين بشركات الإدارة الفندقية الأجنبية بمعدل أكبر كثيراً من المناطق السياحية التقليدية.

رابعاً: لوحظ أيضاً الدور المتزايد الذي تمارسه إسرائيل في سوق السياحة المصرية فمن ناحية أصبح السائحون الإسرائيليون يمثلون وزناً ملموساً في مجمل الحركة السياحية الوافدة لمصر، وصارت إسرائيل من أهم الدول التي تصدر السائحين لمصر. وعلى الجانب الآخر تلعب إسرائيل دوراً أخطر في تنظيم الرحلات السياحية - التي تضم جنسيات مختلفة - إلى مصر. وفي ظل التوسع في العرض السياحي في سيناء عموماً وفي طابا خصوصاً، والنمو بمعدلات أسرع المتوقع لهذه المنطقة مستقبلاً، وفي ظل سيادة القطاع الخاص للنشاط السياحي في مصر، يُخشى أن يؤدي دافع الربح للاستسلام لهذا الدور وتزايد خطورته، طالما سيترتب عليه منافع قصيرة الأجل للمستثمرين.

خامساً: هناك قصور إحصائي واضح في أساليب تقدير الإيرادات السياحية، تدل عليه الفجوة الضخمة بين الإيرادات المقدرة مصرفياً وتلك المقدرة رسمياً. وينعكس هذا القصور بدوره على حسابات ميزان المدفوعات. ومهما قيل بشأن قصور تقديرات الإيرادات المصرفية، تظل هي الإيرادات التي تتحقق بالفعل للجهاز المصرفي، والتي تخضع لتوجهات وتأثير السياسات العامة للدولة. ولا يمكن في ظل أزمة الاقتصاد الوطني، وشح النقد الأجنبي التفريط في قدر ضخم من عائدات السياحة (بلغ ثلثي الإيرادات المقدرة رسمياً) بتسربه عبر قنوات غير مشروعة خارج الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني. فكيف يمكن إذن أن تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية أو استقرار سعر الصرف في ظل هذا الخلل الخطير؟

سادساً: توجد ضرورة لتدقيق قياس الإيرادات السياحية الرسمية. فالاحتمال الذي طرحته هذه الدراسة وهو الميل للمغالاة في قيمة الإيرادات التي تحققها السياحة، يترتب عليه اتساع حجم الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية عن حقيقتها، ومن ثم صعوبة تحديد قيمة التسربات الفعلية. ويمكن نقل مهمة تقدير هذه الإيرادات من وزارة السياحة إلى جهة محايدة مثل البنك المركزي. مع مراعاة تدقيق أساليب القياس حتى يمكن حصر كافة جوانب الإنفاق السياحي. ويجب في نفس الوقت تتبع مصادر التسربات والكشف عن آلياتها وقنواتها، كخطوة أساسية نحو تحجيمها.

سابعاً: أي حديث عن مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات استناداً إلى الإيرادات الإجمالية للسياحة لا تكون له مصداقية، طالما أن ممارسة النشاط السياحي تتطلب تكاليف باهظة بالنقد الأجنبي. فالعائد الصافي وليس العائد الإجمالي هو الأهم والأكثر دلالة في هذه الحالة. وتظهر الحسابات التي أمكن إجراؤها في ظل ما هو متاح من بيانات، أن العائد الصافي للسياحة المصرية لا تتعدى نسبته ٢٦% من الإيرادات الإجمالية المقدرة رسمياً. وبينما ينصب اهتمام السياسات السياحية دائماً على هدف زيادة عدد السائحين، فإن ما يحدث على الجانب الآخر أو ما يخص التكاليف لا يحصل على حقه من الاهتمام. مع العلم أن الحد من التكاليف بالنقد الأجنبي (أو التسربات المشروعة وغير المشروعة)، يعد وسيلة مهمة وربما أكثر فعالية لتعظيم العائد الصافي، رغم ما يكتنفها من صعوبات وما تتطلبه من مجهودات. فزيادة

عائد السياحة للاقتصاد الوطني لا يتحقق فقط بالنمو المرتفع في عدد السائحين، بل أيضاً بالحد من واردات السياحة، وبتعزيز وتنمية القدرات المحلية في مجال الإدارة السياحية والتفاوض مع الشركات متعدية الجنسيات. والاعتماد الكثيف على هذه الشركات وضعف الأطراف المحلية في مواجهتها، قد يحقق مكاسب قصيرة الأجل للمستثمرين، ولكن على المدى الطويل تظهر تأثيراته السلبية في شكل اعتياد الاعتماد على الخارج، والعجز عن تطوير الجهود والقدرات الوطنية.

ثامناً: اتضح من الدراسة أن المدفوعات مقابل السياحة العكسية أو سياحة المصريين الخارجية ليست بالقدر الهين، بل أنها تستنزف الجانب الأكبر من الإيرادات المصرفية التي تحققها السياحة الوافدة. ويعني ذلك أن ما يترتب من نقد أجنبي عن نشاط السياحة بشقيه (السياحة الوافدة والعكسية)، لا يتجاوز عدة ملايين من الدولارات (وليس المليارات التي يروج لها دائماً بوساطة المسئولين عن السياحة). علاوة على ذلك فهذا الفائض المحدود قد لا يتحقق بالفعل، أو قد يصبح عجزاً، إذ أعيد تقدير المدفوعات السياحية على أسس سليمة. فقد اتضح بأدلة قوية أن بنود المدفوعات السياحية خصوصاً ما يتعلق بمدفوعات زيارة العمرة، تفوق في الواقع كافة المدفوعات السياحية المبينة في ميزان المدفوعات.

ويدعو ذلك إلى ضرورة الاهتمام بجانب المدفوعات السياحية لأنها الوجه الآخر للإيرادات، أو نزيف النقد الأجنبي الذي يمكن أن يمحي أي أثر إيجابي للسياحة الوافدة. وهنا تبدو أهمية وضع معايير وضوابط للحد من هذه المدفوعات عموماً، وتلك المتعلقة بزيارة العمرة على وجه الخصوص، والتي تتكاثر في مصر سنة بعد الأخرى وبمعدلات مرتفعة رغم أنها لا تعد فرضاً على المسلمين. وقد اتضح من تجارب دول أخرى أكثر تقدماً أنها اتخذت سياسات مختلفة وصارمة من أجل التحكم في حجم السياحة العكسية ومدفوعاتها خلال مراحل التنمية الأولى حيث يكون الاقتصاد في أمس الحاجة للنقد الأجنبي.

| | |

◆ القسم الخامس ◆

صناعة السينما فى مصر .. بين الوضع الراهن

ودور الدولة والقطاع الخاص وضرورات التطوير

الفيلم هو محور صناعة السينما سواء في مصر أو في أي بلد آخر ، وهو كما قال " بيلا بالاش" ، الفن الوحيد الذى نعرف تاريخ ميلاده بعكس باقى الفنون الأخرى.. التى نخمن عادة لماذا وكيف ظهرت أو لماذا وكيف اتخذت هذا المسار ..الخ. وفن السينما بهذا الشكل هو فن ما كان من الممكن أن يولد إلا في كنف الحضارة الصناعية وفى مرحلة محددة من تطورها التكنولوجي.

وبظهور هذا الفن ظهرت وسيلة جديدة أو شكل جديد من اشكال التعبير الفنى "الجماهيرى" وهى وسيلة تعبير تكمن فتنتها وقوتها فى كونها تجمع كما يقول "هربرت مارشال" بين الماضى والحاضر والمستقبل، المكان والزمان ، الألوان والأصوات ، الفكر والمادة ممزوجة كلها فى "وحدة واحدة" حتى صار كل فن يسعى جاهدا لكى يصل الى شكل السينما الناطق الملون المجسم على حد قول المخرج الروسى ايزنشتين.

والفيلم كما يقول "أرنولد هاوزر" أول محاولة منذ بداية حضارتنا الحديثة، ذات النزعة الفردية، فى سبيل إنتاج فن للجمهور العام. والفيلم الكبير ينبغى أن يسهم رواد السينما فى تمويله كى يغطى رأس المال المستثمر به. وهذه الحقيقة هى التى تحدد تأثير الجماهير الشعبية فى إنتاج الفن، فمنذ أن ظهرت الجماهير بوصفهم مستهلكين، وأصبحوا يدفعون الثمن الكامل لمتعتهم، عندئذ فقط أصبحت الشروط التى يدفعون بها قروشهم عاملا حاسما فى تاريخ الفن ، ويؤكد هاوزر أن هناك على الدوام عنصر من التوتر بين مستوى الفن وشعبيته. فالنجاح عند الجماهير العريضة منفصل تماما عن المعايير المتعلقة بالمستوى فهى لا تستجيب لما هو جيد أو ردئ فنيا ، بل للانطباعات التى تشعرها بالاطمئنان أو الانزعاج فى مجال حياتها الخاصة (ارنولد هاوزر الفن والمجتمع عبر التاريخ جـ٢ ، ص٤٩٦ :٤٩٧ ترجمة فؤاد زكريا).

أن هذه العلاقة بين مستوى الفن وشعبيته جعلت تأثير فن السينما على الجمهور أقوى بكثير من تأثير أى فن أخر وهى حقيقة بقدر ما تسعد السينمائيين، تثير الخوف لدى البعض خاصة عندما يساء توظيفها لأنها – أى السينما – أداة هامة فى التثقيف والتوجيه وتغير التوجهات والمعايير ومنظومات القيم والعادات والأفكار وأساليب الحياة ..الخ أكثر من أية أداة فنية أخرى، لأنها وبحق أكثر الفنون إحداثا لحالة التوحد – بالمعنى النفسى- من أية فنون أخرى، وهى بهذا المعنى تعتبر ، في المجال الثقافي، أقوى وأخطر اختراع فى تاريخ الإنسانية بعد اختراع آلة الطباعة التى مهدت الطريق وبحق للعولمة الثقافية.

وللسينما كوسيلة تعبير "مدى تعبيرى غير اعتيادى فهى تشترك مع الفنون التشكيلية فى حقيقة كونها تكوينا مرئيا يسقط على سطح ذي بعدين، وتشترك مع الرقص فى قدرتها على معالجة الحركة المنسقة. ومع المسرح فى قدرتها على خلق كثافة درامية للأحداث، ومع الموسيقى فى قدرتها على التأليف فى إطار الإيقاع والجمل الزمانية، كما يمكن تواجد الأغنية والآلة الموسيقية، ومع الشعر فى قدرتها على وضع الصور الى جانب بعضها. ومع الأدب فى قدرتها على الإحاطة بالتجريد المعروف فى اللغة فقط عن طريق الشريط الصوتى".

وإزدهار السينما كصناعة وفن مرتبط بعوامل كثيرة بعضها اقتصادى وتكنولوجي وبعضها سياسى واجتماعى وثقافى وحضارى وكلها فيما نعتقد متشابكة ومترابطة تؤثر سلبا وإيجابا فى صناعة السينما، بمعنى أن إنتاج الأفلام لا يتحكم فيه فقط العامل الاقتصادى، أى تكلفة الإنتاج ، أو العامل التكنولوجي ولكن الذوق العام وتحضر المجتمع والمناخ السياسى العام ومدى شيوع قيم الحرية والديمقراطية وترسخها فى المجتمع فعلا وليس قولا والعامل الأيديولوجي ، بمعنى القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والثقافة والمفاهيم السائدة التى يخضع لها أو يتبناها المجتمع، والتى كثيرا – خاصة فى صورتها المحافظة – ما تقف حجر عثرة يحول دون ظهور أفكار جديدة وجريئة وغير مسبوقة أو مألوفة تدعو الى تحرير العقل من القوالب الجامدة والنمطية وتتناول بحرية العيوب الاجتماعية وتتعرض بالنقد للقيم المحافظة السلبية التى تلعب دورا كبير فى الحد من حرية الإبداع أو جدية التناول للقضايا الاجتماعية والسياسية.

وإذا كنا نؤكد على تشابك وتقاطع فن السينما كوسيلة تعبير مع العديد من الفنون الأخرى والعديد من العومل التى تتحكم فى نموه وإزدهاره ، فإن هذا التشابك ينطبق على صناعة السينما كقطاع اقتصادى. فصناعة السينما ذات مدى اقتصادى واسع تتشابك فيه معظم آليات العملية الاقتصادية وكذلك جوانبها الرئيسية والفرعية من تصدير واستيراد الى جمارك وضرائب ومن سلع وخدمات الى التكنولوجيا والمعلومات . وربما لا تترك أى آلية اقتصادية دون ان تسير وفقها هذه الصناعة .

هذا التشابك الحاد فى التفاصيل يجعل الفهم الاقتصادى بشقيه الصناعى والتجارى ، للسينما مسألة شديدة الصعوبة تصل احيانا الى درجة الغموض وإذا اضفنا الى هذا التشابك جماليات الفن التى تبحث عنها السينما فى منتوجها الاخير " الفيلم " وفى كل عناصره .. سيبدو الامر اننا نقترب من مهمة شبه مستحيلة .. خاصة واننا نؤمن باستحالة ترجمة الحالة الفنية للصانع (الفنان – المشارك) والحالة المزاجية " الذوقية " للمتلقى (المشاهد – المستهلك) الى وقائع اقتصادية او معادلات رياضية .. نستطيع من خلالها الوقوف على بر الحقيقة الاقتصادية لذا كان من الضرورى السعى نحو ضرورة فك الارتباط بين الفن والاقتصاد ، فك مؤقت ، لمحاولة فهم امور هذه الصناعة بمعايير اقتصادية علمية .. سنفعل ذلك رغم ادراكنا الكامل اننا نبحث فى قطاع اقتصادى عنوانه الاكبر " الفن " .. ويؤرخ بمدى روعته الفنيه ، ويحتل مكانته فى التاريخ الثقافى والحضارى بدرجة انجازه الفنى وانحيازه الجمالى ، بل وربما تتحدد هوامش ربحه فى بعض الاحيان بمعيار جودته الفنية .. ولكنه ليس شرط ملزم .. فاحيانا يكون الإنحياز الفنى والروعة الجمالية التقدمية سببا مباشرا فى خسارة مشروع اقتصادى سينمائى " فيلم " .

فى ذات الاطار ، نود ان نشير الى ان هذه الصناعة الحيوية منذ نشأتها فى مصر .. إرتكزت على "العاطفة "، عاطفة الصناع تجاه ما يصنعوه .. وربما نجحت الكثير من المشروعات السينمائية اقتصاديا.. لا لسبب سوى العاطفة القوية للصناع .. وغير خاف على أحد أن البداية المنظمة لهذا القطاع الاقتصادى الهام " السينما " تمت على أساس " عاطفة " الاقتصادى الكبير / طلعت حرب، تجاه السينما .. وكانت هذه العاطفة هى المنقذ الوحيد للسينما فى أشد أزماتها ، وفى أكثر حالاتها سوءا حين التف منتجون وممثلون ومؤلفون ومصورون وعمال حول مشروعات لا يربحون منها سوى أن مشروع "الفيلم" أصبح حقيقة، وأن القاعات أظلمت والشريط المصور انطلق وتعالى صوت تصفيق الجماهير إعجابا بالشريط المصور. ورغم ما نوليه نحن لدور العاطفة وأهميتها فى هذه الصناعة ، الا اننا لا نستطيع ان نضبط مقدارها، أو نقيس مردودها الاقتصادى على صناعة السينما . مع تأكيدنا أنها – أى العاطفة – إذا كانت تنطبق على الرواد الأوائل عادة فإنها لا تنسحب على الأواخر دائما.

ونحن عندما نستثنى " الفن " و " العاطفة " رغم أهميتهما نكون قد وصلنا الى نقطة نستطيع منها ان نبحث وندرس اقتصاديات صناعة السينما من دون قيود صعبة الترجمة اقتصاديا .. ونكون قد اخترنا ما نريد بحثه ودراسته .. لذا نحن من البداية نقول اننا لا نتحدث عن الواقع المتكامل .. ولكننا نتحدث عن الواقع المختار دون ان يخل هذا الاختيار بالمعايير الاقتصادية الاساسية .. وربما تسمح لنا هذه الصناعة بذلك ، فوفقا لما قاله فلاديمير نيلسن " ليست الصورة الفوتوغرافية ابدا انعكاسا كليا ومتكاملا للواقع : الصورة الفوتوغرافية تمثل فقط هذا الاختيار او ذاك من مجموعة الصفات الفيزيائية للشئ المصور".

أى اننا نرجح ، انه من الممكن ان يكون الواقع المختار هو الواقع المتكامل فى مثل هذه النوعية من الاقتصاديات ، واقرب مثال على ذلك ، اننا سننحى جانبا (اقتصاد النجم) ولن نتتبعه ولن نختاره ، بل سنحيده .. ومع ذلك يظل " النجم " باقتصادياته داخل منظومة انتاج الفيلم وتكاليف الصناعة.

أولا : خصوصية الصناعة وصعوبة التمويل

ومن المهم ، ايضا ، ان نشير الى ان هذه الصناعة صاحبة خصوصية متفردة ، ربما تكون ما زالت ثابتة على آلياتها ، ومشكلاتها الاقتصادية خلال أعوامها التى تجاوزت المائة .. وهذا ما توصل اليه واحد من كبار المشرفين على صناعة السينما فى العالم وهو " ديفيد باتمان " الذى تولى امر اكثر من ستوديو سينمائى كبير ومن بينها " كولومبيا بيكتشر "Colombia Picture والذى مكث مديرا له لمدة ١٣ شهرا (من سبتمبر ١٩٨٦ الى اكتوبر ١٩٨٧) وخلص من هذه التجربة ان البنوك فى الولايات المتحدة الامريكية كانت ترفض فى بدايات " هوليود " تمويل صناعة الافلام باعتبارها مشروعات ذات مخاطرة كبرى ، يمكن ان تظل اصولها صفرا رغم ما ينفق عليها . وأضاف ان هذه المخاطرة الكبرى التى تلتصق بصناعة السينما جعلت البنوك فى موقف ثابت رافض لتمويل الافلام الا بضمان "هيئة ضمان تكملة الافلام" والتى تضمن شركات الانتاج السينمائى فى تكملة تصوير الفيلم .. وفى هذا السياق، شرح " باتمان " تجربته مع فيلم " مالكوم اكس " للمخرج " سبايك لى " والذى أراد تصويره فى مصر .. وتم رفض تمويل الفيلم فى البداية بسبب ما أسموه انتشار الارهاب " الامر الذى يعوق عمليات التصوير .. الا أن باتمان نجح فى النهاية فى الحصول على التمويل اللازم".

وربما لهذا السبب ترفض المؤسسات المالية فى مصر، تمويل الافلام وحتى عندما وافق بنك من البنوك على تمويل صناعة فيلم لأحد المخرجين الحاليين من جيل الوسط، لم يكن القرض بضمان الفيلم، وإنما بضمان عقارات يملكها المخرج .. أى أنه كان قرضا عقاريا لا علاقه له بالسينما، وتكرر هذا الامر عام ٢٠٠٠ مع أحد كبار النجوم حينما اقدم على إنتاج فيلم عن رئيس مصري راحل .

اذا فالازمة فى هذه الصناعة ما زالت تسير على نفس الساقين ساق المخاطرة الكبرى وساق صعوبة التمويل .. واذا أضفنا اليهما ان الارقام لها وقع خاص فى صناعة السينما .. وعلى صياغة ريتشارد داير ماكان " ان فتح الباب أو ظهور يد او عين يمكن ان يحدث ذروة شبيهة فى اثارتها بتصادم القطارات .. على الشاشة " .. وهذا ما يحدث بالضبط فى هذه الصناعة .. فالارقام تتجاوز حقيقتها .. ويكون تحقيق ربح لفيلم ما .. حافزا للسينما للقيام بثورة تسير على درب الفيلم الناجح صاحب الربح البسيط .. مقارنة بارباح المشروعات الاخرى .. وهذا ما حدث فى عام ١٩٢٨ " حينما حققت شركة وارنر ربحا يصل الى ٥٦ مليون دولار من توزيعها لفيلم " مغنى الجاز " اول فيلم امريكى ناطق .. وهو الامر الذى ادى الى زيادة المنافسة واتجاه راس المال الى صناعة السينما كمشروع تجارى ناجح ".

ثانيا: هل هناك أزمة في صناعة السينما في مصر؟

بالرغم من أن وجود أزمة في صناعة السينما وفي دورها ضمن الاقتصاد المصري، إلا أن هناك تجاهل لدراسة الأزمة من جانبها الاقتصادي، حيث أن أبناء الصناعة لا يعترفون بمشاكلها الاقتصادية، وطول الوقت يبحثون فى ازمات فنية، مثل ازمة النجوم، او السيناريوهات، ورغم اهمية ذلك، إلا أن هناك مشاكل اقتصادية تتعلق بالتحديث التكنولوجي ودوره المحتمل في توسيع نطاق المستهلكين لمنتجات هذه الصناعة، أي الأفلام، سواء في الداخل أو الخارج، ومشاكل تتعلق أيضا بالتمويل سواء لإنتاج الأفلام أو لإقامة دور العرض أو لتطوير آلات التصوير ومعامل التحميض أو لاستيرادها، وهناك مشاكل أيضا تتعلق بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في هذه الصناعة من خلال كل نقاط التماس بين الطرفين. لكن الملاحظ أن أبناء هذه الصناعة لم يركزوا بدرجة كافية على الجانب الاقتصادي لها.وهو أمر مبني فى معظم الحالات على ان السينما (ترفيه) ولا ينبغي النظر لها كقطاع اقتصادي مهم يمكن لمصر من خلاله، أن تحقق طفرة في صادرات الخدمات الثقافية في ظل وجود السوق العربي الكبير الذي تتمتع فيه السينما المصرية بميزات نسبية بسبب اللغة المشتركة بين مصر وباقي البلدان العربية. ونسى الجميع ان هذه الصناعة كانت تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد المصري. ويحلو للبعض أن يتذكر أن صادرات مصر من الخدمات الثقافية السينمائية كانت تأتي خلف صادرات مصر من القطن قبل عام ١٩٥٢، لكن ذلك كان مرتبطا بأن مصر لم يكن لديها ما تصدره سوى القطن بالأساس، أي أن السينما لم تكن في تنافس مع قطاعات أخرى، وكانت صادراتها حتى في أزهى عصورها محدودة في قيمتها المطلقة وفي نسبتها لإجمالي الصادرات المصرية.

١ - واقع سين:

ربما لم تشهد صناعة السينما فى مصر انتعاشة منذ سنوات طويلة مثلما شهدته هذه الشهور الثمانية العشرة (فى الفترة من بداية عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف ٢٠٠١).. هذه الانتعاشة تمت على مختلف اصعدة الصناعة (انتاج، توزيع، ستديوهات، معامل، دور العرض) فى خطوات غير مسبوقة، وهو الامر الذى دفع الكثيرين من المهتمين بالشأن السينمائى الى الاشارة بتحسن الحال والرضاء عن الواقع.. وهو فى حقيقة الامر " تحسن " مقارنة بسنوات سابقة قريبة، ورضاء نسبة الى غضب وحسرة سنوات تسبقها .. ولكنْ اذا حللنا الواقع السينمائى بما يجب ان يكون عليه، فاننا نقول إننا انتقلنا من " الأسوأ " الى " السئ " لذا يصبح التحسن " نسبى " والرضاء " وهمى " إذا قنعنا بالوضع الراهن لهذه الصناعة.

وقد بلغ عدد الافلام المنتجة فى مصر عام ٢٠٠٠، ٢٩ (فيلما) اخرجتها المعامل المصرية والاجنبية لأسم شركات مصرية، واعتمدنا فى عدد الافلام المنتجة على " كتالوج المهرجان القومى للسينما المصرية " الذى يصدره صندوق التنمية الثقافية، حيث يعتمد الصندوق على شهادات المعامل بتاريخ الانتاج للمشاركة فى مسابقة المهرجان القومى للسينما فى مصر.

واذا اردنا ان نفهم ماذا حدث فى السنوات الاخيرة علينا العودة الى بداية الانهيار فى عدد الافلام المنتجة وهو ما حدث فى عام ١٩٧٩ حيث بلغ عدد الافلام المنتجة فى هذا العام ٢٩ فيلما بعد ما كان العام الذى سبقه ١٩٧٨ قد شهد انتاج ٥١ فيلما .. والجدول التالى يوضح عدد الافلام المنتجة والايرادات التقديرية لها خلال الاعوام الخمسة التى سبقت الانهيار :

السنة	عدد الافلام المنتجة	التكلفة التقديرية	الايرادات التقديرية بالمليون جنيه			قيمة الفائض او العجز	نسبة العائد او الخسارة
			محلى	خارجي	الجملة		
٧٤	٤٢	٢,٢	٠,٨٤	١,٤٧	٢,٣١	٠,١١	٥ %
٧٥	٥٢	٣,١٢	١,٣٥	٢,٠٨	٣,٣٨	٠,٢٨	٨,٩ %
٧٦	٤٩	٣,٤٣	١,٤٧	٢,٢٠٥	٣,٦٧	٠,٢٤	٧ %
٧٧	٥١	٣,٨	١,٣٥	٢,٥٥	٤,٠٨	٠,٢٨	٧,٣ %
٧٨	٥١	٤,٠٨	١,٧٨	١,٧٨٥	٣,٥٧	٠,٥١	١٢,٥ %

المصدر : المجالس القومية المتخصصة – تقارير الثقافة والفنون والآداب " السينما فى مصر واقعها ومستقبلها ٧٩ / ٨٠ "

ويتضح من الجدول ان السبب الرئيسى فى الانهيار هو السوق العربية، التى ابتعدت عن الفيلم المصرى. وفى هذه المرحلة لم يكن الابتعاد لأسباب فنية او تكنولوجية بل لسبب سياسى واضح هو زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وما تلاها من اخفاض فى عام ١٩٧٨ للعائد الخارجي ثم عقد اتفاقية التسوية السياسية للصراع بين حكومتي مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩، والتى قامت الدول العربية بعدها بتفعيل مقاطعة مصر، وهو ما أثر سلبيا وبشدة على صناعة ومكانة الفيلم المصري في الأسواق العربية. ورغم ذلك استمر الفيلم المصرى فى تفوقه مقارنة بالدول العربية وقد احتلت مصر مكانة لابأس بها فى جدول الانتاج العالمى .. وكان ترتيبها فى المركز العاشر .. وفقا لترتيب الاتحاد الدولى للمنتجين من خلال تقييم الانتاج خلال ٢٠ عاما (٦٩-١٩٨٩).

والملاحظة الاهم فى صناعة السينما المصرية خلال العام ٢٠٠٠ وقبل دخول الشركة العربية للانتاج والتوزيع ككيان كبير فى الانتاج .. أن اكبر شركة قد انتجت ثلاثة افلام وهى شركة شعاع وشركتين اخريين قدمت كل منهما فيلمين وبقية الشركات لم تستطع ان تنتج اكثر من فيلم واحد فقط بما فيها شركات كانت قادرة فى الماضى على انتاج اكثر من ٢٠ فيلما فى العام الواحد!!

والجدول التالى يوضح حصص انتاج الشركات من الانتاج الكلى للسينما المصرية عام ١٩٩٢ .. والتى بلغ الانتاج سنتها ٦٦ فيلما :

الشركة	عدد الافلام	النسبة
الاهرام	١٨	٢٧,٢ %
سفنكس	٦	٩,١ %
لورد	٥	٧,٥ %
شامل	٣	٤,٥ %
٥ شركات(كل شركة)	٢	٣ %
٢٤ شركة (كل شركة)	١	١,٥ %

واذا عدنا للوراء قليلا سنجد ان افضل سنوات السينما المصرية فى الانتاج كان عام ١٩٨٦ والذى بلغ عدد الافلام المنتجه فيه ٩٦ فيلما .. وفيما يلى جدول يوضح عدد الافلام المنتجة خلال عشرة أعوام من١٩٨٣ الى ١٩٩٢ :

السنة	عدد الافلام
١٩٨٣	٥١
١٩٨٤	٦٣
١٩٨٥	٧٦
١٩٨٦	٩٦
١٩٨٧	٧٠
١٩٨٨	٨٢
١٩٨٩	٩١
١٩٩٠	٧٧
١٩٩١	٥٦
١٩٩٢	٦٦

٢ - تكاليف انتاج فيلم :

تبلغ تكاليف انتاج الفيلم السينمائى المتوسط، حاليا، حوالى ثلاثة ملايين جنيه (كما هو موضح فى الجدول والرسم البيانى) ويلاحظ منها :

أ - ان الاجور تستحوذ على ٣٤,٢% من اجمالى التكاليف .

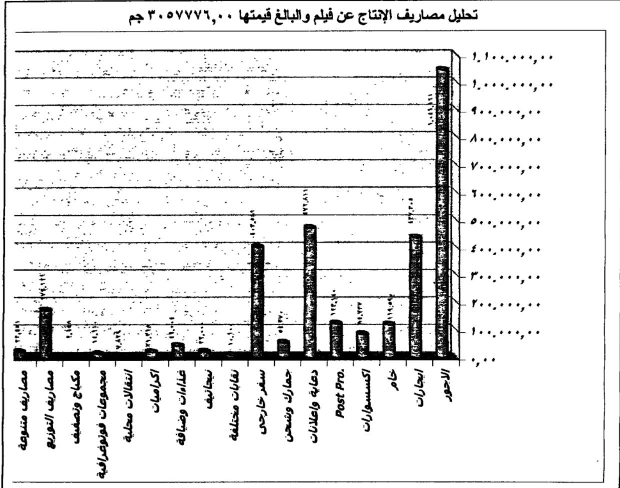
ب - ان الدعاية تبلغ ١٤,٣% من اجمالى التكاليف .

ج - ان ما ينفق على الفيلم من عملات صعبة يبلغ حوالى ١٧% عبارة عن ١٣,٢% اعمال خارجية و٣,٩% قيمة استيراد خام التصوير، علما بأنه غالبا ما تتحرك بنود الاجور للأعلى فى الافلام الكبيرة ، وللأسفل فى الافلام الصغيرة .

ان اقتصاديات تكاليف الفيلم حاليا ، مقارنة بالسوق الداخلى والخارجى تعد فى حالة مخاطرة كبرى غير مأمونة النجاح ولا يمكن استرداد الاموال المستثمرة فى مثل هذه المشروعات .. حيث ان ايراد الداخل لا يغطى سوى ٢٥% من تكاليف الانتاج .. وبقية الاسواق شبه معطلة وغير معلنة الاسعار لانعدام الطلب على الفيلم المصرى (باستثناءات افلام النجوم) .

خسارة للمنتج لأن هذه السلفة يستردها الموزع الداخلى من ايرادات الداخل قبل توزيع اى حقوق، الى جانب ان الموزع الداخلى يحصل على نسبة كبيرة من الايرادات تصل فى الغالب الاعم الى ٢٠% من صافى الايرادات .

هذا الاعوجاج فى الهياكل التمويلية أدى ـ من وجهة نظر البعض - الى تراجع عمليات الانتاج السينمائى بشكل



إن قراءة واقع الانتاج السينمائى فى مصر أو استطلاع رأى القائمين عليها تكشف بوضوح اختلال العلاقة بين المنتج والموزع وصاحب دار العرض واعوجاج هيكل الانتاج وكافة الهياكل التمويلية المرتبطة به ، خاصة هيكلى التوزيع الخارجى وهيكل توزيع اشرطة الفيديو .. بما يعنى سحب الدماء من عملية الانتاج .. الامر الذى يدفع المنتج لتحمل كافة تكاليف الانتاج باستثناء ما يطلق عليه " سلفة التوزيع الداخلى".. وهى فى الغالب ما تشكل

حاد لان الخسائر أصبحت اقرب من الأرباح حتى فى الأفلام الصغيرة "منخفضة التكاليف".. لان تكاليف الفيلم حتى لو انخفضت الى ٨٠٠ الف جنيه لا يوجد لديها نصيب من الارباح بما فى ذلك ايرادات التوزيع الداخلى لسببين رئيسيين .. الاول ان ضعف راس المال المستثمر فى عملية الانتاج يعنى حرمان هذا المنتج من الدعاية له، التى تتكلف فى متوسطاتها ٤٧٢ الف جنيه اى بأكثر من نصف قيمة انتاج الفيلم وهذا لا يقدم عليه احد .. والسبب

الثانى ان دور العرض لا تفضل هذه الافلام التى لا تجد عليها اى اقبال .. وبالتالى لا تجد فرصة للتبارى فى السوق السينمائية .. فينتهى الامر بايراد يعد بعشرات الالاف من الجنيهات قيمة بيع الفيلم على اشرطة فيديو ولبعض محطات التليفزيون .. اذا نجح المنتج فى ذلك .

ولا يصمد فى هذا الواقع الانتاجى المعوج سوى الافلام الكبيرة التى تتجاوز أو تتساوى فيها فرص الربح والخسارة وبعض المنتجين فى السنوات الاخيرة رفضوا القيام بانتاج افلام غير مضمونة الربح وساروا فى هذا الطريق حتى نهايته .. ووصلوا الى ان الفيلم اذا لم يكن من الممكن ان يحقق ارباح ضخمة يغضون الطرف عنه .. فعلى سبيل المثال رفض منتج القيام بفيلم يتكلف ٤ ملايين جنيه فى حين كانت ارباحه المتوقعه مليون جنيه كحد ادنى .. باعتبار ان المليون جنيه كأرباح غير مغرية للقيام بعملية الانتاج وهذا ما نطلق عليه " الربح الشرس " والذى تحقق بالفعل فى بعض الافلام لنفس المنتجين خلال السنوات الاربع الماضية ووصلت الارباح فى بعض هذه الافلام الى اكثر من ٨٠٠% .. وبمتوسط ربح ٤٠٠% وكادت عملية الانتاج السينمائى تقتصر على هذه النوعية من الافلام فقط (افلام كوميدية) .

وما اطلقنا عليه " الربح الشرس " أو سيادة منطق "الخبطة" يكون من وجهة نظرنا هو أحد الاسباب الرئيسية وراء تراجع عمليات الانتاج السينمائى فى مصر خاصة وان الذين يحققون هذه الارباح يرفضون العمل بأى طريقة اخرى ولا يدخلون فى اى مغامرات انتاجية فى الوقت الذى هم فيه المؤهلين للقيام بهذا الدور ولعل هذا أحد أسباب تراجع صناعة السينما باعتبارها فعل تراكمى لا يصلح معها منطق "الخبطة". مثلما كان يفعل منتجوا السينما فى الثلاثينات والاربعينات والخمسينات من القرن الماضى. يضاف الى ذلك أيضا احتكار الشركات الكبرى التى تأسست مؤخرا لعملية الإنتاج والتوزيع والعرض معا. إضافة الى إعفاءها من بعض الأعباء فى حين لم يتم إعفاء المنتج الصغير من نفس تلك الأعباء وهو خلل ينبغي على الدولة أن تبادر إلى تصحيحه تشجيعا للمنتج الصغير ليس فى السينما ولكن فى باقى المجالات.

ونتيجة لهذا ـ الاحتكار والربح الشرس- خرج من سوق الانتاج السينمائى او توقف عن العمل مؤقتا كل من لا يستطيع العمل بشروط الكبار أو كل من لا يستطيع القيام بانتاج هذه النوعية من الافلام والتى تتحدد وبعوامل قليلة تعد على اصابع اليد الواحدة فى مقدمتها اسم النجم الذى سيقوم ببطولة الفيلم السينمائى .. فاذا فشل المنتج فى الاتفاق مع النجم فشل المشروع وتوقف العمل .. وغابت المغامرة تماما من فكر المنتجين واصبح البديل الوحيد ما تقوم به شركة واحدة فى انتاج افلام تعتمد على التمويل الخارجى .. خاصة التمويل الفرنسى ومع ذلك فقد حققت بعض هذه الافلام الممولة خسائر فادحة .

ان تحليل تكاليف انتاج الفيلم تكشف لنا بوضوح ان معظم بنود ميزانيات الافلام لا تحقق مردود فى النجاح والخسارة باستثناء النجم لذا بات من الصعب فى غياب النجم الذى يحقق الايرادات الضخمة .. انجاز عمل سينمائى - علما بأن الإعتماد على النجم يحقق ربحا كبيرا للفيلم (للمنتج) لكنه لا يحقق إزدهار صناعه، بدليل حال السينما الآن التى لا تفتقد النجوم ولكن تفتقد الأفكار والتنظيم- وهذا ما شهده سوق صناعة السينما فى مصر خلال السنوات الخمس الماضية ولولا دخول قطاع الانتاج التابع لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وشركة ٦ اكتوبر (مدينة الانتاج الاعلامى) .. لاقتصر العمل فى السينما المصرية على افلام نجوم الكوميديا الجدد . (تقديريا إنتاج التليفزيون من عام ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ بلغ ٣٦ فيلم بعضها لم يعرض وبعضها عرض تليفزيونيا فقط).

٣ - الايـــرادات :

بلغت الايرادات التى حققتها الافلام المصرية فى العام ٢٠٠٠ نحو ٦١,٤ مليون جنيه نتيجة عرض ٣١ فيلما قام بتوزيعها ١٣ موزعا .. قاموا بعرض ٥٨١ نسخة من هذه الافلام .. وهو رقم جيد الى حد ما .. لكنه لم يشهد ارتفاعا حادا عن العام الذى سبقه ١٩٩٩ والذى حقق صافى ايرادات للافلام المصرية فى الداخل يزيد قليلا عن ٥٦ مليون جنيه اى ان نسبة الزيادة فى ايرادات الداخل لا تتعدى ٩ % .

والجدول التالى ، والرسم البيانى المصاحب له يوضح خريطة ايرادات الافلام المصرية خلال عام ٢٠٠٠ :

م	الفيلم	تاريخ العرض	اقصي عدد للنسخ	صافي الايراد بالجنيه المصرى
١	الناظر	٢٦ يوليو	٥١	١٥,٨٦٩,١٢١
٢	بليه ودماغه العالية	٢٨ يونيو	٥٦	١٤,٠٤٧,٢١١
٣	شورت وفانلة وكاب	٩ اغسطس	٣٠	٦,٤١٩,٨٢٣
٤	هاللو امريكا	٥ يناير	٣٣	٦,٠٨١,٤٨٣
٥	الحب الاول	١٢ يوليو	١٩	٢,٩٨٠,٠٩٤
٦	بونو بونو	٥ يناير	٣٠	١,٥٩٢,٥٨٨
٧	شجيع السيما	١٤ يونيو	٤٤	١,٥١١,٧٨٦
٨	النمس	٥ يناير	١٦	١,٤٩٧,٠٩٢
٩	ارض الخوف	١٥ مارس	٢١	١,١٠٢,٧٨٦
١٠	ابناء الشيطان	٤ اكتوبر	١١	١,٠٠٨,٧٩٩
١١	جنون الحياة	٢٦ ابريل	١٠	٩٧٧,٧٢٩
١٢	ليه خلتنى احبك	٢٧ ديسمبر	٢١	٩٥٧,٧٤٧
١٣	سوق المتعة	٢٧ ديسمبر	١٢	٩٢٣,٧٧٣
١٤	فيلم ثقافى	٤ اكتوبر	٢٥	٩٢١,٩١٦
١٥	تحت الربع بجنيه وربع	١٥ مارس	١٤	٨٥٥,٤١٢
١٦	فرقة بنات وبس	٢٧ ديسمبر	٢٧	٧٨٩,٩١٠
١٧	زنقة الستات	١٥ مارس	١٦	٧٨٦,٠٠٤
١٨	كرسى في الكلوب	١٥ مارس	٢٣	٧٧٣,٠٤٥
١٩	الوردة الحمراء	٢٧ ديسمبر	١٣	٥٢٧,٧٧٣
٢٠	الاجندة الحمراء	٢٧ ديسمبر	١٨	٢٨٥,٦٧٣
٢١	امراة تحت المراقبة	٦ سبتمبر	١١	٢٤٨,١٠٣
٢٢	الكلام فى الممنوع	١٥ مارس	٨	٢١٦,٠٧٣
٢٣	جنة الشياطين	٥ يناير	٩	٢١٣,٨٢٤
٢٤	رجل له ماضى	٥ ابريل	٩	١٦١,٦١٣
٢٥	الشرف	١٥ مارس	٩	١٤٩,٦٨٩
٢٦	الكاشى ماشى	٢٧ ديسمبر	٨	١٤٩,٢٩٢
٢٧	فل الفل	١٦ فبراير	١٦	١٤٣,٦٧٣
٢٨	عمر ٢٠٠٠	٢٧ سبتمبر	١٨	٩٢,٧٦٠
٢٩	لا مؤاخذة يا دعبس	٢٥ اكتوبر	٥	٨٠,٣٢٥
٣٠	المدينة	١٥ نوفمبر	١	٢٠,٧٠٦
٣١	كونشرتو درب سعادة	١٤ يونيو	٢	١,٨٢٣
	الاجمالى	-	٥٨١	٦١,٣٨٧,٦٤٦

ويلاحظ من الجدول ان فيلمين فقط من الافلام الاحدى وثلاثين حققا تقريبا نصف ايرادات السينما فى العام ٢٠٠٠ وهما " الناظر " و " بلية ودماغه العالية " والتى بلغت ٢٩,٩٣ مليون جنيه وهو نفس ما حدث فى العام ١٩٩٩ . وبلغ متوسط ايراد السينما للافلام المصرية فى الاسبوع الواحد نحو ١,٢ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠.

كذلك نلاحظ استخدام عدد اكبر من النسخ فى عرض الفيلم وذلك لتحقيق ايراد أعلى مع التوسع فى الدعاية برغم تكاليف الاعلانات الباهظة لان توزيع تكاليف الاعلان الثابتة اسبوعيا على عدد كبير من النسخ يجعلها تتضائل بالمقارنة مع استمرار عرض الفيلم لمدة زمنية اطول بعدد نسخ اقل .

ومع بداية العام ٢٠٠١، بدا الوضع اكثر انتعاشا وحققت الافلام المصرية ايرادات من الواضح انها ستتفوق مع نهاية العام على ايرادات عام ٢٠٠٠ بنسبة لن تقل عن ٢٥ % . وكافة ايرادات الافلام المصرية تزيد ارقام ايرادتها عن الوارد فى الجداول .. نظير ما يسمى بالبيع القطعى وهو عادة لا يظهر فى اى دفاتر وتكون اتفاقاته سرية (خاصة غير معلنة) وهى ارقام لا يستعان بها .. فعلى حد علم الباحث تصل ايرادات البيع القطعى للافلام الكبيرة ما يقرب من مليون جنيه .. والمتوسطة ٤٠٠ الف جنيه والصغيرة ١٥٠ الف جنيه بحد اقصى (اذا تم البيع) .. وهى فى المجمل لا تمثل اكثر من ٥ % من اجمالى الايرادات .

ومن الواضح ايضا من ايرادات هذا العام ان فيلمين فقط سيسيطران على ايرادات الافلام المصرية وهما " جاءنا البيان التالى " و " السادات " وان كان من المتوقع أن تقل نسبة ايرادتهما عن ٥٠ % من اجمالى ايرادات العام .

فى المقابل كان العام ٢٠٠٠ من ابرز الاعوام فى ايرادات الافلام الاجنبية حيث بلغت ٢٩,٩ مليون جنيه نتيجة عرض ١٣٠ فيلما قام بتوزيعها موزعين قاموا بعرض ٣٣٠ نسخة من هذه الافلام .

بلغت حصة الاسبوع الواحد من ايراد الفيلم الاجنبى فى مصر ٥٧٥,٢ ألف جنيه مصرى .

اما فى العام ٢٠٠١ .. فقد واجهت الافلام الاجنبية صعوبة فى الحصول على دور العرض بسبب ازدحامها بالافلام المصرية التى استولت على الغالبية العظمى من دور العرض .. وقد بلغت ايرادات الافلام الاجنبية فى الفترة من ١ يناير وحتى ١٤ اغسطس ١٨,١ مليون جنيه بمتوسط اسبوعى يبلغ ٥٦٧,١ ألف جنيه، اى ان متوسط الفيلم الاجنبى فى الاسبوع انخفض .. ورغم انه انخفاض

ضئيل .. الا انه يعكس اتجاه المشاهد المستهلك فى تفضيل الفيلم المصرى على الاجنبى وهى احدى الشواهد الجيدة على امكانية تحسين السوق الداخلى للفيلم المصرى .

واذا اشرنا الى الايرادات المتبقية فى العام ٢٠٠٠ فهى ايرادات مهرجانى القاهرة السينمائى والاسكندرية السينمائى .. حيث بلغ ايراد مهرجان القاهرة السينمائى ٦٩٢,٨ ألف جنيه بنقص قدره ٤٢,٥ % عن ايرادات مهرجان عام ١٩٩٨ والتى بلغت ١,٢ مليون جنيه ، بينما لم يحقق مهرجان الاسكندرية عام ٢٠٠٠ سوى ٤٦,٨ ألف جنيه بنقص قدره ٤٥% عن ايرادات دورة المهرجان عام ١٩٩٩ والتى بلغت ٨٤ ألف جنيه. ويبدو أن نقص الإيرادات – وهو نقص كبير - يرجع الى قلة عدد دور العرض المشاركة فى المهرجان بعد سيطرة شركة واحدة على معظمها وانخفاض عدد المترددين لارتفاع الأسعار .

" ايرادات السينما عام ٢٠٠٠ بالجنيه المصرى "

الافلام المصرية	الافلام الاجنبية	افلام المهرجانات	المجموع
٦١,٣٨٧,٦٤٦	٢٩,٩٠٩,٣٣٠	٧٣٩,٦٣٠	٩٢,٠٣٦,٦٠٦
٦٧ %	٣٢ %	١ %	١٠٠ %

والسبب المباشر فى ارتفاع ايرادات الافلام خلال عام ٢٠٠٠ عنها خلال ١٩٩٩ يعود بالدرجة الاولى لازدياد دور العرض حيث شهد عام ٢٠٠٠ افتتاح ٣١ شاشة فى ١٣ موقعا بنظام المجمعات السينمائية وقد حققت الشاشات الجديدة ما يوازى ٩ % من مجموع الإيرادات في عام ٢٠٠٠ .

بالطبع كانت ايرادات الافلام المصرية فى سنوات ازدهارها .. اقل بكثير من الان .. نظرا لتغير القوة الشرائية للجنيه .. لكنها كانت تتصاعد بشكل جيد حتى العام ١٩٧٩ (اثر كامب ديفيد على تسويق الفيلم المصرى فى السوق العربية وعدم ايجاد سوق بديلة) .

واذا ما نظرنا الى صافى ايرادات الفيلم المصرى داخليا سنجدها فى حدود مليون جنيه باستثناء افلام قليلة جدا وهو رقم هزيل لا يعبر عن ضخامة الصناعة فى مصر .. خاصة وان هذا هو الرقم الاهم من مداخيل الفيلم المصرى حاليا فى ظل غياب السوقين .. العربية والعالمية.. ولا يتناسب مع مجمل تكاليف الافلام .. فاذا عرفنا ان حصة الفيلم من هذه الايرادات لا تتجاوز ٥٠% .. فهذا يعنى ان جملة ايرادات الافلام المصرية لا تزيد خلال العام ٢٠٠٠ عن ٣٠ مليون جنيه وهو رقم بأى حال من الاحوال لا يساوى تكاليف انتاج هذه الافلام وبالتالى لا يشجع على المزيد من الانتاج والى جانب كل هذا يبقى رقم ٣٠ مليون جنيه لا يذكر اذا ما قارناه بأى صناعة اخرى تساهم فى الدخل القومى .

والمفارقة ان هذا الرقم مناسب الى حد ما مع عدد دور العرض فى مصر .. بل هذا الرقم من وجهة نظر البعض جيد ومشجع ويدعو للتفاؤل .. وان هذه السوق تطورت خلال السنوات الخمس الاخيرة .. وان مواسم المشاهدة السينمائية زادت واقتربت من جميع شهور السنة .. فقبل عشر سنوات كانت مواسم المشاهدة تنحصر فى العيدين فقط (عيد الفطر – عيد الاضحى) وبقية شهور العام فى موات .. اما الان فالمواسم اتسعت الى اربعة :

١ - موسم الصيف (شهور يونيو ويوليو واغسطس) .
٢ - موسم عيد الفطر .
ج- موسم عيد الاضحى .
د- اجازة منتصف العام الدراسى .

ويتوقع البعض ان تمتد مواسم المشاهدة الى ما بين هذه المواسم حتى يكتمل العام وبالتالى تصل السوق السينمائية الى الذروة .

واذا كان لدينا ملاحظة فى هذا الاطار .. فهي أن جمهور الشباب والطلبة بالأساس يشكلون النسبة الاعلى من جمهور المشاهدين .. لذا ستظل مواسم الامتحانات (التى اصبحت كثيرة بعد اعتماد نظام الفصول الدراسية خلال العام) مواسم شبه ميتة للسوق السينمائية .. وستتأثر الايرادات خلال هذه المواسم مما يعنى استحالة وصول السوق الى الذروة كما يحلم بعض الصناع . هذا بالإضافة الى مشكلة أخرى وهى التوسع الشديد فى إنشاء سينمات الدرجة الأولى ذات التذكرة المرتفعة الثمن، الأمر الذى يحدد من البداية نوعية الجمهور المستهدف ويبدو أن هذه المشكلة لا تتعلق بقطاع السينما وإنما كل القطاعات الأخرى – وهو أمر يتسق مع منطق الخبطة وليس منطق التراكم - حيث يتم التوسع فى الإسكان الفاخر بينما أكثر الناس احتياجا هم محدودى الدخل أو يتم التوسع فى عمل القرى السياحية ذات الخمس النجوم، الأمر الذى يؤدى الى استبعاد من هم دون هذا المستوى بالرغم من أن الغالبية المستبعدة هى أكبر قوة طلب وأكثر قوة شرائية يمكن أن تساهم فى دعم هذه القطاعات وتنشيطها.

٤ - دور العرض :

من صافى ايرادات السينما عام ٢٠٠٠ نستطيع ان نفهم بسهولة ما تقوم به دور العرض من حيوية فى

ايرادات السينما .. ويجب ان نعرف انه فى العام ١٩٤٩ كان فى مصر ٢٤٤ دار عرض "ارتفع فى١٩٥٤ الى ٣٦٠ دار عرض .. ثم بدأ فى الانخفاض فى سنوات الستينات حتى وصل الى ٢٥٥ دار عرض عام ١٩٦٦ولكن استمر التدهور حتى وصل في عام ١٩٩٢ الى ٦٢ دار عرض .. وبعدها لم تجد دور العرض من يحميها او يهتم بها فاختفت البيانات تماماً .. وان اشارت بعض المصادر الى تقلصها الى ٦٠ دار عرض فى منتصف التسعينات وهنا يقفز سؤال: إذا كان القطاع العام مسؤول عن انخفاض عدد دور السينما فى الستينات بمقدار ١٠٥ دار عرض فمن المسؤل عن انخفاضها فيما بعد بمقدار ١٩٧ دار عرض حتى منتصف التسعينيات ؟!

أو ماذا فعل القطاع العام بدور السينما "المفقودة" هل حولها الى أشياء أخرى وماهى؟! كذلك نلاحظ أن عدد المترددين فى عام ١٩٥٤ كان كبيرا بالنسبة لعدد السكان ١٠ مليون مشاهد انخفض الى ٦ مليون فى عام ١٩٦٦ ولعل هذا يرجع الى كثرة عدد دور العرض وانخفاض أسعار الدخول ويبدو أن بدء الأرسال التليفزيونى عام ١٩٦٠ ساهم فى انخفاض عدد المترددين على دور العرض التى كانت الوسيلة الوحيدة للترفيه وقتذاك وعموما السنوات الاخيرة شهدت تطورا لا بأس به فى عدد دور العرض .. وفيما يلى بيان شامل بدور العرض فى مصر :

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	القاهرة	مدينة نصر	رينسانس وندر لاند	اولى	٦	١٤٢٨	٢٥، ٢٠
			جنينة	اولى	٦	١٢١٨	٢٠
			طيبة	اولى	٢	٩٥٢	٢٥،٢٠،١٨
			السراج	اولى	٥	٤٩٦	
			فندق النصر	اولى	١		
٢	القاهرة	مصر الجديدة	هليوبلس	اولى	١	١٠٦٠	١٢، ١٠، ٨
			نورماندى الشتوى	اولى	١	٨٦٤	١٥، ١٢ ، ٥
			نورماندى الصيفى	ثانية	١	٨٦٤	١٥، ١٢ ، ٥
			السلام	اولى	١		
			الماظة	ثانية	١		
			الحمراء	ثانية	١	١٣١١	١٢ ، ١٠ ، ٨
			روكسى	اولى	١		
			اوسكار السلام	اولى	٣		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
٣	القاهرة	وسط القاهرة	مترو	اولى	١	١٥٢٠	٨ ، ١٠ ، ١٥
			كايرو	اولى	١	١٤٠٠	٥ ، ٦ ، ٨
			ميامى	اولى	١	١٤٤٧	١٠ ، ١٥
			ليدو	اولى	١		
			ريفولى	اولى	٢	١٠٠٠	٥ ، ٧ ، ١٠
			كريم	اولى	٢	٥٥٣	١٢
		تابع وسط القاهرة	ديانا	اولى	١	١٤٣٢	٦ ، ٨
			بيجال	اولى	١	٨٩٥	٥ ، ٦ ، ٨
			اوديون	اولى	٣	٧٧٧	١٠
			كوزموس	اولى	٥	١٠٧٦	٧,٥ ، ١٠
			هيلتون رمسيس	اولى	٢	١٢٦٥	١٥ ، ٢٠
			راديو	اولى	١		
			اولمبيا	ثانية	١		
			المركز التجارى	اولى	١	٤١٦	٢٠ ، ٢٥
					٢٣		
٤	القاهرة	شارع الهرم	الهرم	اولى	٢	٥٣٤	١٠ ، ١٢ ، ١٥
			مينا بلاس	اولى	١	٢٣٤	١٠
			رادوبيس صيفى	ثانية	١		
					٤		
٥	القاهرة	ميدان الجيزة	الفانتزيو ص ، ش	ثانية	٢		
					٢		
٦	القاهرة	شبرا	مودرن	ثانية	١	١١٠٠	٦ ، ٧ ، ٨
			شبرا بالاس	ثانية	١		
			دوللى	اولى	١	٨٥٠	٧ ، ١٠
			الاهلى	ثانية	١		
					٤		
٧	القاهرة	المعادى	مجمع المعادى	اولى	٣	٣٧٨	٢٠
			ام . جى . ام	اولى	١	٢٢٥	١٥ ، ٢٠
			باراديز صيفى	اولى	١		
			الفونتانا صيفى	ثانية	١		
					٦		
٨	القاهرة	الدقى	التحرير	اولى	١	٩٨٢	١٥ ، ١٨ ، ٢٠
			شيراتون القاهرة	اولى	١	٦٢٢	١٠ ، ١٥ ، ٢٠
					٢		
٩	القاهرة	٦ اكتوبر	رينسانس	اولى	٢	٣٨٥	١٠

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١٠	القاهرة	حلوان	ماجدة	اولى	١		
			مروة	ثانية	١		
			الهابى داى	ثالثة	١		
			الكابريتاج	ثالثة	١		
			البورنوجراف	ثالثة	١		
					٥		
١١	القاهرة	العجوزة	سفنكس	ثانية	١	١٠٢٠	٧
١٢	القاهرة	المنيل	فاتن حمامة	اولى	١	١٠٤٥	٨ ، ٦
١٣	القاهرة	بولاق ابو العلا	رويال الجديدة	ثانية	١		
			الكورسال الجديدة	ثانية	١		
					٢		
١٤	القاهرة	مدينة الشروق	السيارات	اولى	٢		
١٥	القاهرة	حلمية الزيتون	الزيتون	ثانية	١		
			مجمع الزيتون	اولى	٣	٧٠٥	١٠
					٤		
١٦	القاهرة	شارع الجيش والسيدة زينب	فريد شوقى	ثانية	١		
			مصر	ثانية	١		
			الشرق الجديدة	اولى	١		
			سهير	ثانية	١		
					٤		
المجمـــــوع					٩١		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الاسكندرية	الرمل	رويال رينسانس	اولى	٣		
			مترو	اولى	١	١٤٦٨	٦ ، ١٠ ، ١٥
			راديو	اولى	١		
			ريو ص ، ش	اولى	٢		
			ريالتو	اولى	١		
			ستراند	ثانية	١		
			فريال	اولى	١		
			امير	اولى	١		
			رمسيس	ثانية	١		
			بلازا	ثانية	١		
					١٣		
٢	الاسكندرية	العجمى	سمرمون	ثانية	١	٦٥٠	٥ ، ٧ ، ١٠
			النخيل صيفى	ثانية	١		
			------	اولى	١		
					٣		
٣	الاسكندرية	باكوس	الحرية	ثانية	١		
		الابراهيمية	ريفيرا	ثالثة	١		
		مصطفى كامل	السلام صيفى	ثانية	١		
		الانفوشى	القوات المسلحة	ثانية	١		
		سيدى كرير	سيدى كرير	ثانية	١		
		سموحة	سموحة	أولى	٤		
			....	ثانية	٣		
			....	ثالثة	٢		
المجمـــــوع					[illegible]		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	اسيوط	شارع ٢٣ يوليو	رينسانس	اولى	٤	٧٨٠	٧ ، ٥
			مصر صيفى	ثالثة	١		
			القرشى صيفى	ثالثة	١		
المجمـــوع					٦		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	البحر الاحمر	الغردقة	مون لايت	اولى	٢		
			فرج سنتر	اولى	٢		
المجمـــوع					٤		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الاسماعيلية	الاسماعيلية	الحرية	ثانية	١		
			رويال	ثانية	١		
			السكة الحديد	ثانية	١		
			رينسانس	اولى	٢		
			قصر الثقافة (اعياد)	اولى	١	٤٧٠	٧ ، ٥
المجمـــوع					[illegible]		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	بورسعيد	بورسعيد	مصر	اولى	١	٦٠٤	٩ ، ٧
			الاهلى	ثانية	١		١١ ،
			ريو	ثانية	١		
			التورس صيفى	ثانية	١		
			سونستا صيفى	اولى	١		
المجمـــوع					٥		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	السويس	السويس		أولى	١		
				ثانية	١		
				ثالثة	١		
المجمـــوع					٣		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	جنوب سيناء	شرم الشيخ		أولى	٢		
المجمـــــوع					٢		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	القليوبية	بنها	حرفوش	ثانية	١		
		بنها	قصر الثقافة (اعياد)	ثانية	١		
		بهتيم	بهتيم	ثالثة	١		
		الخانكة	الخانكة	ثالثة	١		
المجمـــــوع					٤		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الغربية	طنطا	امير	ثانية	١		
		طنطا	مصر	ثانية	١		
		طنطا	ريفولى	ثالثة	١		
		زفتى	مصر	ثالثة	١		
		المحلة	الجوهرة	اولى	١		
المجمـــــوع					٥		

*** ملحوظة : لا تتوفر معلومات عن مرسى مطروح والوادى الجديد .**

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	المنوفية	شبين الكوم	قصر الثقافة (اعياد)	ثانية	١		
المجمـــــوع					١		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الدقهلية	المنصورة	اوبرا	ثانية	١		
		المنصورة	النصر	ثانية	١		
		ميت غمر	مركز الشباب	ثالثة	١		
		بلقاس	الكمال	ثالثة	١		
المجمـــــوع					٤		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الشرقية	ابو كبير	سلوى	ثالثة	١		
		فاقوس	النصر	ثالثة	١		
المجمـــــوع					٢		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	البحيرة	دمنهور	ميامى	ثانية	١		
		المجمـــــوع			١		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	دمياط	راس البر	الاندلس صيفى	ثانية	١		
		راس البر	الجمهورية صيفى	ثانية	١		
		راس البر	راس البر صيفى	اولى	١		
		مدينة دمياط	قصر الثقافة (اعياد)	اولى	١		
		تارسكور	النيل	ثانية	١		
		-	عبد الحميد	ثانية	١		
		المجمـــــوع			٦		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	الفيوم	مدينة الفيوم	الفيوم	ثالثة	١		
			عبد الحميد	ثالثة	١		
		المجمـــــوع			٢		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	المنيا	المنيا	بالاس صيفى	ثالثة			
		سمالوط	سمير بالاس	ثانية			
		بنى مزار	الجمهورية صيفى	ثالثة			
		المجمـــــوع			٣		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	بنى سويف	بنى سويف	النصر	ثالثة	١		
		بنى سويف	قصر الثقافى صيفى	ثالثة	١		
		الفشن	الابراهيمية صيفى	ثالثة	١		
		ببا	قصر الثقافة (اعياد)	ثالثة	١		
		المجمـــــوع			[illegible]		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	سوهاج	سوهاج	اوبرا	ثانية	١		
		جرجا	الشريف صيفى	ثالثة	١		
		المجمـــــوع			٢		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	قنا	قنا	قنا الصيفى	ثالثة	١		
		قنا	قصر الثقافة (اعياد)	اولى	١		
		نجع حمادى	النيل صيفى	ثالثة	١		
		الاقصر	امون صيفى	ثالثة	١		
		الاقصر	قصر الثقافة (اعياد)	ثانية	١		
		قوص	عبد الوهاب صيفى	ثالثة	١		
		نجع حمادى	قصر الثقافة - (عروض خاصة)	ثانية	١		
			المجمـــــوع		٧		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	اسوان	اسوان	قصر الثقافة (اعياد)	ثانية	١		
		اسوان	الصداقة	ثانية	١		
		كوم امبو	النصر (صيفى)	ثالثة	١		
			المجمـــــوع		٣		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	كفر الشيخ	كفر الشيخ	الجمهورية	ثانية	١		
		دسوق	مصر	ثانية	١		
		بلطيم	النرجس صيفى	ثانية	١		
			المجمـــــوع		٣		

م	المحافظة	المنطقة	السينما	الدرجة	عدد الشاشات	عدد المقاعد	سعر التذكرة
١	شمال سيناء	العريش	العريش	ثانية	١		
			المجمـــــوع		١		

ويلاحظ من الجداول الآتى:

١ - عدد دور العرض عامة على مستوى الجمهورية ١٩٥ تقريبا .

٢ - عدد شاشات الدرجة الأولى ١٠٤ بنسبة ٥٣,٣% وعدد شاشات الدرجة الثانية ٦٠ بنسبة ٣٠,٨% وعدد شاشات الدرجة الثالثة ٣١ بنسبة ١٥,٩% وهذا يعنى تراجع نسبة شاشات الدرجة الثالثة وبالتالى فقد الجمهور الذى تتناسب الدرجة الثالثة مع امكاناته المادية. فقد يفضل البعض مشاهدة الفيلم من خلال الفضائيات أو الفيديو إذا تساوى ايجار الفيديو مع ثمن التذكرة أو قل عنها. ونتوقع أن طبع الأفلام على الـ C.D سيرفع نسبة المشاهدة على أجهزة الكمبيوتر المنزلى، الأمر الذى سيقلل عدد المترددين على السينما المرتفعة التكاليف مقارنة بتكلفة الـ C.D خاصة فى حالة النسخ . وللعلم فإن الآلية الوحيدة لمكافحة النسخ هي تخفيض سعر النسخ الأصلية والقبول بهامش ربح معتدل مع توزيع واسع النطاق يمكن ان يحقق أرباحا مقبولة.

٣ - أن القاهرة الكبرى والإسكندرية تستحوذان على ٦٢% من إجمالى عدد شاشات العرض فى مصر رغم أن بهما أقل من ربع السكان. وتصل نسبة الدرجة الأولى بالقاهرة الى ٧٦ % تقريبا ونسبة الدرجة الثالثة ٤,٣ % وكلها فى منطقة حلوان. بينما توازنت النسب بين الأولى والثانية تقريبا فى الإسكندرية ٥٠% ، ٤٠% مع تراجع الثالثة والملفت للنظر ارتفاع عدد شاشات الأولى فى أسيوط ٤ شاشات من ٦ شاشات .

٤ - تحقق القاهرة والإسكندرية أعلى نسبة من الإيرادات مقارنة بباقى المحافظات الأخرى ولعل ذلك يرجع الى:-

أ - استحواذهما على أعلى نسبة من شاشات العرض وأعلى نسبة من الدرجة الأولى وإن كان انخفاض نسبة الدرجة الثالثة يقلل من الإيرادات على مستوى العاصمة والأقاليم كما أوضحنا .

ب - كثرة عدد المترددين على دور السينما في المدينتين بسبب الفوارق الثقافية والحضارية وترسيخ سلوك الذهاب الى السينما في المدينة عنه في الريف. وشيوع ثقافة الترفيه بها أكثر من الريف .

ج - سهولة الوصول الى دور العرض بالمدينتين بسبب توفر وسائل المواصلات عنه في المحافظات ونقص أو انعدام دور العرض في المدن الصغرى (المراكز) .

نخلص من ذلك ان هناك ضرورة قصوى لانشاء دور عرض بالمحافظات .. ونرجح رقم مائة شاشة ليصل المجموع الكلى الى ٣٠٠ شاشة تقريبا ستكون طاقة استيعابية جديدة لحجم الانتاج السينمائى فى مصر وكذلك الافلام الاجنبية المستوردة . ولكن السؤال من الذى يقوم بذلك ؟ الدولة التى يطالب الجميع بكف يدها أم المستثمرين المفتوحة الساحة أمامهم ؟! هل تتولى الدولة أو المحليات بناء دور عرض وتأجيرها أو بيعها بعد ذلك لمن يرغب؟!

وعموما هناك ٧ جهات ومؤسسات وشركات تملك دور العرض تتوزع كالتالى :

٤ شركة نهضة مصر تملك ٢٤ شاشة فى خمس محافظات .

٥ شركة عثمان جروب تملك ٢٠ شاشة فى محافظتين .

٦ شركة الاخوة المتحدين تملك ١٤ شاشة فى القاهرة فقط .

٧ شركة العدل جروب تملك ٦ شاشات فى ثلاث محافظات .

٨ شركة بهجت جروب تملك ٦ شاشات فى خمس محافظات .

٩ شركة شعاع تملك ٥ شاشات فى محافظتين .

١٠ شركة مصر لدور العرض ووزارة الثقافة وبعض الافراد يمتلكون ١٢٢ شاشة موزعة على جميع انحاء الجمهورية .

ويلاحظ ان معظم ايرادات السينما تذهب للشركات الست الاولى حيث انها تملك دور العرض ذات الايرادات الاعلى.

٥ - المستوى التكنولوجى فى الصناعة :

لاينكر أحد أن أثر التكنولوجيا على صناعة السينما كبير ، فتطور صناعة الفيلم وانتشاره يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور التكنولوجيا وتوظيفها فى صناعة الأفلام. وجودة أى فيلم – تقنيا – مرتبطة ارتباطا كبيرا بتقدم أو تخلف التكنولوجيا التى يتم تنفيذ الفيلم بواسطتها . وهو أمر ينعكس سلبا وإيجابا على تسويق الفيلم. ولكن هل التكنولوجيا هى العصا السحرية التى ستنقذ السينما المصرية من كبوتها وتجعلها قادرة على المنافسة العالمية كما يقول البعض ؟! أم أن موضوع الفيلم وخصوبة الخيال وبلاغة التعبير سينمائيا ، وحرية التعبير، وجرأة الأفكار وقوتها وتنوعها والإرتباط بقضايا المجتمع وفئاته وعمق المعالجة ودقتها وإنسانيتها ... الخ ستظل كعب اخيل بالنسبة للسينما المصرية مهما كان مستوى التكنولوجيا التى يتم الاعتماد عليها فى صناعة الأفلام ؟

أن هذا لايعنى أننا نقلل من شأن التكنولوجيا ، فلا أحد ينكر أثر التكنولوجيا الذى أعاد البريق للفيلم فى الفترة الماضية حتى ولو كان من الخارج ! بمعنى أن صناعة الفيلم شهدت تطورا ملحوظا فى الصوت والصورة نتيجة القيام ببعض الأعمال الأساسية والمهمة فى صناعة الفيلم فى الدول الأوربية خاصة أعمال الصوت "المكساج" والطبع وفى بعض الأحيان التحميض وذلك بسبب رداءة المعامل الموجودة حاليا وارتفاع تكلفة تنفيذ هذه العمليات فى تلك المعامل كما يقول السينمائيون.

وبشكل عام وفيما يخص قضية كفاءة معاملنا وعلاقتها بالتكنولوجيا يوجد تباين بين وجهات النظر يعتبر امتداد للخلاف حول دور القطاع العام والقطاع الخاص .. الخ . فهناك من يقول بتهالك هذه المعامل وعدم صلاحيتها وارتفاع أسعار خدماتها ورداءة المنتج وضعف كفاءة العاملين. وهناك من يؤكد أن هذه المعامل تم تخريبها على مدار السنوات العشر الماضية على الرغم من أن تاريخ تشغيلها يعود الى عام ١٩٩١ أى أنها ليست قديمة أو متهالكة. فقد أفتتح الدكتور عاطف صدقى المرحلة الأولى من المعمل السينمائى بمدينة الإعلام عام ١٩٨٩ إلا أنه وخلال إعداد السينما المصرية للخصخصة فى الفترة من مايو ١٩٩٢ الى مايو ٢٠٠٠ تدهورت تكنولوجيا السينما فى المعمل وارتفعت الأسعار ونقص مستوى الجودة بسبب ماتم اتخاذه من إجراءات لتحسين صورة معمل ستديو مصر ..القديم .. أمام المستثمرين حيث تم نقل بعض معدات كل من معمل مدينة السينما ومركز الصوت بمدينة

السينما الى استديو مصر ، وهكذا عمل معمل مدينة السينما بنصف طاقته وكفاءته وانصرف عنه المنتجون. كذلك أكد بعض الفنيين المسؤلين عن المعامل أن كفاءة الطبع والتحميض في المعامل المصرية ليست أقل من الخارج وإن كان هناك ضعف في أنظمة الصوت بحيث أن المعامل لا تستطيع تزويد نسخ التوزيع بنظام الصوت الرقمى وهو أحد الأنظمة المتاحة عالميا لإعداد نسخ التوزيع مقاس ٣٥ ملليمتر. كذلك أرجع بعض الخبراء ارتفاع التكلفة لدينا عن الخارج، الى نسبة الجمارك المفروضة على الخام لدينا بينما لاتوجد جمارك على الخام هناك. إضافة الى انخفاض سعر الخام المشترى بنظام "الاستوك" الذى أوشكت صلاحيته على الانتهاء. والغريب حقا أن أجهزة ومعدات السينما تعامل جمركيا مثل معدات الحفر والبناء !! ربما لأنها تتبع الشركة القابضة للإسكان!

وعموما إذا كان البعض من السينمائيين يبرر لجوءهم الى الخارج بحثا عن الجودة والأسعار الأقل معا فقد أكد الذين نشطوا مؤخرا في تجهيز معمل حديث للمونتاج والصوت والطبع ..الخ أن الذين يذهبون الى الخارج لا يبحثون عن الجودة ولكن عن الأرخص فقط مؤكدا أن الرخيص لايعطى نتائج جيدة - وقد حدث ذلك مع أحد الأفلام – وأن معمله هدفه الجودة العالية وأنه لن يتنازل عن هذا الهدف مهما كانت التكاليف (يرجع الى أعداد مجلة الفن السابع خاصة ٤٢، ٤٣ مايو - يونيو ٢٠٠١).

واذا كان الواقع السينمائى سئ فى معظم احواله .. فإنه فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجى مبشر الى حد ما بحيث يمكننا القول أن هناك تماشى تكنولوجى مقبول مع الدول المتقدمة فى هذه الصناعة سواء فى العامل البشرى أو فى المعدات ويمكن ان نقول ان احدى الشركات الكبرى ..ووظيفتها – كما تقول - هى مراعاة التطور التكنولوجى بما يوائم متطلبات السوق ..وهو ما حدث بالفعل مع فيلم " جاءنا البيان التالى " حيث استطاعت الشركة تطوير برنامج " تقطيع النيجاتيف " كل فصل من فصول الفيلم على حدة ليناسب توقيت عرض الفيلم . .

أن الاتجاه للتكنولوجيا. كما فعلت إحدى الشركات فى الاستديو التابع لها. هو اتجاه سائد ورئيسى حيث سبق لها ان اقامت مركزا للمونتاج السينمائى بأحدث الوسائل السينمائية الحديثة عالية التكنولوجيا وهى الطريقة التى يتم بها مونتاج اكثر من ٩٥% من الافلام المنتجة سنويا حاليا الى جانب قيامها حاليا بانشاء معمل جديد " صوت وصورة " ستبلغ تكاليفه اكثر من ١٢ مليون جنيه مصرى وهو الاستثمار الاكبر فى صناعة السينما منذ سنوات طويلة .. ويذكر ان طاقة هذا المعمل ستكون قادرة على استيعاب ضعف عدد الافلام المصرية المنتجة حاليا بالاضافة الى استيعاب الافلام المنتجة فى المنطقة العربية. ويعد هذا المعمل خطوة هائلة اولا فى طريق تطوير الصناعة .. ثانيا تقليل الفارق فى عجز الميزان التجارى حيث تحسب تكلفة العمليات التى تمت فى الخارج ضمن الواردات. وبالطبع يمكن ان يحدث ذلك إذا أصبحت تكلفة الطبع والتحميض والمكساج هنا أقل من الخارج. أما إذا ظلت على ارتفاعها فلن يحدث ذلك لأنه سيستمر تنفيذ تلك العمليات المعملية فى البلدان الأوروبية، كما هو الحال فى الوقت الراهن حيث تتم هذه العمليات المعملية فى معامل عديدة فى دول غربية وبخاصة في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا.

ان دخول التكنولوجيا بقوة لعالم السينما فى مصر .. لا يعنى جودة المنتج فقط ولكنه سيساهم بدرجة فعالة فى تسويق الفيلم المصرى فى الخارج سواء فى الاسواق العربية او الاسواق العالمية .. فكما هو معروف ان دور العرض فى الدول العربية قد تطورت بشكل مثير خاصة فى انظمة الصوت وهو الامر الذى لم يكن متوافرا فى الفيلم المصرى، واصبح متاحا منذ اشهر قليلة. وبالفعل أدى بدء عرض بعض الافلام المصرية المصنعة بطريقة عالية التكنولوجيا فى دور عرض دول عربية الى امكانية توزيع الافلام بوسائل جديدة مثل الـ " D.V.D " ، وهذا من جانب ، ومن جانب اخر كانت الشركات الدولية لتوزيع الافلام .. ترفض توزيع الافلام المصرية فى دول العالم لثلاث اسباب رئيسية .. السبب الاول : القضايا التى تتناولها الافلام وضحالتها بالنسبة للمشاهد الاوروبى او الامريكى .. والسبب الثانى: هو رداءة تصنيع الفيلم وهو ما يوصف فى قرار الرفض بـ " رفض هندسى " .. واذا تجاوز اى فيلمين هذين السببين يصطدم بالسبب الثالث : وهو عدم وجود " تراك "على شريط الصوت .. يمكن للشركة الموزعة ان تضع عليه لغة اخرى .. وهو الامر الذى يعرف بـ " الدبلجة " حيث تفضل معظم دول العالم " دبلجة " الافلام بدلا من ترجمتها بالكتابة باللليزر على الشريط السينمائى .

هذا كله يعنى ان مداخيل الفيلم المصرى ستزيد بنسبة لا يمكن قياسها فى الوقت الراهن .. لكن الاكيد انها ستكون بنسب جيدة يمكن ان تتغير معها معطيات اقتصاديات انتاج الفيلم وصناعته .

وعلى الجانب الاخر من تكنولوجيا صناعة الفيلم .. تجئ تكنولوجيا عرض الفيلم والتى بدأت بالفعل منذ ما يقرب من عشر سنوات فى دور عرض قليلة حتى جاء العام ١٩٩٦ .. حينما بدأت شركتى" نهضة مصر " و "

عثمان جروب " فى انشاء دور عرض متطورة على كافة المستويات بدءا من المبنى ومرورا بالكرسى والشاشة وانتهاء بألات العرض .. وبجانبها قوانين صارمة لتقاليد واخلاقيات المشاهدة ..أى تم تلافى الأسباب الطاردة للجمهور من دور العرض .. ولسنا فى حاجة الى القول بأن هذا التطور كان الدافع الرئيسى وراء وصول ايرادات الفيلم المصرى من العرض الداخلى الى اكثر من ٦٠ مليون جنيه فى العام ٢٠٠٠ .. بعد ما كان لا يتجاوز بضعة ملايين تعد على اصابع اليد الواحدة فى نهاية سنوات الثمانينات من القرن الماضى .

٦ - الصادرات والواردات :

قامت التكنولوجيا بدور كبير فى تحسين موقف الفيلم المصرى فى العالم الخارجى .. واصبح سلعة يمكن ان نطلق عليها " جيدة الصنع" "وفقا للمواصفات العالمية " على الاقل من النواحى التقنية والصناعية .. هذا بالطبع الى جانب تدخل كيان سينمائى كبير مثل " الشركة العربية للانتاج والتوزيع " له القدرة على فتح الاسواق بل والتحكم فيها !. الى جانب ان قدراته المالية تتيح له القدرة على انتظار الاموال التى انفقها "وعدم التعجل فى بيع حقوق الفيديو والتليفزيون حتى يظل العرض السينمائى متاحا لفترة طويلة " وهو الأمر الذى يفيد الفيلم المصرى بالطبع.

ورغم تلك التوقعات فإن الصورة الان غير واضحة ولا توجد عمليات بيع كثيفة نستطيع من خلالها تحديد اسعار الافلام فى الخارج خاصة السوق العربية .. حيث ترفض الشركات التى اشترت حقوق توزيع هذه الافلام فى الخارج بيعها " قطعى " كما كان يحدث فى السنوات الماضية .. بمعنى ان الموزع الخارجى يشترى الفيلم بمبلغ مقطوع مهما كانت ايراداته .. بل يرغب الموزعون الجدد معاملة الفيلم المصرى بالخارج معاملة الفيلم الاجنبى فى مصر وهى النسبة المئوية المتناصفة " ٥٠ % " لكل طرف .. وهذا بالطبع سيزيد من ارباح الفيلم المصرى فى السوق العربية ونسوق مثالا واحدا لنشرح الفارق حيث تم بيع فيلم مصرى لنجم شاب الى دولة الكويت بـ ٢٥ الف دولار امريكى بيع قطعى فى حين حقق هذا الفيلم فى الكويت ما يوازى مليون ونصف المليون دولار .. اى ان حصة منتج الفيلم المصرى كانت ستصل الى ٧٥٠ الف دولار اذا كان البيع بالنسبة والفارق هنا لا يحتاج الى اى تعليق .

فى هذا الاطار يجب ان نشير الى ان دخول كيانات كبرى مثل الشركة العربية للانتاج والتوزيع او مدينة الانتاج الاعلامى كأطراف كبرى تتحكم فى توزيع الفيلم سيساهم فى حل مشاكل تسويق الفيلم وزيادة الدخل من تسويقه. وتجدر الاشارة هنا الى ان ذلك قد ينعكس على الموزع فقط ويبقى دخل المنتج كما هو حيث انه لن يستطيع البيع للخارج مباشرة دون المرور على اى من هذه الكيانات وبالتالى قد يزيد الدخل الخارجى الكلى للفيلم .. دون ان تزيد ربحية منتج الفيلم بينما تزيد ربحية محتكر التوزيع.

علما بأن أحد هذه الكيانات الكبرى لديه من الدراسات التى تستهدف ان يكون دخل الفيلم المصرى السنوى من التوزيع الخارجى فى عام ٢٠٠٥ ما بين ٩٠ الى مائة مليون جنيه .. ولكن يبقى ذلك رقم متفائل لا نستطيع الاعتماد عليه خاصة وانه بعيد تماما عن اخر بيانات موجودة لدينا عن السوق الخارجية للفيلم المصرى .

وهنا يجب ان نشير الى ان التقارير الشهرية لادارة الاستيراد والتصدير التابعة للمركز القومى للسينما " بيانات غير منشورة " اكدت ان صادرات الفيلم المصرى لعام (١٩٩١/١٩٩٢) بلغت ٥٫٤ مليون دولار أمريكي ونحو ٤٥٠ الف جنيه استرلينى .. وهو مبلغ لا يذكر من قيمة الصادرات الصناعية ولا نستطيع ان نشير اليه فى مكونات الدخل العام .

ورغم ضعف الرقم .. الا ان هذا لا يعنى ان الصناعة لا يمكن ان تحقق عائدا افضل .. حتى عندما كانت تحقق هذا العائد الهزيل .. لان عدم حماية حقوق الملكية الفكرية ادى الى نهب وسلب الكثير من حقوق المصنفات الفنية فى مصر وفى مقدمتها السينما اى ان الارقام التى سنشير اليها لا تمثل القيمة الحقيقية التى يمكن لسلعة السينما ان تحققها.

م	الدولة	قيمة صادرات الفيلم المصرى بالدولار الامريكى	ملاحظات
١	الكويت	٢٠٧٫٢٨٠	٣٥ فيلم (سينما)
٢	الامارات	٣٦٫٠٠٠	-
٣	قطر	٢٫٧٠٠	٤ افلام
٤	عمان	١٤٫٢٨٠	افلام + مسلسلات
٥	السعودية	٨٥٤٫٥٠٠	(فيديو فقط)
٦	لبنان	٢٣٦٫٨٩٤	٤٦ فيلم و ١٣٤ شريط فيديو
٧	سوريا	٧٦٫٧٠٠	٦ افلام و ١٩ شريط فيديو
٨	الاردن	٥٦٧٫٣٧٠	٤٧ فيلما (عام ١٩٩٣)
٩	الجزائر	٣٦٫٩٠٠	٩٦ شريط فيديو
١٠	المغرب	١٠٥٫١٥٠	٣ افلام و ٣٧٧ شريط فيديو
١١	تونس	٧٢٫٨٠٠	١٧فيلم و ١٣٣ شريط فيديو
١٢	اليمن	٢٢٫٥٠٠	١١ فيلم
١٣	السودان	٣٫٠٠٠	فيلم واحد
١٤	ليبيا	٤٧٫٠٠٠	٢٣ فيلما

وفـي المقـابل نجـد ان السـوق العالميـة .. سـوق غـير مفتوحـة للفيلـم المصـرى .. وفقـا لبيانـات غـير منشـورة للرقابة على المصنفات الفنيـة نجـد ان التسـويق الخـارجى متذبـذب وغـير مسـتقر وهزيـل الدخـل وهـذا واضـح مـن الجدول التالى عن بيانات عام ١٩٩٢ :

م	الدولة	عدد الافلام	القيمة التقديرية
١	البرازيل	٦	-
٢	هولندا	١	-
٣	الهند	٥	٢٥ الف جنيه استرلينى
٤	امريكا	١	
٥	فرنسا	١٢	١٩,٨٥٠ دولار
٦	الصين	١	٧,٠٠٠ دولار
٧	اسبانيا	٤	١٠,٠٠٠ دولار
٨	النمسا	١	

وبـالطبع لا نسـتطيع ان نحصـل علـى اجمـالى الايـراد لعدم توافر البيانـات الا ان الارقـام تعكس ان الحصيلـة لا تذكر وان هذه البضاعة (الفيلم المصرى) غير قـادر تمامـا على المنافسة فى الاسواق الخارجية وعاجز عن ايجاد اية مكانـة لـه حتـى ولـو كـانت مكانـة صغيرة ونحـن لا نعتـد بحاجز اللغة كسبب للعجز لان افلام الـهند (لغـات اقليميـة) واليابان والصين وهونج كونج تجد مكانتها تماما فى معظم العـالم رغـم اختـلاف اللغـة .. ويكفـى ان نعـرف ان الـهند تصـدر خارجـها مـايقرب مـن ٨٢٣ فيلـم (عـام ١٩٨٩) وهونـج كونـج صـدرت لنجمـها جـاكى شـان عـام ١٩٨٧ بحوالى ٤١ مليون دولار . وصدرت ٢٢ فيلما لخمس دول عربية (الجزائر – تونس – الاردن – الكويت – مصر) .

اما بالنسبة لاستيراد الفيلم الاجنبى فمازال عدد الافـلام الاجنبية المعروضة فى مصر اكثر من الفيلم المصـرى .. وان كانت الاعوام الاخيرة قد شهدت تفوق الفيلم المصرى على الفيلم الاجنبى بالنسبة للايرادات علـى خـلاف عشـر سنوات فائتة .

السنة / البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الافلام المصرية المعروضة	٥٤	٦٠	٦٣	٦٤	٦٨
الافلام الاجنبية المعروضة	١٧٤	١٧٠	١٤٧	١٤٠	١٤٨
اجمالى الافلام المعروضة	٢٢٨	٢٣٠	٢١٠	٢٠٤	٢١٦
نسـبة الافـلام الاجنبيـة مـن الاجمالى	٧٦%	٧٤%	٧٠%	٦٩%	٦٩%

ويتم التعامل فى مصر بالنسـبة للافـلام الاجنبيـة حاليـا بطريقة النسبة .. لذا تحسن مستوى عرض الفيلـم الاجنبـى فى مصر .. من حيث الجودة ومـن حيـث تـاريخ الانتـاج .. فأصبحت كلها جديدة تقريبا .. وبعض الافلام تعرض فـى مصر مع الولايات المتحـدة الامريكيـة وقبل اوروبـا مثل فيلم " بيرل هاربر " الذى عرض فى العام ٢٠٠١ .. فـاذا كانت الافلام الاجنبية قد حققت صـافى ايـراد عـام ٢٠٠٠ حوالـى ٣٠ مليـون جنيـه .. معنـى ذلـك ان حصـة دور العرض هى ١٥ مليون جنيه التـى تقـابل ١٥ مليـون جنيـه للموزع المصرى والاجنبى الـذى سـيحصل علـى نصفـهم اى سبعة ملايين ونصـف المليـون جنيـه وهـو رقـم هزيـل بالنسبة لحجم الواردات الصناعيـة المصريـة (لاتوجـد اى بيانات عن افلام الفيديو الامريكيـة وان كـانت قـد تقلصـت بعض الشئ عـن السـنوات السـابقة ولاتمثـل رقمـا ضخمـا لعدم وجود حماية لها ايضا) .

اما فيما يتعلق بالمعدات فـان هنـاك مشـكلة فـى بيانـات الـواردات حيـث تـم دمجـها مـع واردات " الفوتوغرافيـا " الاكثر انتشارا وتوزيعا واسـتهلاكا .. فيكفـى ان تعـرف ان اجمـالى الـواردات مـن الخامـات والمعدات وقطـع الغيـار الخاصة بصناعة السينما والفوتوغرافيا بلغت ما يقرب من ١٨٣ مليون جنيه .. لا يظهر منها بوضوح للسـينما سـوى ٩٩٠ الـف جنيـه وهـى خاصـة بـالآت دور العـرض السينمانى .

ثالثا : الإطار القانونى لصناعة السينما المصرية :

الوصـف الوحيد الذى نسـتطيع ان نطلقـه علـى الاطـار القـانونى لصناعـة السـينما فـى مصـر انـه " مرتبك " فلا تستطيع ان تفهم بدقه دور هـذه القوانيـن .. وهى فى الغالب لا تطبق ولا تجد من يراقب عـدم تطبيقـها وفى معظم الاحيان لا تعرف لماذا صدرت .

وأول قـانون عرفتـه السـينما فـى مصـر كـان عـام ١٩٠٤.. وكان مجرد تعديل لقانون سـابق صـدر يـوم ٢٦ نوفمبر ١٨٩١ للرقابة على المطبوعـات كـأحد ردود الفعل ضد الثـورة العرابيـة لايقاف سيل الصحف الوطنية واندفاعـها الثورى والقضاء على حرية الصحافـة .. وكمـا اضيفـت السـينما المصريـة لـهذا القـانون فقد اضيفت اليـه ايضـا رقابـة المسـرح عـام ١٩١١ وقبل هـذا القـانون كانت العروض السينمانية التى بدات فـى

مصر عـام ١٨٩٦ خاضعـة لرقابـة مـامور قسـم الشـرطة مباشرة وظلت الرقابة على السينما تتبع وزارة الداخلية فى اطـار مـا سـمى بـالمكتب الفنـى حتـى عـام ١٩٣٠ .. ثـم خضعت لمكتب اخر بنفس الوزارة وهو المكتب الجنـائى حتـى جـاء عـام ١٩٤٥ فـانتقلت تبعيـة الرقابـة الـى وزارة الشئون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الداخليـة وتوالـت بعد ذلك القوانين الخاصة بالرقابة لكنها كـانت بعيدة تمامـا عن تفاصيل صناعة السينما. حيث صـدر قـانون الرقابـة على المصنفات الفنية عـام ١٩٤٧ بـه ٦٤ محظـور وهـى محظورات ارتبطت بنمو نشاط الحركـة الوطنيـة عـام ٤٦ وقد أصدرت الثورة قانون آخر عـام ١٩٥٥ أدخـل بعـض التعديلات على القانون القديم.

وضع طلعت حرب اسس صناعـة السـينما دون وجـود تشريعات تتعلق بالاستديوهات او المعامل او دور العرض او الانتاج او كـان طلعـت حـرب شـخصيا هـو المشـرع .. ولكـن فـى ارض الواقـع بالاسـتناد الـى الشـروط الفنيـة والقانونية السائدة فى اوروبا وعلى ضوء ما اقامـه طلعـت حرب صدرت التشـريعات بعـد ذلـك .. والتنظيـم القـانونى لصناعة السينما فى مصر هو غرفة صناعة السينما التابعة لاتحاد الصناعات المصرية ويرجع تاريخ الغرفة الى عـام ١٩٤٣ عندما تكونت لجنة السـينمائيين المصريـين بمكتـب شركة افلام جلال وكان الحضور فى هذا الاجتمـاع يشـمل " احمـد جـلال وجـبرائيل نحـاس واليـاس ايليـا وتوجـو مزراحـى ومحمـد كريـم وعبـاس كـامل " وكـان السـبب الرئيسى فى تأسيس الغرفـة تـأمين الافـلام الخـام ومشـكلة الضـرائب .. وكانت وزارة التموين هى المعنية بشـأن هـذه المشاكل !!!

ولم تشهد فترة الخمسـينات سـوى امريـن فـى الاطـار القـانونى .. الاول انشـاء مؤسسـة لدعـم السـينما عـام ١٩٥٧ والثانى قـرارات تتعلـق بالرقابـة علـى الافـلام كمـا سبق وذكرنا. وفى المقابل كان هنـاك اهتمـام تشـريعى مـع بداية حكم الرئيس السادات وصدر القـانون رقـم ١٣ لسـنة ١٩٧١ والـذى يحـدد مـاهو الفيلـم : " يقصـد بـالافلام المصرية .. الافلام الناطقة اصلا باللغة العربيـة والمنتجـة برأس مال مصـرى او التـى اسـهم فـى انتاجـها رأس مـال مصـرى بنسـبة لا تقـل عـن ٥٠% . ثـم ادخـل الدكتـور العطيفى تعديلات على قـانون الرقابـة عـام ١٩٧٦ جعلتـه أقرب الى قانون ٤٧ الجائر الذى ألغته الثورة عـام ١٩٥٥ ! ثم أدخل مجلس الشعب تعديلات جديدة عام ١٩٩٢ .

التشـريعات بعـد ذلـك اهتمـت بـالبعد الاقتصـادى عـن طريق الحماية فمثلا صدر القـرار رقـم ١٨١ لسـنة ١٩٧٣ والخاص بعملية استيراد الافلام السـينمائية نـوع الكاراتيـه والافلام الهندية حيث جاء فـى مـواد هـذا القـرار ان يكـون التصريـح باسـتيراد اى مـن الافـلام المذكـورة (كاراتيـه وهندى) مقابل حق استغلال فيلم مصرى فى البلـد المنتجـة للفيلم المستورد وان يكون الحد الادنى لسـعر شـراء الفيلـم المصـرى ٢٠٠٠ جنيه استرلينى حر بالنسبة لـهونج كونـج و ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة للهند ولا يتم عرض اى من الافـلام المستوردة بجمهورية مصر العربيـة الا بعـد تقديـم شـهادة لهيئـة السـينما والمسـرح والموسـيقى مـن احـد البنـوك المصرية تفيد سداد كامل قيمة الفيلم المصرى المصدر .

واستمرت تشريعات الحماية للفيلم المصرى وكان مـن ابرز التشريعات القرار الـوزارى رقـم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٣ والخاص بتنظيم عـرض الافـلام المصريـة والاجنبيـة فـى دور العـرض السـينمائى ونـص القـرار علـى أن " تعطـى اولوية للفيلم المصـرى مـادام هنـاك افـلام مصريـة تغطـى احتياجات دور العرض وتلتزم دور العرض بتنفيذ برامـج العروض التى تضعها الهيئة .. كما نص القرار على أن لا يرفـع اى فيلـم مصـرى مـن دار عـرض الدرجـة الاولـى مادامت ايرادات الفيلم تحقق الحد الادنى المقـرر لكـل دار عرض على الا يزيـد الحـد الادنـى عـن ١٦٠٠ جنيـه فـى الاسبوع فإذا لم يحقق ٥٠% من الحـد الادنـى المقـرر فـى الايام الاربعة الاولى يرفع فى نهاية الاسبوع .. كمـا اشـار هذا القرار إلـى انـه لا يجـوز ان يكـون نصيـب الفيلـم فـى العرض الاول من ايـرادات العـرض ابتـداء مـن الاسـبوع الرابع اقل من ٤٥% من صافى الايرادات ويقصد بصافى الايرادات الاجمالى بعد خصم الضريبة والرسـوم الملحقـة بها.

وهذا التشريع بالذات لم يعمل بـه .. رغم اهميته وحاجة الصناعة لـه .. وقد صدر بعده العديد من التشريعات ولكنها لم تكن كافية للحماية مثل القرار رقم ٥٨ لسـنة ٩١ والـذى ينص على عرض الافلام المصرية فى الاعياد .

ومن الامور الجيدة التى اهتمت بها التشـريعات تحديد القيمـة الشـرائية والايجاريـة للافـلام المصريـة المصـدرة للخـارج وهو القـرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ وذلـك مـن خلال لجنة .. وكان هدف هذا القرار هو الحفاظ على قيمـة هذه السلعة الاستراتيجية الهامة .

والمشكلة الآن ان التشريعات السينمائية تتجه فـى غير صالح الفيلم المصرى .. بدلا من حمايته وتشـجيعه .. مثـل قرار وزير الثقافة الـذى صـدر فـى ٢٨ اكتوبـر ١٩٩٨ .. والذى يسـمح باسـتيراد نسـختين اضـافيتين للفيلـم الاجنبـى اثناء مدة استغلاله .. وهو الامر الـذى يعنـى مسـاحة اكبر

للفيلم الاجنبى على حساب الفيلم المصرى .. بما يعنى تراجع ايراداته وبالتالى تراجع فى آلية تطور الصناعة بشكل عام .. وكان نفس الوزير قد اصدر قرارا بالسماح باستيراد اكثر من نسخة اضافية للفيلم الاجنبى من قبل وهو القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩٥ .

ومن الواجب ايضا ان نشير الى ان السماح بزيادة عدد النسخ المستوردة من الفيلم الاجنبى الى ثمانى نسخ بدلا من خمسة .. فى راى المستوردين انه لايؤثر على مساحة الفيلم الاجنبى لان هذا القرار سيسمح لهم بزيادة نسخ الافلام الجيدة وبالتالى سينخفض عدد الافلام المستوردة بنفس النسبة الى جانب الاشارة الى قلة عدد الافلام المصرية المنتجة فى مقابل زيادة عدد الشاشات فى مصر.

وهنا من الواجب ومن الحق ان نشير الى ان افضل التشريعات التى صدرت كانت فى العام ١٩٩٩ والتى خفضت الضرائب على الفيلم المصرى .. وعلى السينما بشكل عام مما ساهم فى ضبط ميزانيات انتاج الافلام المصرية والتفرقة بين الفيلم الاجنبى والفيلم المصرى حيث جاء القرار بفرض ٥% فقط ضريبة للفيلم المصرى او الفيلم الاجنبى الذى يعرض مع الفيلم المصرى فى عرض واحد .. فى مقابل فرض ضريبة مقدارها ٢٠% من مقابل الدخول للفيلم الاجنبى .

والغريب ان الدولة لم تبحث تخفيض الضرائب من اجل دعم الصناعة وتشجيعها فكما اشار الباحث الدكتور عبد الحميد عباس استاذ بمعهد السينما فى دراسة له صدرت عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بعنوان " اسعار تذاكر دور العرض السينمائى " حيث كتب " ان قرار الحكومة بتخفيض نسبة ضريبة الملاهى على اسعار تذاكر دور العرض السينمائى المنوه عنه اعلاه لم يصدر خصيصا من اجل تذاكر دخول دور العرض السينمائى وانما قد تناول هذا القرار موضوع الخفض السينمائى بطريقة الصدفة حيث ان القرار قد صدر فى الاصل من اجل تخفيض ضريبة الملاهى على تذاكر دخول الملاهى فحقيقة الامر انه كانت هناك شكوى مقدمة من ان احدى مدن الملاهى الكبيرة الجديدة بمدينة السادس من اكتوبر والتى قد حددت سعر تذكرة الدخول باربعين جنيها ولكن مكتوب على التذكرة ان رسم الدخول جنيهان والباقى وقدره ٣٨ جنيها يمثل قيمة وجبة غذائية وهذه الوجبة عبارة عن علبة كرتون بداخلها عدد ٢ ساندويتش وزجاجة مياة غازية ويعنى ذلك ان ضريبة الملاهى تحسب على الجنيهين وبذلك تكون الضريبة اقل من جنيه بالنسبة لكل تذكرة على الرغم من انه فى مدينة ملاهى اخرى مجاورة فى نفس مدينة السادس من اكتوبر قيمة تذكرة دخولها بثلاثين جنيه تحسب عليها ضريبة ملاهى بنسبة ٥٠% حسب القانون الذى كان سائدا من هنا جاء التفكير فى ضرورة تعديل مواد قانون الضريبة على الملاهى والذى تخضع له صالات الديسكو والمراهنات والالعاب الميكانيكية والكهربائية والالعاب السحرية والعاب الحواه وسباق السيارات والقوارب والخيل ومحال صيد الحمام وصالات التزحلق على الجليد والحفلات الراقصة وغير الراقصة بالنوادى وغيرها بالاضافة الى عروض السينما سواء عروض الافلام المصرية والمشتركة او عروض الافلام الاجنبية وكذلك عروض المسرح والسيرك والاوبرا والباليه .. وكان من الطبيعى الا يعدل جزء فى قانون ضريبة الملاهى واغفال الاجزاء الاخرى بنفس القانون دون مراجعة وتعديل .. من ذلك يمكن القول ان السينما استفادت من ذلك التخفيض الذى تحقق من باب الحظ حيث ان قرار التخفيض لم يكن مقصود به عند صدوره خدمة صناعة السينما فى الاساس(٨). وبرغم استفادة السينما والمسرح والسيرك والأوبرا والباليه .. الخ من هذا التخفيض صدفة، إلا أننا لا نستطيع أن نخفى احساسنا بالآسى من أن تكون هذه الأنشطة الثقافية أصلا ضمن أنشطة الملاهى ولا أحساسنا بالمرارة من الأسباب التى أدت الى تخفيض الضريبة على أنشطة استهلاكية لا تدعم أية صناعة إنتاجية داخلية !! فبدلا من محاسبة من يتحايل ليتهرب من الضرائب تم اعفاء أنشطة كثيرة غير أساسية وغير ضرورية وبالتالى خسرت الدولة جزء من دخلها الذى يجب أن تحصل عليه من هذه الأنشطة الترفيهية الإستهلاكية !

هذا عن التشريعات السينمائية التفصيلية .. ويبقى ان نشير الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن تنظيم شركات قطاع الاعمال الذى حل محل القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وبذلك حلت الشركة القابضة للسينما محل هيئة القطاع العام للسينما.. الى ان صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٣ والخاص بادماج بعض الشركات القابضة وبهذا القرار تم ادماج كل من الشركة القابضة للسينما والشركة القابضة للسياحة فى الشركة القابضة للاسكان – ولعل هذا هو السبب فى معاملة معدات السينما جمركيا بوصفها معدات بناء أو العكس!! - وهذا الدمج يعكس فلسفة الدولة فى عدم اهتمامها بالسينما كصناعة .. فهى حتى لا ترى لها اهمية فى انفصالها كشركة قابضة مستقلة.. والهدف العام للقانون ٢٠٣ بالنسبة للسينما .. يعنى ان تهدف الشركات التابعة للسينما

المشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى والعمل على تحقيق خطة التنمية فى مجال الثقافة والاسراع فى تحويل الانشطة غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص .. والقانون يعطى الفرصة للشركات التابعة العاملة فى صناعة السينما لترتيب اوضاعها واولويتها بالنسبة للاصول التى تمتلكها بحيث يجب التخلص من الاصول الزائدة والانشطة التى لا تتناسب مع قدرات وطبيعة نشاط قطاع الاعمال العام واتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى هذه الاصول عن طريق وضع برنامج جيد للخصخصة يراعى تحقيق فصل الادارة عن الملكية وتحقيق المساواة بين القطاع العام والخاص .

رابعا : السينما بين الدولة والقطاع الخاص :

الثابت أن ثورة يوليو فى بدايتها لم يكن لديها رؤية واضحة أو استراتيجية محددة فيما يخص دور السينما وأهميتها — وأيضا فيما يخص أشياء كثيرة — وأن دور السينما وأهميتها فى التأثير على الرأى العام. ربما تكشف للثورة عقب فيلم "فليشهد العالم" وهو فيلم تسجيلى أخرجه الرائد سعد نديم عن عدوان ١٩٥٦ وأحدث صدى كبير عند عرضه فى لندن فى نفس العام. ولعل إنشاء أول مؤسسة عامة للسينما فى مصر والعالم العربى عام ١٩٥٧ وهى مؤسسة دعم السينما دليل على ذلك.

فى بداية الثورة أصدر اللواء محمد نجيب بيانا عاديا بعنوان "الفن الذى نريده" لم يتضمن أن رؤية فكرية أو استراتيجية عن دور السينما وأهميتها وإنما تحدث عن السينما "كوسيلة تثقيف وترفيه علينا ألا نسيئ استخدامها حتى لا نهوى بأنفسنا الى الحضيض وندفع الشباب الى الهاوية" وهو كما نرى كلام عام لازال يتردد مثله حتى الآن.

بعد ذلك وتحديدا فى نوفمبر ٥٢ نشر محمد نجيب فى مجلة الكواكب مقالة عنوانها "رسالة الى الفن" أوضح فيها أن الفن كان فى مصر قبل ثورة يوليو وربما مازال حتى الآن صورة للعهد الذى قامت نهضتنا للقضاء عليه . وكانت الميوعة والخلاعة — إلا القليل النادر — هى سمات المسرح والسينما والغناء "وأضاف وهو مهم" أننا اليوم لا نستطيع أن نقبل من الفن ولا من المشرفين عليه شيئا من هذا الذى كان يحدث فى الماضى والأهم فى هذه المقالة هو إشارته وتلويحه للسينمائيين بأنهم "يحتاجون التمويل اللازم لصنع أفلام كبيرة تجسد شعارات الثورة". وقد بالغ البعض واعتبر هذا الكلام رؤية وتوجه.

عقب ذلك تشكلت لجنة برئاسة البكباشى وجيه أباظة مهمتها ترتيب لقاءات مع السينمائين والذين تسابقوا لإظهار استعدادهم لخدمة الثورة، بعضهم عن قناعة والبعض نفاقا ووصل الأمر الى حد أن بعض السينمائين حضر الجلسات مرتديا زيا عسكريا !!

والمدهش أن الصناع هم الذين بدأوا بمغازلة الثوار.. صحيح أنهم لم يقوموا بإنتاج أفلام تختلف عما كان يقدم قبل ١٩٥٢ . إلا أنهم قاموا بالإعلان عن أفلامهم بطريقة تشير الى تضامنهم مع العهد الجديد ، مثلا قال أنور وجدى عن فيلم "ذهب" عام ١٩٥٣ "أنه فيلم جديد نظيف فى عهد جديد نظيف" أما حسين فوزى فقد زايد على رجال العهد الجديد وأعلن عن توجهاته الاشتراكية فى فيلم "جنة ونار" الذى عرض نهاية عام ١٩٥٢ ووصفه بأنه "الفيلم الاشتراكى الاستعراضى الكبير". كذلك عدل بعض المخرجين نهاية أفلامهم لكى تتفق مع العهد الجديد فاستكمل محمد كريم فيلم زينب الناطق بمشهد تؤكد فيه البطلة المريضة أنها ستتوجه للعلاج فى الوحدة الصحية الجديدة حيث ترعى الحكومة من لا أهل له .

ابتداء من عام ١٩٥٤ تعددت الأفلام التى يظهر فيها ضباط والتى تتناول محطات وطنية وهى أفلام قال عنها الناقد سمير فريد .. أنها لم تكن تتمتع بروح نضالية حقيقية فقد استغلت هذه الأفلام التواريخ والأحداث الكبرى: حرب ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، حرب ١٩٥٦ استغلالا تجاريا يلغى الدلالة السياسية والوطنية لهذه الأحداث، وذلك أنها كانت فى إطار نفس الميلودرامات التقليدية السائدة فى السينما المصرية القديمة والعاجزة عن تنوير الوعى وإتاحة الفرصة لفهم أفضل للواقع.

وإذا كان البعض قد قدم مثل هذه النوعية الساذجة الاستهلاكية فإن البعض الآخر ممن يمتلكون قدرات فنية ورؤى سياسية واجتماعية قدموا أعمال تتميز بالجدية فى تناولها للأوضاع الاجتماعية مثل صلاح أبوسيف، توفيق صالح ، يوسف شاهين ..الخ.

وإذا كنا نرصد هذا الواقع السينمائى فى تلك الفترة فلكى نؤكد — أو نشير - الى أن الثورة لم تكن قد حددت طبيعة علاقتها بالسينما ولم تتوسع فى توظيفها إلا فى حدود ما تطوع به البعض نفاقا، والبعض الآخر قناعة، بينما ظل الكثيرون على حالهم يواصلون إنتاج السينما التجارية الإستهلاكية بحثا عن الربح السريع.

١- تطور الدور المؤسسى والإدارى للدولة:

بدأت علاقة الدولة مؤسسيا وإداريا بالفنون عام ١٩٥٥حين أنشأت مصلحة الفنون التى تولت إنتاج الأفلام التسجيلية وساهمت فى نشر الثقافة السينمائية عندما أنشأت نادى الفيلم المختار الذى جذب كل هواة السينما وقتها وقد رأس هذه المصلحة الكاتب يحيى حقى.

فى عام ١٩٥٧ صدر قرار بإنشاء أول مؤسسة عامة للسينما فى مصر والعالم العربى – مؤسسة دعم السينما – وقد حدد قرار إنشاءها أهدافها فى "رفع المستوى الفنى والمهنى للسينما وتشجيع وعرض الأفلام العربية داخل البلاد ، وإيفاد مبعوثين رسميين لدراسة أسواق الفيلم العربى، وإقراض المشتغلين بالإنتاج السينمائى الهادف ومنح جوائز للإنتاج السينمائى بدأت بمبلغ ٢٥ ألف جنيه وارتفعت الى مبلغ ٥٠ ألف جنيه وهو رقم وفقا لقيمة العملة وقتها وقوتها الشرائية ليس قليل. كذلك أكد القرار ضرورة إيفاد بعثات طويلة وقصيرة الأجل لدراسة فنون السينما وهو استمرار لتقليد وضعه طلعت حرب وظلت شركة مصر للتمثيل والسينما تنفذه حتى تقرر إنشاء المعهد العالى للسينما عام ١٩٥٩ .

فى عام ١٩٥٨ تحولت وزارة الإرشاد القومى التى كان فتحى رضوان أول وزير لها الى وزارة الثقافة والإرشاد القومى وتولى رئاستها ثروت عكاشة حتى عام ١٩٦٢ .

فى السنوات الأولى للثورة لم يكن هناك تخطيط مسبق ولا رغبة فى تأميم السينما أو غيرها من القطاعات الأخرى. ولكن تم التمصير لبعض الشركات الأجنبية كرد فعل عقب عدوان ١٩٥٦ واستمر فيما بعد . ولأن السينما فى هذا الوقت لم تكن تمثل رأس المال الأجنبى الذى تمصره الدولة. لم تفكر الدولة فى تمصيرها أو تأميمها هذا الأمر يؤكده ثروت عكاشة فى مذكراته قائلا "حين تركت الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٢ لم يكن هناك أى تفكير فى تأميم السينما أو تولى الدولة الإنتاج السينمائى" ويؤكد أن وزارة الثقافة كانت قد أعدت مشروع "قانون التنظيم السينمائى" إلا أنه لم يصدر حتى سبتمبر ١٩٦٢ . بل وأهمل شأنه تماما على الرغم من أهميته القصوى.

ويبدو أن الاتجاه قد تغير – والكلام لثروت عكاشة – من الرغبة فى رفع شأن السينما وهى فى أيدى أصحابها دون تدخل مباشر من الدولة إلا بالمشاركة فى الإنتاج أحيانا أو إنتاج عدد قليل من الأفلام الجيدة التى لا يتحمل القطاع الخاص تكلفة إنتاجها، الى ضم السينما كلها الى الدولة. ولعل قرارات فرض الحراسة على العديد من الأشخاص العاملين فى أنشطة أخرى والتى طالت العديد من المنشآت السينمائية أغرت وزير الإرشاد (عبدالقادر حاتم ٦٢-٦٦) وقتها بالاستحواذ على تلك المنشآت التى يملكونها هى التى سواء كانت استوديوهات أو دور عرض" وبالمناسبة كان هذا الوزير الذى تولى وزارة الإعلام والثقافة والسياحة بعد دمجهم، بصرف النظر عن اختلاف دور كل منهم، هو نفسه الذى قام بتصفية القطاع العام السينمائى فى أوائل السبعينيات بنفس حماسه السابق!

أن المسارعة الغير مدروسة للسيطرة على السينما – حسب ثروت عكاشة – هى التى أدت الى اقتحام الدولة ميدان الإنتاج السينمائى بعد ان مكنت عوامل كثيرة هذا التيار من التغلب فاندفع يجرف السينما الى مرحلة جديدة" امتدت من ٦٣ حتى ٦٦ عندما تم فض الاشتباك بين وزارة الثقافة والإعلام وانفصلت الثقافة وتولى قيادتها مرة أخرى ثروة عكاشة لإصلاح ما فسد ولكن قطعت هزيمة ١٩٦٧ الطريق على الجميع. إن عبارة ثروت عكاشة بعد أن مكنت عوامل كثيرة هذا التيار من التغلب "تشير بطرف خفى الى وجود صراعات داخلية فى السلطة – كما هو الحال دائما - أدت الى هذا التخبط الذى ربما مارسه فرد ولكن تتحمل القيادة السياسية عادة مسئولية هذا التصرف .

فى عام ١٩٦٣ بعد قرارات المصادرة والتأميم تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون وصاحب ذلك إنشاء أربع شركات كبرى.. أثنان للإنتاج (عربى – عالمى) وثالثة للاستديوهات ورابعة للتوزيع ودور العرض ثم انشئت شركة خامسة "القاهرة للسينما" وفصلت بعد ذلك شركة التوزيع عن دور العرض . وقد اضطربت أحوال السينما فى تلك الفترة نتيجة لعدم وضوح موقف الدولة من تلك المنشئات التى تولت إدارتها وزارة الثقافة ثم اشترتها من جهاز الحراسة العامة بتقديرات جزافية حملت ميزانيتها عبئا لم تستطع التخلص منه لفترة طويلة. لقد كانت الاستوديوهات شبه خربة ودور العرض فى حالة سيئة إضافة الى التوسع الإدارى (٦ شركات) التهمت أجهزتها الإدارية أى ربح ممكن.

٢ - تقييم عام لدور الدولة :

الحكم على تجربة السينما فى ظل القطاع العام من وجهة نظر السينمائيون انحصر تقريبا فى رأيين متناقضين أحدهما يرى أنها أعظم تجربة سينمائية فى تاريخ السينما والآخر يرى أنها أفشل تجربة بسبب تدخل الدولة فى غير مجالاتها. فأين الحقيقة وماهو المعيار الذى يتم به تقييم التجربة. هل ينحصر التقييم فقط وفقا للربح

والخسارة كما هو شائع الآن فى اقتصاد السوق؟ أم وفقا للدور الاجتماعى والثقافى ومردودهما كما كان شائعا فى الماضى؟. علما بأنه لا يجب أن يغيب عن بالنا – كما يحدث دائما – ان تجربة القطاع العام أو الاقتصاد المخطط أو تدخل الدولة فى الماضى كانت تجربة تم الترويج لها عالميا- كتجربة الحزب الواحد أحيانا – ليس فقط داخل المعسكر الاشتراكى ولكن الرأسمالى أيضا .. تماما مثلما يتم الترويج الآن لليبرالية الاقتصادية فى صورتها المتوحشة باسم الخصخصة والتى تدعو الى منع تدخل الدولة فى أى شئ سوى تمهيد الطريق لرجال الأعمال وإعفاءهم من الضرائب وقمع المعترضين! وقد تخرج أقلام بعد سنوات تدين هذه التجربة التى يروجون لها الآن كما حدث مع التجربة السابقة.. وهكذا .. لهذا ستظل القاعدة الأقرب الى الصحة فى تقييم هذه التجربة فى مجال السينما أو تلك هى: فى ظل أى نظام تكمن مصلحة الغالبية العظمى من المواطنين الذين يتحدث باسمهم دائما انصار التجربتين !! وبعيدا عن التقليل من شأن هذه التجربة أو تلك يمكن أيضا تقييم التجربة فى مجال السينما من حيث القيمة الفنية الجمالية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأفلام التى تم إنتاجها أثناء فترة سيطرة الدولة على الإنتاج وما قبلها وبعدها أيضا.

لقد استمرت تجربة القطاع العام عشر سنوات (١٩٦٣-١٩٧٢) وتم تحويل القطاع العام السينمائى فيما بعد الى هيئة عامة للسينما والمسرح والموسيقى واختصار دورها على التشجيع والتنشيط والمعاونة ! إلا أن الحصاد الفيلمى لهذه التجربة استمر حتى بعد تلك الفترة حيث تم عرض أفلام انتجها القطاع العام وكان آخر فيلم من إنتاجه قد تم عرضه عام ١٩٨٠ وهو فيلم "جنون الشباب" والجدول التالى يوضح عدد الأفلام الذى تم إنتاجها فى تلك الفترة .

العام	اجمالى الافلام المعروضة	القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٦٣	٤٨	٣	٤٥
١٩٦٤	٤٤	١١	٣٣
١٩٦٥	٤٣	٢٤	١٩
١٩٦٦	٣٩	١٩	٢٠
١٩٦٧	٣٣	٢٠	١٣
١٩٦٨	٤٠	١٧	٢٣
١٩٦٩	٤٤	١٣	٣١
١٩٧٠	٤٨	١١	٣٧
١٩٧١	٤٦	١٢	٣٤
١٩٧٢	٤١	١٥	٢٦
الاجمالى	٤٢٦	١٤٥	٢٨١

يلاحظ من هذا الجدول أن إنتاج القطاع العام من إجمالى الأفلام التى تم عرضها حتى عام ١٩٧٢(١٤٥) فيلم نسبتها ٣٤% من مجمل الإنتاج المعروض - وليست ٥٠% كما ورد عند البعض - ترتفع إلى ٣٦% عند إضافة العشرة أفلام التى أنتجها القطاع العام فى تلك الفترة، ولكن تم عرضها فيما بعد، فيصبح مجمل إنتاج القطاع العام (١٥٥) بينما كان نصيب القطاع الخاص من جملة الإنتاج ٢٨١ فيلما أى بنسبة ٦٦% بعضها ممول من القطاع العام.

كذلك أتاح القطاع العام الفرصة لعدد ٦٠ مخرجا من مجموع ٨١ مخرج أخرجوا أفلام تلك الفترة أى أن عدد المخرجين الذين لم يتعاملوا مع القطاع العام ٢١ مخرج اسم لامع فى مجال الإخراج.

ضمن هذا العدد من المخرجين (٦٠) أعطى القطاع العام الفرصة الأولى فى الإخراج لعدد (٢٦) مخرج بينما أعطى القطاع الخاص صاحب العدد الأكبر من الأفلام الفرصة الأولى لعدد ١٧ مخرج (البعض يقول أن القطاع العام قدم ١٧ مخرج جديد والخاص ٣ فقط فى تلك الفترة).

بالإضافة إلى إتاحة القطاع العام الفرصة الأكبر للمبدعين الجدد والمغامرة بتقديم تجارب طليعية لبعض السينمائيين فقط أتاح الفرصة كذلك للعديد من الأعمال الأدبية المصرية لتقدم على الشاشة ففى الفترة من ٦٣ حتى ٧٢ قدم القطاع العام ٦٨ فيلم من أعمال أدبية مصرية أى بنسبة ٤٥% من إنتاجه تقريبا بينما قدم القطاع الخاص فى نفس الفترة ٢٦ فيلما فقط أى بنسبة ٩,٢٥% تقريبا من مجمل إنتاجه. أما السينما المصرية فى الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٦٢ فقد قدمت ٥٢ فيلم مأخوذ من أعمال أدبية مصرية من جملة إنتاجها الذى وصل إلى ١١١٤ فيلم أى بنسبة ٤,٧% تقريبا.

وعموما وصل إنتاج السينما المصرية فى الفترة من ١٩٢٤ حتى عام ١٩٩٣ إلى (٢٦٦٩) فيلم وزعناها كالتالى:

من ١٩٢٤ إلى ١٩٦٢ (٣٨ سنة) ١١١٤ بنسبة ٤١,٧٣%		
من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٢ (١٠ سنوات) ٤٢٦ بنسبة ١٥,٩٦%		
من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣ (٢١ سنة) ١١٢٩ بنسبة ٤٢,٣١%		
الجملة	٢٦٦٩	١٠٠%

ومن الملاحظات الهامة التى تناولت تلك الفترة ما ذكره دكتور عبد المنعم سعيد فى كتابه "السينما المصرية فى موسم ١٩٦٧ - ١٩٦٨ بأن تكاليف الإنتاج فى أفلام القطاع العام تبلغ ضعف تكاليف إنتاج القطاع الخاص رغم تقارب الإيرادات وهى ملحوظة ربما تفسرها ملحوظة أخرى ذكرها على أبو شادى فى كتابه السينما والسياسة

عن سيطرة كبار منتجى القطاع الخاص على القطاع العام فى فترته الأولى عندما تم الاستعانة بهم فى الإدارة بعد تأميم شركاتهم! وما تردد من زيادة فى تكلفة الإنتاج أرجعها البعض إلى أن كبار منتجى القطاع الخاص كانوا يبالغون فى أجور الفنانين والفنيين فى عقود القطاع العام، على أن تخصم المبالغ الزائدة من عقودهم حين يتم التعاقد أى الفنانين معهم للعمل فى فيلم من إنتاج "المسئول" فى القطاع الخاص!! (وردت ملحوظات بنفس المعنى لدى درية شرف الدين - السياسة والسينما فى مصر ص ٨٦-٨٨) إضافة إلى أن بعض العاملين فى القطاع كانوا يبيعون ما ينتجونه فى شركاتهم الخاصة، للقطاع العام مثلما فعل حلمى رفله.

ربما تكون تجربة القطاع العام فى السينما ، جيدة فى مجال الانتاج ونوعية الأفلام، لكنها فى المجالات الاخرى لم تكن كذلك وهذا يتضح بسهولة من عدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد فى الاستوديوهات والمعامل ودور العرض .. وقد استمرت ملكية الدولة لهذه المنشئات " استوديوهات ومعامل ودور عرض " حتى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتى بدأت بعدها سياسات الخصخصة ، خاصة دور العرض حيث ساهم الكثير من المستثمرين فيما يعرف بالايجار التمويلى لمدد تتراوح ما بين ٢٠ عاما و ٢٥ عاما مثل مجموعات شعاع و بهجت والعدل جروب وكيانات اخرى .

واذا اخذنا نموذجا للاستثمار فى دور العرض ، خاص بدار عرض فى منطقة وسط المدينة حولها المستثمر الجديد من شاشة واحدة الى ثلاث شاشات وانفق على عمليات الاحلال والتجديد خمس ملايين جنيه فى عام ١٩٩٧ فقد حقق عائدا فى العام الاول ١٩٩٨ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ الفا جنيه بما يساوى ٤% كعائد الاستثمار للمشروع ، والعام الثانى ١٩٩٩ مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ الف جنيه بما يساوى ١٢% من اصل المال المستثمر ، وكانت مفاجأة فى العام الثالث حيث بلغ العائد فى هذا العام ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه بما يساوى ٣٢% كعائد استثمار ويتوقع هذا المستثمر استرداد ١٠٠% من قيمة الاستثمار فى نهاية السنة الخامسة .. الا ان ذلك لا يسرى على كافة دور العرض .. فدار عرض اخرى تم انشئها عام ١٩٩٧ ايضا تحقق ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ سنويا خسارة وهذا الرقم يمثل ١٠% من قيمة الاستثمارات .. واذا كانت الصورة بها بعض الوضوح بالنسبة لدور العرض فان الامر يختلف بالنسبة للاستوديوهات التى تم خصخصتها حيث لم تتضح الصورة حتى الان. من حيث علاقة الشركة القابضة بما تم خصخصته.

ففى ستوديو مصر الذى تم خصخصته لحساب مستثمر رئيسى لمدة ٢٠ عاما بقيمة كاملة ١١٢ مليون جنيه طوال المدة من بينها ٤٠ مليون جنيه قيمة الايجار فقط ، و ٧٢ مليون جنيه كاستثمار .

ينص العقد أن الشركة القابضة وظيفتها بالاساس تحصيل القيمة الايجارية ، ومتابعة رواتب واجور العمال الذين يعتبرون تابعين لها والمعارين للاستوديو وهى مسئولة عن الترقيات والارباح والعلاوات والمدهش انه حينما اعلن المستثمر الجديد انه يخسر طالبته الشركة القابضة بتوزيع الارباح على العاملين .. الغريب - من وجهة نظر المستثمر- ان هؤلاء العمال يحصلون على رواتب سنوية تبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وهى عمالة غير مدربة وغير ماهرة مما حمل الاستوديو نفقات جديدة لعمال مهرة يعرفون كيف يكون العمل.. اما الوظيفة الاخيرة للشركة القابضة فهى متابعة خطة التطوير سنويا وما تم انجازه من الخطة وتقييم ذلك .

ولكن كيف يمكن للمستثمر الرئيسى فى هذا المشروع تحقيق ارباح ؟! الاكيد انه لا توجد تجارب سابقة فى المنطقة لمثل هذه المشروعات .. والبيانات الاولية تشير الى الخسارة المؤكدة على الاقل خلال السنوات الخمس الاولى وهى التى ستتحمل الاحلال والتجديد ، ولكن لماذا تقدم على هذا المشروع ؟! هل هى " العاطفة " التى نحاول تحييدها خلال هذه الدراسة والتى تميز بها بين الرواد..ربما!، فادارة ستوديو يحمل الكثير من تاريخ السينما مثل ستوديو مصر، هو حلم سينمائى كبير لاى مهتم حقيقى بهذا الفن.

ومجمل القول ، ان وجود القطاع الخاص داخل المنظومة السينمائية " ستوديوهات، المعامل، دور العرض " سيحقق عائدات افضل بعد عمليات الاحلال والتجديد والتىبدت واضحة فى حالة دور العرض، وبدت فى التحسن فى الاستوديوهات والمعامل ولكن المشكل الحقيقى ان الدولة لم ترفع يدها تماما عن هذه الادارات، بل مازالت تنافسها بما لها من قدرات احتكارية ، فعلى سبيل المثال اجرت الشركة القابضة ستوديو الاهرام والمعمل لاتحاد الاذاعة والتلفزيون ، وهى ادارة تشبه ادارة القطاع العام من ناحية ، ومن ناحية ثانية تجبر على العمل فيه من خلال اتفاقيات ما يسمى بـ " المنتج المنفذ " او " المنتج المشارك " وهناك ايضا مدينة الانتاج

الاعلامى التى تجبر بقوانين علنية ، واتفاقات غير معلنة على العمل فى ستوديوهاتها ، سواء الافلام ، او حتى الاعمال التليفزيونية الخاصة بما فى ذلك القنوات الفضائية العاملة فى مصر او القنوات الفضائية المصرية الجديدة ".

خامسا : بداية الكيانات الكبيرة

ربما لم تشهد صناعة السينما حدثا كبيرا خلال العامين الماضيين مثل حدث انطلاق الشركة العربية للفنون والنشر ولا نبالغ اذا قلنا انه اهم احداثها منذ قرارات التأميم فى عام ١٩٦٣ والتوقف عن الانتاج فى عام ١٩٧٢ وبحجم الشركة كان حجم اللغط والخلاف حولها ما بين مؤيد ومعارض وما بين من يرى انها الامل التى ستنقذ الصناعة وتساعدها على القيام من رقدتها الطويلة ومن يرى انها الخراب المستعجل والضربة الاخيرة فى جسدها الواهن الضعيف .

وبعيد عن الصياغات الانشائية حول ما تردد عن هذه الشركة نرى من المفيد ان نقدم اسباب انشاء الشركة وتركيبتها من حيث الملكية والادارة ونظرة سريعة على ما قدمت حتى الان .. ثم نظرة اقتصادية نقدية على كل ما تقدم.

قالت الشركة فى بيان تأسيسها ان الظروف المحيطة للانتاج الثقافى العربى هى التى دفعت لانشاء شركة عربية للفنون والاداب وهذه الظروف تتمثل فى تفرق ملكية الحقوق الفكرية للمنتج الثقافى .. وتشرذمها بين ملاك صغار لا يقدر كل منهم على حسن استغلالها او ادارتها او حفظها وانتشار واسع للقرصنة او التزوير فى مختلف الوان الفنون وغياب شبكات للتوزيع ومؤسسات للادارة الحديثة قادرة على تحقيق العائد الاقتصادى الكامن فى المنتج الثقافى من خلال وسائل التسويق الحديثة والخبرات الفنية والادارية والقانونية اللازمة .. وقد يكون هذا التوجه صحيحا وارائه تمشى على طريق الصواب لانه منذ سنوات والثقافة المصرية والعربية فريسة للشركات العالمية الكبرى التى كانت قد بدأت بالفعل حملة نحو السيطرة على حقوق الملكية الفكرية للعديد من المنتجات الثقافية العربية. من حقوق المؤلفين الى الابتكارات التى يتوصل اليها مهندسو برامج الكمبيوتر العربية او الاغانى وحتى تسجيلات القران الكريم فى نفس الوقت تسعى الشركات العالمية الكبرى الى الاستثمار الواسع فى شبكات توزيع المنتجات الثقافية والعربية بمختلف انواعها وربما تكون اهم شركتين فى هذا المجال هما " يونيفرسال و سونى " اللذان يعملان بفتح مكاتب لهما للتعامل فى مختلف المنتجات الثقافية والعربية فى مقدمتهما السينما.

وكان للشركة اهداف معلنة أكدت على انها شركة تجارية تهدف للربح – شأنها شأن أية شركة - ونستطيع ان نلخص الاهداف فيما يلى :

١ - رفع قيمة وقدر المنتجات الثقافية المصرية العربية وتعظيم العائد الاقتصادى .

٢ - الحد من ظاهرة القرصنة فى حقوق الملكية الفكرية .

٣ - تحديث وسائل وعلاقات العمل السائدة فى مجال الانتاج الثقافى .

٤ - الاستثمار فى ترميم وحفظ اصول المنتجات الثقافية، التى تم تملكها مثل الاصول السالبة " النيجاتيف " الافلام المصرية.

٥ - ان تكون الشركة كيانا كبيرا على مستوى العالم العربى قادرا على التعامل مع الكيانات الكبرى التى تحتكر صناعة الثقافة فى العالم .

ولا نستطيع التعليق على اهداف الشركة فهى كما تبدو للوهلة الاولى ذات عائد مادى للصناعات الثقافية فى مقدمتها السينما ووفق هذه الاهداف نستطيع ان نقيم نشاط الشركة ومراقبتها خلال المرحلة المقبلة .

وقد تأسست الشركة بالفعل فى نوفمبر عام ٢٠٠٠ بوصفها شركة مساهمة خاضعة لاحكام قانون شركات الاموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وان راس مالها المرخص به فى هذه المرحلة ٤٠٠ مليون جنيه والمصدر فيه ٤٠ مليون وسوف يعقب التأسيس واكتمال البناء القانونى زيادة راس مالها على دفعات متلاحقة حتى تتحول الى شركة قابضة وتخضع لرقابة هيئة سوق المال ويقرب راس مالها المدفوع مليار جنيه مصرى مع امكان زيادته فى المستقبل تبعا لتطور نشاط الشركة .. وقد وصلت الشركة حتى الان الى ٦٥٠ مليون جنيه هو حجم نشاطها خلال الفترة الماضية .

والمساهمون في الشركة القابضة هم :

المجموعة المالية المصرية -هيرمس	١٧,٥%	شركة استثمار مصرية
شركة العربي للاستثمار	١٧,٥%	شركة استثمار مصرية واكبر مساهم فيها البنك العربي
ابراهيم المعلم	١٥%	ناشر مصري والمساهم الرئيسي في دار الشروق
علاء الخولجة	١٥%	مستثمر اردني
اسعاد يونس	١%	فنانة مصرية ورئيسة الشركة العربية للانتاج والتوزيع السينمائي
محسن جابر	٢,٥%	منتج موسيقى مصري والمساهم الرئيسي في شركة عالم الفن
محمد عليوة	٢,٥%	مستثمر مصري والمستثمر الرئيسي في شركة ارابيا انفورم
يوسف علام	٥%	مستثمر مصري
ياسين منصور	٥%	مستثمر مصري
سليمان اباتمي	٦,٥%	مستثمر مصري
تكنورام هولدنج	٥%	شركة استثمار مصرية
ممدوح عباس	٢,٥%	مستثمر مصري
كمال علام	١,٢٥%	مستثمر مصري
احمد هيكل	١%	عضو مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية – هيرمس
زياد بهاء الدين	١%	العضو المنتدب للشركة العربية للفنون والنشر – مصري
مهدى دارى	١%	العضو المنتدب للشركة العربية للفنون والنشر – جزائري
نيهال خلاف	١%	المدير المالي للشركة العربية والنشر – مصرية

والكيان المتوقع للشركة القابضة سيتكون من ١١ شركة هم :

اسم الشركة	النشاط	المقر الرئيسي
الشركة العربية للانتاج والتوزيع السينمائي	انتاج وتوزيع سينمائي	القاهرة
شركة روتانا للصوتيات والمرئيات	انتاج فني	جدة
شركة نهضة مصر للسينما	تملك وادارة دور عرض سينمائي في مصر	القاهرة
شركة الماسة للسينما	تملك وادارة دور عرض سينمائي في الخليج	ابو ظبي
شركة عالم الفن	انتاج موسيقى	القاهرة
شركة صوت الفن	انتاج موسيقى	القاهرة
شركة صوت لبنان	انتاج موسيقى	القاهرة
شركة دار الشروق	نشر للكتب	القاهرة
شركة ارابيا انفورم	نشر برامج كمبيوتر	القاهرة
الشركة العربية للمرئيات	تملك وادارة الافلام العربية	القاهرة
شركة مكتوب	انترنت	عمان

ويلاحظ ان ثلاث شركات فقط من بين الشركات الاحدى عشر هى التى تهتم بالنشاط السينمائي .. بينما تشتغل الشركات الثماني الاخرى ببقية الانشطة الاقتصادية الثقافية والفنية .

وقدمت الشركة حتى الان ثلاث انشطة رئيسية في مجال صناعة السينما منذ بدء نشاطها :

١ - شراء الاصول السالبة للافلام المصرية .
٢ - امتلاك او حق ادارة دور العرض السينمائي .
٣ - القيام بانتاج الافلام .

١- قامت الشركة بشراء ما يقرب من ٣٠٠ نيجاتيف فيلم وكان ذلك السبب المباشر لهجوم وسائل الاعلام على هذه الشركة باعتبار ان ذلك هو تراث السينما المصرية .. وكيف يمكن لشركة واحدة ان تمتلكه .. بل وذهب البعض الى اتهام هذه الشركة بكونها جزء من مخطط عالمي يهدف الى تفريغ الدور المصري من محتواه الثقافي .

وكان من الواضح ان الشركة تريد الاستفادة من هذه الاصول كأقصى استفادة اقتصادية من خلال حقوق الملكية الفكرية لها خاصة وان معظم هذه المصنفات لم يتم بيعها على المستوى العالمي وعلى بعض وسائط المشاهدة الحديثة مثل ال " D.V.D " و " الانترنت " بالاضافة الى الوسائل الالكترونية التى تستجد .. الى جانب الاستفادة من العروض التقليدية السينمائية .. لما تحظى به الافلام من جانبية عند جمهور المشاهدين .. لكن العائد الاستثماري هنا لن يتحقق سريعا بل بعد سنوات طويلة .

٢- استطاعت الشركة في اقل من عام واحد امتلاك العديد من دور العرض .. وصل عدد شاشاتها الى ٥٦

شاشة بين محافظات الجمهورية المختلفة من خلال ثلاث شركات كبرى .. امتلاك شركتى " نهضة مصر " و " عثمان جروب " والتأجير من شركة مصر للتوزيع ودور العرض .. وفيما يلى بيان بعدد دور العرض التى تمتلكها او تديرها الشركة العربية

بيان دور عرض نهضة مصر	
سينما وندر لاند	٦ شاشات
سينما ٦ اكتوبر	٢ شاشة
سينما مركز التجارة العالمى	١ شاشة
سينما سموحة الاسكندرية	٤ شاشات
سينما رويال الاسكندرية	٣ شاشات
سينما الاسماعيلية	٢ شاشة
سينما اسيوط	٤ شاشات
سينما شرم الشيخ	٢ شاشة
سينما السويس	٣ شاشات
بيان دور عرض شركة مصر	
فاتن حمامة	١ شاشة
سفنكس	١ شاشة
فونتانا	١ شاشة
الحرية الخانكة	١ شاشة
ستراند الاسكندرية	١ شاشة
الاندلس راس البر	١ شاشة
الحمراء مصر الجديدة	١ شاشة
بيان دور عرض عثمان جروب	
جنينة مول	٦ شاشات
طيبة	٢ شاشة
المريلاند	١ شاشة
سموحة الاسكندرية	٥ شاشات
المعادى	٣ شاشات
مترو القاهرة	١ شاشة
مترو الاسكندرية	١ شاشة
الزيتون	٣ شاشات

من هنا تكون الشركة قد امتلكت وادارت ٥٦ شاشة فى مختلف محافظات الجمهورية من اجمالى عدد شاشات يبلغ ١٩٥ شاشة اى بنسبة تصل الى ٢٨,٧% تقريبا وهى بلا شك نسبة كبيرة تمنحها حرية احتكار توزيع الافلام فى السوق خاصة وانها تملك الشاشات صاحبة الدخل الاكبر والحجم المقعدى الاكثر من بين كل دور العرض .

٣ – قامت الشركة خلال عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ بانتاج الكثير من الافلام نستطيع ان نقول انها معظم انتاج السينما المصرية باستثناء افلام مدينة الانتاج الاعلامى .. وافلام منتج واحد فقط هى شركة" اوسكار " والتى رفضت ايضا بيع دور العرض التى تمتلكها للشركة العربية .

انتجت الشركة بالفعل ٢٦ فيلما .. بالاضافة الى ٦ افلام تحت الانتاج عرض معظمها خلال عام ٢٠٠٠ وحققت ايرادات لا بأس بها داخل وخارج مصر .. والانتاج كان يتم بطريقة جديدة اقرب الى طريقة المنتج المنفذ ولكن من خلال المشاركة فى ارباح التوزيع الداخلى .

ولا جدال ان الشركة العربية انعشت سوق صناعة السينما خلال العام الماضى .. حتى ان غرفة صناعة السينما اشرفت على انشاء ٣٨ شركة انتاج جديدة .. بعضها لم يعمل حتى الآن .. وبعضها انطلق بالفعل .. وحسنت الشركة من الصناعة بما يجعل الفيلم المصرى قادرا على المنافسة فى الاسواق الخارجية وارتفعت ميزانيات الافلام بنسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ١٠٠% " بعضا ذهب للاجور " والجزء الآخر ذهب لتقنيات الصناعة المتطورة .. فبعدما كان انتاج الفيلم المتوسط يصل الى مليون ونصف المليون جنيه تصل تكاليفه من خلال الشركة العربية الى ثلاثة ملايين جنيه .. والافلام الصغيرة من مليون جنيه الى مليون ونصف المليون جنيه .. بينما تفاوتت نسب الزيادة فى انتاج الافلام الكبيرة فبعضها وصل الى اكثر من عشرة ملايين جنيه .. لكن هذه الزيادة كاذبة لانها وصلت الى وسطاء وسماسرة .. الى جانب تقدير كبير غير حقيقى لبعض الاجور وبعض الحقوق الاولية فى العملية الانتاجية .

ورغم الانتعاش النسبى فى سوق صناعة السينما من خلال الشركة العربية .. الا اننا يجب ان نشير الى بعض الملاحظات الهامة حول دور هذه الشركة واثره على صناعة السينما فى المستقبل :

١ - بعد ان اصبحت ملكية الاصول السالبة " نيجاتيف " للافلام حق لهذه الشركة .. لا يوجد هناك قانون ملزم بايداعه فى ارشيف وطنى مصرى .. كابداع ثقافى بعيدا عن الحقوق الاقتصادية لهذه الافلام بمعنى انه يمكن ضياع بعض هذه الافلام من دون محاسبة .

٢ - قد لا يتمكن المشاهد العادى من رؤية بعض الافلام على القنوات المصرية الارضية اذا بالغت الشركة فى تقدير حقوق العرض التليفزيونى خاصة وان معظم هذه الافلام هى التى يفضلها المشاهد والمعروفة اعلاميا باسم الابيض والاسود .

٣ - مع الممارسة خلال الفترة الماضية وفى اطار هيمنة الشركة العربية على دور العرض السينمائى .. طل علينا شبح الاحتكار واصبح اى منتج يعمل خارج هذه الشركة مضطرا للذهاب اليها لتوزيع فيلمه بما يعنى اولا

القبول لشروطها والثانى انهيار شركات التوزيع الاخرى التى لا تمتلك دور عرض والتى اكتفت خلال هذا الموسم بما اطلق عليه تنفيذ التوزيع مثلما فعل اكبر موزع سينمائى فى مصر وهى شركة افلام النصر .

٤ - اتضح ان للشركة هيمنة ما على السوق العربية خاصة دولة الامارات .. وعقدت معها اتفاقيات شبه احتكارية بما يعنى ضرورة الاتفاق معها عند التوزيع الخارجى وهو ما حدث مع فيلم السادات .

٥ - مع هيمنة الشركة على دور العرض وقيامها بالانتاج أصبح العمل خارجها مقامرة مجنونة لا يمكن ان تعود بالربح على اى منتج لذا يمكن ان يصل الوضع بعد سنوات قليلة الى احتكار الانتاج وما يتبعه من كل المخاطر المعروفة والناتجة عن هذا الاحتكار .

٦ - امتلاك الشركة لروس اموال ضخمة جعل من الصعب قيام كيانات اخرى فى حجمها ومنافستها .. مما يعنى خلو ساحة السينما لهذا الكيان .. وهو الامر الذى سيصل فى النهاية الى الاحتكار الكامل . وهو أمر يتعارض أصلا مع منطق السوق وآلياته الذى يتم الترويج له والقائم على المنافسة لا الاحتكار .

٧ - بعد السيطرة على دور العرض اصبح للشركة قرارات فاعلة فى سوق توزيع الفيلم الاجنبى وهو ما تعان منه حاليا الشركات الصغيرة فى هذا المجال .

٨ - بعد هيمنة الشركة على الانتاج يمكن ان تحدد نوعية الموضوعات التى تناقشها الافلام وتستطيع منع اية افكار لا توافق هى عليها بمعنى انها يمكن ان تمنع تنوع المنتوج الثقافى لصناعة السينما المصرية . وهذا أيضا يتعارض مع منطق التعددية والتنوع .

٩ - لم يمر الوقت الكافى لتقييم اداء الشركة العربية ولا يبقى لنا غير الشواهد وغالبيتها ايجابى فى اطار تنشيط السوق السينمائية. مع بعض الملاحظات الاحتكارية الحاصلة بالفعل والتى قد يكون لها تأثيرات سلبية على المدى البعيد خاصة إذا ما تعثرت الشركة لأية أسباب وباعت نفسها لمن يملك بصرف النظر عن جنسيته.

١١ - اذا احسن صناع السينما التعامل مع هذه الشركة .. وعملوا معها وفقا للقواعد الاقتصادية السليمة واذا مارست الدولة دورها فيما يخصها بسن قوانيين تشريعية ورقابية تنظم العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية (المنتج – الموزع – الممول) وبين الشركات الإنتاجية بعضها وبعض والتصدى للاحتكار ستكون الشركة العربية بشبكات توزيعها فى الداخل وفى السوق العربية وفى السوق العالمية عامل نشط فى تقدم هذه الصناعة على مختلف المستويات بما يفتح الباب أمام منتجون جدد .. واذا حدث العكس ستعود السينما المصرية للدخول فى نفق هيمنة أفراد بدلا من هيمنة الدولة نحسب ان الخروج منه سيكون صعبا هذه المرة .

سادسا : السينما المصرية وحماية حقوق الملكية الفكرية :

كما اشرنا الى ان الشركة العربية للفنون تعتمد اساسا فى فكرة نشأتها على الاستفادة من تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية ضمن اتفاقية " الجات " وهذا يعنى بداهة ان هذا التطبيق سيفيد صناعة السينما المصرية بل بدأت الافادة بالفعل حينما قامت شركات ومؤسسات اعلامية كبيرة فى شراء حقوق الاصول السالبة " النيجاتيف " للافلام .

ويكفى ان نعرف ان الولايات المتحدة اكثر الدول حماسا لتطبيق الاتفاقية بلغت دخولها من حقوق الانتاج الثقافى عام ١٩٩٢ (٣٠٠ مليار دولار) .. بينما مازالت فرنسا تعتبر الانتاج الثقافى خارج حدود قاعدة التداول الحر لان هذا الانتاج له انعكاساته الواضحة على الشخصية الثقافية والحضارية للأمم . ولانها تخشى سيطرة الثقافة الأمريكية (النمط الأمريكى) على الشخصية الفرنسية .

وحماية حقوق الملكية الفكرية تشتمل على حقوق الطبع والنشر وايرادات الاختراع والعلامات التجارية والرغبة فى تطبيقها للتصدى للتجارة فى البضائع المقلدة التى تقدر حجمها بين ٣% او ٦% من التجارة العالمية .

وللوهلة الاولى نقول ان هذه الاتفاقية ستدعم الفيلم المصرى دعما كبيرا لأنها ستمنحه قدرا من الحماية يضمن له عائدات لا بأس بها حيث ان مداخيل الفيلم الخارجية تضيع لعدم وجود هذه الحماية اى ان الفيلم سيحصل على حقوقه من كافة المصنفات الخاصة به .. سواء نسخ ٣٥ مم او اشرطة الفيديو كاسيت والـ " D.V.D " وهو نظام مضاد للنسخ – حتى الآن ! – والبث التليفزيونى الارضى والبث التليفزيونى الفضائى والعروض العامة سواء فى المجال او وسائل الانتقال " طائرات – بواخر – اتوبيسات " وكافة اشكال العروض الاخرى وهذا يعنى عائدات ربح كبيرة تشجع الأقبال على هذه الصناعة والانفاق عليها اكثر بما يعنى تطوير وسائل صناعتها .

وعند تطبيق اتفاق الجات ستنخفض تكاليف انتاج الفيلم بسبب تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على

مستلزمات الانتاج السينمائى (الخام والمعدات) وبالتالى ستخفض اسعارها الايجارية مما يساعد كثير من المستثمرين الدخول فى هذه الصناعة كما ان تخفيض الجمارك على مستلزمات دور العرض قد يساهم فى بناء وتشييد دور عرض جديدة الامر الذى سيزيد من المساحات المتاحة لعرض الافلام وبالتالى سيكون الاغراء واضحا فى زيادة انتاج الافلام .

اما اخطر ما فى اتفاقية الجات ما يطلق عليه " السوق الحرة " وذلك يعنى تحرير دخول الافلام الاجنبية للسوق المصرى دون اى قيود .. و " الخطر " هنا لان المنافسة فى صالح الفيلم الاجنبى من كافة الجوانب : جودة السلعة والقدرة على التوزيع بالاضافة الى انه مغر للموزع حيث يحقق له عائدا اكبر من الفيلم المصرى وهذا سيقلل من اقبال دور العرض على عرض الفيلم المصرى.

ان ما نخلص منه فى هذا الموضوع هو ان اتفاقية الجات يمكن ان تكون سبب رئيسى لعودة صناعة السينما لمكانتها الطبيعية ويمكن ان تكون جزءا هاما من الدخل القومى إذا أصبحنا منتجى ثقافة ذات مستوى خاصة وان مداخيلها من الخارج ستكون كبيرة جدا مما يعنى زيادة نسبة الصادرات فى هذه الصناعة .. ولكن حتى تنطلق الصناعة وتحقق اهدافهاالخارجية يجب ان تحقق اولا اهدافها الداخلية ووصول المنتج النهائى لهذه الصناعة " الفيلم " بطريقة صناعية وفنية جيدة يكون قادرا على منافسة الفيلم الاجنبى الذى سيحصل هو ايضا على حماية قوية .. فاذا تمكن الفيلم المصرى من الفوز فى هذه المعركة – وهو فوز مرتبط ارتباطا وثيقا بازدهار وتأكيد وحماية حرية التعبير والإبداع - سيكون له التفوق فى الاسواق الخارجية وبعدها نستطيع ان نقول ان للسينما حصة فى الدخل القومى المصرى .

سابعا : مقترحات لمواجهة اهم مشاكل صناعة السينما

ان النظرة السريعة لصناعة السينما كقطاع تصديرى هام يملك سلعة جديدة قادرة على المنافسة .. هى " الفيلم " الذى يعتبره الكثيرون سلعة تصديرية بنسبة ١٠٠% ولديها دعاية عمرها اكثر من مائة عام يجعلنا نصرخ بضرورة فتح الاسواق الخارجية سواء اقليميا (السوق العربية) او دوليا (السوق العالمية) .. لكن فتح هذه الاسواق باعتباره الهدف النهائى لنجاح هذا القطاع والاستفادة منه استفادة اقتصادية قصوى .. تسبقه العديد من الخطوات الهامة على الصعيد الداخلى حتى تكون السلعة قادرة على المنافسة ومناسبة للاسواق الخارجية .

١ - واهم مشاكل الصناعة حاليا .. عدم وجود جهاز مسئول عن السينما يقوم بوضع القوانين التى تنظم حركة العمل داخل هذا المجال بما يتناسب مع طبيعته وطبيعة التطور الاقتصادى مراعيا مصالح السينما كفن وصناعة وتجارة ومراعيا لمصالح المنتجين العاملين فى هذا المجال ومن المفروض ان يكون هذا الجهاز تابعا لوزارة الثقافة باعتبارها ممثل الدولة فى وضع النظم والقوانين التى تحمى هذا المجال ولكن ما حدث هو تخلى وزارة الثقافة عن هذا الدور بسبب سحب شركتى (مصر للتوزيع ودور العرض ، شركة مصر للاستوديوهات) من تحت سيطرتها وتحويلهم الى وزارة قطاع الاعمال العام وقد فهم سحب الشركتين من وزارة الثقافة على انها لم تعد مسئولة عن السينما . لذا يكون من الضرورى انشاء كيان سينمائى مسئول عن الصناعة بكل فروعها ويكون مسئولا عن تشريع القوانين والنظم التى تحمى الصناعة .

٢ - يلاحظ ارتباك وازدواجية وتسهيلات فى بعض القرارات المعدلة للقوانين القديمة فى النشاط السينمائى لذا سيكون من المفيد اصدار قانون للسينما بكل فروعها .. يجب ما قبله من قوانين والهدف هو التوحيد حتى فى المجالات الضرائبية حيث يعانى المنتجون من ازدواج ضريبى فى كثير من البنود المتعلقة بالصناعة ووجود مثل هذا القانون سيسهل العمل كثيرا فى هذه الصناعة خاصة فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد وحماية ما نصدره وحماية السوق الداخلى .

٣ - ان القطاع الخاص يحتاج لمزيد من التشجيع للدخول بقوة فى هذا المجال لما لهذا القطاع من قدرة على تدبير الموارد وتقليل الفاقد وتطوير الادارة وتحديث التقنيات والتنافس فى تحقيق الربح المشروع والتحمل بوطأة المخاطر التى يتضمنها كل عمل تجارى .. والتشجيع يأتى من دور الدولة التى يجب ان تظل مسئولة عن وضع القواعد والنظم وسن التشريعات وتحديد الاولويات ورسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها .

٤ - ان احد اسباب ازمة الصناعة ضيق السوق الداخلى من خلال عدم وجود دور عرض كافية .. وعدم وجود حماية حقيقة لاحد اهم مصادر الفيلم فى الداخل وهو سوق الفيديو لذا يجب على الدولة بذل المزيد من الجهود التشريعة فيما يتعلق بمستلزمات دور العرض والتشريعات العقارية الخاصة بقيمة الاراضى ورسوم تسجيلها وعوائدها حتى يتم اتساع السوق الداخلية خاصة فى المحافظات التى تعوق كثيرا من قوانين المحليات تسهيل

عمليات بناء دور العرض والتشجيع عليه والشق الثانى هو بذل جهود حقيقية فى حماية سوق الفيديو خاصة وان لدينا شرطة للمصنفات الفنية .. فالحماية هنا ستحقق دخل افضل للمنتج .. الامر الذى يساعد على تطوير الصناعة بشكل عام .

٥ - تشجيع البنوك على الدخول فى مجال صناعة السينما وان تكون هناك قروض بضمان الشريط السينمائى وربما تحتاج البنوك لهيئة تأمين تضمن له انتهاء تصوير الفيلم .. كما فى امريكا .. وهذا الامر يمكن ان تقوم به غرفة صناعة السينما بما لديها من خبرات فى هذا المجال كما يمكن ان يكون الضمان من كافة المنتجين عبر رسوم خاصة تفرضها الغرفة لهذا السبب .

٦ - يجب على الحكومة المصرية انشاء هيئة لحماية الملكية الفكرية تكون وظيفتها اولا الاشراف على طبع الافلام بكافة الوسائل بطريقة مشروعة يسهل معها اثبات الحق القانونى .. وثانيا حماية الانتاج السينمائى خارج حدود الدولة فى كافة الاسواق وفق ارتباطاتها باتفاقية الجات وان يكون لهذه الهيئة القوة القانونية الادارية لتحصيل قيمة هذه الحقوق خارج مصر .

٧ - يجب ان ترفع الدولة يدها عن كافة المنشآت السينمائية وان تتيح للمستثمرين الحرية الكاملة فى ادارة المنشآت التى اجروها من الدولة. كذلك مطلوب من الدولة ايضا ان تكون مدينة الانتاج الاعلامى خاصة لا تتميز بادارة الدولة التى تستحوذ ، بقوتها على عملاء يمكن ان يكونوا من حق الاستوديوهات الاخرى حيث ان هيمنة الدولة بما تملكه من فرض قوى سيادية يخل بشروط المنافسة فى السوق مثل اجبار المتعاملين معها على التصوير فى استديوهاتها والتعامل مع معاملها فى الطبع والتحميض.

٨ - يجب اخضاع الاستديوهات والمعامل ودور العرض والآلات والخدمات لمقاييس الهيئة العامة للتوحيد القياسى من وزارة الصناعة وذلك بهدف خروج السلعة النهائية لهذه الصناعة " الفيلم " بمواصفات عالمية فنية وصناعية بما يتيح لها القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية .. ولا يسمح بطبع الفيلم الردئ .. قبل اختبار معايير الجودة حفاظا على سمعة الصناعات .

٩ - مطلوب تطوير دور غرفة صناعة السينما .. ومراقبة عملها وزيادة فعاليتها .. فمن دون حرج فان الغرفة تصدر تشريعات يتم العمل بها فى وقت وتلغى فى وقت اخر وقد تكون هذه التشريعات فى خدمة فئة قليلة .. ان دور الغرفة فى الاساس هو الاشراف والرقابة والمتابعة على كل ما يخص صناعة السينما كصناعة .. اى ما يخص دور العرض ثم الاستوديوهات ثم المعامل بهدف تطويرها والحفاظ على المستوى القياسى للمنتج والوصول بهذه الصناعة الى جودة عالية .. وللاسف هذا لا يتم .. كما ان هناك العديد من الحالات التى اتهمت فيها الغرفة بالتزوير .. اى انها بدلا من القيام بدور المراقبة لصالح الصناعات .. تقوم هى بالفساد .

١٠ - يجب تكوين اتحاد للمنتجين السينمائين المصريين بعيدا عن اى هيئات او جهات رسمية خاصة لمراجعة الكيانات الكبرى وللحفاظ على وجوده ومتابعة مشاكله اولا بأول للبحث عن حلول لها .

◆ القسم السادس ◆

البورصة المصرية .. الإطار القانوني والتجاوزات وغموض المستقبل

ترتبط البورصة بالمجتمع الصناعي باعتبارها محلا لطرح وتداول أسهم شركات هذا المجتمع أيا كان القطاع الذي تنتمي إليه. وحتى بورصات السلع الزراعية الرئيسية فإنها ترتبط أيضا بالمجتمعات الصناعية التي خرجت من الاقتصاد الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الذي يتم فيه تداول كل السلع. وتعتبر البورصة سمة رئيسية من سمات الاقتصادات الليبرالية، ويتركز دورها في توفير السيولة للمستثمرين، وفي كونها واحدة من الآليات المهمة لتمويل الاستثمارات فى الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة التى يملك صغار ومتوسطى وكبار المستثمرين فيها ثقافة إستثمارية وخبرات ثرية تراكمت عبر سنوات طويلة منذ القرن التاسع عشر فى التعامل مع البورصة. ولدى أى تحرير مالى لأي اقتصاد فان البورصة المحلية تفتح أمام البورصات والمستثمرين والشركات الأجنبية في حدود وبشروط تتفاوت من بلد لآخر حتى لو كان كلاهما يطبق مباديء الاقتصاد الحر. لأن الحاكم في تحديد ذلك هو ظروف الاقتصاد المحلي ومصالحه وطبيعة ارتباطاته الدولية.

وقد كانت مصر من أوائل دول العالم التى أنشأت بورصة للأوراق المالية، حيث أنشأت بورصة الإسكندرية عام ١٨٨٣ ثم تبعتها بورصة القاهرة عام ١٨٩٠. وكان للأجانب دور كبير فى هذه البورصة إلى أن صدرت قرارات تمصر البنوك وشركات التامين والوكالات التجارية فى فبراير ١٩٥٧ والتى تبعتها قرارات التأميم فى بداية الستينات. ومنذ قرارات التمصير لم تعد البورصة المصرية منفتحة أمام الاجانب كسابق عهدها خاصة بعد صدور العديد من القوانين المنظمة للعمل فى البورصة المصرية والتى حولتها الى بورصة محلية مغلقة الى حد كبير.

أولا: البورصة.. تطور الإطار القانوني لتنشيطها وتحريرها

مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى بدأ التفكير فى اعادة تنشيط البورصة المصرية وفى تحرير التعاملات فيها وفتحها أمام الاجانب، وصدر القرار الجمهورى ٥٢٠ لعام ١٩٧٩ الذى تم بموجبه انشاء الهيئة العامة لسوق المال بهدف تنظيم وتنمية سوق المال، وهو ما أدى الى تنشيط البورصة منذ منتصف الثمانينات. وبعد بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الليبرالى فى منتصف عام ١٩٩١ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم سوق رأس المال والذى صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣. ثم تطور الإطار التشريعي الذي يحكم عمل البورصة المصرية بعد ذلك بصدور قانون الإيداع والحفظ المركزي بالإضافة لمشروع القانون الجديد لسوق المال والذي سيكون بديلا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

١- قانون الإيداع والحفظ المركزي:

شهدت البورصة تطورا مهما على المستوى التشريعي، بصدور القانون ٩٣ لسنة ٢٠٠٠لتنظيم الإيداع والحفظ المركزي الذي ينظم عمليات السجلات الخاصة بعمليات التداول وزيادة الرقابة عليها وتنظيم عمليات المقاصة والتسوية. ونظم القانون نشاط إمساك السجلات وحقوق الرهن المقيدة وتوزيع المستحقات الناتجة عن الأوراق المالية سواء بيع أو شراء أو توزيعات كوبونات الأرباح واستحدث القانون المالك المسجل الذي قد لا يكون مالك للورقة ولكنها تسجل باسمه لحساب المالك المستفيد وقصر نشاط تداول الأوراق المالية علي الشركات المسجلة في البورصة أو الشركات الأجنبية التي تكون مقيدة في بورصات دولها ومنع القانون تداول أعضاء مجالس إدارات الشركات والعاملين فيها وأزواجهم وأولادهم من التعامل في الأوراق المالية إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة وتقوم شركات السجلات بإجراء عمليات المقاصة والتسوية بهدف تحديد صافي الحقوق والتزامات كل طرف كما اشترط القانون موافقة هيئة سوق المال في حال قيام المتعامل بتقديم كفالة من الغير وتعيين حد أقصي لالتزامات العضو النقدية مع شركة الأوراق المالية وتصفية العمليات التي لم تتم تسويتها ووضع نظام لتسليف الأوراق المالية بين أعضاء الإيداع المركزي.

واشترط القانون أن يكون أعضاء الإيداع المركزي من البنوك وفروعها المسجلة لدي البنك المركزي وشركات الأوراق المالية والشركات الأجنبية التي تمارس نفس النشاط بشرط أن يكون مقرها الرئيسي خاضعا للرقابة من دولها. كما اشترط القانون أن يحدد اسم الملاك المستفيدين من الأوراق المالية المسجلة باسمهم.

ورغم صدور قانون الإيداع المركزي إلا أن ذلك لم يمنع شركات إدارة السجلات من التعامل في الأوراق المالية المسجلة لديها باسم عملائها لحسابها الخاص وكانت أشهر الحوادث لشركات لينك والصفوة والنسور للسمسرة التي أضاعت عشرات الملايين من الجنيهات من حقوق العملاء بعد استخدام رصيد العملاء المسجل لديها لحسابها الخاص وهو ما يشير إلي قصور في عمليات الرقابة علي هذه الشركات واستمرار جهل المستثمرين بحقوقهم ومتابعة رصيدهم من الأسهم بشكل مستمر.

واتخذت هيئة سوق المال إثر ذلك العديد من الضوابط أهمها إضافة خطوة جديدة لمراحل التسوية في اليوم التالي للتعامل (T+1) وقبل التسوية مباشرة حيث تقدم شركة السمسرة صورة من أمر العميل مصدق عليها من العضو المنتدب للشركة أو المدير المسئول مع إبلاغ الهيئة وشركات المقاصة بنماذج التوقيعات للأعضاء المنتدبين لكل شركة سمسرة أو أوراق مالية.

وإذا كانت شركة السمسرة لا تملك نشاط إدارة سجلات وتتعامل مع شركة أخري عليها إن تتقدم لشركة المقاصة بغرض التسوية بالإضافة لأمر العميل الأمر الذي تم بموجبه حجب رصيد العميل تمهيدا للبيع موقعا عليه من العضو المنتدب بالشركة أو المدير المسئول.وبعد تنفيذ أي عمليه تقوم شركه السمسرة بإخطار المستثمر كتابه بالعملية التي تم تنفيذها مرفق بها صوره الأمر الصادر منه . كما تم تغليظ العقوبة على الشركات التي لم تسدد بوليصة التأمين على التعاملات بعد انتهاء السنة المالية حيث سيتم إيقافها نهائيا عن التعامل إذا لم تجدد البوليصة.

وقد صدرت اللائحة التنفيذية المنظمة لقانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنه ٢٠٠٠ والتي تعتبر مؤشرا لبدء التطبيق الفعلي في ٢٦ نوفمبر من العام ٢٠٠١، واشتملت على ٦ أبواب وملحق إضافي، واحتوى الباب الأول على فصلين: الأول يضم ٨ مواد وتشمل القواعد المنظمة للإيداع وإصدار وقيد الأوراق المالية . أما الفصل الثاني فيشمل عمليات المقاصة والتسوية. وقد نص القانون على أن تتم المقاصة على أساس التسليم مقابل الدفع ونقل ملكيه الأوراق المالية بالقيد الدفتري، ويتم إنشاء صندوق تشارك في رأسماله جميع شركات الأوراق ويتم في نهاية السنة المالية توزيع عائد الصندوق على أعضائه مع مراعاة حصة كل منهم.

واشتمل الباب الثاني على ثلاثة فصول: الأول يتضمن شروط وإجراءات عضويه الإيداع المركزي بالنسبة لبنوك الإيداع المحلية أو شركات الأوراق المالية أو فروع البنوك والشركات الأجنبية. واشترط القانون بالنسبة للبنوك، موافقة البنك المركزي، وبيان بأعضاء مجلس إدارة البنك، ونسخة من النظام الأساسي والسجل التجاري، وبيان بأعضاء مجلس الإدارة المالية المحلية. واشترط القانون وجود الترخيص ونسخة من كل من النظام الأساسي والسجل التجاري وبيان بأعضاء مجلس الإدارة ومن له حق التوقيع.

أما بالنسبة للشركات الأجنبية فاشترطت اللائحة شهادة تفيد خضوع الشركة أو البنك الأجنبي للرقابة والسجل التجاري وبيان بأسماء القائمين على الإدارة ومن له حق التوقيع .

واحتوى الفصل الثاني من الباب الثاني على الأحكام المنظمة لعضوية الإيداع المركزي وأهم ما أتي به القانون ولائحته التنفيذية، هو وضع حد أقصى لحجم العمليات التي يجوز لعضو الإيداع المركزي تنفيذها وفقا للنظام الذي تضعه الهيئة. ويرتبط هذا الحجم بصافي رأسماله إذا كانت التسوية تتم على حسابه، ويمكن للعضو تنفيذ أي عمليات شراء إذا أودع ببنك المقاصة قيمة العمليات التي ينفذها بالإضافة إلى أن حصة العضو في رأسمال الشركة تكون ضامنه للوفاء بالتزاماته. وفي المادة ٢٤ من نفس الباب وضعت الهيئة قواعد تسليف الأوراق المالية.

واشتمل الباب الثالث على أربعه فصول: الأول ينظم عمليات القيد الدفتري ويفرض على الشركات المقيدة، إخطار هيئة سوق المال بأية معلومات تتعلق بها وتؤثر على أسهمها بعد نهاية جلسة التداول. كما نظم عمليات توزيع كوبونات الأرباح. أما الفصل الثاني فاستحدث ما يسمى بالمالك المسجل الذي ينوب عن المالك المستفيد في بعض الحالات.

أما الفصل الثالث فينظم عمل بنوك الإيداع، في حين يحدد الفصل الرابع قواعد رهن الأوراق المالية.

ونظم الباب الرابع عمل أمناء الحفظ وهو كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها وإداراتها .

واحتوى الباب الخامس على ثلاثة فصول لتنظيم تأسيس الشركات والترخيص وتوزيع رأس المال وأهم ما استحدثه القانون، هو أن يكون رأسمال أي شركه ترغب في القيد بالبورصة ٣٠ مليون جنيه على الأقل تدفع بالكامل عند التأسيس، وهو ما يقضي على عيب القانون

الحالي الذي سمح بقيد شركات رأسمال بعضها لا يتجاوز ٥٠ ألف جنيه.

أما الباب السادس فنظم عمليات الرقابة والتفتيش وضرورة تقديم شركه المقاصة لتقرير يومي عن عمليات التداول التي تتم تسويتها، وتقرير شهري عن صندوق ضمان التسوية، وتقرير ربع سنوى عن الشركات التي تم قيدها، وتقرير ربع سنوى عن الشركات التي تم إيداعها مركزيا، وتقرير ربع سنوى عن صرف أرباح الأوراق المالية المودعة مركزيا.

واشتمل الملحق الإضافي على المبادئ الأساسية لنظام المقاصة والتسوية والتسليم مقابل الدفع ووساطة شركات السمسرة في الأوراق المالية في استلام وتسليم الأوراق المالية محل التداول، وإتمام عمليات المقاصة وتسويه المراكز القانونية الناشئة عن التداول وبعض الأحكام العامة المنظمة لعمليات الشراء والمقاصة والتسوية .

٢- مشروع القانون الجديد لسوق المال:

على الرغم من أن مشروع القانون الجديد لسوق المال والذي ينتظر أن يناقشه مجلس الشعب خلال دورته الجديدة أتى ليقضى على عيوب القانون الجديد إلا أنه شمل بعض القصور سواء في النواحي الرقابية أو بالنسبة للتحكيم أو التعميم غير الواضح لمعظم بنود القانون والتي تم إحالتها إلى اللائحة التنفيذية للقانون وبالتالي كان من المفروض أن تصدر اللائحة مع القانون ليتم مناقشتها في نفس الوقت وتحديد ماهية البنود الجديدة التي سيتم إضافتها فعليا وطرق التطبيق.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد ألغى مشروع القانون التحكيم ولم يأتى ببديل مرن وهو ما سيؤدى إلى استمرار نظر القضايا المالية أمام المحاكم العادية والتي تحتاج إلى فترات طويلة لنظرها رغم أن هذه القضايا تحتاج إلى سرعة الفصل فيها لتدوير رؤوس الأموال المعطلة في سوق يعانى أصلا من نقص السيولة .واستحدث القانون هيئه المفوضين آتى تدير أعمال هيئه سوق المال ويتم تعيين أعضائها عن طريق رئيس الجمهورية ويمنع المفوضين من التعامل نهائيا في الأوراق المالية .

أ - حماية الأقليات.. قاصرة:

تضمن مشروع القانون باب مستقل لحماية حقوق الأقليات إلا أنها مازالت قاصرة مقارنه مع حماية الأقليات في الأسواق العالمية وبشكل خاص فى عمليات الاستحواذ ففي حاله عروض الشراء لا يتم إلزام المستثمر الإستراتيجي الذي يشترى غالبيه أسهم الشركة بشراء كامل أسهم صغار المستثمرين بينما يلزم القانون في بلجيكا وفنلندا وأيرلندا والبرتغال والسويد وأسبانيا المستثمر الإستراتيجي الذي يشترى ٨٠% من أسهم الشركة بشراء كامل أسهم صغار المستثمرين إذا رغبوا فى ذلك . وفى ألمانيا يتم إلزام المستثمر الإستراتيجي بحد أدنى من توزيعات الأرباح السنوية .بالإضافة إلى ذلك فان الأقلية في الشركات المصرية مازالت لا تمثل فى مجالس إدارات الشركات بالإضافة إلى افتقاد حق طلب توزيع الأرباح على المساهمين بالطعن في قرار مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح كما هو متبع في بعض الأسواق العالمية واستخدام معيار المعقولية (Reasonableness) المستخدم في بلجيكا وألمانيا مثلا، أو معيار التعسف في استخدام الحق في هولندا ولوكسمبورج، أو القهر في أيرلندا . بالإضافة إلى أن قرار عدم توزيع الأرباح يحتاج إلى أغلبية خاصة في البرتغال تزيد كثيرا عن ٥٠% . وفى السويد و فنلندا يتم توزيع الأرباح إذا طلب ١٠% من المساهمين ذلك، ويتم إلزام الشركات المساهمة بتوزيع أرباح تعادل ٤% من رأس المال وبالطبع يتطلب ذلك أن تحقق الشركة أرباحا كافية .

بالإضافة إلى أن إجراءات التقاضي في القانون المصري لصغار المساهمين مازالت قاصرة للغاية لطولها، فقد تستمر قضية حول أسهم قيمتها لا تتجاوز بضع آلاف من الجنيهات عدة سنوات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التقاضي في المشاكل المالية لندرة المحامين المتخصصين في مثل هذه القضايا .

ويتطلب الأمر من المشرعين لقانون سوق المال المصري الجديد أن يراعوا وضع ضوابط خاصة بحقوق الأقليات بعد أن تم إهدارها خلال الأعوام الماضية وساهمت مع عوامل أخرى كثيرة في خروج صغار المستثمرين من السوق المصري .خصوصا بعد أن تم بيع العديد الشركات بنسب تزيد عن ٧٠% لمستثمر رئيسي مثل حلوان للأسمنت و الإسكندرية للأسمنت والعامرية للأسمنت وطره للأسمنت وكل هذه الشركات كانت من الشركات النشطة التي تتوزع أسهمها على عدد كبير من صغار المساهمين .

ب - عروض البيع:

رغم أن عروض الشراء تجبر المستثمر الإستراتيجي على شراء كامل أسهم صغار المستثمرين في البور

صات العالمية، إلا أنها في القانون المصري لا تجبر هذا المستثمر الإستراتيجي إلا على شراء ٢٥% من الحصة التي يرغب فيها من صغار المستثمرين وهو قصور واضح يحتاج إلى علاج خصوصا بعد أن تم بيع العديد من الشركات في قطاع الأسمنت بنسب تزيد عن ٧٠%من رأسمالها.

ولأن البورصة المصرية مبتكرة فيما يتجاوز على حقوق صغار المستثمرين، فإنها اخترعت ما يسمى بعروض البيع، وهو اختراع تم تفصيله لبيع شركة الإسكندرية للأسمنت الى "بلوسيركل" الإنجليزية التى رغبت في شراء ٧٥% فقط من أسهم الشركة بما يتيح لها التحكم تماما في كل القرارات. ولم ترغب بلوسيركل في شراء أسهم صغار المستثمرين فلجأ المسؤولين عن الخصخصة الى ما يسمى بعرض البيع وهو أن تقوم الحكومة بإعلان رغبتها في بيع الشركة بدلا من أن تقوم الشركة بتقديم عرض للشراء. ومن يوافق على البنود الموجودة في عرض البيع الحكومي، تكون الشركة من نصيبه. ومن قواعد عروض البيع التى استحدثتها الحكومة أن المستثمر الإستراتيجي غير مجبر على شراء سهم واحد من صغار المستثمرين، وبالتالي يستحوذ على الحصة التى يرغب فيها فقط وبالتالي ضرب بحقوق صغار المساهمين أو الأقليات عرض الحائط !!

ج- شروط القيد.. تساهل يضعف البورصة :

تعتبر قواعد قيد الشركات ذات أهميه قصوى في إقامة أي بورصة حقيقية تحتوى على شركات قوية تشجع المستثمرين على تداول أسهمها. وتحتل بورصة نيويورك المرتبة الأولى عالميا في تشدد شروط القيد سواء من ناحية رأس المال السوقي للشركات وميزانيتها ومؤشراتها المالية وأرباحها السنوية وعدد المساهمين فيها. وللآن، لم تستطع أي شركة مصرية أن تقيد أسهمها في بورصة نيويورك أو حتى بورصة ناسداك التى تعتبر شروط قيدها أقل قسوة من بورصة نيويورك.

أما في البورصة المصرية، فإن شروط القيد تتسم بالتساهل الشديد لدرجة الاستخفاف. ونتيجة لهذه الشروط، بلغ عدد الشركات المقيدة فيها ١٠٨٦ شركه حتى نهاية أكتوبر من العام ٢٠٠١، وأكثر من ٥٠% منها شركات صغيرة لا يتجاوز رأسمالها المليون جنيه. وإن كانت اللائحة الجديدة لقانون الإيداع المركزي قد رفعت رأس مال أي شركة تسجل في البورصة المصرية إلى ٣٠ مليون جنيه ، بما يعالج قصورا فادحا استمر لسنوات طويلة.

ويتبين لنا مدى ضعف شروط القيد في السوق المصرية، إذا علمنا أن أكبر الشركات النشطة في السوق (موبينيل) البالغ رأسمالها السوقي مليار دولار، لا تستطيع أن تقيد أسهمها في البورصات الأمريكية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن غالبية الشركات في البورصة المصرية وبنسبة تصل إلى ٦٠% أو أكثر، هي شركات عائلية مغلقة قيدت أسهمها فى البورصة للحصول على إعفاءات ضريبية ولا يتم تداول أسهمها مطلقا إلا فى عمليات نقل الملكية بين الشركاء . وقد طرح مشروع قرار من وزارة المالية يقضي بإلغاء الإعفاءات الضريبية عن الشركات المقيدة فى البورصة، وهو اتجاه إيجابي يمكن أن يدعم البورصة في الفترة القادمة.

ويتطلب الأمر بشكل سريع تطبيق قواعد القيد الجديدة للشركات والتى تنص على ألا يقل رأسمال الشركة عن ٣٠ مليون جنيه وأن يطرح جانب من أسهمها للاكتتاب العام. ولا شك أن تطبيق قواعد أكثر قوة فى قيد الشركات سيعطى للبورصة مصداقية وقوة أمام المستثمرين المحليين والأجانب .والأهم من ذلك أن تتم تنقية الجداول فورا وحذف الشركات الصغيرة والمغلقة من السوق.

د - قواعد العضوية :

لم يتم تطبيق قواعد عضوية شركات الأوراق المالية، رغم الإعلان عنها أيضا منذ اكثر من عامين. وتقضى تلك القواعد بتوزيع الأدوار بين شركات الأوراق المالية والسمسرة بشكل خاص حسب الملاءة المالية لكل منها . ووزع المشروع عضوية شركات السمسرة إلى ٣ فئات: الأولى هي الشركات الصغيرة والتي لا تمتلك ملاءة مالية وتقوم بتنفيذ أوامر من شركات سمسرة أخرى ولا تملك حق تلقى عروض بيع أو شراء من المتعاملين والمستثمرين. والثانية هي الشركات التى يغطى رأسمالها تعاملاتها لفترة محدودة تقوم بتلقي وتنفيذ أوامر البيع والشراء من العملاء . أما الشركات من الفئة الثالثة و التى تمتلك ملاءة مالية قوية فمن حقها تنفيذ أوامر العملاء والقيام بنشاط إمساك السجلات والترويج للاكتتابات.

ولا شك أن الأوضاع الحالية في السوق والتلاعبات التى قامت بها بعض شركات السمسرة، تتطلب أن يتم وضع هذه القواعد موضع التنفيذ، بحيث إذا تم تصفية إحدى الشركات أو إغلاقها لإخلالها بالقواعد، يتم

استخدام رأسمالها في تغطية جانب من العمليات المعلقة التي لم تتم تسويتها، بما يحافظ على حقوق المستثمرين والمتعاملين في البورصة ويعطيها دعما وثقة بدلا من أوضاعها المتدهورة حاليا.

ثانيا: تحرير البورصة المصرية وفتحها للأجانب

في منتصف عام ١٩٩١ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم سوق رأس المال والذى صدرت لائحته التنفيذية بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، ونظم هذا القانون علاقة الأجانب بالبورصة المصرية أو بمعنى آخر فتح هذه البورصة أمام الأجانب بشروط تتضمنها لائحته التنفيذية. كما وقعت هيئة سوق المال المصرية على عدة اتفاقيات دولية للتعاون مع بعض الأسواق المالية العربية كالبحرين ومسقط والكويت ولبنان لتبادل تسجيل الشركات المساهمة المدرجة فيها. كما سمحت هيئة سوق المال فى منتصف التسعينات بإصدار شهادات الإبداع (GDRs) للأسواق المالية الدولية وفقا لشروط التسجيل فى تلك الأسواق.

وأدت كل هذه الإجراءات إلى فتح البورصة المصرية أمام المستثمرين الأجانب وأيضا أمام صناديق الاستثمار الأجنبية بصورة مؤثرة على اتجاه أسعار تلك الأوراق فى البورصة المصرية ذاتها.

مع توقيع مصر لاتفاقية تثبيت الاقتصاد مع صندوق النقد الدولى فى منتصف عام ١٩٩١ بدأت عملية التحرير المالى بجدية، تلك العملية التى تعززت بشكل كبير بعد تقدم الحكومة المصرية فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وانتقالها من مرحلة التثبيت الى مرحلة التكيف الهيكلى وحفز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وقد شكل برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الذى تطبقه الحكومة المصرية منذ منتصف عام ١٩٩١، الإطار الداخلى العام للتحرير المالى فى مصر بكل تفاصيله الخاصة بسعر وسوق الصرف وسوق رأس المال الذى صدر قانون خاص به برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. واذا كان برنامج الاصلاح الاقتصادى بكل التفاصيل الخاصة به والمتعلقة بالخدمات المالية قد شكل الاطار العام الداخلى للتحرير المالى فى مصر، فان توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، يشكل الاطار الدولى الملزم والضامن لهذا التحرير المالى.

وقد وقعت مصر على هذا الاتفاق فى ديسمبر ١٩٩٧ فى جنيف مع ٦٩ دولة أخرى وقعت عليه، وبدأ تطبيقه فى بداية عام ١٩٩٩.

وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علما بان الدول الـ ٧٠ الموقعة على الاتفاق تملك نحو ٩٥% من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم.

وتنص التزامات مصر فى الاتفاقية المذكورة، فيما يتعلق بالبورصة، على إزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال سواء فى عمليات الاكتتاب أو شركات السمسرة التجارة فى الأوراق المالية أو المقاصة والتسوية أو التسويق وتنشيط السوق أو إدارة محفظة الاوراق المالية والاستثمار أو انشاء صناديق الاستثمار الجماعية وراس المال المخاطر، حيث لا توجد اى قيود على توريد هذه الخدمات عبر الحدود أو استهلاكها فى الخارج أو التواجد التجارى وتواجد الأشخاص الطبيعيين.

وتجدر الإشارة الى أن تحرير الخدمات كان مطلبا رئيسيا للدول الصناعية المتقدمة نظرا لتفوق قطاع الخدمات المالية فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحرير تجارة هذه الخدمات والاستثمارات فى مجالها. وقد جاءت اتفاقية تحرير الخدمات المالية لتحقق جانبا مهما من مطالب الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة رغم أنها لم تحقق هذه المطالب تماما بالذات بالنسبة لبعض الدول النامية الكبيرة التى لم تقبل سوى بتحرير جزئى لقطاع الخدمات المالية فيها.

وكما كان اتفاق "جات" لتحرير التجارة الدولية، محققا لمطالب الدول الصناعية المتقدمة دون الدول النامية، بتحريره لتجارة السلع الصناعية دون الزراعية، فان الاتفاق الأخير لتحرير تجارة الخدمات يتسم بنفس الطبيعة التى تعكس بصورة أو بأخرى، انحياز هاتان الاتفاقيتان، للدول الصناعية المتقدمة على حساب الدول النامية، خاصة وأن تحرير الخدمات المالية الذى ينطوى على تحرير حركة رأس المال لا يتوازى معه تحرير خدمات عنصر العمل الذى تملك الدول النامية ميزة نسبية فيه.

ورغم هذه الطبيعة المنحازة لاتفاقية تحرير الخدمات المالية فان منظمة التجارة العالمية ترى فى هذه الاتفاقية

انعكاسات إيجابية للغاية على الاقتصاد العالمي، حيث ترى أنها ستؤدى الى وجود المنافسة في تقديم افضل الخدمات المالية على مستوى العالم بما يؤدى الى رفع كفاءة قطاع الخدمات المالية وخفض أسعار تلك الخدمات وتحسين جودتها. وهذا الأمر يمكن أن يكون صحيحا إلى حد كبير، لو لم يؤد التفوق الهائل لقطاع الخدمات المالية في الدول الصناعية المتقدمة من ناحيتي الحجم والكفاءة، إلى ضرب أو إلحاق القطاعات المناظرة في الدول النامية به بصورة تؤدي لظهور الاحتكار، بكل ما يمكن أن يؤدي إليه من تدهور للخدمات المالية وارتفاع أسعارها على المدى الطويل. لذا فإن أي تحرير مالي يجب أن يقترن بتشريعات صارمة في مواجهة الاحتكار، فضلا عن أن حدود هذا التحرير المالي، يجب أن تتحدد بما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد الوطني بمستهلكيه ومنتجيه معا.

كما ترى منظمة التجارة العالمية أن تحرير الخدمات المالية سيؤدى الى تسهيل امتصاص الأزمات المالية التى تنشب فى هذا الجزء أو ذاك من العالم، وتطوير أنظمة العمل فى مجال الخدمات المالية، ودفع الحكومات الى اتباع سياسات سليمة لإدارة الاقتصاد الكلى وانتهاج سياسات ائتمانية تتسق مع التطورات الحديثة وتعديل أنظمة القطاعات المالية وتطوير دور الأجهزة الرقابية. وهذا التقدير الإيجابي للاتفاقية من قبل منظمة التجارة العالمية والذى لا يتعرض من قريب أو بعيد لانحيازها الى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة التى تملك قطاعات مالية شديدة التطور وقادرة على غزو الاسواق الاخرى، هو أمر بديهى، نظرا لأن منظمة التجارة العالمية ذاتها هى نتاج لاتفاق جات لتحرير التجارة الدولية الذى تم توقيعه فى ابريل ١٩٩١ وبدأ تطبيقة فى عام ١٩٩٥ والذى جاء معبرا بشكل شبه كامل عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة دون الدول النامية.

واذا علمنا أن البورصة المصرية تتسم بسهولة التسييل وتعطى المتعاملين فيها حرية الدخول والخروج فى أى وقت، كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتى كانت تبلغ ٢% قد تم الغائها فى منتصف عام ١٩٩٦، فإنه يمكن القول أن الظروف أصبحت ملائمة تماما أمام تدفق رأس المال الأجنبى إلى البورصة المصرية منذ عام ١٩٩٢.

ثالثا: المخالفات في البورصة المصرية

ساهم ضعف الرقابة في السوق وعدم وجود عقوبات رادعة في استمرار مسلسل المخالفات الحادة وتلاعب بعض الشركات بصغار ومتوسطي المستثمرين، سواء عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو تلاعب بعض شركات السمسرة والسجلات بالمستثمرين. والضحية دائما هي صغار وحتى متوسطي المستثمرين، والبورصة ذاتها كمؤسسة فقدت بالفعل ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين الذين أضيرت مصالحهم بشدة من جراء هذه المخالفات.

١- التلاعب بأسهم صغار المستثمرين:

قامت شركة ميجافيست للسمسرة بالتلاعب بأسهم المستثمرين ونقل ملكية أسهم متداولة بالبورصة بطرق غير قانونية وبيع أوراق مالية، بالرغم من صدور أوامر من ملاكها بعدم التصرف فيها. كما امتنعت عن تسليم الأسهم المشتراة إلي مالكيها، ورفضت تنفيذ أوامر العملاء، وهو ما أدي إلي تحويل الشركة للقضاء الذي حكم بإغلاقها وتغريم المتهمين الثاني والثالث ١٠٠ ألف جنية لكل منهما بعد وفاة صاحبة الشركة أثناء التحقيقات.

أما شركة آرابيا فقد رفعت أسعار أسهمها عن طريق الشائعات وبمساعدة بعض شركات السمسرة بنسبة زادت عن ١٠٠% ثم قام المؤسسين ببيع جانب من أسهمهم عند مستويات الأسعار المرتفعة بشكل غير مبرر. وبعد اكتشاف تلاعب الشركة، قامت هيئة سوق المال بإجبار المؤسسين علي شراء الأسهم التي باعوها والتي وصلت قيمتها إلي أكثر من ٣ ملايين جنيه.

أما أهم التلاعبات التي تمت خلال عام ٢٠٠١ فقد كشفت إثر تقدم مجموعة من المستثمرين بشكوى لهيئة سوق المال يتهمون فيها شركة لينك للسمسرة، ببيع أسهمهم بعد تعثر الشركة ماليا وعجزها عن سداد مديونيتها للبنوك.

وكذلك شركة اللواء للسمسرة التي غرمتها محكمة الشئون المالية ٥٥٠٠ جنيه تعويضا لإثنين من عملائها عقب قيامها ببيع ٦٠٠ سهم يمتلكونها في شركة مصر للأسواق الحرة بدون علمهما.

أما تجاوزات شركات إدارة السجلات فقد وصلت إلي ٥ حالات حسب تصريحات رئيس هيئة سوق المال، معظمها تلاعب بأرصدة العملاء والتصرف فيها بيعا وشراء لحساب الشركة وليس لحساب المستثمرين الذين يملكون هذه الأسهم. كما أوقفت هيئة سوق المال، شركة

الصفوة للسمسرة وإمساك السجلات، وتم تحويل مالك الشركة للنيابة بعد أن قام ١٥ مستثمرا بتقديم شكوي ضدها لتلاعبها في أرصدتهم.

٢- تسريب المعلومات الداخلية:

تعاني البورصة من عدم وجود آليات لضمان عدم تسريب واستغلال المعلومات والتي يصعب اكتشافها وإثباتها لانعدام دور الجهات الرقابية في هذه المنطقة. ويكفي للدلالة علي التهاون في هذا الشأن أن نذكر أن زوج وزيرة سابقة للاقتصاد، كان يدير شركة للأوراق المالية أثناء تولي زوجته الوزارة، بما يعنيه ذلك من وجود شبهة مؤكدة لعلمه بظروف السوق قبل الشركات المماثلة له!

ومعظم الحالات التي حدث فيها تسريب للمعلومات أو إشاعات، لم تثبت الجهات الرقابية حدوثها، نظرا لسهولة التحايل في هذا الشأن من جهة، ولمحدودية آليات كشف هذا التحايل من جهة أخرى. والحالة الوحيدة التي تم كشف وجود استغلال للمعلومات الداخلية تمت في الشركة العربية الدولية للمقاولات (آيه أي سي)، عندما أعلنت الشركة عن تحقيقها لأرباحا مبالغا فيها خلال النشرة الدورية التي تصدرها، بهدف رفع سعر أسهمها.

مثال آخر هو صعود سهم مدينة الإنتاج الإعلامي ٧ جنيهات ليصل إلي ١٨ جنيها عقب إشاعات عن أن مستثمر عربي يريد شراء حصة من أسهم الشركة بسعر ٥ دولارات للسهم وهو ما أشارت إليه الشركة بأن هناك بعض العروض ولكنها لم تشر لأية تفاصيل عنها.

أما آخر فصول إستغلال المعلومات الداخلية في البورصة المصرية، فيتعلق بالبنك المصري الأمريكي، فبعد أن أعلنت إدارة البنك عن أن المفاوضات مع بنك إستاندرد تشارتر البريطاني لشراء حصة تصل إلي ٧٠% من المصري الأمريكي، قد وصلت إلي مستويات متقدمة، تم الإعلان بعدها بفترة لا تتجاوز الأسبوع عن إلغاء الصفقة.

أما سيناريو إستخدام المعلومات فبدأ قبل الإعلانين بفترة، بتجميع متأن للسهم وكان سعر السهم وقتها لا يتجاوز ٣٥جنيه. وبعد الإعلان عن وصول المفاوضات إلي مرحلة متقدمة إرتفع سعر السهم بنسبة ٥% يوميا ليصل إلي ٥٣,٥جنيه. وقام أحد المديرين في بنك له صلة بالصفقة بالإتصال بشركات السمسرة ليوصيهم بالشراء لأن الصفقة أوشكت علي الانتهاء. عند هذه النقطة وقبيل الإعلان عن فشل الصفقة مباشرة قام بعض كبار المساهمين بالتخلص من الأسهم التي يمتلكونها بالبيع عند المستويات السعرية المرتفعة وبعدها تم الإعلان عن فشل الصفقة ليتهاوي سعر السهم وينخفض ليلامس نفس مستوياته قبل الصعود.

أما أهم البائعين الذين استفادوا من حالة اضطراب المعلومات في هذه الصفقة فهم هيئة التأمينات والمعاشات و صناديق المجموعة المالية هيرمس التي كانت تقوم بدور مستشار الطرح وبعض كبار المديرين في بنك طرف في الصفقة. وتعامل البعض بأسماء أقاربهم للابتعاد عن دائرة الشبهات. وحتى إذا لم يتم ضبط هؤلاء المديرين فيمكن مسائلة من قاموا بالبيع لحسابهم و الأسماء المسجلة لدى شركات السمسرة.

ورغم أن استخدام المعلومات الداخلية بات أمرا شائعا في السوق المصري إلا أن هناك صعوبة كبيرة في إثباته لضعف الرقابة في السوق. وتؤكد قرينة التداول وأحجام التنفيذ علي سهم المصري الأمريكي، إستخدام المعلومات الداخلية، حيث إرتفع حجم التداول علي السهم من ٢٢٣ سهما يوم١١/٢٩ إلي ٨٠٠ سهم يوم ١٢/٣ وعندما تم الإعلان عن وصول المفاوضات إلي مرحلة متقدمة إرتفع التداول علي السهم إلي ١٦٩,٤ ألف سهم يوم١٢/٤ وإقترن النشاط الكبير لسهم البنك مع إرتفاع سعر سهمه ٤ جنيهات بنسبة تصل إلي١٠% وبلغ التداول علي السهم يوم ١٢/٥ حوالي ١٠,٠٢ألف سهم وصعد حوالي ٣جنيهات إلي ٤٩,١جنيه ثم إرتفع التداول علي السهم مجددا إلي١١٤,٢ ألف سهم يوم١٢/٦ وصعد سعره ٢,٣ جنيه إلي٥١,٤١جنيه .وتم تداول ١٠٩,٣ ألف سهم يوم ١٢/٩ وصعد سعر السهم إلي ٥٢,٨٦جنيه.

وعند هذه النقطة تم تسريب المعلومة الخاصة بفشل الصفقة إلي كبار المساهمين فبدأت عمليات الشراء في الإنكماش وإنخفض حجم التداول علي السهم إلي٢٦,٣ألف سهم، وهبط سعره إلي ٥٠,٧٥ جنيها. إلا أن المعلومة لم تصل إلي صغار المستثمرين الذين استمروا في الشراء بقوة بعد أن وجدوا عروضا لبيع السهم بعد أن كانت طلبات الشراء فقط هي التي تغطي شاشات التداول قبل ذلك، فبدأ سعر السهم في الصعود مجددا وإستغل كبار المساهمين الذين يعرفون بفشل المفاوضات، جهل صغار المستثمرين وألقوا بكميات ضخمة من السهم تلقفها المستثمرين الصغار والمتوسطين بالشراء، وإرتفع حجم التداول بين تآمر الكبار وجهل الصغار ليصل إلي ٣٤٤,٥ ألف سهم معظمها مبيعات من الكبار ومشتريات من الصغار وصعد سعر السهم ليصل

إلي ٥٣,٢٥جنيه وبعدها مباشرة تم الإعلان عن فشل المفاوضات ليبدأ السهم رحلة هبوط جديدة إلي حوالي ٤٠ جنيها ومع موجة التراجع في السوق يتوقع أن يصل السهم إلي نفس مستوياته السابقة ليلامس الثلاثينات من جديد.

وبعد أن إستشري إستخدام المعلومات الداخلية ليقضي علي ما تبقي من صغار المستثمرين في البورصة أصبح لزاما علي المسئولين عن البورصة، أن يعملوا على زيادة فاعلية الدور الرقابي، وأن يتم تغليظ العقوبات لتصل إلى درجة الجناية وتحويل المخالفين للقضاء وشطب شركات الأوراق المالية التي يثبت تورطها أيا كان من ورائها ولا يتم إلغاء العمليات محل المخالفة فقط لأن ذلك يشجع على تكرارها.

٢- التزوير بلا رادع!

تعتبر شركه أوراسكوم تليكوم مثال على أخطر القضايا التى حدثت فى سوق المال المصري عندما قامت بتزوير شهادات بنكية لزيادة رأسمالها ورفع أسهم الشركة التى تأسست برأسمال مصدر ومدفوع ٥ ملايين جنيه تحت اسم أوراسكوم للتكنولوجيا. وقد رفعت الشركة رأسمالها المصدر في مارس ١٩٩٨ الى١٠٠ مليون جنيه بنفس الشركاء، ثم قررت بعد ذلك بشهرين رفع رأسمالها المرخص به من ١٠٠ مليون جنيه إلى ٥٠٠ مليون جنيه، ثم قامت برفع رأسمالها المصدر إلى ٢٠٠ مليون جنيه فى سبتمبر ١٩٩٨، ثم قامت الشركة بتعديل اسمها إلى أوراسكوم تليكوم القابضة وزيادة رأس المال المصدر إلى ٥٠٠ مليون جنيه، ثم إلى ٩٠٠ مليون جنيه وزيادة رأس المال المرخص به الى ٢٥٠٠ مليون جنيه .

وتكمن القضية في أن الشركة قدمت شهادات بنكية لهيئة سوق المال تبين فيما بعد أنها غير صحيحه .وتأكدت الهيئة من ذلك عن طريق البنك العربي فرع مدينه نصر والذي لا يوجد به حسابات على الإطلاق لشركه أوراسكوم وجاء قرار الهيئة بقيام أوراسكوم بدفع ٣٠ مليون جنيه غرامة لإيداعها فى صندوق ضمان التسويات.

وقامت عائله ساو يرس برفع دعوى ضد الهيئة اعترفت فيها بالتزوير ولكنها اتهمت المحاسب القانوني، وألغيت الغرامة التى تم فرضها على الشركة!!

ولم تكن تلك هي المخالفات التي وقعت في البورصة وفقط، وإنما كان هناك الكثير من المخالفات الأخرى التي جعلت من هذه المؤسسة موضوعا لاستجواب برلماني قدمه النائب كمال أحمد الذي اتهم إدارة البورصة وهيئة سوق المال وقبلهما وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتدمير سوق المال. ورغم حفظ القضية إلا أن وقائعها جديرة بالذكر حيث وجه النائب الاتهام مباشرة لإدارة البورصة بالفشل في تشغيل نظام التداول بجدية واستغلال رئيسها سلطاته في تعيين خبراء بمكافآت خيالية ووجود حسابات سرية في بعض البنوك لصرف تلك المرتبات. واتهمه أيضا بأنه حمل ميزانية الدولة بنحو ١٨,٩ مليون جنيه كتكلفة لطلاء مبنى البورصة الذي سرعان ما انهار سقفه!

كما أشار النائب البرلماني في استجوابه، إلى تراجع إيرادات البورصة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣,٢ مليون جنيه، مقارنة بنحو ٧,٩ مليون جنيه في العام السابق عليه. وبالمقابل ارتفعت المصروفات إلى ١٤,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ مقابل ٣,٤ مليون جنيه فقط في العام السابق عليه بزيادة نسبتها ٣٢٦,٥% .

وقد رد الدكتور يوسف بطرس غالى، وزير الاقتصاد وقتها ، ووزير التجارة الخارجية حاليا، على اتهامات النائب وأكد أن مرتبات العاملين في حدود سعر العمالة لمثل تلك الخبرات بالسوق. وأشار في رده على الاستجواب أنه بالفعل تم فتح حساب في بنك مصر لإحكام الرقابة على المكافآت المنصرفة على مشروع التطوير للنظام الآلي، كما تم فتح حساب سري بالبنك المصري البريطاني لضبط صرف المرتبات لجميع العاملين حسب تبرير الوزير لهذا الإجراء.

كما كشف النائب في استجوابه عن تعيين خبراء بمكافآت وأجور خيالية منهم بنجلاديشي الجنسية يتقاضى مرتبا يتجاوز ٢٣ ألف جنيه شهريا إضافة إلى مجموعه كبيره من العاملين ٧٠ موظفا بمرتبات لا تقل عن ٢٥٠٠ جنيه شهريا وتتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ و ٢٦ عاما. كما أن رئيس مجلس إدارة البورصة ، يتقاضى ٣٠ ألف جنيه شهريا، مناصفة من البورصة ومن شركه مصر لنشر المعلومات ، فضلا عن تقاضيه مكافآت بلغت ٣٤ ألف جنيه عام ٢٠٠٠، عن تمثيله البورصة بشركه مصر للمقاصة. وفضلا عن كل ذلك ، فإن النائب البرلماني أشار إلى أن البورصة أصبحت المدخل الحقيقي للتخريب ووصل حد التلاعب بصغار المستثمرين إلى أن يؤسس أحد الأشخاص شركه وهمية على الورق وتطرح جانب من رأسمالها للاكتتاب العام وحصلت على ملايين الجنيهات، دون وجود أيه جهة تقوم بالتحقق في جديتها في الوقت الذي ثبت فيه قيام بعض شركات الوساطة

بالتعامل في أرصده صغار المستثمرين من عملائها لحسابها الشخصي .

ونفذت الشركات عمليات لم يطلب تنفيذها وتفاقمت أزمة اختلاف بيانات شركات السمسرة عن كشوف شركه مصر للمقاصة وحملت شركات الوساطة المستثمر الخسائر الناتجة عن تلاعبها واحتفظت لنفسها بالأرباح . وكشف عن استثمار أموال التأمينات والمعاشات في شركات وهمية ، واتهم الحكومة بالعبث فى أموال المعاشات من خلال تكوين صندوق أطلق عليه في أوساط المال "الشبح"، وهى شركه صندوق الاستثمار العالمي التى تلاعبت بأموال المؤمن عليهم، وقال أن حجم أموال التأمينات التى استثمرت في البورصة ٤ مليارات جنيه قيمتها الحالية ١,٢ مليار جنيه أي أنها خسرت ٢,٨ مليار جنيه .وأوضح في نهاية استجوابه ضرورة تقديم رئيس البورصة إلى مباحث الأموال العامة والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية والنائب العام من أجل حماية أموال الشعب وردع المفسدين . لكن رئيس البورصة استمر ، واستمر مسلسل تراجعها والمخالفات فيها!

وإذا كانت هذه هي مجمل الظروف القانونية والعملية التي تعمل في ظلها البورصة المصرية، فإن مجمل النشاط فيها ومحصلته يعبران بصورة أو بأخرى عن تفاعل كل المعطيات السابقة التي تشكل البيئة التي تعمل البورصة المصرية في ظلها، وهو ما ينقلنا لتناول نتائج النشاط في هذه البورصة في الجانب الأعظم من عام ٢٠٠١ كدراسة حالة للبورصة المصرية في ظل الشروط التي تعمل فيها.

رابعا : التطورات في البورصة المصرية عام ٢٠٠١

شهدت البورصة المصرية حالة من التدهور والتراجع بما وضع علامات استفهام حول مستقبلها ومستقبل الدور الذي كان منوطا بها في توفير السيولة وتمويل الاستثمار .ويمكن إدراك مستوى هذا التدهور من متابعة التطور في قيمة رأس المال السوقي وقيمة التعاملات في البورصة المصرية.

١ - تدهوركبير لرأس المال السوقي:

انخفض رأس المال السوقي للبورصة بشده خلال عام ٢٠٠١ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ مسجلا أدني مستوياته في عامين خلال شهر يوليو ٢٠٠١ عندما وصل إلى ١٠٧,١٤ مليار جنيه مقارنه مع ١٢٠,٣ مليار جنيه عن نفس الشهر من عام ٢٠٠٠ وذلك مع تراجع الأسعار بشكل حاد خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠١ لتسجل أدنى مستوياتها فى سبع سنوات طبقا للمؤشرات النشطة للسوق .

فعلى سبيل المثال فقد مؤشر هيرميس القياسي ٢٧,٢% من قيمته في الفترة من نهاية عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية شهر أكتوبر الماضي منخفضا من ٧٦٦١,٦٢ نقطه ليسجل فى ٣١ أكتوبر ٥٥٧٧,٥٣ نقطه . وفقد مؤشر التجاري الدولي للسمسرة، الأوسع نطاقا، نحو ١٥,٩٢% ليسجل ٦٦,٤٤ نقطه من ٧٩,٠٢ نقطه في نهاية عام ٢٠٠٠. كذلك فقد مؤشر بامى (برايم أسيت مانجمينت) ٢٦,٧٦% ليتراجع من ٧٨٨٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٠، إلى ٥٧٧٢,٩ نقطه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. وتراجع مؤشر استاندارد أند بورز (هيئه التمويل الدولية) ٣٦,٠٦% ليسجل ٤٨,٨٢ نقطه من ٧٦,٣٥ نقطه . وفقد مؤشر (CASE٥٠) التابع للبورصة ما يقرب من نصف قيمته منخفضا من ٥٩,٨٩ نقطه إلى ٣٤,٠٢ نقطه بنسبة تراجع تبلغ ٤٣,٢%.

وفى أكتوبر ٢٠٠١ بلغ رأس المال السوقي للبورصة ١١١,٣٦مليار جنيه مقارنة بنحو ١٢٠,٣ مليار جنيه في يناير من العام نفسه. وسجل رأس المال السوقي أعلى ارتفاع له في عام ٢٠٠١ خلال شهر مايو عندما بلغ ١٢١,٥٦ مليار ومنخفضا من أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٠ عندما سجل ١٣٨,٥ مليار جنيه في شهر يناير بنسبه انخفاض تصل إلى ١٢,١٦%

ويستحوذ قطاع المرافق على نسبه تصل إلى حوالي ٢٠,٥% من إجمالي رأس المال السوقي للبورصة وبقيمه تصل إلى ٢٢,٧٩ مليار جنيه ويأتي في المركز الثاني قطاع مواد البناء و التشييد بقيمه ٢٠,٣٣ مليار جنيه وقطاع الخدمات المالية ١٨,٤٢ مليار جنيه لتستحوذ القطاعات الثلاثة الأولى على ٥٥,٤% من إجمالي رأس المال السوقي للبورصة .

ويأتي قطاع النشاطات الترفيهية في المركز الرابع بقيمه تصل إلى ١٠ مليارات جنيه . ثم قطاع الأغذية والمشروبات في المركز الخامس حوالي ٧,٦٩ مليار جنيه ثم قطاع الإسكان والعقارات بقيمه سوقية ٥,١٢ مليار جنيه وقطاع الصحة والأدوية ٤,٦٢ مليار جنيه و قطاع التجارة ٣,٤٥٦ مليار جنيه وقطاع المعدات الكهربائية والصناعات الهندسية ٣,٢٢٢ مليار وقطاع المطاحن والتخزين ٢,٤٤ مليار جنيه وقطاع الكيماويات٢,٣٢٥ مليار جنيه وقطاع الشركات القابضه

٢,٠٢ مليار جنيه وقطاع الملابس والمنسوجات ١,٩٤٣ مليار جنيه وقطاع تكنولوجيا المعلومات ١,٧١٧ مليار جنيه وقطاع الغاز والتعدين ١,١٤٦ مليار جنيه وقطاع الموزعين ٩٨٩,١٨ مليار جنيه وقطاع السلع الاستهلاكية والمنزلي ٦٤٣,٧٧ مليون جنيه وفى المركز الأخير قطاع الخدمات المتنوعة ٣٧٥,٩٣ مليون جنيه .

وعلى صعيد أكبر الشركات من حيث رأس المال السوقي تتربع الشركة المصرية للاتصالات على القمة برأسمال سوقى يبلغ ١٧,١١ مليار جنيه وبنسبه تصل إلى ١٥,٣% من أجمال رأس المال السوق للبورصة .

وتأتى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول في المركز الثاني برأسمال سوقى ٣,٦٩٤ مليار جنيه ثم شركه أوراسكوم للإنشاء والصناعة ٢,٥٤٤ مليار جنيه والشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي ٢,٥١١ مليار جنيه و البنك التجاري الدولي ٢,١٢٢ مليار جنيه والسويس للأسمنت ١,٧٨٨ مليار جنيه وجولدن بيراميدز بلازا ١,٧١٤ مليار جنيه وأسمنت أسيوط ١,٦٧٤ مليار جنيه و أوراسكوم تليكوم القابضة ١,٦١٣ مليار جنيه والشركة الشرقية للدخان في المركز العاشر برأسمال سوقى يصل إلى ١,٤٤٣ مليار جنيه .

وإذا كانت قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية قد تدهورت مقومة بالجنيه المصري، فإن تدهور الأخير مقابل الدولار بأكثر من ٢٥% خلال عام ٢٠٠١ يعني أن قيمة رأس المال السوقي للأسهم المدرجة في البورصة المصرية قد انهارت عند تقديرها بالدولار ، وهو ما سيجعل ترتيبها الدولي والإقليمي يتراجع بشدة ، نظرا لأن هذا الترتيب يتم على أساس القيمة السوقية بالدولار.

٢ - تراجع قيمة التعاملات:

شهدت قيمة التعاملات في السوق تراجعا ملحوظا في عام ٢٠٠١، ولولا بعض الصفقات الكبرى التي تمت خلال هذا العام مثل صفقة بيع أسمنت حلوان والسويس للأسمنت وبنك الائتمان الدولي، لكانت قيمة التعاملات اقل بشكل حاد عن عام ٢٠٠٠. ورغم هذه الصفقات، فإنه خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١، لم يتجاوز إجمالي قيمه التعاملات ١٨,٩٨ مليار جنيه مقارنة مع ٤٠,٧١ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٠ بالكامل، وهو ما يوضح التراجع الرهيب في قيمة التعاملات خلال عام ٢٠٠١ ، خاصة وأن الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠١ شهدا حالة من ركود التعاملات في ظل الأجواء السلبية التي خيمت على الاقتصاد المصري بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسببت في إيقاع أضرار اقتصادية كبيرة بالاقتصاد المصري.

وقد أثر تدهور التعاملات في البورصة المصرية بشكل واضح ومباشر على شركات الأوراق المالية العاملة فى السوق وجعل بعضها يفكر في الخروج من السوق أو تخفيض العمالة وتقليل المكافآت للحد من النفقات بسبب تراجع قيمة تعاملات السوق. وسيطرت ست شركات علي نسبة تصل إلى ٧٠% من إجمالي تعاملات السوق ففي شهر اكتوبر ٢٠٠١ بلغت قيمة التعاملات ٢,٤٥٨ مليار جنيه، ولكن ما يقرب من ٤٠% منها كان قيمة صفقة بيع ٣٤,٦٥% من شركة السويس للأسمنت لشركة "سيمنت فرانسيه" بقيمة تصل إلى ٩٥٢,٦٢ مليون جنيه وهو ما يعني أن حجم تعاملات السوق الحقيقي بلغ ١,٥ مليار جنيه فقط.

وفي شهر سبتمبر بلغت قيمة تعاملات السوق ٣ مليارات جنيه إلا أنها تضمنت صفقة بيع ٩٤,٧% من شركة أسمنت حلوان لشركه آسيك بقيمه ١,٢٢ مليار جنيه لتستحوذ وحدها على ٤٠% من إجمالي قيمه تعاملات السوق خلال شهر سبتمبر . وهو ما يعنى أن قيمه التعاملات الحقيقية للسوق بلغت ١,٨ مليار جنيه فقط . وفى شهر أغسطس بلغت قيمه تعاملات السوق ١,٩ مليار جنيه، وفي شهر يوليو بلغت قيمة التعاملات ١,١٢ مليار جنيه، وفي شهر يونيو بلغت ٢,٦٥ مليار جنيه منها صفقه بيع بنك الائتمان الدولي لكل من بنك كريديه اجريكول آندوسويس والمنصور والمغربي للاستثمار والتنمية والقابضة العالمية للاستثمار والتنمية والعالمية للتجارة والتوكيلات التجارية، بقيمه ٢٢٥ مليون جنيه. وبالمقارنة مع شهور عام ٢٠٠٠ يتضح الفارق الكبير ومدى الانخفاض الذي حدث في عام ٢٠٠١.

وعلى سبيل المثال بلغ حجم تعاملات السوق فى شهر يناير ٢٠٠٠ حوالي ٦,٤٣٧ مليار جنيه منها صفقه بيع أسمنت طره لأسمنت السويس بقيمه ١,٣٢ مليار جنيه، وهو ما يعنى أن حجم التعاملات الحقيقية في السوق زاد عن الخمسة مليارات جنيه، وهو ما يزيد كثيرا عن قيمة التعاملات في أي شهر من عام ٢٠٠١ الذي شهد تدهورا كبيرا في قيمة التعاملات، بلغ ذروته في شهر مارس عندما بلغت تلك القيمة نحو ٧٨٩ مليون جنيه متضمنة صفقه بيع ١٠٠% من "الجونه للمشروبات" للأهرام للمشروبات بقيمه ٢٥٥ مليون

جنيه، وهو ما يعنى أن قيمة التعاملات الحقيقية للسوق في ذلك الشهر لم تتجاوز ٥٢٤ مليون جنيه.

وفى فبراير ٢٠٠٠ بلغ حجم التعاملات الحقيقي للسوق ما يربو على ٤,١٥ مليار جنيه، وفى مارس بلغ ما يقرب من ٣,٨ مليار جنيه بعد استثناء صفقه بيع ٩١,٣٥% من أسمنت العامرية لسيمبور البرتغالية بقيمة ١,٧ مليار جنيه.

والجدير بالذكر أن عام ٢٠٠١ لم يشهد أية عمليات طرح للأسهم من قبل القطاع الخاص، مقارنة مع شركه واحده فقط في عام ٢٠٠٠ وهى أوراسكوم تليكوم عندما طرحت ٢٣ مليون سهم بسعر طرح ٥٥,٥ جنيه للسهم، وبقيمه إجمالية للطرح بلغت ١,٢٧٦ مليار جنيه.

ويأتي عدم طرح أسهم من قبل القطاع الخاص في عام ٢٠٠١، إلى تدني أسعار الأسهم وفقدان المستثمرين للثقة في السوق حيث فقد سهم أوراسكوم تليكوم ٤٠,٨٣ جنيه ليصل سعر السهم فى نهايه أكتوبر الى ١٤,٦٧ جنيه، وفقد سهم الإسكندرية للاستثمار العقاري ٥٦,٣% من قيمته، حيث انخفض من ١٥٣,٩ جنيه عند الطرح ليصل الى٦٧,٢٦ جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. كما فقد سهم العز لحديد التسليح ٨٩,٩% من قيمته، حيث انخفض من ١٣ جنيها عند الطرح إلى ١,٣٢ جنيها في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. كما تراجع سهم "مينا للاستثمار السياحي والعقاري" بنسبة ٩٥,٣%، لينخفض سعره من ١١٢,٢٥ جنيها إلى ٥,٢٩ جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠١. وبالطبع فإن ذلك يعني أن صغار ومتوسطي المستثمرين الذين اشتروا هذه الأسهم قد تعرضوا لخسائر فادحة لا تختلف كثيرا عن الخسائر التي مني بها من أودعوا أموالهم عند شركات توظيف الأموال، بل ربما تكون الخسائر أكبر للمستثمرين الصغار والمتوسطين في أسهم الشركات المدرجة في البورصة والتي أشرنا إليها آنفا.

خامسا: دور الأجانب في البورصة.. استثمار أم مضاربة؟

أشرنا آنفا إلى أن البورصة المصرية تتسم بسهولة التسييل وتعطى المتعاملين فيها حرية الدخول والخروج فى أى وقت، كما أن الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية والتى كانت تبلغ ٢% قد تم الغائها فى منتصف عام ١٩٩٦، ونتيجة لكل ذلك، فإن الظروف أصبحت ملائمة تماما أمام تدفق رأس المال الأجنبى إلى البورصة المصرية منذ عام ١٩٩٢.

١-ماذا فعل الأجانب في البورصة المصرية؟

واستنادا إلى كل المميزات التى يتمتع بها المستثمرين فى البورصة المصرية وبالذات حرية الدخول والخروج فى أى وقت مع عدم تحمل ضرائب على التعاملات والأرباح، تدفقت استثمارات أجنبية إلى البورصة المصرية. وكانت البداية محدودة فى عام ١٩٩٢، واستمرت مساهمات الأجانب فى البورصة المصرية ضئيلة حتى عام ١٩٩٦ الذى حدثت في النصف الثاني منه، طفرة هائلة فى تعاملات الأجانب، استمرت حتى نوفمبر ١٩٩٧، حيث دخل الأجانب في البداية بقوة للسوق المصري ورفعوا أسعار الأسهم النشطة بنسب وصلت في المتوسط الي ١٠٠%، ثم خرجوا فجأة بعد جني أرباح بالمليارات وتركوا آلاف الضحايا من صغار المستثمرين الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية، يتحملون وحدهم الخسائر بعد أن نصحهم السماسرة والمسئولين عن سوق المال بالاحتفاظ بأسهمهم باعتبار أن الانخفاض في الأسعار مؤقت وأن السوق سيتعافى سريعا وهو ما لم يحدث حتى الآن.

وكانت النتيجة أن أدت هذه الصدمة إلي خروج جماعي لصغار المستثمرين ولم تستطع محاولات الدعم الحكومي للسوق أن تقيل البورصة من عثرتها حتى الآن.

وبغض النظر عن طبيعة عمليات التداول التى يقوم بها الأجانب بيعا أو شراء والتي تصل لنحو ثلث قيمة التعاملات في البورصة المصرية، فإنها تركزت فى عدد محدود من صناديق الاستثمار الأجنبية والمستثمرين الأجانب، وكل ذلك يجعل هذه التعاملات الأجنبية ذات طابع قيادى ومتحكم فى تحديد اتجاه الأسعار فى البورصة المصرية، ويساعد المستثمرين الأجانب على السيطرة على جانب كبير من الأرباح التى تتحقق من حركة التداول فى البورصة المصرية طالما أنهم هم الذين يقودون خلق اتجاه الأسعار بالصورة التى تحقق مصالحهم. وتلك الأرباح لا توجد ضرائب عليها ولا توجد قيود على تحويلها للخارج.

لكن هيئة سوق المال المصرية تنظر لهذه القضية بصورة شكلية تنزع إلى تقليل المخاطر من هيمنة الأجانب على البورصة المصرية، فتركز في تحليلها لدورهم في البورصة على عدد الأسهم التي يمتلكونها ونسبتها من القيمة السوقية للأسهم المصرية، متجاهلة أن المؤشر الأهم للتعبير عن دورهم هو حصتهم من حجم

وقيمة التعاملات ، خاصة وأن البورصة المصرية تضم عددا كبيرا من الشركات العائلية والمغلقة.

ويمكن القول بصفة عامة أن تعاملات الأجانب فى البورصة المصرية كبيرة ومؤثرة فى اتجاه البورصة وحركة أسعار الأسهم فيها ، كما أن هؤلاء الأجانب يتركزون بالأساس فى المستثمرين البريطانيين والأمريكيين وبعض المستثمرين من دول الخليج العربية، مما يجعل حلقة ضيقة منهم قادرة على لعب دور أساسى فى توجيه البورصة.

وتشكل مجموعة الشروط المحيطة بتعاملات الأجانب فى البورصة المصرية ظرفا ملائما تماما لتحول الأموال التى يضخها الأجانب فى البورصة المصرية إلى أموال ساخنة سريعة الحركة تحقق الأرباح من تحريك أسعار الأسهم فى الاتجاهات التى تريدها ومن إثارة الاضطراب فى البورصة، وذلك ببساطة لأنها تدخل السوق وتخرج منها بلا أى عوائق أو تكلفة ضريبية. هذا فضلا عن عدم وجود حد أدنى زمنى لحيازة الأسهم قبل تداولها، وعدم وجود أى شروط تتعلق بضرورة استثمار جزء من الأرباح التى يحققها الأجانب من البورصة المصرية، فى البورصة نفسها أو فى استثمارات مباشرة فى الاقتصاد المصرى . وتعتبر البورصة المصرية على هذا النحو واحدة من المواقع الضعيفة فى الإقتصاد المصرى والتى يمكن لأى عمليات مضاربة أجنبية حاليا أو فى المستقبل أن تعصف بالإستقرار فيها وأن تتسبب فى أضرار كثيرة للإقتصاد المصرى بما يتطلب إعادة النظر فى الضوابط التى تحكم حركة الأموال الأجنبية فيها .

وتعطى بيانات التداول في البورصة المصرية خلال العشرة شهور الأولى من العام الحالي، مؤشرات واضحة على حدوث تراجع حاد في تعاملات الأجانب في البورصة المصرية على الرغم من بيع عدد كبير من الشركات للمستثمرين الأجانب في إطار برنامج الخصخصة وهو ما يعنى أن الانخفاض الحقيقي في تعاملات الأجانب في البورصة كبير للغاية.

بلغ إجمالي قيمه تعاملات الأجانب خلال الفترة من أول يناير وحتى ٣١ أكتوبر من العام ٢٠٠١، حوالي ٦,٤ مليار جنيه، منها حوالي ١,٨ مليار جنيه عمليات استحواذ على شركات مصريه في إطار برنامج الخصخصة أو شراء شركات قطاع خاص، بينما بلغت قيمة التعاملات الحية من على شاشات التداول حوالي ٤,٦ مليار جنيه فقط . ومثلت تعاملات الأجانب حوالي ٣٣,٧% من إجمالي قيمه التعاملات في البورصة البالغة حوالي ١٨,٩ مليار جنيه . وهو ما يعنى أن تعاملات الأجانب كنسبه من إجمالي قيمه التعاملات في البورصة استقرت عند مستوياتها السابقة حيث ترافق تراجع تعاملات الأجانب في البورصة مع تراجع حاد في إجمالي قيمه التداول . وقد بلغت القيمة الإجمالية لمشتريات الأجانب ٣,١٣ مليار جنيه ومبيعاتهم ٣,٢٦ مليار جنيه خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١.

وقد شهد شهر يناير ٢٠٠١ تداول نشط للمستثمرين الأجانب، حيث بلغت قيمة تعاملاتهم كمشترين ٥٤٥,٥ مليون جنيه نتيجة شراء فرانس تليكوم لحصة من موبينيل للاتصالات بلغت قيمتها حوالي ٣٧١ مليون جنيه. وأيضا بسبب شراء شركة "بيبسكو لوكسمبورج" لشركة تسيتي فودز مصر بقيمة ٤٩,٤ مليون جنيه، وهو ما يشير إلى أن تعاملاتهم من خلال شاشات التداول لم تتجاوز ١٣٥ مليون جنيه بينما وصلت مبيعاتهم ٣٤٥,٣ مليون جنيه.

وبلغت مشترياتهم خلال فبراير من نفس العام ٤١٣,١ مليون جنيه نتيجة شراء شركة شل العالمية لشركة ناتجاس بقيمة ١١٣ مليون جنيه، وشراء أفريكا أون لاين لشركة مينا نت بقيمة ٣٥ مليون جنيه، وبلغت تعاملات الأجانب من علي شاشات التداول حوالي ١٦٥ مليون جنيه بينما بلغت مبيعاتهم حوالي ٤٣٦,٢ مليون جنيه.

وخلال شهر مارس تماما من عمليات إستحواذ الأجانب علي شركات مصرية فبلغت مشترياتهم ١٠٧,٩ مليون جنيه ومبيعاتهم ١٥٦,٥ مليون جنيه، وفي شهر إبريل بلغت مشترياتهم، نحو ٢٥٦,٣ مليون جنيه بعد استحواذ أجواء السعودية علي مصر الخليج للزيوت بقيمة ٥٦ مليون جنيه، بينما بلغت قيمة مبيعاتهم ٢٧٢ مليون جنيه. وفي شهر مايو من عام ٢٠٠١، بلغت قيمة مشتريات الأجانب، نحو ٢١٩,٥ مليون جنيه، بينما بلغت قيمة مبيعاتهم ٢٠٣ ملايين جنيه، وفي شهر يونيو ارتفعت مشترياتهم إلى ٣٧٣,٦ مليون جنيه بعد إستحواذ بنك كريديه أجريكول آندو سويس الفرنسي علي بنك الائتمان الدولي مصر بقيمة بلغت ١٦٣ مليون جنيه. وهذا يعني أن القيمة الحقيقية لمشتريات الأجانب من خلال التداول الحي من علي شاشات البورصة بلغت ١٧٠ مليون جنيه، بينما بلغت مبيعاتهم ٤٣٧,٦ مليون جنيه. وشهد شهر يوليو ارتفاعا ملحوظا في مشتريات الأجانب حيث بلغت ٢٤٠ مليون جنيه بينما تراجعت مبيعاتهم إلى ١٧٣,١ مليون جنيه، وشهد شهر أغسطس تداولا نشطا للمستثمرين الأجانب وارتفعت مشترياتهم

إلى ٥٨٢,٩ مليون جنيه، كما ارتفعت مبيعاتهم إلى ٥٦٥,٧ مليون جنيه.

وأدت أحداث الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والهجوم بالطائرات علي واشنطن ونيويورك إلي فوضي عارمه لتعاملات الأجانب في البورصات العالمية وخروج كبير من السوق المصري، حيث بلغت مشترياتهم ١٨٩,١ مليون جنيه بينما بلغت مبيعاتهم ٣٢١,٢ مليون جنيه، وواصل الأجانب خروجهم خلال شهر أكتوبر من نفس العام حيث بلغت مشترياتهم ٤٩٣,٧ مليون جنيه منها أكثر من ٩٠% منها نتيجة استحواذ سيمنت فرانسيه علي السويس للأسمنت بينما بلغت مبيعاتهم ٣٧٨,١ مليون جنيه.

ورغم أن إجمالي ما يمتلكه الأجانب من أسهم في السوق المصري لا يزيد عن ١٥% من القيمة السوقية للبورصة بعد شرائهم لعدد من شركات الأسمنت ذات الوزن الثقيل، إلا أن نسبة تداولهم بلغت ٣٣,٨% من إجمالي قيمة التعاملات التي تشير إلي معدلات دوران مرتفعة للغاية ومضاربات أضرت بصغار المستثمرين في السوق.

وساهم في ذلك بشكل واضح غياب الرقابة علي السوق وتلاعب بعض شركات السمسرة بصغار المستثمرين وتقديمها لتوصيات مبالغ فيها لأسعار الأسهم، كان من نتيجتها أن فقد غالبية المستثمرين ثقتهم في السوق وهو ما تعاني منه البورصة حتي الآن بدون أمل للخروج من دائرة التراجع الحاد والجماعي لأسعار الأسهم.

٢ - الضوابط المطلوبة على حركة الاستثمارات الأجنبية:

بالنظر إلى كل ما أوردناه آنفا بشأن سلوك المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية، فإن هناك ضرورة لوضع ضوابط علي الاستثمارات الأجنبية في البورصة المصرية ، خاصة وأن سلوكها هو نوع من سلوك الأموال الساخنة، لا يختلف كثيرا سوى في الحجم عن السلوك المدمر الذي قام به المستثمرون الأجانب في البورصات وأسواق العملات الآسيوية مما أدى لتفجير الأزمات المالية والاقتصادية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧. ويمكن الاستفادة من خبرات بعض الدول التي وضعت شرائح ضريبية علي أرباح الأجانب في البورصة، ترتبط بشكل عكسي مع فترة بقائهم في السوق وتقل كلما طالت فترة بقاء هذه الأموال في السوق وتطبقه شيلي حاليا.

ومن المفارقات الغريبة في البورصة أنه حتي عام ١٩٩٨ كانت أرباح الأجانب من البورصة المصرية معفاة تماما من الضرائب، بينما كانت تفرض ضرائب تصل الي ٤٠% علي أرباح الصناديق والمؤسسات المصرية قبل أن يتدارك المسئولين الموقف وتعفي أرباح المؤسسات المحلية أيضا من الضرائب. وهذا الأمر يشير إلي وجود خلل في تفكير المسئولين عن البورصة فيما يتعلق بالموقف من الاستثمارات الأجنبية فيها، علما بأن الاعتماد علي الاستثمارات المحلية هو الأهم، لأن الإعفاءات التي أعطيت للمستثمرين الأجانب لم تضمن بقاؤهم في السوق بعد فبراير ١٩٩٧ بل إن المحرك الرئيسي لهم كان المضاربات وتحقيق الأرباح بشكل سريع.

والأهم من إعطاء إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب، هو إنعاش الاقتصاد المصري وزيادة معدلات نموه بشكل حقيقي . وفي حالة انتعاش الاقتصاد سوف تزداد التدفقات النقدية من الأجانب للاستثمار في البورصة حتي لو تم وضع ضوابط علي خروجهم ودخولهم لتقليل تأثير الأموال الساخنة علي السوق.

سادسا : هل يمكن إصلاح البورصة المصرية؟

تعتبر البورصة من المؤسسات شديدة الحساسية للعوامل المعنوية وللخبرات السلبية والإيجابية للتعاملات فيها في فترة زمنية معينة، ولذلك فإن تعرض صغار ومتوسطي المستثمرين لخسائر كبيرة في السنوات الماضية بسبب تجاوزات بعض شركات السمسرة وإدارة السجلات وبعض الشركات المقيدة فى البورصة ، أدى إلى استمرار خروج صغار المستثمرين من البورصة. وأدى الخروج الجزئي للأجانب أيضا إلى زيادة الأوضاع سوءا لتصل أسعار الأسهم إلى أدنى مستوياتها خلال سبع سنوات.

ومن الصعب على صغار ومتوسطي المستثمرين أن يعودوا للبورصة بشكل سريع لأن ما حدث لهم لا يختلف كثيرا في نتائجه عن سطو شركات توظيف الأموال على مدخراتهم قبل عقد من الزمن. ولذلك فإنه لا يمكن التعويل على مؤسسة البورصة كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة. وحتى دورها كآلية لتوفير السيولة فإنه أصبح ضعيفا للغاية في ظل تمويل البنوك لصفقات تداول الكثير من الأصول مثل صفقة بيع شركة أسمنت حلوان إلى شركة "أسيك" التي تم تمويلها بقرض مصرفي.

والبورصة المصرية أصبحت بالفعل مؤسسة لتداول الأصول القائمة سواء عبر بيع شركات كبيرة لمستثمرين استراتيجيين أو عبر التداول العادي للأسهم والذي يعكس بدوره حالة من الإحباط والتراجع.

وبرغم أن البورصة المصرية صارت غير مؤهلة للقيام بدور فعال كآلية لتمويل الاستثمار، إلا أن ذلك لا يمنع من تقديم مقترحات لإصلاحها، ربما تتمكن في الأجل الطويل من استعادة ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين فيها. ويمكن تركيز هذه المقترحات فيما يلي:-

١- ضرورة تطوير وتفعيل الدور الرقابي لكي يتم اكتشاف تجاوزات شركات الأوراق المالية أو الشركات المقيدة قبل أن تتفاقم. ويجب أن يتم ذلك عن طريق زيادة عدد الكوادر العاملة في الرقابة في هيئة سوق المال وتدريبها على أحدث النظم العالمية و الاستفادة من الخبرة في هيئة سوق المال الأمريكية التى تعد الأفضل عالميا في هذا المجال. ويكفي أن نعرف أن هناك ٣ آلاف موظف يعملون في هيئة سوق المال الأمريكية في مراقبة الشركات وتحركات أسعار أسهمها لمعرفة أي تجاوزات أو أي احتمالات لاستخدام معلومات داخلية. ولا تكتفي هيئه سوق المال الأمريكية بذلك بل يتم الاستعانة بالمخبرين السريين وأجهزه الصحافة والإعلام. وإذا اكتشفت الهيئة وجود أي تجاوزات في أي شركه يتم فرض غرامات عليها بشكل مكافئ للخطأ ويعتبر فرض الهيئة لغرامه مؤشرا لقيام المستثمرين المتضررين برفع دعاوى قضائية ضد الشركه للحصول على تعويضات ضخمه و إذا كانت التجاوزات حادة مثل استخدام المعلومات الداخلية أو التلاعب بأرصدة العملاء يتم تحويل هذه الشركات للقضاء وعاده ما يتم إغلاقها أو شطبها.

وبمقارنه سريعة مع نظام الرقابة في سوق المال المصري نجد أن عدد المسئولين لا يزيد عن خمسه رغم وجود ١٠٨٦ شركه مقيدة منها حوالي ٢٠٠ شركه تجرى عليها تعاملات بشكل منتظم وحوالي ١٠٠ شركه نشطه كما أن العقوبات مازالت قاصرة حتى الآن وهو ما أدى إلى زيادة المخالفات وخروج جماعي لصغار المستثمرين.

٢- أن هناك ضرورة لوجود ضوابط على التحرير المالى وبالذات على تعاملات الأجانب فى البورصة، لأنه إذا كانت هناك أى أهمية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى بورصة ناشئة مثل البورصة المصرية بغرض ضخ المزيد من السيولة، فان ذلك لايعنى عدم وضع الضوابط على حركة رؤوس الأموال الأجنبية فى البورصة، وذلك ببساطة لأن غياب الضوابط يجعل من هذه الأموال الأجنبية شرا حقيقيا لأنها تصبح أموالا ساخنة تتسم بالتحرك بشكل سريع والعمل على خلق الاتجاهات التى تحقق لها أقصى ربح ممكن بغض النظر عن مشروعية الوسائل المستخدمة فى خلق هذه الاتجاهات. ولأن تعاملات الأجانب فى البورصة المصرية أو فى أى بورصة هى فى غالبيتها الساحقة تداول لأوراق مالية لأصول قائمة فعليا، فان الأرباح الصافية التى تحققها الاستثمارات الأجنبية فى البورصة هى فى جوهرها نزح للأموال من داخل البلد إلى الخارج وهو ما يستدعى بعض الضوابط على الاستثمارات الأجنبية فى البورصة المصرية مثل فرض فترة لحيازة السهم قبل تداوله لتشجيع المستثمرين الأجانب فى البورصة المصرية على التحول إلى مستثمرين لآجال متوسطة وطويلة بما يجعلهم عنصر استقرار فى البورصة ويجعل إستثماراتهم تتجه الى المساهمة فى تمويل الاستثمار من خلالها.

كذلك فان هناك ضرورة لفرض ضرائب على أرباح الأسهم وحتى على التعاملات ولو بشكل محدود يؤدى إلى الحد من " سخونة " الأموال الأجنبية في البورصة. كما أنه من المشروع تماما أن يتم فرض إعادة استثمار نسبة من أرباح الأجانب والمصريين المتحققة من البورصة فيها مرة أخرى لضمان عدم تعريضها لأزمات سيولة ولضمان تحقيق توازن نسبى بين عمليات الشراء والبيع. ورغم أن هذه الضوابط يمكن أن تقلل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصة المصرية، إلا أنها بالمقابل سوف تقلل مخاطر الاستثمارات الأجنبية فيها وسوف تجعلها عنصر استقرار وشريك فى تمويل الاستثمار أكثر من كونها أموالا ساخنة.

والحقيقة أن الاستثمارات الأجنبية برمتها فى البورصة المصرية أو غيرها من البورصات الناشئة لا تقدم فائدة مؤثرة لتلك البورصات لأن فائدتها الأساسية هى زيادة السيولة فى البورصة فى بعض الأوقات بما يؤدى إلى تسريع نموها، لكن هذا النمو السريع للبورصة قد يكون وبالا على البورصة والإقتصاد إذا كانت هناك فجوة كبيرة بين النمو فيها وبين معدلات نمو الإقتصاد الحقيقى، علما بأن تلك الإستثمارات الأجنبية تشارك بشكل محدود عادة فى تمويل إقامة أصول جديدة، ويتركز دورها فى تداول أوراق مالية لأصول قائمة

فعليا، ويقابل ذلك أنها تحقق الأرباح وتنزحها من الداخل إلى الخارج ، وهى فى العادة قادرة على تحقيق هذه الأرباح لأنها قادمة من بيئات تملك خبرات متفوقة فى التعامل فى البورصة بما يمكنها من تحقيق الأرباح من التعاملات فيها بالذات إذا كانت الاستثمارات الأجنبية فى البورصة كبيرة وتلعب دورا هاما فى حركة التداول بما يمكنها من التأثير على اتجاه حركة أسعار الأسهم .

وهناك أسطورة تتسم بطابع إبتزازى مفادها أن إطلاق حرية الاستثمارات الأجنبية فى البورصة بلا ضوابط تقريبا هو المدخل لجذب الاستثمارات المباشرة فى الاقتصاد الحقيقى ، وهو وهم يتم ترويجه إما لضعف الخبرة أو لوجود مصالح للبعض من وجود الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى البورصة . وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذا لم توجد اعتبارات سياسية تقيد حركتها ، فإنها تذهب إلى حيث يوجد استقرار سياسى واقتصادى ومناخ إستثمارى ملائم يتسم بالشفافية وفرص لتحقيق الأرباح وتوسيع النشاط فى سوق كبير مع توافر شركاء محليين أكفاء وعمالة مدربة. وهذه الشروط متوفرة فى مصر ربما باستثناء الشركاء المحليين الأكفاء ومستوى الشفافية الذى يحتاج لتطوير كبير، بغض النظر عن وجود أو انعدام الضوابط على حركة الأجانب فى البورصة المصرية . وهناك مثال هام هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النفطية فى مجال النفط والغاز ، وهى استثمارات هائلة تدفقت إلى بلدان مغلقة وبيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية محافظة ، وبورصاتها - إن وجدت - مغلقة أمام الأجانب . ولايمكن تفسير تدفق استثمارات الشركات النفطية إلى تلك البلدان إلا بوجود مصلحة للشركات النفطية ولبلدانها فى ذلك بغض النظر عن حرية حركة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى تلك البلدان النفطية.

وهناك مثال آخر خاص بكوريا الجنوبية التى كانت تضع شروطا متشددة بالنسبة لحركة الأجانب فى بورصتها وفى اقتصادها عموما وكانت هناك حدودا قصوى لملكيتهم فى شركاتها قبل الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨، التى أجبرت كوريا خلالها على التخلى عن هذه الشروط . لكن قبل ذلك وفى ظل الشروط الكورية المتشددة بالنسبة للأجانب كانت كوريا تتلقى استثمارات أجنبية ضخمة مباشرة وغير مباشرة لأن لديها سوق وطبقة رأسمالية فعالة وعمالة مدربة فضلا عن وجود أسباب سياسية كانت تدفع الاستثمارات من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة للتدفق عليها حتى نهاية الحرب الباردة .

٣- أن هناك أهمية كبيرة لوجود الشركات صانعة السوق فى البورصة المصرية لخلق التوازن فيها ومنع حدوث الكوارث المالية فيها . ومعروف أن الشركة صانعة السوق هى شركة مالية تلتزم بصناعة السوق بالنسبة لعدد من الشركات المدرجة فى البورصة بحيث تشترى كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض سعر السهم إلى مستوى يعتبر حد التدخل بالشراء لمنع تدهورها عن هذا السعر ، وتبيع الأسهم عندما يرتفع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم . وهذين الحدين للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعا لتغير الأوضاع المالية للشركات المدرجة فى البورصة التى تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها .

ونظرا لأن البورصة هى أحد الرموز التاريخية للاقتصاد الحر، فانه من المهم أن تكون هناك شركات خاصة صانعة السوق على غرار الشركات الكبرى صانعة السوق فى البورصات العالمية الكبرى . لكن اذا كانت الشريحة المالية من الرأسمالية التقليدية المصرية لا تتمتع بالإقدام ولا تملك القدرة الاقتحامية فى هذا المجال ، فان الدولة مطالبة بأن تقوم هى بتأسيس شركة أو شركات حكومية صانعة للسوق للحفاظ على الاستقرار والتوازن فى البورصة المصرية إلى أن يمتلك القطاع الخاص الخبرة والجرأة على إنشاء شركات كبيرة صانعة للسوق شرط أن تخضع لرقابة صارمة لمنعها من الفساد والتلاعب وتدمير السوق. وإذا نظرنا إلى أسلوب ماليزيا لمواجهة التدهور الشديد لأسعار الأسهم المدرجة فى بورصتها في عام ١٩٩٨، من خلال إنشاء صندوق حكومى برأسمال ٢٠ مليار دولار لشراء الأسهم يقوم بدور صانع السوق ، فانه يمكن الاستفادة من هذه الخبرة بإنشاء صندوق حكومى مصرى برأسمال ضخم للقيام بدور صانع السوق وحافظ التوازن فيها ولو حتى كمرحلة انتقالية إلى أن يتم تأسيس شركات خاصة صانعة للسوق .

وتجدر الاشارة إلى أن الشركات صانعة السوق يجب أن تخضع لضوابط قوية لمنعها من الغش والتلاعب لمصالحها الخاصة أو لصالح عملائها المميزين على حساب جمهرة صغار ومتوسطى المستثمرين فى البورصة، لأنها إذا انخرطت فى مثل هذه الأمور فإنها يمكن أن تدمر السوق بدلا من صناعتها، على غرار ما حدث فى بورصة طوكيو التى كانت تعتبر أكبر بورصة

فى العالم فى العام ١٩٩٠ عندما بلغ مؤشر نيكاى للأسهم الـ ٢٢٥ الممتازة مستوى ٣٨ ألف نقطة فى مارس من العام المذكور ثم انهار بعد ذلك بسبب عمليات الغش التى قامت بها بعض الشركات صانعة الأسواق، وأيضا بسبب بعض عمليات الفساد المالى التى شاركت فيها قيادات سياسية، وذلك فى ظل ضعف الضوابط، وفي ظل العقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل فى بورصة طوكيو ، على عكس بورصة وول ستريت فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تضع ضوابط صارمة لضمان إلتزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل من قبل تلك الشركات لصالح عملاء مميزين.

وكان مؤشر "نيكاى" قد وصل فى ذروة تدهوره إلى أقل من ٩ آلاف نقطة بعد عاصفة التفجيرات التي ضربت الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر وما تلاها من تداعيات. ورغم المحاولات العديدة لإنعاش البورصة اليابانية فان مؤشر " نيكاى " مازال يراوح حول مستوى ١٠ آلاف نقطة (ديسمبر ٢٠٠١). كما أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة فى البورصة اليابانية انحدرت فى بداية عام ١٩٩٨ إلى نحو ٣ تريليونات دولار أى ما يوازى نحو ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة فى بورصة وول ستريت الأمريكية والتى بلغت نحو ٨ تريليونات دولار فى بداية عام ١٩٩٨، علما بأن القيمة السوقية للأسهم المدرجة فى بورصة طوكيو كانت تزيد على نظيرتها فى بورصة وول ستريت الأمريكية فى عام ١٩٩٠ قبل بدء مسيرة تدهورها الدرامي.

والخلاصة أنه بقدر أهمية وجود الشركات صانعة الأسواق، فان وضع ضوابط قوية لضمان قيامها بمهامها دون تحايل أو غش، يتسم بأهمية كبيرة لمصلحة الاستقرار والتوازن فى البورصة .

٤- أن هناك أهمية كبرى لتوسيع شريحة المستثمرين فى البورصة المصرية من خلال تشجيع صغار ومتوسطى المستثمرين، على العودة للاستثمار فى البورصة، لأن وجود هذه الشريحة يعنى زيادة السيولة فى البورصة وإمكانية تطورها وزيادة حجمها سريعا ، ويعنى أيضا إضعاف قدرة أى مستثمر فرد أجنبى أو محلى أو صندوق منفرد للاستثمار فى البورصة ، على العبث بالاستقرار فيها بصورة تحقق له الربح على حساب البورصة. كما أن اتساع شريحة صغار ومتوسطى المستثمرين يعنى التعميق الاجتماعى للثقافة الاستثمارية فى البورصة، ويعنى أيضا إمكانية توظيف البورصة بشكل فعال كآلية رئيسية لتمويل الإستثمار . لكن هؤلاء المستثمرين الصغار والمتوسطين لا يمكن اجتذابهم وربطهم بالبورصة على المدى الطويل إلا فى ظل توافر الشفافية فى البورصة والمساواة بين المستثمرين فى العلم المتزامن بظروف السوق ومنع عمليات استغلال النفوذ، وذلك لأن صغار ومتوسطى المستثمرين فى البورصة الذين يدركون تماما أنه لا نفوذ لديهم حتى يستغلوه ولا قدرة لهم على العلم بظروف السوق قبل غيرهم ، يعلمون أنهم سيكونون الضحية إذا ساد استغلال النفوذ والعلم غير المتزامن بظروف السوق أو ضعف الشفافية، وهو ما حدث في البورصة المصرية في السنوات الأخيرة ويجب تغييره بشكل حاسم حتى يمكن استعادة ثقة صغار ومتوسطي المستثمرين الذين يشكلون وقود النهوض طويل الأجل في أي بورصة في العالم.

الملحـــق الاحصـــائـــى

جدول (١)

توزيع السكان والعاملين في الزراعة في الوطن العربي(بالألف نسمة)

الدولة	السكان						النشيطون اقتصاديا						نسبة النشيطون اقتصاديا فى الزراعة %		
	١٩٩٠		١٩٩٥		١٩٩٩		١٩٩٠		١٩٩٥		١٩٩٩				
	المجموع	الزراعيون	المجموع	الزراعيون	المجموع	الزراعيون	المجموع	فى الزراعة	المجموع	فى الزراعة	المجموع	فى الزراعة	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
البحرين	٤٩٠	١٠	٥٥٨	٨	٦٠٦	٧	٢١٨	٤	٢٤٩	٤	٢٧٤	٣	٢	١.٥	١.٢
مصر	٥٦٣٣٣	٢٤٧٠.٨	٦٢٢٨٢	٢٤٩٥٦	٦٧٢٢٦	٢٥٠٥٧	١٩٦٦٠	٧٩٢٣	٢٢٦٨٩	٨٣٣٩	٢٥٣٧٧	٨٦٢٠	٤٠.٣	٣٦.٨	٣٤
العراق	١٨٠٧٨	٢٩١١	٢٠٠٩٥	٢٥٦٨	٢٢٤٥٠	٢٣٧٧	٤٦١٧	٧٤٣	٥٣٤٣	٦٨٣	٦١٧١	٦٥٣	١٦.١	١٢.٨	١٠.٦
الأردن	٣٣٠٦	٤٩٩	٤٢١٥	٥٥٣	٤٨٢٣	٥٧١	٨٢٩	١٢٥	١١٦٥	١٥٢	١٤٤٩	١٧٠	١٥.١	١٣	١١.٧
الكويت	٢١٤٣	٢٥	١٦٩٠	١٨	١٨٩٧	١٩	٨٩٧	١١	٦٧٤	٧	٧٦٠	٨	١.٢	١	١
لبنان	٢٥٥٥	١٨٦	٣٠٠٩	١٥٧	٣٢٣٦	١٢٩	٧٩٨	٥٨	٩٩٦	٥٢	١١٢٤	٤٥	٧.٣	٥.٢	٤
ليبيا	٤٤١٦	٤٨٢	٤٩٦٧	٤٠٠	٥٤٧١	٣٤٦	١٢٧٧	١٤٠	١٥٠٩	١٢١	١٧٣٢	١١٠	١٠.٩	٨.١	٦.٣
عمان	١٧٨٥	٧٩٨	٢١٥٥	٨٦٨	٢٤٦٠	٩٠٣	٤٩٧	٢٢٢	٦٠٣	٢٤٣	٦٩٥	٢٥٥	٤٤.٧	٤٠.٣	٣٦.٧
قطر	٤٨٥	١٣	٥٤٨	١٠	٥٨٩	٨	٢٧٤	٧	٣٠٣	٦	٣٢٢	٥	٢.٧	١.٩	١.٤
السعودية	١٦٠٤٥	٣٠٨٤	١٨٢٥٣	٢٥٥٥	٢٠٨٩٩	٢٢٣٢	٥٤٠٢	١٠٣٨	٦٠٣٤	٨٤٥	٦٨٨٨	٧٣٦	١٩.٢	١٤	١٠.٧
سوريا	١٢٣٨٦	٤١٠٤	١٤٢٠٠	٤٣٠٢	١٥٧٢٥	٤٤٤٦	٣٤٦٠	١١٤٧	٤٢٣٧	١٢٨٤	٤٩٥٠	١٤٠٠	٣٣.١	٣٠.٣	٢٨.٣
الإمارات	١٩٢١	١٤٩	٢٢١٠	١٣٦	٢٣٩٨	١٢٢	٩٧٤	٧٦	١١٠٧	٦٨	١١٨٩	٦٠	٧.٨	٦.١	٥.١
اليمن	١١٥٩٠	٧٠٦٥	١٥٠٢٢	٨٣٦٩	١٧٤٨٨	٩٠١٣	٣٤٧١	٢١١٦	٤٦٣٦	٢٥٨٣	٥٤٩٥	٢٨٣٢	٦١	٥٥.٧	٥١.٥
الجزائر	٢٤٩٣٠	٦٤١٧	٢٨٠٥٨	٦٩٦٨	٣٠٧٧٤	٧٤٢٩	٧٠٢٢	١٨٣٤	٨٦١٥	٢١٩٠	١٠١٦٦	٢٤٩٩	٢٦.١	٢٥.٤	٢٤.٦
المغرب	٢٣٩٣١	١٠٩٣٣	٢٥٩٦٦	١٠٦٧٨	٢٧٨٦٧	١٠٥٣٥	٨٩٨٤	٤٠١٤	١٠١٥٢	٤٠٨٧	١١٢٥٦	٤١٥٢	٤٤.٧	٤٠.٣	٣٦.٩
الصومال	٧٧٧٣	٥٨٥٤	٨٢٠١	٦٠١٢	٩٦٧٢	٦٩٢٦	٣٣٩٥	٢٥٥٧	٣٥٤٦	٢٥٩٩	٤١٤٧	٢٩٧٠	٧٥.٣	٧٣.٣	٧١.٦
السودان	٢٤٠٦٢	١٦٧٠٩	٢٦٦١٧	١٧٤١٢	٢٨٨٨٣	١٧٩٠٤	٨٩٢٢	٦١٩٥	١٠١٩٥	٦٦٦٩	١١٣٦٤	٧٠٤٤	٦٩.٤	٦٥.٤	٦٢
تونس	٨١٥٦	٢٢٩٥	٨٩٤٣	٢٣٦٧	٩٤٦٠	٢٣٦٥	٢٨٥٩	٨٠٥	٣٣٥٠	٨٨٧	٣٧٤٠	٩٣٥	٢٨.١	٢٦.٥	٢٥
جيبوتي	٥١٧	...	٦٠١	...	٦٢٩	...	...	...	...	..	...	....	...	...	...
موريتانيا	٢٠٢٦	١١١٨	٢٣٢٩	١٢٥٩	٢٥٩٨	١٣٧٩	٩٠٩	٥٠٢	١٠٤٥	٥٦٥	١١٦٥	٦١٨	٥٥.٢	٥٤.١	٥٣.١
جزر القمر	٥٢٧	٤٠٨	٦٠٦	٤٥٨	٦٧٦	٥٠٠	٢٣٧	١٨٤	٢٨٠	٢١٢	٣٢٠	٢٣٧	٧٧.٥	٧٥.٦	٧٤
قطاع غزة (فلسطين)	٦٤٣	...	٩٠٥	...	١٠٧٧	...	...	...	...	..	...	...	....	....	...
إجمالي الوطن العربي	٢٢٤١٠٤	٨٧٧٦٨	٢٥١٤٣٠	٩٠٠٥٤	٢٧٦٩٠٤	٩٢٢٦٨	٧٤٧٠٢	٢٩٧٠١	٨٦٧٢٨	٣١٥٩٦	٩٨٥٨٤	٣٣٣٥٢	٣٩.٨	٣٦.٤	٣٣.٨

جدول (٢)

المؤشرات الأساسية للتنمية لدول الوطن العربي-

الدولة	الدخل القومي مقوما بسعر الصرف عام ٢٠٠٠		الدخل القومي مقوما بالقوة الشرائية عام ٢٠٠٠		توقع الحياة عند الميلاد عام ١٩٩٩	معدل الأمية (نسبة من السكان فوق ١٥سنة) عام ١٩٩٩	الانبعاثات الحرارية (بالألف طن) عام ١٩٩٧
	القيمة بالمليار دولار	نصيب الفرد بالدولار	القيمة بالمليار دولار	نصيب الفرد بالدولار			
الجزائر	٤٨.٣	١٥٩٠	١٥٣	٥٠٤٠	٧١	٣٣	٩٨.٧
مصر	٩٥.٢	١٤٩٠	٢٣٥	٣٦٩٠	٦٧	٤٥	١١٨.٣
الأردن	٨.٢	١٦٨٠	٢٠	٤٠٤٠	٧١	١١	١٥.٧
الكويت	..	...	...	...	٧٧	١٨	٥١
لبنان	١٦.٢	٣٧٥٠	٢٠	٤٥٣٠	٧٠	١٤	١٧.٧
موريتانيا	١	٣٧٠	٤	١٦٥٠	٥٤	٥٨	٣
المغرب	٣٣.٨	١١٨٠	٩٨	٣٤١٠	٦٧	٥٢	٣٥.٩
السعودية	١٣٩.٤	٦٩٠٠	٢٢٣	١١٠٥٠	٧٢	٢٤	٢٧٣.٧
سوريا	١٦	٩٩٠	٥٢	٣٢٣٠	٦٩	٢٦	٤٩.٩
تونس	٢٠.١	٢٠٩٠	٥٨	٦٠٩٠	٧٣	٣٠	١٨.٨
اليمن	٦.٧	٣٨٠	١٤	٧٨٠	٥٦	٥٥	١٦.٧
البحرين	٤.٩	٧٦٤٠	٧.٨	١٢١٣٠	٧٣	١٣	١٤.٩
جزر القمر	.٢	٣٨٠	.٨	١٤٩٠	٦١	٤١	.٠٧
جيبوتي	.٦	٨٤٠	..	..	٤٧	٣٧	.٤
العراق	..	..	..	..	٥٩	٤٥	٩٢.٣
ليبيا	..	..	..	..	٧١	٢١	٤٣.٥
عمان	١٥.٦	٦٧٢٠	..	..	٧٣	٣٠	١٨.٤
قطر	..	..	..	..	٧٥	١٩	٣٨.٣
الصومال	..	..	..	..	٤٨	..	.٠٣
السودان	٩.٦	٣٢٠	..	..	٥٦	٤٣	٣.٨
الإمارات	٤٩.٢	١٨٠٦٠	٥٢.٩	١٩٤٣٠	٧٥	٢٥	٨٢.٥

جدول (٣)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي من عام١٩٩٥ إلى عام٢٠٠١*

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١* (تقديرات)
البحرين	%٣.٩	%٤.١	%٣.١	%٤.٨	%٤	%٣.٩	...
مصر	%٤.٧	%٥	%٥.٣	%٥.٧	%٦	%٥.١	%٣.٣
العراق	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	%٦.٤	%٢.١	%٣.١	%٢.٩	%٣.١	%٣.٩	%٣.٥
الكويت	%٩.٧	%٨.٦	%٢.٥-	%١.٧	%٠.٦-	%٣.٦	%٠.٨
لبنان	%٦.٥	%٤	%٤	%٣.٥	%١	%٠.٧-	...
ليبيا	%٠.٩	%٥.٢	%١.٢-	%٢.٩	%٢.٥	%٣	...
عمان	%٤.٨	%٢.٩	%٦.٢	%٢.٧	%١-	%٤.٩	...
قطر	%٢.٩	%٤.٨	%٢٥.٤	%٦.٢	%٢.٤	%١٠.٥	...
السعودية	%٠.٥	%١.٤	%٢	%١.٧	%٠.٨-	%٤.٥	%٢.٢
سوريا	%٥.٨	%٤.٤	%١.٨	%٧.٦	%١.٨-	%٢.٥	...
الإمارات	%٧.٩	%٦.٢	%٦.٧	%٤.٣	%٣.٩	%٥	...
اليمن	%٣٤.٧	%٥.٩	%٨.١	%٤.٩	%٠.٦	%٥.٢	...
الجزائر	%٣.٨	%٣.٨	%١.١	%٥.١	%٣.٢	%٢.٤	%٣.٨
جيبوتي	%٣.٥-	%٤.١-	%٠.٧-	%٠.١	%٢.٢	%٠.٧	...
المغرب	%٦.٦-	%١٢.٢	%٢.٢-	%٦.٨	%٠.٧-	%٠.٨	%٦
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
السودان	%٣	%١٠.٥	%١٠.٢	%٦.١	%٥.١	%٨.٣	...
تونس	%٢.٤	%٧.١	%٥.٤	%٤.٨	%٦.٢	%٥	%٦.٢
موريتانيا	%٤.٦	%٥.٥	%٣.٢	%٣.٧	%٤.١	%٥.١	...
جزر القمر	%٣.٦	%١.٣-	%٤.٢	%١.٢	%١.٩	%١.١-	...

جدول (٤)

معدل التغير السنوي في أسعار المستهلكين في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١*

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١*(تقديرات)
البحرين	%٣.١	%٠.١-	%١.٥	%٠.٣-	%١.٦-	%٠.٤-	...
مصر	%٩.٤	%٧.١	%٦.٢	%٤.٧	%٣.٨	%٢.٨	%٢.٤
العراق	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	%٢.٣	%٦.٥	%٣	%٣.١	%٠.٦	%٠.٧	%١.٤
الكويت	%٢.٧	%٣.٦	%٠.٧	%٠.١	%٣	%١.٧	%٢.٥
لبنان	%١٠.٦	%٨.٩	%٧.٧	%٤.٥	%٢.٧-	%٠.٤-	...
ليبيا	%٨.٣	%٤	%٣.٦	%٣.٧	%٢.٦	%٣-	...
عمان	%١.١-	%٠.٣	%٠.٢-	%٠.٥-	%٠.٥	%١-	...
قطر	%٣	%٧.١	%٢.٧	%٢.٩	%٢.٢	%٢.٤	...
السعودية	%٥	%٠.٩	%٠.٤-	%٠.٢-	%١.٣-	%٠.٦-	%٠.٦-
سوريا	%٧.٧	%٨.٩	%١.٩	%٠.٤-	%٢.١-	%١.١	...
الإمارات	%٤.٤	%٣	%٢.٩	%٢	%٢.١	%١.٤	...
اليمن	%٦٢.٥	%٤٠	%٤.٦	%١١.٥	%٩.٢	%٨	...
الجزائر	%٢٩.٨	%١٨.٧	%٥.٧	٥	%٢.٦	%٠.٣	٣
جيبوتي	%٤.٩	%٣.٥	%٢.٥	%٢.٢	%٢	%٢.٤	...
المغرب	%٦.١	%٣	%١	%٢.٧	%٠.٧	%١.٩	%٣.٤
الصومال	..	...	...	...	...	...	...
السودان	%٦٨.٤	%١٣٢.٨	%٤٦.٧	%١٧.١	%١٦	%٨	...
تونس	%٦.٣	%٣.٨	%٣.٧	%٣.١	%٢.٧	%٣	%٢.٩
موريتانيا	%٦.٥	%٤.٧	%٤.٥	%٨	%٤.١	%٣.٣	...
جزر القمر	%٧.١	%٢	%٣	%٣.٥	%٣.٥	%٤.٥	...

جدول (٥)

تطور صادرات بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل التغير عن١٩٩٥	١٩٩٧	معدل التغير عن١٩٩٦	١٩٩٨	معدل التغير عن١٩٩٧	١٩٩٩	معدل التغير عن١٩٩٨	٢٠٠٠	معدل التغير عن١٩٩٩
البحرين	٤١٦٢	٤٦٠٢	%١٠.٦	٦٢٣٠	%٣٥.٤	٦٥٤٨	%٥.١	٦٧٧٤	%٣.٥	٨٠٩٠	%١٩.٤
مصر	٣٤٤١	٣٥٣٤	%٢.٧	٣٩٠٨	%١٠.٦	٣١٩٥	%١٨.٢-	٣٥٣٥	%١٠.٦	٥٦٣٣	%٥٩.٣
العراق	٤٢٥	٥٠٣	%١٨.٤	٢٨١٩	%٤٦٠.٤	٤٩٥١	%٧٥.٦	٩٥٦٤	%٩٣.٢	١٤٠٩٧	%٤٧.٤
الأردن	١٤٤٢	١٤٦٦	%١.٧	١٣٣٤	%٩-	١٢٣٧	%٧.٣-	١٢٣٦	%٠.١-	١٢٨٤	%٣.٩
الكويت	١٢٩٤٤	١٣٦٦٨	%٥.٦	١٤٤٥٧	%٥.٨	٨٩٨٣	%٣٧.٩-	١٠٨٢١	%٢٠.٥	١٧٧٥٢	%٦٤.١
لبنان	٧٠٦	١١٥٣	%٦٣.٣	٧١١	%٣٨.٣	٧١٦	%٠.٧	٦٧٦	%٥.٦-	٧١٤	%٥.٦
ليبيا	٨٤٩٩	١٠١١٨	%١٩	٩٥٥٧	%٥.٥	٦٠٣٢	%٣٦.٩-	٧٩٤٧	%٣١.٧	١٢٦٨٨	%٥٩.٧
عمان	٥٩٦٥	٧٢٢٥	%٢١.١	٧٤٨٨	%٣.٦	٥٣٧٥	%٢٨.٢-	٧٠٩٤	%٣٢.٠	١٠٥٤٢	%٤٨.٦
قطر	٣٦٨٠	٤٣٩٧	%١٩.٥	٥٤٩٩	%٢٥.١	٤٨٦٨	%١١.٥-	٦٠٦٥	%٢٤.٦	١١٥٢٧	%٩٠.١
السعودية	٥٠٠٠٥	٦٠٦٩٧	%٢١.٤	٦٠٦٥٠	%٠.١-	٣٨٧٢٧	%٣٦.١-	٤٧٦٨٠	%٢٣.١	٧٤٦٨٨	%٥٦.٦
سوريا	٣٩٧٠	٧٥٣٥	%٨٩.٨	٧٢٨٦	%٣.٣	٢٨٩٠	%٦٠.٣-	٣٤٦٤	%١٩.٩	٤٩٨١	%٤٣.٨
الإمارات	٢٤٠٨٩	٢٧٦٨٢	%١٤.٩	٣١٢٥٧	%١٢.٩	٢٥٨٨٥	%١٧.٢-	٢٧٨٢٣	%٧.٥	٤١٠٦٨	%٤٧.٦
اليمن	١٩٤٢	٢٤١٣	%٢٤.٣	٢٤٧٩	%٢.٧	١٤٩٧	%٣٩.٦-	١٩٥٠	%٣٠.٣	٤٠٧٦	%١٠٩.٠
الجزائر	٩٣٥٧	١١٠٩٩	%١٨.٦	١٣٧٣١	%٢٣.٧	١٠٠٢٥	%٢٧.٠-	١٢٧٤٠	%٢٧.١	٢٠٤٦٨	%٦٠.٧
جيبوتي	٩٥	١١٦	%٢٢.١	١٠٢	%١٢.١-	١٢٥	%٢٢.٥	١٥١	%٢٠.٨	١٤٣	%٥.٣-
المغرب	٤٩٥١	٥١٢٨	%٣.٦	٥١٢٧	%٢.١-	٤٦٣٤	%٩.٦-	٨١٣٢	%٧٥.٥	٨٢٢٨	%١.٢
الصومال	١٧١	١٩٢	%١٢.٣	١٥٧	%١٨.٢-	١٢٧	%١٩.١-	١١٩	%٦.٣-	١٢٠	%٠.٨
السودان	٥٣٠	٤٨٠	%٩.٤-	٤٧٨	%٠.٤-	٥٣٤	%١١.٧	٧٠٦	%٣٢.٢	١٧٦٨	%١٥٠.٤
تونس	٥٧٨٥	٥٥١٩	%٤.٦-	٥٧٦٤	%٤.٤	٥٧٤٠	%٠.٤-	٧٢٦٧	%٢٦.٦	٥٩٨٦	%١٧.٦-
موريتانيا	٥٦١	٥٥٠	%٢-	٥١٧	%٦.	٤٩٧	%٣.٩-	٥٢٥	%٥.٦	٤٧٧	%٩.١-
جزر القمر	١١	١٤	%٢٧.٣	٦	%٥٧.١-	٤	%٣٣.٣-	١٢	%٢٠٠.٠	١٦	%٣٣.٣
إجمالي الوطن العربي	١٤٢٧٣١	١٦٨٠٩١	%١٧.٨	١٧٩٥٥٧	%٦.٨	١٣٢٥٩٠	%٢٦.٢-	١٦٤٢٨١	%٢٣.٩	٢٤٤٣٤٦	%٤٨.٧

جدول (٦)

تطور قيمة واردات البلدان العربية من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	معدل التغير عن ١٩٩٥	١٩٩٧	معدل التغير عن ١٩٩٦	١٩٩٨	معدل التغير عن ١٩٩٧	١٩٩٩	معدل التغير عن ١٩٩٨	٢٠٠٠	معدل التغير عن ١٩٩٩
البحرين	٣٧١٦	٤٠٩٣	%١٠.١	٤١٧٦	%٢.٠	٣٤٧٠	%١٦.٩	٣٤٤٦	%٠.٧-	٣٥٨٠	%٣.٩
مصر	١١٧٣٩	١٣٠١٩	%١٠.٩	١٣١٦٨	%١.١	١٦٤٧٩	%٢٥.١	١٥٩٦٢	%٣.١-	٢١٦٦٠	%٣٥.٧
العراق	٦٦٥	٥٦٧	%١٤.٧-	١١٣٧	%١٠٠.٥	١٨٠٨	٥٩.٠%	١٨٣٠	%١.٢	٢٧٤٦	%٥٠.١
الأردن	٣٦٦٠	٤٢٩٣	%١٧.٣	٤٠٥٤	%٥.٦-	٣٨٠٠	%٦.٣-	٣٦٧١	%٣.٤-	٤٤٧٠	%٢١.٨
الكويت	٧٧٧١	٨٣٧٤	%٧.٨	٨٢١٤	%١.٩-	٨٦١٧	%٤.٩	٧٦١٦	%١١.٦-	٥٦٨٥	%٢٥.٤-
لبنان	٦٦٨٢	٧٥٦٠	%١٣.١	٧٤٥٦	%١.٤-	٧٠٦٠	%٥.٣-	٦٢٠٦	%١٢.١-	٦٢٢٨	%٠.٤
ليبيا	٤٩٢٠	٥١٠٦	%٣.٨	٥٣٥٦	%٤.٩	٥٦٠٠	%٤.٦	٤٢٩٤	%٢٣.٣-	٤٠٩٥	%٤.٦-
عمان	٤٢٥٣	٤٦٠٥	%١.٨	٥٠٢١	%٩.٠	٥٦٨٢	%١٣.٢	٤٦٧٤	%١٧.٧-	٥٣٧٥	%١٥.٠
قطر	١٩٢٩	٣٤٠٣	%٧٦.٤	٢٨٧٢	%١٥.٦-	٣٤٠٩	%١٨.٧	٢٥٠٠	%٢٦.٧-	٣٢٥٢	%٣٠.١
السعودية	٢٧٤٤٩	٢٧٧٦٤	%١.١	٢٨٤٨٥	%٢.٦	٣٠٠١٢	%٥.٤	٢٨٠٣١	%٦.٦-	٣٦١٩١	%٢٩.١
سوريا	٤٧٠٩	٥٣٣٢	%١٣.٢	٤٠٢٨	%٢٤.٥-	٣٨٩٥	%٣.٣-	٣٨٣٢	%١.٦-	٥٣٤٥	%٣٩.٥
الإمارات	٢٠٩٨٤	٢٢٦٣٨	%٧.٩	٢٢٩٧٠	%١.٥	٢٤٧٢٨	%٧.٧	٣٤٦١٣	%٤٠.٠	٣٩٥٨٤	%١٤.٤
اليمن	١٥٧٨	١٨٥٢	%١٧.٤	١٨٠٧	%٢.٤-	٢١٦٧	%١٩.٩	٢٧٠٠	%٢٤.٦	٢٣٢٣	%١٤.٠-
الجزائر	١٠٧٨٢	٩١٠٦	%١٥.٥-	٨٦٩٢	%٤.٥-	٩٤٠٤	%٨.٢	٩١٧٣	%٢.٥-	١٠٠٩٨	%١٠.١
جيبوتي	٤١٣	٣٨١	%٧.٧-	٣٨٦	%١.٣	٥٦٢	%٤٥.٦	٦٢١	%١٠.٥	٦١٤	%١.١-
المغرب	٩٥٠٢	٩٣٠٥	%٢.١-	٨٩٤٦	%٣.٩-	٨٤٢٧	%٥.٨-	١١٩٢٣	%٤١.٥	١٢٤١٢	%٤.١%
الصومال	٢٤٥	٢٧٨	%١٣.٥	٢٨٩	%٤.٠	٢٤٨	%١٤.٢-	٢٩٧	%١٩.٨	٣٣٦	%١٣.١
السودان	١٢٣٤	١٢٦٨	%٢.٨	١٤٧٧	%١٦.٥	١٥٩٩	%٨.٣	١٥٣٨	%٣.٨-	١٤٤٠	%٦.٤-
تونس	٨٠٣٢	٧٧٤٩	%٣.٥-	٨٩٤٤	%١٥.٤	٨٤٠٠	%٦.١-	١٠١٩٥	%٢١.٤	٨٥٩٣	%١٥.٧-
موريتانيا	٦٥٣	٦١٠	%٦.٦-	٦٢٩	%٣.١	٥٨٣	%٧.٣-	٥٦٦	%٢.٩-	٦١٨	%٩.٢
جزر القمر	١٥١	١٥٤	%٢.٠	٥٧	%٦٣.٠-	٤٨	%١٥.٨-	٦٥	%٣٥.٤	٦٠	%٧.٧-
إجمالي الوطن العربي	١٣١٠٦٧	١٣٧٤٥٧	%٤.٩	١٣٨١٦٤	%٠.٥	١٤٥٩٩٨	%٥.٧	١٥٣٧٥٣	%٥.٣	١٧٤٧٠٥	%١٣.٦

جدول (٧)

الميزان التجاري لبلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٥ إلي عام ٢٠٠٠ (بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
البحرين	٤٤٦	٥٠٩	٢٠٥٤	٣٠٧٨	٣٣٢٨	٤٥١٠
مصر	-٨٢٩٨	-٩٤٨٥	-٩٢٦٠	-١٣٢٨٤	-١٢٤٢٧	-١٦٠٢٧
العراق	-٢٤٠	-٦٤	١٦٨٢	٣١٤٣	٧٧٣٤	١١٣٥١
الأردن	-٢٢١٨	-٢٨٢٧	-٢٧٢٠	-٢٥٦٣	-٢٤٣٥	-٣١٨٦
الكويت	٥١٧٣	٥٢٩٤	٦٢٤٣	٣٦٦	٣٢٠٥	١٢٠٦٧
لبنان	-٥٩٧٦	-٦٤٠٧	-٦٧٤٥	-٦٣٤٤	-٥٥٣٠	-٥٥١٤
ليبيا	٣٥٧٩	٥٠١٢	٤٢٠١	٤٣٢	٣٦٥٣	٨٥٩٣
عمان	١٧١٢	٢٦٢٠	٢٤٦٧	-٣٠٧	٢٤٢٠	٥١٦٧
قطر	١٧٥١	٩٩٤	٢٦٢٧	١٤٥٩	٣٥٦٥	٨٢٧٥
السعودية	٢٢٥٥٦	٣٢٩٣٣	٣٢١٦٥	٨٧١٥	١٩٦٤٩	٣٨٤٩٧
سوريا	-٧٣٩	٢٢٠٣	٣٢٥٨	-١٠٠٥	-٣٦٨	-٣٦٤
الإمارات	٣١٠٥	٥٠٤٤	٨٢٨٧	١١٥٧	-٦٧٩٠	١٤٨٤
اليمن	٣٦٤	٥٦١	٦٧٢	-٦٧٠	-٧٥٠	١٧٥٣
الجزائر	-١٤٢٥	١٩٩٣	٥٠٣٩	٦٢١	٣٥٦٧	١٠٣٧٠
جيبوتي	-٣١٨	-٢٦٥	-٢٨٤	-٤٣٧	-٤٧٠	-٤٧١
المغرب	-٤٥٥١	-٤١٧٧	-٣٨١٩	-٣٧٩٣	-٣٧٩١	-٤١٨٤
الصومال	-٧٤	-٨٦	-١٣٢	-١٢١	-١٧٨	-٢١٦
السودان	-٧٠٤	-٧٨٨	-٩٩٩	-١٠٦٥	-٨٣٢	٣٢٨
تونس	-٢٢٤٧	-٢٢٣٠	-٣١٨٠	-٢٦٦٠	-٢٩٢٨	-٢٦٠٧
موريتانيا	-٩٢	-٦٠	-١١٢	-٨٦	-٤١	-١٤١
جزر القمر	-١٤٠	-١٤٠	-٥١	-٤٤	-٥٣	-٤٤
أجمالي الوطن العربي	١١٦٦٤	٣٠٦٣٤	٤١٣٩٣	-١٣٤٠٨	١٠٥٢٨	٦٩٦٤١

جدول (٨)

الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠

القيمة بالمليون دولار

الدولة	صادرات الدول العربية إليها						واردات الدول العربية منها						
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الميزان التجاري للدول العربية معها عام ٢٠٠٠
اليابان	٢٨٢٣٢	٣١٥١١	٣٤٣٧٤	٢٢٨٥٥	٢٧٣٣٧	٤٣٨٧٨	٨٥٠١	٩١٨٩	١٠١٥٢	١٢١٩٨	٩٧٨٧	٩٠٩٧	٣٤٧٨١
الولايات المتحدة	١٤٤٢١	١٥٩٨٧	١٨٠٩٥	١٤٤٧٦	١٩٣٦٨	٣٠٦٦٨	١٦١٢٦	١٨٤٤٥	٢٠٢١٧	٢١١٤٧	١٨٠٩٥	١٧٠٧١	١٣٥٩٧
إيطاليا	١١٢٠٠	١٣٠٧٩	١٣٤٣٩	١٠٥٩٩	١١٧٣٦	١٨٨٧٩	١٠٧١٤	١١٧٧٥	١١٠٩٤	١١٧٠١	١٠٨٠٢	١١٠٢٠	٧٨٥٩
كوريا الجنوبية	١٠٠٢٧	١٢٦١٦	١٤٥٩٧	١٠٠١٤	١٢٦٢٥	٢٢٩٧٤	٣١٥٠	٣٢٥١	٣١٤٧	٥٥١٩	٥١٢٠	٥٥٧٩	١٧٣٩٥
فرنسا	٩٥٠٨	١٠١٩١	١١٠١٧	٩٨١٩	١١١٢٣	١٤٠١١	١٤٥٧٧	١٣٦٤٠	١٤١٠٤	١٥٠١٩	١٦٩٦٤	١٥٩٧٠	-١٩٥٩
الهند	٧٠١١	٨١٠٢	٨٨١٥	٥٥٣٧	٥٥١٣	٧٢٤٧	٢٤٣٧	٢٩٧٠	٢٩٩٩	٣٢٥٨	٣١٢٢	٣٥١٩	٣٧٢٨
ألمانيا	٦٤٨٦	٦٨٩١	٦٢١٧	٥٥٧٥	٦٤٣٢	٨٩٩٩	١١١٣٥	١٠٨٩٤	١٠٨٤٣	١١٨٩٠	١١٤٦٧	١١٣٨٥	-٢٣٨٦
أسبانيا	٤٩٦٤	٥١٦٢	٦٠٤١	٥٠٤٨	٥٥٦٦	٩٢٤٤	٣٧٩٦	٣٥٧٢	٣٦٨٦	٤٠٢٨	٣٩٦٣	٤٠٢٥	٥٢١٩
هولندا	٤٦٣٧	٥٠٣١	٥٠٠٨	٣٩٨٦	٥٥٧٤	٧٤٤٤	٣٢٠٢	٣٠٥٨	٣٠٦٩	٣٢٦٨	٣٦٣٠	٣٢٥٢	٤١٩٢
بريطانيا	٣٦٩٨	٤٠٥٩	٤٩٧٠	٤٨٢٨	٤٨٤٢	٥٩٢٢	٨٩٦٠	١٠٨٧٨	١٤٥٤١	١١٩٥٢	٩٠٩٩	٩٠٦٥	-٣١٤٣
الصين	٢٠١٨	٢٦٦٣	٣٣٤٠	٢٦٠٤	٢٩٥٣	٨٨٢٩	٣٢٦٣	٣١٥٩	٣٨٥٣	٤٤٦٠	٤٩٧٩	٦٣٧٨	٢٤٥١
تركيا	٢٩٩٠	٣٨٨٥	٣٦٤٥	٢٧٣٤	٢٤٦٥	٤٠٦٣	٢٥٤٣	٢٧٢٥	٢٦٣٥	٣٠٥٧	٢٨٤٢	٢٤٥٣	١٦١٠
باكستان	٢١٠٤	٢٥٦٦	٢٦٩١	١٨٧٧	٢٧٠٠	٣٩٢٠	٨٤٠	٩٤٤	٩٠٦	٩٢٥	٩٩٢	١١٤٠	٢٧٨٠
بلجيكا	...	...	١٨٣٦	١٨٧٤	١٦٨٠	٢٢٧٤	...	...	٣٢٦٨	٣٤٠١	٣١٤٨	٣٢٠٩	-٩٣٥
إندونيسيا	١٤٢٨	١١٠٦	١١٩٥	٨٠٦	٢٠٠٣	٢٧٥٥	١٥٦٨	١٦٦٦	١٩٩٤	١٩٧٣	١٨٨٣	٢٠٥٣	٧٠٢

جدول (٩)

المساحة المزروعة بالحبوب وحجم الانتاج والانتاجية

في بلدان الوطن العربي من عام١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	المساحة المحصودة (بالألف هكتار)			الإنتاجية (بالكليو جرام /هكتار)			الإنتاج(بالألف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٢٧٣٦	٢٦٤٠	٢٧٨٦	٦٦٠٥	٦٧٩٦	٧٠٣٢	١٨٠٧١	١٧٩٤١	١٩٥٩٠
العراق	٢٧٦٦	٢٩٦٦	٣٠١٩	٧٩٩	٨٤٧	٥٤٥	٢٢١١	٢٥١١	١٦٤٤
الأردن	١٠٧	١٠٦	١١٢	٩٠٤	٨٦٩	٢٥٧	٩٧	٩٢	٢٩
الكويت	١	١	١	٣٣٦٣	٢٣١٨	٢٥٣٥	٢	٣	٣
لبنان	٥٥	٣٨	٣٩	١٦٤١	٢٤٦٣	٢٣٩٦	٩٠	٩٤	٩٣
ليبيا	٢٤٧	٣٠٢	٣٢٧	٨٣٦	٧٨٨	٧٦٨	٢٠٦	٢٣٨	٢٥١
عمان	٣	٣	٣	٢١٧٣	٢١٧٣	٢١٧٣	٦	٦	٦
قطر	٢	٢	٢	٣٣٧٧	٣٤١٣	٣٤١٣	٦	٦	٦
السعودية	٦٥٦	٥٨٨	٥٨٨	٣٥٦٣	٤١٤٧	٤١٤٧	٢٣٣٩	٢٤٤٠	٢٤٤٠
سوريا	٣٤١٨	٣٣٥٨	٢٥٨٨	١٢٦٥	١٥٧٧	١٢٥٥	٤٣٢٥	٥٢٩٥	٣٢٤٧
الإمارات	١	١	١	١٤٤٢	١٤٥٥	١٤٥٥	١	١	١
اليمن	٧٢٢	٧٧٠	٦٥٦	٨٩٥	١٠٧٧	٩٦٩	٦٤٦	٨٣٠	٦٣٥
الجزائر	١١١٦	٣٥٧٥	١٨٨٩	٧٨٠	٨٤٦	٨١٥	٨٧٠	٣٠٢٦	١٥٤٠
المغرب	٤٩١٠	٥٩٠٥	٥١٧٧	٨٣٥	١١٢٣	٩٤٦	٤٠٩٨	٦٦٣٢	٣٨٦٠
الصومال	٧٠٤	٤٢٣	٤٢٣	٤٠٣	٤٦٥	٤٨٩	٢٨٤	١٩٧	٢٠٧
السودان	٨٦٤٨	٩٨١١	٧١٠٥	٥٢١	٦٢٢	٥٣٢	٤٥٠٣	٦١٠٢	٣٧٧٩
تونس	١١٤٣	١٢٤٠	١٣٤٧	٩٢٤	١٣٤٥	١٣٥٥	١٠٥٦	١٦٦٧	١٨٢٥
موريتانيا	١٩٧	٢١٢	٢٢٠	٧٨٢	٩٣٤	٨٩٣	١٥٤	١٩٨	١٩٦
جزر القمر	١٦	١٦	١٦	١٣٢٥	١٣٣٤	١٣٣٨	٢١	٢١	٢١
قطاع غزة (فلسطين)	٢	٢	٢	٥٢٩	٥٢٩	٥٢٩	١	١	١
أجمالي الوطن العربي	٢٧٤٥٠	٣١٩٥٩	٢٦٣٠١	٣٢٩٦٢	٣٥١٢١	٣٣٨٤٢	٣٨٩٨٧	٤٧٣٠١	٣٩٣٧٤

جدول (١٠)

انتاج القمح فى بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

	المساحة المحصودة (بالألف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام / هكتار)			الإنتاج (بالألف طن)		
الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٠٤٥	١٠١٧	١٠٠٠	٥٥٩٩	٥٩٩٠	٦٣٤٧	٥٨٤٩	٦٠٩٣	٦٣٤٧
ليبيا	١٥٥	١٦٠	١٦٥	١٠٠٩	١٠٣١	١٠١٨	١٥٦	١٦٥	١٦٨
لبنان	٣٦	٢٤	٢٤	١٦٢٦	٢٤٩٠	٢٤٣٧	٥٨	٥٩	٥٨
قطاع غزة (فلسطين)	١	١	١	٧١٤	٧١٤	٧١٤	١	١	١
عمان	١	١	١	٢٣٣٣	٢٣٣٣	٢٣٣٣	١	١	١
سوريا	١٧٦١	١٧٠٠	١٤٠٠	١٧٢١	٢٤١٩	١٩٢٢	٣٠٣١	٤١١٢	٢٦٩١
تونس	٨١٥	٩٦٤	٩٥٠	١٠٨٥	١٤٠٤	١٤٧٤	٨٨٥	١٣٥٤	١٤٠٠
اليمن	١٠٥	١١١	٩٩	١٢٣٠	١٤٧٤	١٤٥٧	١٢٩	١٦٤	١٤٤
المغرب	٢٤٩٣	٣٠٨٧	٢٦٩١	٩٢٩	١٤١٨	٨٠٠	٢٣١٦	٤٣٧٨	٢١٥٤
العراق	١٤٠٥	١٥٥٧	١٦٠٠	٧٥٧	٧٨٠	٥٠٠	١٠٦٣	١٢١٤	٨٠٠
الصومال	٣	٢	٢	٣٧٠	٣٣٣	٣٣٣	١	١	١
السودان	٣٢٩	٢٧٧	١٤١	١٩٥٠	٢١٥٥	١١٩١	٦٤٢	٥٩٧	١٦٨
السعودية	٤٠٣	٣٣٦	٣٣٦	٤٤٥٠	٥٣٥٧	٥٣٥٧	١٧٩٥	١٨٠٠	١٨٠٠
الجزائر	٨٢٥	٢٥٧٧	١٣٧٢	٨٠٢	٨٨٥	٨٠٢	٦٦٢	٢٢٨٠	١١٠٠
الامارات	١	١	١	١٤٤٢	١٤٥٥	١٤٥٥	١	١	١
الاردن	٥٦	٥٢	٤٠	٧٥١	٦٨٩	٣٠١	٤٢	٣٦	١٢
اجمالى الوطن العربى	٩٤٣٤	١١٨٦٧	٩٨٢٣	٢٦٧٦٨	٣٠٩٢٧	٢٨٤٤١	١٦٦٣٢	٢٢٢٥٦	١٦٨٤٦

جدول (١١)

إنتاج الأرز في بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

الدولة	المساحة المحصودة (بالألف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام / هكتار)			الإنتاج (بالألف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٦٥١	٥١٥	٦٥٥	٨٤١٥	٨٦٤٦	٨٨٧٩	٥٤٨٠	٤٤٥٠	٥٨١٦
المغرب	٩	٤	٧	٣٧٢٦	٥٥٠٨	٤٩٠٤	٣٢	٢٠	٣٥
العراق	١٢١	١٢٨	١٣٠	٢٠١٧	٢٣٤٤	١٨٤٦	٢٤٤	٣٠٠	٢٤٠
الصومال	١	١	١	١٦٦٧	١١١١	١١١١	٢	١	١
السودان	٣	٤	٤	٦٨٠	٦٢٥	٥٧١	٢	٣	٢
موريتانيا	٢٢	٢٦	٢٣	٣٧١٩	٤٣٣٧	٤٤٣١	٨١	١١١	١٠٢
جزر القمر	١٤	١٤	١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٢١٤	١٧	١٧	١٧
اجمالى الوطن العربى	٨٢١	٦٩٢	٨٣٤	٢١٤٣٨	٢٣٧٨٥	٢٢٩٥٦	٥٨٥٨	٤٩٠٢	٦٢١٣

جدول (١٢)

توزيع إنتاج الذرة في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	المساحة المحصودة(بالألف هكتار)			الإنتاجية(بالكليوجرام/هكتار)			الإنتاج(بالألف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الجزائر	...	....	...	....	...	٢٢٣٨	...	...	١
مصر	٨١٤	٨٧٧	٩٠٠	٧١٣٠	٧٢٢٦	٧٠٥٦	٥٨٠٦	٦٣٣٧	٦٣٥٠
العراق	٦١	٦١	٦٢	١٩٨٤	٢١٨٠	١٦١٣	١٢١	١٣٣	١٠٠
الأردن	١	١	١	١١٦٢٦	٨٩٢٩	٨٩٢٩	١١	١٠	١٠
لبنان	١	٢	٢	٢٥٦٦	٢٣٧٢	٢٢٩٣	٤	٥	٥
قطر	...	...	...	١٢٥٦٩	١٢٢٦٧	١٢٢٦٧	١	١	١
السعودية	٣	٣	٣	١٧٥٣	١٩٤١	١٩٤١	٦	٧	٧
سوريا	٧٤	٧٦	٧٦	٤٠٧٣	٤٠١٣	١٦٤٥	٣٠٣	٣٠٥	١٢٥
اليمن	٤٠	٤٢	٣٩	١٣٢٣	١٤٦٦	١٤٥٠	٥٣	٦٢	٥٧
المغرب	٣٤١	٣١٠	٣٣١	١٠٩٨	٦٤٧	٤١٢	٣٧٤	٢٠١	١٣٦
الصومال	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٦٤٠	٧٢٥	٧٥٠	١٢٨	١٤٥	١٥٠
السودان	١٦١	١٨٧	١٦٠	٣٢٣	٢٧٣	٤٠٦	٥٢	٥١	٦٥
موريتانيا	١٣	١٣	١٣	٨٦٣	٨٣٩	٦٤٢	١٢	١١	٨
جزر القمر	٢	٢	٢	٢٢٣٥	٢٣٢٤	٢٣٥٣	٤	٤	٤
إجمالي الوطن العربي	١٧١١	١٧٧٤	١٧٨٩	٤٨١٨٣	٤٥٢٠٢	٤١٧٥٧	٦٨٧٥	٧٢٧٢	٧٠١٨

جدول (١٣)

إنتاج البقوليات في بلدان الوطن العربي (١٩٩٧-١٩٩٩)

الدولة	المساحة المحصودة (بالألف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام /هكتار)			الإنتاج (١٠٠٠ طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٧٧	١٩٢	١٦٤	٣٠١٨	٣٠٦٠	٢٢٥٥	٥٣٦	٥٨٧	٣٧١
العراق	٣٢	٣٤	٣٤	١١٤٨	١١٦٥	١٠٧٩	٣٧	٣٩	٣٦
الاردن	٧	٨	٥	٧٠٩	٦٩٠	٣٦٩	٥	٦	٢
لبنان	١٦	٢٠	٢٠	١٧٨٥	٢٠٧٨	٢٠٦٢	٢٨	٤١	٤١
ليبيا	١٤	١٤	١٤	١٣٢٦	١٣٤٨	١٣٦٢	١٨	١٩	١٩
السعودية	٤	٤	٤	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦٠	٨	٨	٨
سوريا	٢٥٩	٣٢٢	١٨٧	٧٠٣	٨٧٢	٦٠٣	١٨٢	٢٨١	١١٣
اليمن	٥٧	٦٢	٦١	١١٥٧	١٢٢٦	١٢١١	٦٦	٧٧	٧٤
الجزائر	٨٠	٩١	٨٨	٣٤٦	٤٩٥	٤٣١	٢٨	٤٥	٣٨
المغرب	٣٨٤	٤٠٢	٣٧٧	٦٠٨	٦٧٦	٥٦٧	٢٣٤	٢٧٢	٢١٤
الصومال	٥٧	٥٥	٥٦	٢٦٣	٢٣٦	٢٥٠	١٥	١٣	١٤
السودان	١٣٤	١٣٦	١٣٨	١٢٧٩	١٢٨٨	١٢٩٥	١٧١	١٧٥	١٧٩
تونس	٧٦	١٠٠	١١٤,	٧٦٤	٨٨٦	٩١٢	٥٨	٨٩	١٠٤
موريتانيا	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٤	٣٤	٣٤
جزر القمر	١٢	١٣	١١	٧٩٠	٨٠٥	٩٤٦	١٠	١١	١١
اجمالي الوطن العربي	١٤١٢	١٥٥٦	١٣٧٦	١٦٠٨٥	١٧٠١٥	١٥٥٣٢	١٤٣٠	١٦٩٧	١٢٥٨

جدول (١٤)

إنتاج الخضراوات و الفواكه في بلدان الوطن العربي من عام١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩

الدولة	خضراوات (بالألف طن)			فواكه (بالألف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	١٢٢٩٦	١٢١٦٥	١٣٠٨٣	٦٢٢٤	٦٣٤٧	٦٤١٧
البحرين	١٢	١٢	١٢	٢٢	٢٢	٢٢
العراق	٢٩٤٨	٣٠١٧	٢٧٩٠	١٥٤٥	١٥٧٨	١٤٩٢
الاردن	٧٥١	٧٦٧	٧٣٨	٢٧٢	٢٨٢	٢٦٨
الكويت	١١٤	١٣٠	١٣٤	٨	٩	١٠
لبنان	١٢٦٥	١٢٩٤	١٢٥٩	١٣٤٧	١٢٩٤	١٢٧٨
ليبيا	٨٤٢	٨٦٤	٨٨٢	٣٥٦	٣٦٧	٣٧٦
عمان	١٧٣	١٧٣	١٧٣	٢١٠	٢١٠	٢١٠
قطر	٤٧	٤٨	٤٨	٢٤	٢٤	٢٤
السعودية	٢٢٦٩	٢٣٠٩	٢٣٠٩	١١٥١	١١٥٢	١١٥٢
سوريا	١٦٤٤	١٨٨٦	١٥١٥	١٦٦٩	١٩٣٧	١٦٩٩
الامارات	٩٩٤	١٠٤٤	١٠٥٥	٣٤٧	٣٤٩	٣٥٨
اليمن	٥٣٨	٥٦٦	٥٩١	٤٧٠	٥٥٥	٥٧٠
الجزائر	٢٤٢١	٢٦١٧	٢٨٤١	١١٦٣	١٣٠١	١٤٧٨
المغرب	٣٢٣٠	٣٧١٠	٣٢٦٥	٢٤٦٢	٢٧٣١	٢٥٨٩
الصومال	٧٣	٦٨	٧١	٢١٢	٢٠٦	٢١١
السودان	١١١١	١١١٦	١١٢٠	٩٥٠	٩٦٠	٩٦٤
تونس	١٧٢٦	١٧٥٨	٢٠٥٣	٨١٠	٨٤٦	٨٣٦
موريتانيا	٩	١٢	١٢	٣٨	١٥	٢٥
جزر القمر	٥	٦	٦	٦١	٦٢	٦٢
جيبوتي	٢٣	٢٣	٢٣	...	...	...
قطاع غزة (فلسطين)	١٥٨	١٥٨	١٥٨	١٣٧	١٣٧	١٣٧
اجمالي الوطن العربى	٣٢٦٤٩	٣٣٧٤٣	٣٤١٣٨	١٩٤٧٨	٢٠٣٨٤	٢٠١٧٨

جدول (١٥)

إنتاج البطاطس فى بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧الى عام١٩٩٩

الدولة	المساحة المحصودة (بالألف هكتار)			الإنتاجية (بالكيلو جرام/هكتار)			الإنتاج (بالألف طن)		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٨٣	٨٩	٨٤	٢١٨٣٦	٢٢٣٣٠	٢٢٦١٠	١٨٠٣	١٩٨٤	١٩٠٠
العراق	٢٦	٢٦	٢٦	١٥٦٨٦	١٦١٥٤	١٤٦١٥	٤٠٠	٤٢٠	٣٨٠
الاردن	٤	٥	٥	٢٢٠٢٤	١٧٦١٠	١٨٥٢٥	٩٥	٨٨	٩٣
الكويت	١	١	١	٣٩٠٥٤	٢٧٣٢١	٣٢٤٥٨	٣٢	٢٢	٣٦
لبنان	١٣	١٣	١٣	٢٢٠٠٠	٢٠١٥٦	١٩٠٨٤	٢٨٩	٢٦٤	٢٥٠
ليبيا	٢٧	٢٨	٣٠	٧٥٩٣	٧٣٥٧	٧٠٨٥	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٩
عمان	...	...	...	٢١٩٢٣	٢١٩٢٣	٢١٩٢٣	٦	٦	٦
السعودية	١٩	١٩	١٩	١٧٣٦٠	١٧٣٣٠	١٧٣٣٠	٣٣١	٣٣١	٣٣١
سوريا	١٨	٢٥	٢٠	١٤٧٩٧	١٩٦٩١	١٢٥٠٠	٢٦٦	٤٩٢	٢٥٠
الامارات	...	....	...	٢٠٩٥٢	٢٠٩٣٠	٢٠٩٠٩	٤	٥	٥
اليمن	١٥	١٦	١٦	١٢٧٢٥	١٢٥٨٢	١٢٥٤١	١٩٦	١٩٦	٢٠٠
الجزائر	٦٧	٦٩	٦٥	١٤١٠٤	١٦٠٢٦	١٥٣٥٣	٩٤٨	١١٠٠	٩٩٦
المغرب	٦٦	٥٩	٦٢	١٧٨٧١	١٩٠٤٣	١٨٣٣٦	١١٨٧	١١١٤	١١٤١
السودان	٢	٢	٢	٧١٠٧	٧٥٧٦	٧٧٥٠	١٤	١٥	١٦
تونس	٢٢	٢٢	٢٥	١٣٠١٨	١٣٤٠٩	١١٩٠٨	٢٨٩	٢٩٥	٢٩٨
موريتانيا	...	...	...	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١	١	١
جزر القمر	...	...	...	١٦٣٦٤	١٥٨٣٣	١٦٦٦٧	١	١	١
قطاع غزة (فلسطين)	٢	٢	٢	٢١٨٧٥	٢١٨٧٥	٢١٨٧٥	٣٥	٣٥	٣٥
اجمالى الوطن العربى	٣٦٥	٣٧٦	٣٧٠	٣١١٢٨٩	٣٠٢١٤٦	٢٩٦٤٦٩	٦١٠٢	٦٥٧٥	٦١٤٨

جدول (١٦)

إنتاج اللحوم في بلدان الوطن العربي من عام ١٩٩٧ ألى عام ١٩٩٩ (بالألف طن)

الدولة	لحوم أبقار وجاموس			لحوم أغنام وماعز			لحوم دواجن		
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مصر	٥٢٦	٤٦٧	٥١١	١١٩	١٢١	١٢٣	٥٤٢	٥٣٥	٥٤١
البحرين	١	١	١	١	١	١	٥	٥	٥
العراق	٤٦	٤٧	٤١	٢٧	٢٨	٢٦	٤١	٤٤	٣٩
الأردن	...	...	...	١٩	٣٥	٣٢	٩٨	٩٣	١١٠
الكويت	...	١	١	٣	٣	٤	٣٢	٣٦	٤٠
لبنان	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٦٥	٦٩	٧١
ليبيا	٤	٤	٤	٧٣	٨٧	٨٨	٩٩	٩٨	٩٨
عمان	٣	٣	٣	١	١	١	٤	٤	٤
قطر	...	...	...	٣	٣	٣	٣	٤	٤
السعودية	١٥	١٦	١٦	٥٣	٧١	٧١	٤٣٩	٤٤٦	٤٤٦
سوريا	٤٢	٤٤	٤٥	١٤٧	١٦٥	١٦٧	١٠١	١٠٥	١٠٧
الإمارات	٣	٣	٣	٩	٩	٩	٢٩	٢٦	٢٨
اليمن	٣٦	٣٩	٣٩	٤٢	٤٢	٤٤	٥٦	٦١	٦١
الجزائر	١٠١	١٠٢	١١٧	١٧٩	١٧٩	١٩٨	٢٠٥	٢٢٠	٢٠٠
المغرب	١٢٣	١١٥	١٢٠	١٤٢	١٣٥	١٤١	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
الصومال	٥٩	٥٦	٥٣	٨٨	٨٧	٨٦	٣	٣	٣
السودان	٢٣١	٢٣٦	٢٤١	٢٦٨	٢٧٩	٢٨١	٣٨	٣٨	٣٩
تونس	٤٤	٤٤	٤٤	٥٥	٥٠	٥٨	٧٥	٨٨	٨١
موريتانيا	١٩	١٩	١٩	٢٩	٢٩	٢٧	٤	٤	٤
جزر القمر	١	١	١	...	...	...	...	...	....
جيبوتي	٧	٧	٧	٤	٤	٤	...	...	...
قطاع غزة (فلسطين)	...	...	...	...	...	...	١٤	١٤	١٤
اجمالى الوطن العربى	١٢٦٤	١٢٠٨	١٢٦٩	١٢٦٥	١٣٣٣	١٣٦٨	٢٠٨٣	٢١٢٣	٢١٢٥

جدول (١٧)

الثروة الحيوانية فى بلدان الوطن العربى فى عام ١٩٩٩ (بالألف رأس)

الدولة	خيول	بغال	حمير	أبقار	جاموس	جمال	أغنام	ماعز
البحرين	...	...	...	١٣	...	١	١٧	١٦
مصر	٤٦	١	٣٠٠٠	٣١٥٠	٣١٨٠	١١٦	٤٤٠٠	٣٢٦١
العراق	٤٦	١١	٣٧٥	١١٠٠	٦٠	٨	٦٠٠٠	١٣٠٠
الأردن	٤	٣	١٨	٦٥	...	١٨	٢٠٠٠	٧٩٥
الكويت	١	...	...	٢٠	...	٩	٤٤٥	١٥٠
لبنان	٦	٦	٢٥	٨٢	...	١	٣٥٥	٤٦٠
ليبيا	٤٥	...	٢٩	١٤٢	...	٧٠	٦٤٠٠	٢٢٠٠
عمان	...	...	٢٨	١٤٨	...	٩٧	١٦٠	٧٢٨
قطر	٢	...	...	١٤	...	٤٨	٢٠٧	١٧٧
السعودية	٣	...	١٠٠	٢٦٥	...	٤٢٨	٨٣٠٠	٤٥٠٠
سوريا	٢٩	١٩	١٩٦	٩٠٥	٢	٨	١٥٠٠٠	١٢٠٠
الإمارات	...	...	...	٨٥	...	٢٨	٤٤٠	١٠٥٠
اليمن	٣	...	٥٠٠	١٢٨٩	...	١٨٣	٤٥٩٥	٤١٥٠
الجزائر	٥٥	٧٠	٢٠٠	١٦٥٠	...	١٥٠	١٨٢٠٠	٣٤٠٠
جيبوتى	...	...	٩	٢٦٩	...	٦٦	٤٦٣	٥١١
المغرب	١٥٠	٥٢٤	٩٨٠	٢٥٦٠	...	٣٦	١٦٥٧٦	٥١١٤
الصومال	١	١٨	١٩	٥٠٠٠	...	٦٠٠٠	١٣٠٠٠	١٢٠٠٠
السودان	٢٦	١	٧٣٠	٣٥٠٠٠	...	٣١٥٠	٤٢٥٠٠	٣٧٥٠٠
تونس	٥٦	٨١	٢٣٠	٧٨٠	...	٢٣١	٦٦٠٠	١٣٠٠
موريتانيا	٢٠	...	١٥٥	١٣٩٥	...	١١٨٥	٦٢٠٠	٤١٣٣
قطاع غزة (فلسطين)	...	...	...	٣	...	١	٢٤	١٦
جزر القمر	...	...	٥	٥٠	...	...	٢٠	١٢٩
أجمالى الوطن العربى	٤٩٣	٧٣٤	٦٥٩٩	٥٣٩٧٢	٣٢٤٢	١١٨٣٣	١٥١٨٨٥	٨٤٠٧٤

مراجـــع الجـــــداول

جمعت بيانات الجداول وحسبت من المراجع التالية:-

١- الكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، كتاب الإنتاج، المجلـــد ٥٣، ١٩٩٩، روما ٢٠٠١.

٢- World Bank, World Development Report ٢٠٠٢.

٣- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook ٢٠٠١.

رقم الإيداع ٣٥٧٥ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977-227-192-3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



هـــذا التقـــريـــر

كان عام ٢٠٠١ عاما صعبا للاقتصاد المصرى الذى عانى من اضطراب سوق وسعر الصرف ومن تزايد معدل البطالة ، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وما تلاها من تداعيات لتزيد من المصاعب التى يواجهها الاقتصاد المصرى. ومن المؤكد أن الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث كانت هائلة، حيث دفعت الاقتصاد الأمريكى للركود ، ودفعت الاقتصاد العالمى للتباطؤ فى النمو ، وأثرت سلبيا على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط حيث أدت لتدهور أسعاره وحصيلة صادراتها منه. لذلك كان طبيعيا أن تكون الآثار الاقتصادية لـ "الزلزال" الأمريكى وتوابعه هى المحور الأهم فى تقرير هذا العام. والى جانب هذا المحور ، فإن هناك الكثير من القضايا الاقتصادية الاستراتيجية التى عالجها هذا التقرير، وهو ما توضحه القائمة التالية للقضايا التى تم تناولها بالبحث فى هذا العدد من تقرير "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية".

- ☐ مقـدمـة : الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات المكارثية فى أميركا بعد سبتمبر
- ☐ رؤيـــة : التخطيط للتنمية فى اقتصاد مختلط ومنفتح
- ☐ الاقتصـاد الـدولـى :
  - الاقتصاد العالمى .. تحولات كبرى وتباطؤ بسبب الأحداث الأمريكية
  - حركة الاستثمارات الدولية المباشرة وموقع العرب منها
  - التجارة الإلكترونية : تطورها وآليات التعامل معها
  - الحركات المناهضة للعولمة : تركيبها وعوامل صعودها ومستقبلها
  - تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا بين الدولة والقطاع الخاص
- ☐ الاقتصـاد العـربـى :
  - الاقتصادات العربية .. تباطؤ النمو بسبب الأزمة الأمريكية وتداعياتها
  - الأحداث الأمريكية وتأثيراتها الآنية والاستراتيجية على النفط العربى
  - الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى
  - تحرير التجارة العربية البينية .. بين المناطق الجزئية والاتفاقات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى
  - الصناعة الدوائية العربية ومتغيرات البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية
  - حقوق الملكية الفكرية
- ☐ الاقتصـاد المصـرى :
  - الاقتصاد المصرى.. بين المصاعب الداخلية والتداعيات السلبية للأزمة الأمريكية
  - استمرار الأزمة فى سوق الصرف المصرية ومجموعات المصالح وراء التردد الحكومى فى مواجهتها
  - الغاز الطبيعى المصرى بين التصنيع أو التصدير
  - رؤية نقدية لبعض قضايا السياحة فى مصر
  - صناعة السينما فى مصر .. بين الوضع الراهن ودور الدولة والقطاع الخاص وضرورات التطوير
  - البورصة المصرية .. الإطار القانونى والتجاوزات وغموض المستقبل
- ☐ الملحق الاحصائـى



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر